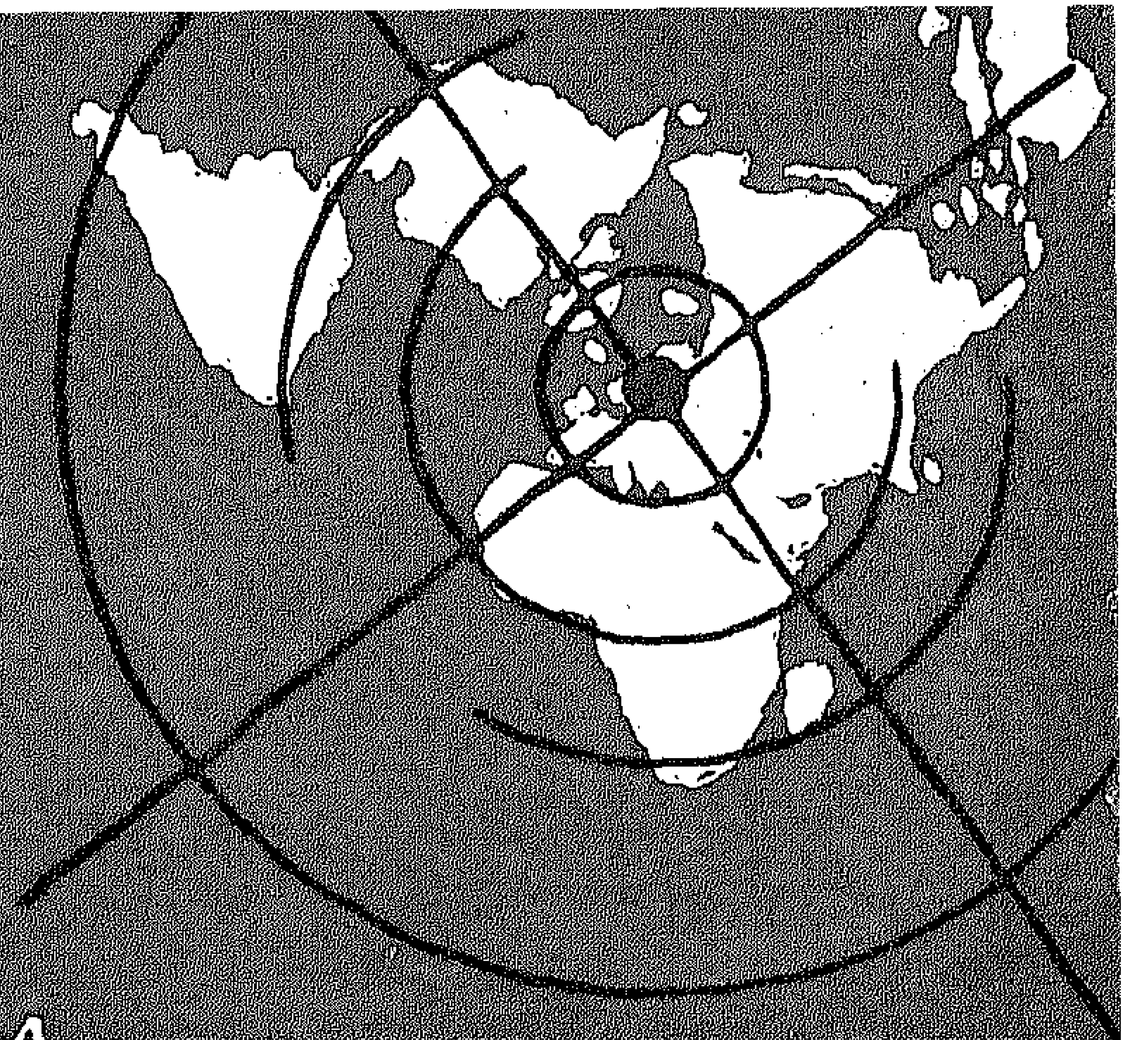
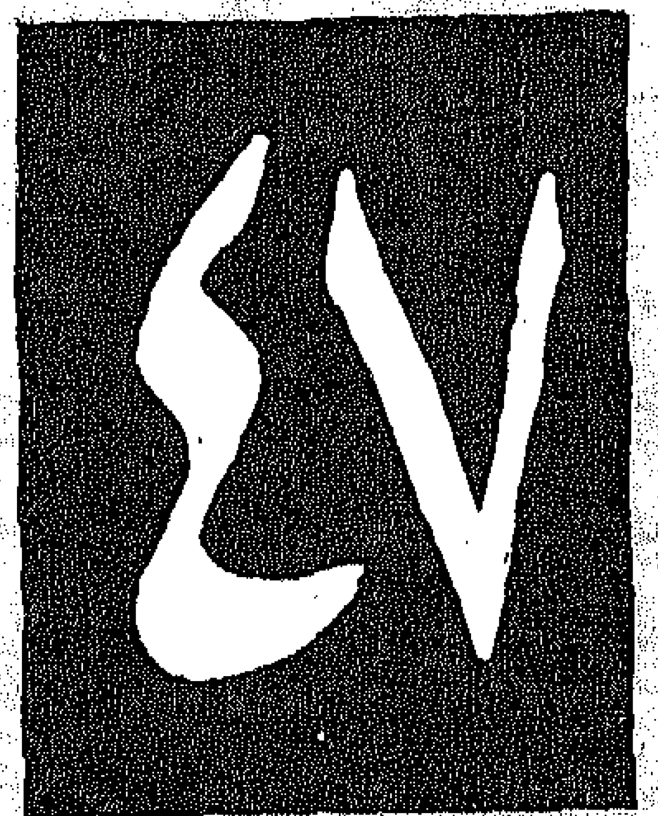


السياسة الدولية

- رؤية العالم الثالث للوفاق الأمريكي السوفيتي
- جامعة الدول العربية والمعونة الفنية لافريقيا
- طريق «جيبوتي» إلى الاستقلال
- الرئيس الأمريكي الجديد وأزمة الشرق الأوسط
- الدول النامية وقانون البحار
- الصين بعد ماو [ملف خاص]



يناير
١٩٧٧



العـــدد | ٤٧ |

ينـــاير ١٩٧٧

الفهـــــرس

صفحة

السياسة الدولية

مجلة دورية تصدر عن مؤسسة الأهرام كل ثلاثة أشهر

العـدد ٤٧

السنة الثالثة عشرة

يناير ١٩٧٧

رئيس التحرير:
د. بطرس بطرس غالى

مدير التحرير
د. عبد الملك عوده

سكرتيرا التحرير:
أحمد يوسف القرعى
نبيه الأصفهانى

الإدارة والتحرير والإعلانات
شارع الجلاء - القاهرة

الاشتراكات السنوية

- داخل الجمهورية (٢٠٠ مليم / ١ جـ)
- للدول العربية (بالبريد الجوى) (٦ دولار أمريكى أو ما يعادلها)
- الدول الأجنبية (بالبريد العادى) (٩ دولار أمريكى أو ما يعادلها)
- للدول الأجنبية (بالبريد الجوى) (١٨ دولار أمريكى أو ما يعادلها)

الثمن ٣٠ قرشا

الافتتاحية

الاستراتيجية الأمريكية الجديدة فى عهد الرئيس كارتر

«ان النظريات او المشروعات في السياسة الدولية ، مثل « موضة » السيدات ، تتخذ مسميات مختلفة ، وتظهر في صور براقة متنوعة ، «كموضة الميني جيب وميجوضة الماكروجيب والتايير» ... ووراء هذه التقاليع ، تقف مصالح صناعة النسيج ، ويقف أيضا مصممو الازياء . وهكذا تقاليع السياسة الخارجية الامريكية : ففي عهد الرئيس روزفلت ، اتخذت تسمية سياسة حسن الجوار ، وفي عهد الحرب الباردة ، سميت الرقص على حافه الهاوية .. هذا الى جانب المشروعات المختلفة ، ومن مشروع مارشال ، الى مشروع ترومان ، الى مشروع ايزنهاور ... واليوم نسمع عن استراتيجية القطبية الثلاثية ... ووراء هذه التسميات المختلفة ، المصالح العليا للعملاق الامريكي .

وقد اصبح لنظرية القطبية الثلاثية ، رونق خاص في الاشهر الاخيرة ، لان من بين الذين اسهموا في وضع اركانها ، الدكتور بريزنسكي ، الذي لمع نجمه ، وان كان هذا اللمعان لم يلفت انظار الدبلوماسية العربية في بادىء الامر ، ولما زاد نجمه في اللمعان ، بعد أن نجح جيمي كارتر في انتخابات الرئاسة الامريكية ، شد اخيرا انتباه الدبلوماسية العربية .....

فما هي هذه النظرية الجديدة التي تتحدث عنها الاوساط الاكاديمية والدوائر الدبلوماسية ؟

بشيء من التبسيط ، نستطيع ان نلخص هذه النظرية ، التي لم تتضح بعد معالمها ، في أن مراكز القوى في المجتمع الراسمالي الممثلة في الولايات المتحدة الامريكية واوربا الغربية واليابان ، وجدت انه يجب اعادة النظر في تضامنها من أجل تكوين جبهة موحدة بينها .

اما أهداف هذه الجبهة الموحدة ، فهي كثيرة في رأي أنصار استراتيجية الثلاثية ، منها اصلاح جذري في النظام الاقتصادي الراسمالي الدولي ، ومنها مواجهة مشتركة للجنوب ، أي الدول المتخلفة التي تقع في النصف الجنوبي من الكرة الارضية . وهذه المواجهة ، قد تتخذ صورة الحزم أمام تطلعات الجنوب في ارتفاع أسعار المواد الاولية التي يستخدمها ، أو في محاولة استعمال البترول ، لتحقيق مآربه

« ان الاولويات الاولى امام الولايات المتحدة ينبغي ان تكون لاصدقائنا وحلفائنا ، اليابان ، اوروبا الغربية، اسرائيل » .

جيمي كارتر

مجلة نيوزويك ـ ١٠/ ١٩٧٦/٥

« ان على حلفاء الولايات المتحدة وخصومها من الرئيسيين والمحتملين ـ بما في ذلك الاتحاد السوفيتي والصين ، ان يعرفوا أنه لن يطرأ تغيير كبير على السياسة الخارجية الامريكية » .

من كلمة الرئيس الامريكي المنتخب جيمي كارتر امام مؤتمر صحفي في ١٩٧٦/١١/٥ .

السياسية ، وقد تتخذ هذه المواجهة صورة المساعدة المقدمة لدول العالم الثالث ، حتى لا يؤثر بخلخلة في النظام الراسمالي الدولي المنشود .

ومن اهداف الاستراتيجيه الثلاثيه مواجهة الازمات الاقتصادية أو السياسية التي قد تقع داخل المعسكر الراسمالي ، سواء كانت الازمات السياسية المتوقعة في ايطاليا اذا وصل الحزب الشيوعي الى الحكم ، او الازمات المنتظرة في اسبانيا أو البرتغال أو فرنسا ، امام مطالب الاحزاب اليساريه . فاستراتيجية الثلاثية وضعت خططا مدروسة ومرسومة لمواجهة هذه الاحتمالات .

ومن اهداف الاستراتيجيه الثلاثيه ، الاستعداد لاستغلال الميادين الاقتصادية الجديده ، ومن ذلك المواد الاولية والخيرات الموجودة في قاع البحار العامة .

ومن مخططات الاستراتيجية الثلاثية ، توكيل المنظمات الدولية المالية والفنية ، كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ، وغيرهما من الوكالات المتخصصة التابعة للامم المتحدة ، في الاشراف على القضايا الاقتصادية التي تعاني منها دول العالم الثالث .

تلك هي بعض الخطوط العريضة لاركان الاستراتيجية الثلاثية ، التي تعتبر بمثابة حلف مقدس بين الاقطاب الثلاثة للعالم الصناعي الرأسمالي .

وقد يثور تساؤل عن الناحيه التطبيقيه لهذه الاستراتيجيه ، وعن نتائجها العملية .

وفي تصورنا ، ان النتائج العمليه المباشره لهذه الاستراتيجية ، ستكون مزيداً من السلطة للاقطاب الثلاثة على الشئون الدولية ، والقضاء على الحركات الاستقلالية التي تصدر عن بعض الدول ، أو التكتلات الجانبية التي تحاول بعض الدول اقامتها ، في سبيل تخفيف السيطرة الامريكية الراسمالية عليها .

وبمعنى آخر ، ستعمل الاستراتيجية الثلاثيه ، على اخماد محاولات العالم الثالث التخفيف من حدة الزعامة الامريكية ، عن طريق الحوار العربي الاوربي ، أو الحوار العربي الافريقي ، أو أي حوار آخر ... ولاشك ان من اهداف الاستراتيجية الثلاثية ،

اضعاف منظمة الاوبك « منظمـــة الـــدول المصدرة للبترول » أو على الاقـل تطويق قدرتها على تهديد مصالح الرأسمالية الدوليه .

ومن نتائج هذه الاستراتيجية الثلاثية ، مواجهات جديدة مع المعسكر السوفييتى ومع الصين ، قد لا تعود بنا الى حقبة الحرب الباردة ، بل سوف تقلل من أهميه الوفاق الامريـكى الســوفيتى ، والتقـارب الامريكى الصينى اللذين اسهم كيسنجر فى اقامتهما .

ومن اخطر نتائج الاستراتيجية الثلاثية فى رأينا ، اعتبار دول العالم الثالث ، دولا قاصرة فى أمور الشــئون الاقتصـــادية والدوليه ، وانها فى حاجة الى وصاية مستترة ، وعناية خاصه ، لكى لا تهـدد الجبهه الثلاثية فى اصلاحاتها للنظـام الاقتصادى الرأسمالى الدولى وتجـديده وتدعيمه .

وامام هذه النزعة الارستقراطيه الدوليه الجديده ، ماذا سيكون مـوقف الدول البروليتارية ؟ هل ســتستطيع ان تكون بدورها جبهة قوية ، على الرغم من تناقض مصالحها ، واختلاف ارتباطاتها ، وتنـوع ثرائها بعد رفع سعر البترول ؟ ام انها ستوضع بزفق تحت وصاية « الثلاثيه الجديده » التى وضع معالمها بـرزيزنسكى المهندس الاكاديمى للدبلوماسية الامريكية ، التى سوف يتبناها الرئيس جيمى كارتر .

هل يمكنها ان تضع بدورها ، استراتيجية جديده لسياسه عدم الانحياز ، تستطيع بموجبها ان تستفيد من المواجهة القادمه بين العملاق السوفييتى ، والعملاق الامـريكى وخليفتيـه ، كى تحمـــى مصـــالحها وشخصيتها .... ؟!

ان مدى ادراكنا واهتمامنا بـابعاد الاستراتيجية الثلاثية الجديدة وخطورتها على مجتمع العالم الثالث ، هو الذى سيجيب عن هذا التساؤل !



ومن أجل تسـليط الاضـــواء علــى الاستراتيجية الامريكية الجديدة فى عهد الرئيس كارتر ، نظمت السياسة الدولية ، بالتعاون مع مركز الدراسات السيـــاسية والاستراتيجية بمؤسسة الاهرام ، ندوة علميه لمناقشة السياسه الخارجية الجديدة التى قد يتبعها الرئيس كارتر . والجدير بالملاحظه فى هذه الندوه ، انها جمعت لاول مرة فى مصر ، بين خبراء من الاتحـــاد السوفييتى ، وخبراء من الولايات المتحدة ، وخبراء من اوربا الغربية ، الى جـــانب الخبراء المصريين ، الذين ناقشوا بحرية تامة ، التغيرات المنتظرة للموقف الامريكى تجاه الشرق الاوسط . وقد نشرت بعض مقتطفات من هذه الندوة فى عدد ١٩ نوفمبر من الاهرام اليومى ، وتنفرد المجلة بنشر النص الكامل للندوة فى هذا العدد .

كما يتضمن هذا العدد من المجلة ، النص الكامل لندوة أخرى نظمت بمناسبة زيارة البروفيسور جان ديبوي ، الخبير الفرنسي في قانون البحار وسكرتير مجمع القانون الدولي في لاهاي لمصر . وقد اشترك معه مجموعة من الخبراء العرب ، وعلى راسهم الفقيه الكبير الدكتور وحيد رافت . وقد ابرزت هذه الندوة ، جانبا جديدا من القضايا الدولية ، يجب أن يجذب اهتمامات دول العالم الثالث ، وهو المواد الاولية الموجودة في قاع البحار العامة : فهل سينفرد بهذه الثروات أقطاب الاستراتيجية الثلاثيه ، بما لهم من امكانيات تكنولوجية متقدمة ، أم ستتمكن دول العالم الثالث ، من أن يكون لها نصيب في هذه الثروات ؟

والى جانب الدراسات والتقارير السياسية والعسكرية التي يتضمنها هذا العدد من المجلة ، نجد قسما خاصا بعنوان « الصين بعد ماو » ، وقد أعده فريق من الخبراء ، مستندين الى وثائق قدمتها مشكورة للمجلة ، السفارة الصينية بالقاهرة .



وثمة ملاحظة أخيرة . فقد عاتبت بعض الاوساط العربية ، مجلة السياسة الدولية ، واتهمتها بأنه ليس لها لون ايديولوجي واضح ، ونرد على هؤلاء المعاتبين ، بأن المجلة قد أعلنت عن ايديولوجيتها ، منذ أن صدر عددها الاول في أول يوليو ١٩٦٥ ، فقالت انها « تريد أن تكون صدى صوت العالم الثالث في ميدان السياسة الدوليه ... » و « أخذت على عاتقها أن تكون منبرا لاراء العالم الثالث ، وكشافا موضحا لايديولوجية العالم الشيوعي والعالم الرأسمالي ، ايمانا منها بأن تلاقي التيارات الفكرية النابعة من شتى أمم الارض ، سيكون من عوامل تحقيق التعايش السلمي ، الذي سيكون بدوره عاملا من عوامل السلام العالمي ... » .

وفي آلاف وآلاف الصفحات التي قدمتها المجلة في الاثنتي عشرة سنة الماضية ، التزمت بذلك الخط السياسي ، وان كان هذا لم يرض أهل اليمين او أهل اليسار ، الذين هم دائما في حاجة الى مواقف متطرفة وقاطعة ، والى ارتداء قمصان صارخة الالوان ، لكي يطمئنوا الى أن تحليل القضايا الدولية يتم وفقا لرؤيتهم أو منطقهم أو تصورهم ، ناسين أو متناسين ، أن قضايا العالم الثالث ، لا يمكن أن تعالج الا وفقا لحلول منبثقة من واقع مشاكل العالم الثالث نفسه . أما القضايا العالمية ، فلا يمكن أن تعالج في عهد التوازن الذري ، الا وفقا لحلول وسطية .

إن السياسة الدولية ، وهي تستقبل عامها الثالث عشر ، ترجو أن تظل محتفظة بطابعها العلمي الدقيق والموضوعي ، لتبقى مجلة المثقفين العرب من الخليج الى المحيط . ■

« رئيس التحرير »

دراسة

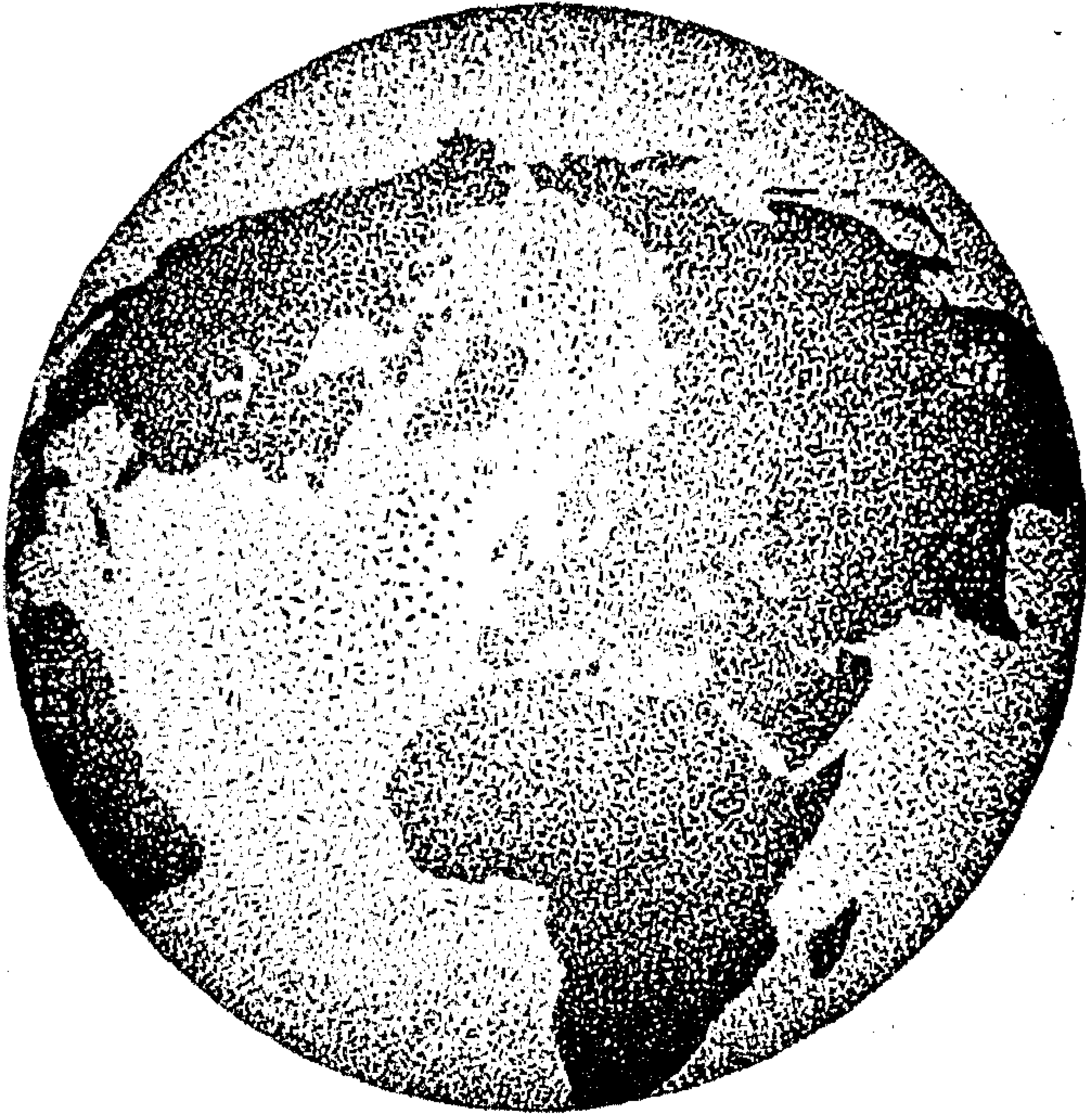
رؤية العالم الثالث للوفاق الأمريكي السوفيتي

د . ياسين العيوطي

استاذ العلوم السياسية بجامعة ولاية نيويورك في ستوني بروك

ما يقرب من خمس سنوات حتى الان ، عنى بزوغ ما يسمى بسياسة الوفاق الامريكي السوفيتي في اواخر عام ١٩٧١ . وبعد هذه الحقبة من الزمن ، آن الاوان لتقويم الوفاق الامريكي السوفييتي من زاوية العمل أو عدم العمل ، مع التركيز على أثر هذه السياسة في العالم الثالث الذي تنتمي اليه الامة العربية . وهنا نلحظ أنه منذ التصريح بسياسة الوفاق بين واشنطون وموسكو في أواخر عام ١٩٧١ ، وبالاحرى منذ المناداة بها رسميا في البيان الاخير الذي اصدره الرئيس الامريكي السابق ، ريتشارد نيكسون ، والامين العام للحزب الشيوعي السوفييتي ، ليونيد برجنيف ، في موسكو في مايو ١٩٧٢ ، أن معنى الوفاق ارتبط أساسا بفكرة التخفيف من حدة التوترات الدولية بين الدولتين العظميين . واتخذت الرابطة بين الوفاق وفكرة التخفيف من حده التوترات الدولية ، مظهر نظام من العلاقات ووجهات النظر والميول ، ازاء مسببات النزاع بين موسكو وواشنطون ،وهي رابطة سنوضح فيما يلي ضعفها وغموضها ، مما جعل من سياسة الوفاق — في اعتقادنا — خرافة ضخمة تفضحها الاحداث والتصريحات كل يوم .

وكما يحدث في كل خرافة ، نمت الاساطير الكثيفة حولها ، وصور الناطقون الرسميون في كل من واشنطن وموسكو ، هذه السياسة «الجديدة» على أنها نظام دولي جديد في العلاقات السياسية والاستراتيجية والدبلوماسية والعقائدية والاقتصادية . واصر هؤلاء المتحدثون الرسميون في غضون عام ١٩٧٢ ومعظم عام ١٩٧٣ على أن الوفاق قد جاء ليحل محل السياسة الخاملة غير الديناميكية التي كانت محور التعامل بين موسكو وواشنطون منذ ١٩٥٦ ، وهي سياسة التعايش



السلمى . ومما أحاط هذه الخرافة من خرافات العلاقات الدولية الضخمة بهالة من الاجلال والتقدير ، تصريحات وزير الخارجية الامريكية ، الدكتور هنرى كيسنجر ، ويعتبر أو بالاحرى ويتهم الان ، بانه خالق سياسة الوفاق كطريقة للتعامل غير المتحارب بين الدولتين العظميين . واضفت تصريحات كيسنجر على سياسة الوفاق نوعا من التصديق العلمى والفلسفى ، حدا بالكثيرين خارج العالم الثالث وداخله ، الى الاعتقاد ، أو بالامل ، فى بزوغ فجر جديد للسلام العالمى ، عن طريق الوفاق بين أمريكا والاتحاد السوفييتى .

ولم تلبث خرافة الوفاق ان أصبحت معتقدا أو مذهبا ، لدرجة أن رجال السياسة والفكر والقلم فى كل من أمريكا والاتحاد السوفييتى ، بداوا يصنفون المعلقين على سياسة الوفاق صنفين : الا وهما أعداء الوفاق ، فى حالة المعارضة والتشكك ، وأصدقاء الوفاق الذين رأوا فيه دستورا عالميا للتعامل لايسرى على واشنطون وموسكو وحدهما ، بل يشمل العالم أجمع . ولكن المعلقين الامريكيين والسوفييت ، لم يتفقوا أبدا على الاسماء التى ينبغى أن تدرج فى قائمة « أعداء » الوفاق ، أو تلك التى يجب أن تسجل بقائمة « أصدقاء » الوفاق . ورغما من هذا الفشل الذى يوضح الى حد ما غموض الوفاق ، بل وانعدام وجوده الفعلى ، فقد أصر أولئك المعلقون من جانب الدولتين العظميين ، على أن الوفاق هو المبدأ الرئيسى الذى يفسر ويساند العلاقات السلمية بين البلدين .

وينبغى علينا هنا ، أن نراعى أن كلا من موسكو وواشنطون ، لم تعر أى التفات الى نظرة العالم الثالث فى افريقيا وآسيا وامريكا اللاتينية الى الوفاق ، وعلاقته به وتأثره بتطوراته . والعذر الوحيد لموسكو وواشنطون فى اهمال رأى العالم الثالث فى الوفاق ، هو أن كلا من الدولتين

العظميين لم تفسر الوفاق يوما من الايام تفسيرا يصدق تطبيقه على المستوى الكوني باجمعه . اى أن اختلاف تفسير الوفاق ، وعدم شمول هذه التفسيرات لمناطق العالم الاخرى خارج روسيا وأمريكا ، قد ساعدا على أن ينظر العالم الثالث الى تلك السياسة التى طنطنت بها أبواق الدعاية السوفييتية والامريكية بالكثير من الارتياب والتشكك ، بل ومن الخوف من اثر اجماع واشنطون وموسكو على سياسة واحدة منسقة، قد يصبح العالم الثالث ضحية لها . من اجل هذا ، جهدت المنطقة الجنوبية من الكرة الارضية ، فى اكتشاف معنى الوفاق ، عن طريق متابعة خطواته المتعثرة منها والناجحة ، وفى التعرف على آثاره فى تصرف الاتحاد السوفييتى وامريكا احدهما ازاء الاخر ، ومعاملتهما للدول الاخرى ، خاصة منها التى تقع فى الاطار الجغرافى للعالم الثالث . وتركزت نظرة العالم الثالث فى تفهم ما اذا كان الوفاق يطبق أو لا يطبق على عملية السلام والامن والعدالة والتنمية ، على الصعيد الارضى كله .

ولتحليل وجهة نظر العالم الثالث فى خرافة الوفاق الامريكى السوفييتى ، ينبغى علينا أن نتبع طريقة التحاليل السياسية المركبة ، اى التى تصل الى استنتاجها الاخير ، بناء على دراسة المشاكل والظروف المتغايرة العديدة التى واجهت وتواجه العالم الثالث أثناء تعامله أو عدم تعامله مع الوفاق . ولا يخفى علينا ، أن التباين الكبير فى ظروف وأحوال كل منطقة ، بل كل دولة ، منتمية الى العالم الثالث ، يحتم على الباحث المحقق، أن يرى الخيوط المتشابهة فى خضم هذا التباين الكبير فى السياسة والايديولوجية والاستراتيجية والاوضاع السياسية والاقتصادية . ولتأكيد أهمية هذا نقول : ان العالم الثالث ليس كتلة مترابطة واحدة من دول متجانسة ، ولم تهاجم أية حكومة من حكومات دول العالم الثالث الوفاق كسياسة ، كما أن ردود الانفعال لدى حكومات العالم الثالث تجاه الاحداث والتيارات التى نوردها فيما بعد ، تنوعت تنوعا كبيرا ، بما فى ذلك الردود الغامضة أو الخافتة ، ولم يوجه أى من هذه الردود الصادرة من العالم الثالث الى الدولتين العظميين معا ، وهما طرفا الوفاق ، بل وجهت الى موسكو أو الى واشنطن دون أن تسدد اليهما معا .

فى اطار هذه المقدمة ، يمكن من الان تلخيص نظره أو نظرات العالم الثالث الى الوفاق الامريكى السوفييتى ، بأن هذه الدول فى العالم الجنوبى ترى فى تلك السياسة اما الغموض والابهام ، واما عدم وجود أية علاقة بين الوفاق ومشاكل السلام والانماء فى المنطقة الجنوبية ، واما عدم قدرة واضعى الوفاق على احالته الى أداة فعالة نشطة . زد على هذا أن افريقيا واسيا وامريكا اللاتينية ، تشتبه فى الوفاق على أنه ذريعة لتبرير السياسات التى تتعارض مع الصالح القومى لدول العالم الثالث ، بل ان هذه الدول ترى أحيانا فى الوفاق خطرا يتهدد أمنها وانماءها وسلامتها القومية .

وننتقل الان الى تفصيل واثبات ما أوردنا ، آنفا بصدد وجهات نظر العالم الثالث فى خرافة الوفاق السوفييتى الامريكى .

الوفاق كسياسة غامضة

يتردد هذا السؤال دائما حول سياسة الوفاق : « هل يستهدف الوفاق تنظيم العلاقات والمعاملات بين واشنطون وموسكو فى الشئون التى تعنيهما وحدهما ، أم هل للوفاق هدف عالمى اوسع من هذا ؟ » هذا سؤال نابع اساسا من غموض كل من العاصمتين المعنيتين بصدد مفهوم الوفاق ومراميه ، وهو غموض لم تحاول اى من الدولتين تنحيته اما نظريا وفكريا واما عمليا . وواقع الامر أن وزاره الخارجيه الامريكيه حاولت أن تعرف الوفاق ، فاضافت الى البلبله التى تحيط بمعناه . ذلك ان الوزارة فى احدى نشراتها الرسميه بعنوان مثير ، ألا وهو « معنى الوفاق » صرحت بان الوفاق لا يعنى التعاطف والتحالف ، وأنه رغما من سياسة الوفاق فسيظل تضارب المصالح بين موسكو وواشنطن مستمرا » (١) . ولو حاول المرء ان يأخذ هذا التعريف الواهى على علاته ، لما استطاع ان يستشف من ورائه ، او من وراء التصريحات السياسية الامريكيه الاخرى سوى النظرة السلبية التى تعالج بها كل من واشنطون وموسكو سياسة الوفاق . ففى مقابلة صحفيه هامة دارت بين جيمس رستون الصحفى الامريكى الشهير بجريدة النيويورك تايمز ، وهنرى كيسنجر فى أكتوبر ١٩٧٤ ، وجه وزير الخارجية الامريكية جزءا من

[١] وزارة الخارجية الامريكية ، معنى الوفاق [واشنطن ، يونيو ١٩٧٤] ، النشرة رقم ٨٧٦٦ .

اجابته الى مفهوم التعاون بين ما وصفهم « بالشيوعيين والعالم الرأسمالى » بهذه العبارات السلبية : «انى ارى أن اية محاولة للسيطرة العالمية فى العصر النووى، ستتضمن مخاطر ماحقة ولن نغض الطرف عنها » (٢) ان كان هذا هو المفهوم الامريكى لمعنى التعاون بين الكتلتين او البلدين طرفى الوفاق ، اذا أين دور الوفاق فى التخفيف من حدة التوتر الدولى ، وهو الدور الرئيسى الذى افترضت أبواق الدعاية السياسيه فى كل من موسكو وواشنطون أنه أبرز اسهامات الوفاق الى عملية التصالح العالمى ؟

ونلحظ نفس السلبية فى التصريحات السوفييتية التى توجه النظر دائما الى ما تصفه بالحملات الصحفيه فى وسائل الاعلام الغربية ضد الوفاق . قال يورى جوكوف المعلق بالتليفزيون السوفييتى وجريده برافدا فى المجلة الشهرية « زناميا »، فى مال نشرته المجله على طول ٢٠ صفحة ، يهاجم الجرائد الامريكية وخاصة النيويورك تايمز والواشنطون بوست ، واللوس انجيليس تايمز ، بهذه العبارات الساخطه : لقد ارادت هذه الصحف ان تشن حملة عنيفة ضد الوفاق ، مؤكده ان تلك السياسة ستقوى موقف الاتحاد السوفيتى . وتعزو هذه الصحف الى الاتحاد السوفييتى انه يدبر خططا شيطانية . وهذا تذكير لنا بان المثل القائل « استمر فى تلويث السمعة وسوف يعلق شىء من اللوث بتلك السمعة» ما زال يجد مكانه المفضل بين ذئاب الصحافه البورجوازية الذين لا يؤمنون لا بالله ولا بالشيطان » . (٣) .

ان الباحث السياسى لا يستطيع ان يغض النظر عن عمق الخلافات فى الايديولوجية وفى المصالح القوميه التى تفرق بين امريكا والاتحاد السوفيتى . وهذا التيقن فى حد ذاته ، مصحوبا بعدم وضوح مفهوم الوفاق ودلالاته، وبالتصريحات السلبية التى تصدرها كل من واشنطون وموسكو ضد الاخرى حول معنى الوفاق ، يضع سياسة الوفاق كلها فى اطار من الغموض والضباب الكثيف .

ومن الواضح أنه على الرغم من التصريحات الامريكية والسوفيتية ، التى تصدر بين الفينة والاخرى ، مؤيدة سياسة الوفاق ، لا تستطيع مثل هذه التصريحات المتضاربة أحيانا ، والخسامتة أحيانا أخرى ، أن تضفى على تلك السياسة الحياة ، كمبدأ عامل من مبادىء العلاقات بين الدولتين العظميين .

ولنضرب مثلا هنا بما أورده كيسنجر فى تصريح له فى أواخر يناير عام ١٩٧٦ مشيرا فيه الى ما وصفه « بالجهود الامريكية من أجل تطوير علاقات أكثر ثباتا مع اعدائنا » . وأضاف كيسنجر فى ذلك التصريح ان أمريكا قد« نجحت بالفعل فى التخفيف من حدة التوتر ، وفى بدء وضع اسس لعلاقات التعاون المستقبلة . ومن الامثلة على هذا نعدد ما يلى : اتفاقيات الحد من انتاج الاسلحة الاستراتيجية ، واتفاق برلين ، والتخفيف من حدة التوتر فى قلب اوربا ، ونمو شبكة العلاقات الثنائية التعاونية بين امريكا والاتحاد السوفييتى . كل هذه الامثلة توضح التحسن الذى لا يمكن انكاره فى الموقف القائم بين الدولتين » (٤) هذا ما أكده كيسنجر فى مطلع عام ١٩٧٦ فى الوقت الذى كادت فيه امريكا ان ترتطم عسكريا مع الاتحاد السوفييتى بسبب الحرب فى أنجولا . أى أن الواقع السياسى يمكن الاعراب عنه بعكسه ، تعمية للعدو وخداعا له . وهنا يجب الا ننسى ان كل الامثلة التى اوردها كيسنجر كنماذج للعلاقات الجديدة بموجب سياسة الوفاق ، انما ترجع الى سلسلة طويلة من الاحداث والتحركات التى بدات تحت السياسة الواقعية للتعايش السلمى التى نادى بها خروتشوف فى منتصف الخمسينات وايدها أيزنهاور فى ذلك الحين . وموجز سياسة التعايش السلمى ، هو الاقلال من أهمية الفوارق الايديولوجية تاكيدا للمصالح المشتركة وللخطوط المتوازية للصالح القومى الامريكى والصالح القومى السوفييتى . وبسبب وصفى لتلك السياسة بالواقعية ، يرجع الى أنها تعترف بالنقيضين : الفوارق والمصالح .

ويبرز غموض الوفاق كسياسة ، حينما نقرأ فى مقال تحليلى كتبه الصحفى الامريكى المتخصص فى تحليل الشئون الخارجية الامريكية — برنارد جويرزمان — فى حوالى منتصف عام ١٩٧٦ معقبا

---

[٢] جريدة النيويورك تايمز ، ١٣ اكتوبر ١٩٧٤ .

[٣] المجلة الشهرية زناميا [موسكو] عدد اكتوبر ١٩٧٤ .

[٤] من خطبة القاها وزير الخارجية الامريكية فى لوس انجيليس بولاية كاليفورنيا الامريكية فى ٢٤ يناير ١٩٧٦ بعنوان « المشاركة القومية الجديدة »وزعت نصها وزارة الخارجية الامريكية على الباحثين العلميين .

فيه على توقيع الاتحاد السوفييتي وأمريكا على معاهدة الحد من التجارب النووية تحت الارض ، في ٢٨ مايو ١٩٧٦ قال : « ان امريكا والاتحاد السوفييتي قد اكدتا مرة اخرى اليوم الغموض في العلاقات بينهما منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية . فعلى الرغم من توقيع فورد وبرجنيف لتلك المعاهدة ، فان هذا يحدث في وقت يسوء الظن فيه بالعلاقات بين البلدين اللذين ينفق كل منهما مقادير ضخمة على الدفاع ، ومحاولة اعاقة الطرف الاخر عن بلوغ اهدافه [٥] وفي ضوء تعارض الواقع مع الامل في أن تثبت دعائم الوفاق كسياسة ، نرى وزير الخارجية الامريكية ، هنرى كيسنجر يحاول في خطابه الشهير بلندن في اواخر شهر يونيو ١٩٧٦ ، وهو الخطاب الذي حاول فيه اعادة تفسير سياسته الخارجية . وكان المقصود الاساسي من هذا الخطاب هو رد حكومة فورد على المعارضة الكاسحة التي شنها رونالد ريجان (الذي فشل في منافسة فورد على ترشيح الحزب الجمهوري له في انتخابات الرياسة لعام ١٩٧٦) ضد سياسة الوفاق قال كيسنجر في تلك المناسبة بعد أن عاد بعد فترة طويلة لاستخدام كلمة «الوفاق» احتراما لتحاشي فورد استخدامها في خطبه الانتخابية [٦] : « اننا ننظر الى الوفاق كعلاقة مع الخصم ، واننا حين ننظر الى امام على قدر ما نستطيع أن نستشفه ، نجد أننا نعيش في منطقة الغسق الواقعة بين نور الهدوء وظلام المواجهة المفتوحة » [٧] وكان برجنيف قد سبق كيسنجر بعام كامل الى محاولة بعث الامل الواهي في أهمية الوفاق ، وذلك في الخطاب الذي ألقاه في حفل عشاء أقيم في الكرملين في أواخر يونيو ١٩٧٥ ، تكريما لانديرا غاندى ، حينما قال : « أصبح الوفاق حقيقة منظورة ولا شك في أن جذوره قد اشتدت ، ولكن علينا ان لا نغفل عن شيء مهم ، الا وهو ان قوى الوفاق أصبحت أكثر نشاطا مما كانت عليه من قبل » ولقد علق يوري جوكوف ، المحلل السياسي الاخباري بجريدة برافدا السوفييتية على ذلك الخطاب ، بأن وضعه في اطاره الواقعي حين قال : « ان حملة السباب الموجهة الى سياسة الوفاق قد ازدادت سرعتها في الغرب . وهي تستخدم لمحاولة تبرير سباق التسلح والخطط العدوانية والاعمال التهجمية لقوى الاستعمار » [٨] اي أن هذا التصريح السوفييتي يتفق مع تصريحات كيسنجر بعد عام كامل في شيء واحد ، وهو ان الوفاق يقع في منطقة الغسق بين الهدوء والمواجهة .

يمكن القول اذا بأنه على الرغم من أن بعض الاتفاقيات الفنية بين واشنطون وموسكو ، قد أثرت على أجزاء من مشاكل عامة قائمة بين البلدين او قائمة بين كل منهما واوربا الغربية ، فمازال جبل الثلج المتشكل من تناحرات بعيدة المدى يجوب بحار العلاقات الامريكية السوفييتية . وتتجلى هذه التناحرات البعيدة المدى ، في التصريحات الايديولوجية السوفييتية التي ادلى بها زعيم الايديولوجية السوفييتي ، ميخائيل سوسلوف عضو المكتب السياسي السوفييتي ، حين أشار في أواخر أكتوبر عام ١٩٧٤ الى زيادة عدد المتعطلين عن العمل في الغرب ، بالتحذير من أن « أشد الدوائر رجعية تحاول أن تخرج من ورطه البطالة في بلادها ، بالتصدي لكفاح الشعوب من اجل التحرير القومي والاجتماعي » . وأضاف ان الازمة قد دعمت موقف الشيوعيين واليساريين الاوربيين ، وخاصة في اليونان والبرتغال [٩] .

من اجل هذا كله ، لا نجد اي تفاعل محسوس بين الوفاق والعالم الثالث ، وهذا راجع لا الى غموض الوفاق كسياسة فحسب ، بل الى استمساك العالم الثالث بسياسة أكثر واقعية نادت بها دول عدم الانحياز للمرة الاولى في باندونج باندونيسيا في عام ١٩٥٥ ، الا وهي انكار الاحلاف التي تحاول الدولتان العظميان فرضها

---

[٥] جريدة النيويورك تايمز في ٢٩ مايو ١٩٧٦ .

[٦] صرح الرئيس فورد لاحد الصحفيين الامريكيين في مارس ١٩٧٦ بأن «تعبير الوفاق قد مات وحل محله تعبير آخر الا وهو السلام عن طريق القوة » . من اذاعة C.B.S. ، مدينة نيويورك ، تحليل اخباري لبرنارد كالب ، ٤ مارس ١٩٧٦ . وكان رونالد ريجان ينادي في ذلك الوقت بأن امريكا قد اثبتت بلاهتها بتبني الوفاق .

[٧] جريدة النيويورك تايمز في ٣ يوليو ١٩٧٦ .

[٨] بلاغ صحفي للبعثة الدائمة للاتحاد السوفيتي لدى الامم المتحدة ، وزع بالمقر الدائم للامم المتحدة بتاريخ ٢٨ يونيو ١٩٧٥ .

[٩] من خطاب سوسلوف في طشقند في ٢٢ اكتوبر ١٩٧٤ في الاحتفالات التي اقامتها جمهورية ازبكستان بمناسبة اعلانها جمهورية سوفيتية منذ خمسين عاما .

على العالم الثالث ؟ وهذا اهم مبدأ من مبادىء باندونج . بل ان دول عدم الانحياز ، قد عادت في عام ١٩٧٦ الى تاكيد هذه السياسة البالغة احدى وعشرين سنة ، حينما اعلنت في تقرير الاجتماع الوزارى لهيئة الدول غير المنحازة ، ان « المبادىء الاساسية لحركة عدم الانحياز تطالب اعضاءها الا ينضموا الى أحلاف عسكرية مع الدول الكبرى . وعلى الرغم من ان منطقة عدم الانحياز قد اتسعت كثيرا فان العالم لم يتحرر بعد من سياسات التكتل التى تتبعها الدول الكبرى . وهنا يلاحظ انه لم يحرز اى تقدم في مجال نزع السلاح (١٠) »

وننتقل الان من تحليل غموض الوفاق كسياسة، الى التدليل على عدم قدرة تلك السياسة على اثبات وجودها فى العلاقات بين الدولتين العظميين ، وبين اية منهما والعالم الثالث .

الوفاق كسياسة غير مطبقة

اذا نظرنا الى الوفاق من زاوية التعريف الاصلى له ، الا وهو ان الوفاق يهدف الى التخفيف من حدة التوتر الدولى بين موسكو وواشنطن ، لانعدمت تقريبا العلاقة بين هذه السياسة والعالم الثالث . ذلك لان اهم الاسس السياسية التى يستند اليها العالم الثالث ، هى البقاء خارج الاحلاف الغربيه كمنظمه حلف شمال الاطلسى ، والاحلاف الشرقية ، كمعاهدة وارسو . واذا نظرنا الى الوفاق من وجهة نظر التعريف المستحدث له ، الا وهو ان الوفاق يرمى الى تحسين العلاقات لا بين موسكو وواشنطن محسب ، بل بين كل من هاتين العاصمتين وبلدان العالم الثالث ، لوجدنا فى الوفاق نموذجا للسياسات غير المطبقة .

ففى حالة التعريف الاول ، نجد انه من غير المعقول ان يؤدى التحسن فى العلاقات بين واشنطن وموسكو تلقائيا ، الى التحسن فى العلاقات بين الدولتين العظميين وآسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية ، واذا اخذنا الوفاق على حد التعريف الثانى له ، لالفينا ان العلاقات بين كل من موسكو واشنطن ودول العالم الثالث ، لم تتحسن عما كانت الحال عليه قبل عام ١٩٧٢ حينما نفخت الابواق الامريكية والسوفييتية معلنة حلول عهد الوفاق الدولى . بل يمكن القول ان العلاقات بين كل من موسكو وواشنطن ، وعدد كبير من دول العالم الثالث ، قد حلت الجفوة فيها محل المصالحة والمهادنة اللتين سادتا عصر التعايش السلمى .

ومن قبيل التخصيص ، يمكن دراسة العلائق بين واشنطون مثلا والعالم الثالث ككل ، على اساس انها تدهورت بشكل واضح خلال السنوات الخمس الماضية . وهنا نعدد خمس مسائل للتدليل على هذا ، وهى : مسالة الطاقة ، مشكلة الاستعمار القديم والجديد والتفرقة العنصرية ، حركات التحرر الافريقية الاسيوية ، الحصار الامريكى المفروض على كوبا ، واتخاذ القرارات داخل الامم المتحدة .

أ — **مسالة الطاقة** : ما زالت هذه المسالة احد المحاور الرئيسية فى العلاقات بين امريكا والدول المصدرة للبترول . لذا نجد ان التهديدات التى فاه بها الدكتور كيسنجر ، والرئيس فورد ، ووزير الدفاع السابق جيمس شليسنجر فى مطلع عام ١٩٧٥ ضد دول الشرق الاوسط المصدرة للبترول ابرز دليل على ان امريكا مازالت تمارس دبلوماسية الاساطيل البحرية والعنف فى تعاملها مع ذلك الجزء الهام من اجزاء العالم الثالث . وجاءت هذه التهديدات باحتلال مناطق البترول بالشرق الاوسط عسكريا ، فى حالة نشوء ما وصفته الدعاية الامريكية بـ « الاختناق الاقتصادى » الذى قد ينجم عن فرض مقاطعة جديدة ضد الدول الغربية المستوردة للبترول العربى ، اذا قامت حرب عربية اسرائيلية جديدة ، جاءت فى ختام حرب لفظية شنتها امريكا منذ سبتمبر ١٩٧٤ ضد منظمة الدول المصدرة للبترول « الاوبك » . وكان الرئيس فورد قد ازاح الستار عن الحرب الباردة التى وجهتها امريكا الى الدول العربية من اعضاء الاوبك ، فى خطابه الذى القاه فى ٢٣ سبتمبر ١٩٧٤ فى المؤتمر السنوى التاسع للطاقة فى مدينة ديترويت بولاية ميتشجان . قال فورد : « اننى اعلن ان الدول صاحبة السيادة لا يمكنها ان تقبل الاملاء فى وضع سياساتها او ان تخضع مصائرها للتزييف المصطنع لحالة اسواق المواد الاولية . ان الاسعار الفاحشة التى تشوه

---

(١٠) البيان الختامى للاجتماع الوزارى لهيئة الدول غير المنحازة ، الجزائر . ولقد تضمنت هذا البيان وثيقة للامم المتحدة رمزها A/31/110 بتاريخ ٢٢ يونيو ١٩٧٦ — ص ١١.

الاقتصاد العالمي ، تهدد بحدوث أزمة اقتصادية عالمية ، وبانعدام النظام والامن العالميين » ١١ .

من هذا التهديد السافر من الرئيس الامريكي نلحظ أنه أراد أن يتغاضى عن الاسباب الاولية لازمة الطاقة ، وعلى رأسها التأييد الامريكي الشامل لاعداء العالم الثالث في الشرق الاوسط [اسرائيل] وفي الجنوب الافريقي [النظم العنصرية] وحرص أمريكا على اطالة عمر البترول الامريكي الى أبعد حد ممكن ، بينما تحرق الصناعة والالات الامريكية بترول الشعوب المحتاجة الى الانماء دون حرص على نفاده ، في خلال ثلاثين عاما من الان . زد على هذا أن الرئيس الامريكي قد تغاضى كلية عن حقيقة اقتصادية رئيسية ، الا وهي أن دول الغرب ، تحيا فوق مستوى امكانياتها الذاتية ، لانها تلتهم خيرات العالم الفقير ، وتؤمن ايمانا أعمى بنظرية النمو غير المحدود ، وتمارس سياسة من الظلم الاقتصادي تجاه العالم الثالث . من أجل هذا ، رد شاه ايران أثناء رحلته الى استراليا في خريف عام ١٩٧٤ على هذا التهديد معلنا « لن يملي أحد علينا ، ومن رفع اصبعا في وجوهنا تهديدا ، فسوف نواجهه بتهديدات مماثلة » « ١٢ » كما عكس الرئيس الجزائري هواري بومدين روح العالم الثالث في تحديه للاغتصاب الغربي لثروات العالم الجنوبي ، حين قال في الذكرى العشرين لاندلاع ثورة التحرير في أول نوفمبر ١٩٥٤ : « كل ما نود أن نقوله للاحتكارات الاجنبية بصدد ثرواتنا الطبيعية ، هو أن عصر السرقات قد انتهى » « ١٣ » .

لذا لم يمض عام ١٩٧٤ قبل أن تقر الجمعية العامة للامم المتحدة التي يتمتع فيها العالم الثالث بأغلبية عددية ، قرارين تاريخيين متعلقين بالمواجهة بين أمريكا والعالم الثالث في عصر خرافة الوفاق الدولي . أقرت الجمعية العامة أولا في ١٢ ديسمبر ١٩٧٤ ميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول الذي يعلن أن « لكل دولة حق السيادة الكاملة والدائمة على ثرواتها ومصادرها الطبيعية ، بما في ذلك حق التملك والاستخدام والتعامل بها» «١٤» . واضاف الميثاق أنه لا يحق لاية دولة « أن تستخدم او تشجع على استخدام التدابير الاقتصادية أو السياسية او غير ذلك ، بغية ارغام دولة أخرى على التخلي عن ممارسة حقوقها السيادية» «١٥» . وتبين من فحص نتيجة الاقتراع على ذلك القرار التاريخي ، انه بينما اقترعت مائة وعشرون دولة ، بما في ذلك كل دول العالم الثالث والاتحاد السوفييتي لصالحه ، صوتت ضده ست دول هي أمريكا وبريطانيا والمانيا الغربية والبلجيك والدانيمارك ولوكسمبورج . وامتنعت عن التصويت عشر دول هي : اسرائيل والنمسا وكندا وفرنسا وايرلندا وايطاليا واليابان وهولندا والنرويج واسبانيا . لذا استقر بذهن دول العالم الثالث ، أن الوفاق كسياسة ، يمكن أن تسري على العالم أجمع مستحيلة التطبيق حتى في المجالات الحيوية التي تربط بين العالم الصناعي والعالم غير الصناعي .

وبصدد موضوع الطاقة ، وهي جانب من جوانب عدم تطبيق سياسة الوفاق على الصعيد العالمي الشامل، يجب أن نذكر ان الجمعية العامة للامم المتحدة نجحت في ١٤ ديسمبر ١٩٧٤ في تعريف العدوان الذي قالت المادة الخامسة منه : « لا يمكن لاي اعتبار سياسي او اقتصادي او عسكري أن يبرر العدوان . وتعتبر الحرب العدوانية جريمة ضد السلام الدولي . كما أن العدوان يستوجب المسئولية الدولية لردعه . ولن يعترف بمشروعية احتلال الاراضي أو أية ميزة خاصة مترتبة على العدوان» «١٦» . ولقد اقرت

---

[١١] مجلة تايم الامريكية ، ٧ اكتوبر ١٩٧٤ . أنظر أيضا المصادر الهامشية اللاحقة في هذا المقال بصدد التهديدات الامريكية الاخرى ضد دول الشرق الاوسط العربي البترولية .

[١٢] المصدر عاليه .

[١٣] الاذاعة والتليفزيون الجزائريان ، الجزائر ، في ٣١ اكتوبر ١٩٧٤ من خطبة طويلة للرئيس بومدين في تلك الاحتفالات

[١٤] قرارات الجمعية العامة للامم المتحدة في الدورة التاسعة والعشرين : القرار رقم ٣٢٨١ في ١٢ ديسمبر ١٩٧٤ ، المادة الثانية ، الفقرة الاولى من الميثاق الذي تضمنه ذلك القرار .

[١٥] القرار المذكور في الهامشية عاليه المادة ٣٢ .

[١٦] قرارات الجمعية العامة للامم المتحدة في الدورة التاسعة والعشرين ، القرار رقم ٣٣١٤ بتاريخ ١٤ ديسمبر ١٩٧٤ .

الجمعية العامة ذلك القرار بدون تصويت . ولم يمر شهر على اقرار هذا القرار وميثاق الحقوق والواجبات الاقتصـادية للدولة وهمـا قراران يعكسان الارادة الدولية العامة لغالبية المجتمع الدولي ، حتى وجه وزير الخارجية الامريكيه هنري كيسنجر ، تهديدا سافرا باستخدام القوة ضد الدول البتروليه . قال كيسنجر في المقابلة التي منحها لمجلة بيزنس ويك في ذاك الحين : « أنا لا اقول انه لن ينشأ ظرف من الظروف يرغمنا على استخدام القوة . ولكن هناك فارقا بين استخدام القوة في حالة اختلاف في الراي على الاسعار ، واستخدامها في حالة خنق فعلـي للعـالم الصناعي» «١٧» . اى ان امريكا تقول انها ستقرر لنفسها متى تستخدم القوة وتحت اية ظروف ، وانها سوف تفرق بناء على تفسيراتها هي ، بين حالات استخدام القوة وحالات عدم استخدامها . اذا لا يوجد فارق بين لغة التهديد هذه التي تستخدم في عصر ما يسمى بالوفاق الدولي، وبين لغة الامبريالية والاستعمار التي شاع استخدامها في اواخر القرن التاسع عشر . وتشكل هذه اللغة الاطار النفسي الحقيقي لما يمكن وصفه بالسيطرة التي ترغم العالم الثالث على الالتجاء لحروب التحرير القومي في مثل هذه الحالات .

ولم يكن كيسنجر المسئول الامريكي الوحيد الذي لوح بسيف الامبريالية ، لان الرئيس فورد ، عاد الى تاكيد ما قاله وزير خارجيته ، حينما صرح بقوله : « ان كان الاختناق يهدد دولة معينه، فهذا يعني ان لتلك الدولة الحق في الدفاع عن نفسها ضد الموت » (١٨) اى ان الموقف الامريكي غير المتاثر باطار الوفاق العالمي ، يقضي بان حق الدفاع عن النفس ، يتضمن اضفاء المشروعيه على حروب العدوان ضد الدول الضعيفة التي لا تستهدف سوى الدفاع عن سيادتها ومصادر ثروتها الطبيعية ونموها ، عن طريق استخدام مصادر ثـروتها الطبيعية استخداما سياديا . وعاد الرئيس فورد في مقابلة تليفزيونية الى تأكيد ما قاله في هذا الصدد ، بأن رفض نفى الشائعات القائله بان امريكا تدرب قوات للحرب الصحراوية في حالة حدوث حظر بترولى آخر . قال فورد : « لا اعتقد انه من المناسب ان أشرح أية خطط طوارىء عسكرية » (١٩) .

واعقب كيسنجر وفورد في التلويح بالعدوان ، وزير الدفاع الامريكي في ذلك الحين ، الدكتور جيمس شليسنجر الذي قال ان حشد القـوات العسكرية الامريكية في منطقة البترول مستطاع، وتتضح خطورة هذه التهديدات ، اذا وضعت في اطارها النفسي الصحيح المتمثل في الدعـايـة المستمرة ضد العرب ، اذ لا تكف وسائل الاعلام والنشر الامريكية عن وصف العرب بـ «الشيوخ الطـامعين » ونعت منظمـة الدول المصـدرة للبترول [الاوبك] بـ احتكـارية البتـرول » والاشارة الى الثروة الناجمة عن بيع البترول بـ « الدولارات البترولية » . ومن الامثلة على هذه الدعاية المغرضة ، خروج مجلة نيوزويك الامريكية بعدد في اوائل ١٩٧٥ بغلاف مصور عليه « دولار بترولي » مصكوكة عليه عبارة « بالبترول نؤمن » وكانها شعار الدول البترولية، بينما شعار امريكا المصكوك على عملتها « بالله نؤمن » (٢٠) .

وازاء هذه الضغوط والتهديدات غير المشروعة التي تزاول في عصر الوفاق الدولي ، حاولت منظمة الاوبك ان تاخذ موقفا جماعيا ، يمثل رفض العالم الثالث لهذه الامبريالية الجديدة . فانعقد مجلس وزراء دول الاوبك من ٢٤ الى ٢٦ يناير ١٩٧٥ في الجزائر ، وقام بالرد على التهديدات الغربية بوسيلتين : اولا طالب المجلس باجراء مباحثات مع الدول المستهلكه للبترول ، وثانيا ، اعلن المجلس رفضه للتهديدات العسكرية ، واقر توصية جزائرية تقضي « بفرض حظر عالمي على تصدير منتجات البترول الى الدول المعتـدية عسكريا على أية دولة من دول الاوبك » (٢١) .

---

[١٧] مجلة بيزنس ويك الامريكية ١٣، يناير ١٩٧٥ .

[١٨] من تصريحات للرئيس الامريكي في مؤتمره الصحفي بالبيت الابيض في واشنطن في ٢١ يناير ١٩٧٥ ، حسب النص المنشور في جريدة النيويورك تايمز الصادرة في ٢٢ يناير ١٩٧٥ .

[٢٠] مجلة نيوزويك الامريكية ، عدد ١٠ فبراير ١٩٧٥ .

[٢١] حسـب ما نشر في جـريدة النيويورك تايمز ، عدد ٢٧ يناير ١٩٧٥ ، وتضم الاوبك الدول التالية : العربية السعودية ، الكويت ، ليبيا ، قطر ، الامارات العـربية المتحدة ، ايـران ، الجزائر ، العراق ، اكوادور ، فنزويلا ، اندونيسيا ونيجيـريا ، بالاضـافة الى جابون كعضو منتسب .

كما قرر المجلس احالة هذه التوصية الى أول مؤتمر يعقد لرؤساء حكومات دول تلك المنظمة لاقرارها نهائيا . وعقب هذا انعقد مؤتمر قمة الاوبك فى الجزائر من يوم ٤ الى يوم ٦ مارس ١٩٧٥ ، وأصدر تصريحا يتضمن كل تلـــك التوصيات .

واتخذت ردود الفعل ازاء أزمة الطاقة التى خلقها الغرب فى بادىء الامر ، ثم حاول استغلالها كاطار لعدوانه ضد الدول البترولية والعالم الثالث بوجه عام ، اتخذت صورا أخرى ، نذكر منها توثيق عرى العلاقات بين الدول الرئيسية فى منطقة الشرق الاوسط . وتمثل هذا فى زيارة شاه ايران رسميا الى مصر فى يناير ١٩٧٥ ، وهى الزيارة التى صدر بعدها بيان رسمى ينتقد الدول المستهلكة للبترول التى توجه اللوم الى الدول المنتجة للبترول بسبب حدوث الازمة الاقتصادية وأزمة النقد (٢٢) . كما تمثلت أيضا فى بوادر التعاون بين ايران والعربية السعودية بصـــدد مسائل الدفاع عن الخليج (٢٣) ، وشروع الكويت فى الحصول على سلاح جوى حديث يصمم ويصنع فى يوغوسلافيا ، بناء على اتفاق تمخض عن زيارة رئيس وزراء يوغوسلافيا ، جمال بيجيديتش للكويت لمدة ٤ أيام فى عام ١٩٧٤ (٢٤) .

ولا يقتصر الموقف الامريكى على الدول البترولية فى الشرق الاوسط فحسب ، ولكن يمتد الى دول أخرى أعضاء فى الاوبك ، وان كان ذلك بطريقة غير مباشرة . ولنضرب على ذلك مثلا بقانون التجارة الامريكية الاخير ، الذى يتضمن نصا باقصاء كل أعضاء الاوبك من أية أفضليات فى الجمارك المفروضة على الصادرات والواردات من تلك البلدان . ولما كانت فنزويلا واكوادور ، وهما من دول أمريكا اللاتينية أعضاء فى الاوبك ، فقد أدى حرمانهما من تلك الافضليات فى الجمركية الى سوء العلاقات بين أمريكا والقارة التى تعتبر أقرب مناطق العالم الثالث اليها وهـــى أمريكا اللاتينية (٢٥) . ونريد بهذا المثل أيضا أن ندلل على أن مسألة الطاقة تحتل مكان الصدارة فى العلاقات الدولية بين أمريكا والعالم الخارجى ، وخاصة العالم الثالث .

وجاء رد فعل أمريكا اللاتينية تجاه قانون التجاره الامريكى مباشرا . وكان من المزمع عقد مؤتمر لوزراء خارجيه منظمة الدول الامريكيه فى مارس ١٩٧٥ فى بوينس ايرس عــاصمه الارجنتين ، استمرارا لسلسلة الاجتماعات التى بدأت فى فبراير ١٩٧٤ فى مدينة المكسيك ، دعما لمبدأ « الحوار الجديد » الذى اعلنه كيسنجر بالنسبة لامريكا اللاتينية . الغت حكومة الارجنتين ذلك الاجتمـــاع ، مشيره الى قـــانون التجـــارة الامريكى قائلة أن الالغاء راجع الى « جمود قانون التجاره واجحافه بامريكا اللاتينيه » ، اذ يقصى اكوادور وفنزويلا عن معاملات الافضليه فى الضرائـــب الجمــركية ، الامر الذى يسىء الى « المصـــالح الاســـاسيه لاقطـــار امريكا اللاتينيه » (٢٦) . ولم يقتصر رد فعل امريكا اللاتينيه على هذا ، بل اعقبت ذلك محاوله من جانب دول تلك المنطقه لاقصاء امريكا نهـــائيا عن « الحوار الجديد » . وجاء هذا فى اقتراح لرئيس جمهوريه بيرو فى ذلك الوقت ، الجنرال هوان فاليسكو الفارادو الذى صرح بقوله ، اننا نعتقد أن على دول أمريكا اللاتينيه التى تشترك جميعها فى الدفاع عن مصالحها المشتركه ، أن تجتمع بمفردها ، وتدير منـــاقشاتها بـــاللغه الاسبانية ، وتتوصل الى اتفاق فيما بينها [٢٧] .

لذا أرغمت أمريكا ، لا بسبب سياسة الوفاق

---

[٢٢] جريدة الاجيبشسيان جازيت ، القاهرة ، عدد ١٣ يناير ١٩٧٥ .

[٢٣] جريدة النيويورك تايمز ، عدد ٣٠ يناير ١٩٧٥ . انظر ايضا عدد نفس الجريدة بتاريخ ١١ مايو ١٩٧٥ الذى تضمن مناقشة لاحتمال نشـــوء ميثـــاق لضمان الامن فى الخليج .

[٢٤] الايكونومست ، لندن ، ١٨ ديسمبر ١٩٧٤ .

[٢٥] فى خريف عام ١٩٧٣ [أى فترة حرب اكتوبر وماتلاها مباشرة] افتتح كيسنجر ما وصفه بـــ « الحوار الجديد » بين امريكا ودول أمريكا اللاتينية . وفى اوائل عام ١٩٧٤ عقد اجتماعان لوزراء خارجية أعضاء منظمة الدول الامريكية فى مدينة المكسيك فى فبراير ١٩٧٤ وفى واشنطون فى ابريل ١٩٧٤ لوضع أسس « الحوار الجديد » وهى الاسس التى يهددها قانون التجارة الامريكية الاخير .

[٢٦] جريدة النيويورك تايمز ، عدد ٢٨ يناير ١٩٧٥ .

[٢٧] المصدر عالية ، عدد ٢ فبراير ١٩٧٥ .

التي لا تطبق على العالم الثالث ، بل بسبب التئام شمل أمريكا اللاتينية حول الرغبة في معاقبة أمريكا جماعيا ، أرغمت على المسارعة بتعديل سياستها التجارية تجاه تلك المنطقة الحيوية بالنسبة لها . وجاء ذلك في خطاب الترحيب الذي ألقاه الرئيس فورد في حفل عشاء أقيم في ١٠ مايو ١٩٧٥ تكريما لوزراء خارجية منظمة الدول الامريكية ، والذي قال فيه انه سيعمل على ازالة عنصر التفرقة الموجود بقانون التجارة فيما يتعلق بأمريكا اللاتينية (٢٨) .

كما تجلت صفة « الوفاق » كسياسة غير مطبقة ، في التعقيبات السوفيتية على سياسات المجابهة التي دأبت أمريكا عليهـا ازاء منظمة «الاوبك» . جاء في تعقيب اخباري بجريدة برافدا السوفيتية لبوريس كوتوف على نتائج اجتماعات مؤتمر دول الاوبك في الجزائر في يناير ١٩٧٥ ما يلي : « أعلنت دول الاوبك في مؤتمرها أن سلاح المقاطعة البترولي يمكن أن يستخدم في حالة وقوع عدوان ضد أية دولة من دول الاوبك . وهنا يتبين فشل المحاولات التي بذلت لارهاب الدول المنتجة للبترول واحداث الفرقة بينهما ، وفرض ارادة الغرب عليها » [٢٩] .

ويتضح من هـذا ان عـدم تطبيـق سياسة « الوفاق » على مسألة دولية رئيسية ، كمسألة الطاقة ، يؤدي الى تدهور تلك السياسة ذاتها في العلاقات بين الدولتين العظميين ، والى تعرية تلك السياسة من سمات الجدية والتصديق .

ب ــ مسألة تصفية الاستعمار وحركات التحرير القومي : توضح هذه المسألة ايضا انعدام تطبيق سياسة الوفاق بين الدولتين العظميين علـى العلاقات الدوليه وبين احد محوري الوفاق ، الجانب الامريكي ، والعـالم الثـالث ، ممـا يجعـل أمر « الوفاق » خرافة . وتلخيصا لهذا الجانب من دراسة كيفية تطبيق الوفاق أو عدم تطبيقه ، نعرض نتائج الاقتراع على قرارات الجمعية العامة للامم المتحدة خلال دورتها التاسعة والعشرين في خريف عام ١٩٧٤ ، التي اتخذت في هذين المجالين اللذين يهمان العالم الثالث بوجه خاص .

اتخذت الجمعية العامة قرارا بصدد « التطبيق العالمي لحق الشعوب في تقرير مصيرها » وهو القرار رقم ٣٢٤٦ الذي اتخذ في ٢٩ نوفمبر ١٩٧٤ ، والذي يؤكد من بين ما يؤكده « مشروعية كفاح الشعوب من أجل التحرر من ربقة التسلط الاستعماري والسيطرة الاجنبية بكل الوسـائل المتاحة لها ، بما في ذلك الكفاح المسلح » . واقترعت مائة وسبع دول لصالح القرار ، وكانت اسرائيل هي الدولة الوحيدة التي عـارضته ، وامتنعت عشرون دولة احـداها امريكا عـن التصويت . وفيما يتعلق بمسألة ناميبيا (القرار رقم ٣٢٩٥) ومسألة روديسيا الجنوبية (القرار رقم ٣٢٩٧ والقرار رقم ٣٢٩٨) ، أعادت الجمعية العامة للامم المتحدة في الدورة التاسعة والعشرين تأكيدها لحق الاغلبيات الافريقية المهضومة الحقوق في ذينك البلدين في الكفاح من أجل حريتهمـا واستقلالهما وتحررهما من سيطرة النظم العنصرية وتسلط الاقليات على الاغلبيات . وتراوح عدد الدول التي اقترعت لصالح هذه القرارات ، ما بين مائة واحدى عشرة دولة ، ومائة واثنتي عشرة دولة ، بينما امتنعت امريكا عن التصويت على قرارات يعتبرها العالم الثالث أساسية في كفاحه من أجل استرداد سيادته على مقدراته . وأوضح الموقف الامريكي خرافة الوفاق أمام أعين دول العالم الثالث ، خاصة وأن القرار الاخير من القرارات الثلاثة الانفة الذكر ، قد « استنكر استيراد أمريكا لمعدني الكروم والنيكل من روديسيا الجنوبية ، وطالب الحكومة الامريكية بالغاء أية تشريعات تسمح بهذا الاستيراد بأقصى سرعة ممكنة » . وازداد الموقف الامريكي تأكيدا حينما امتنعت امريكا عن تأييد قرار آخر للجمعية العامة في ١٣ ديسمبر ١٩٧٤ بصدد « نشاط المصالح الاقتصادية وغير الاقتصادية الاجنبيـة الذي من شأنه عرقلة تطبيق التصريح الخاص بالاستقلال » (٣٠)

وخلال الدورة التاسعة والعشرين ذاتهـا (١٩٧٤) انعقد مجلس الامن لبحث "مشكلة احتلال جنوب افريقيا غير المشروع لناميبيا ، ورفضها الانصياع للارادة والقانون الدوليين . وتقدمت

---

[٢٨] من اذاعة الشركة C.B.S. الاخبارية مدينة نيويورك ، ١١ مايو ١٩٧٥ .
[٢٩] من وكالة نوفوستي للاخبار ، عرض تلخيص للصحف السوفيتية ، ٢٩ يناير ١٩٧٥ ، موسكو .
[٣٠] الجمعية العامة للامم المتحدة ، الدورة التاسعة والعشرون ، القرارات ، سبتمبر ــ ديسمبر ١٩٧٤ .

رابع من دول العالم الثالث (الكميرون ، العراق ، كينيا ، موريتانيا) بتوصيه تقضي بفصل جنوب افريقيا من عضويه الامم المتحده بسبب سياستها العنصريه [الابارتايد] ورفضها التخلي عن ناميبيا ، وانتهاكها لقرارات الحظر الذي فرضته الامم المتحدة على كل أوجه التعامل السياسي والاقتصادي والعسكري مع روديسيا الجنوبية . وانتهت مناقشات مجلس الامن في ٣٠ اكتوبر ١٩٧٤ باستخدام أمريكا وبريطانيا وفرنسا لحقها في الفيتو (حق رفض القرار) . وبمناسبة ذلك الفيتو الثلاثي ، صرح سفير امريكا لدى الامم المتحدة حينذاك ، جون سكالي بقوله : اذا اقر المجلس ذلك القرار ، لكان بمثابة الطلقة الاخيرة التي تطلقها الامم المتحدة قبل ان يخيم الصمت الدائم عليها .

ولم تكد ثمانية أشهر تمضي على ذلك الفيتو الثلاثي ، حتى لجأت أمريكا وبريطانيا وفرنسا الى استخدام فيتو ثلاثي آخر بصدد مسألة ناميبيا . وكانت الكميرون وجيانا والعراق وموريتانيا وتنزانيا قد اقترحت في مجلس الامن ، فرض حظر الاسلحة اجباريا على جنوب افريقيا ، مؤكدة ان استمرار احتلال جنوب افريقيا لناميبيا ، يعتبر تهديدا للسلام ، وأن الدعامة الاولى لذلك الاحتلال غير المشروع ، هو استمرار تدفق الاسلحة على جنوب افريقيا .

جـ ـ حركات التحرر القومي ومشكلة الاعتراف : فيما يتعلق بالاعتراف بحركات التحرير القومي التي اعترفت بها الامم المتحده ومنظمه الوحدة الافريقية وجامعه الدول العربيه ، نرى أيضا أن أمريكا لا تؤمن بتطبيق الوفاق على هذا الجانب الرئيسي من سياسات دول العالم الثالث ، عن طريق تأييد هذه الحركات ، بغيه ازالة أسباب التوتر الدولي في الشرق الاوسط والجنوب الأفريقي . ويتجلى الفارق الكبير بين سياسة الامم المتحدة وسياسة العالم الثالث من جانب ، والسياسة الامريكية من جانب آخر ، في نظرة كل من الجانبين الى الوضع الدولي لحركات التحرير في آسيا وافريقيا والشرق الأوسط . فبينما يؤكد المجتمع الدولي ان هذه الحركات هي الممثلة الوحيدة الشرعية لشعوبها المكافحة ، تبالغ أمريكا في النأي عن هذه الحركات رغما عن وجودها في الامم المتحدة واشتراكها في المناقشات التي تهم تلك الحركات ، واضفاء صفة « المراقب الدائم » عليها . وهنا نضرب مثلا بمنظمة التحرير الفلسطينية التي لا تعترف امريكا بها ، على الرغم من موقف المنظمه تجاه اجلاء الرعايا الامريكيين عن لبنان في العام الجاري ، وهو الموقف الذي تحدثت به كل وكالات الانباء العالميه ، والذي أدى الى تقديم أمريكا الشكر للمنظمه لحمايتها لهؤلاء الرعايا ، ولكن بطريق غير مباشر تقف أمريكا موقف المعارض في الامم المتحدة ازاء أي مزيد من الاعتراف الدولي ، بحقوق الفلسطينيين الشرعيه . ولذا كانت من بين ثماني دول احداها اسرائيل ، عارضت في قرارات الجمعيه العامه التي دعت الى « اعادة تأكيد الحقوق المتاصلة للشعب الفلسطيني بما في ذلك حق تقرير المصير والحق في الاستقلال والسيادة القوميين » . وضمت أمريكا صوتها الى صوت اسرائيل وخمس عشرة دولة أخرى في معارضة قرار آخر ، دعت فيه الجمعيه العامة منظمة التحرير الفلسطينية للاشتراك في أعمال الجمعية العامة ، كمراقب دائم .

كل هذا عدا اشد الحملات الاعلامية تنكيلا بالفلسطينيين ، وأعنف الهجمات على حقوقهم المشروعة وبرامجهم السياسية في داخل الكونجرس الامريكي ، ومستويات الحكم المحلي على مستوى الولاية ، خصوصا حينما قررت الجمعيه العامه للامم المتحدة في دورتها التاسعة والعشرين ، ان تستمع الى ياسر عرفات يعرب عن وجهة النظر الفلسطينيه ، في النزاع العربي الاسرائيلي الذي شرد مليونين من الفلسطينيين ، ووضع مليونا منهم تحت الحكم الصهيوني داخل الاراضي المحتلة .

لذا نجد ان مدى تصديق سياسة الوفاق من جانب العالم الثالث ينخفض ، خاصة وان مواقف الاتحاد السوفييتي في كل الامثلة المضروبة آنفا ، تختلف عن سياسة أمريكا ولو من حيث المظهر . وهذا

[٣١] قرارات الجمعية العامة ، الدورة التاسعة والعشرون ، القرار رقم ٣٢٣٦ ، والقرار رقم ٣٢٣٧ في ٢٢ نوفمبر ١٩٧٤ .

الخلاف الامريكي السوفييتي المستمر ، يبرهن بصوره المتعدده على عدم تطبيقه الوفاق بين موسكو وواشنطون ، وعدم سريانه على القطاعات الهامة من العلاقات بين الدولتين العظميين والعالم الثالث . ولاشك في ان انتصار الثورة الفيتنامية ، وهزيمة امريكا العسكرية والسياسية في ذلك الميدان الذي لم يكن للوفاق أدنى أثر فيه على سياسة اي من الدولتين العظميين تجاه فيتنام ،قد زاد من جعل الوفاق اسما فحسب لا يدل على اي تحول في الاتجاهات السياسية للبلدين اللذين قالا للعالم في ١٩٧٢ انهما جاءا بعهد جديد من الوئام الدولي . وساعدت التأكيدات الامريكية السوفيتية المتكررة التي جاءت في أعقاب سقوط سايجون (مدينة هو شي منه) في ابريل ١٩٧٥ والتي قالت ان الوفاق لن يتاثر بأحداث جنوب شرقي اسيا ، ساعدت على تجسيد الوفاق كخرافة دولية لا اثر لها في العلاقات الحقيقيه . وتعاقبت الانتصارات الشيوعية في كمبوديا ولاوس ، الامر الذي جعل اهم سؤال سياسي فيأمريكا خلال عام ١٩٧٥ هو، الى اى حد ساعد الوفاق على اعاقة الجهود الامريكية التي بذلت للحد من مدى انتصارات أعداء الغرب ؟

د ـ الحصار الامريكي على كوبا : يقف هذا الحصار الاقتصادي والسياسي الذي تضربه أمريكا حول حكومة كاسترو وكوبا ، كمثل رئيسي على نظرة أمريكا الى التطورات السياسية في أمريكا اللاتينية ، وهي نظرة تعال وسلبية في آن واحد . واقع الامر ان هذا الحصار الذي يشاع قرب انهائه بين الفينة والفينة لاهداف سياسية معينة ، قد أضعف ايمان معظم دول امريكا اللاتينية بصحة القرارات والسياسات التي تنتهجها امريكا بمفردها ، أو من خلال منظمة الدول الامريكية . وعلى الرغم من أن أمريكا رفعت ، في أواخر اغسطس ١٩٧٥ ، الحصار على الصادرات التي توجهها الشركات الأجنبية المتفرعة عن الشركات الامريكية الى كوبا ، الا ان وزارة الخارجية الامريكية ، سارعت في ذلك الحين الى اعلان ان الحصار على الاتجار المباشر مع كوبا مازال مضروبا ولا تعديل فيه .

هـ ـ اتخاذ القرارات داخل الامم المتحدة :
ويمكن تسمية هذا العنصر الخامس والاخيرمن عناصر هذا القسم من الدراسة الموجهة الى اظهار الوفاق كسياسة غير مطبقة وغير معمول بها ، بعنصر « الهجوم الامريكي على ما توصف بالاغلبية الجديدة » واول ما ينبغي علينا ان ندركه في هذا الصدد ، هو أن العلاقات بين العالم الثالث ككل وامريكا داخل الامم المتحدة ، هي علاقات تشوبها الاحقاد والضغائن والكراهية ، نظرا للعديد من المواقف التي حللناها آنفا في هذا القسم ولكن يضاف الى كل هذه المواقف ، موقف امريكي عام ازاء ما يوصف بـ « الاغلبية الجديدة » . وعلى الرغم من اتسام الموقف الامريكي أحيانا بتفهم امال العالم الثالث وامانيه من خلال مرآة الامم المتحده ، كما حدث اثناء مناقشات الجمعية العامة في ١٩٧٥ حول التعاون الاقتصادي والانماء ، الا ان فترات التفاهم بين هذين المعسكرين محدودة ومتباعدة للغاية . والسبب في هذا هو أن أمريكا ناقمة على ضياع سيطرتها داخل الامم المتحدة ، وهي سيطرة استمتعت بها من ١٩٤٥ الى عام ١٩٦٠ ، أي أن النصف الاول من عمر الامم المتحدة كان عهدا امريكيا ، بينما تنطبق على النصف الثاني من ذلك العمر ، صفة تدهور النفوذ الامريكي داخل الجمعية العامة ، وعلو يد العالم الثالث على يد أمريكا في كل القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة منذ دورتها العشرين .

وانعكست النقمة الامريكية على ضياع سطوتها داخل الامم المتحدة ، في البيانات التي تقدم بها مندوب امريكا السفير جون سكالي امام الجمعية العامه في خريف عام ١٩٧٤ واهم هذه البيانات الساخطه ، هو بيانه الذي ألقاه في ٦ ديسمبر ١٩٧٤ الذي قال فيه « أن الاتجاه يتزايد في الأمم المتحده نحو اتخاذ قرارات من جانب واحد ، وهي قرارات غير واقعية ولا يمكن وضعها موضع التنفيذ » . وأضاف الى هذا قوله : « ان الامم المتحدة تواجه خطرا جديدا ، متمثلا في عدم مراعاة الاغلبيات العددية (وهو نعت ينفي عن العالم الثالث صفة التفكير) لقواعد الامم المتحدة وميثاقها » . وقد حدا هذا الهجوم السافر على مبدأ تساوي الدول الاعضاء في الأمم المتحدة في السيادة ، حدا بممثلي العالم الثالث الى تسخيف هذا النوع الجديد من انواع الحرب الباردة التي شنتها أمريكا على غالبية الدول الاعضاء تحت قبة الجمعية العامة للامم المتحدة . قال مندوب الكويت ، السيد عبد الله يعقوب بشارة : « لقد انتهى العهد الذي كانت فيه الدول الغربية تسيطر كلية على المنظمة العالمية وتحلق في سمائها كصقور واثقة من نفسها في سماء غابة غير مأهولة

بالسكان » (٣٢) وبينما اعرب مندوب الهند عن أمله في ان تتفهم الاقلية امال الاغلبية ومظالمها ، قال مندوب المكسيك : « ليس بالجمعية العامة ما يسمى بظلم الاغلبية ، ولكن بها الديكتاتورية التي تمارسها اقلية من الدول الكبرى في مجلس الامن ، عن طريق استخدامها لحق الفيتو » . وأضاف مندوب غينيا الى كل هذا قوله : ان بعض الدول تلجأ الى الارهاب والتخويف للابقاء على امتيازاتها الخاصة » [٣٣] .

لذا لم يكن من الغريب أن سكتت البيانات الرسمية الصادرة من العالم الثالث ، باستثناء مؤتمر الدول غير المنحازة في كولومبو في اغسطس ١٩٧٦ ، سكتت عن الاشارة الى الوفاق ، حتى البيان الذى اصدره مؤتمر وزراء الدول غير المنحازة الذى عقد في بيروفي اغسطس ١٩٧٥ والذى صدر بعنوان « برنامج المساعدة والتضامن بين دول عدم الانحياز » لم يشتمل على أية اشارة الى الوفاق .

الوفاق المتعطل عن العمل بين موسكو وواشنطون

ولنتحول الان الى تحليل الوفاق في اضيق نطاقاته ، الا وهو النطاق الاصلى موسكو — واشنطون لنقوم عمله ، او بالاحرى تعطله عن العمل في ذاك الاطار المحدود . نجد اولا ان سياسة الوفاق لم تسر على اهم نقاط العلاقات بين البلدين ونعنى بهذا الامور المتعلقة بالحرب والسلام . لقد برز الوفاق كسياسة متعطلة من العمل بين محورى الوفاق ، اى الاتحاد السوفييتى وأمريكا ، بأجلى صوره ، في حرب فيتنام وانتصار القوات الشيوعية في كل من فيتنام ولاوس وكمبوديا . اى أن تلك الحروب التي كانت أمريكا فيها الطرف المغلوب على أمره ، قد دارت رغما عن الاتفاقية الموقعة في باريس في ٢٧ يناير ١٩٧٣ ، والتي حملت عنوانا يوحى بالامل الضخم هذا نصه : «الاتفاقية الخاصة بانهاء الحرب وإقرار السلام في فيتنام » . وبعد انتهاء تلك الحروب بانتصار القوات التي وقفت أمريكا ضدها ، والتي حظيت بمساعدات الاتحاد السوفييتي والصين وغيرهما من اعضاء العالم الشيوعى ، أصدر السكرتير العام للحزب الشيوعى السوفييتى ، ليونيد برجنيف بيانا امتدح فيه « ابطال فيتنام الذين خاضوا غمار معركة ضد المتدخلين الاجانب وعملائهم » (٣٤) كما أن المذكرة التي وجهتها أمريكا الى كورت فالدهايم ، الامين العام للامم المتحدة ، في أوائل عام ١٩٧٥ ، حينما بدا النصر الشيوعى في الافق ، تعتبر دليلا على تعطل سياسة الوفاق من العمل . طلبت المذكرة الامريكية الى فالدهايم ان « يناشد حكومة فيتنام الشمالية ان توقف القتال » أى أنه لو كان الوفاق سياسة فعالة بين موسكو وواشنطون ، لكان التجاء أمريكا في ساعة محنتها العسكرية والسياسية في جنوب شرق آسيا الى الاتحاد السوفييتى . ولكن هذا كان مستحيلا ، وذلك لفشل كيسنجر من قبل في الحصول على تأييد موسكو لمواقف أمريكا من جنوب شرقى آسيا ، ولاستمرار السوفييت في مساعدة القوات الشيوعية في تلك المنطقة حتى تحقق لها النصر .

كما نجد في مشكلة النزاع العربى الاسرائيلى ، نموذجا من نماذج تعطل الوفاق عن العمل ، وهو تعطل رحبت به اسرائيل ، لانه يتيح لها الفرصة لمحاولة املاء شروطها على العرب دون تدخل من جانب موسكو وواشنطون ، وخاصة الاخيرة . فمن المعروف ان حرب اكتوبر (رمضان) ١٩٧٣ قد بددت خرافة عجز العرب او عدم رغبتهم في الحرب استردادا لاراضيهم المحتلة . ولكن تلك الحرب التحريرية كان لها دور معين في تبديد خرافة الوفاق ، اذ ثبت أن الاتحاد السوفييتى وأمريكا ينظران الى مؤتمر جنيف لتسوية مشكلة الشرق الاوسط من زاويتين مختلفتين تماما .

---

[٣٢] من تصريح للسيد عبد الله بشارة ، مندوب الكويت ، للصحفيين امام مدخل الجمعية العامة للامم المتحدة ، ٩ ديسمبر ١٩٧٤ .

[٣٣] وثائق الجمعية العامة للامم المتحدة ، الوثيقة رقم أ/٢٣٠٧ من مضابط جلسات الجمعية ، ٦ ديسمبر ١٩٧٤ ، المقر الدائم للامم المتحدة ، نيويورك .

[٣٤] جريدة النيويورك تايمز في ٩ مايو ١٩٧٥ .

[٣٥] من نص المؤتمر الصحفى الذى عقده السكرتير العام للامم المتحدة ، الوارد في البلاغ الصحفى الصادر بالمقر الدائم للامم المتحدة في ١٤ يناير ١٩٧٥ ، برقم ٢٣١٩ .

فبينما يؤيد الاتحاد السوفييتي بين الفينة والفينة انعقاد المؤتمر ، تعارض امريكا في عقده لاسباب شتى ، اهمها عدم قبول اسرائيل اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية في المباحثات حول المسألة . اى أن اسرائيل ومن ورائها أمريكا ، تحاول تعديل قرارات مؤتمر القمة العربية التى اتخذت في الرباط عام ١٩٧٤ . ولا يقف الامر عند هذا الحد ، اذ اتضح ان كلا من الاتحاد السوفييتي وأمريكا يستشعر الرضا والارتياح ، كلما باءت مساعى الطرف الاخر من اجل السلام بالفشل . ويرجع هذا الرضا والارتياح الى ان كلا منهما تحاول ان تحصل على أكبر قدر ممكن من المغانم السياسية من وراء النزاع العربى الاسرائيلى . ومن الامثلة على ذلك ، فرحة أمريكا بتاجيل زيارة ليونيد بريجينيف الى القاهرة ودمشق وبغداد في أوائل عام ١٩٧٥ الى أجل غير مسمى . كان ذلك في فبراير ١٩٧٥ ولم ينته شهر مارس ١٩٧٥ الا وقد سنحت الفرصة هذه المرة للاتحاد السوفيتى ان يستشعر الحبور ، حينما فشلت الدورة الاولى من دورات كيسنجر للتوصل الى اتفاقيه ثانية لفصل القوات في سيناء . وفى تلك الاونة ، ضاعف الاتحاد السوفييتى نشاطه بغية استغلال الفراغ الدبلوماسى الذى اعقب فشل كيسنجر في الحصول على دور محدد في مساعى السلام في الشرق الاوسط . وجدد الاتحاد السوفييتى اتصالاته باسرائيل ، وزاد من اتصالاته بالعرب من اجل تأكيد الطابع السوفييتى ، في محاولات السير نحو السلام في الشرق الاوسط . وفى سبتمبر ١٩٧٥ جاء دور أمريكا في التشدق بكسبها لاتفاقية ثانية لفصل القوات في سيناء . واظهر الاتحاد السوفييتى غضبه على انفراد أمريكا بذلك الدور الدبلوماسى الخطير ، فقرر عدم حضور ممثليه مراسم التوقيع على تلك الاتفاقية في جنيف . واكد الاتحاد السوفييتى في تلك الاونة ، وما يزال يؤكد ، معارضته الطريقة التى يتبعها كيسنجر في تسوية نزاع الشرق الاوسط عن طريق اتخاذ خطوات صغيرة ، بغية الخطو باستمرار وبخطوات متسارعة فيما بعد للتوصل الى سلام . ونجم عن هذا ان أعلن الرئيس أنور السادات استياءه من الموقف السوفييتي ، ووصف القادة السوفييت في ذلك الحين ، بأنهم «مروجون لشائعات الفتنة» واتهمهم بالعمل على « احداث الانقسامات في الجبهة العربية » وطبعا لم تحاول أمريكا اخفاء غبطتها ازاء اتساع شقة الخلاف بين خصميها الاول ، وهو الاتحاد السوفييتى ، وثلث الامة العربية الذى يسمى نفسه مصر . وكان تصريح ايجال آلون ، وزير خارجية اسرائيل ونائب رئيس وزرائها حين قال في مقابلة صحفية في القدس ، « اعتقد ان الامريكيين سيستشعرون الفرح ، حينما يرون انه بعد سنوات من تقدم الدبلوماسية السوفييتية في الشرق الاوسط ، أصبحت أمريكا مرة أخرى هى القوة الاعظم الموجودة في البحر المتوسط والشرق الاوسط معا » [٣٦] .

ومن كل هذا تتجلى سمة عجز الوفاق من العمل بين واشنطون وموسكو ، لان كلا منهما تعمل على اقصاء الاخرى عن ميدان دبلوماسية النزاع العربى الاسرائيلى وتركز على عزل الدولة الاعظم الاخرى ، أكثر مما تركز على السلام نفسه في المنطقة .

أضف الى هذا التصارع المرير بين موسكو وواشنطون في حلبة التنافس البحرى في البحر المتوسط والخليج وبحر العرب والمحيط الهندى ، وهى منطقة بحرية متكاملة . ولا يقف الامر عند حد التنافس في زيادة القوة البحرية لكل منهما في هذه المنطقة ، بل يتعداه الى محاولات الحصول على قواعد عسكرية ، تكمل القوة البحرية ، وتسد ما تعجز عنه تلك القوة . ومن آخر الامثلة على هذا التنافس بين دولتى الوفاق ، المشروعات الامريكية لاستخدام مطار جزيرة مسيرة ، وهى جزء من عمان وعلى مقربة من مضيق الخليج ، وللحصول على قواعد عسكرية في الباكستان (٣٧) . ويقابل هذه المساعى الامريكية ، مساعى الاتحاد السوفييتى مثلا في الحصول على تصريح «لسفن الصيد » السوفييتية باستخدام المرافق البرتغالية ، الواقعة على المحيط الاطلسى . [٣٨] .

---

[٣٦] مجلة يو اس اند ورلد ريبورت ١٥ سبتمبر ١٩٧٥ .

[٣٧] قالت وسائل الاعلام الامريكية ان مشروعات جزيرة مسيرة قد نوقشت مع السلطان قابوس بن سعيد ، سلطان عمان في اوائل يناير ١٩٧٥ في واشنطون وان مسالة قواعد امريكية في الباكستان نوقشت مع الرئيس ذوالفقار بوتو في واشنطون ايضا .

[٣٨] جريدة النيويورك تايمز ، اول فبراير ١٩٧٥ .

بل ان معظم التحاليل الاستراتيجية التى نشرت بشأن اعادة فتح قناة السويس ، قد ركزت على تضمينات اعادة الفتح على التنافس البحرى الامريكى السوفييتى .

وفى مجالى الاتجار بين البلدين وبرامج الحد من التسلح ، نجد أن موسكو وواشنطون ، عجزتا عن تحقيق أى تقدم ذى معنى فى هدين المجالين الحيويين اللذين حظيا باهتمام وثيقة ميلاد الوفاق فى مايو ١٩٧٢ . وتتضح أهمية مجال التجاره بين البلدين ، من تصريحات برجنيف وكيسنجر «كالمتطلب الاول من متطلبات التعاون السوفييتى الامريكى فى مجالات فرض الرقابة على التسلح النووى والسلام فى الشرق الاوسط وجنوب شرق آسيا» (٣٩) . الا أن حفيظة الاتحاد السوفييتى قد أثيرت ، عن طريق مساعى الكتلة الموالية لاسرائيل فى الكونجرس الامريكى ، وهى الكتلة التى يقودها السناتور هنرى جاكسون من أجل فرض شروط وقيود على قانون الاصلاح التجارى الامريكى لعام ١٩٧٥ . وأصرت كتلة الكونجرس الموالية لاسرائيل والصهيونية ، على اشتراط « حرية الهجرة » (أى هجرة اليهود السوفييت الى فلسطين المحتلة) ، الامر الذى حدا بـالاتحاد السوفييتى الى اعلان ان الاتفاقية التجاريه مع أمريكا لعام ١٩٧٢ لاغية ولا أثر لها . وصرح المسئولون السوفييت أن مثل هذه القيود التى فرضها مؤيدو اسرائيل على قانون الاصلاح التجارى الامريكى (١٩٧٥) « لا علاقة لها بالمرة بالتجارة ، وهى غير مقبولة اذ تعد تدخلا فى الشئون الداخلية السوفييتية » (٤٠) . وعلى الرغم من أن كيسنجر حاول أن يخفف من صدمة الغاء السوفييت لاتفاقية ١٩٧٢ التجارية ، قائلا « انها حادث معزول فى الطريق العام للوفاق » (٤١) ، الا أن هذا التمويه الدبلوماسى لم يخف حقيقة عجز الوفاق عن العمل .

وفيما يختص بالحد من التسلح ، خاصة فى الاسلحة الاستراتيجية ، نجد عجز الوفاق عن العمل بين موسكو وواشنطون ، متمثلا بأوضح صوره ، لدرجة أن الدولتين امتنعتا عن التصويت على قرار الجمعية العامة للامم المتحدة لعام ١٩٧٤ الذى دعا الى الاسراع بخطى المباحثات حول الحد من التسلح (٤٢) . ولم يتعد التفاهم الذى قيل ان فورد وبرجنيف قد توصلا اليه فى فلاديفوستك فى هذا الميدان الحساس من ميادين الوفاق، عن كونه مجموعة من المبادىء التى تتطلب الكثير من الايضاح ، والتى ما زالت بعيدة أشد البعد عن التنفيذ .

ولنأخذ مثالا على هذا بالمفاوضات السوفييتية الامريكية التى بدأت بجنيف فى أول فبراير ١٩٧٥ لصياغة اتفاقية جديدة تقضى بالحد من انتاج الاسلحة الهجومية خلال السنوات العشر القادمة . ولكن لم يمض يوم واحد على بدء تلك المباحثات ، الاوسمع العالم هوارد كالاواى ، وزير الجيش الامريكى ، يعلن فى ألمانيا الغربية فى اجتماع عقدته منظمة حلف شمال الاطلسى فى ميونيخ ، ان أمريكا ستزيد من قوة جيوشها المقاتلة فى أوربا خلال عام ١٩٧٥ . وأضاف الوزير الامريكى المسئول ، أن هذه السياسة ستستمر خلال الاعوام المقبلة . واستطرد كالاواى ، وكأنه يؤكد للعالم عدم قدرة الوفاق الدولى عن العمل ، قائلا : « ان الطريق الوحيد الى خدمة قضية الوفاق ، يتمثل فى محافظتنا على قوتنا العسكرية وزيادة هذه القوة » (٤٣) . ولهذا القول معنى واحد ، هو أن الوفاق عاجز عن العمل ، وأن منطق القوة هو المنطق الوحيد المقنع فى العلاقات الامريكية السوفييتية . اذا كان الامر هكذا ، كيف يمكن للعالم الثالث أن يقتنع بأن الوفاق سياسة عاملة وناجحة ، على الرغم من كل ما جاء فى نتائج مؤتمر هلسنكى (فنلندا) للامن والتعاون

---

[٣٩] مجلة تايم الامريكية ، فى ٢٧ يناير ١٩٧٥ .
[٤٠] انظر المصدر عاليه الذى اقتبس هذه العبارات من تصريحات برجنيف لوزير المالية الامريكى ، وليام سايمون فى موسكو، فى ١٨ اكتوبر ١٩٧٤ قبل أن يقر الكونجرس الامريكى قانون الاصلاح التجارى عام ١٩٧٥ .
[٤١] المصدر عاليه .
[٤٢] قرارات الجمعية العامة للامم المتحدة ، الدورة التاسعة والعشرون ، القرار رقم ٣٢٦١ بتاريخ ٩ ديسمبر ١٩٧٤ ، المقر الدائم للامم المتحدة بنيويورك .
[٤٣] وكالة أسوشيتدبريس ، ميونيخ ، فى ٢ فبراير ١٩٧٥ .

الاوربيين فى أغسطس ١٩٧٥؟ ان اتفاقية هلسنكى التى وقعتها خمس وثلاثون دولة الاعضاء فى مؤتمر الامن الاوربى ، لم تكد تمضى على توقيعها أسابيع قليلة . الا وادعت أمريكا ، تحت الضغط الصهيونى المستهدف لتهجير اليهود السوفييت الى اسرائيل ، أن الاتحاد السوفييتى ينتهك تلك الاتفاقية فيما يختص «بالهجرة والحريات الانسانية » . وفى الوقت ذاته يهاجم الاتحاد السوفييتى أمريكا ، قائلا ان واشنطون تنتهك تلك الاتفاقية ذاتها ، وذلك بالتدخل فى الشئون الداخلية للدول الاوربية الغربية التى تحذرها امريكا من سوء العواقب المترتبة على اشراك الشيوعيين فى الحكم . جاء هذا الاتهام السوفييتى فى بيان طويل فى جريدة برافدا السوفييتية فى عرضها للانباء الدولية ، وذلك ردا على تصريحات كيسنجر التى حذر فيها من انه لا يمكن أن يتوقع احد أن تخف امريكا لنجدة الدول التى تسمح باشتراك الشيوعيين فى الحكم (٤٤) .

ويتجلى عجز الوفاق عن العمل ، فى بيان غير عادى مؤلف من ٣٠٠٠ كلمة نشرته وكالة تاس السوفييتية ، وصدرته جريدة برافدا صفحتها الاولى فى ٢٢ مايو ١٩٧٦ ، دافع فيه الاتحاد السوفييتى عن الوفاق بصورة توضح أن الوفاق سراب دبلوماسى لا معنى تطبيقى له . لقد اتهم الاتحاد السوفييتى « أوساطا معينة فى المانيا الغربية بتقويضها لسياسة الوفاق التى اتبعتها بون تجاه موسكو منذ عهد المستشار ويلى براندت » (٤٥) . ورأى المعلقون الدوليون فى ذلك البيان ، ردا على أقوال وزير خارجية المانيا الغربية ، هانز ديتريخ جنشر ، وعلى بيان أصدرته منظمة حلف شمال الاطلسى جاء به « أن الاتحاد السوفييتى يهدد سياسة الوفاق » (٤٦) . ونلمح عمق الخلافات السوفييتية الامريكية فى البيان السوفييتى المشار اليه آنفا ، فى الجزء الذى جاء به ما يلى : « ان الاحداث فى البرتغال واليونان وأنجولا ، تستخدم كذرائع لاتهام الاتحاد السوفييتى بالتوسعية والاستعمار الايديولوجى والتدخل فى الشئون الداخلية للدول الاخرى .

ويطالب اعداء الوفاق ، الاتحاد السوفييتى وحلفاءه أن يدللوا على حرصهم على السلام ، بنزع سلاحهم الايديولوجى ، وبغض الطرف عن الرجعية الامبريالية التى تقمع الحركات الشعبية المكافحة من أجل الحرية والتقدم الاجتماعى » .

من هذه الاتهامات السوفيتية ضد الغرب والاتهامات الغربية ضد الاتحاد السوفييتى ، تتأكد صحة ما قاله الاستاذ الدكتور بطرس بطرس غالى رئيس تحرير هذه المجلة فى مقال صدر له فى صيف هذا العام . وجه ذلك المقال النظر الى ما وصفه مؤلفه بجبهة الرفض السوفييتى التى ترى أن سياسة الوفاق قد « أفقدت الحركة الشيوعية دفعها الثورى ، بحيث لم تستطع أن تستغل ازمة الرأسمالية الدولية خير استغلال » . وأضاف أن الرافضين الامريكيين لسياسة الوفاق ، يرون فى تلك السياسة « صورة من صور الاستسلام ، لان تقديم المساعدات الامريكية للاتحاد السوفييتى فى صورة صفقات القمح ، أو فى صورة صفقات تجارية أخرى ، سيؤدى الى تقوية الاتحاد السوفييتى ومساعدته على أن يجتاز الازمة الاقتصاديه التى يمر بها » (٤٧) .

الوفاق كسياسة خطرة

ان غموض الوفاق او عدم تطبيقه أو تعطله عن العمل ، قد لا يؤثر على المصالح القومية لدول العالم الثالث بصورة مباشرة غير ان الامر لا يقتصر على هذا الحد ، اذ ان الوفاق كسياسة بين الدولتين العظميين يثير اوضاعا ويخلق ظروفا ترى فيها دول العالم الثالث خطرا مباشرا او غير مباشر يتهددها . ولنستعرض الارتياب التى تعيرها دول العالم الثالث سياسة الوفاق .

فى المقام الاول ، نجد ان العالم الثالث ينظر الى عضويته فى الامم المتحدة وغيرها من المنظمات العالمية ، كعنوان على السيادة القومية والاستقلال . لذا لم تستشعر دول العالم الثالث الحماس ازاء مؤتمرات القمة التى عقدتها امريكا

[٤٤] جريدة النيويورك تايمز فى ١٩ ابريل ١٩٧٦ .

[٤٥] جريدة برافدا فى ٢٢ مايو ١٩٧٦

[٤٦] جريدة النيويورك تايمز فى ٢٣ مايو ١٩٧٦ .

[٤٧] من مقال للاستاذ الدكتور بطرس بطرس غالى ، الاهرام الاقتصادى ، العدد رقم ٥٠٠ ، ١٥ يونيو ١٩٧٦ ، الصفحة الاخيرة .

والاتحاد السوفييتي ، بل أحست بالخطر الذى يهدد سلطة المنظمات الدولية ، اذ وجد ان الدولتين العظميين تأخذان المسائل الهامة خارج الامم المتحده محاولة تسويتها . اى أن دول العالم الثالث ترى فى اضعاف المنظمات الدولية ، عن طريق تجنب موسكو وواشنطون لها، أو عن طريق ضعضعها عليها ، اضعافا لاشتراك العالم الجنوبى فى اتخاذ قرارات الحرب والسلام والتعاون . كما يرى العالم الثالث فى هذه السياسة التى بدت معالمها فى أواخر الستينات ، خطرا آخر الا وهو احلال قرارات الدولتين العظميين وآرائهما محل القرارات الدولية التى تتخذ فى قاعات المنظمات العالمية بطريق ديموقراطى، يؤخذ حق كل دولة من دول العالم فى المشاركة فى اتخاذ القرارات .

كما تخشى دول العالم الثالث ان تتورط سياسة الوفاق بين موسكو وواشنطن ، الى حد تقسيم العالم الى مناطق نفوذ ، تحاشيا لتصادم الدولتين العظميين ، الأمر الذى يثير خطر ظهور امبريالية من نوع جديد ، تصبح كل الدول الضعيفه غير النوويه ضحايا لها . الا أن ممايخفف من هذا الخطر ، هو تيقن العالم الثالث ، بان اتفاق موسكو وواشنطن على تقسيم الكره الارضيه الى مناطق نفوذ ، يستدعى اول ما يستدعى تغييرا جذرياكاملا فى ايديولوجيه وسياسة كل من واشنطن وموسكو لانتاج اتفاق أو تكامل عام فى المصالح الاساسيه لكل من الدولتين . وتشترك فى هذه النظره المريبه الى سياسة الاتفاق ، دول خارج اطار العالم الثالث كفرنسا مثلا .

كما أن العالم الثالث يستشعر ان سياسة الوفاق تستهدف أولا ازاله أسباب المجابهه المباشره بين الدولتين العظميين لمنع نشوب الحرب العالميه الثالثه . وترى دول العالم الجنوبى ، ان مثل هذه السياسة تعنى عدم الاكتراث بالحروب والصراعات المسلحة الصغيرة التى لا تعرض واشنطون وموسكو للمجابهة المباشرة . وهناك استنتاج آخر لهذه النظرة من جانب العالم الثالث، وهو أن الحروب المحدودة والردود الاستراتيجية المسلحة المحدودة (وهى الردود التى تستخدم فيها اسلحة وصواريخ نوويه صغيره من النوع التكتيكى) لا تسرى عليها سياسة الوفاق بين الدولتين العظميين . ولقد أشار الى هذه النقطة بشىء من التفصيل الاستاذ الدكتور اسماعيل صبرى مقلد، الذى قال فى مقال له انه على الرغم من حرص الدول العظمى على تحاشى المجابهة النووية، فان فكره الرد الرادع الشامل قد تحل محلها اعمال الرد الرادعة الاستراتيجية المحدودة . (٤٨)

اضف الى كل هذا ، ان دول العالم الثالث تعتبر فكرة التوازن فى القوه العسكرية بين امريكا والاتحاد السوفييتى ، وهو التوازن الذى تدعى الدولتان العظميان انه لازم للسلام الدولى ، خطرا مباشرا يتهدد الامن والسلام الدوليين . لقد أكدت تصريحات المسئولين الامريكيين حول هذا الموضوع ، أن العالم الثالث محق فى نظرته . فمثلا ادلى وزير الدفاع الامريكى السابق ، الدكتور شليسنجر ، فى خطاب له بنادى نيويورك الاقتصادى بان هذا التوازن « هام لدعم اسس الوفاق»(٤٦) وبعد ايام قلائل ، اضاف شليسنجر جانبا آخر ، يؤكد ما تستشعره دول العالم الثالث من مخاوف ازاء سياسات التسلح التى تنتهجها الدولتان العظميان ، حيثما قال فى واشنطن « ان العالم لم يعد يستشعر الرهبه من قوه امريكا العسكريه » ثم حذر من نشوب حرب جديده نتيجة لهذه التصورات . (٥٠) . وهذا دليل على أن لفكره التوازن فى القوه العسكريه بين موسكو وواشنطون وجهين : الوجه الاول هو القول بان التوازن لازم للسلام ، والوجه الثانى هو أن الزياده المتراكمه للقوه العسكريه ، أمر حتمى يتطلب تعديل التوازن باستمرار . ويتضح هذان الوجهان من التحقيقات التى دارت بشأن المخابرات الامريكيه المركزيه (C.I.A.) وأوضحت أن « البنتاجون (وزارة الدفاع الامريكيه) يعرف جيدا ان تبرير مطالباته المستمرة بأسلحة جديدة ، وبقوات أكبر ، يتطلب برهنه المخابرات على أن الاتحاد السوفييتى على وشك التفوق العسكرى

[٤٨] موجز لماأورده الاستاذالدكتور اسماعيل صبرى مقلد فى مقال لهبالاهرام الاقتصادى ، العدد رقم٤٦٢ ، ١٥ نوفمبر ١٩٧٤ ، ص ٢٦ – ص ٢٧ .

[٤٩] من اذاعة C.B.S. الامريكية ،مدينة نيويورك ، فى ٢٣ يناير ١٩٧٥ .

[٥٠] جريدة النيويورك تايمز ، فى٣٠ يناير ١٩٧٥ .

على أمريكا » (٥١)ويجب الا ننسى هنا أن دول العالم الثالث ، تخشى أن أية حروب عالمية جديدة ستدور رحاها على أراضيها ، ستلتهم مصادر ثروتها الطبيعية ، وتزيد من اعتمادها على الدول العظمى .

وننتقل الان الى جانب أساسي من جوانب استشعار دول العالم الثالث بالتخوف مما قد يتضمنه الوفاق من أخطار تهدد مصالحها . ويتعلق هذا الجانب بالاعتماد الاستراتيجي للعالم الثالث على الدولتين العظميين في الحصول على أنظمة التسلح الحديثة . ولا شك في أن هذه الاعتمادية تهيىء ظروفا عدة تتيح الفرصة امام كل من واشنطون وموسكو للضغط السياسي على الدول المحتاجة للاسلحة الحديثة ، بغية تسيير سياسات الدول المحتاجة في مجال لا يتعارض مع مصلحة الدولة العظمى المعطية . ومن خلال عمليات الضغط هذه ، التي تتعرض لها دول العالم الثالث التي تحاول تحرير أراضيها من الاستعمار والاحتلال والسيطرة الاجنبية ، او تؤيد حركات التحرر القومي ، يتبين ما خطران يؤثران على مناخ العلاقات الدولية . واول هذين الخطرين . يتمثل في تعرض العلاقات بين الدوله منتجه السلاح ، والدوله المحتاجه اليه ، للتقلبات العديده من علاقات دافئه وثيقه، الى علاقات بارده غير متفاعلة . وثاني الخطرين ، هو القلق الذى تستشعره الدولة المحتاجة الى الاسلحة ، ازاء احتمال حرمانها من امدادات التسلح من احدى الدولتين العظميين . وهو قلق يدفع الدولة المحتاجه باستمرار، الى البحث عن مصادر اخرى لتلك الاسلحة ، ولو كانت من طرز اخرى . ويتجسم هذاالقلق كلما سعتالدولتان العظميان، حرصا على مصالحهما الاستراتيجية العالمية ، الى فرض حظر معين على الاسلحة الى منطقة ما . ورغما عن أن هذه المساعى ، التى كان آخرها يستهدف حظر موسكو وواشنطن تصدير الاسلحة الى منطقة الشرق الاوسط قبل أكتوبر ١٩٧٣ تبوء عادة بالفشل ، الا أن نجاحها مستقبلا يعتبر فى حيز الامكان .

ولنضرب بجمهورية مصر العربية مثالا على علاقات العالم الثالث بالدولتين العظميين فى مجال التسليح . نرى هنا أن حاجة مصر الملحة الى الدفاع عن أراضيها ، وتطهير هذه الاراضى من آثار العدوان الصهيونى ، واحقاق حقوق الفلسطينيين فى وطنهم المشروع فلسطين . قد عرضت علاقاتها بالاتحاد السوفييتي الى سلسلة من الدفء والبرودة تتابعت منذ عام ١٩٥٨ الى وقتنا هذا . بل ان الغاء مصر فى عام ١٩٧٦ لمعاهدة « الصداقة والتعاون » بينها وبين الاتحاد السوفيتى التى ابرمت عام ١٩٧١ ، يعتبر خير مثال على التغيرات المستمرة فى العلاقة بين منتج السلاح ومستورده . وفى اواخر يناير ١٩٧٥ اشار الرئيس محمد أنور السادات الى موضوع الاسلحة من الاتحاد السوفييتي بقوله ان موقف الاتحاد السوفييتى ازاء مصر فى هذا المجال هو موقف « غير الصديق » (٥٢) . فاذا أضفنا الى هذا تصريحات الرئيس السادات التى انتقد فيها الاتحاد السوفيتى علانية ، نظرا للموقف السوفييتى السلبى ازاء اتفاقية سيناء الثانية لفصل القوات فى ٤ سبتمبر ١٩٧٥ ، والغاء المعاهده المصريه السوفييتية ، وما سبق كل هذا من طرد الخبراء السوفييت من مصر عام ١٩٧٢ تبينت لنا زئبقية العلاقات المصرية السوفييتيه التى وصلت فى أواخر عام ١٩٧٦ ابان المحنتين الفلسطينية واللبنانية فى لبنان ، الى درجة التدهور . وفى الفترة ما بين فبراير ١٩٧٥ ويونيو ١٩٧٥ التى لا تزيد على خمسة أشهر ، تعرضت العلاقات المصرية السوفييتية لدفء فى فبراير تمثل فى زيارة أندريه جروميكو ، وزير الخارجية السوفييتى للقاهرة لمناقشة العلاقات بين البلدين ، ثم لبرودة فى مايو قبيل اجتماعات السادات وفورد فى سالزبرج بالنمسا فى يونيو . ولم يحل شهر سبتمبر ١٩٧٥ حتى انقلب البرود الى جفاء فى العلاقات المصرية السوفييتية ، نتيجة لمهاجمة الاتحاد السوفييتى سياسة مصر فى اتفاقية سيناء الثانية لفصل القوات .

---

[٥١] Marchetti, V., and Marks, J., The CIA and the Cult of Intelligence (New York: Dell Publishing Co., Inc. 1975), p. 296. C.B.S.

[٥٢] من مقابلة مع الرئيس محمد انور السادات، جريدة اللوموندالفرنسية، ٢٢ يناير ١٩٧٥ .

وهنا نطرح هذا التساؤل ثم نرد عليه : هل كان يمكن للاتحاد السوفييتي أن يحاول اخضاع سياسة مصر (وهي ثلث الامة العربية) لاهوائه المرتبطة بالمصالح السوفييتية القومية ، لو كان لدى العرب اكتفاء ذاتي في التسليح الحديث وتصنيعه داخل الاراضي العربية ؟ الجواب : لا بكل تأكيد . وهنا نتبين أن الاكتفاء الذاتي ، وخاصة فيما يتعلق بأهم قطاعات الاسلحة الهجومية والدفاعية ، هو خير دعامة لسياسة عدم الانحياز التي تنتهجها مصر ، لذا نجد أن انشاء مصر والسعودية والامارات العربية وقطر ، لمؤسسة ميزانيتها الاولى تبلغ حوالي بليون ومليونين ونصف المليون من الدولارات لتنمية تصنيع الاسلحة «٥٣» يتخذ دلالة جديدة في اطار العلاقات الدولية . ويعتبر هذا المشروع العربي الناشيء ، خير رد على مشاعر القلق التي أحست بها عواصم الامة العربية اثناء مؤتمر القمة بين برجنيف ونيكسون في موسكو في مايو ١٩٧٢ ، ازاء احتمال فرض الدولتين العظميين حظر تصدير الاسلحة الى الشرق الاوسط ، الامر الذى كان لابد أن يؤدى الى وضع العرب باستمرار في موقف أضعف من الموقف الاسرائيلي عسكريا وتسليحيا .

من أجل هذا نجد ان الحرب العربية الاسرائيلية الرابعة (حرب رمضان) قدمت الادلة على احساس العالم الثالث ، بأن للوفاق جانبا خطرا يؤثر سلبيا على مصالحها . ذلك لانه في لحظة اندلاع « شرارة » حرب اكتوبر ١٩٧٣ واكتشاف المخابرات الغربية والاسرائيلية ، أن العرب أخذوا المبادأة العسكرية من اجل التحرير ، سارعت أمريكا باتهام الاتحاد السوفييتي بأنه « انتهك الوفاق » باخفائه عن أمريكا معلوماته بصدد المبادأة العسكرية العربية . واحست أمريكا بأنه كان ينبغي على الاتحاد السوفييتي أن يحيط شريكته في الوفاق ، اى أمريكا ، علما بأن عاصفة عربية على وشك الهبوب على قوات الاحتلال الاسرائيلية . فاذا كان الامريكيون محقين في توقع مشاركة الاتحاد السوفيتي في اية اسرار لدى موسكو عن العرب ، لتبدى للعرب أن الوفاق لا يعدو كونه ترتيبا تعاونيا بين الدولتين العظميين ، هدفه احباط حروب التحرير القومية ، عن طريق المشاركة في تبادل اسرار مخابرات كل منهما . واذا كان الامريكيون غير محقين في هذا التوقع ، وفي توجيه تلك الاتهامات الى موسكو ، فلهذا ثلاثة تفسيرات : اولاها ان واشنطن قد بالغت في توقعاتها السياسية من وراء الوفاق ، ثانيتها أن واشنطون تلعب بسياسة الوفاق لخدمة اغراضها في الضغوط السياسية التي بدلتها ، لكي يخفف الاتحاد السوفييتي من تعاونه مع العرب في حربهم التحريرية ، التي تؤيدهم فيها شعوب العالم الثالث والدول غير المنحازة ، وثالثتها ، أن واشنطون قد توهمت أن العرب قد أصبحوا أسرى للسياسة السوفييتية ومستلزماتها ، لدرجة مشاركتهم لموسكو في أخطر سر قومي كتمه العرب في تاريخهم الحديث .

ان أيا من هذه التفسيرات الثلاثة ، لابد أن يظهر جانب الخطر في سياسة الوفاق بالنسبة للعالم الثالث . وفي مقابلة صحفية مع الرئيس أنور السادات نشرت في يناير ١٩٧٥ ، أفصح الرئيس المصرى عن لقائه مع السفير السوفييتي في القاهرة في ٣ اكتوبر ١٩٧٣ حينما سأله عن موقف الاتحاد السوفييتي اذا ما اتخذت القاهرة مهلا عسكريا ما . وفي الوقت ذاته وجه الرئيس حافظ الاسد نفس السؤال فيما يختص بدمشق الى السفير السوفييتي وذلك في يوم ٤ اكتوبر . وأوضح الرئيس السادات في تصريحاته خلال تلك المقابلة الصحفية ، ان رد موسكو على هذه التساؤلات العربية كان ارسال طائرات النقل السوفييتية بصورة مفاجئة الى كل من مصر وسوريا لترحيل الرعايا السوفييت من البلدين في ٥ اكتوبر ١٩٧٣ «٥٤» .

وخلاصة هذه التصريحات وغيرها من أقوال

[٥٣] من انباء وكالة رويتر ، بلاغ من القاهرة ، ١٠ مايو ١٩٧٥ .
[٥٤] مقابلة اجرتها روزاليوسف مع الرئيس أنور السادات ، روزاليوسف ، العدد ٢٤٣٠ ، بتاريخ ١٣ يناير ١٩٧٥ ، القاهرة ، ص ٩ .

المصادر العربية العليا ، هو أن العرب لم يشركوا الاتحاد السوفييتي فى أية معلومات استراتيجية محددة بصدد اندلاع شرارة اكتوبر . وخلاصتها أيضا أن الوفاق يأخذ احيانا معالم مقلقة بالنسبة لامن وسلام العالم الثالث . أى أن الوفاق ما هو الا استمرار للتنافس والمجابهات بين الدولتين العظميين فى صور جديدة ، الا فيما يتعلق باحتمالات المواجهات النووية بينهما . ولنأخذ من السياسات السوفييتية والامريكية بصدد افريقيا مثلا على ذلك التنافس وتلك التحديات بين العملاقين . ففى أعقاب الحرب الانجولية ، نجد كلا من واشنطن وموسكو تجتهد وتبذل قصارى جهدها ، من أجل امتداد نفوذها ، وايقاف امتداد نفوذ الاخرى . ويتمثل هذا التناحر فى مسألة الاسلحة ، اذ بينما يزود الاتحاد السوفييتى الصومال وانجولا وأوغندا بأسلحة تقدر بملايين الدولارات ، تستعد امريكا الان لتزويد كينيا والحبشة وزائير بأسلحة حديثة . وازاء احتمال وقوع حرب بين اثيوبيا والصومال بصدد جيبوتى نرى أنه على الرغم من رفض الاتحاد السوفييتى بيع اسلحة لاثيوبيا لاسباب سياسية قومية سوفييتية ، الا انهم عقدوا اتفاقية تجارية معها . وفى الوقت ذاته ، يقدر الخبراء مقدار العون الامريكي لاثيوبيا منذ اكتوبر ١٩٧٥ حتى الان بمائة مليون دولار ، ضمنها أكثر من ١٢ طائرة فانتوم من طراز F5E (٥٥) . هذا فيما يختص بالتسليح ، وأمره لا يختلف عن أمر التنافس الدبلوماسى الحاد بين العملاقين فى افريقيا . وهنا نلاحظ ان راديو موسكو وجه اذاعة باللغة الفرنسية الى افريقيا فى السادسة من مساء يوم ٢٤ أبريل ١٩٧٦ ، ندد فيها بزيارة كيسنجر ذلك الشهر لافريقيا . قالت اذاعة موسكو ، ان رحلة كيسنجر هى محاولة للحد من العلاقات السوفيتية الافريقية ، وأضافت أن تصريحات كيسنجر التى سبقت الرحلة حاولت ان تعزو التغييرات التى حدثت فى افريقيا لا لنجاح الشعوب الافريقية فى كفاحها من أجل الاستقلال الحقيقى ، بل الى ما توصف بالقبضة السوفييتية على القارة الافريقية . وأشارت الاذاعة الى ما قاله كيسنجر من أنه ينوى استخدام زيارته لافريقيا من أجل التحذير من أخطار التوسع السوفييتي ، ولفت نظر الافارقة الى ان امريكا مستعدة لان تخف من أجل مساعدتهم فى الكفاح ضد ذلك الخطر (٥٦) .

وبغض النظر عن التصريحات السوفييتية ، يجب علينا أن ننظر الى الدبلوماسية الكسنجرية فى جنوب أفريقيا فى شهر سبتمبر ١٩٧٦ داخل اطار المصلحة القومية الامريكية التى تملى منع الاتحاد السوفييتي من مد نفوذه فى افريقيا ، بالاضافة الى العوامل الاخرى المرتبطة بنشاط الشركات الامريكية فى جنوب افريقيا ، وبرغبة واشنطون فى نقل الحكم الى يد الاغلبيات الافريقية فى روديسيا وناميبيا ، ارضاء للامريكيين السود ، ومساومة من أجل تجميد الاوضاع فى جمهورية افريقيا .

وتعتبر الخطبة التى القاها هيلموت سوننفلد (الذى رافق كيسنجر خلال دبلوماسية الغدو والرواح فى أزمة الشرق الاوسط) فى أكاديمية البحرية الامريكية فى ٦ ابريل ١٩٧٦ خير تصريح يجلو طبيعة التنافس الحاد الخطير الدائر بين موسكو وواشنطون تحت ستار الوفاق . قال سوننفلد ، وهو الان مستشار بوزارة الخارجية الامريكية : « ان الدول الغربية تميل الى تغليب مساعيها المشروعة من أجل الربح التجارى فى الاسواق الشرقية ، على الحاجة الى انماء استراتيجية هادفة ومتابعتها » . ثم قال : « يجب علينا ألا نغفل عن حقائق اساسية ارجو أن تتفق عليها آراء الامريكيين جميعهم . وأول هذه الحقائق ، هو أنه بغض النظر عن أية سياسات نتبعها ، علينا أن ندرك دائما أن أمريكا والاتحاد السوفييتي سيستمران فى منافسة جغرافية سياسية وعقائدية طوال حياتنا وحياة أطفالنا . وسيكون فى امكان كل منهما أن يحتفظ بالقدرة

---

[٥٥] من تعليق كتبه لزلى جيلب ، المحرر الدبلوماسى لجريدة النيويورك تايمز بواشنطن . جريدة النيويورك تايمز فى ١٨ يوليو ١٩٧٦ ، الصفحة الاولى من الملخص الاسبوعى للانباء .

[٥٦] من ملخص الاذاعات العالمية ، هيئة الاذاعة البريطانية ، الجزء الاول ، رقم SU/5193 بتاريخ ٢٧ ابريل ١٩٧٦ .

على انزال دمار نووى هائل بالاخر ، ولكن ذلك سيتم على حساب تدمير ماحق بالطرف الذى يبدأ باستخدام القوة النووية » . (٥٧)

هذا هو جانب أو بعض جوانب الخطر الذى يمثله الوفاق للعالم الثالث . وكما اسلفنا الذكر ، يتمثل هذا الخطر فى العديد من قطاعات التعامل والتفاعل الدوليين بين موسكو وواشنطون ، سواء كان فى ميدان الديبلوماسية أو الاستراتيجية أو التبادل التجارى أو التسلح . وهذا لا يعنى بالطبع أن تفاقم الخلافات بين موسكو وواشنطون يخدم مصالح العالم الثالث بصورة أفضل من الوفاق . ولكن معناه ان الوفاق فسوق غموضه ، وعدم تطبيقه ، وعجزه عن العمل ، له زاوية تشكل نوعا معينا من الاخطار التى تتهدد دول العالم الثالث سيادة ، وأمنا وانماء .

خاتمة :

من كل ماتقدم ،يتضح ان الوفاق لم يخدم مصالح العالم الثالث ، ولم يقلل من حدة التصارع بين امريكا والاتحاد السوفيتى . ولم يجد العالم الثالث فى الوفاق بديلا عن الاسس المكينة لعدم الانحياز التى أرسيت منذ عام ١٩٥٥ فى باندونج باندونيسيا ، والتى دعت الى التعايش السلمى ، وعدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول ، ودعم حركات التحرير القومى ، من اجل هذا نجد أن مؤتمر الدول غير المنحازة الذى عقد فى ليما ، بيرو ، من ٢٥ الى ٣٠ اغسطس ١٩٧٥ ، قد أكد فى «برنامج ليما للتعاون والتضامن المشتركين » أن « المؤتمر ينعقد فى وقت تحتفل فيه شعوب آسيا وافريقيا بالذكرى العشرين لمؤتمر الدول الاسيوية الافريقية فى باندونج ، الذى أرسى مبادىء باندونج العشرة التى شكلت قوة معنوية ضخمة استلهمتها الشعوب المستعمرة فى كفاحها من اجل الاستقلال القومى ، والتى اعتبرت دعائم للتعايش السلمى والتعاون » . (٥٨) هذه عبارات تعكس وثوق العالم الثالث بالمبادىء التى نبعت من داخل تجاربه الطويلة والمريرة ازاء المعاملات الاجنبية المستمرة التى تستهدف استعماره والسيطرة عليه . وهو وثوق لا ينعكس فى نظرة واشنطون وموسكو الى الوفاق الذى روجوا له لفظا لا عملا خلال السنوات الخمس الماضية . لذا نجد الرئيس الامريكى فورد يعلن فى مؤتمر القمة الذى عقد فى هلسنكى ، فنلندا ، فى أول أغسطس ١٩٧٥ أن « الوفاق هو عملية تطورية ما زالت العقبات الجسام تعترض سبيلها . » (٥٩) وعلى الرغم من مشروع الفضاء الخارجى السوفييتى الامريكى المشترك « سويوز — أبوللو » فى صيف ١٩٧٥ الذى حقق أهدافه العلمية ، والذى كان يمكن اعتباره انتصارا لسياسة الوفاق ، فان هذا النصر العلمى لم ينجح فى اسكات الاسئلة المتشككة حول العلاقات الامريكية السوفييتية . لذا نجد أن تصريحات جيمى كارتر ، بوصفه المرشح الديموقراطى لانتخابات الرياسة ، والتى نادى فيها بوجوب استخدام امريكا للضغوط الاقتصادية ضد الكتلة الشرقية ، انعكاسا حقا للعلاقات اليومية بين موسكو وواشنطون ، بل ان رد الاتحاد السوفييتى الذى انتقد فيه جيمى كارتر ، ووصف تصريحاته تلك بأنها تدخل فى الشئون الداخلية واتفاقية هلسنكى (٦٠) ، يعتبر تأكيدا للنقطة ذاتها . وتشير الدلائل الى أن وزارة الخارجية الامريكية نصحت السفارات الامريكية بالخارج فى ربيع ١٩٧٦ ، بأن المعركة الانتخابية فى أمريكا تحتم على الناطقين الرسميين الامريكيين اغفال كلمة « الوفاق » . وأضافت الوزارة أن هذا الاغفال ليس مجرد لعب لفظى ، ولكنه أمر ينطوى على اتخاذ

[٥٧] من بلاغ صحفى نشرته وزارة الخارجية الامريكية ووزعته على الباحثين السياسيين بعنوان « امريكا والاتحاد السوفيتى فى العصر النووى » بتاريخ ٦ ابريل ١٩٧٦ . وقد القيت الخطبة بالاكاديمية البحرية بانابوليس ، ماريلاند .

[٥٨] نشر « برنامج ليما » كوثيقة من وثائق الجمعية العامة للامم المتحدة رقم A/10217 ه سبتمبر ١٩٧٥ بناء على طلب سفير بيرو لدى الامم المتحدة .

[٥٩] بلاغ صحفى ، وزارة الخارجية الامريكية ، اغسطس ١٩٧٥ ، واشنطون .

[٦٠] من اذاعة .C.B.S الامريكية ، نيويورك ، فى ١٧ يوليو ١٩٧٦ .

أمريكا مسلكا متصلبا ازاء موسكو . ولذا أحل الرئيس فورد تعبير « السلام عن طريق القوة محل الوفاق (٦١) . ونجلى هذا فى مقال بعنوان « الوفاق : كل على حد تصوره » كتبه روجر موريس ، احد مساعدى كيسنجر ومؤلف كتاب عنوانه « العظمة غير المؤكدة : هنرى كيسنجر وسياسة أمريكا الخارجية » قال فيه : « فى عام ١٩٧٢ كان الوفاق سياسة الحكمة ، واكتسح نيكسون انتخابات ١٩٧٢ لا مناقشة تلك السياسة . ولكن فى عام ١٩٧٦ يرى الكثيرون أن الوفاق يهدد أمريكا بالخطر . لذا يهاجم كل من جيمى كارتر (ديموقراطى) ورونالد ريجان (جمهورى) فى حملتيهما الانتخابيتين أسس تلك السياسة . غير ان كيسنجر يعتقد ان سياسة الوفاق هى اعظم ما حققه . ولكن اغلبية الكونجرس تعتقد الان أنها كانت اكبر أخطائه ... ان الوفاق هو تلك الكلمة الفرنسية الغامضة التى تقف عنوانا على العلاقات الجديدة المعقدة بين امريكا والاتحاد السوفييتى فى السبعينات . ولكن المشكلة ليست فى الكلمة ولكن فى الحقيقة . » (٦٢) ويدعم هذا التقويم ، بعض علماء السياسة فى أمريكا الذين يرون فى الوفاق تمييعا للارادة القومية الامريكية . قال ثلاثة من هؤلاء (وكلهم أساتذة بجامعة كاليفورنيا فى بيركلى) فى كتاب بعنوان «كارثة الوفاق الكبرى » نشر فى ١٩٧٥ : « ان احجام أمريكا عن استخدام القوة لضمان تدفق بترول رخيص من الشرق الاوسط اليها ، يعتبر نقصا فى الارادة السياسية مرده الى الوفاق » . (٦٣)

كل هذا يؤكد عدم قدرة الوفاق على التطور ليصبح سياسة عالمية التطبيق ، على نحو يخدم اهداف العالم الثالث فى التحرر والعدالة والمساواة ، ويدعم مبادىء باندونج . وهو عجز يرجع الى أن الوفاق بغموضه ، وانعدام تطبيقه ، وتعطله عن العمل ، وجوانبه الخطرة ، لا يستطيع أن يستحوذ على ثقة العالم الثالث وعلى تفاعله الايجابى ازاءه ، ذلك أن « فاقد الشىء لا يعطيه » كما قال العرب الاقدمون ■



---

[٦١] مجلة تايم الامريكية ، عدد ٢٩ مارس ١٩٧٦ .
[٦٢] المجلة الاسبوعية ، جريدة النيويورك تايمز ، ٣٠ مايو ١٩٧٦ .
Friedland, E., Seabury, p., and Wildavsky, A., The Great Detente Disaster (New York : Basic Books, 1975).

دراســة

جامعــة الدول العــربية والمعونة الفنية لافريقيا

د . عبدالملك عوده

عميد كلية الاعلام جامعة القـاهرة

الحديث عن تجربة المعونة الفنية المقدمة باسم جامعه الـدول العربية ، أن نأخذ فى الحسبان مجموعة من الحقــائق أولاها رأسمال الصندوق الذى لم يتجاوز عشر ملايين من الدولارات حتى الان . وثانيتها الخصائص المنوعة والمتباينة لبلدان افريقيا واحتياجاتها . وثالثتها المدة الزمنية القصيرة لعمر التجربة العربية ، ومــا تواجهه من تجارب اخرى عاملة فعلا فى افريقيا ، بعضها أجنبية معادية للعرب ، وبعضها عربية عاملة من نفس الميادين ، دون تنسيق مع غيرها من النشاطات العربية العديدة .

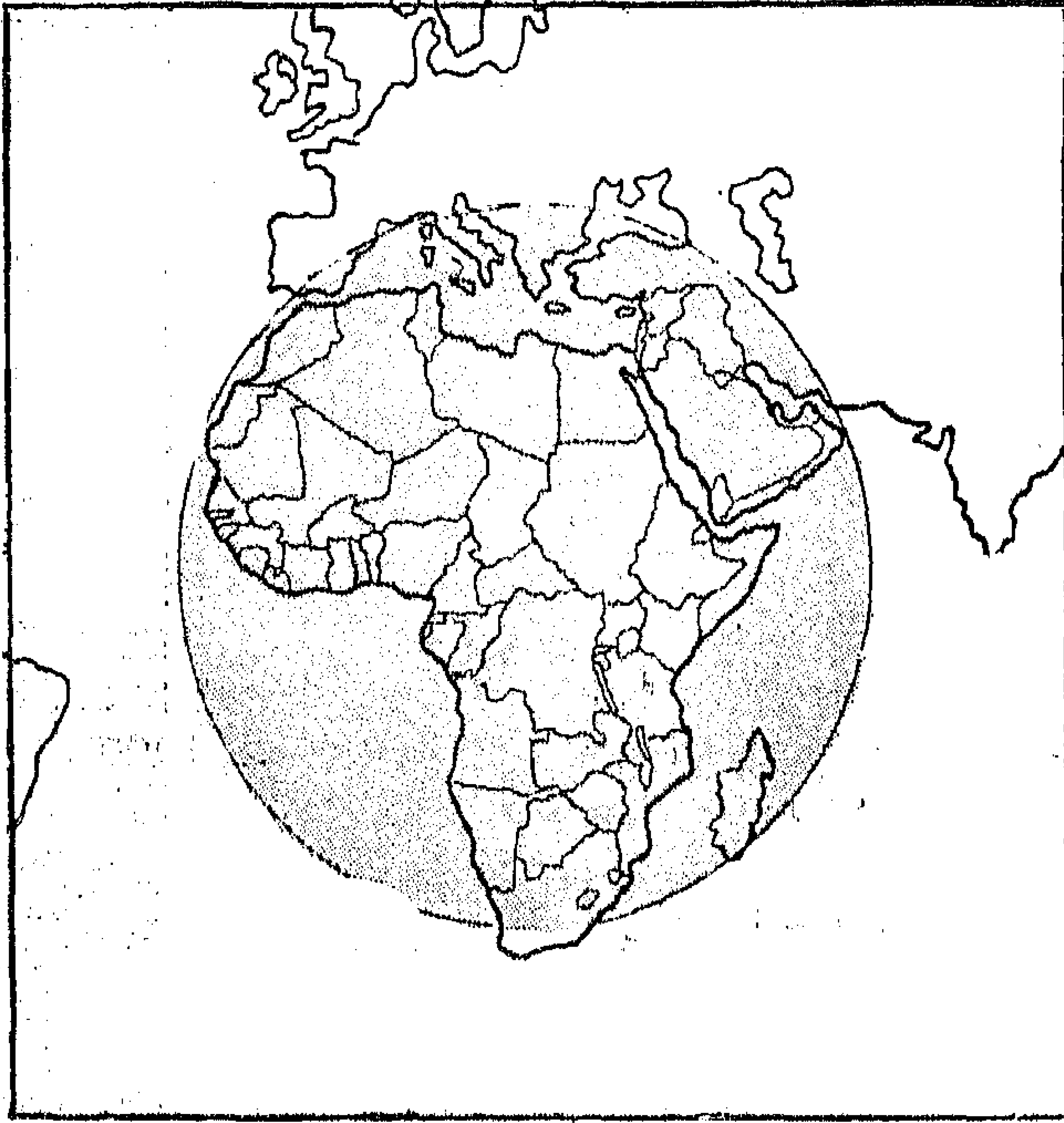
وتفصيل بعض هذه الحقائق هو التالى :

١ ـ مجموعة الحقائق الاسـاسية فى عمليـات انشاء الصندوق ، وهى :

١ ـ تمت الموافقة على النظام الاساسى للصندوق فى مؤتمر القمـــة العربى فى الرباط فى اكتوبر ١٩٧٤ .

٢ ـ تم اختيار اعضاء مجلس الادارة لمدة ثلاث سنوات فى مجلس الجامعة فى ابريل ١٩٧٥ .

٣ ـ عقد مجلس الادارة اول اجتماعاته فى اغسطس ١٩٧٥ .



٤ ــ تم اعتماد أول موازنة للصندوق عام ١٩٧٦ وتم اعتماد الموازنة الثانية لعام ١٩٧٧ .

٥ ــ رأسمال الصندوق الرسمى ٢٥ مليونا من الدولارات ، تم تخصيص ١٥ مليـــونا من حيث حصص الاكتتاب ، والمدفوع حتى الان لا يتجاوز ١٠ملايين من الدولارات .

٦ ــ بدأت تعيينات الافراد العاملين بالصندوق فى يناير ١٩٧٦ بتعيين ستة من الاداريين . ثم مدير الصندوق فى يونية ١٩٧٦ لمدة ستة شهور تنتهى فى نوفمبر ١٩٧٦ ، ثم تعيين اثنين مـــن التخصصيين .

٢ ــ **رأســـمال الصـــندوق** ٢٥ مليونا من الدولارات تم سداد المساهمات المالية المقررة فى نطاق توزيع ١٥ مليونا فقط على النحو التالى :

المملكة العربية السعودية (٣ ملايين دولار) الجمهورية العراقية (٣ ملايين دولار) دولـــة الامارات العربية المتحدة (٣ ملايين دولار) دولة قطر (٣٥٠ الف دولار) جمهورية مصر العربية (٣٥٠ الف دولار) جمهورية تونس (١٠٠ الف دولار) المملكة المغربية (١٠٠ الـف دولار) جمهورية الســـودان الديمقراطية (٧٥ الف دولار)

والدول التى لم تسدد حصتها حتى الآن هى :

الجمهورية العربية الليبية (٣ ملايين دولار) جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية (٢ مليون دولار) جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية (٣٠ ألف دولار) منظمة التحرير الفلسطينية(٧٥ ألف دولار) .

٣ ـ النظـــرة الواقعية تجساه افريقيا بكـل مشكلاتها واحتياجاتها فى الربع الاخير من القرن العشرين ، تؤدى الى القول بأن الصندوق العربى للمعونة الفنية ، لا يستطيع فى الامد قصير ، أن يغطى كل ميادين وانواع المعونة الفنية التى كانت تقدمها اسرائيل ، وان ظل هذا هو هدفه فى الامد الطويل . كما أنه لا يستطيع من يومه الاول ، فى ضوء موارده وامكاناته ، أن يتنافس منافسة ناجحة مع الدول ذات التاريخ الطويل والخبرات المتراكمة ، فى تقديم المعونات الفنية مثل السويد وكندا ، ولا نقول فرنسا والمانيا الغربية والسوق الاوروبية المشتركة ، وان ظل هذا ـ ايضا ـ أحد أهدافه فى الامد الطويل .

وفى نفس الوقت ، لا يستطيع الصندوق ـ فى ضوء مجموعة الحقائق الاساسية السالفة الذكر ـ أن يقوم بتلبية كل الطلبات والاحتياجات المقدمة اليه من الدول الافريقية والعربية ، هذا اذا اعتبرنا ما تقدمت به الدول الافريقية التى زارتها بعثات الصندوق ، عينة ونموذجا للقياس (١٢ دولة افريقية) .

كما أعتقد انه ليس من الاهداف القريبة أو البعيدة ، أن يحتكر الصندوق تقديم المعونة العربية الى افريقيا ، اذ قد سبقته تاريخيا فى الوجود وفى العمل ، هيئات ومؤسسات تابعة للجامعة العربية ، مثل المصرف العربى للتنميـة الاقتصـادية ، والصندوق العربى للانماء ، كما أن عددا من مؤسسات الانماء والتمويل القائمة فى دول عربية ، مثل الكويت وابو ظبى والسعودية وليبيا ، تقدم معونات فنية كجزء من نشاطها العام .

٤ ـ ان بقاء رأسمال الصندوق على ما هو عليه ، معناه ان النشاط لن يتوسع أو يزدهر ، بل سيتوقف بعد مدة قصيرة . ولذلك فمن الضرورى زيادة رأسمال الصندوق ، بتوسيع نطـاق التمويل . ويتم هذا بسداد الانصبة المقررة حاليا ولم تسدد بعد ، وبدعوة باقى اعضاء الجامعة ، الى المشاركة فى رأسمال الصندوق حتى يأخذ صورته القومية .

الموضوع الاول

رسم استراتيجية صندوق المعونة الفنية

فى ضوء هذه الحقائق والاعتبارات ، و لتزاما بالسياسة العربية المقررة فى مؤتمرات القمة فى الجزائر ١٩٧٣ وفى الرباط ١٩٧٤ ، وحسابا للرأى العام الافريقى الذى ينتظر أنواعا من المعونات والمساعدات العربية ، ونظرا لانه لم يتم وضع استراتيجية عامة للمعونة الفنية العربية الى افريقيا ، فاننا نقترح الاستراتيجية التالية للصندوق العربى للمعونة الفنية : ـ

١ ـ المدة الزمنية المقترحة ، هى فترة قصيرة الامد تتراوح بين سنتين وثلاث ، ونعتبرها فترة التأسيس والممارسة ، يكون العمل فيها على صورة الاستراتيجية الانتقائية أو الاستراتيجية الريادية .

٢ ـ يمثل الصندوق نواة تنمو فى خطوات ثابتة وحذرة ، يعمل فيه عدد قليل من المســئولين المتخصصين ، الذين يتولون مسئوليات رسـم السياسة والتخطيط ، ومتابعة التنفيذ والتقويم . وما يتعلق بخطوات التنفيذ منذ الانتهاء من التخطيط ، حتى بدء متابعة التنفيذ الفعلى ، فسوف يستعان فيها بعمل الاجهزة والهيئات والمنظمات العربية المتخصصة ، كل فى ميدان نشاطه ، مثل العمليات الفنية لاختيار الخبراء ومواصفاتهم وتكلفتهم المالية ، وتصميم برامج التدريب وانتقاء المدربين . على أن يكون مفهوما وواضحا ، ان كل هذا النشاط المساعد ، انما يتم فى ضوء قرارات مجلس ادارة صندوق المعونة الفنية (لابد من تقدير آثار حجم ميزانية الصندوق ، وما يخصص منها سنويا للانفاق على الجهاز الادارى .)

٣ ـ الاساس الانتقائى فى رسم الاستراتيجية ، يستهدف تأكيد ما يلى :

أ ـ نتائج سياسية يرضى عنها الجانب العربى ، وتترك تأثيرا فى الرأى العام الافريقى ، أو قطاعات منه ، على صورة الدوائر التى تتسع تدريجيا .

ب ـ نتائج سريعة الظهور العلنى فى الامد القصير .

جـ ـ سرعة ظهور النتائج ، لا تنفى ولا تلغى آثارها التى يجب ان تبقى لمدة طويلة .

د ـ المعونة مقدمة من دول عربية (متخلفة نسبيا) الى دول افريقية (أكثر تخلفا) . وهذا

معناه أن مستوى الخبرة والمعونة الفنية ، يجب أن يتناسب فكريا وماديا ، مع مطالب ومستويات الحياة المتطور فى الدول الافريقية .

٤ ـ الاساس الانتقائى يتطلب اختيار عدد من القطاعات والتخصصات المتناسبة مع أوضاع الجانبين العربى والافريقى . فعلى الجانب الافريقى ، يأخذ الاختيار فى اعتباره ، عناصر المواقع الجغرافية واللغات والاديان والدور القيادى للدولة فى مجموعتها الاقليمية ، والمواقف السياسية العامة والخاصة تجاه الصراع العربى الاسرائيلى .

ومثل هذا الاختيار ، يؤدى الى تحديد أعداد وانواع الدول الافريقية المستقبلة للمعونة الفنية، ولكن مع ذلك يجب أن نجرى أيضا عملية انتقائية أخرى فى قطاعات وتخصصات تقديم المعونة ، بحيث يتم اختيار مستويات ونقاط تركيز وأنشطة فرعية ، فى داخل هذه القطاعات والتخصصات العامة .

وانه نظرا لوجود عدد من المنظمات العربية المتخصصة ، التى تعمل فى ميدان المعونات الفنية وتقديم الخبرات العربية ، فانه من الضرورى أن يبتعد الصندوق عن تكرار النشاطات التى تقوم بها هذه المنظمات ، ومن ثم يتعين الابتعاد عن النشاط فى مشروعات وتمويل الانماء ودراسات الجدوى ، والتنمية الاقتصادية . وفى ظل هذا البرنامج المقترح ، على الصندوق أن يركز نشاطه فى ميدان تنمية القوى البشرية والمهارات وتربية الكوادر ، وهو ما يتفق مع ما جاء فى الفقرات الثالثة والسادسة والسابعة من المادة الرابعة التى تحدد اهداف الصندوق وايضا يتفق هذا مع قرارات مجلس الادارة الخاصة بتقديم الخبراء والمنح الدراسية والتدريبية .

كما ان تنفيذ هذا النشاط فى ميدان تنمية القوى والمهارات البشرية ، يتطلب ايضا أن نحدد أولويات للقطاعات ، التى يتم فيها هذا النشاط . ونظرا لان اهداف العرب وغاياتهم من العمل فى افريقيا ، هى خلق رأى عام مؤيد للقضايا العربية ولسياسات الجامعة العربية ، لذلك يلـزم التركيز على القطاعات التى تتيح الفرصة لهذا مثل التعليم والزراعة والصحة والتدريب المهنى « أى الخدمات » . ويمكن اختيار مستويات وقطاعات فرعية فى داخل هذه القطاعات العامة ، مثل الاهتمام بقيادات التعاونيات الزراعية والعمل النقابى فى التدريب المهنى ، ومثل نشر اللغة العربية وتدريس تاريخ الاستسلام فى القارة الافريقية ، بتمويل كراسى أساتذة فى بعض الجامعات ، وتخصيص منح للدراسات العليا باسم الجامعة العربية ، ومثل الاسهام فى مكافحة بعض الامراض المتوطنة أو طب الاطفال بارسال خبراء أو ممارسين .. الخ .

والامثلة توضح هذا الاساس الانتقائى العام ومستوياته وفروعه الداخلية كالتالى :

أ ـ قطاع التعليم : تقديم خبراء (مدرسين) ومنح دراسية

التركيز يكون على التعليم العام (ابتدائى وثانوى) وعلى معاهد اعداد المعلمين وكليات التربية ، كما تعطى اولوية للمعونات المقدمة لبرامج تدريس اللغة العربية وتاريخ افريقيا وتاريخ الاسلام فى القارة الافريقية .

أما المنح الدراسية ، فيخصص الصندوق عددا سنويا منها باسم منح الجامعة العربية فى الجامعات والمعاهد العليا بالدول العربية ، على أن تخصص جامعات الشمال الافريقى للناطقين باللغة الفرنسية ، وجامعة الخرطوم السودانية للناطقين باللغة الانجليزية ، وفى باقى الجامعات العربية ، تقدم المنح لمن يستطيع الدراسة باللغة العربية .

ويمكن ـ ايضا ـ ان يتولى الصندوق الانفاق على تدريس مناهج دراسية معينة فى بعض الجامعات الافريقية ، أو أن يتولى مسئولية تمويل نفقات ومرتب استاذ عربى ، لتدريس منهج معين فى هذه الجامعات . ومن الامثلة التى اعرفها، تمويل كرسى التاريخ الاسلامى فى جامعة نيروبى أو فى جامعة غانا ، وتمويل كرسى الاداب واللغة العربية المقترح فى جامعة جوبا بالسودان .. الخ .

ب ـ قطاع الزراعة : تقديم خبراء ومنح دراسية وتدريبية .

التركيز يكون على عمل هؤلاء الخبراء فى بيئات الفلاحين فى الريف الافريقى ، فى مجالات المحاصيل الزراعية وتربية الماشية وحفظ الغابات، وفى الارشاد الزراعى ، وفى الخدمات والتعاونيات .. الخ .

ويمكن تقديم منح تدريبية ودراسية ، وتمويل برامج تدريبية تتم فى عواصم افريقية باسم الجامعة العربية أو فى عواصم عربية .

ج ـ قطاع الصحة : تقديم خبراء (اطباء ممارسين) ومنح تدريبية . التركيز يكون على العمل والممارسة الطبية نصد الامراض المتوطنة

وفي المستشفيات والوحدات الصحية . وتقديم المنح التدريبيةفى البلاد العربية .

د ـ التدريب المهنى : يقوم الصندوق بدور هام فى هذا الميدان . ان تربية وخلق الكوادر المهنية والحرفية ، يخلق رأيا عاما فعالا ، كما يسهم أيضا بدور فى العمل النقابى والتنظيمات العمالية .

وهذا النشاط يتم خلال منح تدريبية ، وتصميم برامج تدريبية فى العواصم الافريقية او فى العواصم العربية .

ويرتبط ـ أيضا ـ بالتدريب الادارى للموظفين عامة والكوادر الحكومية وموظفى القطاع العام .

هـ ـ قطاعات استثنائية : يجب أن يتصف هذا التخطيط بالمرونة الواجبة ،التى تسمح بالاستجابة لبعض الطلبات القليلة ذات الصفة الاستثنائية ، والتى يرى مجلس ادارة الصندوق ، ضرورة الموافقة عليها مثل المطبعة العربية المهداة لجزر القمر .

٥ ـ هذه الاستراتيجية الانتقائية بمستوياتها ـ السالفة الذكر ـ تعبر فى نفس الوقت ، عن امكانيات عربية ، تستطيع أن تتقدم من الممكن والمتاح لديها بدون مصاعب ومتاعب مرهقة ، فالخبراء المتخصصون فى هذه الميادين متوفرون نسبيا فى البلاد العربية ، كما أن التكلفة المالية لهذا الخبير او المدرب ، ليست عبئا ماليا ثقيلا، اذا قورنت بتكلفة الخبير الاوروبى أو الامريكى ، أو اذا قورنت بتكلفة الخبير العربى فى قطاع تخصص نادر مثل البترول أو التعدين .. الخ .

٦ ـ يتطلب تطبيق هذه الاستراتيجية ، تكوين جمعية استشارية للصندوق ، من عدد لايزيد على عشرة اعضاء ، يجتمعون سنويا مرة واحدة ، ويتم انتقاء أسماء هؤلاء الاعضاء ، من الاجزاء المختلفه لافريقيا ، ويمثلون أسماء كبيرة فى الحياة الثقافية والحياة العامة للدول الافريقيه وللدول العربية .

والهدف من تكوين هذه الجمعيه الاستشارية وتحمل الصندوق أعباء تكلفتها الماليه السنوية (تذاكر السفر والضيافة) هو خلق قنوات فعالة الاتصال ، والتاثير على قطاعات المثقفين والشخصيات العامة الافريقية ، وكذلك الاستفادة بالرأى وبالمشورة . وتكوين هذه الجمعية الاستشارية يكون كالتالى : ٣ من دول الفرانكوفون ، ٣ من دول الانجلوفون ، ٢ من دول عربية أفريقية ، ٢ من دول عربية آسيوية .

٧ ـ كما يتطلب تنفيذ الاستراتيجية ، عقدمؤتمر سنوى ، يضم صندوق المعونة الفنية مع ممثلى الهيئات والمنظمات العربية المتخصصة ، والصناديق المالية التى تعمل فى ميدان التعاون الانمائى والمعونة الفنية . وهدف الاجتماع السنوى ، هو تعرف كل جانب على نشاطات وآراء الجانب الاخر ، كما يجرى تبادل المعلومات خلال شبكة من الاتصالات تقوم بينهم جميعا . والهدف النهائى من كل هذا النشاط ، هو التوصل الى نوع من صيغ التنسيق .

٨ ـ يتطلع الصندوق ، خلال تنفيذ هذه الاستراتيجية ، الى انشاء سجل للخبراء وبنك للمعلومات . ويكون الاساس فى تكوين هذا السجل والبنك ، هو ما يحصل عليه الصندوق من معلومات من المنظمات والهيئات العربية المتخصصة ، ومن الهيئات الدولية والافريقية التى يدخل معها الصندوق فى اتصالات منظمة .

٩ ـ لابد للصندوق من سياسة للبحث وللدراسات فى ميدان المعونة الفنية . والنظام الامثل ، هو تحديد قائمة سنوية بالابحاث والدراسات المطلوبة ، واستكمال عناصر ونقاط كل بحث ، ثم يجرى الاتفاق مع باحث معين أو فريق بحث ، على القيام باعداد الدراسة المطلوبة فى مدة زمنية محددة مقابل مبلغ محدد . وفى مقدمة هذه الدراسات ، دراسة عن المعونة الفنية الاسرائيلية لافريقيا ، ودراسة عن المعونات الفنية المقدمة لافريقيا من الدول الاوروبية والامريكية ، بجوار دراسات عن أنواع المعونات الفنية المقدمة من الامم المتحدة وهيئاتها المنوعة .

١٠ ـ يجب أن يهتم الصندوق خلال هذه الفترة ، بانشاء علاقات تعاون وتبادل خبرات ومعلومات ، مع المنظمات الدولية والاقليمية غير العربية التى تعمل فى ميدان المعونة الفنية لافريقيا ، وكلها تمثل سياسات وتجارب ، من الواجب أن نتعرف عليها قبل أن نتعامل أو نتنافس معها .

كما يجب أن يتابع بالدراسة وبالاتصالات ، نشاطات واتجاهات منظمة الوحدة الافريقية فى مجالات المعونة الفنية ، وما توصلت اليه من ترتيبات مع اللجنة الاقتصادية لافريقيا التابعة للامم المتحدة ، بشأن تكامل وتجميع وتنسيق أنواع المعونات الفنيةفى أفريقيا . ونشير فى هذا المقام ، الى الاجتماعات التى عقدتها مجموعات العمل من اجل التعاون الاقليمى الافريقى فى ميدان المعونة

الفنية فى اكتوبر ١٩٧٦ . وهو جهد يشارك فيه برنامج الامم المتحدة للانماء واللجنة الاقتصادية لافريقيا ومنظمة الوحدة الافريقية .

الموضوع الثانى

البناء التنظيمى للصندوق

ان مراجعة النظام الاساسى لانشاء الصندوق العربى للمعونة الفنية ، توضح ما يلى :

اولا : أهداف ومجال عمل الصندوق

١ ـ ينص القانون الاساسى على :

(م ٣) : يهدف الصندوق الى تقديم المعونة الفنية فى مجالات التنمية الاقتصادية والعلمية للدول الافريقية والعربية .

(م ٤) : يعمل الصندوق على تحقيق أهدافه بالوسائل التى يراها كفيلة لتحقيق هذه الاهداف ، وعلى الاخص :

١ ـ تنسيق وتمويل برامج المعونة الفنية التى تقدمها الامانة العامة والمنظمات المتخصصة .

٢ ـ اعداد دراسات شاملة عن المشروعات الانمائية وتوفير فرص تنفيذها .

٣ ـ تقديم الخدمات الاستشارية ، وتوفير الخبراء وتنظيم تبادلهم .

٤ ـ العمل على تنسيق الجهود الافريقية والعربية فى التطوير العلمى والتكنولوجى وتطوير أساليب ووسائل الانتاج .

٥ ـ خلق ميادين جديدة للتعاون الانمائى .

٦ ـ تنمية المهارات الفنية والادارية ، بتوفير المنح التدريبية والدراسات المتخصصة لابناء الدول الافريقية والعربية .

٧ ـ التعاون والتنسيق مع الهيئات والمنظمات العربية والافريقية العاملة فى مجال التنمية والمعونة الفنية .

٨ ـ العمل على توجيه رؤوس الاموال العربية الى الاستثمار فى المشروعات العربية والافريقية .

٢ ـ ان نصوص المادة الرابعة من النظام الاساسى للصندوق ، تحدد أهدافه ، ونجدها تجمع حصرا واسعا من النشاطات ، مما تنوء به عدة أجهزة عاملة فى ميادين المعونة والانماء وتنمية القوى البشرية ، ومن الامثلة ، نجد أن الصندوق يختص بتنسيق وتمويل برامج المعونة الفنية التى تقدمها الامانة العامة والمنظمات المتخصصة ، وباعداد دراسات شاملة عن المشروعات الانمائية وتوفير فرص تنفيذها ، وتنسيق الجهود فى التطوير العلمى والتكنولوجى وتطوير أساليب ووسائل الانتاج ، وبخلق ميادين جديدة للتعاون الانمائى ، وبالعمل على توجيه رؤوس الاموال العربية للاستثمار .

كل هذا يتم فى مجال جغرافى ، يشمل الدول الاعضاء فى منظمة الوحدة الافريقية والدول الاعضاء فى جامعة الدول العربية (٦٢ دولة) . وهذا لان الاسم الرسمى للصندوق هو الصندوق العربى للمعونة الفنية للدول الافريقية والعربية .

٣ ـ ان مراجعة الدساتير والنظم الاساسية التى انشأت عددا من المنظمات العربية المتخصصة ، تبين أن هناك ١٩ منظمة عربية متخصصة ، تقدم انواعا من المعونات الفنية فى مجالات نشاطها وتخصصها .

وهذا يطرح امام صندوق المعونة الفنية مشكلتين :

الاولى : كيف يقوم هذا الصندوق بمهام التنسيق والتمويل لكل انواع المعونة الفنية التى تقدمها هذه المنظمات ؟ علما بأن أوضاعه المالية وجهازه الادارى ، ليسا على درجة من الضخامة أو القوة اللازمة لاداء هذه المهام .

الثانية : ان عددا من هذه المنظمات يقدم معونة فنية فى نفس المجال الجغرافى او المجال الوظيفى الذى يعمل فيه صندوق المعونة الفنية . وهو ـ فى نظرنا ـ تكرار وتداخل ، وباب مفتوح لاهدار انواع من الجهد والمال العربى . ونشير فى هذا المقام بالذات ، الى جهازين هامين فى مجال تقديم المعونة الفنية للدول الافريقية وللدول العربية وهما :

- المصرف العربى للتنمية الاقتصادية فى افريقيا (أنظر م ٤ من اتفاقية انشاء المصرف وم ١٧ من لائحة الاجراءات العملية للسياسة المالية للمصرف)
- الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى (انظر م ٢ من القانون الاساسى)

والاقتراح الامثل فى هذا المقام ، هو اجراء تعديل فى المواد الخاصة بصندوق المعونة الفنية ، بحيث يلغى ما يشير الى التنمية الاقتصادية ومشروعات التعاون الانمائى ، وتوجيه رؤوس الاموال العربية الى الاستثمار فى المشروعات العربية الافريقية . ومن المصلحة العامة للصندوق ، أن يلتزم بالنشاط فى مجالات المعونة

الفنية التى لا تتداخل ولا تتعارض مع ما تقوم به هيئات ومنظمات عربية أخرى ، اذ المفترض أن الجميع يعملون لتحقيق الاهداف السياسية العربية العليا ».

ثانيا : الهيكل التنظيمي للصندوق :

١ ـ ينص القانون الاساسي على :

(م ٥) : أجهزة الصندوق هى مجلس ادارة وسكرتارية تنفيذية .

(م ٨) : الادارة العامة للشئون الاقتصادية بالجامعة ، هى : السكرتارية التنفيذية للصندوق ، والامين العام المساعد للشئون الاقتصادية هو السكرتير التنفيذى .

(م ٩) : اختصاصات السكرتارية التنفيذية هى :

ـ تقوم بجميع الاعمال الفنية والادارية المتعلقة بالعمل فى الصندوق .

ـ اعداد مشروعات خطط وبرامج الصندوق واتخاذ الاجراءات اللازمة للتنفيذ .

ـ الاتصال بالمنظمات الافريقية والعربية المتخصصة والهيئات الدولية فى كل ما يتعلق بالصندوق .

ـ اعداد مشروع الميزانية قبل العرض على مجلس الادارة .

ـ اعداد الدراسات والبحوث المتعلقة بطلبات المعونة الفنية .

ـ تتولى أعمال السكرتارية الفنية والادارية لاجتماعات مجلس الادارة واللجان .

٢ ـ واضح من الصياغة أنه لا توجد مسئوليات قانونية لمدير الصندوق وجهاز الصندوق من اداريين وتخصصيين ، ولذلك فان الاقتراح هو تعديل صياغة المادة الثامنة .

٣ ـ واضح من الصياغة أيضا ، أن كل الاختصاصات الاخرى يختص بها السكرتير التنفيذى للصندوق منفردا (انظر م ١٦ من النظام الاساسى) . وقد انعكس هذا الاتجاه على النظام الداخلى لمجلس ادارة الصندوق الذى تمت الموافقة عليه فى جلسة نوفمبر ١٩٧٥ ، اذ ينص على الاتى :

ـ يعد السكرتير التنفيذى مشروع جدول أعمال مجلس الادارة .

ـ يشرف السكرتير التنفيذى على اعداد وتنظيم اجتماعات مجلس الادارة ، وعلى وضع ملخص لمحاضر جميع جلساته .

٤ ـ وقد تبلورت هذه النظرة الاصلاحية ، فى موافقة الامين العام لجامعة الدول العربية والامين المساعد للشئون الاقتصادية ، على أن يناقش مجلس ادارة الصندوق فى اجتماعه الاخير (٣٠ اكتوبر ١٩٧٦) مقترحات لتعديل النظام الاساسى للصندوق . ولكن الموضوع عندما عرض على مجلس الادارة ، لم تتم الموافقة عليه ، وبقى التنظيم الادارى وتوزيع السلطة والمسئولية على حاله . وهذه هى فقرات من المقترحات التى نوقشت فى اجتماع مجلس الادارة :

أ ـ ترى السكرتارية التنفيذية للصندوق ، أنه أصبح من الضرورى اعادة النظر فى توزيع المسئوليات فى نطاق عمل الصندوق ، وذلك على النحو التالى :

١ ـ يتولى الامين العام رئاسة مجلس الادارة ومسئوليات التوجيه السياسي العام للنشاط وأهداف الصندوق ، فى اطار السياسة العربية العليا التى ترسمها مؤتمرات القمة ومجلس الجامعة .

٢ ـ يتولى الامين العام المساعد للشئون الاقتصادية ، بحكم منصبه ، مسئوليات نائب رئيس مجلس الادارة ، وينوب عن رئيس مجلس الادارة عند غيابه فى رئاسة جلسات المجلس ، كما يتولى الاختصاصات المالية المقررة لرئيس مجلس الادارة .

٣ ـ يتولى مدير الصندوق مسئوليات السكرتير التنفيذى للصندوق ، ويصبح مسئولا عن العمل التنفيذى اليومى ».

ب ـ ان موافقة مجلس الادارة على هذا الرأى ، يستلزم ترجمته فى مقترحات محددة ، لتعديل المواد الاولى والسادسة والثامنة من النظام الاساسى للصندوق على الوجه التالى :

١ ـ تنص المادة الاولى على أن السكرتير التنفيذى للصندوق ، هو الامين العام المساعد للشئون الاقتصادية بالامانة العامة لجامعة الدول العربية ، وأن السكرتارية التنفيذية للصندوق ، هى الادارة العامة للشئون الاقتصادية بالامانة العامة لجامعة الدول العربية .

ومقترحات التعديل المطلوب ان يصبح النص كالتالى :

« السكرتير التنفيذى للصندوق هو مدير الصندوق ، والسكرتارية التنفيذية للصندوق هى الجهاز الفنى والمالى والادارى للصندوق » .

٢ ـ تنص المادة الثامنة على التالى :

« تتولى الادارة العامة للشئون الاقتصادية بالجامعة ، السكرتارية التنفيذية للصندوق . ويكون الامين المساعد للشئون الاقتصادية سكرتيرا تنفيذيا له » .

والتعديل المطلوب هو أن يصبح النص كالتالى :

« يتولى الجهاز الفنى والمالى والادارى للصندوق ، السكرتارية التنفيذية ، ويكون مدير الصندوق سكرتيرا تنفيذيا له » .

جـ ـ تنص الفقرة الاولى من المادة السادسة على ما يأتى :

« يتكون مجلس ادارة الصندوق ، من الامين العام رئيسا ، وسبعة اعضاء ينتخبهم مجلس الجامعة .. الخ » .

والتعديل المطلوب هو أن يصبح النص كالتالى :

« يتكون مجلس ادارة الصندوق ، من الامين العام رئيسا ، والامين المساعد للشئون الاقتصادية نائبا للرئيس ، وسبعة اعضاءينتخبهم مجلس الجامعة .. الخ » .

وتبقى الفقرة الثانية من المادة السادسة على ماهى عليه ، اذ تكون اجتماعات مجلس الادارة صحيحة بحضور خمسة من الاعضاء .

د ـ يقترح اضافة فقرة ثالثة الى المادة السادسة المشار اليها ، تنص على ان لمجلس الادارة أن يفوض بعض اختصاصاته ، فيما بين دورات انعقاده ، للرئيس او لنائب الرئيس أو للسكرتير التنفيذى ، حسبما يرى لمصلحة العمل بالصندوق .

ثالثا : الكيان الاستقلالى للصندوق

١ ـ ينص النظام الاساسى على :

« م ٢ » : الصندوق احد اجهزة الامانة العامة ويتمتع بالشخصية القانونية فى الحدود اللازمة لتحقيق أهدافه .

« م ١٠ » : يشرف مجلس الجامعة على ادارة الصندوق ، ويضع السياسة العامة له والقواعد التى تحكم نشاطه .

« م ١١ » : تكون للصندوق موازنة مستقلة تلحق بموازنة الجامعة .

« م ١٤ » : تسرى على الصندوق الانظمة المالية والادارية للجامعة ، وذلك مالم تتطلب انشطة الصندوق وضع انظمة اخرى يوافق عليها مجلس الجامعة .

٢ ـ واضح من الصياغات القانونية ، أنها تضم مايشير الى الكيان المستقل للصندوق ، وما يشير الى عدم استكمال وجود هذا الكيان المستقل .

ولذلك فان المقترح ، هو ضرورة التوصل الى مبدأ حاسم فى هذا الموضوع ، خاصة وأن اوضاع الامر الواقع ، تجعل الصندوق حاليا مثل ادارات الامانة العامة :

١ ـ أن تتقرر استقلالية كاملة للصندوق ، فيعامل اداريا وماليا مثل اوضاع المصرف العربى للتنمية الاقتصادية او الصندوق العربى للانماء .

٢ ـ او أن يتقرر الحاق الصندوق بالامانة العامة ، فيعامل اداريا معاملة ادارات الامانة العامة . اما معاملاته المالية ، فيجب ان تخضع لاوضاع مالية ، كأوضاع الصناديق الخاصة مثل صندوق الدعوة العربية ، وذلك بأن تتحمل موازنة الامانة العامة المصروفات المالية للباب الاول والثانى من الميزانية ، ويخصص رأسمال الصندوق كله للباب الثالث ، وهو المشروعات والمعونة الفنية .

٣ ـ وما زال البديل الثانى ، هو أصلح البدائل فى هذه المرحلة الحالية من حياة الصندوق فى ميدان المعونة الفنية ، لان القضية مازالت هى التوصل ـ بالتجريب وبالممارسة ـ الى نموذج عربى للعمل فى ميدان المعونة الفنية داخل العلاقات العربية الافريقية .

رابعا : نحو نموذج عربى للمعونة الفنية

من السهل جدا ، أن نتعرف على أوضاع وتنظيمات ونشاط صناديق منوعة وشتى للمعونة الفنية ، وأن نتحدث عن اسهامها وعملها مثل صندوق المعونة الفنية الخاص بالكومنولث ، وصندوق المعونة الفنية لدول السوق الاوروبية المشتركة ، وصندوق المعونة الفنية للدول الناطقة

باللغة الفرنسية ، والوكالة التونسية للتعاون الفنى .. الخ . ولكن يجب ألا ننسى ، أن كلا من هذه الصناديق ، هى نتاج لمجموعة من المبادىء والسياسات متفاعلة مع تجربة للتنفيذ وللتطبيق ، فى ظل اوضاع ، وفى داخل علاقات تجعل كل تجربة ذات لون خاص وذات علامات مميزة .

وترتيبا على هذا ، فان التجربة العربية فى حاجة لان تصل بالتزاوج بين المبادىء وبين التجريب ، الى نموذج عربى للمعونة الفنية فى افريقيا ، له صفاته وله اتجاهاته وله ممارساته ، وله تخصصات واهتمامات تسبغ عليه هذا اللون والمضمون المميز ، الذى يتوافق مع تطور واتجاهات التعاون العربى الافريقى حاليا ومستقبلا .

ان الغايات والسياسات التى يهدف اليها التعاون العربى الافريقى ، تستلزم نظرة جديدة الى المعونة الفنية ونطاق تقديمها وأنواعها والارتباطات التى تتوافق معها .. وان لم يتوصل الصندوق الى هذه النظرة فكرا وتطبيقا ، فان تجربته ستظلبدون أثر فعال ، أو نتيجة ايجابية .. وتكون السياسة العربية قد خسرت جولة وميدانا تهيأت لها فيه مقومات النجاح .. ولكنها أهملتها أو أخطأت فى طريقة التعامل معها وتناولها .

وثيقة خاصة بالدراسة

النظام الأساسى للصندوق العربى للمعونة الفنية للدول الافريقية

تعاريف :

المادة الاولى :

فى تطبيق أحكام هذا النظام ، يكون للكلمات والعبارات الاتية ، المعانى الواردة قرين كل منها :

الصندوق : الصندوق العربى للمعونة الفنية للدول الافريقية والعربية .

الجامعة : جامعة الدول العربية .

الامين العام : الامين العام لجامعة الدول العربية .

الامانة العامة : الامانة العامة لجامعة الدول العربية واجهزتها الملحقة .

مجلس الادارة : مجلس ادارة الصندوق .

السكرتير التنفيذى للصندوق : الامين المساعد للشئون الاقتصادية بالامانة العامة لجامعة الدول العربية .

السكرتارية التنفيذية للصندوق : الادارة العامة للشئون الاقتصادية بالامانة العامة لجامعة الدول العربية .

المنظمات المتخصصة : المنظمات العربية المتخصصة التى تعمل فى نطاق جامعة الدول العربية .

انشاء الصندوق :

المادة الثانية :

ينشأ صندوق يسمى الصندوق العربى للمعونة الفنية للدول الافريقية والعربية ، ويكون أحد أجهزة الامانة العامة ويتمتع بالشخصية القانونية فى الحدود اللازمة لتحقيق أهدافه .

أهداف الصندوق ومجالات نشاطه :

المادة الثالثة :

يهدف الصندوق الى تقديم المعونة الفنية فى مجالات التنمية الاقتصادية والعلمية للدول الافريقية والعربية .

المادة الرابعة :

يعمل الصندوق على تحقيق أهدافه بالوسائل التى يراها كفيلة لتحقيق هذه الاهداف وعلى الاخص :

١ ــ تنسيق وتمويل برامج المعونة الفنية التى تقدمها الامانة العامة والمنظمات المتخصصة .

٢ ــ اعداد دراسات شاملة عن المشروعات الانمائية فى الدول الافريقية والعربية وتوفير فرص تنفيذها .

٣ ــ تقديم الخدمات الاستشارية . وتوفير الخبراء وتنظيم تبادلهم بين الدول الافريقية والعربية .

★ وافق مؤتمر القمة العربى السابع على النظام فى اجتماعه بالرباط يوم ٢٩ ــ ١٠ ــ ١٩٧٤ .

٤ ـ العمل على تنسيق جهود الدول الافريقية والعربية في التطوير العلمي والتكنولوجي وتطوير أساليب ووسائل الانتاج ٠

٥ ـ خلق ميادين جديدة للتعاون الانمائي بين الدول الافريقية والعربية ٠

٦ ـ تنمية المهارات الفنية والادارية بتوفير المنح التدريبية والدراسات المتخصصة لابناء الدول الافريقية والعربية ٠

٧ ـ التعاون والتنسيق مع الهيئات والمنظمات الافريقية والعربية والدولية العاملة في مجال التنمية والمعونة الفنية ٠

٨ ـ العمل على توجيه رؤوس الاموال العربية الى الاستثمار في المشروعات الافريقية والعربية ٠

أجهزة الصندوق واختصاصاتها : ـ

المادة الخامسة :

يكون للصندوق مجلس ادارة وسكرتارية تنفيذية ٠

المادة السادسة :

١ ـ يتكون مجلس ادارة الصندوق من الامين العام رئيسا ، وسبعة أعضاء ينتخبهم مجلس الجامعة لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد من بين المتخصصين الذين ترشحهم الدول العربية الاعضاء في الجامعة ، على الا يضم مجلس الادارة أكثر من عضو من دولة واحدة ٠

٢ ـ تكون اجتماعات مجلس الادارة صحيحة بحضور خمسة من الاعضاء ، وتتخذ القرارات بأغلبية أصوات الحاضرين ، فاذا تساوت الاصوات يرجح الجانب الذي منه الرئيس ٠

المادة السابعة :

ويختص مجلس الادارة باتخاذ الاجراءات اللازمة لقيام الصندوق بمهامه وعلى الاخص :

١ ـ وضع خطط العمل والقواعد اللازمة لتنفيذها ٠

٢ ـ بحث واقرار طلبات المعونة الفنية المقدمة من الدول المعنية ٠

٣ ـ اتخاذ الاجراءات الخاصة بعقد الاتفاقيات مع الدول طالبة المعونة ٠

٤ ـ اعتماد مشروع الموازنة السنوية والحساب الختامي قبل العرض على مجلس الجامعة ٠

٥ ـ تحديد نسبة الاحتياطي الخاصة بالصندوق ٠

٦ ـ اقتراح الانظمة المالية والادارية التي تقتضيها الطبيعة الخاصة لعمل الصندوق قبل عرضها على مجلس الجامعة ٠

٧ ـ تقديم تقرير سنوي عن نشاط الصندوق لمجلس الجامعة ٠

المادة الثامنة :

تتولى الادارة العامة للشئون الاقتصادية بالجامعة ، السكرتارية التنفيذية للصندوق ، ويكون الامين المساعد للشئون الاقتصادية سكرتيرا تنفيذيا له ٠

المادة التاسعة :

تقوم السكرتارية التنفيذية بجميع الاعمال الفنية والادارية المتعلقة بالعمل في الصندوق ، وعلى الاخص :

١ ـ اعداد مشروعات خطط وبرامج الصندوق واتخاذ الاجراءات اللازمة لتنفيذها فور موافقة مجلس الادارة عليها ٠

٢ ـ الاتصال بالمنظمات الافريقية والعربية المتخصصة والهيئات الدولية وغيرها ، في كل ما يتعلق بأعمال الصندوق ٠

٣ ـ اعداد مشروع الميزانية قبل عرضه على مجلس الادارة ٠

٤ ـ اعداد الدراسات والبحوث المتعلقة بطلبات المعونة الفنية المقدمة من الدول ٠

٥ ـ تولي أعمال السكرتارية الفنية والادارية لاجتماعات مجلس الادارة واللجان التي يشكلها ٠

المادة العاشرة :

يشرف مجلس الجامعة على ادارة الصندوق ، ويضع السياسة العامة له والقواعد التي تحكم نشاطه ٠

موازنة الصندوق :

المادة الحادية عشرة :

يكون للصندوق موازنة مستقلة تلحق بموازنة الجامعة ، ويقترح مشروعها مجلس الادارة ، وتعرض على مجلس الجامعة لمناقشتها واعتمادها ٠

موارد الصندوق :

المادة الثانية عشرة :

تتكون موارد الصندوق من :

١ ـ الاعتمادات المدرجة للصندوق في موازنة الجامعة ٠

٢ ـ المساهمات الاختيارية للدول العربية ٠

٣ ـ مساهمات الدول التي تفيد من خدمات الصندوق ٠

٤ ـ تبرعات ومساهمات المنظمات الدولية ، والمؤسسات والهيئات العربية التي يقرر مجلس الجامعة قبولها ٠

مزايا وحصانات الصندوق :

المادة الثالثة عشر :

يتمتع الصندوق ، أمواله وموجوداته وموظفوه ، بمزايا وحصانات الجامعة ٠

المادة الرابعة عشرة :

تسري على الصندوق الانظمة الادارية والمالية للجامعة ، وذلك ما لم تتطلب انشطة الصندوق وضع انظمة اخرى يوافق عليها مجلس الجامعة ٠

تعديل نظام الصندوق :

المادة الخامسة عشرة :

لمجلس الجامعة تعديل أحكام هذا النظام بناء على اقتراح احدى دول الجامعة او الامين العام او مجلس الادارة ٠

أحكام ختامية :

المادة السادسة عشرة :

١ ـ يصدر الامين العام ، بناء على اقتراح السكرتير التنفيذي للصندوق ، القرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا النظام ٠

٢ ـ يعمل بهذا النظام اعتبارا من ١٢ شوال سنة ١٣٩٤ هـ الموافق ٢٩ من أكتوبر (تشرين أول) ١٩٧٤ م

دراسة

طريق «جيبوتي» إلى الاستقلال

نبيّة الأصفهاني

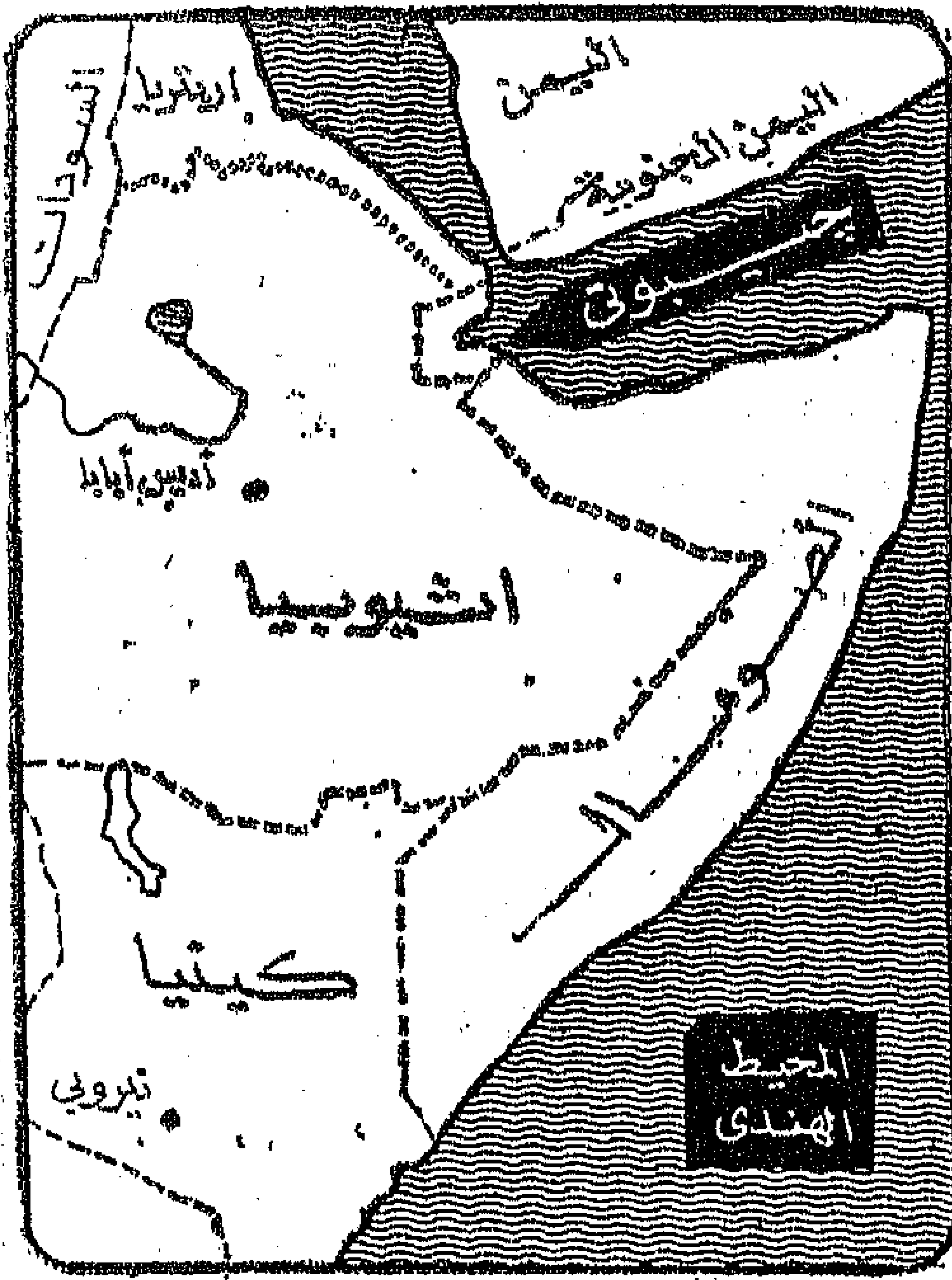
سكرتيرة تحرير مجلة السياسية الدولية

يشهد

اقليم .. عفر وعيسى .. المعروف ايضا باقليم جيبوتي — تطورات سياسية ودبلوماسية هامة ، توالت عليه منذ اكتوبر ١٩٧٤ ، على نحو يمكن معه القول بأنها ستحدد مصيره في المستقبل القريب .

اذ أصبح من المؤكد بأن الاقليم سيحصل على استقلاله في بداية يناير ١٩٧٧ ، وخلال الايام الاخيرة من عام ١٩٧٥ كان قد تم الاتفاق بين الرئيسين جيسكار ديستان وعلى برهان عارف رئيس المجلس التشريعي في جيبوتي على الكيفية التي سيمنح بها الاقليم الاستقلال بل ان التصريحات التي أدلى بها الرئيس على عارف ، اثر اللقاء الذي تم بينه وبين الرئيس الفرنسي في باريس كانت تفيد بأنه في يونيو عام ١٩٧٦ ، عند عقد مؤتمر الوحدة الافريقية سيكون الاقليم قد حصل من فرنسا على كافة الضمانات التي ستؤكد استقلاله على مرحلتين : الاولى هي موافقة البرلمان الفرنسي على اجراء استفتاء جديد والثانية الاخذ بنتائج هذا الاستفتاء والانسحاب الفرنسي من الاقليم .

ولكن منذ هذا التاريخ طرأت احداث جديدة ادت الى تأزم الاوضاع . ففي بداية شهر فبراير عام ١٩٧٦ قام ٤ رجال مسلحين تابعين لجبهة تحرير الساحل الصومالي بخطف عربة حاملة ٣٠ طفلا فرنسيا من ابناء الجنود المعسكرين في الاقليم وعددهم ثمانية



الاف وكان الهدف من وراء هذه العملية اجبار القوات الفرنسية على الانسحاب الفورى من الاقليم . كذلك استجدت احداث اخرى داخل الاقليم ادت الى عزل على عارف والى اتفاق ابرمته المجموعات السياسية الثلاث مع الحكومة الفرنسية للحصول على الاستقلال فى أواخر هذا العام وقامت محاولات من قبل منظمة الوحدة الافريقية والجامعة العربية لاقناع الصومال واثيوبيا المتنازعتين على الاقليم بالموافقة رسميا على احترام استقلال جيبوتى . منذ منتصف هذا العام بدأت محاولات ايضا للتعجيل باجراء الاستفتاء فى الاقليم مع الحصول من الصومال واثيوبيا على تعهدات بعدم التأثير على الاستفتاء وما بعده حتى تتم الاجراءات اللازمة لذلك قبل نهاية عام ١٩٧٦ على أن تجرى فرنسا الانتخابات العامة فى أوائل عام ١٩٧٧ .

ان « اقليم عفر وعيسى » كان دائما موضع اهتمام فرنسا . وهو يعد اليوم المعقل الاخير لها على أرض قارة افريقيا كما يتمتع بمركز استراتيجى فريد ، فهو يقع فى نهاية القرن الافريقى ، وعلى رأس خليج عدن . والملاحظ ان هذا الاقليم قد بقى لمدة طويلة قانعا بالانتماء الى فرنسا ضمن ممتلكاتها « فيما وراء البحار » بل انه فى بداية الستينات ، عندما اجتاح افريقيا تيار استقلالى هائل ، ادى الى حصول اكثر من ٢٠ دولة

على سيادتها الوطنية فان « عدوى » التحرير لم تنتقل اليه الى حد طرح قضية الاستقلال .

لهذا يجدر بنا التساؤل :ماهي التطورات التى أدت فى منتصف السبعينات الى هذا التحول الواضح ، الذى يزداد تأكدا كلما مر الوقت ، الى حد اجبار المسئولين الفرنسيين اليوم ، على منح الاستقلال للاقليم والتخلي عنه ؟ ان الرد على هذا التساؤل ، يحتم علينا البحث أولا عن العوامل التى كانت ، حتى عهد قريب ، تشكل استقرار الاوضاع فى اقليم « عفر وعيسى » ، فى ظل الحكم الفرنسى ، ثم بعد ذلك ، عن التطور الذى طرأ على هذه العوامل ، وتفاعلها بما استجد من عوامل أخرى ، لكى تصبح فى النهاية الحافز على مطالبة السكان بالاستقلال والانفصال عن الدولة المستعمرة .

الوضع الجيوبوليتيكى « لاقليم عفر وعيسى »

يمتد « اقليم جيبوتي » على طول ساحل القرن الافريقى على مساحة تبلغ ٢٣ الف كيلو متر مربع وتحده اثيوبيا فى الشمال والغرب وجمهورية الصومال فى الجنوب اما فى الشرق فانه يطل على البحر على شريط ساحلى – يبلغ طوله ٣٠٠ كم – ويمتد من راس دميره « فى الشمال الى « لويدوا » فى الجنوب . لهذا يصف بعضهم الاقليم ، بانه بمثابة « صالة الانتظار » للدخول الى البحر الاحمر . ويضم الاقليم مناطق صحراوية شاسعة « تمثل ٨٩ فى المائة من مجموع مساحته » تتخللها المراعى « ١٠ فى المائة » والسافانا « ١ فى المائة » وهذا يعنى فى الواقع شبه انعدام الموارد الطبيعية التى تضمن حياة سكانية عادية . ويبلغ التعداد السكانى – وفقا للاحصاءات الرسمية الفرنسية الاخيرة – ٢١٠ آلاف نسمة ، موزعين كالاتى ، ٥٨ الفا من قبائل « العفر » أو الدناكل » و٧٩ الفا من قبائل « العيسى » وهذه الاخيرة من أصل صومالى و ٤٥ الفا من الصوماليين و١٨ الفا من العرب و١٠ الاف من الاوربيين الفرنسيين . ولكن بعض احزاب المعارضة فى الاقليم وخارجه ، تؤكد ان هذا الرقم اقل بكثير من الواقع ، وتفيد عن تعداد سكانى يبلغ ٣٥٠ الف نسمه . وعلى اية حال ، يمكن القول بصفة عامة بان السكان ينقسمون الى مجموعتين عرقيتين : العفر ، والعيسى . ومن جهة اخرى يتركز ما يقرب من نصف سكان الاقليم فى العاصمة « جيبوتى » (١) .

ويشمل النشاط الاقتصادى للاقليم ثلاثة مجالات : يتمثل الاول فى القطاع التقليدى الذى يمتد الى كامل الجزء الغربى من الاقليم « المراعى » . اما الثانى فيتركز فى ميناء جيبوتى ، وهو قائم على الخدمات التى تؤدى لعملاء خارجيين . اما الثالث ، فانه يشمل كافة أوجه النشاط الادارى . وبصفة عامة ، يمكن القول بان الحياة الاقتصادية فى الاقليم ، مرتهنة بالاحداث التى تجرى فى المناطق المتاخمة له والمجاورة أيضا ، والتى تنعكس عليه بشكل بارز . والمقصود هنا الاحداث التى تجرى فى اثيوبيا والصومال واليمن الجنوبى وكذلك فى مكان ابعد مثل الشرق الاوسط . فى يونيو ١٩٦٧ انعكس اغلاق قناة السويس للملاحة ، على تنفيذ الخطة الخمسية التى كانت قد وضعتها سلطات الاقليم فى ١٩٦٥ والتى كانت تضمن التوسع فى امكانيات ميناء « جيبوتى » وتحسين الخدمات الخاصة بتجارة الترانزيت وتلك التى تؤدى للسفن العابرة . ولكن اغلاق قناة السويس حد من نشاط جيبوتى ، بمعدل النصف من امكانياته العادية .

وتوالى فرنسا منح الاقليم معونات حكومية ضخمة لتغطية العجز فى الميزان التجارى .

وقد رأت سلطات الاقليم ، العمل على التنويع فى أوجه النشاط الاقتصادى وذلك وفقا لمحورين اساسيين :

اولا ، القطاع الزراعى والرعى ، فقد تضمنت الخطة الخمسية السادسة ، مشروعات هيدروليكية هامة فى البيئة القروية لمد بعض المراكز بالمياه ، تادجورا ، على سابيه ، اوبوك ، بوبوكى وحملات جيوفيزيكية للبحث والتنقيب عن المياه الجوفية . كذلك شجعت السلطات زراعة الخضروات حول جيبوتى ، ولكن الاقليم مع ذلك مازال يستورد كميات هامة من المواد الغذائية ذات ضرورة اولى مثل السكر « ٥ آلاف طن سنويا » والدقيق « ٨ آلاف طن » والارز « ٣٥٠ طن » .

ويمكن توزيع الثروة الحيوانية فى الاقليم كالاتى : ١٠٠٠٠٠ راس من الماشية و١٣٥٠٠٠ من الاغنام و ٢٥٠ الفا من الماعز و ٢٠ الفا من

---

(١) – تعداد ٩٧٤

الابل و ٥٠ الفا من الدواب و ٢٠ الفــــا من الجياد .

اما الثروة السمكية ، فهى موضع اهتمام من جانب السلطات ، فقد قدم « المعهد العلمي والفنى للصيد البحرى » بعدة دراسات لتنمية هذا القطاع . ولكن منذ ان مد اليمن الجنوبى والصومال عرض مياههما الاقليمية الى ٣٢ ميلا فقد ادى ذلك الى الحد من حركة الصيد فى اعالي البحار .

واخيرا تم اكتشاف موارد حرارية فـــى بحيرة « عسل » .ومن المتوقع ان تشكل هـــذه الموارد عاملا هاما للنهوض الاقتصادى للاقليم فى المستقبل .

وفى ضوء مجموع هذه الظروف الجغرافية والبشرية والاقتصادية ، يمكننا ان نســـتخلص الحقائق الاتية :

١ ـ ان الموقع الجغرافى للاقليم ، يضفى عليه أهمية استراتيجية بالغة ، لانه ينتمى الى منطقة تعد منذ حرب اكتوبر ١٩٧٣ فى قلب الصراع الجارى بين الدول العظمى ، خاصة وان الاقليم يقع على امتداد قناة السويس والبحر الاحمر ، حيث تمر السفن الحاملـــة للبترول والبضـــائع الاخرى على القارات الثـــلاث « اوروبـــا .. افريقيا .. آسيا » .

٢ ـ ان الحركة الملاحية والتجارة الترانزيت تشكلان المورد الاساسى للحياة فى الاقليم .

٣ ـ من وجهة النظر العسكرية ، كانت فرنسا قد جعلت من جيبوتى محطة هامة لتحرك قواتها « البرية والجوية والبحرية » فى اتجاه المحيط الهندى ، وفى اتجاه مستعمراتها القديمة : فى مدغشقر وجزيرة «الريونيون» التى ما زالت تابعة لها « لهذا أقامت قاعدة عسكرية لها فى جيبوتى» وعندما جلت عن قاعدة « دييجو ســواريس » البحرية ، وقاعدة « ايناتو » بناء على طلــب الحكومة الملاجاشية ، ركزت جهودها على دعم قاعدة جيبوتى ، وجهزت هذه الاخيرة بــأحدث طائراتها « ف ـ ١٠٠ سوبر سابرا » «٢» .

١ ـ التطور السياسى فى اقليم « عفرو عيسى » .

يرتبط التطور السياسى فى الاقليم ، بالتاريخ الاستعمارى الفرنسى من جهة ، وبالتنافس الاستعمارى الفرنسى ـ البريطانى الذى قام فى منتصف القرن الماضى من جهة اخرى . ويمكننا على اية حال ، ان نميز ثلاث مراحل اساسية :

ـ المرحلة الاولى : تمتد حتى نهـــاية الحـــرب الثانية « ١٩٤٥ » وقد تم خلالها ادماج الاقليم ضمن الممتلكات الفرنسية فى افريقيا .

المرحلة الثانية . تمتد من نهاية الحرب العالمية الثانيـــة ، حتى صـــدور ما يســـمى بالقـــانون الكادر Loi Cadre ١٩٥٦. وخلالها اصبح « ساحل الصومال الفرنسى بحكم ما نص عليه دستور ١٩٤٦ جزءا ممتدا لفرنسا فى افريقيا وضمن « اقليم ما وراء البحار » الفرنسية .

ـ المرحلة الثالثة والاخـــيرة : يحيـــا الاقليم خلالها فى وصسه الذى أقره القانون الكادر ، الذى نص عليه الدستور الفرنسى الجديد الصادر فى ١٩٥٨ .

وسنتناول كلا من هذه المراحل الثـلاث بالتفصيل .

المرحلة الاولى « ١٨٦٢ ـ ١٩٤٦ »

يرجع اهتمام فرنسا بهذا الجزء من الشرق الافريقى ، الى عام ١٨٦٢ عندما ابرمت معاهدة فى باريس مع زعيم عينه سلطان « الساحل » وقبائل الدناكل حصلت بمقتضاها على الوجود فى ميناء « أوبوك » وعلى الحق فى اقامة مركز لها . ولما كان افتتاح قناة السويس للملاحة قد تم فى ١٨٦٩ ، فقد بادرت بعض الشركات الفرنسية الى اقامة فروع لها فى « أوبوك » .

والمعروف أن التنافس الاستعمارى بين بريطانيا وفرنسا ، كان على اشده فى ذلك الوقت ، وكانت بريطانيا قد احتلت فى ١٨٥٩ جزيرة « بريم » وقبل ذلك كان لها وجود فى عدن « ١٨٣٩ » والمعروف ان هذه الجزيرة هى التى تحكم الحركة الملاحيـــة جنوب البحر الاحمر ، كما كانت تتيح لبريطانيا ضمان طريق الهند لتجارتها .

وفى الثمانينات من القرن الماضى ، شـهد العالم طفرة استعمارية جديدة ، تستهدف اقتسام افريقيا «٣» وكانت فرنسا قد بدأت تتطلع الى اثيوبيا .

---

٢ ـ هذا الرقم اعطته « العصبة الشعبية الافريقية للاستقلال »

٣ ـ معاهدات مع سلطات طيبه وهيطه وتاوجورا وجوبات

لهذا بعد أن أبرمتا معاهدتين جديدتين مع الدناكل والعفر « ١٨٨٤ و ١٨٨٥ » اصدرت حكومة « جامبيتا مرسوما « ٢٤ يونيو ١٨٨٤ » بارسال فرقة عسكرية من المشاة لحماية اوبوك ، وبعد ذلك دأبت فرنسا على التوسع فى رقعة المستعمرة الفرنسية الجديدة عن طريق مزيد من المعاهدات ، وقعتها مع سلاطين المنطقة ، كما انشات طريقا للقوافل يربط جيبوتى بأديس أبابا وفى ٢٠ مايو ١٨٩٦ قامت برسم حدود ما سمى بساحل الصومال الفرنسى » وفى نفس العام ، اتفقت مع امبراطور الحبشة « مينليك الثانى » على مد خط للسكك الحديدية ، يربط بين جيبوتى والعاصمة الحبشية «٤» . ولم يمض عام حتى وقعت معاهدة اخرى ٢٠ مارس تنص على أن ميناء جيبوتى « الذى أصبح عاصمة الاقليم » هو المنفذ الرئيسى للتجارة الاثيوبية ، وتمنح النجاشى الحق فى الحصول على كل ما يلزمه من معدات وعتاد حربى ، عن طريق هذا الميناء للدفاع عن الامبراطوية . وبهذه المعاهدة الاخيرة حققت فرنسا هدفين لها : اولا : ضمنت لها مركزا بحريا تتوقف فيه السفن الفرنسية ،وهى فى طريقها الى مدغشقر والمحيط الهندى والهند الصينية ، وثانيا حصلت على امتيازات تجارية فى تعاملها مع الدولة الافريقية التى ظلت محتفظة باستقلالها وهى الحبشة .

ومنذ ذلك التاريخ ، أصبح أساس النشاط الاقتصادى فى « ساحل الصومال الفرنسى » قائما على الواردات الفرنسية والاجنبية . وحتى يتم لفرنسا احكام سيطرتها على الاقليم ، داومت على منحه معونة مالية ضخمة. وهكذا ففى عام ١٩٣٤ يمكن القول بان نفوذها الادارى على الاقليم كان قد اصبح كاملا ومحكما .

ولكن فى ١٩٣٦ لاح فى الافق خطر يهدد الوجود الفرنسى فى الاقليم ، عندما بادرت ايطاليا الفاشية ، باحتلال الحبشة ، ثم اخذت تطالب بجيبوتى ، بحجة ما نصت عليه معاهدة ٢٠ مارس ١٨٩٧ . وكان رد فرنسا ، ارسالها قوات لردع الغزو الايطالى المحتمل . وبعدها بثلاثة اعوام اندلعت الحرب العالمية الثانية ، واحتلت فرنسا فى ١٩٤٠ . وكانت السلطات المحلية الفرنسية تقف فى صف حكومة فيشى ، فقررت بريطانيا فرض حصار على الاقليم ، الى ان انضمت السلطات المحلية الى فرنسا الحرة فى ديسمبر ١٩٤٢ وكانت النتيجة ان شارك العديد من السكان المحليين فى القتال فى صفوف فرنسا الحرة ، تحت قيادة الجنرال شارل دى جول .

المرحلة الثانية : ١٩٤٦ - ١٩٥٦

وما كادت تنتهى الحرب العالمية الثانية حتى سارعت الدول الاستعمارية الكبرى بالعمل على استرجاع نفوذها فى المستعمرات التابعة لها ، خاصة وان أوروبا وهى فى مرحلة اعادة البناء بعد الحرب ، كانت اشد احتياجا مما مضى الى المواد الاولية التى يزخر بها باطن ارض المستعمرات وسطحها . وقد رات فرنسا أن خير وسيلة للابقاء على نفوذها عبر البحار ، انما يتمثل فى النزول عن بعض الحريات لسكان المستعمرات التابعة لها . ولهذا الغرض ، نص دستورها الجديد « ١٩٤٦ » على اقرار وضع خاص للمستعمرات التى اصبحت تطلق عليها تسمية « اقاليم ما وراء البحار التابعة لفرنسا] . كما أقرت تجهيز هذه الاقاليم « بجمعيات اقليمية منتخبة » من قبل السكان المحليين .

واذا أردنا ان نقيم هذه المرحلة الثانية من حيث التطور السياسى لاقليم عفرو عيسى ، فاننا سنجد أمامنا حقيقتين : فمن جهة ، نجد فرنسا قد لجأت الى صيغة تشريعية خاصة لخلق علاقة عضوية بينها وبين المستعمره لكى تذوب هده الاخيرة فى شكل اقليم فرنسى . ولا بأس مقابل ذلك ، من أن تشارك المستعمرة فى مناقشة السياسة الفرنسية لا ن هذا الصوت الذى يمثله الاقليم ، لن يكون له اى تأثير هام على القرارات التى تتخذها لبناء مستقبلها . ولكن من جهة اخرى ، فان اقامة جمعية اقليمية لتولى بعض الشئون الادارية المحلية ، قد ابرز لاول مرة ، كيانا مميزا لسكان اقليم عفرو عيسى فى شكل ممثلين لهم ، منتخبين منهم ، وهو أمر سيكون له أهميته فيما بعد ، لبعث الوعى السياسى الذى سينمو ، لينتهى بالامر الى المطالبة بالاستقلال السياسى عن فرنسا .

---

٤ - انتهى شق هذا الخط فى ١٩١٧ ، وفى ١٩٥٩ (١٢ نوفمبر) أصبح ملكا للدولتين بالتساوى .

المرحلة الثالثة « ١٩٥٦ »

وفي ١٩٥٦ كانت فرنسا قد عانت من تجربتها الفاشلة مع تونس التي نالت استقلالها ، وكذلك المغرب الذي أصبح على وشك الحصول ايضا على سيادته الوطنية . أما الجزائر ، فانها كانت تعد العدة لخوض ثورتها المسلحة . وهنا رأت فرنسا ، لكي تتفرغ للقضاء على الثورة الجزائرية ، ان تعمل على تهدئة الامور في سائر مستعمراتها ، بأن تضفي بعض التعديلات على النظام الذي اقرته « لاقاليمها » ما وراء البحار . فوضعت ما سمي في ذلك الوقت « بقانون الكادر » Lilcadre وكان اهم مانص عليه ، انشاء مجلس للحكومة الاقليمية منتخب من قبل الجمعية الاقليمية ، يتولى كافة شئون الادارة المحلية . وفي ١٩٥٨ كان الجنرال ديجول قد ادرج هذا القانون ضمن الدستور الجديد ، الذي تنص المادة ٧٤ منه على ان « لاقاليم ماوراء البحار التابعة للجمهورية منظمة خاصة تأخذ في الاعتبار مصالحها الخاصة داخل اطار مصالح الجمهورية . على أن يحد القانون طبيعة هذه المنظمة ، ويعدلها ، بعد اجراء التشاور مع الجمعية الاقليمية المعنية » .

وعندما طرح الجنرال ديجول ، الدستور الجديد على الشعب لابداء الراى فيه ، عن طريق اجراء استفتاء شعبي ، شمل ايضا المستعمرات «٥» ايده سكان اقليم « الصومال الفرنسي » . وقد جاء تطبيق ما نص عليه الدستور على النحو الاتي :

١ ـ يشارك الاقليم في الحياة السياسية الفرنسية ، وفي انتخاب رئيس الجمهورية ، وفي الاستفتاءات التي تجرى على صعيد الجمهورية .

ب ـ يكون له ممثل في مجلس النواب ومجلس الشيوخ الفرنسي وكذا في المجلس الاقتصادي والاجتماعي .

أما على الصعيد الاقليمي ، فقد انعكس هذا النظام الجديد كالاتي :

١ ـ انشاء الجمعية الاقليمية « أو ما سمى بمجلس النواب الاقليمي » وهي جمعية منتخبة عن طريق الاستفتاء الشعبي ، ولديها السلطة الشرعية فيما يخص كافة شئون القوانين التقليدية والقانون المدني العادي والقانون التجاري ونظام العمل والتأمينات الاجتماعية والاقتصادية والخدمات العامة ، وعدد اعضاء الجمعية ٣٢ « اضيف لها فيما بعد ٨ اعضاء اخرين » .

٢ ـ انشاء مجلس للوزراء الاقليمي ، ينتخبه مجلس النواب بالقوائم الانتخابية ، وبالاغلبية المطلقة . ومهمة هذا المجلس وضع التشريعات الخاصة بادارة الاقليم . ويتراوح عدد الوزراء فيما بين ٦ و ١٢ وزيرا . ويعد المجلس مسئولا أمام الجمعية الاقليمية التي يمكن أن تسحب ثقتها

٣ ـ اما السياسة الخارجية للاقليم وشئون الدفاع والنقد والقروض والاحوال المدنية ، وكل ما يتعلق بالقانون المدني العادي ، فان كل هذا يبقى من اختصاص المندوب السامي الفرنسي . وقد قسم الاقليم الى ٤ مناطق ادارية : جيبوتي ، دخيل ، على سابيه ، تادجوراه .

ومن خلال هذا الفصل في المسئوليات ، كانت فرنسا تأمل ان يتفرغ سكان الاقليم وممثلوهم الى شئونهم الداخلية ، على ان يحتفظ المندوب السامي الفرنسي باليد العليا على كافة الامور التي تتعلق بالمصالح الفرنسية في الاقليم .

وقد ادت جميع هذه الاجراءات التي وضعتها الدولة الحاكمة في الاقليم ، الى اقامة جدار عزلة عن باقي المنطقة . وكانت المعونة الضخمة التي داومت الحكومة الفرنسية على منحها للادارة المحلية ، كفيلة بدعم هذه العزلة . ونتيجة لذلك ، انتعش الاقتصاد الفرنسي في الاقليم ، واصبحت جيبوتي مركز اشعاعه . ومما هو جدير بالملاحظة ايضا ، ان فرنسا لم تكن المستفيدة الوحيدة من هذا الوضع الجديد . فقد اصبحت اثيوبيا هي الاخرى تمضي آمنة في تحويل تجارتها الى الميناء ، وتستقبل فيه ايضا كافة البضائع والمعدات الحربية التي تحتاجها ، وذلك بفضل علاقات ممتازة ، قامت ونمت على مر السنين بين الادارة المحلية في الاقليم ، وحكومة اديس أبابا

ولكن من جهة أخرى ، اذا استثنينا الشريط الساحلي الذي احتوى على شريان الحياة الاقتصادية التي أوجدتها السلطات الفرنسية ، فان باقي الاقليم كان قد انزوى في ظل حياة قبلية

---

٥ ـ ايدت جميع المستعمرات الدستور الجديد ، باستثناء غينيا التي فضلت الاستقلال عليه ، فانسحبت فرنسا ، ولكنها حجبت عن غينيا اية معونة لمدة طويلة .

تقليدية ، أساسها الاقتصادي الرعي ، بل ان العديد من القبائل الصومالية الرحل كانت قد دأبت على عبور الحدود الغربية للاقليم ، على فترات متقاربة ، بحثا عن الخضرة ، دون ان يعترض طريقها احد ، اذ انحصر اهتمام السلطات في الاقليم ، على الشريط الساحلي والميناء .

١ ــ مولد الحركة الاستقلالية في اقليم عفر وعيسى

وعندما اجتاح في بداية الستينات ، تيار هائل يطالب باستقلال افريقيا ، كان الاقليم ماضيا في حياة هادئة في مثل هذه الاوضاع . ولكن في مناطق اخرى من القارة ، كان الاستعمار يتراجع وينسحب من عدد كبير من المستعمرات التي حصلت على استقلالها . وتلا ذلك في ١٩٦٣ مولد منظمة الوحدة الافريقية ، التي سرعان ما أعلنت ضمن أهدافها الرئيسية : « تحرير جميع المناطق التي مازالت خاضعة للحكم الاستعماري » . وكان لابد أن تنتقل « عدوى التحرر » الافريقي الى اقليم الصومال الفرنسي ، ولكن هذه العدوى لم تؤد الى استقلال الاقليم طوال الستينات التي عرفت « بعقد افريقيا .. فلماذا ؟ ..

يمكن الرد على هذا السؤال اليوم ، بأن الطريقة التي نفذ بها التيار التحرري الى ساحل الصومال الفرنسي ، كانت السبب الرئيسي في عدم طرح قضية الاستقلال . ويمكن تفسير ذلك على النحو الاتي ،

أولا ــ وجود مساحة صحراوية شبه جرداء ، تفصل الجزء المنتعش اقتصاديا والزاخر بالسكان في الاقليم ، وتقف حائلا أمام الحركة الافريقية في الستينات .

ثانيا ــ اعتماد الحياة الاقتصادية اعتمادا كاملا على الشريط الساحلي ، وتطلع هذه الحياة الى البحر كلية « باستثناء خط الاتصال مع اثيوبيا » ، مع التجاهل التام للجزء الغربي من الاقليم الذي لم ينم مطلقا . فقد اهملت السلطات الحاكمة سكان هذا الجزء ، ولم تنشيء معهم اية مصالح اقتصادية ذات قيمة ، واكتفت بالابقاء على الحياة التقليدية التي يحيونها ، بينما القت بكل ثقلها على سكان المدن الساحلية ، وخاصة منهم « العفر » في مقاطعة أوبوك، حيث توجد جيبوتي .

ثالثا ــ ولكن في ١٩٦٠ ولدت جمهورية الصومال المستقلة ، وكان لها هدف جعلته محورا رئيسيا لسياستها الخارجية والداخلية ، وأدرجته ضمن الدستور الذي وضعته لها ، وهو : بعث « الصومال الكبرى » التي ستضم جميع المناطق التي تشكل فيها الاغلبية ، سكانا من اصل صومالي ، وعلى أساس أن الاستعمار هو المسئول عن تشتيتهم . وبالتالي لابد من عودة هذه المناطق وسكانها الى « الوطن الام » وكان هذا الهدف يعني في الواقع ، اقتطاع « الاقليم الشمالي الشرقي » من كينيا ، واقليم « أوغادن » من اثيوبيا ، واخيرا ضم ساحل الصومال الفرنسي بأكمله .

لهذا ما كادت الصومال تحصل على سيادتها الدولية ، حتى اخذت تحث قبائل عيسى ــ وهي من اصل صومالي ــ على المطالبة باستقلال الاقليم ، مستعينة في ذلك بالقبائل الرحل الصومالية التي تعبر الحدود كما تشاء . كل هذا على امل ان يرتبط بها الاقليم اذا حصل على استقلاله . وجدير بالذكر هنا ، أن اغلبية السكان في جيبوتي ينتمون الى قبائل عيسى .

وكان هذا يعني ان التيار التحرري الافريقي ، قد نفذ الى ساحل الصومال الفرنسي ، في قالب عرقي قبلي ، سرعان ما اثار رد فعل لدى « العفر » الذين يشكلون نسبة هامة من سكان الاقليم «٢٨ في المائة اذا التزمنا بالاحصاءات الرسمية : اي ٥٨ر٠٠٠ من مجموع ٢١ر٠٠٠ نسمة » . اما فرنسا فقد بادرت بالوقوف الى جانب العفر لصد التيار الاستقلالي القادم من الغرب ، وفي سبيل ذلك ، لجأت الى ابراز الطابع القبلي لهذه النزعة الاستقلالية ، والى التلويح بخطر اذابة سكان عفر داخل الجمهورية الصومالية.

وبالتالي كان الانقسام السكاني العرقي ، هو اولى ميزات هذا التيار التحرري في حركة انتقاله الى الاقليم . ومن اهم العوامل التي أدت الى دعم الفوارق بين المجموعتين العرقيتين العفر والعيسى » تطابق هذه الفوارق ، مع تناقض آخر في اقتصاديات الاقليم ، وهو وجود قطاع تقليدي أزلي بال ، يحتل جزءا هاما من مساحة الاقليم ، يقابله قطاع آخر عصري صنعه الاستعمار . ويمتد على طول الساحل الصومالي ، وهو شبه معزول عن القارة ، لا يربطه بها سوى خط سكك حديدية اقتصر نشاطه على التعامل التجاري مع اثيوبيا .

وقد أدى هذا الانقسام السكاني الى نتيجتين اساسيتين :

أولا ــ الى البطء الشديد في تصعيد الحركة التحررية داخل الاقليم .

ثانيا ــ الى عدم التفاف السكان حول قضية الاستقلال ، نتيجة لخلط بين هدف الاستقلال والانضمام الى جمهورية الصومال . وعلى اية حال ، فانه فى منتصف الستينات ، كانت الحركة الاستقلالية قد نفذت الى مدينة جيبوتى ، التى ينتمى اكثر من نصف سكانها الى قبائل « عيسى » ، ولكن حيث يتمركز ايضا اساس نشاط « العفر » . لهذا عندما قام الجنرال ديجول فى ٢٥ ــ ٢٦ اغسطس ١٩٦٦ بزيارة لجيبوتى ، فوجىء وهو يتاهب لمخاطبه الجماهير ، باشهار هذه الاخيرة المطالبة بالاستقلال الفورى . وكان رد فعل الرئيس الفرنسى ، أن اتخذ القرار بطرح قضية الاستقلال لاستفتاء شعبى .

والجدير بالذكر ، أن الاستفتاء الذى تحدد تاريخه فى ١٩ مارس ١٩٦٧ ، لم يكن يختص فقط بوضع الاقليم الراهن « الاستقلال عن فرنسا او البقاء معها » بل كان يقترح ايضا وضعا جديدا له ، يمنحه بمقتضاه مزيدا من المسئوليات المحلية . وقد جاءت نتائج الاستفتاء مؤكدة رغبة الاغلبية فى البقاء مع فرنسا ، ولكنها فى نفس الوقت ــ وهو الاهم ــ طرحت لاول مرة ، مشكلة جديدة امام السلطات الفرنسية ، وهى تحديد المواطن الذى له الحق فى ابداء الرأى حول مصير الاقليم . فقد راعت السلطات . عند اجراء تعداد السكان ، اقصاء عدد كبير من قبائل « عيسى » ، بحجة انها من الرحل التى لا تبقى فى مكان ، كما عرفت بكثرة انتقالها عبر الحدود . وقد وضعت ضمن الشروط التى يجب أن تتوافر للناخب ، قاعدة تفيد بان يثبت الناخب اقامته فى الاقليم مدة لا تقل عن ثلاث سنوات كاملة ، لكى يمنح حق التصويت . وقد تحول هذا الشرط ــ الذى يبدو لاول وهلة نابعا عن مبررات قانونية ــ عند التطبيق ، الى اجراء سياسى تعسفى ، وذلك نتيجة لاغفال السلطات توزيع بطاقات شخصية لعديد من المواطنين المنتمين أصلا الى الاقليم ، لعدم توافر الادلة التى تثبت اقامتهم القانونية . على هذا النحو التعسفى ، جرى ايضا تعداد للسكان اسفر عن وجود ٨٧٫٠٠٠ من مواطنى الاقليم «٦» ، بالاضافة الى ٣٢٫٨٥٠ من الاجانب « المجموع ١٢٥٫٠٠٠ نسمة » ، كما ابرز التعداد ، التفوق العددى « للعفر » على العيسى والصوماليين ٤٦٫٥٧٠ مقابل ٢٩٫١٨٠ .

أما كشوف الناخبين ، فقد اسفرت عن الارقام الاتية : ٩٢٣ اوروبيا ، ١٫٠٤٠٫٨ من السكان العرب : ١٤٫٦٨٩ من السكان العيسويين و ٢٫٠٠ من السكان «العفر» أى أن المجموع كان يصل الى ٣٩٫٦٢٤ ناخبا .

١ ــ الانطلاقة الجديدة للحركة الاستقلالية فى الاقليم

ولكن الاضطرابات التى سادت العاصمة فى ٢٥ ــ ٢٦ أغسطس ١٩٦٦ وما تلاها من الاحداث التى اسمرت عن نتائج استفتاء ١٧ مارس ١٩٦٧ ، كانت لها أهمية بالغة فى تطوير الحركة الاستقلالية داخل الاقليم ، فقد كانت بمثابة دفعة الى الامام بالنسبة لهذه الاخيرة . ويأتى التقويم لها فى عدة مجالات :

اولا ــ أنها رسمت خطا فاصلا بين الحزب الحاكم منذ ١٩٥٨ « « التجمع الديموقراطى للعفر » الذى يتزعمه على عارف برهان » والمؤيد للحكم الفرنسى ، وبين المعارضة التى تطالب بالانفصال ، وهى ممثلة فى حزبين رئيسيين « حزب الحركة الشعبية » الذى يتزعمه موسى أحمد ادريس ، وكان قد انتخب نائبا فى الجمعية الوطنية الفرنسية فى ١٩٦٢ ، وينتمى معظم أعضاء هذا الحزب الى قبائل عيسى ، و « الاتحاد الديمقراطى للعفر » الذى يتزعمه محمد أحمد عيسى » . وكان على عارف قد انتخب فى يونيو ١٩٦٠ نائبا لرئيس مجلس الوزراء . ولكن اثر هذه الاحداث ، قدم ٤ أعضاء من مجلس الحكومة وهم من أصل صومالى استقالاتهم ، احتجاجا منهم على « السياسة الانقسامية التى يمارسها عارف » ، فاضطر هذا الاخير الى اللجوء الى فرنسا ، فحل محله « حسن جولد ابتيدون » ، وهو صومالى الاصل ، كان وزيرا للتعليم فى مجلس الحكومة .

ثانيا ــ امتد الصراع السياسى لاول مرة ، الى الحركة العمالية فى شكل اضراب قام به عمال الشحن « الدوكير » فى ميناء جيبوتى فى ٥ سبتمبر ، وقد دام ١٠ أيام . والجدير بالملاحظة ،

---

٦ ــ يشمل هذا العدد ايضا الفرنسيين المقيمين بحكم وضع الاقليم الذى يعتبر اقليما فرنسيا .

أن المطالب العمالية التى قدمت ، لم تقتصر على رفع الاجور ، بل شملت ايضا استقالة مجلس الحكومة ، وبصفة خاصة على عارف . وكان هذا يعنى ظهور الحركة العمالية لاول مرة على المسرح السياسى .

ثالثا — امتد ايضا الصراع الى صفوف الشباب ، فقد نظموا مظاهرات فى ١٣ — ١٤ سبتمبر ، تطالب بالاستقلال ، سرعان ما نجمت عنها أعمال تخريبية فى الاحياء التى يسكنها الاثيوبيون فى جيبوتى ، واقيمت المتاريس فى شوارع العاصمة ، مما أدى الى اعلان الحاكم الفرنسى للاقليم ، حظر التجول فى المدينة وحصارها ، قامت القوات الفرنسية وقوات الشرطة بحملات تفتيشية نتج عنها اعتقال ١٨ شخصا بتهمة قيادة حركة الاستقلال ، واقتياد ٣٫٠٤٣ شخصا الى ما وراء حدود الاقليم . ومنذ ذلك التاريخ ، ظلت جيبوتى محاصرة بالقوات المسلحة الفرنسية لمنع تسرب أى عناصر من خارج المدينة .

تطور الصراع السياسى الداخلى من احداث اغسطس ١٩٦٦ حتى احداث مايو — يونيو ١٩٧٥

وكان اهم ما تضمنه النظام الفرنسى الجديد المقترح ، فى حالة قبول اغلبية السكان ربط مصير الاقليم بفرنسا ، وكما افصح عنه فى ١٦ نوفمبر ١٩٦٦ رئيس الحكومة الاقليمية الفرنسية « الجنرال بيليوت » :

١ — اختيار رئيس للمجلس الوزارى الاقليمى ، ضمن الشخصيات المحلية ، بدلا من ممثل الجمهورية الفرنسى .

٢ — احترام النسب فى التمثيل النيابى بين مختلف المجموعات العرقية .

٣ — اقتصار اختصاصات المندوب السامى الفرنسى ، على الشئون الخارجية والدفاع والمالية .

وفى ٢ ديسمبر ١٩٦٦ « اى قبل أن يجرى الاستفتاء » عرض مشروع لهذا النظام على الجمعية الوطنية الفرنسية التى اعتمدته باغلبية ٢٨٣ صوتا ضد لا شىء ، و ٣ أصوات امتنعوا عن التصويت « ٧ » .

والجدير بالملاحظة ، أن أصدق تقويم للاستفتاء المزمع اجراؤه فى ١٧ مارس ١٩٦٧ قد جاء على لسان أحد النواب الفرنسيين الذين ينتمون الى الحزب الاشتراكى ، وهو فرانسوا ميتران ، الذى ندد بالتهديد الذى أبدته الحكومة الفرنسية من قطع كل معونة عن الاقليم ، اذا اختار السكان الانفصال عن فرنسا ، ووصفه بأنه « ضغط معنوى يمكن أن يشكل أسوأ صورة للاستعمار الاقتصادى » .

اما موقف التنظيمات الحزبية داخل الاقليم ازاء هذه الاجراءات ، فيمكن تلخيصه كالاتى :

— **موقف حزب التجمع الديمقراطى للعفر :** كان لصالح البقاء مع فرنسا تحت النظام الجديد المقترح ، وهو ما أفصح عنه زعيم الحزب السيد على عارف برهان قائلا : « اننا نحن جماعة العفر ، بحكم تمثيلنا لاغلبية السكان فى الاقليم ، نرغب فى أن نبقى فرنسيين حتى يأتى الوقت الذى نكون فيه قادرين على حكم أنفسنا » . وفى الوقت نفسه ناشد الحزب المذكور ، التنظيمات السياسية الاخرى ، التعاون معه للعمل على تحقيق « الحكم الذاتى للاقليم فى ظل الصداقة الفرنسية » .

— **موقف حزب الحركة الشعبية :** عبر عنه زعيمه السيد أحمد ادريس ، وامتنع عن التصويت لصالح مشروع النظام الجديد المقترح فى الجمعية الوطنية الفرنسية ، وهو يتلخص فى الاتى : قبول مبدأ اجراء استفتاء جديد ، ولكن بشرط أن تنحى الادارة المحلية الحالية عن تنظيم الاستفتاء ، وأن يطلق سراح جميع المعتقلين السياسيين ، وأخيرا أن يسمح بعودة جميع الذين اقتيدوا خارج الحدود .

— **موقف الاتحاد الديموقراطى للعفر** الذى يتزعمه محمد أحمد عيسى : ان موقف الحزب لا يختلف كثيرا عن الحزب الاول .

— **موقف الاتحاد الديموقراطى « عيسى »** ، ويرأسه السيد حسن جولد : الاتحاد وهو يطالب بالاستقلال .

فى مثل هذا المناخ السياسى ، جرى الاستفتاء فى ١٧ مارس ١٩٦٧ ، بالاضافة الى أن الرئيس

٧ — لم تشترك المعارضة فى التصويت ، وهى تضم ١٩٦ نائبا من المنتسبين للاحزاب الشيوعية والاشتراكية ، اما [illegible] الذين امتنعوا عن التصويت ، فقد كان من بينهم ممثل الاقليم فى الجمعية الفرنسية ، وهو السيد موسى ادريس زعيم حزب المعارضة وهو من اصل صومالى .

الفرنسي ديجول ، اختار عشية ذلك التاريخ ، ليوجه تحذيرا جديدا للسكان ، قائلا انه في حالة انفصال الاقليم عن فرنسا ، فان هذه الاخيرة ستوقف المعونة التى يتلقاها « مقابل ربط مصيره بمصير فرنسا » .

ونتيجة لهذه الاجراءات ، أسفر الاستفتاء عن قبول الاغلبية « ٢٢٫٥٥٥ صوتا ضد ١٤٫٦٦ » البقاء مع فرنسا . فجاء رد الفعل الفرنسي في شكل اجراءين ، تطبيق النظام الجديد على الاقليم ، وتغيير تسمية ساحل الصومال الفرنسي ، الى « الاقليم الفرنسي لعفر وعيسى » . وفي ٧ يوليو من نفس العام ، انتخب مجلس النواب الاقليمي السيد علي عارف برهان رئيسا لمجلس الحكومة .

اما القوة الوطنية التى خاضت اول نضال لها ضد الوجود الاستعماري في الاقليم ، فقد استخلصت من هذه المواجهة الاولى ، كافة الدروس التى اتاحت لها وضع مفاهيم جديدة للنضال الذي ستقوده في جولتها الثانية . وقد تبلورت هذه المفاهيم في الاهداف الاتية :

اولا — ضرورة محو نهمة القبلية الملتصقة بالحركة السياسية داخل الاقليم ، وذلك بالعمل على خوض نضال سياسي نابع عن وعي قومي ، مع الاقلال من المؤثرات الخارجية ، وخاصة تلك الوافدة من الدول المجاورة .

ثانيا — تركيز تهجماتها على نظام الحكم الجديد ، الذي يتمثل في شخص علي عارف وطاقم حكومته والمجلس النيابي الاقليمي ، وخاصة الطريقة التى تجرى بها الانتخابات والاستفتاءات الشعبية .

ثالثا — المداومة على تفنيد كافة الحجج التى تدلي بها فرنسا لاقناع السكان بضرورة بقائها في الاقليم .

رابعا — ضرورة العمل على تكتل صفوف الحركة السياسيه لاقامة جبهة قادرة على الوقوف في وجه المستعمروأعوانه ،على أن يتدرج النضال في شكل مرحلتين : تحالفات حزبية وغيرها ، ثم طرح قضية الاستقلال من موقف قوى وصفوف متحدة متكاتفة .

ولكن العامل الرئيسي الذي ساعد طوال السنوات التى تلت استفتاء ١٧مارس ١٩٦٧ على دعم اسس وتطوير القوى السياسية الوطنية في الاقليم ، ليؤدي بهذه الاخيرة في السبعينات الى طرح قضية الاستقلال الوطني ، كان دون شك الاسلوب الذي طبق به النظام الجديد الذي وضعته فرنسا لكي تحتفظ بالاقليم .

فقد كان هناك هدف مزدوج وراء عملية احلال شخصية من أصل العفر « علي عارف » محل المقيم الفرنسي ، في تناول كل ما يتعلق بالشئون المحلية للاقليم ، مع دعم مكانة هذا الاخير بمؤسسات محلية منتخبة ، وفقا للمخطط الاستعماري : فمن جهة كان الغرض من ذلك ترسيخ اقدام الانقسام العرقي السكاني الذي راعت فرنسا ابرازه خلال الحملة الانتخابية ، وبالتالي تفادي اي التفاف قومي في المستقبل حول القضية الوطنية . ومن جهة أخرى ، ان توارى وجه المستعمر الفرنسي وراء واجهة محلية من صنعه ، كان الغرض منه امتصاص اي استياء شعبي ضد المحتل الاجنبي ، خاصة وان العالم العربي في ذلك الوقت كان قد نجح في ادماج تصفية القواعد العسكرية الاجنبية ضمن الاهداف الرئيسية للنضال ضد الاستعمار .

وعلى آية حال ، فان هذا المخطط الاستعماري ، قد اسفر في منتصف السبعينات عن نتائج عكسية تماما . ويرجع السبب في ذلك الى عوامل عدة :

اولا — ثقل الجيش الفرنسي في حياة الاقليم : وخاصة في العاصمة ، حيث يقيم ٣ آلاف جندي فرنسي بصفة مستديمة ، مع اسراتهم ، وهم مكلفون الحفاظ على الامن . وكان هذا يعني انهم لا يترددون في التدخل في الحملات الانتخابية لضمان نتائجها . فالمعروف انهم كانوا يدلون بأصواتهم ، وكانت مدينة جيبوتي مقسمة الى ٣ دوائر انتخابية . وقد اسفرت الانتخابات التى جرت في بداية السبعينات عن فوز نائب من « عفر » وآخر « عربي » و ٣ فرنسيين في الدائرة الاولى ، لا لسبب الا لان الجيش البري الفرنسي يشكل اغلبية السكان في هذه الدائرة . اما في الدائرة الثالثة ، فقد فاز بها أيضا فرنسي ، وذلك لان الطيارين الفرنسيين في «امبولي» و « ارثا » منحوه اصواتهم . وكانت الدائرة الثانية هي الوحيدة التى فاز فيها السكان الذين هم من اصل صومالي ، وهم يشكلون اغلبية السكان في المدينة . وكان السبب في ذلك راجعا الى أن الدائرة تضم الحي الشعبي الذي لا يقيم فيه الاوروبيون . كان اذن تدخل العسكريين في الحياة السياسية للاقليم واضحا جليا في العاصمة ، ولهذا تركز استياء المعارضة في جيبوتي ، على

تواطؤ الجيش والسلطات الفرنسية مع الحكام المحليين .

ثانيا ـ **تركيز السلطات الفرنسية على دعم مكانة عنصر العفر :** وقد بدا ذلك واضحا فى العاصمة منذ ١٩٦٧ ، عندما استعانت السلطات بعمال شحن من « العفر » بدلا من العمال العيسى على اثر الاضراب الذى قاموا به . بل ان السلطات دابت على تثبيت هؤلاء العمال الجدد فى العاصمة ، وبنت لهم مساكن . كذلك لجا المسئولون المحليون من جهتهم . الى تزييف الانتخابات ، كلما بدا لهم ذلك ضروريا لضمان تفوق العنصر « العفر » فى ادارة شئون الاقليم . وعلى سبيل المثال ، كان من المفروض ان تؤول رئاسة المجلس الاقتصادى والاجتماعى المحلى لاحد افراد الجماعة العربية ، ولكن على عارف استحوذ على هذا المركز واحتفظ به لنفسه . وبصفة عامة ، ادت هذه السياسة القائمة على التمييز بين السكان ، الى ان اصبحت السمة المميزة للمجتمع فى الاقليم ، هى العزلة بين كل جماعة عرقية « العفر ، الصوماليون او العيسى ، العرب ، الفرنسيون المدنيون والعسكريون » وهى عزلة كانت تصل الى حد احتقار كل طرف للاطراف الاخرى .

ثالثا ـ **عزل مدينة جيبوتى عن باقى الاقليم :** كانت الجهود التى بذلتها السلطات الفرنسية لتنمية الميناء ، ولتنشيط الحركة الاقتصادية والتجارية فيها ، قد جعلت من جيبوتى مركز استقطاب لسكان المنطقة . ولكن فى الوقت نفسه ، اقامت السلطات حول المدينة سورا من الاسلاك الشائكة ، بحجة منع تسرب عناصر دخيلة آتية من الصومال ، وهو امر ادى الى تضييق الفجوة بين الرخاء الاقتصادى الذى كانت مظاهره بادية على المدينة ، وبين الفقر والبؤس اللذين يسودان الحياة فى باقى الاقليم ، خاصة وانه منذ مارس ١٩٦٧ قامت السلطات باعمال انشائية لتوسيع الميناء امتدت الى البحر وغايتها فى ذلك التعمير . وفى كل عام كان العديد من السكان الرحل يتجهون نحو جيبوتى ، ويحاولون عبور حاجز الاسلاك الشائكة ، فكانت القوات الفرنسية تصدهم ، فيتمركزون بالقرب من مدخل العاصمة فى مدن القصدير والكارتون ، فى انتظار السماح لهم بالمرور .

رابعا ـ **تفشى البطالة فى صفوف الشباب :** خاصة وان الشركات التجارية التى تمركزت فى جيبوتى ، كانت لا تقدم عملا . للعناصر الشابة الحديثة التخرج فى المدارس الفنية «مساعدو محاسبين وسكرتيرون ومختزلون »وتفضل عليهم الفرنسيين . ونتيجة لعدم وجود نشاط زراعى او عمال فى المناجم ، فان فرص العمل كانت محدودة جدا أمام الشباب المتعلم . وقد بدا استياء الشباب فى شكل المطالبة باعادة توزيع الثروة .. وبدلا من أن تغدق فرنسا معونتها على النواب والوزراء ، لماذا لا تعمل على تنمية الرخاء لصالح جميع السكان ، حتى لو اقتضى هذا الامر ، الغاء المؤسسات المحلية وادماج الاقليم كلية ؟ ولكن مثل هذا المطلب كان يصطدم بالحواجز العرقية التى أرست فرنسا دعائمها فى الاقليم . وكذلك بالعزلة الشديدة التى نمت بين الجماعات السكانية فى العاصمة . وبهذا لم يجد الشباب أمامه سوى الانضمام الى الحركة الوطنية للمطالبة بالانفصال .

لكل هذه العوامل ، شهدت السبعينات تطورا ملموسا فى الحركة السياسية داخل اقليم عفر وعيسى ، كانت اهم مظاهره : تقوية صفوف المعارضة وتكتلها من جهة ، وتدهور مكانة الحكام ، وعلى رأسهم على عارف ، فى ممارسة المسئوليات المناطة بهم تجاه السكان من جهة أخرى .

القوى السياسية فى السبعينات

وكان أهم ما استجد على الحياة السياسية فى الاقليم ، ظهور تنظيم حزبى جديد فى ٢ ـ ٥ فبراير ١٩٧٢ يعكس وجود معارضة فى صفوف « عفر » وهو الحزب الذى أسسه السيد « أحمد دينى » تحت اسم « العصبة لصالح المستقبل والنظام » وما كاد الحزب الجديد يظهر الى النور ، حتى بادر باصدار نشرة دورية ، تضمنت أساسا هجوما عنيفا على سياسة الرئيس على عارف واعوانه . ولم يمض شهر على مولد هذا الحزب ، حتى اندمج « فى ٢٨ فبراير » مع الحزب الصومالى المعارض ، وهو « الاتحاد الشعبى الافريقى » الذى يتزعمه السيد **حسن جولد ابتيدون** . ونتج عن هذا الاندماج حزب معارض موحد ، هو «العصبة الشعبية الافريقية » التى تضم اعضاء من العفر والصوماليين على السواء .

وبهذا أصبحت الساحة السياسية فى الاقليم تضم ما يلى : الحزب الحاكم « حزب العمل للعدل

والتقدم »، وتجمع شعب « عيسى » المعارض ، ولكنه دو ميول معتدلة . واخيرا « العصبة الشعبية الافريقية » التي اصبحت تشكل تكتلا قويا ، للمعارضة وللمطالبين بالاستقلال .

ومن ١٩٧٢ حتى ١٩٧٥ ازدادت عزلة الحكام في الاقليم ، ويمكن تبين ذلك من خلال نسبة المشاركة في الانتخابات التي كانت تجري في الاقليم ، مثلا في ١٨ نوفمبر ١٩٧٣ ، جرت انتخابات نيابية . وبالطبع فازت القائمة التي ايدها الرئيس علي عارف بجميع مقاعد المجلس النيابي « ٤٠ نائبا » ولكن في الوقت نفسه يلاحظ ان نسبة الذين أدلوا بأصواتهم كانت لا تتعدى ٨٧ في المائة من النسبة المسجلة في ١٩٦٥ و ٨٢ في المائة من النسبة المسجلة في ١٩٦٩ . وعند وفاة الرئيس الفرنسي جورج بومبيدو ، جرت انتخابات في الاقليم في ٥ ـ ١٩ مايو ١٩٧٤ وفي هذه المرة ، لم تتعد نسبة الذين ادلوا باصواتهم ٧١ في المائه .

ا ـ انتخابات ٢٣ مارس ١٩٧٥ أو المواجهة الاولى في داخل الاقليم

هذه الانتخابات اختصت بها الدائرة الثانية لمدينة جيبوتي ، وكان الانتخاب يتعلق بقائمة من ٧ مرشحين ، كانت قد خلت مقاعدهم في نوفمبر ١٩٧٣ . وكان الحزب الحاكم قد تقدم بقائمة تضم نفس الاعضاء تحت شعار الاستقرار والتقدم والاستقلال على مراحل مع المشاركة مع فرنسا .

وكانت الفرصة هنا متاحة امام المعارضه ، لكي تدعم وحدة صفوفها . وفي فبراير ١٩٧٥ انضم حزب « العمل للعدل والتقدم » وهو حزب المعارضة المعتدلة ، انضم هذا الحزب الى الكتلة المعارضة « العصبه الشعبيه الافريقيه » ليتحول الاثنان الى حزب موحد : « العصبة الشعبية الافريقية للاستقلال » ، وقد وضع ضمن برنامجه « الاستقلال فورا » .

ولكن حدث في ٢٦ نوفمبر ١٩٧٤ ان طرحت المعارضة المتكتله والمتمثلة في « العصبة الشعبية الافريقية للاستقلال » لاول مرة ، قضية الاستقلال « ٨ » وقد أدلت بهذا المطلب بوضوح ومرتكزة في ذلك على حق « كل شعب في الاستقلال التام والكامل » كما أدانت الوسيلة الاستعماريه البالية التي تتهم الحركة الوطنية بالقبلية ، وبأنها موعز بها من الصومال . وجاء في النشرة المذكورة : « ليس الصومال فقط الذي يريد استقلالنا ، بل افريقيا بأكملها وجزء هام من آسيا ، وان استقلالنا لن يكون ذريعة لفئة من السكان لكي تقوم بدور « الابيض الذي يحيا على حساب الزنجي » .

لهذا عندما حان موعد اجراء الانتخابات الجزئيه في الدائره الثانيه بمدينة جيبوتي في ٢٣ مارس ١٩٧٥ ، كانت المعارضة المتكتلة ، قد أعدت لنفسها خطة نضالية :

ـ في فبراير من نفس العام ، انضم الى العصبة الشعبيه الافريقيه حزب « العمل للعدل والتقدم » وهو تنظيم ينتمي الى المعارضة المعتدلة . وبهذا الانضمام اتخذت العصبه تسمية جديدة لهـــا : العصبة الشعبية الافريقية للاستقلال .

ـ قررت المعارضه عدم الاشتراك في الانتخابات ، وقامت في سبيل ذلك بحملة توضيحية للسكان ، من خلال اجتماعات عقدتها عندما اقترب موعد الانتخاب .

وكان رد فعل الحزب الحاكم ، ان خاض المعركة الانتخابيه بقائمة تضم نفس اسماء النواب الذين طعن في فوزهم بالترشيح . ولكن في الوقت نفسه ، التقط من المعارضه مطلب الاستقلال . وان طالب به « على مراحل » ومع البقاء شريكا لفرنسا » .

فكانت النتيجة ان فازت قائمة حزب علي عارف بجميع المقاعد في المجلس النيابي . وبالتالي اسفرت هذه المواجهه الاولى التي خاضتها المعارضة في نضالها السياسي ، بعد أن وحدت صفوفها وتكتلت ، عن تأكيد سيطرة الحزب الحاكم والسلطات الاستعمارية التي تقف وراءه ـ على الحياة السياسية في الاقليم .

ب ـ البحث عن الشرعية الدولية

كانت اهمية هذه الانتخابات المتوالية التي كانت تجري في الاقليم ، تكمن اساسا في اضفاء شرعية على الوجود الفرنسي أمام الجماعة الدولية . فقد

---

٨ ـ انظر النشرات ارقام ٢٤ و ٢٥ و ٢٦ في نوفمبر ١٩٧٤ العصبة الشعبية الافريقية للاستقلال .

كانت فرنسا مؤقتا ، تكرر انها ليست بالدولة المستعمرة بالمعنى المعروف ، وانها لم تبق فى الاقليم الا بناء على ارادة سكانه . ومما ساعد ايضا على اضفاء صيغة « الشرعية » على هذا الوجود الفرنسي ، عدم تبنى احدى الدول العظمى ، ايا من الاطراف المعنية بالصراع السياسى الجارى داخل الاقليم ، مما كان يحرم القوى المعارضة من سند خارجى فعال ».

وقد ادركت المعارضة ضعف مركزها امام القوى الاستعمارية واعوانها داخل الاقليم من جهة ، وكذا عدم المبالاة الذى أبدته الجماعة الدولية نحو قضيتها من جهة أخرى باستثناء جمهورية الصومال . لهذا بدأت المعارضة — بعد انتخابات مارس ١٩٧٥ — فى السعى فى الخارج على الشرعية الدولية ، وكانت فى ذلك تركز على مبدأ حق تقرير المصير الذى اقره ميثاق الامم المتحدة لجميع الشعوب دون استثناء ، فى محاولة اخراج قضية استقلال الاقليم من الاطار الشرعى الزائف الذى وضعته له فرنسا منذ منتصف الستينات ». وحتى يتم لها ذلك ، شرعت فى التحرك فى المجالين الاقليمى والقارى على السواء ، وجاء التحرك الاول فى اتجاه الدول العربية ، من خلال الجامعة العربية ، والثانى فى اتجاه منظمة الوحدة الافريقية . وفى كلا الاتجاهين قامت الصومال بدور نشط ».

١ — التحرك فى اتجاه العالم العربى — جاء أول تحرك « للعصبة الشعبية الافريقية للاستقلال »، عن طريق رئيس جمهورية الصومال ، السيد زياد برى الذى كان قد التقى فى اكتوبر ١٩٧٤ برؤساء الدول والحكومات العربية عند عقد مؤتمر القمة العربى فى الرباط ، موضحا لهم قضية الاقليم ». وكانت النتيجة اعتماد المؤتمر فى نهاية أعماله ، قرارا يدعو فرنسا « الدولة الصديقة » الى الاعتراف بحق اقليم جيبوتى فى الاستقلال .

وفى منتصف عام ١٩٧٥ قام الرئيس الصومالى بجولة جديدة فى عدة عواصم عربية ، كان الهدف الرئيسى منها ، الحصول على سند عربى فعال لقضية استقلال اقليم جيبوتى . وكانت لديه حجتان ابرزهما أمام الرؤساء العرب ، الاولى هى الخطر الذى يشكله الوجود العسكرى الفرنسى المكثف فى الاقليم ، والثانية أهمية المصالح الاقتصادية الاسرائيلية فى جيبوتى . وقد تضمن الملف الذى وضعه الرئيس الصومالى أمام المسئولين العرب الآتى :

— ان فرنسا اقامت فى جيبوتى تجهيزا عسكريا هائلا . فاذا اضيفت القوات البرية الى القوات الجوية « سرب من الطائرات القناصة ومجموعة من الطائرات المختلطة » الى القوات البحرية والشرطة « التابعة للاقليم والشرطة المتحركة والاحتياطى » ، وكذا الى « مجموعة مستقلة من البدو » ، سنجد انه لكل ٢٠ نسمة من سكان الاقليم ، يوجد جندى فرنسى .

— ان فرنسا فى محاولتها توسيع الميناء ودعم وجودها العسكرى ، أرست عطاءات على شركات اسرائيلية ، اصبحت لها مصالح ذات شأن فى الاقليم ، الى حد غدا معه هذا الاخير « بابا مفتوحا امام المصالح الصهيونية فى باب المندب » ».

وقد جاء التعضيد العربى أولا فى شكل بيان مشترك صومالى — سعودى يطالب « بتحييد البحر الاحمر وخليج عدن » تلته بيانات مماثلة مع العراق وسوريا والكويت وجمهورية مصر العربية وليبيا والسودان واليمن الشمالى . وبالاضافة الى هذا ، تقرر طرح ملف الوجود الاقتصادى الاسرائيلى فى جيبوتى على مكتب المناطق التابعة للجامعة العربية .

وفى نفس الفترة ، كان وفد يضم ٥ من زعماء العصبة الشعبية الافريقية للاستقلال ، قد اعد دراسة عن قضية جيبوتى بهدف عرضها على الجامعة العربية ومنظمة الوحدة الافريقيه خلال الشهور القادمة . وكان الوفد قد حاول سلفا اجراء محادثات مع المسئولين الفرنسيين فى مطلع شهر يونيو ١٩٧٥ دون التوصل الى نتيجة ، فانتقل الى الجزائر ، باحثا عن تضامن عربى لقضيته الوطنيه . وفى نهاية اكتوبر انعقد اجتماع لوزراء الخارجية العرب فى القاهرة ، وكان جدول اعمالهم ، يتضمن البحث فى « قضية الساحل الصومالى المحتل » ، وخاصة مدينة جيبوتى . وقد أسفر البحث عن تشكيل لجنة تضم أربع دول « الاردن — الكويت — الجزائر — ليبيا » لمتابعة هذا الموضوع ، حتى ينال الساحل الصومالى المحتل الاستقلال ، وتحريره من « الوصاية الفرنسية » .

٢ — التحرك فى اتجاه الدول الافريقية ومنظمة الوحدة الافريقيه : وكانت الصومال ايضا وراء

النتائج التى حققها تحرك احزاب المعارضة فى اتجاه الدول الافريقية .

ـ فعندما عقدت منظمة الوحدة الافريقية دورتها العادية الثالثة والعشرين فى مقديشيو « ٦ ـ ١١ يونيو ١٩٧٤ » نجحت الصومال فى ادراج قضية الاقليم ضمن جدول اعمال الدورة ، مما أدى الى اعتماد هذه الاخيرة قرارا « يطالب الحكومة الفرنسية بوضع حد للاعتقالات التعسفية والطرد الجارية فى الاقليم المسمى بالصومال الفرنسى » ، وفى الوقت نفسه يعلن « مساندة المنظمة من وجهتى النظر المعنوية والمادية للكفاح الذى يقوده شعب الصومال الفرنسى لتحقيق استقلاله وتحريره » .

ـ فى نهاية أكتوبر ١٩٧٤ ، قام الرئيس الصومالى بجولة فى عدة عواصم افريقية لعرض قضية شعب اقليم جيبوتى وقد التقى فى دكار بالرئيس السنغالى ليوبولد سنغور ، حيث اجرى محادثات مع هذا الاخير ، اسفرت عن اصدار بيان مشترك « يطالب بتحرير ساحل الصومال الفرنسى » . وقد ردت فرنسا على هذا البيان ، بقطع اعتماد قدره ٣ مليارات من الفرنكات القديمة كان قد فتح لصالح تحقيق مشروع للتنمية بالسنغال . ولكن هذا الاجراء لم يمنع الرئيس زياد برى من الحصول على تصريحات مماثلة تؤيد قضية الاقليم فى عواصم افريقية أخرى : بانجول « جامبيا » بساو « غينيا » كوناكرى وغينيا » واجادوجو «فولتا العليا» « نيامى » « النيجر » اكرا « غانا » كوتونو « داهومى » لومى « توجو » .

ـ وعند عقد مؤتمر القمة لمنظمة الوحدة الافريقية فى كمبالا « أوغنده » فى نهاية شهر يونيو ١٩٧٥ ، قام سباق بين الصومال واثيوبيا كل منهما على مساندة المنظمة للحزب الذى تقف وراءه ، ودعت الى تكوينه فى المنفى . فقد كانت اثيوبيا تساند « الحركة القومية لتحرير جيبوتى » التى شكلت فى « ديرى ديوا » «اثيوبيا» بينما تقف الصومال بجانب « الجبهة لتحرير ساحل الصومال » التى قامت فى مقديشيو « الصومال » . وقد ايدت الدول العربية الافريقية المطلب الصومالى ، بينما ساندت ليبيريا وكينيا وسوازيلاند وغيرها من الدول ، المطلب الاثيوبى .

والجدير بالذكر ، ان هذا الانقسام داخل المؤتمر ، لم يكن سببه الوحيد المنافسة القائمة بين الصومال واثيوبيا ، فان الدول العظمى قد بدأت من جانبها تهتم بالاقليم من خلال اهداف استراتيجية للمنطقة . والمعروف ان الصومال ، كانت تتلقى معونة عسكرية واقتصادية ضخمة من الاتحاد السوفييتى ، فى حين كانت الولايات المتحدة تمد اثيوبيا بالمعونة .

ونتيجة لهذا الصراع الذى بدا داخل المؤتمر الفرنسى ، وانها تساند شعب جيبوتى فى الكفاح رأت الصومال ان تعلن لاول مرة على الملأ ، انه ليست لديها مطالب اقليمية فى ساحل الصومال الذى يقوده للاستقلال . وأعقب ذلك تصريح مماثل من قبل اثيوبيا ، التى أكدت « انه مهما كان لديها من حقوق تاريخية على الاقليم ، فانها تعترف بان هذه الحقوق أصبح لا مكانة لها أمام حق كل شعب فى الاستقلال . » لهذا جاء قرار المؤتمر بتشكيل مكتب تابع للجنة التحرير للتنسيق بين الحركات التى تكافح فى سبيل استقلال الاقليم « ٣٠ يوليو ١٩٧٥ » وقد اقترح ان تكون دار السلام مقر هذا المكتب للتنسيق ، ولكن هذا الاقتراح أرجىء البت فيه بعد ان طالبت كل من اثيوبيا والصومال ، بأن يكون المقر فى عاصمة كل منهما .

وبصفة عامة ، فان ما تبلور من مواكبة التحرك الصومالى وتحرك المعارضة الحزبية ، للحصول على الشرعية الدولية ، هو اولوية هدف استقلال الاقليم ، وفى الوقت نفسه منح الحركة الوطنية داخل الاقليم وخارجه ، قاعدة قانونية جديدة للانطلاق «التأييد العربى والافريقى » . وبالتالى أصبح عليها ان تعمل على توحيد صفوفها لتشكل جبهة قوية قادرة على تنفيذ شرعية نظام الحكم الداخلى المطبق على الاقليم ، الذى يرأسه على عارف ، كخطوة أولى فى طريق استقلال الاقليم ، تليها خطوة ثانية : تنفيذ شرعية نتائج الانتخابات والاستفتاءات المزيفة التى اعتادت فرنسا اجراءها فى الاقليم ، لتبرر بها وجودها ، واخيرا المطالبة بالاستقلال ، وبانهاء الوجود الفرنسى .

المرحلة الحاسمة فى قضية جيبوتى

وقد شهد النصف الثانى من عام ١٩٧٥ تطورات هامة على الصعيدين المحلى والاقليمى ، أدت الى دفع قضية استقلال اقليم عفر وعيسى الى مرحلتها الحاسمة التى بدت عليها اليوم ، وهى تطورات تتعلق بتحركات الاطراف المعنية بالقضية .

١ ـ تحرك الرئيس على عارف

فمن جهة ، أدى تدهور الحكم المحلى

الاوتوقراطى الذى دام ، عن طريق ممارسة الرئيس على عارف ، بتواطؤ مع السلطات الفرنسية ، الى تصعيد الصراع الداخلي ، وذلك لصالح القوى الوطنية المعارضة التي أصبحت فى نهاية العام ، تضم العديد من الشخصيات التى كانت معروفة حتى ذلك الحين « بالاعتدال » فــى مــوقفها السياسى ، وكذا شخصيات أخرى من عفر ، كانت تحتل مراكز قياديه داخل النظام القائم . لهذا عندما حاول الرئيس على عارف قطع الطريق أمام تيار المعارضة الجارف ، بتبنى مطلب الاستقلال ، والتوفيق بين هذا المطلب وارتباط نظام حكمه بالوجود الفرنسى « تحت شعار الاستقلال مع فرنسا وليس ضدها » املا ان ينجح فى امتصاص الاستياء الشعبى المتصاعد ضد أسلوبه فى الحكم ، اثارت هذه المحاولة معارضة شديدة ، امتدت حتى داخل المجلس النيابى الاقليمى . فخلال شهر نوفمبر ، وقف الرئيس على عارف يواجه حركه « تمرد » قام بها ١٢ عضواً يقودهم السيد بركات جورات ، عندما سحب هؤلاء النواب ثقتهم من الرئيس ، قدموا مذكرة تحذر من قيام « حرب اهليه » وقد جاء فى المذكرة « انه اذا تعذر على السكان قبل اعلان الاستقلال ، ان يعبروا عن ارادتهم وفقا للاسس الديموقراطيه ، وخاصه عن طريق اجراء انتخابات حرة ، اذا كان لابد ان تسلم البلاد وهى مقيده الى رئيس الحكومه الحالى ، فاين اذن الاستقلال ؟ اين هى العدالة ؟ اين هى الحــريه؟ والمعروف ان على عــارف كان يرفض اجــراء انتخابات جديدة تحدد مصير الاقليم .

وقد اثار ايضا تحرك الرئيس على عــارف للحصول على موافقة فرنسا على منحها الاقليم الاستقلال ، مقابل الابقاء على قواعدها العسكريه ، موجه من الاستياء الشديد فى صفوف السكان وقد تولت حركة تحرير ساحل الصومال التعبير عنه فى بيان لها اصدرته فى الجزائر فى ٨ يناير ١٩٧٦ جاء فيه :

المطالبه بهدم سور الاسلاك الشائكة «حائط الذل » الذى يحيط بمدينه جيبوتى كشرط مسبق لاى تفــاوض ، وعــودة جميــع اللاجئين الــذين يقيمون فى الخــارج واطــلاق سراح جميــع » المحتجزين السياسيين ، وحل القاعدة العسكريه فى جيبــوتى . وكانت هــذه المطــالب تعنى فى جوهرها انهاء حــكم على عارف ، وكذا انهــاء الوجود الفرنسى فى الاقليم .

ولكن اصدق تعبير لوصف المفاوضات التى شرع فيهــا الرئيس على عــارف مع المســـئولين الفرنسيين ، قد تضمنه بيان للسفارة الصومالية فى روما جاء فيه : « ان الحكومة الفرنسية ترغب فى اقامة حوار مع الصورة التى تعكسها ، وعلى حساب حوار مع الشعب المعنى الاول بالامر » .

وقد اتسم هذا التحرك الذى شرع فيه الرئيس على عارف ، بالنشاط فى كافه الاتجاهات فخــلال شهر اكتوبر ١٩٧٥ قام بزيارة اثيوبيا ، حيث اشيع انه ابرم صفقة مع المسئولين الاثيوبيين ، تضمنت تعهدا منه بمنع التسلل عبر الحدود لمســاعدة المعفريين الاثيوبيين الذين تمردوا على حكومه اديس ابابا ، وكانت مقابل تاييد هذه الاخيرة له . كذلك قام الرئيس على عارف بزيارة مماثله الى الصومال ، ولكنه قوبل بعداوة شديده .

٢ ــ التحرك الفرنسي

منذ ان اقرت نتائج الاستفتاء الشعبى الذى جرى فى ١٩ مارس ١٩٦٧ ربط مصير الاقليم بفرنسا ، ظلت هذه الاخيرة متمسكة بما تسميه « شرعيه » وجودها ــ المدنى والعسكرى ــ فى الاقليم ، على اساس ان هذا الوجود مستمد من رغبه السكان انفسهم ، وبالتالى ترفض فرنسا اى مجال لاعادة طرح هذا الوجود ، بحجة ان ارادة اغلبية السكان ، لها الاولويه على اى اعتراف او سند دولى لمجموعة تطالب بتغيير هذا الوضع .

ومما زاد من تمسك فرنسا بالبقاء فى الاقليم ، أنه منذ انسحاب بريطانيا من عدن ، وحرب اكتوبر ١٩٧٣ ، اكتسبت قاعدة جيبوتى اهمية استراتيجية جديدة ، خاصة بعد اعادة فتح قناة السويس للملاحة الدوليه فى يونيو ١٩٧٥ . فقد انتقــل الصراع بين الدول العظمى من منطقة الشرق الاوسط الى شمال غرب المحيط الهندى ، حيث تقع الجزيرة العربيه والخليج بمواردهما البترولية الهائلة ، وحيث يتم نقل الجزء الاكبر من بترول الشرق الاوسط فى اتجاه اوروبا والشرق الاقصى . ومن جهه اخرى . فان قيام الثورة فى أثيوبيا من جهه ، وتزايد الوجود السوفييتى فى الصومال ، احدثا خللا فى توازن القوى المتصارعة فــى المنطقه . كل هذا اعطى فرنسا ــ التى تتطلع الى استعادة مكانتها كدولة عظمى لها الكلمة عند

تسوية المشاكل الدولية ـ الرغبة فى أن تقوم فى جيبوتى بدور الرادع للاطماع السوفييتية « ١٠ »٠

ولكن من جهة اخرى ، فان سياسة فرنسا ازاء الشرق الاوسط والعالم العربى بصفة خاصة ، والرغبة التى لديها فى أن تكون « الدولة الصديقة للعرب » ، تملى عليها أخذ المطلب العربى الخاص بتصفية الاستعمار فى اقليم عفر وعيسى ، بعين الاعتبار .

لهذا كله رأت فرنسا التوفيق بين هذين الخطين السياسيين المتعارضين فى قبولها الاقتراح الذى تقدم به الرئيس على عارف للتفاوض بشأن استقلال الاقليم ، وذلك مقابل الابقاء على قواعدها العسكرية فى جيبوتى . وقد جدت فرنسا فى السعى الى دعم هذا الوجود أولا ، ثم الحصول على موافقه الدول العربيه والافريقية ثانيا .

ويمكن ايضا وصف هذا التحرك الفرنسى ، بأنه فى الوقت نفسه ، سباق مع الزمن ، فان وحدة الصراع الداخلى الناتج عن تدهور نظام حكم على عارف ، كفيله بدفع « العصبه الشعبيه الافريقيه للاستقلال » ، الى ابرام تحالف مع « جبهة التحرير لساحل الصومال » المتطرفة ، وهى الحركة المضادية التى ولدت فى مقديشيو، والتى تجنح الى الكفاح المسلح لانتزاع الاستقلال ، كما تضم عناصر من أصل صومالى ، يتزعمها « عمر عثمان رابح » ، مما قد يضاعف من تعقيد القضيه ، ويعرقل الجهود الفرنسيه لايجاد تسوية تتلاءم مع مصالح فرنسا .

كذلك هناك عامل آخر ـ وهو عامل دولى ـ قد يدفع فرنسا الى التعجيل بتحركها الدبلوماسى . ففى ٥ ديسمبر ١٩٧٥ اعتمدت لجنه الوصاية التابعة للامم المتحدة ، قرارا تضمن نقدا قاسيا للادارة الفرنسيه المطبقة على الاقليم ، كما يطالب فرنسا بمنح الاستقلال له ، لما يشكله الوضع الداخلى فى الاقليم من تهديد للسلام والامن فى المنطقه ، كما أنه كفيل بأن يؤدى الى عواقب سيئة للسلام والامن الدوليين ، اذا لم يتم التوصل الى تسوية عاجلة . ويدعو القرار المذكور فرنسا الى « تهيئة كافة الظروف اللازمة للتعجيل باستقلال شعب الاقليم المسمى بساحل الصومال الفرنسى ، وذلك بالعمل على اطلاق سراح المعتقلين السياسيين ، وعودة ممثلى حركات التحرير التى اعترفت بها منظمة الوحدة الافريقية ، وكذا جميع اللاجئين السياسيين الذين اعترفت بهم حركات التحرير والاحزاب السياسية بهذا الوضع » . واخيرا يطالب القرار « بانسحاب جميع القوات العسكرية الفرنسيه من الاقليم ، كما يطالب الدول الاخرى بالتخلى فورا عن اى مطالب فى الاقليم » « ١٠ »٠

٣ ـ التحرك الصومالى

ان التحرك الصومالى منذ منتصف العام الماضى ، نابع عن موقف لم يتغير ، وهو المطلب الاقليمى المدون فى الدستور الصومالى ، وان كان أسلوب هذا التحرك قد تدرج وفقا للاحداث التى طرأت على قضية الاقليم . فمنذ ان أعلنت الصومال فى مؤتمر « كامبالا » للوحدة الافريقية ، عن التخلى عن أى مطلب اقليمى على الصومال الفرنسى ، اتسم تحرك المسئولين فى مقديشيو بالمرونه الدبلوماسية التى بدت واضحة ، بصفة خاصه ، فى اتصالاتهم مع المسئولين الفرنسيين . وفى الوقت نفسه ، راعت حكومة مقديشيو الحد من دعم موقف الجبهة القوميه ـ وقد اعتبرت جبهة التحرير لساحل الصومال جزءا من هذه الاخيرة ـ على الصعيدين القارى والدولى على السواء .

والجدير بالذكر ، ان وضع الصومال ـ وهى دولة تنتمى فى ان واحد الى العالم العربى والمجموعة الافريقيه ـ كان خير آداة لها فى اتصالاتها بالدول العربية والدول الافريقية .

وبالطبع ، ترفض الصومال صيغة الاستقلال التى اقترحها على عارف والتى قبلتها فرنسا فى بداية هذا العام ، والتى يراها خير ضمان « للحفاظ على وحدة حدود الاقليم ، وفى الوقت

---

٩ ـ قرار مؤتمر القمة المنعقد فى الرباط فى اكتوبر ١٩٧٤ ٠
١٠ ـ شاركت فى صنيغة هذا القرار : مجموعة الدول الافريقية والجزائر « وبينيه والكونجسو وجزر القمر وغينيا بيسوا وغينيا وغينيا الاستوائية ومدغشقر وسيبداليونى وتنزانيا وتوجو ٠ وقد حصل القرار على ٩٤ صوتا ضد صوت واحد (اثيوبيا) ، وامتنعت ٢٧ دولة عن التصويت ٠

نفسه ضمان الامن وحماية كرامة سكان الاقليم» «١١ ».

٤ ــ التحرك الاثيوبي

ان موقف اثيوبيا من قضية اقليم عفر وعيسى «، يهيمن عليه النزاع الصومالى الاثيوبى ، أو بالاخرى التطلعات الاقليمية التى لدى الصومال ازاء اقليم « اوجاون » فى أثيوبيا وسساحل الصومال الفرنسى . وهى تطلعات لا تفتأ حكومة اديس أبابا تذكر أنها مدونة ضمن الاهـداف الاساسية فى الدستور الصومالى «١٩٦٠ ».

وعندما كان الامبراطور هيلاسلاسى يحكم أثيوبيا ، كان موقفه واضحا ، وهو يتلخص فى الضغط على فرنسا ــ من خلال علاقات تفضيلية قائمة بين الدولتين ــ لعدم منح سكان الاقليم الاستقلال . بل اهمية جيبوتي بالنسبة لحكومة أديس ابابا ، كانت تجعل هذه الاخيرة حريصة على منع طرح قضية الاستقلال . ان الهدف الاساسى وراء ذلك ، هو الحفاظ على خط السكة الحديدية الذى يربط اثيوبيا بالبحر . وحتى يتحقق هذا الهدف ، لم يتردد الامبراطور هيلاسلاسى فـى تصدير نبات « القات » الى ساحل الصـومال الفرنسى ، حيث انتشر تعاطيه ، كما راعى ايضا اقامة علاقات اقتصادية مع السكان فى اقليم عفر .

ولكن منذ أن ولى عهد الامبراطور هيلاسلاسى ، وحل مجلس الثورة محله ، كان على هذا الاخير أن يسلك سياسة أكثر توافقا مع أهدافه الثورية ، وان كان الهدف الرئيسى لم يتغير .

وعلى هذا الاساس ، كان على حكام اديس ابابا ، ان يصيغوا سياسة جديدة تتعلق باقليم عفر وعيسى ، تكون قائمة على مبداين اساسيين : اولا الموافقة على الاستقلال الاقليمى ، ولكن دون تحديد صيغة هذا الاستقلال . ثانيا ، العمل على ضـمان المصالح الاقتصادية الاثيوبية من خلال انشـاء تعاون أفريقى فى المنطقة . « ١٢ ». هذه السياسة الجديدة تعنى : أولا أن أثيوبيا تقبل أية تسوية لقضية الاقليم ، ما دام أن هذا يضمن لها مصالحها الاقتصادية . ثانيا ، ان اثيوبيا تريد أن يسود الاستقرار ساحل الصومال الفرنسى ، كما يشكل ذلك عنصرا هاما لدعم استقرارها الداخلى .

وانطلاقا من هذا الموقف ، تبلور التحرك الاثيوبى بصفة خاصة ، عند عقد الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر وزراء منظمة الوحدة الافريقية فى أديس أبابا فى ٢٢ فبراير ١٩٧٦ فى شكل الاقتراح الذى بداه رئيس الحكومة الاثيوبية أمام المؤتمر ، وذلك باقامة توافق بين الرئيس على عارف وجبهة المعارضة فى الاقليم . وقد تضمن تصريح الجنرال تيفيرى بانتى الاتى :

« على منظمه الوحده الافريقيه الان ، أن تشجع الى أقصى حد ممكن ، اى إتفاق حول برنامج يؤدى الى الاستقلال » . كما دعا الرئيس الاثيـوبى المنظمة ، الى عدم الاستهانة بالقلق الطفيف الذى أبداه شعب جيبوتى ازاء عدم قدرته على الدفاع عن وحدة ترابه واستقلاله » « ولذلك على المنظمة الافريقية أن تكفل له الضمانات الكافية » ، كما أنه على الدول المتاخمة للاقليم ، « أن تلتزم بعهود معدوية معينة » .

ويلاحظ اولا فى هذا الموقف الجديد ، ان أثيوبيا لم نعد تلقى بثقلها الكلى على الرئيس على عارف ، كما كانت تفعل فى الماضى ، وأنها اعترفت ضمنيا بحق العصبه الشعبيه الافريقيه بالاستقلال . فى نمثيل شعب الاقليم . وقد راى بعضهم فى هذا التعبير فى الموقف الاثيوبى ، أنه مبادرة فى اتجاه الصومال ، للحد من التوتر القائم بين الدولتين .

وثانيا ، ان اثيوبيا بهذا الموقف الجديد ، قد اختارت الوقت المناسب لحث المنظمه القارية على تقديم « تسوية أفريقيه » ، وهى بذلك تنضم الى مجموعه الدول الافريقية ، مثل غينيا واوغندا ، الذى تامل فى ان يتوصل الرئيس على عارف الى اتفاق ما مع المعارضة داخل الاقليم ، قبل أن يحصل على الاستقلال .

وثالثا ، ان اثيوبيا ترحب من خلال هذا الموقف ، بوجود عسكرى فرنسى فى الاقليم ، يكون بمثابة ضمان للاستقرار فى المنطقه ولو لفترة ما .

---

١١ ــ صحيفة لوموند ٢ يناير ١٩٧٦ .

١٢ ــ كان هذا هو جوهر الخطاب الذى القاه الرئيس الاثيوبى امام المؤتمر السادس والعشرين لوزراء الدول الافريقية

٥ ـ تحرك المعارضة داخل الاقليم

فى مثل هذا الاطار الجديد الذى اكتسبته « قضية جيبوتى » ، ماذا كان موقف المعارضة المتمثلة فى « الجبهة الشعبية الافريقية للاستقلال » والتى يرأسها « حسن جولد » و « أحمد دينى » ؟

فى ١١ فبراير ١٩٧٦ نظمت الجبهة الشعبية ، مظاهرة طافت بشوارع جيبوتى ، وكانت اهم المطالب التى عبرت عنها ، ترددها الهتافات : « لا استقلال بدون انسحاب القوات العسكرية الفرنسية » ، « يسقط نظام حكم على عارف » ، « اطلاق سراح زعمائنا والمعتقلين السياسيين فورا » ، « ايقاف أى قمع استعمارى » . واخيرا «الاستقلال مع الجبهة الشعبية الافريقية للاستقلال » (٨)

ويؤكد بعض المراقبين ، أن هذه المظاهرة المنظمة ، كان الهدف الرئيسى منها ، اجبار الاطراف المعنية بالقضية . على الاعتراف بتمثيل « الجبهة الشعبية » لسكان الاقليم ، أكثر من التقدم بمطالب تعد فى نظر الذين يتحركون فى طريق تسوية القضية ، متطرفة . والدليل على هذا الرأى . التصريح الذى أدلى به « حسن جوليد ابتيدرون » عندما قال : « اننا بذلك قد خطونا الخطوة الاولى ، وعلى باريس أن تخطو الخطوة الثانية » .

ولكن من جهة أخرى ، فان العصبة الشعبية الافريقية للاستقلال ، تتضمن جناحا يمكن أن يوصف بالراديكالية . وهو التيار الذى يتزعمه « أحمد دينى » الذى احتفل خلال المظاهرة ، والذى يعده على عارف منافسه الخطير الاول ، خاصة وانه ينتمى الى عفر مثله .

كذلك للعصبة الشعبية علاقات طيبة مع الحزب الاشتراكى الفرنسى . وهى فى ذلك تعتمد على هذا الاخير ، لمساندة مطالبها داخل الجمعية العامة الفرنسية .

لهذا كله ، أصدرت العصبة الشعبية بيانا يطالب فرنسا « باجراء مفاوضات جدية » ، ويؤكد بأن الجبهة ترغب فى ابلاغ اثيوبيا والصومال « مقترحاتها الخاصة بضمان تعاون اقليمى مثمر ، فى اطار احترام مصالح كل منهما ووحدتهما الاقليمية » .

٦ ـ تحرك جبهة تحرير ساحل الصومال

كان أهم تحرك لهذه الجبهة التى ولدت فى الصومال ـ وهى جبهة نضالية تؤمن بحرب العصابات ـ يتمثل فى حركة اختطاف عدد من الاطفال الفرنسيين فى « لويودا » . وهى عملية أضفت على قضية الاقليم ظلالا قاتمة . ولكنها فى الوقت نفسه أوحت لفرنسا بأن تدرك مدى خطورة التمهل . فى التحرك لمنح الاقليم الاستقلال . لهذا صرح الوزير الفرنسى لاقاليم ما وراء البحار أوليفى شيرن فى ١٢ فبراير أمام اذاعة أوروبا : « بأنه ليس من المستحيل أن تجرى فرنسا استفتاء اخر فى جيبوتى قبل نهاية هذا العام ، اذا توافرت جميع الضمانات فى الوقت المناسب » (٩)

الخاتمة

فى الواقع ، ان فرنسا أصبحت اليوم سجينة السياسة التى مارستها فى الماضى . فان على عارف الذى صنعته قد أفلت من قبضتها ، والقانون الذى يحكم الاقليم ، لا يسمح لها بالاطاحة به بعد ان اكتسب شرعية وجوده من خلال الانتخابات المزيفة المتتالية التى اجريت فى الماضى ، بتواطؤ مع فرنسا . كل هذا يطرح تساؤلات أمام بعض المسئولين فى باريس : ماذا يمكن عمله ؟ اسقاط الرئيس على عارف ؟ قانونيا ليس هذا ممكنا . اجراء انتخابات جديدة ؟ ان فرنسا غير قادرة على هذا أيضا ؟ اعادة نقل السلطات مرة أخرى الى المندوب السامى ؟ كم سيكون مثل هذا الامر تراجعا مريعا . فى الوقت الذى نتكلم فيه عن الاستقلال ؟ لابد اذن من « حل بديل » ولكن ما هو ؟ وتواجه فرنسا ايضا ، انتقادات الحزب الاشتراكى الفرنسى الذى تبنى قضية الاقليم . ويرى الحزب أن الوقت لم يعد مناسبا لالقاء خطب حول الاستقلال ، بل اقامة أسس تضمن انتقال السلطات الى الشعب . اما على عارف ، فانه صنيعة الادارة الاستعمارية ، ولم يعد يمثل سوى شخصه ، بالرغم من كل المساندة التى ضمنتها له الحكومة الفرنسية والقوات العسكرية المرابطة فى جيبوتى . ان فرنسا لم يعد أمامها سوى طريق واحد ، هو الاعتراف بشرعية تمثيل العصبة الشعبية الافريقية للاستقلال دون ابطاء ، حتى لا يؤدى ذلك الى الدفع بالشباب فى الاقليم ، الى

الانضمام الى جبهات أخرى دخيلة ، مثل جبهة تحرير ساحل الصومال الفرنسى .

وأخيرا يطالب الحزب بان يجرى الاستفتاء المقبل فى الاقليم فى ظروف مختلفة عما جرى فى الماضى ، وعلى نحو يتيح للسكان امكانية التعبير عن ارادتهم .

وفى ضوء جميع هذه التطورات الاخيرة التى استجدت على قضية اقليم عفر وعيسى ، يجدر بنا التساؤل : ماذا سيكون عليه مستقبل جيبوتى ؟ ان زمام الامور تملكه اليوم ثلاثة اطراف : فرنسا ، وهى تعمل على اجراء استفتاء جديد حول السؤال التقليدية الذى نعرف بدايته مسبقا .. هل يرغب سكان الاقليم فى الاستقلال أم البقاء مع فرنسا ؟ ولكنها قد تفادت بذلك اهم سؤال يرغب شعب الاقليم فى طرحه وهو : مع من يريد الشعب الاستقلال ؟ وبذلك تبقى فرنسا على الرئيس على عارف ، الذى مازال حتى هذه الساعة ، خير ضمان لبقائها العسكرى فى المنطقة .

أما الطرف الثانى ، فهو على عارف الذى يملك كافة السلطات فى الاقاليم ، وهو يعمل على تكييف الاوضاع ، ليبقى فى الحكم متخطيا فى ذلك ارادة الشعب ، ومعتمدا على فرنسا المجبرة على التفاوض معه ، وعلى الحصول على تاييد المنظمة الافريقية .

وأخيرا كان الطرف الثالث هو شعب الاقليم نفسه والعصبة الشعبية الافريقية للاستقلال ، التى ضمنت مفهومها للاستقلال هدفين هما : اسقاط الرئيس على عارف ، وانسحاب القوات الفرنسية من جيبوتى .

هذه هى الاطراف الثلاثة وقد سجل تحرك على عارف انتصارا له فى هذه الجولة الاولى . ولكن الاحداث التى توالت على الاقليم خلال النصف الاول من العام الماضى قد كشفت عن تحرك آخر قامت به الاحزاب من جهة وتحرك ثالث قامت به جبهة تحرير الساحل الصومالى المقيمة فى الجمهورية الصومالية ، ادى الاثنان الى احتواء هذا الانتصار الذى حققه على عارف من مضمونه . فقد تأزمت الاوضاع فى الاقليم على نحو ابرز مدى خطورة ترك هذه الامور دون تدخل من المجتمع الدولى . لهذا بادرت منظمة الوحدة الافريقية بايفاد بعثة يراسها مدير الادارة الافريقية بوزارة الخارجية المصرية ومكونة من ثمانى دول لزيارة الاقليم واجراء اتصالات مع القوى السياسية المختلفة هناك لمنحه الاستقلال الذاتى . كذلك قامت هذه البعثة بزيارة الدول المجاورة للاقليم فى أواخر شهر ابريل لبحث الخطوات التى ستتخذ لتحقيق استقلاله .

وفى بداية مايو ١٩٧٦ قام وزير الدولة الفرنسى للشئون الخارجية بزيارة الى القاهرة والخرطوم للبحث عن كيفية منح الاستقلال للاقليم على نحو مرض . وكان موقف فرنسا يتلخص فى ان يتم الاستقلال عن طريق الاستفتاء تحت اشراف الامم المتحدة أو الجامعة العربية مع موافقة سكان الاقليم على ذلك . أما موقف الصومال واثيوبيا فيمكن تلخيصه كالاتى : تحترم الاولى ارادة شعب جيبوتى فى الاستقلال كماتستجيب لرغبته اذا طلب الانضمام . تشترط الثانية توفير ضمانات الاستقلال تحت اشراف الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية .

على اى حال أن حصول الاقليم على الاستقلال قد أصبح امرا مؤكدا بعد ان دعم هذا المطلب أكثر من محفل دولى (جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الافريقية ومؤتمر دول عدم الانحياز فى الجزائر ومنظمة الامم المتحدة) . ولكن من جهة أخرى أن حسم قضية الاستقلال يطرح ٣ مشاكل رئيسية : الاولى تتعلق باللاجئين المقيمين داخل الحدود الاثيوبية والحدود الصومالية ، والثانية تتعلق بميزانية الاقليم التى تعتمد أساسا على فرنسا والثالثة تتعلق بالقبلية التى تشجعها الدول المجاورة .

لهذه الاسباب جميعها يجدر بنا أن نتساءل : اذا حصل الاقليم على الاستقلال على النحو الذى تريده فرنسا ماذا يخبىء المستقبل له ؟ ثم ماذا سيكون عليه موقف وتحرك العصبة الشعبية الافريقية للاستقلال التى تعتبر اكبر احزاب المعارضة ازاء نتائج الاستفتاء ؟ ثم ماذا سيكون عليه موقف الصومال ؟ ان تجارب حديثة مثل تجربة الصحراء المغربية قد اثبتت أن عملية ضم اقليم من قبل دولة مجاورة له يمكن ان تلى بسهولة خطوات تصفية الاستعمار فيه .

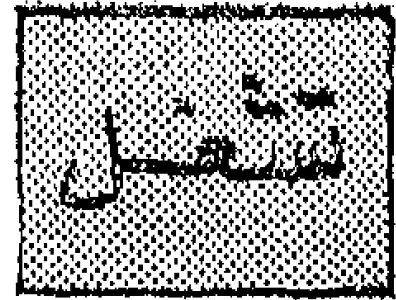
لهذا كله فان مصير الاقليم لا يمكن أن يحسم الا عن طريق اتفاق ياتى نتيجة لاتفاق بين جميع الاطراف المعنية ومع ضرورة مراعاة ارادة سكان الاقليم أنفسهم .





ظاهرة الانقلابات العسكرية في ضوء نظرية النسق

د. أسعد عبد الرحمن



ظاهرة الانقلابات العسكرية، حيزا هاما من تفكير كل من له صلة او اهتمام بالقضايا العامة، ليس في العالم النامي فحسب، بل وفي العالم المتقدم ايضا. ذلك ان لجوء الدول المختلفة، الى ترتيب واعداد انقلابات ضد النظم المعادية، قد شكل اسلوبا بارزا من اساليب «الحرب الباردة» التي دارت رحاها على امتداد المسرح الدولي حتى عهد ماض ليس بالبعيد. كما انها الآن سلاح لا يعفي استعماله من قبل احد الاطراف الدولية – على غرار ما حدث في اندونيسيا وغانا وشيلي على سبيل المثال – تجاوز ذلك الطرف للخط الاحمر المسموح الوصول اليه في اطار التنافس المشروع المعترف به دوليا. كذلك، فان القوى العالمية وبخاصة الاكبر بينهما، معنية بالانقلابات العسكرية، من زاوية كونها ترغب في منع حدوثها في مناطق نفوذها لما يعنيه وقوعها من خسارة لها على كافة المستويات المعنوية والسياسية والاقتصادية، وربما العسكرية الاستراتيجية ايضا. بل أن بعض القوى الدولية نجحت، في احيان ليست بالقليلة، الى تعزيز نفوذها، أو منع تقلصه في المناطق الواقعة تحت تأثيرها او المتحالفة معها، عن طريق ترتيب انقلابات عسكرية، على النحو الذي وقع في فيتنام الجنوبية، وكمبوديا، واليونان واثيوبيا، والبرتغال. هذا من جهة. ومن جهة ثانية، تشغل ظاهرة الانقلابات العسكرية، بال الصفوات الحاكمة في البلدان النامية، وتفكير القوى المعارضة لها، تماما مثلما تحظى باهتمام القطاعات الواسعة من جماهير تلك البلدان. ذلك ان هذه الانقلابات، هي «قوة الدفع» التي تسقط تحت ضغطها نخبة من على سدة السلطة، أو ترتفع بوساطتها نخبة أخرى لتتربع على قمة الهرم السياسي. وهي في ذلك كله تطور، يمكن ان يكون سلبيا أو ايجابيا تبعا للحالة، وظاهرة مرتبطة مباشرة بمصالح وحريات قواعد عريضة من

(*) د. أسعد عبد الرحمن: الاستاذ المساعد بقسم العلوم السياسية في جامعة الكويت.

شعوب العالم النامى . ومهما تكن حقيقة الامر فانه ، يمكن الافتراض بأن غالبية قادة بلدان العالم النامى على الاقل ، الذين يهجسون دوما باحتمالات حدوث انقلاب عسكرى عندهم ، يعانون من مضاعفات حالة استحواذ مضن ، مبعثه خوفهم من الخطر الذى تمثله « العسكريتاريا » لديهم على نظمهم السياسية .

وما دام ان للانقلابات العسكرية أبعادها المشار اليها آنفا ، فلا غرابة اذن فى كونها ظاهرة تشد انتباه العديد من الباحثين والدارسين .. ولاسباب مختلفة . فبعض هؤلاء لا تتعدى دوافعه حدود الدراسة العلمية فى حد ذاتها ، فى حين سخر ويسخر بعضهم الاخر ، علمه وقلمه فى خدمة أجهزة لها غايات أبعد من مجرد العلم البرىء . وبغض النظر عن طبيعة الحوافز الكامنة وراءها ، ، شكلت الابحاث والدراسات التى تناولت موضوع الانقلابات العسكرية — بحكم كثرتها وجودتها — سيلا جارفا من المعلومات والحقائق ، حفر لنفسه مجرى واضحا فى اديم العلوم الاجتماعية بشكل عام ، وفى ادبيات التغير السياسى بشكل خاص . الا أن هذه المعلومات والحقائق ، وان غطت هوة الجهل التى منعت فى الماضى ، المهتمين بالظاهرة العسكرية من الاقتراب منها وتمحيصها وفهمها ، فانها لم تحمل مع تراكمها الكمى (المتمثل بمزيد من المعلومات والحقائق] التحول النوعى المطلوب [بمعنى بناء نظرية مجدده تفسر ظاهرة الانقلابات] ، على الرغم من قيام بعضهم بمحاولات جادة فى هذا الصدد .

وليس هذا البحث الا محاولة لتقديم نموذج نظرى ، يساعد فى دراسة واستيعاب ظاهرة الانقلابات العسكرية ، من خلال الخروج بمخطط أو هيكل يحاول الاجابة بشكل عام — وان كان مكثفا — على اسئلة رئيسية من نوع : ما هو السياق الذى تنتظم ضمنه هذه الظاهرة ؟ ولماذا حدثت وتحدث ؟ واين تكثر ؟ ولماذا تتكرر ؟ ومتى يقع الانقلاب ! وكيف ؟ واخيرا الى اين ينتهى ؟ . والبحث ، وان اعتمد فى افتراضاته ، ونتائجه على معظم ما تم وضعه من دراسات رصينة فى هذا المجال ، فانه غير معنى بايراد التفاصيل الوثائقية ، التى بامكان القارىء المهتم مطالعتها عبر الاسترشاد بالحواشى المضمنة . وينقسم البحث الى قسمين رئيسيين ، اقتضتهما طبيعة المهمة المحددة سابقا ، والخاصة بتقديم النموذج النظرى ، الذى يساعد فى دراسة واستيعاب ظاهرة الانقلابات العسكرية . فالنموذج فى مثل هذه الحالة ، لابد له من ان يتطرق الى الطريقة المثلى للبحث ولدراسة الظاهره . وهذا ما سيشار اليه فى عنوان القسم الاول بكلمة « النهج » . كما أنه لابد فى محاولة تقديم النموذج ، من بناء الهيكل أو الاطار النظرى اللازم لاستيعاب الظاهرة موضع البحث . وهذا ما سيشار اليه فى عنوان القسم الثانى بكلمة « النموذج » .

١ — النهج :

ولعل النهج الافضل لدراسة الانقلابات العسكريه وللاجابة على الاسئلة المطروحة أعلاه ، هو النهج الوظيفى [Functional Approach] . ومعروف أن حتى تكتمل مقومات هذا الاخير ويمكن استخدامه ، لابد من توفر شروط ثلاثة : [١] ظاهر لتفسر ، [٢] ونسق رئيسى [System] تحصل فيه الظاهرة ، و [٣] تحديد لنتائج الظاهرة على النسق الكلى .

اما الظاهره فمحددة وهى : الانقلاب العسكرى على النحو الذى حدث ، ويحدث ، منذ قرنين ، وبالذات فى الدول النامية — فى أمريكا اللاتينية اولا ، وفى باقى بلدان العالم الثالث لاحقا .

وأما النسق الرئيسى ، فهو ما يسميه لويس كانتورى وستيفن شبيغل « النسق الداخلى » [Internal System] المتشكل من « مجموع العلاقات الخاصة بالتنظيمات التى تؤلف السياسة المحلية للنسق الرئيسى ، وفى هذا المجال تنطبق « الحدود » المرسومة تحليليا « للنسق الداخلى » على حدود المجتمع السياسى الذى يقع فيه الانقلاب العسكرى انطباقا تاما . ومع ذلك ، يراعى هنا عدم اغفال المؤثرات التى تصدر عن كل واحد من النسق الاقليمية والعالمية الاوسع المحيطة بالنسق الرئيسى . علما بأنه يمكن للتأثيرات هذه ان تتأتى من مدخلات خارجية معززة للنسق ، [Supportive inputs] ومدخلات نقيضة لها ، بحيث تترك أثرا بارزا على وظيفية أو لا وظيفية [Functioning & Dysfunctioning] النسق الرئيسى السياسى موضع البحث .

وأما نتائج الظاهرة [الانقلاب العسكرى] على النسق الكلى ، فان تجديدها يقتضى عدم قصر البحث على تفحص « النســـــــق الفــرعى » العسكـرى [Military Sub-System] وحـــده ، اذ انـه لابـد من فحص مجمــــوعة النســـق الفرعية الاخرى التى يتألف منها النسق الرئيسى [الكيان السياسى] الذى شهد الظاهرة ، وذلك بقدر علاقات هذه الاخيرة بالطبيعة الداخلية او الخارجية لمجموعة النسق الفرعية .

الا اننا يجب ان نعترف ان مهمة كهذه مهمة طموحة للغاية . وهى غالبا ما تكون أكبر من الامكانيات المتساحة [الباحثون والدارسون ، التكاليف المادية اللازمة ... الخ] . وأوسع من الاطار الذى تحدده اعتبـارات الزمن [السرعة المعقولة والمطلوبة للانجاز] ، وأشد طموحا مما تسمح به طاقات العلوم السياسية والاجتماعية التى تشلها احيانا نواقصها وثغراتها المعترف بها . تلك النواقص والثغرات التى يستحيل معها ، رسم لوحة ديناميكية كاملة تشتمل ، فى آن واحد معا ، على مختلف المؤثرات الداخلية والخارجية ، التى تؤثر فى أى نسق رئيسى وفرعى ، او تنفعل به .

وفى الحالات التى تثور فيها مشاكل اضافية خاصة بالبحث ، لا ضير من تحديد افق الدراسة ، بحيث تقتصر على تفاعلات « النسق الفرعية » المختلفة الفاعلة ، ضمن اطار « النسق الداخلى » كما تحدد آنفا . بل اكثر من ذلك ، قد تفرض الاعتبارات الخاصة بالظاهرة موضع البحث [الانقلابات العسكرية التى تحدث فـى الدول النامية أكثر كثيرا من غيرها] تضييق افـق الدراسة ، بحيث تتلون معها الاسئلة المطروحة بصبغة الانحيار النخبوى [Elitest Bias] .

ومجددا : لاضير فى ذلك ، اذ ان كثيرا من العزاء يكمن فى كون تضييق افق الدراسة على هذا النحو يعد ، وبخاصة عند دراسة أوضاع بلدان نامية ، بنتائج اكثر علمية . وهذا صحيح بسبب [١] مشاكل البحث الاضافية التى تواجه كل دراسة عن مثل هذه البلدان ، و [٢] بسبب توفر بيانات ومعلومات عن الصفوات السياسية فى البلدان النامية ، اكثر بما لا يقارن بما هو معروف عن المجموعات الاخرى فيها ، واخيرا [٣] بسبب الدور الابعد اثرا والاشد حسما ، الذى تلعبه الصفوات السياسية ، مقارنة بالادوار التى تؤديها الجماهير العريضة فى معظم بلدان العالم الثالث . هذا ، على الرغم من الصعوبة ، التى لا حل شاف لها ، والخاصة باستحالة تقرير الثقل الدقيق لكل واحد من المتغيرات المحلية والاقليمية والدولية ، على تصرفات القيادات فى الدول المختلفة .

٢ ـ النمــوذج :

لا تشــكل الانقــلابات ، ظاهــرة منفصــلة عن مجمل التغييرات التى يشــهدها المجتمع ، ولا تتم بمعزل عن مجمــوع الظروف المادية المحيطة بالمؤسسات العسكرية فى البلدان النامية . ولهذا ، ولفهم هذه الظاهرة ، ولتفسير حدوثها وتكررها فى مجتمعات العالم الثالث ، لا مناص من وضع الانقلابات العسكرية فى سياقها الطبيعى ، باعتبـارها شكلا من أشكال التغيير السياسى العنيف ، المرتبط عضويا بالتغير الاجتماعى الحاد ، الذى تشهده تلك المجتمعات . ومما لا شك فيه ، ان مفتاح فهم مسألة اقتصار ظاهرة الانقلابات العسكرية ـ الى حد بعيد ـ على الدول النامية ، يكمن فى نمط التغير الذى تمر فيه مجتمعات هذه الدول ، مقارنه بالمجتمعات المتقدمة . ففى حين ان هذه الاخيرة ، امتلكت الوقت الكافى واللازم لتطورها ، عبر تناول « جرعات » تدريجية خفيفة أو معقولة ، من التغير ، وجدت معظم المجتمعات النامية نفسها « مجبرة » على التطور « دفعة واحدة » ، والابحار فى عباب « ثورات » عديدة فى آن واحد . وفى ظل هـذه الظـروف ، لم تستطـع النسـق السياسية ـ البالية المتيبسة أو الحديثة الهشة ـ فى تلك البلدان ، امتصاص طوفان ذلك التغير الهائل . بل ان بعض مجتمعات العالم الثالث ، شهد زحف تلك « الثورات » وتشابكها ، حتى قبل ان يكون له اى بنيان سياسى حقيقى .

وهكذا ، لا غرابة فى ان يولد الزخم ، الذى لا سابق له ، الناجم عن التغير الاجتماعى فى هذا القرن بالذات ، سيلا جارفا من الضغوط الناجمة عن تزايد الطلبات الشعبية والتنظيمات الجديدة التى غمرت مجتمعات البلدان النامية . وقد ادت المواقف السلبية التى أبدتها الصفوات السياسية فى هذه البلدان ، ومقاومتها لهذا الدفق من الطلبات

والتنظيمات ، الى حالة من الاحتقان الاجتماعي والسياسي . وكان أن ساد نتيجة لذلك ، عدم الاستقرار ، وهيمن العنف السياسي والاجتماعي بمختلف اشكاله ، ومن بينه الانقلابات العسكرية . وقد اصبحت هذه الاخيرة القاعدة ، بعد ان كانت الاستثناء ، وغدت ظاهرة مستديمة بدل أن تكون ظاهرة طارئة .

وفي مجال تحديد الاسباب التي ترجع كفة الانقلاب العسكري على باقي أشكال التغير السياسي الاخرى ليس أفضل ، منهجيا ، من البحث ضمن دائرتين رئيسيتين :

الاولى : دائرة العوامل الخارجية ، أي الوافدة من خارج المجتمع الذي يحتويه الكيان السياسي موضع البحث . وغالبا مايتسنى هنا تقسيم العالم الخارجي الى نسقين واضحي المعالم [الاقليمي والدولي] لهما تأثيراتهما المحددة والمتمايزة .

الثانية : دائرة العوامل المجتمعية الداخلية . وتنظيم هذه العوامل في مجموعتين :

[١] ما له علاقة مباشرة بالطبيعة غير المنتظمة والمتفجرة ، التي تميز عملية التغير الاجتماعي في البلدان النامية .

[٢] وما هو مرتبط بالطبيعة الخاصة بالتنظيم البيروقراطي العسكري الحديث ذاته .

وفي الوقت الذي تشير فيه المجموعة الاولى الى الاوضاع القائمة في البلدان النامية ، وما تتضمنه من عروق وتوترات وتمزقات اقتصادية وسياسية واجتماعية ، تشير المجموعة الثانية الى التفوق شبه المطلق الذي يتمتع به التنظيم العسكري عند مقارنته ، او مواجهته ، مع التنظيمات والفئات الاخرى التي يتكون منها المجتمع .

والواقع ان النخب السياسية الحاكمة في البلدان النامية ، تصبح عرضة للسقوط ، عن طريق الانقلابات العسكرية ، كلما فشلت في التكيف مع الاحتياجات المتزايدة للمجتمع ، او عجزت عن تلبية رغبات سيل الطلبات والتنظيمات الجديدة [المدخلات Inputs] المنبعثة من الداخل ، والوافدة من الخارج على حد سواء . ولا تقتصر مسألة التكيف مع احتياجات المدخلات الجديدة وتلبيتها على بلد دون الاخر ، اذ انها معضلة تواجه جميع النظم السياسية المعاصرة .

الا أن هذه القدرات التكيفية تتفاوت ، وأحيانا لدرجة كبيرة ، من مكان الى مكان ، ومن زمان لاخر . كما ان استشعار الضغوط الناجمة عن المدخلات الجديدة ، غالبا مايكون أقوى في البلدان النامية ، مما هو عليه في البلدان المتقدمة . وتؤدي عمليات التغير الاجتماعي السريع في المجتمعات الانتقالية ، الى اغراق النظم السياسية في هذه المجتمعات ، بطوفان من المدخلات التي يتجاوز حجمها قدرات هذه النظم على امتصاصها أو السيطرة عليها . وهذا الاختلال في الميزان ، بين المدخلات الهائلة في جانب والبنى البالية المتحجرة او الحديثة الهشة في جانب آخر ، هو الذي يؤدي الى أزمات اجتماعية وسياسية حادة في هذه البلدان .

وفي الوقت الذي تلعب فيه المؤسسات العسكرية ، كغيرها من النسق الفرعية [Subsystems] الاخرى ، ادوارا مؤثرة في جميع المجتمعات نجد ان دورها في المجتمعات النامية يكتسب أهمية خاصة . ونبقى مسألة الهيمنة النسبية للمؤسسات العسكرية في المجتمعات المختلفة معدلك ، قضية مرهونة بالنظم السياسية التي تعمل هذه المؤسسات ضمن اطارها . فالنظم القادرة على امتصاص المدخلات الجديدة ، تشد المؤسسة العسكرية الى واقعها ، كواحد من النسق الفرعية التي يتكون منها المجتمع ليس الا من جهة ، وتلزمها بقصر نشاطاتها على تنفيذ المهمات المحددة لها اصلا من جهة ثانية والعكس بالعكس ، اذ يساعد النظام السياسي ، البالي المتحجر أو الهش الحديث ، كما هي عليه الحال في غالبية المجتمعات النامية ، على الهيمنة العسكرية التي تجعل من هذا النظام في النهاية ، واحدا من تلك النظم التي تشتهر بسيطرة أحد النسق الفرعية فيها عليها [Dominant Subsystem] وفي هذه المجتمعات ، تغدو المؤسسات العسكرية النسق الفرعية الاكثر حسما دون منازع .

هذا ، وتتفاوت الهيمنة النسبية للمؤسسات العسكرية في المجتمعات النامية من بلد الى آخر . ومع تفاوتها ، تتغير درجة تعرضها للانقلابات العسكرية . فالهند ولبنان واسرائيل ، على سبيل المثال لا الحصر ، أقل عرضة للانقلابات العسكرية

من غيرها ، على الرغم من الاعلان عن حالة الطوارىء ، وازدياد دور المؤسسة العسكرية فى الهند فى عام ١٩٧٥ ، وعلى الرغم من محاولتى الانقلاب الفاشلتين فى لبنان فى العامين ١٩٦١ و١٩٧٦ على التوالى ، وعلى الرغم من الازمات المدنية ـ العسكرية الحادة فى اسرائيل عشية حرب ١٩٦٧ ، واثناء وبعد حرب ١٩٧٣ الا انه يمكن اعتبار الغالبية العظمى من دول الشرق الاوسط وآسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية ، أكثر عرضة ، وبما لا يقارن ، للانقلابات العسكرية من غيرها هذا ، مع العلم ان دول كل منطقة من هذه المناطق ، قد تخضع لتأثير عوامل اضافية تفتح شهية العسكريين على التدخل فى الشئون السياسية . وعلى سبيل المثال ، تزداد احتمالات التعرض للانقلابات العسكرية او يسهل تقبل تلك الانقلابات، فى مجتمعات الشرق الاوسط ، بفعل عوامل اضافية من نوع . تراث الدولة الاسلامية ، الفشل فى تكيف المؤسسات الديمقراطية العربية مع الواقع المحلى، الاستعمار ، التنافس الدولى ، التحديات الاقليمية العسكرية ومع ذلك ، يبقى عجـز المجتمعـات عن التكيف مع المدخلات الجديدة ، وعن تلبية متطلباتها ، العامل الاكثر أهمية ، فى حـدوث وتكرار وقوع الانقلابات العسكرية فى البلدان النامية . وفى حين يمضى انعدام المرونة فى هذه النظم السياسية ، الى قيام ازمات اجتماعيـة وسياسية حادة ، فان المحك النهائى لقدرة نسق معين على التكيف ، يبدو اثناء مثل هذه الازمات .

وفى حالات فشل النسق فى التلاؤم مـع او امتصاص المدخلات الجديدة ، ترجح المـؤسسة العسكرية المهيمنة [بالمقارنة مع غيرها « النسق الفرعية » فى المجتمع] كفة الميزان فى اتجاه أو آخر . فهى اما ان تقف الى جانب النخب التقليدية الحاكمة ، واما ان تتحرك ضدها . وفى وقوفها مع جانب دون الآخر ، تتأثر المؤسسة العسكرية ، الى حد بعيـد ، بـالاصول الاجتماعية والقيـم والايدلوجيات السائدة فى أوساط ضباطها على وجه الخصوص . وما لم يقرر « النسق الفرعى » العسكرى المهيمن ، دعم النظام السياسى البالى القائم وصد المدخلات الجديدة التى غالبا ما تكون غير قانونية [كما حدث فى امريكا اللاتينية فى القرن التاسع عشر ، وفى اوربا فى اثناء ما قبل الثورة الصناعية ، وفى الشرق الاوسط فى القرنين التاسع عشر والعشرين] يصبح انهيار النظام مسألة حتمية . وفى مثل هذه الحالات ، تستبدل المدخلات المعززة [Supportive Inputs] ، المباشرة وغير المباشرة ، الصادرة عن « النسق الفرعى » العسكرى للنظام ، والتى طالما دعمته وحافظت عليه ، يستبدل بها ما يسميه مورتن كابلن المدخلات التصعيدية [Step-Level Inputs] ذات الطبيعة الحاسمة الكافية لتغيير الصفات الاساسية للنسق واللازمة لتحطيم بنائه . وهذا هو بالتحديد ما حدث فى الساعات الاخيرة التى سبقت أو تسبق وقوع الانقـلابات فى عـدد كبير مـن البلدان النامية . ففى مثل تلك الساعات ، يتحرك جزء من المؤسسة العسكرية ، وهى « النسق الفرعى » الاكثر تفوقا بين النسق الفرعية الاخرى فى المجتمع ، ويقوم فى حالة النجاح ببسط سيطرته على البلاد .

وبالنظر الى الوراء وتقويم اى انقلاب بعد ان تكون مضت مدة كافية على قيامه ، لا يبعث ما حدث ، ولا توقيته ، او أسباب وكيفية حدوثه ، على الدهشة مع مجيء يوم الانقلاب ، غالبا ما تكون النخبة الحاكمة اما [١] قد فشلت فى تلبية وامتصاص جانب اساسى من المدخلات الداخلية [والخارجية] أو مواجهتها ، فضعفت بفعل ترنحها تحت وطأة ضغوط الاوضاع الاقتصادية المتردية ، والتململ الاجتماعى المتزايد ، والتوتر السياسى المتعاظم ، فأصبحت بالتالى جاهزة للسقوط ، أو [٢] تكون النخبة الحاكمة قد فقدت لاسباب ذاتية او موضوعية ، ولاء قطاع اساسى فى « النسق الفرعى » العسكرى ، نتيجة اخفاقها فى تلبية مدخلاته او مواجهتها ، فأصبحت لذلك موضع تآمره . وأما لون الانقلاب [أبيض او أحمر] فيتقرر على اساس حالة الميزان الداخلى للقوى لحظة قيام الانقلاب . فكلما كانت كفة طرف من الاطراف راجحة الى درجة كبيرة على كفة الطرف الاخر ، كلما كان الانقلاب ـ على وجه الاجمال ـ أقل عنفا ودموية . والعكس بالعكس : كلما تساوت قدرات القوى المتصارعة أو قلت درجة الرجحان بينها ، كلما ازداد العنف واهراق الدماء ، علما بأنه لا بد فى النهاية من غلبة فريق على فريق .

وقبل ان يمضى وقت طويل ، تواجه الحكام الجدد ، المشكلة القديمة ـ الجديدة الخاصة بضرورة محافظة النظام الانقلابى على نفسه ، عن

طريق تلبية متطلبات المدخلات المتزايدة . وفي هذا المجال ، غالبا ما يسير النظام في السنين الاولى ، في الاتجاه ذاته الذي طالما سلكته النظم المنبثقة عن الانقلابات العسكرية في الدول النامية . والمقصود هنا ، قيام الحكام الجدد بارساء دعائم نظام سلطوي دكتاتوري يتوسلون فيه القوة ، الظاهرة والخفية ، لتحقيق مآربهم . وهكذا ، يتكيء النظام الجديد على القوات المسلحة ، التي سرعان ما يعاد « تنظيمها » ، وتولى عناية خاصة باعتبارها « النسق الفرعي » الاكثر أهمية في المجتمع .

الا أن اعتماد النظام الجديد على القوة وحدها ، لا يمكن ان يحفظ النظام . ذلك أنه اذا استمر في الاعتماد على القوة فحسب ، يكون قد عرض نفسه للمصير ذاته ، الذي انتهت اليه معظم النظم الشبيهة في الدول النامية : الانقلاب على الانقلاب وبوساطة المؤسسة العسكرية المسيطرة عليها .

اما اذا سلك النظام الجديد طريقا مختلفا ، وتمكن بوساطته من امتصاص وتلبية قدر معقول من المدخلات الجديدة [وبخاصة تلك الصادرة عن النسق الفرعي العسكري] يكون بذلك قد عزز من فرص ديمومته . وهذه الطاقة الامتصاصية العالية التي قد يتمتع بها النسق السياسي الجديد ، هي التي تميز نظاما عن نظام ، وتفسر ، في الوقت نفسه تأخير او منع قيام انقلاب عسكري جديد . وفي هـذا المجـال ، غالبـا ما تلعب ظـاهرة الكرزما ( ) التي تشهدها المجتمعات الانتقالية بكثرة وزخم كبير ، دورا أساسيا في زيادة طاقة النسق السياسي ، على امتصاص ضغوط الطلبات والتنظيمات الجـديدة ، او في تقليصها وتخفيف ضغوطها .

واخيرا ، لا تتقرر الهوية الاجتماعية « لنسق ما بعد الانقلاب » بالاصول الطبقية للضباط الذين قادوا الحركة العسكرية الانقلابية ، ولا بما أعلنوه من أهداف وبرامج ، وبخاصة في المراحل الاولى ، بقدر ما تتقرر في ضوء الاجابة عن الاسئلة الرئيسية الثلاثة التالية :

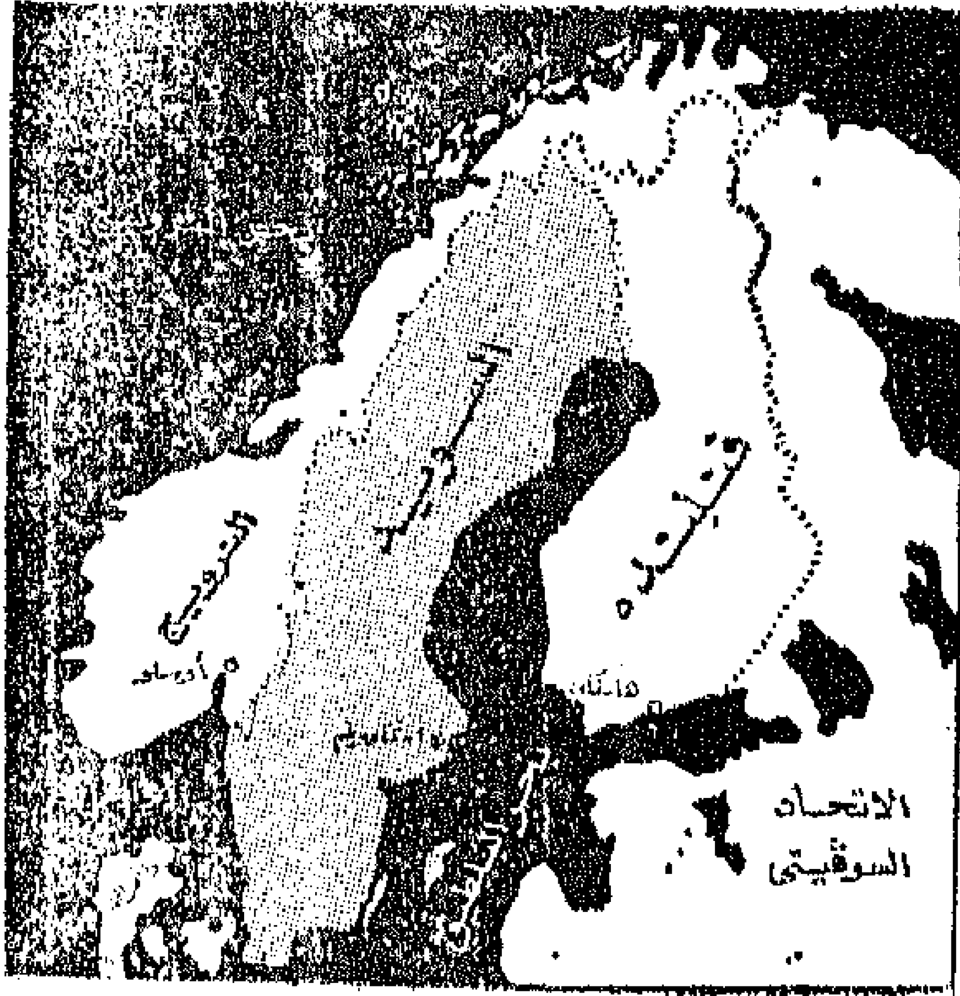
أولا : كيف عالجت أو تعالج القيادة المدخلات الجديدة الواردة من النسق الفرعية غير العسكرية في المجتمع ؟

ثانيا . كيف واجهت او تواجـه القيـادة ، المدخلات الجديدة الصادرة عن النسق الفرعي العسكري ، وكيف قابلت او تقابل القيادة ، التحدي الخاص بمحافظتها على ذاتهـا وعلى نظامهـا وبعبارات أكثر تحديدا : ما هي المعادلة التي حكمت وتحكم العلاقات المدنية ــ العسكرية ، وكيف نجحت القيادة السياسية في تحييد العسكريين او ، ان كان ذلك قد حصل ، في ابطال تسييسهم ؟

ثالثا . من هم أولئك الذين استفادوا من النظام السياسي الجديد بشكل عام ، وأي الطبقـات الاجتماعية كانت الاكثر استفادة على وجـه الخصوص ؟

وغني عن الذكر ، أن السؤال الثالث والاخير ، هو أهم الاسئلة الواردة على الاطلاق ، واكثرها حسما في تقرير « الهوية الاجتماعية » للنظم التي تعقب وقوع ونجاح الانقلابات العسكرية ولولا الخشية من خطر الانزلاق الى اصدار تعميمات وأحكام سريعة ، لقطعنا ــ مع غيرنا ــ في ظل الشواهد المتراكمة والمتزايدة أبدا ، بأنه ما من انقلاب عسكري قام وتحول الى ثورة . بل أكثر من ذلك : لا أمل حقيقي ــ تخبرنا التجربة وينبؤنا الماضي والحاضر ــ بامكانية امتـلاك « عربة » الانقلاب العسكري ، وفي أحسن الحالات ، للطاقة الكافيـة اللازمـة لنقـل الضباط من حقـول التمرد الذي يبدأ اجتماعيا وسيـاسيـا وينتهي وعسكريا . . . الى ارض الثورة . ■

(*) والمعنى المبسط لهـذه الظاهرة هو : هالة السحر التي قد تحيط بزعامة ما . والجدير بالذكر ، أن ماكس فيبر كان أول من أعطى كلمة « كارزما » معناها الحديث ، عندما عنى بها « صفة خارقة يتمتع بها امرؤ ما » بغض النظر عما اذا كانت تلك الصفة « حقيقية أو مزعومة أو مفترضة » . ويتضمن التعبير علاوة على ذلك « اثبات » صفات متفوقة « من خلال (ضمان) رفاة المحكومين » والمعنى الاحدث للكلمة يشير الى تفاعل عوامل محددة عبر « علاقة رباعية بين القادة ، والاتباع ، والظروف ، والاهداف »



اخفاق التجربة الاشتراكية فى السويد

نازلى معوض أحمد

كان يوم ١٩ سبتمبر الماضى ، نقطة تحول هامة فى مسار السياسة والحكم فى السويد ، فلقد أسفرت النتائج النهائية للانتخابات العامة التشريعية ، عن انتكاسة فعلية لشعبية الحزب الاشتراكى الديمقراطى . وانحسار لسلطته الرسمية الحكومية ، التى امتدت طوال ٤٤ عاما كاملة ، وهيمنت على كافة مجالات الحياة العامة فى البلاد . وتمكنت مجموعة الاحزاب المعارضة المحافظة الثلاثة ، وهى الحزب الليبرالى ، والحزب المحافظ ، وحزب الوسط ، من الفوز بعدد من الاصوات الانتخابية ، كفلت لها السيطرة على ١٨٠ مقعدا فى البرلمان السويدى المكون من ٣٤٩ مقعدا . وبذلك حصلت هذه المجموعة الحزبية غير الاشتراكية ، على ٥٠٫٧ فى المائة من الاصوات فى السويد .

هذا بينما لم يتوصل الحزب الاشتراكى الديمقراطى ، والذى كان مازال فى الحكم وقت اجراء الانتخابات ، الا الى ١٥٢ مقعدا فى البرلمان . وبالاضافة الى ١٧ مقعدا ، حصل عليها الحزب الشيوعى السويدى ، أصبح للكتلة الاشتراكية ١٦٩ مقعدا ، بنسبة ٤٧٫٧ فى المائة من الاصوات فى السويد .

وهكذا تراجع الاشتراكيون الديمقراطيون ، الى صفوف المعارضة البرلمانية ، بعد ٤٤ عاما أمضوها فى الحكم بلا انقطاع ، اللهم الا فترة قصيرة لم تتجاوز مائة يوم عام ١٩٣٦ ، تولى الحكم فيها حزب الوسط ، وكان يسمى آنذاك بالحزب الزراعى . وأصبحت مهام الحكم والمناصب الوزارية ، لمدة ٣ أعوام قادمة ، فى السويد ، مقصورة على الزعامات السياسية للاحزاب الثلاثة الفائزة ، ائتلافيا ، فى الانتخابات الاخيرة .

هذا الحدث السياسى الخطير فى حياة السويد ، لابد أن يثير العديد من التساؤلات ، أهمها ما يلى :

أولا : ما هى المقومات الموضوعية التى استطاع بها الحزب الاشتراكى الديمقراطى ، أن يسيطر على ممارسة الحكم فى السويد طوال الفترة الممتدة من نوفمبر سنة ١٩٣٢ الى سبتمبر سنة ١٩٧٦ ؟

ثانيا : ما هى العوامل التى أدت الى فشل هذا الحزب الحاكم لمدة تقارب النصف قرن من الزمان ، فى الحصول على الاغلبية المطلقة فى الانتخابات الاخيرة ، مما أتاح للمعارضة المحافظة . ان تتولى الحكم لاول مرة منذ الثلاثينات ؟

ثالثا : ما هى احتمالات المستقبل السياسى القريب للوزارة الجديدة المحافظة فى السويد ، وما هو موقع الاشتراكيين الديمقراطيين على الخريطة السياسية للبلاد فى الاعوام الثلاثة المقبلة ؟

تتمثل أهم مسببات الاستمرارية الحكومية الطويلة للاشتراكيين الديمقراطيين فى السويد ،

فى ثلاثة مقومات رئيسية أولاها ، الخصائص الفكرية للاشتراكية السويدية ، والطبيعة الخاصة لادواتها وأساليبها التطبيقية والتنظيمية ، وثانيتها ضخامة الانجازات الشاملة لكل جوانب الحياة الانسانية ، والتى حققتها تلك الحكومة الاشتراكية فى السويد ، وثالثتها الانشقاقات التى عانت منها طيلة العقود الاربعة الاخيرة ، قوى المعارضة المحافظة ، فى مواجهة جبهة الحكومة الاشتراكية ، التى ساندها الشيوعيون دائما سواء فى داخل البرلمان أو خارجه .

ونبدأ باستطلاع خصائص الاشتراكية السويدية ، كما اعتنقها وطبقها الحزب الاشتراكى الديمقراطى ، ابان سنوات حكمه الطويل للبلاد . يمكن ايجاز أهم الاسس النظرية للاشتراكية السويدية فى مبادىء معينة ، من اهمها ، تقليل التفاوت فى الدخول ، عن طريق اشتراكية الضرائب واشتراكية الخدمات ، والتنظيم التعاونى كوسيلة لتحقيق الاشتراكية فى بعض القطاعات ، وزيادة الانتاج ورفع كفايته عن طريق الترشيد فى الادارة وتحقيق الوفورات ، وتحقيق الاستقرار فى ظروف سوق العمل والتوظف الكامل ، وايجاد قطاع عام فى بعض المجالات خاصة الخدمات ، والتخطيط بالبرامج والرقابة وتحقيق اشتراكية الاستثمار ، واستخدام السياسة الماليه والنقدية فى منع الاثار الدورية فى الاقتصاد القومى .

وعلى الرغم من أن الاشتراكية السويدية ، كانت فى بدايتها متصلة بالفكر الماركسى ، الا أنها ابتعدت فى تطبيقها العملى ، عن الارتباط بأية نزعة مذهبية جامدة . وعنيت الاشتراكية السويدية ، فى المقام الاول ، بالهدف ، وهو تحقيق الرفاهيه الاقتصاديه للمجتمع كله ، وابتعدت تماما عن المثاليات المجردة ، وكان عمادها الفكرى الاساسى هو « النجاح العملى لتطبيق أية فكرة فى الواقع الحياتى للافراد فى المجتمع » .

ويرى الدارسون ، أن الاشتراكية السويدية ، ما هى الا تطبيق لدولة الرفاهية المتقدمة التى نادى بها كينز ، فهى اشتراكية تحتفظ فى واقعها بكافة الخصائص الاساسية للرأسمالية ، بعد استبعاد مساوئها ، مثل تفاوت الدخول ، والتقلبات النقدية العنيفة ، والبطالة ، والاثار الضارة للاحتكارات ، وتركز القوى الاقتصاديه والنفوذ الاجتماعى فى يد قلة . والاشتراكيه السويدية آمنت بالملكية الخاصة ، مادامت غير متحكمة ، وليس لها انعكاس أو ميزات طبقية او احتكارية معينة . ولذلك بقيت الملكية فى الصناعة والتجارة والزراعة فى يد القطاع الخاص ، باستثناء السكك الحديدية وبعض مناجم الحديد والغابات والقوى المحركة والتصنيع الذرى .

واستخدمت الاشتراكية السويدية ، السياسة المالية ، لاسيما الضريبيه ، لتكفل مستوى عاليا من المعيشة لكل فرد ، فى مجتمع لا تتسع فيه الفوارق بين دخول الافراد اتساعا كبيرا . وبفضل الضرائب التصاعدية على الدخل التى تتراوح بين نسبه ٢٠ فى المائة فى الشرائح المتوسطة للدخل ، و٥٠ فى المائة فى الشرائح العليا ، أمكن للاشتراكية السويديه ، أن تجعل أكبر دخل فى البلاد لا يزيد على ٤ أمثال دخل العامل العادى غير الماهر فى نفس المجتمع .

ومن المعروف أن معظم الاشتراكيين يستهدفون أساسا وأولا ، احداث تعديلات جذريه فى الهياكل الاقتصاديه القائمه فى المجتمع ، على اعتبار أن تطوير كافة جوانب المجتمع الاخرى ، غير الاقتصادية ، سوف تكون النتيجة الطبيعية الحتميه لتغيير الهياكل الاقتصاديه . الا أن الاشتراكيين السويديين ، لجأوا الى عكس ذلك تماما . فلقد عملوا على تغيير الاسس الاجتماعيه والانسانية والفنية التكنيكيه ، قبل كل شىء ، على اعتبار معين ، وهو اذا وقفت الهياكل الاقتصاديه القائمه فى البلاد ، حائلا دون تحقيق اصلاح المجتمع ، فان على الادوات القانونيه والنظاميه ، ان تتكفل بتغيير تلك الهياكل الاقتصادية العائقة للتقدم الاجتماعى .

وفى كتاب صدر أخيرا فى باريس ، يقول الزعيم الاشتراكى السويدى ورئيس وزراء السويد السابق أولاف بالم : « ان الصياغات النظرية للقرن التاسع عشر ، مثل الليبرالية التقليدية أو الماركسية الارثوذكسية ، انما قد فرغت تماما من أى محتوى أو مضمون مجد فى وقتنا الحاضر » .

فلم يعد هناك فى مجتمعنا مكان للمعجزات أو للقدرية أو التطور الحتمى للتاريخ خارج ارادة البشر . نحن ورثة العالم الذى حطم بقسوة . كل الاحلام الرائعة للمفكرين السابقين » .

وأخيرا ، ونحن بصدد تحليل الاشتراكية السويدية ، يمكن ان نستخلص حقيقة معينة ، وهى ان سر جاذبية النموذج السويدى للاشتراكية ، وبالتالى استمراره سنوات طويلة ، كان يمكن فى بساطته وتواضع أهدافه ، وهى المساواة والامان الاجتماعى ، وتوجيه سياسة الحكومة الاشتراكية الى العناية أساسا باهتمامات الفرد العادى فى حياته اليومية . شئون الاسرة ، والاسكان ، والعمالة ، وتنظيم الحياة الاجتماعية والعملية ، بما يكفل راحة المواطن .

ومن ناحية ثانية ، استمر حكم الاشتراكيين الديمقراطيين فى السويد ، بفضل ما استطاعوا تحقيقه من انجازات حقيقية ومادية ضخمة فى مجتمعهم . تلك الانجازات التى جعلت الاشتراكية الديمقراطية فى اوربا عموما ، وفى دول اسكنديناقيا خصوصا ، ترى فيما حققه الحزب الاشتراكى الحاكم فى السويد ، نموذجا أمثل للتطبيق الناجح لمبادئها .

فلقد كانت السويد ، حتى عشرينات هذا القرن ، من افقر الدول الاوربية . واذا بها فى ظل حكم الاشتراكيين الديمقراطيين ، تنتقل الى مصاف الدول ذات اعلى مستوى للحياة فى اوربا . ويذكر على سبيل المثال ، أنه فى عام ١٩٧٥ بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج القومى الصافى فى السويد ، ٣٤٣٩٠ فرنكا فرنسيا ، بينما لم يتعد هذا المتوسط فى فرنسا فى نفس العام ٢٦ الف فرنك فقط . واستطاعت الحكومة الاشتراكية فى العام الاخير ، أن ترفع الدخل الحقيقى للاسرة العادية بنسبة ٥ فى المائة ، وان تسيطر على التضخم عند معدل ١٠ فى المائة فى سنة ١٩٧٥ و٨ فى المائة فى سنة ١٩٧٦ ، وأن تخفض معدلات البطالة الى ١ر٦ فى المائة فقط من مجموع القوى العاملة .

هذه الانجازات كلها ، تحقق استقرارا اقتصاديا واضحا بالمقارنة بالدول الاوربية الغربية الاخرى ، التى تمر منذ سنوات بأزمات اقتصادية ومالية ضخمة . وتضاف الى هذا ، أنظمة التأمينات الاجتماعية ، الصحية ، والمعاشية ... الخ من الاجراءات التنظيمية الفعالة فى حقل الرخاء الاجتماعى . ولذا كان الشعب السويدى ، وتبلغ نسبة التعليم فيه ١٠٠ فى المائة ، راضيا عن حكم الاشتراكيين الطويل ، لانه يزيح عن كاهله عبء جزء كبير من همومه المادية ، فى مجال المعاشات والتأمينات والضمان الاجتماعى .

وفى ظل حكم الاشتراكيين الديمقراطيين ، تمتع المجتمع السويدى ، بكافة فئاته وشرائحه دون تفاوت او تفرقة ، برفاهية واضحة . وكانت هذه الرفاهية ، ترجع اساسا الى اعتبارات مادية واضحة ، اهمها ديناميكية الاقتصاد السويدى ، وتنظيم واستقرار سوق العمالة ومرونتها ، وجرأة مديرى المشروعات ، والتنظيم العلمى لكافة جوانب الصناعة . كذلك لا يمكن اغفال حقيقة هامة ، وهى ان الدولة فى السويد ، لا تمتلك من المصانع الصناعية أكثر من ٥ فى المائة من مجموع رأس المال القومى « وهى نسبة تقل عن نظيراتها فى كل من فرنسا وبريطانيا وايطاليا » ، مما اتاح للحافز الفردى ، فى ظل ارتفاع المستوى الثقافى العام والرقى الاجتماعى ، أن يحقق أعلى معدلات الكفاية فى كافة مجالات الانتاج فى السويد .

ويضاف الى تميز وخصوصية الاشتراكية السويدية ، وضخامة الانجازات الواقعية للحكومة الاشتراكية ، عامل ثالث ساعد مساعدة فعالة على الاستمرارية الطويلة لحكم الاشتراكيين الديمقراطيين فى السويد . وتمثل هذا العامل الثالث فى الانشقاقات الدائمة التى عانت منها أحزاب المعارضة المحافظة فى السويد . مما مكن الاشتراكيين الديمقراطيين من البقاء أطول فترة ممكنة .

لقد تكونت المعارضة اساسا من ٣ قوى حزبية رئيسية : أولاها حزب المحافظين ، الذى كان له مركز قوى خلال الثلاثين سنة الاولى من هذا القرن واضمحلت قواه بعد ذلك ، وتركز أنصاره فى طبقات المستوى العالى جدا . وفى أوائل الستينات ، انشق على حزب المحافظين ، فريق من زعاماته التى كونت حزبا يمينيا جديدا وضعيفا

سمى بالحزب الديمقراطى المسيحى ، كما أنشىء حزب « التجمع البورجوازى »فى جنوب السويد . وفى سنة ١٩٦٨ أعلن حزب المحافظين تغيير اسمه الى الحزب « المتحد » أو حزب الاتحاد المعتدل فى محاولة لعقد تحالف مع جميع الفئات المعارضة ، تمهيدا للانتخابات العامة فى سنة ١٩٧٠ ، وجذبا للعناصر غير المتطرفة فى يمينيتها الا أنه فشل آنذاك فى مسعاه .»

وحزب المعارضة الثانى ، هو حزب الاحرار وتنحصر أهدافه منذ بدء تاسيسه فى سنة ١٩٠٠ فى الاطار الكلاسيكى للتحرر ، مثل القيود القليلة فى التجارة ، والديمقراطيه البرلمانية ، والمحافظة المطلقة على حريات الفرد ... الخ وقد خسر هذا الحـزب الكثير من اصـواته لصالح الحـزب الاشتراكى الديمقراطى منذ أن كفل الاخير تشريعيا ، حق التصويت العام لجميع الرجال عند بلوغهم سن الحادية والعشرين .

وحزب المعارضة الثالث ، هو حزب الوسط الذى كان يعرف بحزب المزارعين ، او الحزب الزراعى. قبل أن ينجح فى ضم بعض فئات العمال الصغار الى تاييده منذ عام ١٩٥٧ ولقد أظهر هذا الحزب ميلا نحو حزب الديمقراطيين الاشتراكيين ، ودخل معهم مرتين فى تشكيل حكومات ائتلافية مابين اعوام ١٩٣٦ — ١٩٣٩ و ١٩٥١ — ١٩٥٧ .»

وهكذا باعدت الاختلافات الايديولوجية ، ومحاولات الاستئثار باصوات الناخبين ، مابين قوى المعارضة الحزبية الثلاث . ولم تتمكن تلك الاحزاب من تكوين جبهة ائتلافية قوية تخوض غمار الانتخابات العامة ضد الحزب الاشتراكى الديمقراطى الحاكم أو انتزاع الاغلبية المطلقة فى البرلمان منه لتشكيل حكومة غير اشتراكية . وظل الحزب الاشتراكى الديمقراطى يفضل ضعف وتفكك المعارضة . يسود الحلبة السـياسـية والدوائر الحكومية الا أن للحقيقة وجها آخر .

فالاشتراكية السويدية الحاكمة ، انطوت على كثير من ظواهر الخلل ، والاهتزاز والضعف الكامن الخطير ، حتى تمكنت منها عدة مشكلات حادة ، استطاعت أن تنال من قوتها ، ومن صمودها فى مقاعد الحكم ، تلك الظـواهر والمشكلات انما تمثل التفسير الواقعى الموضوعى لفشل لاشتراكيين الديمقراطيين فى انتخابات سبتمبر الماضى ، وتراجعهم الى ظلال المعارضة .»

وفى مقدمة تلك الظواهر والمشكلات ، تبرز مساله الضرائب التصاعدية الباهظة فالسياسة الضريبية التى استخدمتها حكومة الاشتراكيين الديمقراطيين ، كانت سلاحا ذا حدين ، والواقع أن من اهم الاسباب الظاهرة لتراجع الاشتراكيين الديمقراطيين عن الحكم ، بعد انهيار شـعبيتهم الانتخابية هو التزايد المطرد والمغالى فيـه ، للضغوط الضريبيه التـى فـرضتها حكومـة الاشتراكيين على المواطنين السويديين عموما ، وعلى اصحاب المهن الحرة على وجه الخصـوص ، مما دفع هؤلاء فى السنوات الاخيرة ، الى تقليص انشطتهم وتقليلها الى أقصى حد ممكن . وهنا نذكر « الهجرة الى دول اوربية أخـرى والى الولايات المتحدة الامريكية التى لجأ اليها عدد من الشخصيات الادبية والفنية ، من السويد هربا من ثقل وطاه الضرائب عليهم فى بلادهم .

يضاف الى ذلك ، ان الارتفاع الظاهرى فى القيمة الاسمية للدخول مصاحبا بتزايد معدلات الضرائب فى ظل حكومة الاشتراكيين قد خلق شريحة جديدة من الموظفين والكوادر الفنيـة المتوسطة والتى سادها السخط على السياسـة الضريبية للاشـتراكيين الديمقـراطيين ظهـرت بوادره بالفعـل فى انتخـابات عـامى ١٩٧٠ و١٩٧٣ ، اذا بدأ الحزب الحاكم يفقـد عـددا متزايدا من المقاعد فى البرلمان « فى انتخابات سنة ١٩٧٠ حصل على ١٦٣ مقعدا وفى انتخابات سنة ١٩٧٣ حصل على ١٥٦ مقعدا » .

وهذا يثبت حقيقة معينة ، وهى ان الادوات المالية لاعادة توزيع الدخل القومى لصالح الطبقات الفقيرة فى اى مجتمع مهما كانت درجة تقدمه الاقتصادى ومستوى رقيه الاجتماعى لابد ان تكون لها آثار جانبية ، تنال من فعاليتهـا ونجاحهـا واقعيا . وهذا القول ينطبق بصفة خاصة على اداة الضريبة التصاعدية على الدخول . ذلـك لان أصحاب الدخول الضخمة ، كقاعدة عامة ، فى أى مجتمع ، يتميزون بالعدد القليل نسبيا ، ومن هنا

لابد أن تتطرق سياسة الضرائب التصاعدية الى أصحاب الدخول المتوسطة والادنى . لتضغط عليهم بدورهم ، متجاهلة دوافعهم الذاتية ورغباتهم فى مستوى معيشة أفضل . وتكون النتيجة الحتمية ان يستنكر مختلف المواطنين من جميع شرائح الدخل ، استمرار مثل تلك الحكومة التى تثقل كاهلهم بالضرائب .

ونذكر فى هذا الصدد ، أن المواطن السويدى الذى يصل دخله الى ٥٠ ألف كيرون سنويا ، انما يقوم بدفع ضرائب مباشرة تبلغ اكثر من ١٦ الف كيرون فى نهاية العام المالى . ومن ثم ، من الطبيعى الا يؤيد هذا المواطن ، الحكومة التى تحرمه من حوالى ثلث دخله سنويا .

ويضاف الى ما سبق ، الضرائب الباهظة على رأس المال ورقم الاعمال التى تميزت بها دائما السياسه الماليه للاشتراكيين الديمقراطيين فى السويد منذ سنوات طويلة ، والتى تفرض بنسبه ٤٠ فى المائة على اجمالى الارباح التجارية والصناعية .

ــ وهناك عامل ثان خطير ، يفسر الانتكاسة الانتخابيه للاشتراكيين الديمقراطيين . فمنذ أوائل السبعينات ، اعتقدت الحكومة الاشتراكية فى السويد ، أن موجة التضخم الحادث فى البلاد ، ترجع الى نمط التراكم الرأسمالى المطرد فى الانتاج . ولذلك عملت تلك الحكومه ، على أن تخطو خطوة جديدة فى أعماق النظام الاشتراكى ، تمثلت فى محاوله تمليك العمال تدريجيا ، لجزء من ادوات الانتاج . ومما يذكر فى هذا الشأن ، أنه توجد فى السويد ثلاثه تجمعات مالية تعاونية يمتلكها العمال بالكامل ، وهى صندوق المعاشات ، والبنك الوطنى للاستثمارات ، وصندوق الاجور . وجميعها تشكل قوة اقتصادية وماليه ذات خطورة فى مواجهة سلطه رأس المال الخاص فى السويد .

وفى ابريل سنة ١٩٧٣ ، صدر قانون باشتراك ممثلين عن النقابات العمالية فى مجالس ادارة المنشآت الصناعية ، مما اعتبره قطاع كبير من الرأى العام السويدى ، توغلا خطيرا فى طريق التطرف اليسارى .

وهنا تجدر الاشارة ، الى مشروع رودلف ميدنر ، وهو اقتصادى سويدى من أصل ألمانى ، أصبح حاليا اكبر مفكر اشتراكى فى السويد ، وله نفوذه القوى فى أوساط الاتحادات العمالية هناك ، والتى تسيطر على نحو مليونين من العمال . فلقد تقدم رودلف ميدنر بمشروع سمى بـ « الديمقراطية الصناعية » . ومضمون هذا المشروع ، اقتراح بأن تستقطع نسبة ٢٠ فى المائة من أرباح العمال سنويا فى كل منشأة صناعية تقوم بتشغيل اكثر من ٥٠ فردا ، على أن تحول هذه الاستقطاعات الى صندوق عمالى خاص ، يستخدم فى شراء أسهم هذه المنشآت بالتدريج . وبذلك يكون من حق حاملى الاسهم الجدد ، وهم عمال المنشآه ، أن يشتركوا ، ممثلين بمندوبيهم النقابيين ، فى اجتماعات مجالس ادارة الشركات المعنية . وهكذا يكون للعمال ، دور هام فى رسم سياسات وبرامج المصنع او المنشآة التى يعملون بها . وقد رأى ميدنر ، أن تطبيق مشروعه هذا ، سوف يكفل تحقيق هدفين : فهو من ناحية ، سوف يؤدى الى تطوير وتنمية احساس التضامن بين العمال ، وهو من ناحية أخرى يخفف من الاتجاه الحادث حاليا نحو تركيز رؤوس الاموال فى أيد قليلة ، تحتكر لصالحها الخاص ، عملية صنع القرار الاقتصادى والصناعى .

ولقد لاقى مشروع ميدنر هذا ، فتورا شديدا من جانب قطاعات كثيره ومختلفة . فأصحاب الاعمال اعتبروه « مصادرة لادوات الانتاج » ، واليسار المتطرف ، رأى فيه محاولة لتحقيق السيطرة النقابية على النظام الاقتصادى برمته فى السويد . أما الاشتراكيون الديمقراطيون ، فقد ايدوا مشروع ميدنر ، اذ راوا فى «الديمقراطية الصناعية» هذه البديل الطبيعى ، فى البيئة السويدية الخاصة ، لعمليات التاميم الجارية منذ سنوات فى كثير من قطاعات الانتاج فى بلاد غرب أوربا . تلك التاميمات التى يعتبرها الاشتراكيون الديمقراطيون فى السويد ، صورة من « رأسمالية الدولة » .

وفى مواجهة معارضة الرأى العام السويدى لمشروع ميدنر ، خوفا من التطرف اليسارى ،تحفظ أولاف بالم فى تعليقه على المشروع، فقال بأنه معقد فى التنفيذ العملى ، لدرجة يصعب معها تصوره واقعيا ، الا فى مدى عشر سنوات . هذا وان كانت

التصريحات الرسمية لاولاف بالم فى السنة الاخيرة ، تدل كلها على ترحيب هذا الزعيم الاشتراكى ، بمحاولات تقريب العمال من شئون الادارة ، والتسيير العملى للمصانع التى يعملون فيها ، ودعوته لارباب الاعمال ، بالاقتناع بأهمية تعاون العمال مع المسئولين عن ادارة المنشأة الصناعية ، من اجل الحفاظ على السلام الاجتماعى فى السويد . ولاشك ان موقف الاشتراكيين الديمقراطيين من هذه المسألة ، هو رد فعل للاضرابات العمالية الشديدة التى حدثت فى انحاء البلاد فى السنوات الاخيرة ، وخاصة فى مناجم الحديد بخيرونا . حيث طرح العمال قضية وضعهم الاجتماعى . فكان أن سجل الاشتراكيون الديمقراطيون هذه المطالب ، وجعلوها ضمن برنامجهم السياسى اثناء الحملة الانتخابية فى الصيف الماضى ، مما اثار عليهم ثائرة كل من اليمين الرأسمالى ، واليسار المتطرف .

— ومن جهة اخرى ، تصدعت قوى الاشتراكيين فى السويد ، بفعل ظواهر الازمة الاقتصادية التى طرات على بلاد غرب اوربا ، وعلى الاقتصاد العالمى بصفة عامة ، وكان لابد ان تعكس اثارها على السويد خلال الاعوام الاخيرة ، واهمها الزيادة بنسبة ٥ فى المائة التى طرأت على تكاليف الحياة هناك ، بالاضافة الى اتجاهات التضخم المالى وبذا بدأت النقابات العمالية فى الفترة الاخيرة ، تطالب الحكومة الاشتراكيه ، بزيادة فى الاجور بنسبة ١٥ فى المائة . الا ان الحكومة لم يكن فى مقدورها قبول وتنفيذ هذه المطالب العمالية ، نظرا لان ارتفاع الاجور ، يؤدى حتما الى زيادة فى تكاليف انتاج السلع السويدية ، وبالتالى فان أسعارها ترتفع فى الاسواق العالمية ، مما ينتج عنه الحد من امكانيات التوسع فى الصادرات ، التى تحد بدورها من حجم الاستثمارات .

وهكذا أدت مخاوف الحكومة الاشتراكية من مخاطر الانكماش الاقتصادى والتدهور المالى ، الى رفضها الاستجابة لكثير من المطالب المالية للعمال ، مما أسفر عن اهتزاز ثقة القوى العمالية فى حكم الاشتراكية الديمقراطية للبلاد . ومما يذكر بشأن العقبات الاقتصادية التى واجهت السويد أخيرا ، أن اتحاد نقابات العمال ، قام فى الصيف الماضى ، بنشر تقرير عن الشركات المتعددة الجنسية والتى يمتد نشاطها الى السويد . وجاء فى هذا التقرير ، ان السويد قد بدأت بالفعل ، فى فقد جزء هام من صناعاتها المتقدمة ، كما أنها بدات أيضا تعانى من انخفاض المستوى التكنولوجى فى مختلف فروع الانتاج . ودلل التقرير على صحة هذا الحكم ، بوقائع وأرقام محددة . فالاستثمارات السويدية خارج البلاد فى الخمس عشرة سنة الاخيرة ، تضاعفت ٥ مرات تقريبا ، وبلغت قيمتها فى سنة ١٩٧٤ : ٢٤٠٠ مليون كورون « ما يوازى ٢٦٦ مليون جنيه استرليني او ٦٠٠ مليون دولار » . كما ان هذه الاستثمارات السويديه فى الخارج ، تتزايد ايضا بمعدلات اسرع بكثير من معدلات تزايد الاستثمار السويدى المحلى فى داخل قطاعات الانتاج المختلفة فى السويد نفسها .

وفى الناحيه المقابله ، فان الاستثمارات الاجنبية الموظفه داخل قطاعات الاقتصاد السويدى ، لم تتعد فى نفس الفتره المذكورة ٦٠٠ مليون كورون ، «ما يوازى ٦٦ر٥ مليون جنيه استرليني او ١٥٠ مليون دولار » ، وذلك بسبب ارتفاع تكاليف الانتاج فى السويد . كذلك اورد التقرير المذكور ، أن الشركات السويديه ، اتاحت فى السنوات العشر الاخيرة ، ٢٥ الف فرصه عمل فى خارج السويد ، على حين انه فى نفس الفتره ، لم يتوفر داخل السويد سوى ٣٥ ألف فرصه عمل فحسب .

والحقيقة أنه ، اذا كانت السويد حتى الان ، قد استطاعت أن تتخطى الازمة الاقتصادية بنجاح نسبى عن بقية دول غرب أوربا ، فان الخطر مازال ماثلا فى اختلال الميزان التجارى للبلاد ، بسبب تزايد واردات السويد ، المطرد ، من البترول ومنتجاته ومشتقاته .

ولكن بالاضافة الى هذه العوامل الاقتصادية المذكورة آنفا ، والتى استترت وراء فشل الاشتراكيين الديمقراطيين فى الانتخابات السويدية الاخيره ، كانت هناك ايضا مجموعة من المسببات السياسية والاجتماعية ، بل والنفسية الشخصية ، لذلك الفشل .

ان كثيرا من زعامات الاشتراكيين الديمقراطيين ، ترجع هزيمتهم الى سبب أساسى ، هو معارضة الرأى العام السويدى لبرنامج الحزب

الاشتراكى للتصنيع النووى فى البلاد ، والذى كان يستهدف انشاء ثلاثة مجمعات نووية فى السويد حتى عام ١٩٨٥ ، مما اعتبره قادة الرأى السويدى خروجا على مبادىء الحياد السويدى التقليدى . الا ان نتائج الانتخابات ، لم تدلل فى الواقع على صحه هذا التسبيب ، لفشل الاشتراكيين فى الاحتفاظ بالحكم . ذلك ان الحزب الذى تبنى الدعوة الجماهيرية ضد برنامج التصنيع النووى ، وهو حزب الوسط ، قد فقد جزءا من شعبيته اثناء الانتخابات الاخيرة ، اذ حصل على ٢٤٫٢ فى المائة من الاصوات ، بعد ان كان قد فاز فى انتخابات سنة ١٩٧٣ بنسبة ٢٥٫١ فى المائة من الاصوات .

هذا بينما ارتفع نصيب حزب المحافظين من الاصوات الى ١٥٫٥ فى المائة بدلا من ١٤٫٣ فى المائة فى انتخابات سنة ١٩٧٣ ، وارتفع نصيب الحزب الليبرالى من ٩٫٤ فى المائة فى انتخابات سنه ١٩٧٣ الى ١١ فى المائة من الاصوات فى انتخابات سنة ١٩٧٦ .

وهذان الحزبان المحافظ والليبرالى ، لم يعارضا صراحة او ضمنا برنامج التصنيع النووى للاشتراكيين ، بل ركزا فى دعاياتهما الانتخابية ، على أهداف أخرى ، مثل التخفيف من الاعباء الضريبيه على المواطنين ، واطلاق الحريات الفردية ، والقضاء على البيروقراطية .

ومن جهة أخرى ، حدثت فى السنوات القليلة الماضيه ، عدة فضائح اضرت كثيرا بالصورة الشعبية للاشتراكيين الديمقراطيين فى السويد ، وان كانت تعتبر بسيطة جدا بالمقارنة بفضائح سياسية أخرى حدثت فى نفس الفترة فى العالم الغربى ، مثل فضائح ونرجيت او لوكهيد ، ولكنها أدت الى اهتزاز ثقة السويديين فى طهارة وصلابة الاشتراكية الديمقراطية . ومن أهم تلك الفضائح ، ما أعلنته الاديبة السويدية استريد ليندجرن فى صحف المعارضة ، من أنها قد دفعت فى سنة ١٩٧٥ : ١٠٢ فى المائة من دخلها السنوى فى صورة ضرائب متنوعة . كما ألقت الصحافة المحافظة ، اضواء شديدة على واقعة اختلاس فى داخل الحزب الاشتراكى الديمقراطى ، تمثلت فى قيام المسئول المالى للحزب بعملية غش واضحة ، حين حاول أن ينقل مبلغا كبيرا من المال ارسله الحزب الاشتراكى الالمانى أساسا الى الحزب السويدى الاشتراكى ، الى الحزب الاشتراكى الديمقراطى الفنلندى .

وقد اثارت هذه الواقعة ، استنكار الرأى العام السويدى ، الذى يقلق من وطأة البيروقراطية التى يمارسها هذا الحزب الاشتراكى الحاكم ، وتصاعدت الاتهامات ضد زعيم الحزب ورئيس

النتائج الرسمية للانتخابات التشريعية فى السويد (١٩ سبتمبر ١٩٧٦)

	الاصوات			المقاعد	
الاحزاب	العدد	النسبة	نسبة الكسب او الخسارة بالمقارنة بنتائج انتخابات ١٩٧٣	العدد	نسبة الكسب او الخسارة بالمقارنة بنتائج انتخابات ١٩٧٣
الاشتراكى الديمقراطى	٢٣٢٠٨١٨	٤٢٫٩	— ٠٫٧	١٥٢	— ٤
الوسط	١٣٠٧٩٢٧	٢٤٫١	— ١	٨٦	— ٤
المحافظون	٨٤٥٥٨٠	١٥٫٦	+ ١٫٣٤	٥٥	+ ٤
الليبرالى (الحر)	٦٠٠٢٤٩	١١	+ ١٫٦١	٣٩	+ ٥
الشيوعى	٢٥٧٨٦٧	٤٫٧	— ٠٫٦	١٧	— ٢
الديمقراطى المسيحى	٧٣٥١٦	١٫٤	— ٠٫٤	—	—
الحزب الشيوعى الماوى	١٧٢٧٤	٠٫٣	— ٠٫١٤	—	—

الوزراء آنذاك اولاف بالم ، بأنه يعمل على فرض الشمولية البغيضة على السويد . ونذكر هنا أن شخصية اولاف بالم بالذات ، قد آثارت جدلا شديدا بشأنها . فهذا الزعيم الاشتراكي الذي تولى رئاسة الوزارة السويدية منذ سنة ١٩٦٩ ، بعد تقاعد الزعيم الاشتراكي السابق تاج ايرلندر «الذي ظل رئيسا لوزراء السويد ٢٣ عاما كاملة» انما ينتمي أساسا الى طبقة البورجوازيه العليا ، وقد تلقى قسطا هاما من تعليمه على نفقة اسرته الموسرة في الولايات المتحدة الامريكية ، ولذلك فان أبناء طبقته الاصلية ، يعتبرونه مارقا وجاحدا للبيئة الاجتماعيه التي نشأ فيها ، كما أن اليساريين المتطرفين ، يرون فيه شخصا يفتعل الحماس الاشتراكي ، ويتزلف للشعب العادي ، ابتغاء الاحتفاظ بالسلطة ، مستغلا في ذلك قدرته الخطابية ، وموهبته في السيطرة على السامعين والمشاهدين .

كذلك استفادت المعارضة المحافظة كثيرا ، من عدة تصريحات متهورة ادلى بها بعض الزعماء الاشتراكيين في الحملة الانتخابية الاخيرة ، مثل التلويح بقرب تأميم صناعات الادوية والكتب المدرسية ، وتحقيق الادارة اللامركزية لثروات باطن الارض .. الخ .

أما أنصار الحزب الاشتراكي الديمقراطي ، فيفسرون هزيمته الانتخابيه ، بان الحزب قد لحقه الضعف ، لانه فشل في ان يحقق للبلاد كيانا من القوى التقدمية القوميه ، التي تناضل في سبيل تحقيق اهداف الحزب ، ليس من وجهه النظر الحزبية الضيقة ، او عن طريق تحالفات حزبية تسبق الانتخابات عادة ، ولكن في شكل قوى تمثل أكثر من غيرها ، المصالح الوطنيه الحقيقية . وهذا النقص الخطير في استراتيجيـة الحـزب الاشتراكي ، أتاح الفرصة للمعارضة ، لان تتهم الحزب الاشتراكي ، بأنه لا يمثل اية زعامة واقعيه على المستوى القومي الشامل .

ونخلص من العرض السابق لخلفيات الانتخابات السويدية الاخيرة ، الى أن هزيمة الاشتراكية الديمقراطية في تلك الانتخابات ، كانت انعكاسا للرغبة في « الاختيار والتبديل والاحلال » التي يتميز بها دائما الاطار الديمقراطي النيابي للنظام السياسي بصفة عامة . فالهيئة الناخبة السويدية ، قد دفعها محرك أساسي ، هو التخلص من « جهاز مارس السلطة كثيرا وطويلا » ، اذ اقتنع معظم السويديين ، بأن سيطرة حزب واحد على الحكم لهذه الفترة الزمنية الممتدة ، لابد أن تنطوي على استغلال وفساد خطيرين .

ولذلك اتجه الشعب السويدي الى التحالف الحزبي المضاد ، الذي لم يقدم لهم في الحقيقه ، اى برنامج مستقبلي واضح المعالم . اللهم الا الوعد بعدم التوغل بالسويد في طريق « الجماعية الشيوعيه » . ومن ثم لنا ان نتساءل عن احتمالات المستقبل السياسي القريب للوزارة المحافظة الجديده في السويد ...

ففي يوم ٨ اكتوبر الماضي ، أعلن زعيم حزب الوسط ورئيس وزراء السويد الجديد «نظرا لان حزب الوسط له اكبر عدد من المقاعد في البرلمان بالنسبه للائتلاف الحزبي المحافظ الفائز في الانتخابات» توربجورن فايلدين ، تشكيل أول وزارة غير اشتراكية في السويد منذ ٤٤ عاما . وقد ضمت الوزارة الجديدة المشكلة من ائتلاف حزب الوسط ، وحزب المحافظين «وزعيمه جوستا بوهمان» والحزب الليبرالي «وزعيمه بيير اهلمارك» ، وعشرين وزيرا ، من بينهم خمس سيدات احداهن كارين سويدر ، نائبة زعيم حزب الوسط ، التي تولت منصب وزيرة الخارجية .

وقد حدد رئيس الوزراء الجديد ، في البيان الذي ادلى به اثناء تقديم الحكومة الجديدة امام البرلمان ، الخطوط العامة لسياسة حكومته في المجال الخارجي فقال انه سيلتزم بسياسة الحياد ، ويعمل على تعميق العلاقات مع الدول الاوربية ، والاستمرار في الاسهام في الجهود الدولية لتحقيق السلام والحريه والامن والعدل لكل شعوب العالم . وأكد ان السويد ستستمر في مساعدة الدول الناميه ، وتأييد حركات التحرير الافريقية . وفيما يتعلق بالمجال الداخلي ، أكد رئيس وزراء السويد ، ان حكومته سوف تستمر في ضمان نظام الرفاهية الاجتماعية ، مع زيادة كفاءة اداء الحكومة ، وانها سوف تمضي في القضاء على الاتجاه نحو تركيز السلطة .

هذا البيان الحكومي ، لايعكس حقيقة الخلافات العميقة التى تصدع واقعيا ، جبهة الاحزاب الثلاثة المؤتلفة فى هذه الحكومة الجديدة بالسويد . تلك الخلافات التى وضحت بجلاء ، حتى فيما قبل تشكيل الوزارة ، واثناء مشاورات الزعماء الحزبيين الثلاثة ، بشأن كيفية تاليف الوزارة . فلقد ظهر انذاك خلاف شديد فى الرأى بين المحافظين من جهة ، والوسط والاحرار من جهة اخرى . فالفريق الثانى دعا الى تشكيل حكومة ائتلاف اقليه ، تمثل الاحرار والوسط فحسب وتسيطر على ١٢٥ مقعدا فى البرلمان ، على ان تعضد هذه الحكومه قوى حزب المحافظين المتمثلة فى ٥٥ مقعداً فى البرلمان . واستند هذا الرأى ، الى حجة ارضاء او تهدئة نقابات العمال ، عشية استئناف مفاوضات الاجور بينها وبين الحكومة الجديدة غير الاشتراكيه . وحقيقه الامر ، ان الرؤيه الاقتصاديه لحزبى الوسط والاحرار متقاربه جدا من ناحيه المرونه والاعتدال ، على عكس الحال بالنسبه للنظرة التقليديه الجامدة التى ما زال يتسم بها حزب المحافظين . ومن هنا أتت محاولات فيالدن لابعاد المحافظين عن الحكومة الجديده ، خاصة وأن الزعيم الليبرالى «زعيم حزب الاحرار » اهلمارك ، قد ندد علنا بحصول حزب المحافظين على ما يقرب من ٥ ملايين كيرون سنويا من اوساط الاعمال والدوائر الرأسماليه فى السويد . الا أن التشكيل الوزارى الجديد ، كان لابد أن يطابق نتائج الانتخابات العامة ، فاشترك المحافظون فيه .

كذلك هناك خلاف بين الاحزاب الثلاثة المؤتلفة بشأن سياسه الطاقه ، فقد اعلن فيالدن زعيم حزب الوسط ، عقب ظهور نتائج الانتخابات أنه : « من المستحيل ان يفرض على حزب الوسط ، أن يتخلى عن سياسته المضادة لبرامج التصنيع النووى فى البلاد » . اما فيما يتعلق بالسياسات الضريبيه ، فان المحافظين ، على خلاف حزبى الوسط والليبرالى ، يرفضون اية زيادة فى مجال الاعباء الضريبيه على رأس المال ، نظرا لانهم يعتبرون تلك الاعباء ضخمة بما فيه الكفاية .

وهكذا فان من أهم الصعوبات التى تواجه الوزارة الائتلافية الجديدة فى السويد ، هى تعذر التوصل الى برنامج واحد مشترك ، تجمع عليه الاحزاب المتحالفة الثلاثة ، وكذلك استحالة تطبيق برنامج شامل لاعادة تنظيم الحياة العامة بكل جوانبها فى السويد ، فى فترة ٣ سنوات فقط ، وهى المدة الدستورية لتولى الحكم فى البلاد بالنسبة لتلك الوزارة ، خاصة بعد تراث سياسى ونظامى واجتماعى عمره ٤٤ عاما ، خلفه حكم الاشتراكيين الديمقراطيين للسويد .

وفى الجهة المقابلة ، اصبح الحزب الاشتراكى الديمقراطى ، وعلى راسه اولاف بالم ، يمثل معارضة برلمانية قوية للغاية ، نظرا لسيطرته على ١٦٩ مقعدا فى البرلمان . ولقد بدأ هذا الحزب بالفعل فى الاعداد لتكوين « حكومة ظل » فى المعارضة ، على النسق البريطانى الشهير . ومما يذكر فى هذا الشأن ، ان الزعيم اولاف بالم ، أصدر عقب اعلان نتائج الانتخابات بيانا صحفيا قال فيه :

« ان حزبنا الاشتراكى الديمقراطى ، ما زال هو أكبر حزب فى البلاد . وليست لدينا أدنى نية لمراجعة سياستنا وبرامجنا المعلنة من ذى قبل . ان جميع الناخبين من العمال ، قد أعطوا الحزب الاشتراكى الديمقراطى أصواتهم . فنحن ما زلنا نمثل الحزب القوى المتحد ، الذى هو المحرك السياسى الاول للمجتمع السويدى . وانى لمقتنع تماما ، بأننا سنعود للسلطة فى الانتخابات القادمة » .

واخيرا ، يجمع المراقبون للمسرح السياسى فى السويد ، ان نقطة البداية فى طريق النجاح والاستمرار بالنسبة للحكومة الجديدة غير الاشتراكية ، انما هى رهن بتوفيق تلك الحكومة فى المفاوضات الشاقة والحتمية بينها وبين اتحاد نقابات العمال السويدى بشأن الاجور . كذلك فان الرأى العام السويدى ، يقف فى انتظار تنفيذ الوعود التى بذلتها جبهة الاحزاب المحافظة أثناء الحملة الانتخابية ، للناخبين ، خاصة فيما يتعلق بتخفيف وطأة مختلف انواع الضرائب عن كاهل المواطن السويدى بصفة عامة . ■



المعــوقات الداخليــة للاعـلام العربى الخـارجى

د. نزيه نصيف الايوبى

الاعلام العربى الخارجى ، هو امتداد طبيعى للاعلام يتم داخل المجتمعات المغربية ذاتها . ومن هنا جاء هذا الاعلام فى اغلبه بسيطا ، محدود التأثير . فاذا اضفنا الى ذلك عددا من المشكلات الفنية والمالية فى تنظيم جهاز الاعلام العربى ، وتذكرنا بعد ذلك ان الاعلام لا يخترع صورة جديدة للواقع ، بقدر ما يعكس الواقع القائم بالفعل ، لادركنا عندئذ حقيقة ما يتردد هذه الايام عن ازمة الاعلام العربى .

الاعلام فى المجتمعات العربية :

الحقيقة الاساسية فيما يتعلق بالاعلام العربى « الخارجى » ، هى انه ليس الا امتدادا وانعكاسا لطبيعة الاعلام داخل المجتمعات العربية نفسها . ونعنى بذلك ان الاعلام الخارجى ، ما هو الا الوجه الدولى لوظيفة « الاتصال » التى تمارسها كافة المجتمعات والنظم ، والتى هى فى محورها عملية تبادل «للرسائل» لعرض احداث معينة ، او التعبير عن معان ودلالات لها رموز متفق عليها .

وأول خصائص للاعلام فى المجتمعات العربية ، ان تداوله محدود نسبيا ، مما يخلق فقرا اعلاميا يمس المضمون ، كما يمس الاساليب الفنيــة . ان الدول العربية ، بما فيها مصر ، تنتج اعدادا صغيرة نسبيا من الصحف والدوريات والكتب والبرامج والمسرحيات والافلام ، وتصنع عددا اقل من اجهـزة الراديو والتليفـزيون والسينما ، اذا قورنت بالدول الاكثر تقدما ، بل وتتبادل عددا اقل بكثير من الرسائل البريدية الواردة من الخارج .

ولاشك ان لهذه الظاهرة ما يشرحها من اسباب؟ فى مقدمتها الفقر الاقتصادى فى معظم المجتمعات العربية ، والتخلف التعليمى والثقافى فى اغلبها ، يضاف الى ذلك ايضا فرض الرسوم الجمركية العالية على المواد الثقافية والاعلامية ، وغير ذلك مما اسمته اليونسكو «بالعوائق التجارية للمعرفة» . ولكن ما يهمنا هو نتيجة ذلك ، وهى وجود رصيد محدود من الخبرة الاعلامية فى المجتمع .

اما الخصيصة الثانيه للاعلام فى المجتمعـات العـربية ، فهى الازدواج . فعلى حين تستمر وسائل الاتصـال البدائية والتقليدية فى الريف والبادية [واغلبها وسائل شفاهية] ، تتغلغل وسائل الاعلام الحديثة المعقده فى معظم المدن الجديدة . وهكذا نرى الاعلام متمثلا فى جلسة « المصطبة » وسهرة السامر ، ورواية الشاعر الشعبى ، وجولة « الاراجوز » ، بل وفى ساحات الاسواق ، وحلبات الموالد ، ولكننا نرى كذلك اجهزة الترانستور والتليفزيون والمطابع الحديثة والمسارح الكبيرة ومعدات التلكس وغيرها من وسائل الاتصال السريع . هذا الازدواج الاعلامى ، مقرونا بالسيطرة الكمية للقطاع البسيط والمتخلف ثقافيا من المجتمع ، انما يخلق بلبلة واضطرابا فى الرسائل الاعلامية ، وكثيرا ما ينتهى باستخدام الوسائل الفنية الحديثة فى الاعلام ، لتوصيل مضامين بدائية باستخدام اساليب ركيكة وساذجة

هذه الخصائص الرئيسية للاعلام فى المجتمعات العربية ، اكدها عدد من الدراسات الاكاديمية التى تعرضت لهذا الموضوع :

١ ـ فهناك دراسة قامت بها جامعة كولومبيا سنة ١٩٥٢ عن الاعلام فى اربعة بلاد عربيه ، اظهرت ان مستوى « المخرجات » الاعلامية فى هذه البلدان الاربعة ، كان ضعيفا بالمقارنة بالمجتمعات الغربية [صحيفة واحدة لكل ٤٤ شخصا ، ومذياع واحد لكل ٥٤ شخصا فى مصر ، بالمقارنة بصحيفة لكل ثلاثة اشخاص ومذياع لكل شخص فى الولايات المتحدة الامريكية] . وفى مقابل ذلك ، لاحظت الدراسة الاهمية القصوى للاستماع الجماعى للرسائل الاعلامية وللاتصال الشفهى لتوصيل هذه الرسائل .

٢ ـ وفى اواخر الخمسينات ، قام السيد جوردون هيراباياشى والدكتور فتح الله الخطيب بدراسة هامة ، اوضحت التغيرات الاساسية التى طرات على مستويات الاعلام بدخول الراديو وسائر وسائل الاتصال الجماهيرى [مع التطبيق على خمس قرى مصرية صغيرة] . وقد ابرزت هذه الدراسة ، اهمية توفر وتيسر وسائل الاعلام بالنسبة للفهم السياسى للريفيين ، كما ابرزت اهمية اسلوب الرسالة الاعلامية فى هذا الصدد، واكدت من جديد ان الكلمة المسموعة انجح نسبيا من الكمة المقرؤة فى التاثير على مجتمع القرية المصرية .

٣ ـ ثم صدرت كذلك دراسة هامة لدانييل ليرنر عن التحول العصرى فى الشرق الاوسط ، بعد ان درس ست دول من بينهـا اربع دول عربية . وابرزان التحول العصرى عادة ما يسبقه التوسع فى تعلم القراءة والكتابة ، ثم النمو فى اجهزة الاتصال الجماهيرى ، مصطحبا بعنصر نفسى مؤداه ظهور « شخصية غير جامدة » ومستعدة للتغير . كذلك اكدت دراسة ليرنر من جديد ،علاقة الارتباط بينمقاييسالنمو الاقتصادى ومقاييس النمو الاعلامى ، اى انها ابرزت كيف يتطور الاعلام ويتحسن بارتفاع مستوى معيشة الافراد فى المجتمع .

٤ ـ ثم ناتى بعد ذلك الى دراسة للعالم العربى ابراهيم ابو الغد قام بها سنة ١٩٦١ لاستيضاح اهمية دور وسائل الاتصال الجماهيرى فى القرية المصرية [مع التطبيق على ست قرى فى الدلتا] . فلقد اكدت هذه الدراسة ، مرة اخرى ، اهمية المذياع باعتباره المصدر الرئيسى للمعلومات فى الريف ،كما ابرزت الاهمية القصوى لتناقل الاخبار شفاهة ، عن طريق الاقارب والاصدقاء [الاعلام «على خطوتين»] واكدت محدودية دور الصحف بالنسبة للجماعات القروية الاصلية ، اى التى تنتمى الى القرية نفسها ، ولا تأتى اليها من المدينة لتعمل .

نستخلص من هذه الدراسات اذن ، انه على الاقل من حيث الجمهور [المستقبل] مازال الاعلام فى المجتمعات العربية اعلاما بسيطا ، اداته الرئيسية المذياع والاتصال الشفهى ، مما يخلق بالضرورة اعلاما بسيطا من حيث المضمون ، ومن حيث الاسلوب .

ولسنا حين نقول ذلك بغافلين عن التوسع الاعلامى الكبير الذى حدث فى الربع قرن الاخير، خصوصا فى مصر ، ممثلا فى انتعاش الصحافة المحلية وظهور مراكز الثقافة والاعلام وقوافلها فى كافة البلاد ، وصدور عدد من الصحف والدوريات باللغات الاوربية من قبيل « سكرايب » و « أراب اوبزرفر » [توقفصدورهما منذ سنوات] ، وانشاء المعهد التدريبى للرأى العام والاعلام ، ثم كلية الاعلام بجامعة القاهرة . كما لا نتناسى التوسع الضخم فى ساعات الارسال الاذاعى ، وتضاعف قوة ارسال الاذاعة المصرية حوالى ٤٠ ضعفا عما كانت عليه قبل الثورة ، وظهور التليفزيون سنة ١٩٦٠ وتوسعه ـ لسنا نتغافل عن أى من ذلك او نقلل من شأنه ، ولكننا نقول ان تداول الاعلام مازال محدودا بالمقارنة بالدول الاكثر رفاهية وتقدما ، وان مضمون الاعلام واسلوبه مازال فى الاساس بسيطا وسطحيا بسبب التخلف الثقافى العام ، ومبلبلا بسبب الازدواج الاجتماعى القائم فى البلدان العربية ما بين الحضر من ناحية ، والريف والبادية من ناحية اخرى .

ولاشك ان لذلك تاثيره على اى اعلام خارجى يتصدى العرب للقيام به . فخبرتهم الاعلامية محدودة نسبيا ، واتصالهم الاعلامى من نوع مبسط غالبا [لان جمهوره متواضع الثقافة] مبلبل احيانا [لانه لا يعرف الى اى جمهور يتجه : ايتجه لجمهور المدينة المتعلم ام لجمهور القرية الامى] . ولما كان «فاقد الشىء لا يعطيه» كما يقولون ، فمن الطبيعى ان اية محاولة اعلامية خارجية ، ان تكون ارقى

كثيرا فى مستواها من المستويات المقبولة والمعتاد عليها محليا »

الاعلام العربى الخارجى :

فاذا نظرنا الان الى الكيفية التى يتم بها مباشرة الاعلام العربى الخارجى ، أى الاعلام الموجه الى غير العرب ، لوجدنا ان منه نوعين : اعلام تباشره الدول العربية كل بمعرفتها ، واعـلام يقوم به العرب بصورة جماعية . ونلقى الان نظرة على كل من هذين النوعين »

أولا : اعلام تقوم به الدول العربية منفردة :

فاذا اخذنا مصر كمثال ، وجـدنا انها تباشر الاعلام الخارجى عن طريق الاذاعة مثلا ، اذ تذيع بحوالى ثلاثين لغة مختلفة . وقد اعتبرت الاذاعة المصرية فى الستينات ، ثانية اذاعات العالم من حيث عدد اللغات التى تذيع بها [بعد الولايات المتحدة الامريكية] ، وخامس اذاعة من حيث عدد ساعات الارسال [بعد الاتحاد السوفيتى والصين والولايات المتحدة وبريطانيا] . وكذلك تقوم مصر بنشر عدد من الصـحف والدوريات والنشرات باللغات الاوربية محليا وخارجيا . ثم هناك نشاط هيئة الاستعلامات التى تقوم بجمع ونشر المعلومات عن الاحداث والقضـايا التى تهم الرأى العـام الداخلى والخـارجى ، وهى تباشر نشـــاطها الخارجى ، عن طريق مراكز الاعلام ، وســائر اجهزة الدولة بالخارج ، مثل المكاتب الصـحفية بالسفارات ، ومكاتب البعثات التعليمية ، والمراكز الثقافية والسياحية .

ثانيا : اعلام تقوم به جامعة الدول العربية :

فالوظيفة الاعلامية تعد من أهم وظائف الجامعة العربية ، وهى تقوم بمباشرتها عن طريق ادارة الاعلام بالجامعة ، التى تتبع الامانة العامة ضمن عدد من الادارات الاخرى ، هذا فضلا عن المكاتب الخارجية للجامعة ، وكذلك ما يعرف بجهاز الاعلام العربى المشترك ، ومن بين مؤسســـاته اللجنة الدائمة للاعلام العربى ، فضلا بالطبع عن مجلس وزراء الاعلام العرب . وتستهدف جميع هـذه التنظيمات ، القيام بعمليـات الاتصـــال المختلفة اللازمة لتحقيق اهداف الجامعة العربية ، فى التعريف بالحضارة العربية ، والدفاع عن حقوق شعب فلسطين ، ومقاومة الاستعمار والصهيونية

ودون ان ننساق وراء الغرض الرسمى الصورى لاهداف وانشطة وانجازات مختلف اجهزة الاعلام العربى ، فاننا نسارع الى اهم الموضوعات على الاطلاق ، وهو مدى فعالية الاعلام العربى . ولابد هنا من الاعتراف بأن الاعلام العـربى عموما ، والمصرى خصوصا ، قد استفاد بكثير من الدروس التى تمخضت عنها المهازل الاعلامية التى سبقت وصاحبت هزيمة يونيو سنة ١٩٦٧ . وقد كان من نتيجة ذلك ، ان اقترنت حرب اكتوبر ١٩٧٣ بموقف اعلامى متزن ومؤثر الى حد بعيد .

ولكن علينا الا ننسى قبل كل شىء ، ان اعظم عمل اعلامى للعرب ، كان هو انتصارهم نفسه ، فبدونه لما كان للاعلام ، مهما كان ماهرا وذكيا ، اى معنى او فعالية . ذلك ان أى اعلام لا يستطيع ان يحول الاســود الى ابيض ، وانما ان يقــدم الحقيقة فى اكثر صورها وضوحا واقناعا . ولعل اهم المحاذير فى هذا الصدد ، ان الاعلام العربى الذى اكتسب ثقة الرأى العام العربى والدولى فى اكتوبر ١٩٧٣ ، قد ينسب لنفســه اكثر مما يستحق من نجاحات ، وان يتخذ من انتصارات حققهـــا غيره ، قناعا لتغطية الكثير مــن عيوبه وعثراته . نحن محتــاجون الى اعــلام ناجح ، والاعلام الناجح بحاجة الى سياسة ناجحة ، لكى يبنى عليها انشطته وحركاته . ومن هنا نقول ان احداث لبنان الحالية — وبصرف النظر عما يفعله الاعلام العربى او لا يفعله — هى اسوأ اعلام عن العرب ، بنفس القدر الذى كانت به حرب اكتوبر هى افضل اعلام عن العرب .

فاذا جئنا الى مستوى التفاصيل ، لوجـدنا هناك عدة عوامل تحد من كفاءة اجهزة الاعلام العربى ، ومن قدرتها على التأثير . ذلك ان جهاز الاعلام بالجامعة العربية ، يعانى — على ما يبدو — من قصور فى الهيئة الفنية عالية التخصص ، اذ لا يعمل بهذا الجهاز الان — حســب تصريح الامين العام للجامعة العربية — اكثر من ستين موظفا مــن نوعية غير متميزة ، يتوزعون على مكاتب الاعلام الخارجى البالغ عددها خمســة عشر . كذلك فان ميزانية الاعلام العربى البالغة ثلاثة ملايين دولار ، لا تستخدم الا فى جانب صغير

منها للانفاق الدورى على السياسة الاعلامية ، اذ ان عددا كبيرا من الحكومات ، لا يتقدم بحصته بانتظام ، وفى الوقت المناسب .

من هنا صح للامين العام للجامعة ان يتحدث عما اسماه « بمحنة الاعلام العربى » المتمثلة فى هزال هذا الاعلاموعدم فاعليته ، الامر الذىيرجع فى جانب منه ، الى مشكلات مالية ، وفى جانب آخر ، الى قصور الوعى باهمية الاعلام ، والى الحساسيات الشديدة بين وزراء الاعلام العرب من جانب ، والاعلام العربى المركزى من جانب اخر ، والى عدم القدرة على اجتذاب الشخصيات الثقافية والدبلوماسية الناجحة الى العمل الاعلامى . هذا فضلا بالطبع ، عن مجموعة كبيرة من العوامل الثقافية والسياسية العامة .

وكان نتيجة ذلك ،ان ظل الاعلام العربى متميزا بالبطء والشكلية والجمود و «الشللية» . ومازالت الامثلة تتكرر حول تخلف اجهزة الاعلام عن مواجهة المواقف التى تحتاج الى مواجهة اعلامية حاسمة وكانت الحلول المقترحة اكثر سوءا من العيب نفسهفى بعض الاحيان ،ومن ذلك الاعتماد على شركات اعلان اوربية [لا نعرف الكثير عن مصالحها الحقيقية] فى القيام بالدعاية للعرب .

ليس غريبا والحال هذه ، ان نرى الاعلام العربى مستمرا فى عجزه عن الاتصال الفعال بالجماهير الخارجية . فمازال هذا الاعلام بعيدا عن الصراحة والموضوعية والاتزان ، وميالا الى الخطابة الصارخة ، والمبالغة فى التهويل وفى التهوين .. ومازال هذا الاعلام مرتجلا غير مبنى على استراتيجيات وتكتيكات ، تتضمنها خطط وبرامج اعلامية متكاملة ومتناسقة ، ومازال هذا الاعلام دفاعيا فى اساسه ، فهو لا يتنبأ بالموقف الاعلامى المتوقع ، ولايمهد اعلاميا للحدثالمرتقب، ولا يسارع بالهجوم كوسيلة فى الدفاع . وهو ايضا اعلام جامد لا يقدر على تعديل او تغيير تكتيكاته وبرامجه فى سرعة ، لكى يتجاوب مع المتغيرات الطارئة . وما زال هذا الاعلام كذلك نمطيا موحدا لا يتوجه الى كل « جمهور » بالرسالة التى تتناسب معه ، وفى الوقت الذى يناسبه . ومايزال هذا الاعلام مفتقرا الى المتابعة المستمرة التى تتضمن تقويما ونقدا لجهود الاعلام، وقياسا لتاثيرها على « المستقبل » ، مما يسمح بتعديلها وتطويرها . ومازال الاعلام العربى فى اغلبه مباشرا لا « يلتف » حول هدفه الاعلامى عن طريق غير مباشر ، كالفنون والثقافة والرياضة والسياحة ... الخ . كذلك مايزال هذا الاعلام رسميا وظيفيا ، لا يولى القدر الكافى من الاهتمام للدبلوماسية الشعبية التى يسهم فيها العمال والشباب والاكاديميون وغيرهم ..

ومايزال الاعلامالعربى كذلك ،يفتقر الى التنوع الكافى الذى يسمح بالتوجه ليس فقط الى عدو القضية ، وانما ايضا الى المتردد بخصوصها ، بل والى المؤيد لها ، لكى يزيد تعاطفه معها .فليس المقصود من الاعلام [وليس فى قدرة الاعلام] قلب الاراء والاتجاهات رأسا على عقب ، بل تعديلها وتهذيبها فى صبر وتدرج .. وليس من المطلوب كذلك [ولا من الممكن] اقناع الجميع بنفس الدرجة . وعلينا ان نتذكر ، انه مهما اقتنع الاخرون بالرسالة الاعلامية ، فلن تصل درجة اقتناعهم فى معظم الاحيان ، الى درجة اقتناع المرسل ، ومن هنا فعلى اجهزة الاعلام الا تصاب بالضيق والضجر ، اذا لم تؤد جهودها الى نجاح حاسم وسريع . وكذلك فان عليها ان تداوم على دراسة الاعلام المضادة دراسة تفصيلية ، وموضوعية ، للتعرف على مضمونه واساليبه ، بحيث يمكن ان يبنى على ذلك الكثير فى السياسة الاعلامية العربية ..

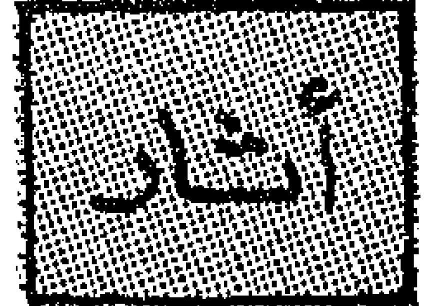
ان الاسباب التى تؤدى الى كون الاعلامالعربى الخارجى اعلاما بسيطا ، يكاد يغلب عليه طابع التخلف والبدائية اسباب مفهومة . فمازالت عملية الاتصال داخل المجتمعاتالعربية نفسها فىمراحل تطورها الاولى ، واذا كان «فاقد الشىء لا يعطيه» فانه من الطبيعى الا يكونالاعلام العربى الخارجى على نفس المستوى من الاحكام والذكاء والتطور الذى يتميز به اعلام المجتمعات الاكثر رفاهية والاعلى ثقافة ، حيث تتوفر خبرة اطول بأساليب التكنولوجيا عموما ، وبوسائل الاعلام خصوصا .

واذا كان هذا التخلف مفهوما ، فانه ليس بحال من الاحوال مقبولا . فقوة الاعلام المضادة وتفوقه يجعلان تطوير الاعلام العربى ضروريا ، وتدفق اموال البترول فى ايدى العرب ، يجعل تطوير الاعلام العربى ممكنا . وعلى خبراء الاعلام والمثقفين العرب ، ان يبذلوا اقصى جهودهم — بين هذا الضرورى وذاك الممكن — فى سبيل تحسين الاعلام العربى والارتفاع بفعاليته .



أزمـــــة الماركســــية بين الأيديولوجية والتطبيق

وحيد محمد عبد المجيد



المؤتمر الثاني والعشرون للحزب الشيوعي الفرنسي الذي عقد في باريس في شهر فبراير الماضي وما تمخض عنه من نقد لمفهوم « دكتاتورية البروليتاريا » والغاء النص عليه في مقدمة لائحة الحزب .. أثار جدلا واسعا في الاوساط السياسية والفكرية العالمية بوجه عام ، والماركسية بوجه خاص .

والواقع أن هذا الحدث لم يكن مفاجأة للكثيرين ، ليس فقط لوجود مقدمات عديدة له ، لعل أهمها اصدار ما يسمى « ببيان شامبيني » ونشر كتاب « لجورج مارشيه » السكرتير العام للحزب بعنوان « التحدي الديمقراطي » وكلاهما ــ البيان والكتاب ــ يحتويان بوادر هذا الاتجاه ، ولكن ــ وفي الاساس ــ لان الواقع السياسي الذي تعايشه الاحزاب الشيوعية في أوربا الغربية اليوم ، يجعل من هذا الموقف تطورا طبيعيا بل وحتميا . وكان للحزب الشيوعي الايطالي السبق في هذا المضمار من خلال طرحه لصيغة التسوية التاريخية HISTORICAL COMPROMISE أو الحل الوسط التاريخي القائم على استيعاب التيارات الثلاثة الرئيسية في المجتمع الايطالي وهي : الكاثوليكي والاشتراكي والشيوعي . بل وامتدت هذه الظاهرة الى خارج القارة الاوربية ، مثل ما حدث في المؤتمر الاخير للحزب الشيوعي الياباني (*)

ولا شك أن هذا التطور يعبر عن أزمة حقيقية ، يعاني منها الفكر الماركسي اليوم في ظروف الثلث الاخير من القرن العشرين .. أزمة تناقض بين المقولات النظرية التي كان الماركسيون يعدونها حتى وقت قريب في عداد المسلمات ، وبين الواقع السياسي ومقتضيات الحركة السياسية في اتجاه التأثير على سلوك الناخب في الانتخابات العامة أو الاقليمية ، وخاصة في المجتمعات الليبرالية التي تأصلت فيها قيم الديمقراطية الى درجة أصبح من الصعب ، ان لم يكن من المستحيل اقتلاعها ، وما يرتبط بذلك من توارى الحديث عن الانتفاضة المسلحة أو الاستيلاء على السلطة بالعنف الثوري الذي كان يميز الادب الماركسي في الثلث الاول من هذا القرن ، ليحل محله الحديث عن اعتماد الاسلوب البرلماني ، كطريق رئيسي ووحيد للوصول الى الحكم ، حيث تصبح صناديق الانتخابات هي العامل الحاسم في هذا الصدد .

والمتأمل لهذه الظاهرة ، يدرك أن الازمة التي يعاني منها الماركسيون اليوم ، ليست مجرد أزمة تناقض ذاتية محصورة داخل كل مجتمع على حدة في اطار التفاعلات السياسية الداخلية فحسب ، وانما هي ــ وهذا ما يعنينا هنا ــ ذات بعد عالمي هام يترك آثارا واضحة وخطيرة على الحركة الشيوعية العالمية في مجملها ، وبالذات على علاقات هذه الاحزاب بالاتحاد السوفييتي الذي كان يمثل حتى وقت قريب للغاية ، محور الحركة الشيوعية العالمية . فالاتحاد السوفييتي لم يستقبل هذه الظاهرة بارتياح ، وان كانت أجهزته السياسية الحزبية مازالت تتعامل معها بحرص بالغ ، بمعنى أنها لم تتخذ رد فعل سياسي عنيف ازاءها ، وانما اقتصر رد الفعل السوفييتي حتى الان على الهجوم الفكري والنظري الذي

يقوده « ميخائيل سوسلوف » الفيلسوف النظرى للحزب الشيوعى السوفييتى ، على أساس أن هذه أحزاب مرتدة ومتمردة . كما أصدرت دور النشر الحكومية السوفييتية نشرة حادة تحت عنوان « المذهب الارتدادى فى خدمة العداء للشيوعية » أى أن الاتحاد السوفييتى يهاجم الاحزاب الشيوعية الغربية نظريا ، ولكنه لا يبلور موقفا سياسيا تجاهها ، رغم امتناع « جورج مارشيه » عن حضور المؤتمر الخامس والعشرين للحزب الشيوعى السوفييتى الذى عقد فى موسكو فى يناير الماضى بعد انتهاء مؤتمر الحزب الشيوعى الفرنسى .

عموما ، فان التكتيك الذى يتبعه الاتحاد السوفيتى ازاء هذه الظاهرة ، يتلخص فى الهجوم الفكرى والنظرى من جانب ، ومحاولة الاحتواء السياسى من جانب آخر ، بعدم تصعيد الخلاف النظرى الى مواجهة سياسية شاملة . وهذا الموقف يطرح عددا من التساؤلات حول السر فى هذا الغضب السوفييتى ، وهل يجد هذا الموقف تفسيره فى العوامل الايديولوجية وحرص الاتحاد السوفييتى على « نقاء » المبادىء الماركسية ، أم يعود الى المصالح السياسية للاتحاد السوفييتى ، ورغبته فى السيطرة على تلك الاحزاب !!

الواقع ان هذا التطور الذى لحق بفكر الاحزاب الشيوعية الغربية ، له آثار سلبية بالغة السوء على الاتحاد السوفييتى . ويرجع ذلك فى الاساس الى عاملين ، أحدهما خارجى ، والاخر داخلى .

ـ العامل الخارجى يرتبط بتقلص دائرة النفوذ السوفييتية نتيجة السياسات الاستقلالية التى تنتهجها هذه الاحزاب ، وما تطرحه من شيوعية « محلية » فرنسية وايطالية ... وبالتالى فقدان الاتحاد السوفييتى أوراقا سياسية هامة ، خاصة وأن احتمالات اشتراك الشيوعيين الايطاليين والفرنسيين فى الحكم الان ، أقوى من أى وقت مضى . فقد حصل الحزب الشيوعى الايطالى فى الانتخابات البلديه لعام ١٩٧٥ على ٥ر٣٣ فى المائة من مجموع الاصوات ثم حصل على ٤ر٣٤ ٪ من اجمالى الاصوات فى الانتخابات العامة التى جرت فى شهر يونيو الماضى فى مقابل ٧ر٣٨ ٪ للحزب الديمقراطى المسيحى الذى اضطر الى عرض برنامج وزارته على الشيوعيين لاول مرة مقابل تعهدهم بعدم التصويت عند طرح الثقة فى الوزارة برلمانيا ، كما حصل تحالف اليسار « الحزب الاشتراكى والحزب الشيوعى » فى فرنسا على ٥٢ فى المائة من الاصوات فى الانتخابات البلدية الاخيرة فى مارس الماضى مباشرة . والاهم من ذلك ، ما يمكن أن يؤدى اليه نجاح أسلوب ادارة الظهر لموسكو من انتهاج أحزاب أخرى له ، فتسرى عدوى الاتجاه الاستقلالى الذى تتبناه الاحزاب الشيوعية فى أوربا الغربية ، وخاصة فى فرنسا وايطاليا وبريطانيا وأسبانيا ، الى الاحزاب الشيوعية فى العالم الثالث ، فى الوقت الذى يأمل الساسة والنظريون السوفييت أن يتمكنوا من عزل تأثير الشيوعيين الاوربيين « المتمردين » على أساس أن الاحزاب الشيوعية فى العالم الثالث لم تواجه مشاكل « مجتمع الوفرة والاستهلاك » الموجود فى أوربا الغربية . ولا شك أن احتمال فشل السوفييت فى ذلك ، يسبب لهم فزعا شديدا ، اذ أنه يؤدى الى عزلتهم عن الحركة الشيوعية العالمية ويزيد الامر سوءا ان تنزع الولايات المتحدة الى استغلال هذه التناقضات . وهذه هى السياسة البديلة ـ موضوعيا ـ لسياسة رفض اشتراك الشيوعيين فى الحكم فى أوربا الغربية اذا ما فشلت السياسة الاخيرة .

ـ والعامل الداخلى يرتبط بالمأزق الذى يجد السوفييت أنفسهم فيه ، وهم الذين يؤسسون نظامهم على « دكتاتورية البروليتاريا » عندما تعلن احزاب شيوعية لها ثقلها السياسى فى اوربا الغربية ، رفضها هذا المبدأ ، مما يمثل تحديا مباشرا للنظام السياسى السوفييتى ، خاصة فى الوقت الذى يزداد فيه التمرد الداخلى على الاسلوب الاوتوقراطى فى الحكم الذى أحل الحزب محل الشعب ، وفرض نظاما سلطويا على المواطنين . ولا أدل على هذا التحكم من كلمات « ليونيد بريجينيف » فى تقريره الى المؤتمر الخامس والعشرين للحزب الشيوعى السوفييتى . « ان الشعب السوفيتى يعرف أنه حيث يكون الحزب ، يكون النجاح ، ويكون النصر ، وهو يثق بالحزب ، ويؤيد كل التأييد سياسته الداخلية والخارجية » . كما تفوح رائحة اضطهاد العناصر المنشقة من علماء ومفكرين

وفنانين ... ويتضح أن ما تمنـــاه الكثيرون بعـــد المؤتمـــر العشرين للحـــزب الشيوعى الســـوفيتى مـــن ان يكـــون « هـــذا المؤتمـــر بداية الطريق نحو ادراك للحقيقة » ، لا يعدو أن يكون سرابا ووهما ، فقد أدين الارهـــاب الستالينى نظريا فقط ، بينما بقى على الصعيد العالمى. والاهـــم من ذلك ، ان هذا التطـــور فى فـــكر الاحزاب الشيوعية الغربية ، يأتى فى وقت يتبلور فيه داخل الحزب السوفيتى اتجاه واضح ينادى بالتصحيح والتطوير وارساء قيم ديمقـــراطية حقيقية ، بل ويطرح بعضهم فكرة التعدد والحوار ، كوسيلة لتجاوز واقع الاســـتبداد السياسى والايـــديولوجى ، وينطلـــق هؤلاء مـــن أن سيف « حماية الاشتراكية » المسلط على الرقاب ، لم يعد ذا معنى اليوم ، اذ لم يعد الاتحـــاد السوفييتى « تلك القلعة المعزولة التى تحـــاربها انظمة الغابة الرأسمالية حرب فناء » كما كانت تردد الدعاية السوفييتية ، ولكن الواضـــح أن الحزب السوفييتى مصر على اجهاض كل هذه المحاولات . يدل على ذلك اتجاه المؤتمر الاخير للحزب ، وبخاصة خطاب « فيكتور جريشن » وهو من الاعضاء البارزين فى المكتب السياسى حيث يقول « ان الدعاية الرأسمالية تبذل جهودا كبيرة للتشنيع على المجتمع السوفييتى ، واعطاء صورة سيئة عن الحياة الاجتماعية والسياسية فيه ، ولكن الشعب السوفييتى على علم بقوانين الذئـــب الرأسمالية ، ولن ينخدع بالحرية البـــورجوازية الوهمية » .

والواقع أن هذين العاملين ، هما اللذان يحكمان حركة موسكو تجاه هذه الظاهرة ، وهما كما نرى عاملان سياسيان يرتبطان فى جوهرهما بمصالح النظام السياسى فى الاتحاد السوفييتى قبل أى شىء آخر . ومن هنا نرى أن المبررات الفكرية والنظرية التى يسوقها الاكاديميون السوفييت لمواجهة هذا التطور ، لا تتجاوز كونها غطاء أيـــديولوجيا للمصالح السياسية التى لا تستطيع الحمـــلات الايديولوجية أن تطمسها ، مهما استخدمت من مصطلحات الانتهازية والتحريفية و « الانحـــراف الليبرالى » ، وهى الاتهامات الرائجة فى السوق السياسية الماركسية ، عندما تتأجج الخـــلافات داخلها . وقد استخدمت من قبل – هى ومثيلاتها – فى حملات الاجهزة السوفييتية على يوغوسلافيا ثم على الصين عندما « تمردتا » على وصاية الحزب الام .

والحملة الاخيرة على الشيوعيين الاوربيين ، كانت تركز على قضية الانحراف الليبرالى فى صفوف الحركة الشيوعية الاوربية ، ويحـــرص الاكاديميون السوفييت فى هذا الصدد ، علـــى التمييز بين ليبرالية القرن الثـــامن عشر ، أو ليبراليـــة عصر التنويـــر وهى ليبراليـــة ثورية تطورت الى نظرية تبريرية ومنهج فكرى وسياسى فى القرن العشرين ، وأصبحت تقف عقبة فى وجه الشعوب المستعبدة ، وينتهون الى أن هذا الاتجاه هو الذى أثر فى ماركسية الاممية الثانية وأبعدها عن هدفها الثورى .

ولسنا الان بصدد مناقشة هذه القضية ، ولكننا مع ذلك نشير الى أزمتين فقط ، مما يواجههما أصحاب هذه الاراء :

الاولى سياسية ومتعلقة بتفسير الحركة المعادية لـــلاستعمار داخـــل الليبـــراليين الاوربييـــن والامريكيين .

والثانية فكرية متعلقة بما أكد عليه كارل ماركس نفسه من امكانية فصل الثقافة عن الطبقـــة الاجتماعية ، عندما رأى أن ألمانيا « تبرجزت » أى عرفت ثورة ثقافية بورجـــوازية راقية باحـــلال الوضعية والمادية العلمية محل الجدلية الفلسفية المثالية ، وما واكب ذلك من عقلنة الحيـــاة الاجتماعية علـــى كل المســـتويات : التنظيـــم الصناعى ، الاخلاق الفـــردية ، الديمقـــراطية السياسية ، العلمانية . وكل ذلك تحت قيادة طبقة أرستقراطية كلاسيكية غير الطبقة الوسطـــى الضعيفة آنئذ ، وخلص من ذلك الى أن ما فعلته الارستقراطية الالمانية – أى استخدام الثقافة البورجوازية – يمكن أن تفعله أية طبقة أخرى .

ان تجاهل الاكاديميين السوفييت لـــذلك ، ولمقولات أساسية وواضحة الدلالة فـــى الادب الماركسى ، مثل نصيحة فردريك انجلز فى رسالته الى فلورنس كيلى فى ٢٨ ديسمبر ١٨٨٦ : « ان نظريتنا ليست ناموسا يجب حفظه وترديده عن ظهر قلب ، بل هى دليل للعمل » .

ان هذا التجاهل يجعل الاقرب الى التصور ان القضية سياسية اكثر منها فكرية .

ولكن على مايبدو ، فـان السـوفييت يتغافلون عن حقيقة أن الماركسية قد دخلت في مرحلة جديدة بعد ستالين ، مرحلة تشجب الحكمة الستالينية التي اغلقت الباب أمام كل تطور تحت دعوى « البورجوازية واليمينية » وقامت حملة واسعة في اوربا الغربية بالذات ضد « العقيدة الستالينية » ، التي انتزعت من الماركسية كل روح نقدي ، وبلغت الذروة في العدوان الاثم على الديمقراطية والحرية وحق الحياة والكلمة في الحزب والدولة ، ويعبر عن ذلك بشجاعة المفكر الماركسي الفرنسي «روجيه جارودي» بقوله : «كنا نحارب الشر المطلق ، فكيف كان لنا الا نعتقد ان قضيتنا هي الخير المطلق ، واسترحنا الى هذه النظرة المانويه الى العالم ، وقبلنا كل ما يأتي من معسكرنا ، وباسم الولاء الحزبي رفضنا اخذه بأي تمحيص نقدي ، وهكذا قبلنا ــ حتى دون أن تفرض علينا ــ بالمعتقدية الستالينية] ودارت مناقشات متشعبة بين المثقفين الاوربيين واكبـة تجـزئة الحركة الشيوعية العالمية ، ظهرت فيها الماركسية غامضة المعنى ، قابلة لاى تأويل ، عاجزة عن فهم تطور ذاتها ، وتمييز معالمها عن المدارس الفلسفية والاجتماعية المؤثرة في الغرب ، وبدلا من ان تكون منهجية بحث وتحليل ، اصبحت هي مـوضوع البحث والتحليل ، وان كان الماركسيون الاوروبيون قد استطاعوا بعد لاى ، ان يتلمسوا طريقهم على صعيـد التـطور ، والسـوفييت يعمـدون الى تجاهل ذلك ايضا ، فهم لا ينظرون بعين الاعتبار الى هذه الحركة الواسعة التطورية في أوربا الغربية ، وخاصة في فرنسا ، حيث يرفع الشيوعيون الفرنسيون راية الحوار مـع كل الاتجاهات الفكرية دونما استثناء . واوضح مثال على ذلك اسـابيع الفـكر الماركسي ، التي بـدأت بأسبوع عن « الماركسية والوجودية » عام ١٩٦٢ ثم الحوار الموسع حول الاخلاق المسيحية والاخلاق الماركسية ، والانسـان المسيحـي والانسـان الماركسي ، واتساع ميادين هذا الحوار مـع الكاوليكيين بعد ظهور الرسالة البابوية الشهيرة [والسلام على الارض] .

ان كل ذلك يقودنا الى أن طبيعة الازمة التي تعاني منها الماركسية ، انما هي أزمة ذات وجهين كلاهما مناقض للاخر ، ولا يمكن ان يلتقي معه .

الوجه الاول تمثله الاحزاب الشيوعية الغربية التي تعاني من عدم صلاحية الماركسية الكلاسيكية كنظرية بجمودها للواقع السياسي الذي تعمل فيه ، الامر الذي يؤدي بالضرورة الى التجديد والتطوير المستمر في اطار اخضاع الفكر لمقتضيات الحركة السياسية .

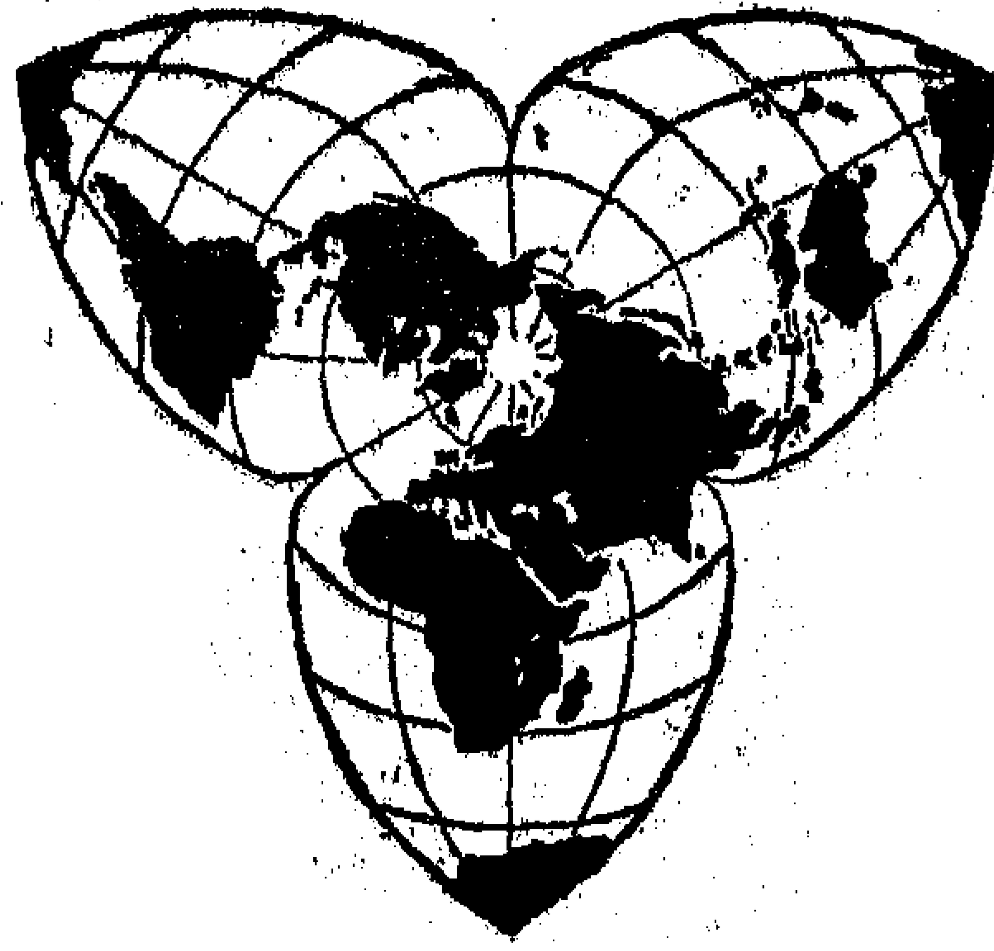
والوجه الثاني يمثله الحـزب الشيـوعي السوفييتي والاكاديميون السوفييت ، وهم يعانون الازمة من منظور عكسي ، اذ يرون في الماركسية الارثوذكسية ، والعلاقة القائمة لديهم بين الفكر والسياسة ، افضل العلاقات لخدمة المصـالح السياسية السوفييتية ، وبالتالي يسـعون الى تجميد النظرية وصبها في قالب قيصري ستاليني ملائم لمصالح السياسة الخارجية السوفييتية .

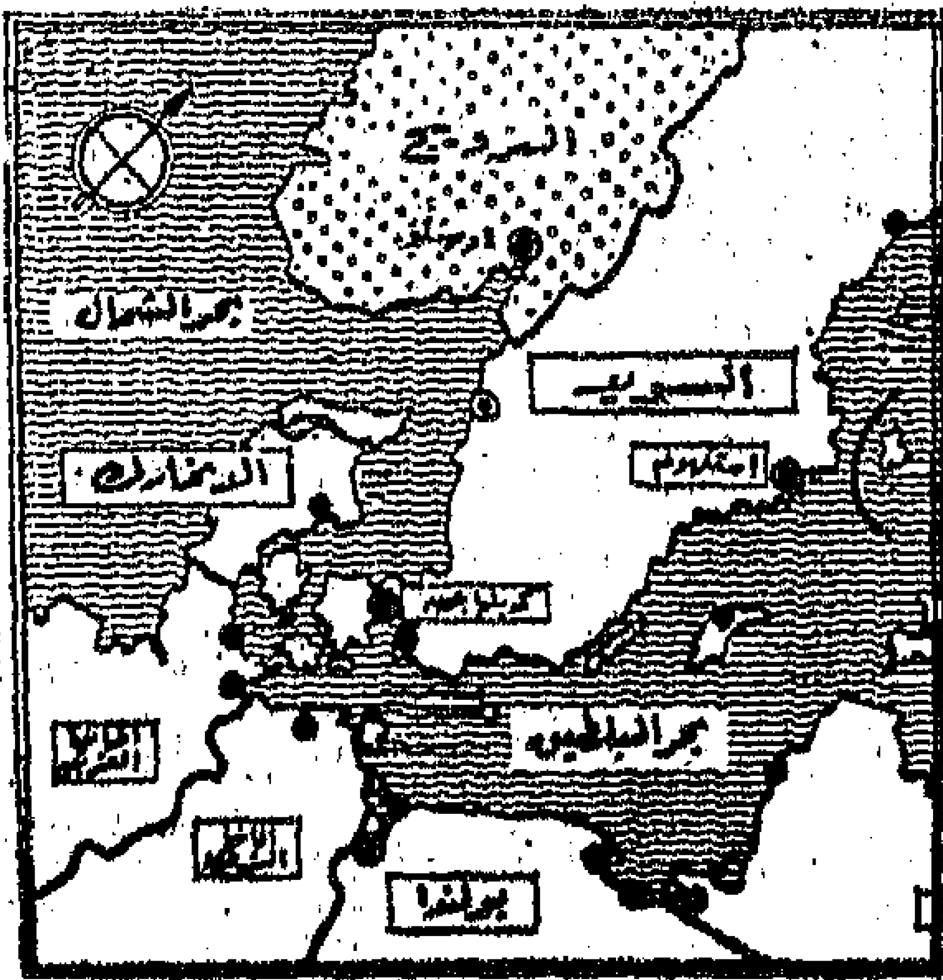
هذه الازمة ــ في الواقع ــ تطرح سؤالا اخيرا ومحددا عن مستقبل هذا الصراع الذي سيشتعل بالضرورة في الفترة القليلة القادمة ، ولمن الغلبة فيه ، وما الذي يمكن أن يتمخض عنه »» وبالرغم من صعوبة الوصول الى رؤية مستقبلية واحدة ، وعلى قدر من الوضوح بالنسبة لظاهرة معقدة كهذه ، الا انه يمكن القول بضرورة انتصار أحد هذين الاتجاهين ، حتى لو لم يؤد ذلك الى هزيمة شاملة للاتجاه الاخر . واذا أردنا تحديدا أكثر ، لقلنا ان الاتجاه الذي يمثله الاتحاد السوفيتي في ظل معطيات الثلث الاخير من القرن العشرين ، هو الاتجاه الاضعف ، وليس أدل على ذلك من نتائج مؤتمر الاحزاب الشيوعية والعمالية الاوربية الذي انعقد في برلين الشرقية في ٢٩ ــ ٣٠ يونيو ١٩٧٦ والتي يمكن تلخيصها في :

ــ ان الوثيقة التي صدرت عنه لم يرد فيها لاول مرة تعبير الماركسية اللينينية ، وكان الحد الاقصى هو العمل من أجل الاشتراكية ، كما لم تجد الوثيقة أي نص على الالتزام ب الاممية البروليتارية ، بل على العكس كان النص على « الاسـتمرار في النضال على أساس الخط السياسي الذي يسير عليه كل حزب بصورة مستقلة تماما » ، وكذلك التأكيد على الالتزام الكامل بالمساواة والسيادة المستقلة .

ــ ان محاولة بريجينيف لطرح فكرة جديدة للاحتواء غير المباشر في شكل الحـاجـة الى التشـاور والمناقشات الرفاقية من حين لاخر لتبادل الخبرات

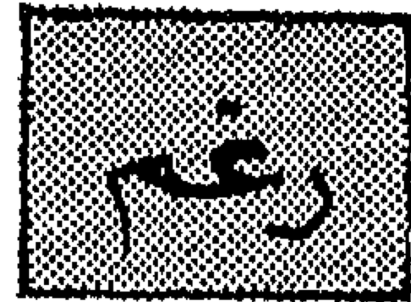
كانت محاولة فاشلة حيث أصرت الاحزاب الاوربية على رفض الانصياع لفكرة اللقاءات الدورية .
ـ ان السوفيت لم يتمكنوا من مواجهة الاحزاب الاوربية التي اعلنت بوضوح عن اتجاهاتها الجديدة نشرح برلنجوير الايطالى سياسة حزبه فى المساومة التاريخية ، وافاض مارشيه الفرنسى قرابة الساعة فى تفصيل عوامل الغاء دكتاتوريه البروليتاريا ، واكد كاريالو الاسبانى على التحالف مع الليبراليين والمسيحيين ورفض المركز الموجه ، بينما كان تيتو صريحا للغاية فى دفاعه عن حركة عدم الانحياز وايضا انها الاساس فى سياسة يوغوسلافيا .
ـ ان مجموع القضايا التي تناولها المؤتمر تعكس مدى قوة الاتجاهات الجديدة الديمقراطية فى اليسار الاوربى ، ومن ثم جاءت محصلتها النهائية ممثلة في وثيقة المؤتمر لتطرح اهدافا ديمقراطية وسلامية واجتماعية وانسانية عامة تدور حول تعميق الانفراج الدولي ونزع السلاح والدفاع عن الديمقراطية والاستقلال الوطنى ، الاشادة بسياسة عدم الانحياز ودورها الفعال فى عالم اليوم ، وتطوير التعاون والمنافع المتبادلة بين الشعوب . والواقع ان نتائج كهذه لمؤتمر شيوعى يحضره ممثلو كل الاحزاب الاوروبية ـ عدا البانيا ـ تظهر بجلاء مدى العزلة التي يعاني منها السوفيت بين رفاقهم . انفسهم ولكن انتصارا حقيقيا للاتجاه الاخر ـ فى رايى ـ لا يمكن ان يتم ، الا اذا نجح هذا الاتجاه والواقع ان انتصارا حقيقيا لهذا الاتجاه فى تجاوز كل الجوانب السالبة فى الفكر الماركسى بشجاعة ، وتطوير ثقافة سياسية جديدة تقوم على الامتزاج بين قيم الحضارة الديمقراطية الليبرالية الغربية ، والنظام الانجلو أمريكي ، كمثل أعلى سياسى ، وبين الفكرة الاشتراكية العلمية كمثل أعلى للاصلاح الاقتصادى والاجتماعى ، ومن ثم طرح نموذج جديد اشتراكى ديمقراطى حقيقى يتخطى كل من يسارية الاحزاب الشيوعية ، ويمينية الاحزاب الاشتراكية الديمقراطية فى بعض البلدان ، ويمثل الاساس لبذور ثقافة سياسية عالمية جديدة تتطلع اليها الانسانية الحالمة ..





الدفـــاع عــن الجنــاح الشــمالى لحلـف الأطلنـطى

محمـــد نعمـــان جـــلال


رغم ما شهدته العلاقات بين الشرق والغـــــرب من تطــــورات منذ اواخـــر الستينــــــات واوائل السبعينـــــــات ، ادت الى ما عرف باســـــم سيـــاسة الوفـــاق الــــدولى ، التى بلغت أوجها بلقاءات القمة الامريكية السوفييتية ، وبنجاح دعاة الوفاق فى عقد مؤتمر الامن والتعاون الاوربى فى هلسنكي فى منتصف عام ١٩٧٥ ، الا أن كلا من الكتلتين ماتزال تتخوف من الاخرى ، فمع تراخى النشاط العسكرى فى وسط أوربا ، وبروز الدعـــوة لتخفيض متبـــادل للقوات فى تلك المنطقة ، فان النشاط العسكرى انتقل الى الاطراف ، وحظى الجناح الشـــمالى لحلف الاطلنطى بنصيب الاسد من هذا النشاط

ولقد برزت منطقه بحر الشمال ، كمنطقـــة متزايدة الاهمية الاســـتراتيجية منـــذ بـــداية السبعينات . ويمكن ارجاع ذلك لعدة عـــوامل منها :

١ ــ اكتشاف البترول بكميات كبيرة فى بحر الشمال . وقد جاءت تلك الاكتشافات فى منطقة كان يعتقد انها خائبة من البترول ، وفى فترة تاريخية اصبحت الحاجة الى البترول ، ماسة اكثر من ذى قبل ، فضلا عن بروز البترول كعامل سياسى واقتصاد ، يلعب دورا خطيرا فى الصراع الدولى منذ حرب اكتوبر ١٩٧٣ ، فقد أمكن فرض حظر بترولى عربى لاول مرة . وان لم يكن كاملا ، كما ان مدة الحظر لم تكن طويلة . ورغم هذا ، فقد أدى الى أن تعيد كثير من الدول تقدير مواقفها ، كما أثر فى طبيعة العلاقات بين الشرق الاوسط ، وكل من القوتين الاعظم ، وترك البترول كســلاح اقتصادى أثرا مدمرا ــ نتيجة الارتفاع الكبير فى أسعاره ــ على بعض الاقتصاديات ، ومفيـــدا بالنسبة لاقتصاديات أخرى . ومن الدول التى استفادت من ارتفاع أسعار البترول ، دول بحر الشمال ، فلولا الارتفاع الكبير فى أسعاره ، ما كان يمكن لتلك الدول ان تستخرجه اقتصاديا .

وتشير التقديرات العالمية الى أن بحر الشمال سيكون فى عام ١٩٨٠ ثانى أهم منطقة فى العالم فى استخراج البترول والغاز الطبيعى من البحر ، وسيكون الانتاج أساسا من الجرف القــارى البريطانى والنرويجى ، الذى ينتج يوميا حوالى ٥ ملايين برميل . أى أقل من انتاج حقول الجرف القارى فى الشرق الاوسط بـــ ٧ر١ مليون برميل . وتلى ذلك فى الاهمية ، منطقة شمال امريكا التى تغطى جرينلاند وكندا والولايات المتحدة ، والتى يقدر انتاجها اليومى بحوالى ٣ ملايين برميل من الشواطىء عام ١٩٨٠ .

٢ ــ تحول الاتحاد السوفييتى الى قوة بحرية ، بتركيزه المتزايد على بناء السفن الحـــربية والغواصات ، بشكل أصبح يهدد دول الغرب فى هذا المجال من التسليح ، الذى كان مقصورا ميدان التفوق فيه على دول حلف الاطلنطى . وكان يعتقد أن الاتحاد السوفييتى قوة برية فقط بحكم وضعه الجيوبوليتيكى ، وعدم اطلاله على بحار دافئة ، الا انه استغل هذا التصور لدى الغرب ، وعمل على

تطوير امكانياته البحرية فى عدة مناطق من الشرق ، حيث فلاديفوستك تواجه الصين واليابان وغرب الولايات المتحدة ، ومن الغرب حيث الجناح الشمالى لحلف الاطلنطى فى شمال غرب أوربا ، وكذلك بدخوله فى البحر المتوسط والمحيط الهندى كقوة بحرية ، وعندئذ أحست الدول الغربية بالخطر ، وأعادت النظر فى حساباتها الدولية . ومن المناطق التى بدأت اعادة النظر فيها ، منطقة بحر الشمال والمحيط الاطلسى الشمالى .

٣ ــ التطور الجديد فى قانون البحار ، والذى بدأ فى اتجاه بعض الدول لتمديد حدود مياهها الاقليمية ، وأخذ هذا التطور دفعة فى مؤتمر كراكاس لقانون البحار فى عام ١٩٧٤ ، وما تلا ذلك من مؤتمرات فى جنيف عام ١٩٧٥ ، ونيويورك عام ١٩٧٦ ، فضلا عن اتجاه بعض الدول لاتخاذ قرارات فردية ، حماية لمصالحها الاقتصادية ازاء ما لمسته من عدم وصول المؤتمرات الدولية الى قرارات حاسمة بالسرعة المطلوبة . ومن هذه الدول ايسلندا التى كان لقرارها الانفرادى بمد حدود الصيد الخاصة بها الى ٢٠٠ ميل بدلا من ٥٠ ميلا اعتبارا من ١٥ اكتوبر ١٩٧٥ ، كان لهذا القرار اثره فى احداث بعض التوتر فى علاقات الدولة المطلة على بحر الشمال ، وفى اوضاع حلف الاطلنطى وامكانياته الدفاعية فى تلك المنطقة ، فضلا عما ادى اليه هذا القرار من تصعيد الخلاف بين بريطانيا وايسلندا بوجه خاص ــ وهذا التصعيد الذى انتهى الى قطع العلاقات بين الدولتين فى ١٩ فبراير ١٩٧٦ . وكانت هذه أول مرة يحدث فيها مثل هذا الموقف بين دولتين غربيتين من دول حلف الاطلنطى ، كما انتشرت عدة مظاهرات ، وارتفعت عدة شعارات فى ايسلندا ، تطالب بالغاء التسهيلات الممنوحة لقوات حلف الاطلنطى فى ايسلندا ، وانهاء القاعده الامريكية فى كيفلافيك ، وقد اثار ذلك قلقا عميقا لدى الخبراء العسكريين فى دوائر حلف الاطلنطى ، الذين راوا فى ذلك نذيرا خطيرا يهدد امن المنطقة الاستراتيجية ، فى وقت تزايدت فيه قوة الاتحاد السوفييتى . ورغم جهود حلف الاطلنطى فى مؤتمر بروكسل فى أواخر عام ١٩٧٥ ومؤتمر أوسلو فى مايو ١٩٧٦ ، ورغم المساعى والضغوط التى بذلت من عدة جهات أوربية ، وبوجه خاص من النرويج التى بذلت جهودا كبيرة فى التقريب بين الطرفين ، فان خلاصة ما تم التوصل اليه ، هو حل مؤقت للنزاع ، اعترفت بمقتضاها بريطانيا واقعيا بالحدود الجديدة ، وسمح لها بالصيد بعدد محدود من السفن داخل تلك الحدود ، على ان تخضع لرقابة ايسلندا وقوانينها . بيد ان المشكلة التى ستثور ، هى بعد انتهاء مدة الاتفاق فى ديسمبر القادم .

ازاء ما سبق ، بدات الدول المطلة على بحر الشمال ، تعيد النظر فى مواقفها الدولية . ومن ابرز تلك الدول الدانمارك والنرويج .

ولقد اتبعت هاتان الدولتان سياسه شبه حيادية ازاء التكتلات والاحلاف الدوليه التى نشأت مع اندلاع الحرب البارده بين الشرق والغرب ، فهما وان انضمتا الى حلف الناتو ايمانا منها بضرورة الاحتماء بالقوة الامريكية فى الدفاع عنهما فى مواجهة العملاق السوفييتى ، الا انهما لم تريدا اغضابه الى الحد الذى يدفعه لمعاداتهما ، ومن ثم الاستعداد للعمل ضدهما . ولذا فان هاتين الدولتين جعلتا علاقاتهما بالناتو ذات طبيعة خاصة ، فلم تسمحا باقامة قواعد نووية ، ولا بوجود دائم للقوات الاجنبية على اراضيها ، كما لم تسمحا بتخزين اسلحه نوويه على اقاليمهما فى وقت السلم . وقد عرفت هذه السياسه باسم سياسة القواعد وحافظت هاتان الدولتان على هذا النمط الخاص من شبه الحياد او التوازن فى العلاقات ، وكان هذا المنطق يحمل فى طياته رضاء التوتين الاعظم به . ونظرة لمنطقه الدول الاسكندنافيه توحى بهذا الرضاء ، وتعطى انطباعا بان كلا من الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة متفوق ولو ضمنيا عليه . اذا فنلندا بحكم التصاقها الجغرافى بالاتحاد السوفييتى محايدة ، مع تنسيق اكبر لسياستها مع الاتحاد السوفييتى ، والسويد كمنطقة وسط ، تلتزم حيادا شبه دقيق ، والنرويج محايدة مع تنسيق يكاد يصل الى حد الارتباط مع السياسة الامريكية . بل اننا كعرب ، وانطلاقا من النظرة نحو قضايانا ، نكاد نجد نفس التدرج فى المواقف ، فان فنلندا اكثر تعاطفا مع القضايا العربية من اية دولة اسكندنافية ، تليها السويد ، وأخيرا تأتى النرويج . ولاشك ان ذلك يرجع الى عدة عوامل ، ليس مجال تفصيلها هنا ، ولكن تكفى الاشارة السابقة فى التنسيق بين

السياستين النرويجية والامريكية ، والطبيعة المحافظة للشعب النرويجي ، وعدم رغبته في التغيير ، ومحاولته الحفاظ على المواقف التقليدية كأمان ضد مخاطر التغيير ، وقوة الضغط الصهيونية لقدم علاقات اسرائيل مع قادة النرويج في اطار الحركة العمالية والاشتراكية الدولية ، وضعف قوة الضغط العربية ، وكذلك الوجود العربي مقارنا بمثيله في الدول الاسكندنافية الاخرى ، وعدم التنسيق بين الدول العربية في حركاتها الدولية ونحو ذلك .

ما هو الجديد الذى نلمسه الان فى تطورات الدفاع عن الجناح الشمالى لحلف الاطلنطى ؟ الجديد تجاه تلك المنطقة ـ منطقة بحر الشمال ـ لتصبح فى وسط معترك السياسة الدولية ، بدلا من الوقوف على هامش الاحداث ، وقد ساعدت على ذلك العوامل الثلاثة التى سبق ان اشرنا اليها . اما ملامح هذا التطور من الناحية الاعلامية ـ التى تمثل الاساس الذى تبنى عليه أية سياسة ـ فتظهر فيما يلى :

١ ـ الحملة الاعلامية الضخمة التى يقودها عدد من جنرالات الناتو ، ويدعون فيها الى ضرورة أن تغير النرويج والدانيمارك من سياستهما الدفاعية ، باعتبارها غير كافية لحماية الامن القومى فى هاتين الدولتين ، ومن ثم فان عليهما التخلى عن سياستهما التقليدية ، واتباع سياسة دفاع فعالة ، وذلك بالسماح بتخزين الاسلحة النووية ، والوجود الدائم لقوات حلف الاطلنطى فيهما . ويقود هذه الحملة الجنرال والتر ووكر القائد السابق للجناح الشمالى لحلف الناتو ، وهو يصدر مجلة شهرية فى لندن ، تعالج هذه القضايا ، كما يقوم بالقاء العديد من المحاضرات والندوات يدلل فيها على وجهة نظره .

٢ ـ لقيت الحملة الاعلامية السابقة صدى داخليا لدى قطاعات عديدة من الراى العام النرويجى ، وتروج لها الاحزاب اليمينية المحافظة ، ومن أشد انصارها تحمسا ، حزب اندرياس لانج ، وهو حزب يمينى متطرف له ٤ مقاعد فى البرلمان البالغ عدده ١٥٥ مقعدا . الا ان باقى الاحزاب اليمينية الاخرى ، تشاركه الراى بدرجات متفاوتة . وكذلك يشاركه الراى عدد من الجنرالات النرويجيين ، ومنهم الجنرال تسافت يوهانسن الذى دعا الى ان تغير النرويج سياستها الخاصة بالقواعد ، وان تسمح باقامة قواعد عسكرية واسلحة نووية دائمة تابعة للناتو ، وذلك لحماية النرويج من أية هجمات سوفييتية ، اذ ان لدى الاتحاد السوفيتى خططا لغزو النرويج

٣ ـ اما السياسة الرسمية للدولة ، فانها تقوم على الاعلان عن التمسك بالسياسة التقليدية ، وتؤكد انها سياسة ناجحة وفعالة ، وفى نفس الوقت تسمح باستحياء بمزيد من الارتباط بالناتو . ومن أبرز معالم هذا الارتباط ، تعدد زيارات الغواصات الذرية التابعة للولايات المتحدة للموانىء الهامة مثل أوسلو العاصمة ، وبرجن على الشاطىء الغربى ، وترومسو فى اقصى الشمال العربى ، وزيادة عدد القوات البريطانية وقوات الناتو التى تشترك فى المناورات مع القوات النرويجية ، بهدف تحقيق أكبر قدر من التنسيق بينها ، وتعرفها على الطبيعة الجغرافية للنرويج ولمنطقة بحر الشمال ، وطول مدة بقائها ، بحيث يمكن القول بأن فترات وجود هذه القوات ، وزيارات الغواصات والسفن الحربية المختلفة ، يمكن أن تشكل حسابيا وجودا يكاد يكون شبه دائم .

كما تتجه النرويج حاليا لزيادة عدد قواتها العسكرية ، وتوفير احدث المعدات العسكرية لها ، ويتجلى ذلك فى الزيادة المطردة لميزانية الدفاع ، ففى عام ١٩٧٠ مثلا كانت ٢١٤١ر٢ مليون كرونر ، بينما اصبحت ٨ر٤ بليون كرونر فى ميزانية عام ١٩٧٦ . وقد وصف أحد أعضاء البرلمان من الحزب الاشتراكى اليسارى اليوم الذى وافق فيه البرلمان على ميزانية الدفاع ، وهو يوم ٢٨ نوفمبر ١٩٧٥ ، بأنه اغبى يوم فى حياة البرلمان ، لانه أقر ميزانية الدفاع ، بزيادة ضخمة عن الاعوام السابقة ، على حين ترك كثيرا من القضايا المدنية بلا علاج ، كان يمكن أن تسهم هذه المبالغ فى حلها .

ويعارض جوستانسن زيادة ميزانية التسلح وعضوية النرويج فى الناتو ، انطلاقا من خط فكرى يؤمن به مع حزبه . الا أن باقى أعضاء البرلمان لا

يقرونهم على ذلك ، ويرون أنهم بهذا المنهج الرافض لعضوية النرويج في الناتو ، ولزيادة ميزانية الدفاع ، لا يقدمون حلولا لمشاكل الامن ، ولا لزيادة القوات السوفييتية في المناطق الشمالية المجاورة للنرويج ، سواء من ناحية المعدات أو الافراد .
والجدير بالذكر ، أن حزب جسوتافسن هو الحزب الاشتراكي اليساري وله ١٦ مقعدا في البرلمان .

٤ ـ أما المعارضة النرويجيه اليساريه ، فانها كما سبق أن أشرنا ، تندد بزيارة الغواصات النوويه الامريكيه للموانىء النرويجية ، وتعتبرها انتهاكا للسياسة التقليدية النرويجية في هذا الشأن ، واستفزازا لامبرر له للاتحاد السوفييتي ، وانحيازا سافرا للولايات المتحدة . وفي كل مرة تثير المعارضة ذلك ، تتصدى لها الحكومة مؤكدة تمسكها بالسياسة التقليدية ، وتتصدى لها القوى اليمينية داعيه لمزيد من الانحياز للناتو ، وتوثيق العلاقات معه ، ومنددة بتضخم القوات السوفييتية وتعاظمها في المناطق الشمالية .

ولكن ما هو الرد السوفييتي ازاء هذه الحملات والتطورات ؟

لقد تمثل هذا الرد السوفييتي في تحركات يمكن رصد بعضها كما يلي :

١ ـ في اواخر عام ١٩٧٥ قامت طائرات سوفييتيةباختراق المجال الجوى النرويجي في أقصى الشمال ، وعادت لقواعدها سالمه ، بعد أن قامت بواجبها . وقد اثار ذلك حفيظه الرأى العام النرويجي ، ونشرت الصحف العديد من المقالات منددة بهذا التصرف ، باعتباره عدوانا سوفيتيا وانتهاكا لمجال الجوى النرويجي . وقدمت الحكومة النرويجية احتجاجا رسميا على ذلك للسلطات السوفييتية . والتحليل السياسي لهذا الحدث ، يوضح حساسية ودقه العلاقات السوفييتية النرويجية ، وكذلك عدم كفايه وسائل الدفاع الجوى النرويجي . وترجع حساسية تلك العلاقات ، الى الحدود المشتركة بين الدولتين في اقصى الشمال ، والخلاف بين البلدين على تحديد المياه الاقليمية لكليهما في بحر البارنت ، وكذلك التنازع حول مدى وحدود السيادة في منطقة ارخبيل سفالبارد في شمال غرب النرويج . ومن القضايا الطريفة في هذا الشأن ، ما أثير أخيرا باسم قضية الزوجات اذ ان منطقة سفالبارد خاضعة لسيادة النرويج بمقتضى اتفاقية سبيتزبرجن التي وقعت في فبراير ١٩٢٠ ، الا أن الاتفاقية تضع قيودا على سيادة النرويج الكاملة ، اذ تنص في المادة العاشرة منها على أن الدول الموقعه عليها انتتمتع بحقوق متساوية في ممارسة النشاط الاقتصادي فيها . وقد نصت الاتفاقية على أنه حينما يسمح لروسيا بالانضمام اليها ، فان لمواطنيها وشركاتها الحق في التمتع بنفس الحقوق الممنوحة لرعايا الدول الاخرى كانت الاتفاقية قد عقدت ولم تكن معظم الدول قد اعترفت بالثورة الشيوعية في روسيا . وبعد ان اعترفت الدول الغربية بالاتحاد السوفييتي ، وانضم للاتفاقية وصدق عليها ، فان مواطنيه يمارسون حقوقهم في تلك المنطقه . ومع هذا فان الاتحاد السوفييتي لم يسلم بوجهة النظر النرويجية في السيادة الكاملة لها على المنطقه ، بل انه في الاحتفال الخمسيني على توقيع الاتفاقية ، لم يوفد سياسيا لتمثيله ، واكتفى بحضور ممثل شركة ايرفلوت لتلك الاحتفالات . والقضية التي اثيرت كانت تتعلق بموظفي شركة الطيران السوفييتية التي يقيم موظفوها في مساكن خاصة في المنطقة ، الا أنهم استقدموا زوجاتهمللاقامه معهم فيمساكن خاصة بهم ، مع أنه غير منصوص في عقد الايجار على اصطحاب زوجاتهم معهم . وثار النزاع بين السلطات المختصة في النرويج على ذلك ، باعتباره انتهاكا لسيادة النرويج التي تقتضي احترام تطبيق قوانينها على أراضيها ، واعتبرت الاوساط اليمينية ان المسألة خطيره ، وطالبت بالقيام برد فعل نرويجي فعال لتأكيد سيادة النرويج على راضيها . وقد يكون لهذه العناصر بعض العذر ، فمن المعروف أن النرويج دولة حديثة التكوين والسيادة ، فتاريخها كدولة ذات كيان سياسى يرجع الى عام ١٩٠٥ ، حين انفصلت عن السويد ، ومن ثم فان شعبها ـ كشعوب العالم الثالث ـ حساس للغايه في كل ما يراه ماسا بسيادته واستقلاله ، كما أن خوف النرويج المنطقي من العملاق السوفييتي المجاور لها ، جعلها تحرص على المبالغة في تأكيد سيادتها ، لئلا يتخذ من صمتها سابقه ، وانتهت المشكلة كما كان يجب أن تنتهي ، باحالتها للمحاكم المدنية للفصل فيها ، بما يقضي باحترام طبيعة عقود الايجار ، ومن ثم عدم

ابناء الزوجات . ووافق الاتحاد السوفييتي على ذلك ».

اما عدم كفاية اجهزة الدفاع النرويجية ، فتتجلى في ان الطائرات السوفيتية لم يحس بهـا احد الا بعد عودتها — اى انه لو كانت النية مبيتة على القيام بهجوم او عدوان ، لحقق هذا الهجوم اهدافه . وهذا يذكرنا — بكل آسف ومرارة — بما حدث لمصر اى ٥ يونيه ١٩٦٧ . وتتخذ القوى المؤيدة لحلف الاطلنطي من ذلك ذريعة للدعوة لتغيير السياسة الدفاعية النرويجيه ، والترحيب بمزيد من نشاط الناتو في النرويج . وقد اثارت هده الدعوة حفيظة الاتحاد السوفييتي ، فنشرت جريدة العلم الاحمر السوفيتيه مقالا في بداية عام ١٩٧٦ انتقدت فيه هذه الدعـــوة ، واكـدت ان السياسة الدفاعيه النرويجية كافية ، وانها اثبتت فعاليتها حتى الان ، وهاجمت القوى اليمينيـة النرويجية . وقد ترك هذا المقال اثرا سيئا في الراى العام النرويجي ، فهاجمه وكيـل وزاره الدفاع النرويجية ، واعتبره تدخلا في الشئون الداخلية ، على حين تناوله وزير خارجية النرويج بالتعليق بأسلوب دبلوماسى ، اكد فيه حرص بلاده على حسن علاقات الجوار مع الاتحاد السوفييتي ، وتمسكها بسياستها التقليدية في شئون الدفاع ».
وافردت الصحافة النرويجية عدة مقالات تندد فيها بهذا المقال السوفييتي ، وبتزايد النشاط السوفييتي في الشـــمال . ومن الامـــور الطـريفة في هـذا الشأن ، ان الصين هاجمت تزايد القوة السوفيتية فيبحر الشمالوالمناطق الشماليةللمحيط الاطلنطى ، وافـراد حـزب العمـال الشـيوعى النرويجي « المتعاطف مع الصـــين » مقـــالا في مجلتـه النظـرية المعروفة باسم العلم الاحمر في عـدد ينـــاير ١٩٧٦ للهجـوم على الاتحـــاد السوفييتي ، مقارنا اياه بالولايات المتحدة والمانيا الهتلرية ، وطاعنا في اقتصاده الامبريالي الذى يحمل في طياته بذور ضعفه ، ومتهما اياه بانه مصدر الحرب ، وداعية لها ، رغم توقيعه على المواثيق الدولية الداعية للسلام . واذا كان ذلك يبدو مفارقة في المواقف ، اذ تهم العناصر اليمينية المتطرفة واليسارية المتطرفة الاتحاد السوفييتي ، فان جوهر الامر يفسر ذلك ، وينفي وجود أى تناقض ، فالسياسة مصالح ، وليست عقـــائد ، وحتى العقائد لابد ان تعبر عن مصالح ، والا اصبحت كاحلام اليقظة ، لا ايمان بها ، ولا وجود لها ».

٢ — ذكـرت بعض مصـــادر حلف النـــاتو في بروكسل في اوائل ابريل ١٩٧٦ ان الاتحـاد السوفييتي قد بدأ القيام بعمليات استطلاع جوى على النرويج والدانيمارك بطائرات فوكسبات التى تزيد سرعتها على ثلاثة اضعاف سرعة الصوت ، وتطير على ارتفاع ٩٠ الف قدم ، كما انها ذات محركين . وان هذه الجولات الاستطلاعية بدأت منذ يناير ١٩٧٦ ثم اخذت في التصاعد منذ ذلك الحين . واشارت ايضا الى ان الوحـدات العسكرية السوفيتية في بولندا والمانيا الشرقية ، قد زودت بمعدات عسكرية جديدة ، من بينها طائرات ميج ٢٥ ».

ورغم تاكيد المصادر العسكرية النرويجية نفت حدوث هذه العمليات الاستطلاعية ».

وبعيدا عن الحملات الاعلامية والحملات المضادة بين انصار الناتو وخصومه في النرويج ، وبين حلفى وارسو والاطلنطي بشأن تزايد قوة كل منهما واتجاهاته التوسعية ، فان هناك بعض التطورات العسكرية والسياسية لحلف الناتو ، خاصة في جناحه الشمالي . ومن ابرز هذه التطورات :

الاول ، في فبراير ١٩٧٦ قامت لجنتان من اللجان الهامه في الناتو ، وهما لجنة التخطيط بعيدة المدى ، ولجنة الاعتمادات ، بزيارة لشمال النرويج لاول مرة . وقد قامت اللجنتان بالتفتيش على القواعد البحرية والمطارات والمخازن على طول الساحل من برجن الى ترومسو ، واولت اللجنتان اهمية خاصة للانشاءات في شمال النرويج ، التى ستستخدمها القوات النرويجية والحليفة التي يمكن ان تنتقل للنرويج في حالة الحرب . وقد حضرت اللجنتان بناء على دعوة السلطات النرويجيه ، وضمت عددا من كبـار العسكريين والمدنيين من مركز قيادة الناتو في بروكسل ، والقيادة الحليفة في اوربا المعروفة باسم Shape ، وقيادة المحيط الاطلنطي المعروفة باسم Saclant . ومما يجدر ذكره انه رغم موقف فرنسا الخاص من الحلف ، فانها ما تزال تشارك في اعمال التخطيط والتمويل الخاصـــة بالدفاع .

الثاني ، اجتماع المجلس الوزارى لحلف الناتو

فى أوسلو فى ٢٠، ٢١ مايو وسط اجراءات امن مشدده لم يسبق لها مثيل فى تاريخ النرويج ، واصدر المؤتمر بيانا هاما . وقراءة البيان وتحليل مضمونه ، وكذلك مكان الاجتماع ذاته تقدم الدلالات التالية :

١ ـ من ناحية مكان الاجتماع مدينة أوسلو عاصمة النرويج ذات الحساسية الخاصة من الناحيه الاستراتيجيه والسياسية والاقتصادية . فمن الناحيه الاستراتيجية ، تمثل النرويج خط الدفاع الاول لحلف الناتو . ومن الناحيه السياسيه ، هناك مشاكل لم تحل نهائية فى العلاقات بينها وبين الاتحاد السوفييتى . ومن الناحية الاقتصاديه ، بروز النرويج كدولة بترولية بكل ما يمثله البترول من ثقل فى السياسة الدوليه ، ومن فائض فى رؤوس الاموال ، وتاثيره فى الاقتصاد العالمى . ومما يستدعى النظر ، ان هذه هى المرة الثانية التى يعقد فيها المؤتمر فى أوسلو ، اذ كانت المرة الاولى عام ١٩٦٣ . رغم ان انعقاد المؤتمر فى حد ذاته لا يمثل جديدا ، فمن حق النرويج كدوله عضو فى الناتو ، ان يعقد الاجتماع فى عاصمتها ، الا ان الظروف السياسيه والاقتصاديه المشار اليها انفا ، تبرز دلاله الانعقاد ، بانه اشارة تحذير للاتحاد السوفييتى ، بان الناتو سيدافع عن الجناح الشمالى الى اقصى درجة ، وان على الاتحاد السوفييتى ان يأخذ فى حساباته ذلك ، سواء فى تزايد قوته فى الشمال ، او فى علاقاته مع النرويج ، وقد عبر عن هذا المعنى الدكتور هنرى كيسنجر وزير الخارجيه الامريكى فى مؤتمراته الصحفية بصورة واضحة ، اذ اكد انه رغم ان بلاده لم تحدد بعد موقفها من مشكلة الجرف القارى فى سفالبارد ، وانها قد تختلف فى تفسير الاتفاقية مع النرويج ، الا انها لن تسمح بممارسة أى ضغط من قبل أيه دوله على النرويج .

٢ ـ من ناحيه البيان الذى صدر عن اجتماع أوسلو لوزراء خارجية الناتو ، فانه يقع فى ثلاث صفحات ونصف ، ضم ١٧٣ سطرا ، تناولت القضايا بين الشرق والغرب ، ومشاكل نزع السلاح ، ومشكلة برلين ، والعلاقات بين الالمانيتين ، وتزايد القوة السوفيتية . وقد خص هذه القضية ١٤٥ سطرا ، على حين ان مشاكل التحالف الغربى ذاته ، خصها ٢٤ سطرا فقط .

اما الاشارة الى قضية الشرق الاوسط ، فقد خصتها اربعه سطور عامة وغامضه لا تقدم ولا تؤخر . ويعى مرجع ذلك الى ان قضية الشرق الاوسط لا تهم الناتو كتحالف عربى ، بقدر ما تهم الولايات المتحدة كقوة عظمى ، كما ان الشرق الاوسط الان لا يمثل نقاط احتكاك او معركه ملتهبه تؤثر على الامن والسلام الدوليين ، وتجعل اوربا تقلق عليه او تهتم به . وهنا تكمن الخطوره بالنسبة لنا . ولو قارنا ذلك بفيتنام قبل انتصار الثورة الشيوعيه ، لوجدنا الفرق كبيرا ، فقبل توقيع اتفاقيه باريس ، ساد المنطقه قتال عنيف ، وكذلك بعد توقيع الاتفاقيه ، وهكذا لم تمض شهور دون قتال ، حتى تحقق النصر النهائى للمناضلين من أجل حريه بلادهم . اما الشرق الاوسط ، فبعد معارك حرب اكتوبر المجيده وما اوضحته من مقدره عربية على استيعاب السلاح الحديث واستخدامه ـ جعل المعاهد العسكريه فى اوربا تدرس تلك المعارك ونتائجها على التطور العسكرى سواء فى الفكر او المعدات ـ وبعد ما اثبته من تحقق تضامن عربى أذهل الدول الاوربيه التى كانت تعيش على اساس ان مثل هذا التضامن لا يمكن ان يحدث ـ بعد كل هذا ساد المنطقه صراع داخلى عنيف ، بدلا من الصراع ضد العدو ، جعل الصحف العربية والامريكيه تكتب من جديد عن الانقسام العربى وانعدام الوحدة ، وان العرب يقاتلون بعضهم بعضا ، ومن ثم ترك ذلك تاثيرا سيئا على المواقع الاعلاميه التى كسبها العرب والفلسطينيون بعد حرب اكتوبر ، وخلف وراءه علامات استفهام على المواقع الاعلاميه التى كسبها العرب والفلسطينيون بعد حرب اكتوبر ، وخلف وراءه استفهام حول امكانيه تحقق تعايش عربى يهودى ، مادام العرب انفسهم لم يتمكنوا من التعايش معا .

الثالث ، عقد وزراء دفاع حلف الناتو مؤتمرهم الاول لعام ١٩٧٦ فى بروكسل وذلك لمده ثلاثه أيام من ٩ ـ ١١ يونيه ، بعد اجتماع وزراء الخارجية فى أوسلو ، واصدر المؤتمر بيانا اعرب فيه عن قلقه ازاء التزايد فى القوة العسكريه السوفييتيه وقوات حلف وارسو الى حدود لا تبررها اعتبارات دفاعيه ، وان القوات السوفييتيه تتزايد فى مختلف الافرع ، مما يعنى امكانية الدولة على استخدام القوة العسكرية بطريق مباشر أو غير مباشر فى

شتى انحاء العالم . وقد وافق وزراء الدفاع على برنامج التحالف لتحسين مواتهم في السنوات الاربع القادمة ، كما اتخذوا خطوات لنقل فرقة امريكية من جنوب المانيا الغربية الى شمالها . وقد اقترحت هولندا ان تسهم دول الناتو المختلفة من اجل دفع تكاليف التمريزات الامريكية في شمال المانيا الغربية وهولندا في مواجهة حلف وارسو .

وقد واجه وزراء دفاع الناتو في اجتماعهم ببروكسل ، مشكلة ذات ابعاد اقتصادية وعسكرية وسياسية حول خططهم الرامية الى تزويد الحلف بنظام متقدم للرقابة والانذار ، يقوم على انشاء ٢٠ ـ ٤٠ محطة رادار طائر ، ويتكلف تكوين كل محطة حوالي ٣.٥ مليون دولار . ورغم ادراك الجميع اهمية هذا النظام الذى من شانه أن تتحقق رقابة دقيقة تتمكن من رصد اى شىء فى المنطقة من جزيرة كولا حتى بحر قزوين ، ويطلق على هذا المشروع اسم A.W.A.C.S.

وقد جرت الدراسات الفنية له منذ مدة سنوات ، واصبح الان جاهزا للتنفيذ ، الا ان كون البرنامج باهظ التكاليف ، جعل قلة من دول الناتو متحمسة له . ولم يتخذ مؤتمر بروكسل قرارا بشانه ، واحيل الموضوع الى اجتماع ديسمبر القادم . والجدير بالذكر ، ان الولايات المتحدة بدأت فى تنفيذ هذا النظام لنفسها ، وعرضت على دول الناتو الاسهام فى تمويل مشروعهم .

الرابع ، عقد فى أوسلو فى ٢ يونيه المؤتمر الاقليمى الثالث لحماية الانشاءات الساحلية فى وقت السلم ، وحضرته وفود من بلجيكا والدانيمارك وألمانيا الغربية وفرنسا وهولندا وبريطانيا ، الى جانب النرويج ، وذلك لدراسة وسائل حماية الانشاءات الساحلية الخاصة بالبترول والغاز الطبيعى فى بحر الشمال فى وقت السلم . وسبق أن عقد المؤتمر الثانى فى لندن فى ٢٠ نوفمبر ١٩٧٥ . وما تزال الدراسات جارية لتحديد انسب الوسائل لحماية هذه الانشاءات ، الا انه يمكن القول بأن هذا المؤتمر يرتبط بصورة أو بأخرى ، بأنظمة الدفاع عن الجناح الشمالى للناتو ، وخاصة فيما يتعلق بالانشاءات البترولية فى بحر الشمال .

الخامس ، عقدت المجموعة الاوربية للناتو ـ وهى تضم ١٠ دول ما عدا فرنسا والبرتغال وايسلندا . وقد تكونت منذ ثمانى سنوات للعمل على تقوية جبهة الناتو الاوربية ـ اجتماعا فى بروكسل فى الاسبوع الاول من يونيه ١٩٧٦ وتدارست الموقف الدفاعى على الجبهة الاوربية للناتو . وقد سبق لهذه المجموعة أن وافقت فى اجتماعها فى روما فى بداية ١٩٧٦ على انشاء برنامج للتعاون الاوربى المستقل عرف باسم EPG وضم فى عضويته فرنسا . وهذا الجهاز خارج اطار حلف الناتو ، ويهدف الى التعاون بين الدول الاوربية فى مجال انتاج الاسلحة والمعدات العسكرية ، وتسعى فرنسا للوصول الى توازن ما فى تجارة الاسلحة بين الدول الاوربية والولايات المتحدة ، وتخشى بعض الدول الاعضاء ، ان تلعب فرنسا دورا فى هذا البرنامج يؤدى الى اضعاف تعاون المجموعة الاوربية مع الولايات المتحدة ، لهذا فقد صرح وزير دفاع النرويج اثناء مؤتمر بروكسل « يونيه ١٩٧٦ » بان بلاده تشترط الا يؤدى برنامج التعاون الاوربى المستقل ، للتاثير على الروابط بين الدول الاوربية ، وكل من الولايات المتحدة وكندا ، أو يضعف امكانيات الدفاع الاطلسية .

السادس ، التطور الجديد فى موقف فرنسا من حلف الناتو . فمن المعروف أن فرنسا انسحبت من مارس ١٩٦٦ من الجهاز العسكرى للناتو بمبادرة من الرئيس الفرنسى شارل ديجول ، الذى اصر على انشاء قوة نووية فرنسية مستقلة ، وذلك نتيجة عدم ثقته فى الحماية النووية الامريكية فى حالة تعرض بلاده للخطر . الا ان الرئيس جيسكار ديستان اتخذ منحى جديدا فى هذا الشأن ، وخلاصته تاكيد انتماء فرنسا للناتو وللنشاط العسكرى بوجه خاص . وهو لم يعلن صراحة العودة الى الجهاز العسكرى للحلف ، الا أنه اتخذ اتجاهين بارزين فى هذا الصدد :

أولهما ، تعيين الجنرال جون ميرى رئيسا لاركان القوات الفرنسية منذ عام ، بعد أن كان احد المستشارين العسكريين للرئيس ديستان . وقد صرح الجنرال ميرى بانه سيكون من الخطر على فرنسا ، أن تظل بعيدا عن المعركة الاولى فى أوربا ، وانه يتطلع الى الموقف الذى يرى فيه القوات الفرنسية تحارب جنبا الى جنب مع القوات الامريكية فى المانيا الغربية من

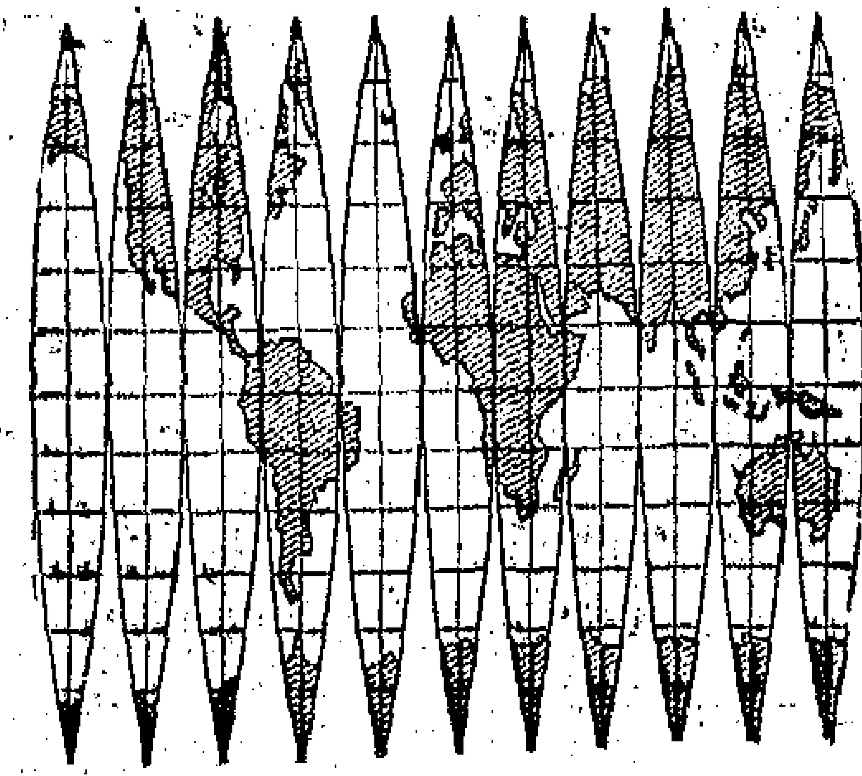
أول لحظة للقتال على الحدود الالمانية ، ولكنه أضاف بأن عودة فرنسا للجهاز العسكرى للحلف ، ليست مسألة سياسية يومية أى انه نفى احتمال عودة فرنسا رسميا للجهاز العسكرى ، الا أنه أكد ضرورة وجود تعاون وتنسيق .

ثانيهما ، اشتراك فرنسا فى البرنامج الاوربى المستقل الذى سبقت الاشارة اليه .

وقد هاجم الإتحاد السوفييتى ، ممثلا فى صحيفة برافدا فى يونيه ١٩٧٦ ، هذا الاتجاه الجديد فى السياسة الفرنسية الذى عبر عنه الجنرال ميرى ، كما هاجم تصريحات الرئيس ديستان التى حملت معنى مشابها لتصريحات الجنرال ميرى . كما وصفت القوى اليسارية فى فرنسا الرئيس ديستان بأنه اطلنطى جديد ، وأنه اخفق فى فهم الفكر الديجولى الخاص بالاستقلال الوطنى والحياد ، واتجه للاندماج من جديد فى الناتو .

خاتمة :

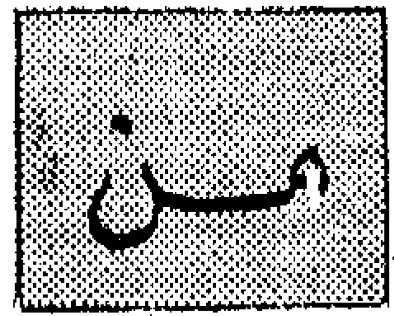
بعد هذا العرض للتطورات الجديدة فى الناتو فى اطاره الاوربى ، تبقى قضية هامة ما تزال فى مهدها ، وان كان لها مغزى ، وهى الخاصة باحتمال خلق دور للناتو فى افريقيا . فبالنسبة لافريقيا ، حاول هنرى كيسنجر فى مؤتمر الناتو بأوسلو ، أن يثير ضرورة مثل هذا الدور ، وذلك عندما عرض لجولته فى أفريقيا ، واشار الى ان على الدول الاوربية دورا خاصا فى افريقيا بحكم الروابط التاريخية بين المنطقتين ، الا أن بعض الدول الاوربية ما تزال متحفظة فى هذا الشان ، وخاصة بالنسبة للتعاون مع الانظمة العنصرية كجنوب افريقيا وروديسيا ، ولكن هذا لا ينفى احتمال تطوير ذلك مستقبلا ، خاصة وان احداث انجولا لقيت هجوما من الدول الاوربية التى اعتبرت التدخل الكوبى السوفييتى نقضا لسياسة الوفاق الدولى .





اتفـــاقيـة الأمـن المتبـــادل والواقعية الجديدة فى الأمريكتين

سـمير عطـا



المتوقـــع ان تشـــهد القـــارة اللاتينيـــة مـــع بدايه العـــام الجـــديد « ۱۹۷۷ » تغيرات واســـعة ، ومـــن الممكن ان ان يبرز على ســـطح الاحـــداث العالمية ، عـــدد من المشكلات التى اعتورتها خلال العام المنصرم « ١٩٧٦ » فترات من الركود النسبى ، نتيجـة للمحاولات التى بذلت لاحتواء الانتفاضات التى اشتد عنفوانها ابان عام ١٩٧٥ ، والتى تمثلت فى الانقلابات الفرديه على مستوى الحكومات ، سواء فى امريكا الوسطى أو امريكا الجنوبية ، أو ظهور تجمعات وتكتلات ذات أهداف واضحة ، نحـو تحقيق تكامل ذاتى فى القارة . ومن ابرزها تلك التى ظهرت على مستوى القارة ككل . متمثله فى أخطر الاجتماعات التى شهدتها منظمـة الدول الامريكيه ، وهو الاجتماع الخامس الذى عقد فى واشنطن فى منتصف عام ۱۹۷٥ وما تلاه من اجتماعات فى كوستاريكا ، أدت الى احداث تغيير ملحوظ فى النظام الانتر - امريكى بتعديل ما يعرف باسم « اتفاقية ريو » .

ولقد كان من أهم جوانب عمليات الاحتواء ، ما عرف باسم « الحوار الجديد » الذى اقترح اجراؤه بين الولايات المتحدة والقارة اللاتينية لمحـاولة اثبات أو الحفاظ على وحدة القارة ، أو وحدة مصالحها ككتلة جغرافية متميزة .. غيـر أن احداث الشرق الاوسط كان لها دور كبير فى تأجيل « الحوار » أكثر من مرة .. وكانت التيـارات الجـديدة فى أمريكـا اللاتينية .. من خـلال الاجتماعات الدولية على مستوى ثنـائى ، أو مستوى تكتلى ، تترادف فى سرعة مذهلة .. حتى اذا هدأت حدة الموقف فى منطقة الشرق الاوسط - من وجهة النظر الامريكية - بدأ « الحوار » .. ثم جاءت الانتخابات الامريكية أو الاستعداد لها ، كما أعطت التيارات اللاتينية الوليدة لنفسها فسـحة للتجربة والتقاط الانفاس .. هذه الامور الثلاثة ، أدت الى ذلك الركود النسبى ، رغم الزيارات الامريكية المتبادلة على مستوى القارة كلها ، ورغم احداث الارجنتين .

وبالرجوع الى أحداث تلك الفترة ، وبالقاء نظرة سريعة على ما تضمنه جدول أعمال الاجتماع الخامس للجمعيه العامة لمنظمة الدول الامريكية ، نجده قد تناول عددا من القضايا الهامة مثل :

- اختيار سكرتير عام جديد للمنظمة ، هو السفير الارجنتينى اليخاندرو أورفيلا ممثـل الارجنتين الدائم لدى المنظمة ، خلفا لجالو بلازا ، مع ما يمثله هذا الاختيار من تغيير فى اتجاهات السياسة العامة للمنظمة .

- النظر فى رفع العقوبات الاقتصادية عن كوبا .. تلك التى فرضت عام ١٩٦٤ بقرار من المنظمة .

- مناقشة ومعارضة ، بل والتنديد بقـانون التجارة الامريكى الذى سنه الرئيس فورد ، والذى يضع قيودا على التبادل التجارى مع الدول التى تتعارض سياستها مع سياسة الولايات المتحدة - اقتصاديا - وهى تعنى دول البترول بوجه خاص ، ومنهـا فنزويلا والاكوادور . ومن ثم ينعكس ذلك على علاقاتها بدول العالم الثالث على وجه عام .

تشجيع ظهور التكتلات الاقتصادية الجديدة فى القارة ، مع وضع نظام للضمان الاقتصـادى الجماعى ، بما يكفل حرية الحركة لدول القارة

اللاتينية ، حسب مصالحها الخاصة ، دون التقيد بأية نظم أو ارتباطات معاصرة .

ــ واخيرا ادخال تعديلات على نظام الامن المتبادل لدول القارة ، طبقا لتغير النظرة الدولية والعالمية لتعريف معنى « العدوان » ورغبة فى توفير الحماية والامن الحقيقيين ، بعيدا عن التيارات التى يغلفها الغموض والاثرة والضغط الخارجى .

هذا فضلا عن بعض المشاكل القائمة ، مثل قضية قناة بنما ، وانتهاك حقوق الانسان فى شيلى وغيرها ..

فاذا اضفنا الى ذلك ما شهده عام ١٩٧٥ من ظهور « السوق المشتركة لدول الكاريبى » ككتلة اقتصادية متميزة ، وظهور « أسطول التجارة اللاتينى » ، وتوسيع قاعدة اتفاقات السوز ومحاولات رفع اسعاره ، مع ما صحب ذلك من انقلابات ومصادمات وقضايا سياسية بالغة القسوة والتعقيد فى أمريكا الوسطى ، ثم اتجاهات التاميم ، لا سيما فى مجالات البترول ، وغير ذلك من القضايا والتيارات ، لادركنا مدى ما ينتظر عام ١٩٧٧ من نشاط وتحركات مع بدايته التى تتميز بظهور نتيجة الانتخابات الامريكية فى الولايات المتحدة ، ووصول « الحوار الجديد » الى نقطة غلفته بعبارات انشائية غير محددة ، لم تكن هى الهدف الذى عقد من أجله ذلك « الحوار » بطبيعة الحال .

هذه التيارات التى ظهرت ، أو بمعنى أدق تبلورت خلال عام ١٩٧٥ ، سوف تكون غالبا هى محك القضايا التى سوف تبرز عام ١٩٧٧ ، وبالتالى فمن الضرورى الرجوع الى تطوراتها ، أو استعراض هذه التطورات فى خلال تلك الفترة ، ودراستها دراسة متأنية ، حتى يمكن الوصول الى تصور معين ، لما يمكن أن تتطور اليه مثل هذه القضايا ، وما قد تولده من قضايا وتيارات جديدة خلال العام المقبل ..

ولا شك أن موضوع تعديل اتفاقية ريو دى جانيرو ، التى تتضمن ميثاقا للامن المتبادل لدول القارة الامريكية ، هو من أهم هذه القضايا ، وان لم يكن اخطرها ، بالقياس الى قضية عدم الانحياز ، أو الاتجاهات الاقتصادية فى القارة . لكن أهميته تتمثل فى كونه تعبيرا جماعيا ــ أو شبه جماعى ــ على أهمية الارتباط بالاتجاهات العالمية ، وعدم السير وراء عبارات الغموض ، التى كانت تغلف اتفاقيات السنوات المنصرمة فيما بعد الحرب العالمية الثانية ، والتى كانت تقبلها كثير من الدول دون نقاش او تمحيص . ويتضح هذا الاتجاه ، من أن منظمة الدول الامريكية ، اخذت بالتعريف الدولى الذى أقرته منظمة الامم المتحدة لمعنى « العدوان » ، وطبقته فيما يتعلق بأمنها الداخلى .. فضلا عما ظهر من اتجاهات تحكمها الواقعية .

ولقد كان نظام الامن المتبادل لنصف الكرة الغربى ، من الامور التى اهتمت بها دول هذه المنطقه منذ اواخر القرن التاسع عشر ، وبدأ التحضير له منذ المؤتمر الاول للدول الامريكية عام ١٨٨٩ ــ ١٨٨٩ . ،ثم المؤتمر الانتر ــ أمريكى لحفظ السلام الذى عقد عام ١٩٣٦ . وعقب هذين المؤتمرين ، تم توقيع اثنتى عشرة اتفاقية بين الدول الامريكية ، كما تم اصدار الكثير من البلاغات والتوصيات ، حول سبل اقرار السلام وفض المنازعات بين هذه الدول .

وفى عام ١٩٣٦ أكدت هذه الدول على أهمية تبادل الرأى والمشورة » ... لحماية مصالحها الدفاعية .. وفى عام ١٩٤٥ توسعت هذه الدول فى الاخذ بنظام الحماية ضد الهجمات التى تقوم بها دولة أمريكية او غير أمريكية فى نصف الكرة الغربى ، فيما عرف باسم « قانون شابولتيبيك » . ثم وضع هذا القانون موضع التنفيذ فى المعاهدة الانتر امريكيه للمعونة المتبادلة التى وقعت فى سبتمبر ١٩٤٧ فى ريودى جانيرو ، والتى عرفت باسم « اتفاقية ريو » .. وهى بذلك تعتبر سابقة فى الترتيب الزمنى بعامين ، على اتفاقية حلف شمال الأطلنطى . وفى عام ١٩٤٨ تم وضع ميثاق منظمة الدول الامريكية ، وقد تضمن الميثاق نفس الاسس التى قامت عليها « اتفاقية ريو » فيما يتعلق بموضوع الامن الجماعى .. ثم توصلت الدول الامريكية فى نفس العام ، الى وضع « ميثاق بوجوتا » الذى بمقتضاه أصبح واضحا ومتميزا عمل كل لجنة من لجان منظمة الدول الامريكية ،

منطقة الأمن
كما حددتها الاتفاقية الإنتر- أمريكية
للمعونة المتبادلة
سان جوزيه - كوستاريكا

- - - الحدود الجغرافية لمنطقة الأمن الامريكي
• نقاط التحديد حسب خطوط الطول والعرض .

وهى تلك اللجان التى أصبح بعضها حاليا غير ذى موضوع من الناحية الواقعية ، بينما استمر بعضها الاخر فى العمل ، مثل اللجنة الانتر أمريكية للسلام ، التى غير اسمها الى « اللجنة الانتر أمريكية بشأن التسويات السلمية » .

وكانت اتفاقية ريو تنص على أن أى هجوم ضد « دولة أمريكية » يعتبر هجوما عليها كلها ، وتتعهد الدول الموقعة بمقتضاه ، بأن تعمل معا فى نطاق « جهاز استشارى » للموافقة على « العمل المشترك » ضد هذا الهجوم .

وقد تم اختيار تعبير « الجهاز الاستشارى » كتعبير مؤقت خلال عقد اتفاقية ريو ، ريثما يتم التوصل الى صيغة أفضل ، عند النظر فى وضع ميثاق المنظمة أو ميثاق بوجوتا . غير أن الدول الامريكية ، لم تستطع التوصل الى صيغة اخرى ، فاكتفت باستخدام هذا التعبير ، على أن يحل مجلس المنظمة «المجلس الدائم الان » محله فى الاجتماعات العادية مؤقتا ، بمعنى ان يقوم المجلس بدور هذا الجهاز ، ومن ثم دعى هذا الجهاز للانعقاد رسميا ١٦ مرة ، غير أنه لم ينعقد فى الواقع الا ٦ مرات فقط ، واكتفى بتمثيل المجلس له فى المرات الاخرى . . بيد أن الدول اللاتينيه ، نتيجة للانتفاضات الثورية التى اجتاحت بعض دولها ، ونتيجه لتيارات التحرر العالميه المحيطه بها ، رغم البعد الجغرافى ، ونتيجه للتجمد الذى اتصفت به اجتماعات المجلس أو الجهاز أو لجنه السلام نحو دفع المفاهيم التى تضمنتها اتفاقية الامن المتبادل الى مستوى التطور السياسى فى العالم ، فقد أوصت الجمعية العامة لمنظمة الدول الامريكية فى دورتها الثالثة عام ١٩٧٣ بضرورة عقد مؤتمر خاص فى مدينة سان خوزيه عاصمة كوستاريكا فى شهر يوليو ١٩٧٥ على الاكثر ، لوضع بروتوكول يتم بمقتضاه تعديل اتفاقيه ريو ، وبالتالى ميثاق الامن المتبادل للدول الامريكيه . . ويتم ذلك بدراسة التوصيات التى تضعها لجنة خاصة تنشأ لذلك ، وتعرف باسم « اللجنة الخاصة لدراسة النظام الانتر أمريكى . ولوضع اقتراحات مؤقتة لاعادة تشكيله » . وقد تم تشكيل هذه اللجنة ، وعرفت اختصارا باسم CEESI ، وبدأت عملها فى ليما عاصمة بيرو منذ ٣٠ يونيو ١٩٧٣ .

وفى الدورة الخامسة للجمعية العامة للمنظمة ، تمت التوصية فى القرار رقم ١٧٨ على الدعوة الى عقد « مؤتمر مفوضين » فى سان خوزيه ، للنظر فى تعديل اتفاقية ريو بناء على الدراسة التى انتهت اليها اللجنة المشار اليها . . ويكون من اختصاص هذا المؤتمر « وهو الاجتماع السادس عشر لوزراء خارجية الدول الامريكية ، باعتباره الهيئة الاستشارية لتطبيق معاهدة ريو » النظر فى قضية رفع العقوبات عن كوبا .

وكما سبق القول ، كانت هذه الدورة أهم دورات المنظمة ، لما أصدرته من قرارات وتوصيات ، كان القرار رقم ١٧٨ واحدا منها .

وفى سان خوزيه ، عقد مؤتمر المفوضين فى الموعد الذى حددته المنظمة من ١٦ الى ٢٦ يوليو ١٩٧٥ . ومن أهم ما انتهى اليه من قرارات :

ــ اعطاء الحرية لكل دولة من دول المنظمة فى تكييف علاقاتها بحكومة كوبا ، فيما يتعلق بالعقوبات الاقتصادية التى فرضت عليها عام ١٩٦٤ . « ولكى يمكن التوصل الى هذا القرار ، رأى الجهاز الاستشارى للمؤتمر ، أنه مع الاخذ بنص المادة ١٧ من اتفاقية ريو التى تنص على ضرورة الحصول على أغلبية الثلثين عند التصويت على أى توصية أو قرار ، فانه من الضرورى عدم الاخذ بذلك ، فيما يتعلق بالمادة الثامنة ، خاصة بفرض العقوبات ورفعها ، اذ تكفى الاغلبية العادية » .

ــ تعديل اتفاقية ريو والتصديق على خريطة ماهون « التى تحدد نطاق الامن المتبادل فى نصف الكرة الغربى » والتى وافقت عليها الجمعية العامة للمنظمة فى دورتها الخامسة .

ورغم أن المبادىء الأساسية المتعلقة بوحدة دول نصف الكرة الغربى ، ورد الفعل الجماعى بالنسبة للعدوان ، قد ظلت بروحها كما وردت فى الاتفاقية فى الاصل ، غير أن تغييرات هامة فى المضمون والصياغة ، وردت فى التعديلات الجديدة ، منها :

ـ منطقة الامن بمقتضى البروتوكول الجديد ، أصغر من تلك التى شملتها الاتفاقية الاصلية . فقد حذفت منها جرينلاند ومساحات واسعة من المحيط، كما انها تشمل بوجه عام ، امتدادا قاريا داخل البحر لا يقل فى معظمه عن ٢٠٠ ميل ، وان كان هذا الخط ـ من الناحية القانونية ـ لا يشكل التزاما للدول الموقعة بالاعتراف بحدود البحر الاقليمى الذى تنادى به الكثير من دول العالم ، فى نطاق حدود ٢٠٠ ميل داخل البحر ، وتعارضه بعض الدول الكبرى ، مثل الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى .

ـ فى البروتوكول الجديد ، واضح أن الاطراف المتعاقدة ، ليست مضطرة الى تقديم المعونة لدول ليست عضوا فى الاتفاقية ، بعكس النصوص الاصلية التى ترجع لعام ١٩٤٧ « يراجع النص فيما سبق » وذلك على أساس أن هناك دولا أو أقاليم أمريكيه ، لم تدخل المنظمة ، كما أن بعض أعضاء المنظمة ليست عضوا فى اتفاقية ريو ، رغم وقوعها فى نطاق منطقة الامن .. ولما كان هناك تعارض ظاهرى بين أبعاد المنطقة ونص البروتوكول ، فانه لم يهمل امكانية أن تشمل الحماية « الدول التى ليست أطرافا فى المعاهدة » حسب ما يراه الجهاز الاستشارى ، وان لم يكن التزاما بالمعنى الكامل ، كما أنه سمح للدول أعضاء المنظمة والتى ليست عضوا فى الاتفاقية ، بأن تصدق عليها وعلى البروتوكول المعدل لها ، وبذلك يسرى عليها ما يسرى على الدول المؤسسة للاتفاقية .

ـ أخذ التعديل بتعرف العدوان الذى وافقت عليه الامم المتحدة عام ١٩٧٤ ، والذى يذكر معانى محددة مثل الغزو والاغارة والحصار وارسال المرتزقة ، ويشير الى أن الجهاز الاستشارى له الحق فى تحديد حالات أخرى « مساوية فى الطبيعة والخطورة مما يشكل عدوانا » .

حدد البروتوكول الحالة التى تستدعى عقد اجتماع « الجهاز الاستشارى » خاصا بالامن ، بأنها حدوث « صراع أو حدث خطير من الممكن أن يهدد سلام المنطقة » ، بدلا من العبارة السابقة التي كانت تنص على وجود « موقف » من الممكن أن يهدد السلام ، والذى كان يحتمل تأويلات وتفسيرات عدة .

كذلك تضمن البروتوكول ـ حسب ما أوصت به الجمعية العامة للمنظمة وطبقا للنص المقترح من بيرو ـ نصا تجاهلته اتفاقية ١٩٤٧ خاصا بالامن الاقتصادى الجماعى والتوصية بانشاء جهاز مناسب لتنفيذ التوصيات المتعلقة به .

ونظرا لان هذه التعديلات قد صدرت بأغلبية الاصوات ، فقد طلبت بعض الدول ضم تحفظاتها كوثائق ملحقة بالبروتوكول ، ومنها تحفظ الولايات المتحده على اقتراح بيرو بشأن الامن الاقتصادى الجماعى ، والذى صوتت ضده باعتبار « أنه لا المكان ولا الوقت مناسبان لذلك » .. ومع ذلك فقد عبر اليخاندور اورفيلا عن مغزى هذه التعديلات بقوله ان المنظمة قد برزت قوية ـ منذ هذا التاريخ فى سان خوزيه ـ وان الدول الامريكية قد أثبتت أنها قادرة على صنع السلام وتحقيق الامال الكبار لشعوبها . ذلك أن هذه التحفظات ـ وهى تختلف فى الاتجاه والمضمون ـ لا تقلل من أهمية العمل الذى توصلت اليه دول القارة ، كمظهر من مظاهر التعاون الاقليمى . وكان واضحا ان هذه الدول ، انما تسعى الى تحقيق مزيد من التكافل والتكامل الذاتى . ومن هنا برزت على سبيل المثال ، فكرة انشاء الاسطول التجارى متعدد الجنسيات، الذى يخدم دول أمريكا الوسطى والبحر الكاريبى ، بعيدا عن سيطرة الشركات التجارية البحرية الاحتكارية . كما قامت منظمة التكامل الاقتصادى اللاتينى التى عرفت باسم SIECA واقتصر الاشتراك فيها على الدول اللاتينية فقط . كذلك كان واضحا ، أن اهتمام هذه الدول بتحقيق الامن المتبادل ، انما ينصب على مجرد التخوف من خطر خارجى ، قد تتعرض له هذه الدول . ولعل ذلك يفسر تقلص مساحة الابعاد الجغرافية التى كانت تمتد داخل المحيطات ، والتى كانت تشملها منطقة الامن التى أقرتها اتفاقية عام ١٩٤٧ .

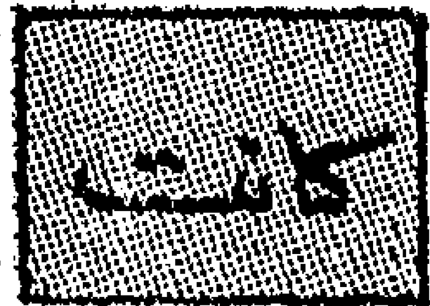


[١] عـدوان ١٩٥٦ .... قمـة عـدم التكافـؤ

اللواء حسن البدرى

فى « ٢٧ اكتوبر ١٩٧٦ صرح كريستيان بينو ، وزير خارجية فرنسا الاسبق ، بأن حرب السويس عام ١٩٥٦ تمثل فشلا عسكريا فادحا ، وانها أدت الى انقسامات عميقة فى صفوف الدول الغربية مازالت اثارها مستمرة الى الان .

وقال ايضا فى حديثه بمناسبة مرور ٢٠ عاما على هذه الحرب ان الهدف منها كان اسقاط الزعيم الراحل جمال عبد الناصر ، وان انتونى ايدن رئيس وزراء بريطانيا الاسبق هو الذى دفع بنا الى الانخراط فى الحرب بهذه الطريقة الفاضحة .



هدنة الاسابيع الاربعة التى فرضها مجلس الامن على المتحاربين فى مسرح فلسطين ، بمثابة فترة لالتقاط الانفاس . ولم يحل موعدها فى الساعة الثامنة من صباح ١١ يونيو ١٩٤٨ ، حتى كانت رئاسه الاركان العامة الاسرائيلية ، قد التام شملها ، لتدرس وقائع فترة القتال السابقة ، التى استمرت أربعة اسابيع ايضا ، وقعت خلالها ١٩ معركة وعملية حربية .

كان الهدف من هذه الدراسة ، تحليل عوامل النجاح والفشل ، للخروج منها بالدروس المستفادة التى تساعد على اعادة الحساب ، والتخطيط للمستقبل على اسس جديدة . بهذا كانت الهدنة بالنسبه لاسرائيل — سيما وقد جاءت مشروطة بزمن محدد — مجرد فترة ايقاف للنيران ، تفرض على الاطراف المتحاربة خوض سباق رهيب ، لتحقيق انجازات اكثر وافضل بمجرد استئناف القتال . وسوف يظل هذا المفهوم ، دستور اسرائيل فى كل ما يتلو من هدنات . لقد تلخص الموقف العام الذى واجهته الاركان العامة فى مؤتمر صباح أول أيام الهدنة ، فى وصول جيش العراق الى مسافة ١٦ كيلو مترا شرق تل ابيب ، وجيش مصر الى ٣٠ كيلو مترا جنوبها ، بما لا يدع لقوات اسرائيل شريحه كافية من الارض ، تمارس فيها المناورات الضرورية لادارة القتال من خطوط

داخلية . وراح قادة اسرائيل يعرضون تقاريرهم بالتتابع :

ـ فاستهل موشى كارمل قائد لواء الكارميلى الحديث ، بأن نوه بأن جنوده بلغوا حد الاعياء ، وأن خسائره فى كل كتيبة من كتائبه الثلاث ، قد تجاوزت المائة بين قتيل وجريح . وبهذا لم يعد لواؤه صالحا للوقوف فى وجه الجيوش العربية ، اذا ما استأنفت الهجوم فى جبهة جنين شمال فلسطين . حيث يتمركز اللواء .

ـ ثم تلاه العميد دان ايفن قائد لواء الاسكندرونى ، فلم يخرج تقريره عما سبق وأبداه كارمل عن حالة الانهاك وارتفاع الخسائر .

ـ اما العقيد ناحوم ساريج قائد لواء النقب ، فقد حذر المجتمعين من أن مستعمرات النقب الاربعين فى الجنوب ، اوشكت على الاستسلام .

ـ واوضح شمعون افيدان قائد لواء الجعفانى ، أن ثلاثة أرباع لوائه فقد القدرة على مواصلة الحرب أمام جيش مصر .

ـ ثم شرح دافيد شالتيل قائد لواء العتصيونى ، مدى الضعف الذى حل بالجنود على جبهة القدس ، نتيجة الجوع المترتب على احكام المقدم عبد الله التل حصارهم ، علاوة على ازدياد خسائرهم التى بلغت نحو ٦٠٠ بين قتيل وجريح .

ـ ثم ختم الاجتماع قادة الالوية البالماخ الثلاثة ـ يوسف تابنكين ومولاح كوهين وييجال آلون ـ برسم صورة قاتمة للموقف ، لخصتها جريدة يديعوت احرونوت بعد ذلك بربع قرن ، فقالت فى عددها الصادر يوم ٦ مايو ١٩٧٣ فى مناسبة مرور ٢٥ سنة على الجولة الاولى ... « كانت الاسابيع الاربعة السابقة على الهدنة الاولى . اكثر مراحل الحرب خطرا على اسرائيل . اذ احكم العرب قبضة الحصار حول القدس ، وسقطت فى يدهم جيوش عتصيون وبيت عرابة واللطرون والنبى يعقوب والحى اليهودى فى القدس القديمة . وفى نفس الوقت ، أطبق جيش مصر على تل أبيب من الجنوب ، بعد أن احتل أغلب قرى ومستعمرات سهل فلستيا ، وقطع الطريق الى النقب الجنوبى ، كما حققت قوته الخفيفة بقيادة المقدم احمد عبد العزيز ، الاتصال بقوات عبد الله التل جنوب القدس ، فالتحمت بذلك أقوى جبهات العرب ، المصرية والاردنية . أما جيش العراق ، فكان قد تقدم فى المثلث ، مهددا بشطر اسرائيل الى قسمين . وفى نفس الوقت عبر جيش سوريا وادى الاردن عند مستعمرة شعار هاجولان ، حيث أقام له جسرا فى اتجاه روش بينا . أما جيش لبنان ، فكان ثائرا على حكامه ، يريد أن يفتح له محور هجوم جديد ، وحتى جيش الانقاذ ، كان يتقدم بدوره فى منطقة الجليل » .

أمام هذا الخطر الداهم ، كانت الهدنة بمثابة المنقذ الذى أتاح للاركان العامة الاسرائيلية ، فسحة من الوقت لاعادة ترتيب الامور .

وقد صرح وكيل القنصل الامريكى العام بالقدس وقتها ... « بأن قرار مجلس الامن الذى فرض الهدنة ، هو وحده انقذ اسرائيل من الدمار ، وحال دون سحقها على يد الجيوش العربية » .

أما صالح محمود بويصير ، فقد ذكر فى رسالته لنيل الماجستير أمام جامعة عين شمس ، التى اسماها « جهاد شعب فلسطين خلال نصف قرن » ان زعماء اسرائيل التفوا حول بن جوريون فى بداية يونيو ١٩٤٨ ، وراحوا يتهمونه بانه أتى بالهزيمة الى اسرائيل ، فطلب منهم امهاله بضع ايام . سوف يأتى بعدها بالهدنة التى سوف تنقذ اسرائيل » .

وقبل أن ينفض عقد مؤتمر الاركان العامة صباح اول ايام الهدنة كان قد اتفق على أن يضرب بشروطها عرض الحائط ، اذا ما تعارضت مع ما اعتزم اتخاذه من تدابير لمداركة الموقف المتدهور . وقد أكد ذلك الاخوان جون ودافيد كيمش ، فى كتابهما على جانبى التل ، حين قالا ... « كانت الصورة حالكة السواد أمام الاركان العامة الاسرائيلية عند بداية الهدنة الاولى . اذ كان جيشها على شفا الانهيار ، ولم يكن أمامه ، اذا ما احترم شروطها ، الا أن يباد » .

اما الاجراء الثانى الذى تم الاتفاق عليه ، فكان تنشيط وصول الاسلحه والذخائر والمساعدات من الخارج . وسرعان ما استجابت الدوائر الصهيونية فى كافة أرجاء العالم ، للصرخة التى انبعثت من اسرائيل ، فتدفقت عليها منذ منتصف يونيو ١٩٤٨ ادوات الحرب ، يحملها جسر جوى وبحرى ضخم . عجل بترجيح كفة اسرائيل فى

المسرح .. وفى نفس الوقت ، وصلها ٨٠٠٠ مقاتل ، أكد إيجال يادين رئيس هيئة عمليات اسرائيل وقتها ، أنه قد توفرت بهم ، وبأسلحة الجسر البحرى والجوى ، القدرة على إعادة تنظيم وتسليح ٤٠ كتيبة من كتائب الخط الامامى ، علاوة على قوات الخط الثانى وحرس المستعمرات ..

وكان الاجراء الثالث ، هو تعديل الاوضاع الميدانية لجيش اسرائيل ، لتهيىء له قاعدتى انطلاق للهجوم ، بمجرد انتهاء اجل الهدنة الموقوتة ، حتى ينتزع المبادأة من يد العرب ، فلا يفرط فيها بعد ذلك أبدا ، إيمانا من الاركان العامة ــ بعد التجربة الأليمة السابقة ــ أن المبادأة هى سر النجاح .

لهذا عملت الاركان العامة بكل الطرق ، على الا تنتهى الهدنة الاولى يوم ٨ يوليو ١٩٤٨ ، الا وقد اخذت قواتها اوضاعا قتالية ، تصبح الهدنة بها وقاء لها من خطر هجوم العرب ، وفى نفس الوقت ، تصبح القوات على نقط وثوب مناسبة ، لتمزيق جبهات العرب ، بالهجوم الخاطف عليها بأسلوب العمل من خطوط داخلية ..

وكان الاجراء الرابع ، هو أن تعيد الاركان العامة الكفاءة القتالية لالويتها التسعة الهاجاناه، والثلاثة البالماخ ، علاوة على لواء الدفاع المدنى من قدامى المحاربين ..

اما الاجراء الخامس والاهم ، فكان ان تتخذ الاركان العامة ، كافة التدابير التى تكفل لقواتها الميدانية فرص المعركة غير المتكافئة مع العرب .

ولتحقيق هذا الاجراء ، عاد مفكرو اسرائيل العسكريون الى اضابيرهم ، ليستخرجوا منها دروس الحرب العالمية الثانية فى مختلف المسارح بوجه عام ، وفى مسرح شمال افريقيا على وجه الخصوص ، ليستمدوا منها عوامل عدم التكافؤ فى القتال الحديث .

وبعد دراسة عميقة ، اهتدوا الى أن اخطر عوامل التكافؤ وأشدها تأثيرا على مجريات الامور فى أرض القتال ، هو الموقف الجوى السائد فى المعركة ، والذى قد يكون تعادلا أو تفوقا او سيادة جوية مطلقة لاحد الاطراف .

فالصحراء تنعدم او تندر فيها الهيئات الطبيعية التى تساعد الجيوش على الاستتار والاختفاء مثلما توفره لهم المسارح المزروعة والغابات . ولهذا يعتبر رجال التكتيك ، الصحراء مسرحا مثاليا للنشاط الجوى ، حيث تكون الارتال البرية شديدة التعرض للهجمات الجوية ، وخاصة فى ضوء النهار ، وحيث تضيق الارض ، وتتحول الى ممرات جبلية ، أو مضايق وعرة .

والتفوق الجوى يتيح لمن يملكه ، مزايا تكتيكية وتعبوية عظيمة ، اما اذا امتلك السيادة الجوية ، فقد دانت له الامور .

ووجد مفكرو اسرائيل ، أنه مما يحقق عدم التكافؤ فى الموقف الاستراتيجى المفروض عليهم فى مسرح فلسطين بجبهاته المتعددة ، أن يحاربوا هذه الجبهات فرادى ، ليهزموها الواحدة تلو الاخرى ، باتباع أسلوب العمل من خطوط داخلية .

فهذا الاسلوب سوف يضمن لاسرائيل تفوقا عدديا ساحقا على الاعداء ، اذ تركز كل قوتها ضد واحد منهم . وبمجرد دحره ، تتحول بالجهد كله نحو الخصم التالى ، وبهذا لا تضطر اسرائيل الى توزيع قواها على مختلف الجبهات ، فتصبح أضعف من خصمها فى أية جبهة .

وراحت الاركان العامة تضع هذه الدروس المستمدة موضع التنفيذ ، فتحولت الامور فى مسرح فلسطين لصلحتها بصورة حادة ، ظهرت بوادرها عندما استؤنف القتال يوم ٨ يوليو ١٩٤٨ ، بأن اطلقت اسرائيل طائراتها السبت فاير والمسر شميت والهارفارد والقلاع الطائرة « ب ١٧ » لتنتزع التفوق الجوى من العرب . ثم دفعت دباباتها الجديدة ، لتوفر لها التفوق فى قوة الصدمة فى المسرح ، بصفتها من أهم عناصر القتال الخمسة فى المعركة الحديثة .

النيران والحركة والصدمة والسيطرة واللوجستيك

وفى نفس الوقت ، قفز حجم قواتها المسلحة الى ١٠٦ الاف مقاتل ، على حين لم يتجاوز حجم كل القوات العربية ٣١ الف مقاتل ، فكانت نسبة تفوقها العددية على العرب مجتمعين نحو ٣ر٤ :

ورغم تلك الحقيقة ، ظل العالم بأسره ــ وربما بعض العرب أيضا ــ يتخيل فى الصراع الدائر فى فلسطين ، بين الكثرة العربية والقلة اليهودية ، صورة عصرية للملحمة داود « الاسرائيلى الضعيف » وجالوت « العربى العملاق » .

وفى المجال السياسى ، استغل زعماء الصهاينة

فرصـة الهدنة لتصـفية خلافاتهم ــ وقد كانت كثيره ــ وتوحيد صفوفهم ــ وقد كانت مبعثرة ــ وتعزيز موقفهم المحلى والاقليمى والدولى ، وقد كان مشتتا .

أما زعماء العرب ، فقد أهدروا طاقاتهم فى مجادلات ومهاترات لم يكن وراءها طائل ، فزاد موقفهم السياسى والعسكرى ضعفا ، وتسرب النصر من أيديهم ، بعد أن كادوا يحرزونه .

وتوالت الايام .. وتتابعت المعارك .. حتى جاء خريف ١٩٥٦ بأشد الحروب غير المتكافئة التى فرضتها اسرائيل على مصر .

كانت نظرية المعركة غير المتكافئة ، قد تبلورت فى ذهن الاركان العامة اسرائيلية ،ونالتها بعض الاضافات الهامة .

فالقيود المفروضة على اسرائيل ، بـالطبيعة وبالموارد وبالعمق الجغرافى ، تفرض عليها كسب مؤازرة صديق ــ او اصدقاء ــ تعمل فى كنفه بأمان .

ومنذ بداية ١٩٥٥ والظروف المحلية والدولية تدفع فرنسا وبريطانيا الى احضان اسرائيل دفعا :

١ ــ فالجمهورية الفرنسية الرابعة ، لم يبق لها بعد هزائمها النكراء فى الهند الصينية ، غير مستعمراتها فى شمال افريقيا ، التى كانت فى نفس الوقت مدخلها السهل المضمون الى افريقيا السوداء .

ولكن مصر تقف مع شعوب شـمال افريقيا العربيه فى نضالها المستميت لانتزاع حـريتها واستقلالها ، وهى تمدها بالاسلحه والمعـدات والمساعدات ، بما يجعل استمرار بقاء الاحتلال الفرنسى ابهظ مما تستطيع الجمهورية الرابعة تحمل تكاليفه . وعنـدما نوه زعماؤهـا لعبـد الناصر ، برجائهم فى أن يكف يده ، أعلن فى ١٥ مارس ١٩٥٦ .. « أن التخلى عن مسـاعدة الوطنيين الجزائريين ، يعنى أن أتخلى عن قوميتى العربية » .

وهكذا اقتنع جى موليه ورفاقه ، أن بقاءهم فى شمال افريقيا ، مرتهن بتصفية الحكم الثـورى بالقاهرة .

٢ ــ وبريطانيا العظمى ، قد ادخلتها لطمة تأميم شركه قناة السويس يوم ٢٦ يوليو ١٩٥٦ ، الى صميم المعمعه ، اذ جعلت رئيس وزرائها انتونى ايدن ، يصرح بأن .. « عبد الناصر أصبح يقبض على قصبتنا الهوائية ، وانه لافضل للامبراطورية البريطانية ان تنهار فجأة ، من ان تظل تعـانى سكرات موت بطىء » (٥) .

٣ ــ أما اسرائيل ــ مخلب القط والعميـل الاستعمارى ــ فكانت قد آمنت مع مطلع عام ١٩٥٦، بأن سياسة الاغارات العدوانية على القرى والمواقع المنعزلة حول الحدود العربية قد أفلست واستنفدت أغراضها ، وراءها نجاح مصر فى كسر احتكار السلاح ، فأرسل بن جوريون يستجدى عون فرنسا قائلا .. « سوف تسحق اسرائيل كالبندقة ، أقول وأكرر ان اسرائيل فى خطر ، وان فرنسا هى الصديق الوحيد .. ان حياتنا وديعة بيـن أيديكم » (٦) .

وسرعان ما أتاه رد جى موليه رئيس حكومة فرنسا .. « نحن مع اسرائيل ، وسنكون دومـا معها » .

وهكذا أصبحت المشاعر معبأة ضـد مصر ، بالدرجة التى وصفها شمعون بيـريز فـى كتابه « مقلاع داود » ، بأن زعماء فرنسا راحوا وقتها « يحضون اسرائيل على بدء العمل ضـد مصر ، وسوف تتكفل فرنسا بالباقى » .

وتطلبت الحبكة الدرامية للعدوان الذى ازمعت اسرائيل أن تشنه على مصر بالمشاركة الفعلية لفرنسا وبريطانيا ، أن :

١ ــ تخلق اسرائيل ذريعة للتدخل الانجلوفرنسى فى الحرب ، وفى نفس الوقت تنصب فخا للجيش المصرى فى أعماق سيناء الشرقية ، حيث تستدرجه بالاعمال القتالية هناك ، فى ظرف ٢٤ ساعة من بدء القتال .

٢ ــ بعد مرور ٢٤ ساعة ، تصدر انجلترا وفرنسا أنذارا مشتركا ، لكل من مصر واسرائيل بوقف القتال ، وقبول احتلال منطقة قناة السويس مؤقتا ، مع ضرورة الرد على هذا الانذار فى ظرف ١٢ ساعة .

٣ ــ بانتهاء مهلة الانذار ، ورفض مصر له ــ وسوف يصاغ بحيث لا يترك لمصر سبيلا سوى رفضه ــ تقوم الطائرات الانجلو فرنسية بتحطيم مطارات وطائرات مصر ، ووسائل دفاعها الجوى ، لتحقق السيادة الجوية المطلقة .

٤ ــ وبعد قصف جوى مركز للاهداف السياسية والاقتصادية فى مصر ، لتحطيم روحها المعنوية ،

تشن القوات الانجلوفرنسية عملية غزو بحرى كبرى على امتداد قناة السويس ، توطئة لدخول مصر واحتلالها ، بعد أن يتم عزل وابادة جيشها فى الفخ الاسرائيلى الذى استدرج اليه فى أعماق سيناء الشرقية .

وكما تطلبت الحبكة الدرامية هـذه التدابير الاربعة ، تطلبت الانتهازية الاسرائيلية ، أن يقوم الاصدقاء الانجلوفرنسيون بمعظم العمل ، بينما تخرج اسرائيل فى النهاية بكل الغنم أو معظمه .

لهذا اقتصر دور اسرائيل فى حرب العدوان الثلاثى على مصر ، على مجرد بدء القتال ، لخلق الذريعة للتدخل الانجلوفرنسى الذى تصبح بعده .. « مثل راكب الدراجه الذى يصعد التل ممسكا بالعربة التى تصعد أمامه » طبقا لوصف موشى ديان لدوره فى هذه الحرب ، فى كتابه « يوميات معركة سيناء » .

أما الجهد الرئيسى فى الحرب ، فقد تكفلت به انجلترا وفرنسا ، بعد ان تخلق لهما اسرائيل ذريعة التدخل ، ليصبح غزوها بعدها عملا بوليسيا محمودا . واعتمد الامر بالتبعية ، على نجاح الذريعة ، وقبول الضمير العالمى لها ، الا ان حرب الذرائع ، كانت قد فقدت القدرة على اقناع احد ، وزاد تخبط انتونى ايدن وتعدد ذرائعه ، من اثارة العالم ضده ، وادانته له ولزميله جى موليه :

وفيما بين مساء ٣٠ اكتوبر وصباح ١١ نوفمبر ١٩٥٦ ، كان خيال ايدن الخصب قد اخرج للملا تسع ذرائع لتبرير عدوانه على مصر :

١ - فكانت ذريعته الاولى - وهى التى حوتها نفس كلمات الانذار الانجلو فرنسى لمصر مساء ٣٠ اكتوبر - هى « الرغبة فى الفصل بين المتحاربين » .

٢ - وكانت الذريعة الثانية هى « حماية ارواح البريطانيين والفرنسيين وسفنهم التى تعبر القناة ، رغم انه لم تكن لبريطانيا او فرنسا اية رعايا وقتئذ فى مصر ، كما لم يكن لهما ولو سفينة واحدة بالقناة » .

٣ - وكانت الذريعة الثالثة التى اطلقها مساء ٣١ اكتوبر هى « الرغبة فى ايجاد تسوية نهائية للمشكلة الفلسطينية .

٤ - وتحولت الذريعة يوم أول نوفمبر ، لتصبح « حصر الحرب والحد من اتساع مداها »

٥ - ثم عادت يوم ٣ نوفمبر ، الى نغمة « تسوية كل المشاكل البارزة المتعلقة بالشرق الاوسط .

٦ - ثم صارت يوم ٤ نوفمبر « ملء الفراغ لحين وصول قوات طوارىء الامم المتحدة الى المنطقة» .

٧ - ثم صارت يوم ٦ نوفمبر « الرغبة فى اعادة السلام الى المنطقة وضمان انسحاب اسرائيل » .

٨ - ثم تطورت يوم ٧ نوفمبر الى « الرغبة فى احباط خطة سرية روسية للاستيلاء على الشرق الاوسط ! » .

٩ - حتى انتهت يوم ١١ نوفمبر الى أن « الغرض الحقيقى كان حث الامم المتحدة وتنشيط اجهزتها للعمل ، فكانت خاتمة ذرائع ايدن ، واحترها هزلا .

وبأسلوب الاستعمار ومؤامراته على امتداد ٦٥ يوما من التدبير للعدوان على مصر ، فيما بين ٢٧ يوليو ١٩٥٦ - اليوم الثانى للتاميم - و ٢٩ اكتوبر - اليوم الاول للحرب - تبلورت خطة موسكتير المعدلة النهائية فى المراحل الثلاث التالية :

- المرحلة الاولى : استدراج الجيش المصرى الى فخ ينصب له فى اعماق سيناء الشرقية ، بالقوات الاسرائيلية اساسا .

- المرحلة الثانية : عزل سيناء عن مصر بالقوات الانجلو فرنسية ، على امتداد قناة السويس .

- المرحلة الثالثة ، فرض المخطط الامبريالى على القاهرة .

ولتنفيذ موسكتير اتمت اسرائيل حشد ٢١ لواء مشاه ومدرع ، و ٢٥٠ دبابه ، و ٩٩٠ مدفعا وهاونا ، و ٣٢٦ قاذفة ومقاتلة ، و ٢ مدمرة ، و ٥ فرقاطات ، و٢٢ لنش طوربيد ، و٢٦ سفينة مساعدة ، لشن الجهد الثانوى للعدوان بالعملية قادش .

أما القيادة الانجلو فرنسية ، فقد اتمت حشد ١٧ لواء مشاه ومدرع ، و ٥٠٠ دبابة ، و ١٥٢٠ مدفعا وهاونا ، و ٩٨٨ قاذفة ومقاتلة ، وبارجة واحده ، و٧ حاملات طائرات ، و٨ طرادات، و١٨ مدمرة ، و ١٥ فرقاطة ، و ٩ غواصات ، و ١٠٨ سفن مساعدة لتنفيذ عملية الغزو البحرى التى تشكلت المجهود الرئيسى لموسكتير المعدلة النهائية .

وكان على القوات الانجلو فرنسية ان :

١ - تقصف مصر جوا لمدة ستة ايام ، لتدمر روحها المعنوية .

٢ ــ تغزو منطقة بورسعيد ، لتقيم عليها جسرا بريا بمواجهة ١٠ كيلومترات وعمق ٤٠ كيلومترا ، كمهمة مباشرة ، يتم انجازها فى اليوم الحادى عشر للغزو .

٣ ــ تطور الهجوم لتستولى على مدينة الاسماعيلية يوم ١٢ نوفمبر .

٤ ــ تستغل النجاح بالاستيلاء على مدينة السويس ، ثم القاهرة بعد ذلك .

ولم يكن بن جوريون مطمئنا الى انجلترا ، ولذا صمم ــ رغم معارضة ايدن ــ على ان تسجل ادوار الاطراف الثلاثة فى وثيقة يمهرها الجميع بتوقيعهم .

وفى ١٥ اكتوبر ، وقف بن جوريون يعلن فى الكنيست .. « ان مصر هى العدو الرئيسى ، لان مصر هى التى تشكل الخطر الحقيقى » .

ثم سافر الى باريس يصحبه موشى ديان رئيس الاركان العامة ، وشمعون بيريز مدير وزارة الدفاع ، وفى ضاحية سيفر ، وقع مع شركائه الانجلو فرنسيين بروتوكول التواطؤ الثلاثى الذى نص على أن :

١ ــ تقدم القوات الاسرائيلية بخلق حالة صراع مسلح على مشارف قناة السويس ، لتستغلها بريطانيا وفرنسا كذريعة للتدخل العسكرى ضد مصر

٢ ــ توفر القوات الجوية الانجلو فرنسية ، الحماية الجويه لاسرائيل ، كما توفر لها الاساطيل الانجلو فرنسية الحماية البحرية لمياهها الاقليمية .

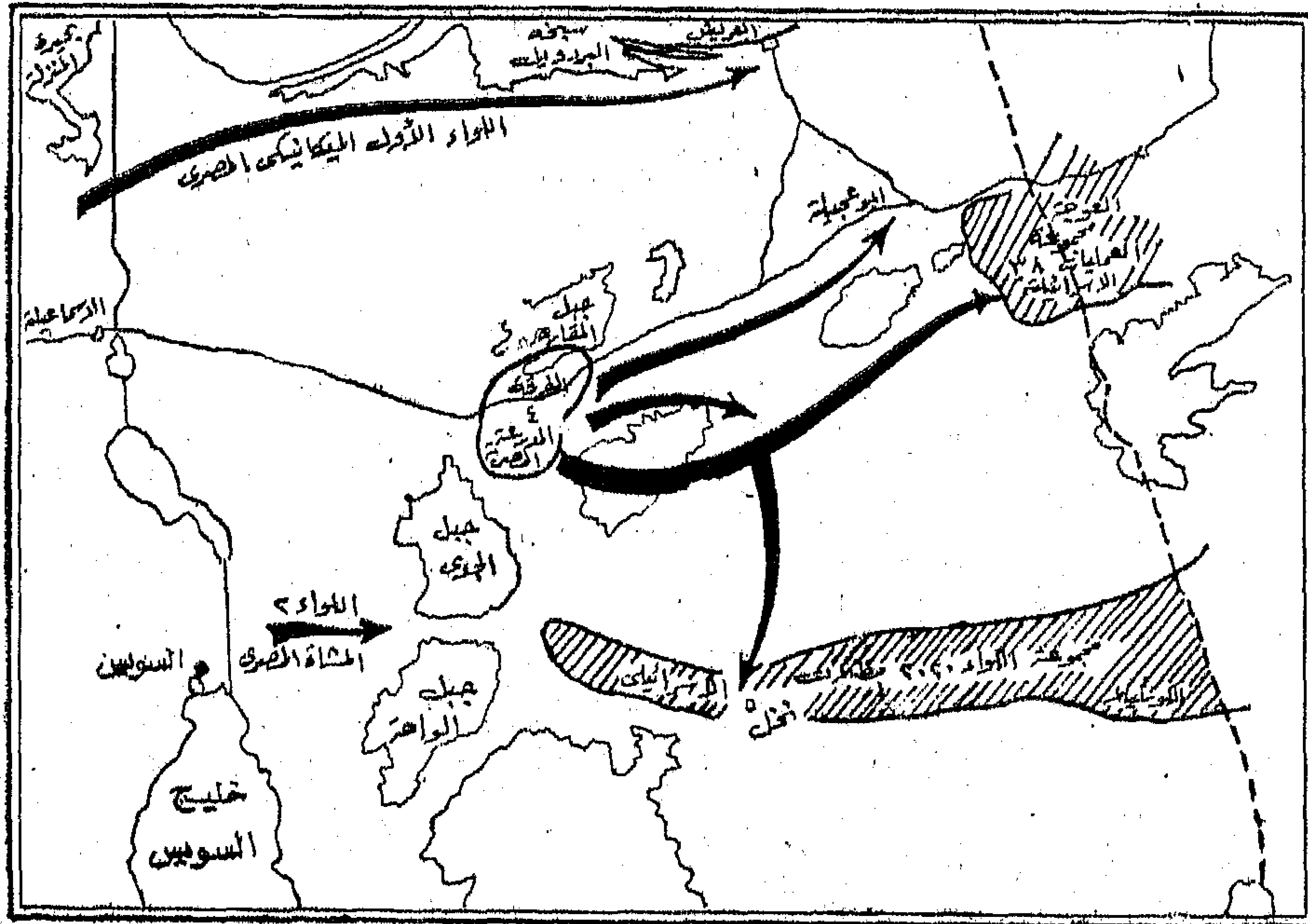
٣ ــ تصدر بريطانيا وفرنسا انذارا مشتركا لمصر واسرائيل لوقف القتال بينهما ، والابتعاد عن القناة ، مع قبول مصر احتلالها مؤقتا لحماية الملاحة البحرية فيها ، على ان يصاغ الانذار بحيث يجبر مصر على رفضه .

٤ ــ تقوم القوات الانجلو فرنسية ــ بعد ٣٦ ساعة من خلق الذريعة ــ بتدمير طائرات ومطارات مصر ووسائل دفاعها الجوى .

٥ ــ تدافع فرنسا عن موقف اسرائيل فى الامم المتحدة ، وتبذل بريطانيا جهدها بصفة سرية لمساندة اسرائيل ، دون ان تكشف عن ذلك علانية ، حتى لايضار مركزها فى العالم العربى .

وفى ذيل ورقـــــة البروتوكول ، وضـــع بن جوريون توقيعه الى جوار كريستيان بينو عن فرنسا ، وباتريك دين عن بريطانيا العظمى .

وعندما حلت الساعة الخامسة عصر ٢٩ اكتوبر



موقف القتال فى سيناء صباح ٣١ اكتوبر ١٩٥٦.

١٩٥٦ ، اسقطت ١٦ طائرة داكوتا ، الكتيبة ٨٩٠ المظـلات بقيادة المقـدم مردخاى جور — رئيس اركان اسرائيل حاليا — فوق المدخل الشرقى لممر متلا ، على مسافة ٦٥ كيلو مترا مـن مدينـة السويس ، لتبدأ اسرائيل حرب العدوان الثلاثى التى شكلت مرحلة وسـيطة فى الاسـتراتيجية الاسـرائيليـة ، باعتبارهـا حلقة الوصـل بين استراتيجية الاغارات العدوانية التى سبقتها ، والحرب الشاملة بقواها الذاتية التى اعقبتها .

ومن هنا كان اعتماد اسرائيل الاول على التواطؤ الانجلو فرنسى لتغطيـة مخاطـر هـذه المرحلة الانتقالية ، ولضمان فرض المعركة غير المتكافئة على مصر ، بأعنف درجات عدم التكافؤ .

فعلاوة على تحقيق الســيادة الجوية المطلقة فى سماء المسرح ، وفر التواطؤ الانجلو فرنسى لاسرائيل ، التفوق العددى الساحق على مصر على النحو الموضح فى الجدول التالى :

وحتى تخلق اسرائيل الذريعة للتدخل الانجلو فرنسى المتفق عليه فى بروتوكول سيفر ، اذاع متحدثها الرسمى بيانا فى الساعة التاسعة مساء ٢٩ اكتوبر ، كشف فيه عن وجـود حالة صراع مسلح قرب قناة الســويس ، تعرض الملاحة البحرية الدولية فيها للخطر .

وطبقا للتوقيت الموضوع ايضا ، صدر الانذار الانجلو فرنسى فى الساعة السادسة مساء ٣٠ اكتوبر ، وهدد فى نهايته بضرورة اذعان مصر له فى ظرف ١٢ ساعة والا فسوف تضطر الدولتان للتدخل المسلح بالدرجة الكافية لضـمان هـذا الاذعان .

ثم راحت القـوات البرية الاسرائيلية تتلمس طريقها عبر حدود سيناء الشرقية بغاية الحذر ، وتبدى فى نفس الوقت درجة من النشاط ، كالذى يبديه مصارع الثيران بوشاحه الاحمر ، لتجذب جيش مصر الى اعماق سيناء الشرقية ، بينمـا المطرقة الانجلو فرنسية تتأهب لقطع مؤخرته عن قلب الدولة .

ودارت معـارك عنيفة فى ميتلا ، ونخـل ، والكونتلا ، وابو عجيلة . ووصف ديان القتـال الذى اشتعل فيها على مدار خمسة ايام متواصلة فى كتابه بقوله « **لقد كانت ابو عجيله هى المكان**

نوع القوات	مصر	المقارنة العددية		التواطؤ الثلاثى			
		مصر	التواطؤ	المجموع	اسرائيل	فرنسا	انجلترا
الوية مشاه ومدرعة	١٢	١	٣ر٣	٣٨	٢١		
مدافع وهاونات	٧٧٦	١	٣ر٢	٢٥١٠	٩٩٠	٢٢٠	١٣٠٠
دبابات	٣٠٠	١	٢ر٥	٧٥٠	٢٥٠	١٠٠	٤٠٠
سرب طائرات مقاتله	٧	١	٤	٢٨	٩	٩	١٠
سرب طائرات قاذفة مقاتلة	١	١	٢٥	٢٥	٧	٣	١٥
سرب طائرات قاذفه	٢	١	١١ر٥	٢٣	٤	—	١٩
بوارج	—		١	١٠		١	
حاملات طائرات	—			٧		٢	٥
طرادات	—			٨		٢	٦
مدمرات وفرقاطات	٩			٤٠	٧	٨	٢٥
غواصات	—			٩		٢	٧

الذى حارب فيه المصريون على احسن وجــه ، كما كانت نفس المكان الذى حارب فيه الاسرائيليون على اسوا صورة » .

وعندما بزغ فجر الاربعـــاء ٣١ اكتوبر ، كان الموقف العام فى المسرح على النحو التالى :

ــ **قوات الغزو الإنجلو فرنسى** ، مازالت تواصل رحلتها البحرية الطويلة صوب شـــاطىء الغزو المنتخب فى بورسعيد .

ــ **قوات اسرائيل** متورطة فى معارك خاسرة ضد دفاعات سيناء الشرقية ، وتتزايد خسائرها بدرجة ازعجت دافيد بن جوريون ، واثارت قلقه الشديد .

ــ **قوات مصر** اتمت الفتح التعبوى فى وسط سيناء ، وتأهبت لشن الضربة المضادة لهـــزيمة اسرائيل ، ونقل الحرب الى فلسطين . الا انها فى نفس الوقت ، كانت قد تورطت داخل سيناء ، بالقدر الذى كان يطمع الاعداء فى تحقيقه ، حتى تنجح عملية موسكتير فى فصل الجيش عن الدولة

وعندما أرسلت الشمس اشعتها فوق رمال مسرح الحرب صباح ٣١ اكتوبر ، كان على فرنسا وانجلترا ــ طبقا لبروتوكول سيفر ــ ان يتدخلا لفرض المعركة غير المتكافئة على مصر ، بتحطيم طـــائراتهـــا ومطـــاراتهـــا وعنـــاصر دفاعهـــا الجـــــــوى . ولكنهمـــــا لـــم يتدخـــــــلا لان تشارلز كيتلى قائد عام قوات الغزو ، راى ان يؤجل ضربته الجوية من صباح ٣١ اكتوبر الى مسائه ، ليضمن عدم تدخل طائرات الميج المصرية فى العملية الجوية لكونها غير قادرة على الطيران ليلا ، لافتقارها للتجهيزات اللازمة .

الا ان بن جوريون ، استنتج من تأخير الضربة الجوية شيئا آخر ، فقد سبق له ان عانى من بريطانيا على امتداد ربع القرن المنصرم ، عـــدم حفظها للعهود .

فلما بلغته انباء تقاعس كيتلى عن تنفيذ الخطة المتفق عليها ، اصدر امره القاطع الى ديان بوقف القتال ، وسحب كافة قوات اسرائيل داخـــل الحدود ، لان المعركة قد انقلب عدم تكافؤها الى صالح مصر .

لكن ديان كان له راى آخر ، فهذه آخر فرصة يثبت فيها ذاته ، قبل ان تنتهى مدة رئاسته للاركان العامة ، التى لم يكن طموحه يتوقف عندها .

لهذا راح يداور ويناور ليكسب الوقت ، ويقطع اتصاله بمركز رئاسته فى تل ابيب ، معتذرا بشدة انهماكه فى متابعة المعركة المحتدمة فى سيناء ، لعله يفلت من اطاعة امر بن جـــوريون الذى لم يصادف هواه .

كان ديان شديد الثقة بأن بريطانيا قد تورطت بالقدر الكافى ، وأن كيتلى ســـوف يؤدي دوره المرسوم بمجرد حلول الظلام .

وعلى الطرف المقابل ، كانت القيادة المصرية تحس ان هناك شيئا كريها يدبر فى الخفاء :

[١] فحصول حكومتى بريطانيا وفرنسا على تاييد مجالسهما النيابية للقيام بعمل عدائى ضد مصر ...

[٢] وزيادة قدرة طيران العدو فوق سيناء ، بما يفوق امكانيات اسرائيل الجوية الذاتية ، يؤكد اشتراك اخرين معها ...

[٣] واتخاذ الاساطيل الانجلو فرنسية اوضاع العدوان على مشارف مياه مصر الاقليمية

[٤] وتاييد بريطانيا وفرنسا للعدوان الاسرائيلى ، الى حد استخدام الفيتو ...

[٥] وتدهور الحـــرب المعنوية التى تشـــنها اذاعات انجلترا وفرنسا ضد مصر الى حضيض الاسفاف ...

كل هذا كشف للقيادة المصرية ، عن ان هناك عدوانا سوف يقع وشيكا ، لعزل جيش مصر عن قلب الدولة ، بعد ان استدرجه العدوان الاسرائيلى الى اعماق سيناء ، ليصبح الطريق مفتوحا امام القوات الانجلو فرنسية الى القاهرة .

لهذا اصدرت القيادة المصرية فى الســــاعة الرابعة عصر ٣١ اكتوبر ، توجيهاتها بوقف كافة التحركات الى سيناء ، والاستعداد للانتقال الى غرب القناة ، بمجرد صدور التعليمات بذلك .

وعندما انهالت قنابل طائرات الكانبرا البريطانية والميراج والمستير الفرنسية على مصر ، قطعت كل شك فى التواطـــؤ ، وكشـــفت عن ابعـــاده الخطيرة ..

وكما كانت قنابل الطائرات الانجلو فرنسية ،

ايذانا ببدء المعركة غير المتكافئة التى خططت لها اسرائيل ، كانت دافعا لبن جوريون ليلغي امره بالانسحاب ، واطلاق يد ديان في ادارة العدوان.

وعلى الطرف المقابل ، كانت نفس القنابل دافعا للقيادة المصرية لاصدار قرارها بانقاذ الجيش من فخ سيناء ، وسرعة عودته الى غرب القناة .

ولعل ابلغ وصف لهذا الموقف الخطير ، ما جاء على لسان موشى ديان في كتابه يوميات معركة سيناء ، حيث يقول في فقرته الاولى ... « لولا المغامرة الانجلو فرنسية ، لكان هناك شك في ان تقوم اسرائيل بمعركة سيناء ، ولو كانت قد فعلت ذلك دونهما ، لاختلف وجه المعركة » .

وفي الساعة العاشرة مساء ٣١ اكتوبر ، صدر القرار التاريخي بتوحيد الجبهة المصريه ، ينص على :

«١» نقل الجهد الرئيسى للقوات المسلحة المصرية الى غرب القناة ، للتمسك بالمثلث الحيوى بورسعيد ــ السويس ــ القاهرة ، في وجه الغزو الانجلو فرنسى الوشيك ، اعتبارا من اول ضوء ٢ نوفمبر ١٩٥٦ «.

[٢] سرعة اخلاء سيناء اخلاء تاما .

[٣] نقل ما بقى من طائرات الى مطارات بعيدة في جنوب مصر ، توطئة لاخراجها مـن المسرح الى قواعد صديقة بالخارج .

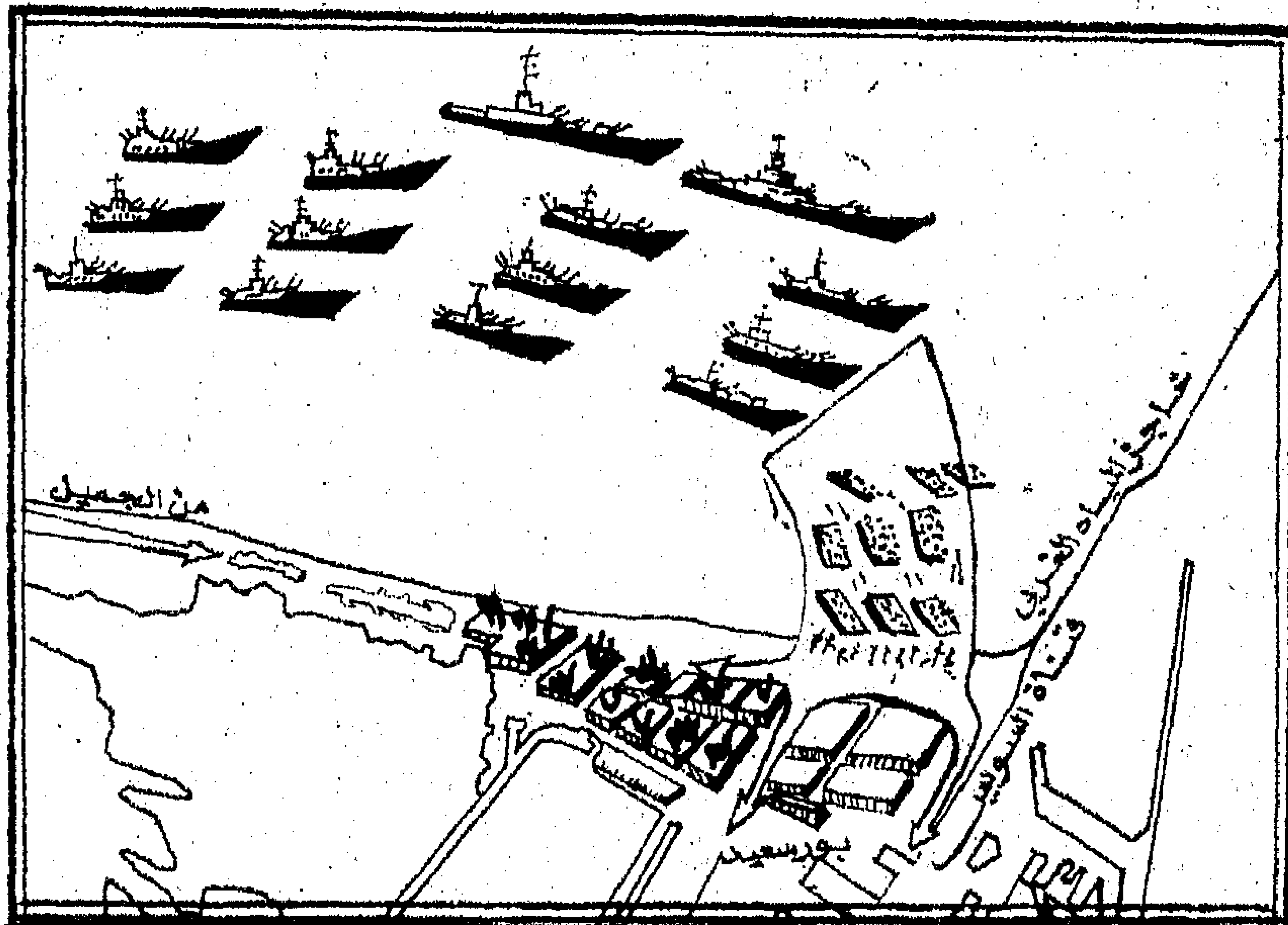
[٤] قصر الاعمال البحرية لاسطول مصر ،على الدفاع عن السواحل ، والقيام بدوريات الاستطلاع البحرية في المياه الاقليمية .

[٥] تنظيم قوى النضال الشعبى ، وتنسيق اعمالها مع الجيش ، للدفاع عـن المدن والقرى ، لاخر طلقة وآخر رجل ».

وسرعان ما بدات القوات المسلحة في تنفيذ هذا القرار العظيم ، الذى عاد اليه فضل انقاذها من مصيدة سيناء ، وتفويت هدف العدوان .

ولكنها عندما بدأت في تنفيذه ، فقدت في نفس الوقت اتزانها الاستراتيجى ، ودخلت في سباق مع الزمن ، لتعيد تنظيم جبهتها الرئيسية ، من اتجاه سيناء الى اتجاه القناة .

وكان الامر اللافت للنظر ،ان اسرائيل لم تشعر باخلاء قوات سيناء لدفاعاتها الامامية ، الا في



مع ضـوء صـبـاح ٦ نوفمبر ١٩٥٦ اقتحمت القـوات الانجلـو فرنسـية شاطىء بورسعيد في حماية مدفعيـة الاسـطول وقنـابل الطـائرات .

وقت متاخر . وقد سبب لها ذلك ، ان دخلت عناصر من قواتها المتقدمة من الشرق ، فى معركة ضارية مع عناصر اخرى كانت متقدمة من الجنوب، واستمرتا تتقاتلان حتى لفتت الطائرات الاسرائيلية انظارهما الى الخطأ الجسيم الذى ترتكبانه ....

وبمثل ما كانت الصورة قاتمة صباح الامس فى وجه اسرائيل ، بما بث اليأس فى قلب بن جوريون ،حتى دفعه الى اصدار امره لديان بسحب قواته من سيناء وانهاء العدوان ، كانت قاتمة صباح اليوم فى وجه مصر ، بما بث اليأس فى قلب احد صقور مجلس قيادة الثورة السابق ، حتى دفعه الى ان ينصح عبد الناصر بتسليم نفسه للسير همفرى تريفيليان سفير بريطانيا فى القاهرة ! . . .

وسط هذه الظروف بالغة الحرج ، راحت القيادة المصريه بكل الابداع والاقتدار ، تدير صراعا مصيريا ، بينما القوات الاسرائيليه تهاجم المواقع المنعزله حول خط الهدنه والحدود الدوليه ، دون ان تشعر بانسحاب قوات الدفاع عنها تحت جنح الظلام ، ويجابها مى الخروج من الفخ الذى نصبته لها ، لتقضى عليها قوات الغزو الانجلو فرنسى القضاء المبرم .

وبخروج الجيش من مصيدة سيناء ، تهيأت الظروف المثالية للمعركة غير المتكافئة لموشى ديان، الذى تحول بعدها الى تجسيد عصرى لدون كيشوت ، فراح يقتحم طواحين الهواء الخالية فى سيناء ....

وبتدخل القوات الانجلو فرنسية ، وصل العدوان الى قمة عدم التكافؤ ضد مصر .. الا ان الضمير العالمى ، ادرك حقيقة التواطؤ المهين الذى انحدرت اليه الدولتان الكبيرتان ، والذى خف لاسرائيل ان تصبح مثل راكب الدراجة الذى يصعد التل ممسكا بالعربة التى تصعد امامه .

لهذا ثار وجدان العالم الحر، وراح داج همرشولد سكرتير عام الامم المتحدة ، يحذر الدنيا مساء ٣١ اكتوبر قائلا ... « لقد ضاعت هباء كل الجهود الضخمه التى بذلناها للوصول الى اتفاق وقف اطلاق النار بين مصر واسرائيل ، وذلك نتيجه الانذار الانجلو فرنسى الغاشم ، الذى وجه فى الليلة الماضية الى مصر . ومن أجل ذلك اطلب من مجلس الامن ان يعفينى من منصبى » .

واستنكرت الاسرة الدولية التواطؤ الثلاثى وجرمته ، فقال عنه جواهر لال نهرو ... « اننى لا اذكر عدوانا صارخا يماثل فى بشاعته ، مايحدث اليوم ضد مصر » .

وقال جوزيف بروز تيتو ... « لقد اثبتت اسرائيل مرة اخرى ، انها مخلب القط الذى ينفذ اغراض الدول الكبيرة ، وهى بذلك تشكل خطرا على السلام العالمى » .

وقال الزعيم العمالى البريطانى انورين بيفان . « يجب ان تتذكر حكومه بريطانيا ، عندما تعمد الى شريعه الغاب ، ان هناك حيوانات مفترسه بين الاشجار اشد منها فتكا » .

وقال الوزير البريطانى انتونى ناتنج ... « لقد اصبح من العسير على ان استمر فى مؤازرة السياسه التى تنتهجها حكومه جلالة الملكة ،سواء فى الشرق الاوسط ، او فى الامم المتحدة ، وبهذا اجدنى مضطرا الى توضيح اسباب استقالتى لكم قبل اجتماع مجلس العموم فى جلسته القادمة بعد ظهر السبت ٣ نوفمبر » .

وقال الماريشال بولجانين ... « ان الحكومة الاسرائيلية المجرمة التى تفتقر الى الشعور بالمسئولية ، تتلاعب الان بأقدار العالم ،وبمستقبل شعبها بالذات » .

واندفعت المظاهرات تدين العدوان الثلاثى فى كل مكان ... وهكذا انقلب عدم التكافؤ العسكرى لصالح اسرائيل ، الى عدم تكافؤ سياسى لصالح مصر ، اهدر دم التواطؤ ، وسحق خططه ، ثم اجبره اخيرا على الإنسحاب ، وهو يحمل هزيمته على كتفه . ولم يكتف بكل ذلك ، بل اسقط الامبراطورية الفرنسية الرابعة ، وانهى حياة انتونى ايدن السياسية ، ومن بعده داقيد بن جوريون ، واصبح العالم بعد عدوان ١٩٥٦ مختلفا تماما عنه قبله ...

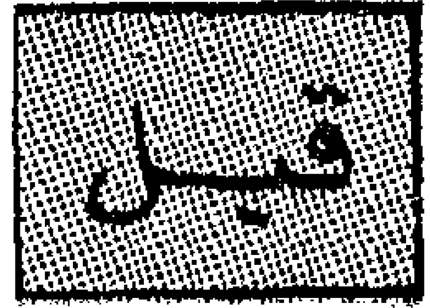
الا ان الخطأ الوحيد — والقاتل — هو ان مصر لم تخرج منه بما كان يجب استخلاصه من دروس، ولهذا وقعت فى ماساة ١٩٦٧ . وهذا هو موضوع مقالتنا التالية . ■

[٢] التطبيــق الاسرائيلى لاســتراتيجية الاقــتراب غــير المباشر

محمود عزمى

« كل الاعمال الحــربية قائمة على الخداع »

[صن تزو]



قبل الميــلاد بنحــو ٤٠٠ عــام ، كتب الاســتراتيجى الصــينى الشهير « صن تزو » فى كتابه المعروف « فن الحرب » العبارات التالية :

« البارعون فى الحرب ، يخضعون جيش العدو بدون معركة انهم يستولون على مدنه بــدون الاعتداء عليها ، ويسقطون دولته بدون عمليات طويلة » .

« الاستيلاء على جيش العدو افضل مــن تدميره .. لان الحصول على مائة نصر فى مائة معركة ، ليس ذروة البراعة . اخضاع العدو بدون قتال هو ذروة البراعة » . « على القائد استعمال القليل من القوة لكى يحقق الكثير » .

« تستند الحرب على الخداع . تحرك عندما تستطيع اقتناص فرصة ما ، وقم بخلق تغييرات فى الموقف بواسطة توزيع او تركيز قواتك » .

« ذاك الذى يعرف فن القتال المباشر وغير المبــاشر ، سيــكون منتصرا . ان هذا هــو فن المنــاورة » .

« ليس هناك ما هو أصعب من فن المناورة . وما هو شاق فى مسألة المناورة ، هو أن تجعل الطريق المتعرج ، اكثر الطرق اســتقامة ، وان تحــول المصاعب الى مزايا . لهذا سر على الطريق غير المباشر ، وحول انتباه العدو بواسطة اشغاله بطعم ثانوى ... ان الذى يستطيع فعل ذلك ، يكون مدركا للاستراتيجية المبــاشرة وللاســتراتيجية غيــر المباشرة » .

« السرعة هى جوهر الحرب ، استغل فرصة عدم استعداد العدو ، وتحرك عبر طرق غيــر مألوفة ، ووجه ضرباتك اليه ، فى الاماكن التى لم ياخذ فيها احتياطاته »

« ان الجيش يمكن تشبيهه بالماء المتدفق . فكما أن هذا الاخير يتجنب المرتفعات ، وينساب الى الاراضى المنخفضة والاودية ، كذلك الجيش يتجنب مواطن قوة عدوه ، ويضرب نقاط ضعفه . وكما أن الماء يعطى لانسيابه شكلا يتناسب مع طبيعة الارض التى يجرى فيها ، كذلك فان الجيش يصل الى النصر وفقا للوضع الذى يكون فيه العدو ... لذلك فان القائد الذى يكون قادرا على الفوز بواسطة تعديل تكتيكاته بما ينسجم مع التغير فى موقف العدو ، هذا القائد يمكن وصفه بأنه رائع جدا » [1] وهناك العديد من العبارات والجمل التى وردت فى كتاب « صن تزو » تدور حول المعانى السابقة وكلها تدخل بكل تأكيد ، ضمن مفهوم استراتيجيه الاقتراب غير المباشر بالمعنى الحديث الذى بلوره فى العصر الحديث الاســتراتيجى البريطانى الشهير « ليدل هارت » فى نظــرية متــكاملة الاركان فى كتابه المعــــــروف Strategy: The Indirect Ap-proach [الذى ظهرت طبعته الاولى عام ١٩٢٩] ، وهى نظــرية قام بصــــياغتها من خــــلال دراسة مطوله ، تعتمد على استقراء العديد من المعارك والحروب فى التاريخ العسكرى ، منذ القرن الخامس قبل الميلاد ، حين دارت معــركة

[1] العبارات المقتطفة ماخوذة من كتاب « فن الحرب » لصن تزو ، ترجمة محمود حداد ، بيروت ، ١٩٧٥ .

« ماراتون » بين الفرس والاغريق ، ثم معــارك الاسكندر المقدونى ضد الفرس ، ومعارك القائد الرومانى « فابيوس » عام ٢١٨ ق . م ضــد « هانيبال » حتى القرن العشرين ، حيث تورطت الجيوش خلال الحرب العالمية الاولى فى معارك تتسم بطابع الهجوم المباشر فى معظم الحالات ، نتيجة لتاثر القادة بافكار « كلاوزفيتز » عن الدور الحاسم للمعركه الدامية بطريقة سطحية وخاطئة من جهة . ولضعف وسائل الحركة الهجــومية الاســتراتيجيه ، وتفــوق وســائل الــدفاع عليها [وكانت متمثلة فى الخندق والاسلاك الشائكة والمدفع الرشاش ومدفع الميدان] ثم عــادت استراتيجية الاقتراب غير المباشر تأخذ طريقها نحو التطبيق الناجح فى بداية الحرب العالمية الثانية ، مع الحملات الالمانية الخاطفة المعتمدة على حركة المدرعات والطيران .

ويمكن أن نوجز الافكار والمبادىء الرئيسية لنظريه « ليدل هارت » الخاصة بــاستراتيجية الاقتراب غير المباشر على النحــو التــالى «٢» .

الهدف والوسيله فى الاستراتيجية :

يتوقف نجاح الاستراتيجية العسكرية ، فــى الاساس وقبل اى شىء آخر ، على اجراء تقدير سليم ، وتحقيق تنسيق فعال بين غايه الاستراتيجيه والوسائل المتاحة للوصول اليها . فــالغاية الموضوعة لها ، يجب أن تكون متناسبة مع اجمالى الوسائل المتوفرة ، وفى الوقت نفسه ، فــان الوسائل [او الامكانات] المستخدمة الى غاية وسيطه [كطريق يؤدى الى تحقيق الغاية النهائيه] يجب ان تكون متناسبة مع اهمية ومتطلبات هذه الغاية سواء كانت هذه الغاية الوسيطة ، تتمثل فى احتلال هدف معين ، او فى انجاز عمل مساعد على احداث نتيجه معينة . ذلك لان اى اختلال فى التناسب بين الغاية والوسائل [والعكس صحيح] تكون له نتائج ضارة على العمل والمخطط ، سواء كان هذا الاختلال ناتجا عن زيادة او نقص فى الوسائل او الغاية . اى أن المطلوب لنجاح العمل الاستراتيجى العسكرى ، هو ضرورة تحقق مطابقة حقيقية بين الهدف والوسيلة ، الامر الذى يعرف فى لغة الاستراتيجية ، باسم مبدأ « الاقتصاد فى القوى » . وبطبيعة الحال ، فانه من شبه المستحيل تحقيق مطابقه مثلى بين الهدف والوسيلة ، ذلك لان فن ادارة الحرب ، يتأثر كثيرا بمدى كفاءة القادة القائمين على تطبيقه ، الامر الذى يجعل للعنصر الانسانى وتفاوت قدراته ، دورا هاما فى تقدير عناصر المطابقه المطلوبة ، ومن ثم يعتمد النجاح فى النهاية على الاقتراب النسبى من حقيقة التطابق بين الغاية والوسائل المتاحة للوصول اليها . وعلى ايه حال فان حسابات تقدير عوامل المطابقة بين الغاية والوسائل ، تعد اسهل نسبيا فى مجال الاستراتيجيه منها فى مجال التكتيك ، حيث يصعب حساب عنصر ارادة المقاومة لــدى العنصر البشرى . ولذلك تهدف الاستراتيجية الى تقليل الامكانات والظروف الموضوعية الملائمة لنجــاح مقاومه الخصم ، عن طريق اســتثمار عنصرى الحركة والمفاجأة على المستوى الاستراتيجى .

ونظرا لان عنصر الحركه يتعلق بالحقل المادى للنشاط العسكرى ، فان حساب قدراتها يكون سهلا نسبيا ، لان ذلك يتطلب فقط معرفه الظروف الزمنية والطبوغرافيه التى ستجرى الحركه فى ظلها ، وامكانات نقل القوات التى ستقوم بها . اما عنصر المفاجأة ، فانه يتصل بالحقل المعنوى للنشــاط العسكرى ، ومن ثم فان حساب قدراته ، يشكل مسالة اكثر صعوبة بكثير عما هى الحال بالنسبة لعنصر الحركه ، نظرا لان التاثير علــى ارادة الخصم يتوقف على معرفة عوامل متنوعة ، وفقا لتنوع الظروف واختلاف الاوضاع فى كل حالة ، ومن ثم يصعب تحديدها مسبقا .

والواقع ان عنصرى الحركة والمفاجأة ، يشكلان وجهى عملة واحدة فى العمل العسكرى ، ويتبادلان التاثير ، فالحركة حتى ولو كانت تجرى بشكل مكشوف للخصم ، يمكن أن تولد المفاجأة ، اذا ما زادت معدل سرعتها أو غيرت اتجاهها بصورة يتعذر مواجهتها من جانب الخصم . والمفاجأة تزيد

[٢] وذلك استنادا الى كتابه :
Strategy : the indirectapproach, Faber and Faber, London, 1967, p. 333 - 350.

من قوة دفع الحركة ، كما أنها تسهل الطريق أمامها ، بما تخلقه من عرقلة للاجراءات والتحركات المضادة لها . ولذلك فان ما يجب أن يبحث عنه المخطط الاستراتيجي ، هو خلق وضع استراتيجي ملائم ، ان لم يؤد بذاته الى نتيجة حاسمة فان المعركة التى تتلوه ، ستؤدى الى مثل هذه النتيجة . أى ان المعركة لا تصبح الهدف الرئيسى للاستراتيجية ، وفقا لما كان « كلاوزفيتز » ينادى به فى كتابه « فن الحرب » وانصار مدرسته فى الفكر العسكرى الذين كانت لهم السيادة فى الحرب العالمية الاولى ، وانما يتمثل هذا الهدف فى الحركة والمفاجأة اللتين تشلان قدرات الخصم وفاعليته . وهكذا يتحقق النصر بأقصى اقتصاد ممكن للقوى ، اى باقل قدر من التضحيات البشرية والخسائر المادية .

جوهر العمل الاستراتيجى :

وبتعبير اكثر دقة وتحديدا ، يستهدف العمل الاستراتيجى تفتيت قوى الخصم ، اى اشاعة الاضطراب فى صفوفه ، الامر الذى ينتج عنه بعد ذلك تدمير هذه القوى او تمزيقها ، وهذا قد يتطلب نشوب بعض المعارك الجزئية التى لن تكون من النوع الضارى .

ويتم التوصل الى هذا التفتيت او الشلل الاستراتيجى لدى الخصم فى الحقل المادى [أو اللوجيستيكى ، أى الادارى] نتيجة حركة تؤدى الى النتائج التالية :

أ ـ قلب توزيع قوات العدو ، واجباره على اجراء تغيير مفاجىء فى جبهته يربك ويحطم توزيع وتنظيم قواته .

ب ـ تقسيم قوات العدو .

ت ـ تعريض امداداته للخطر .

د ـ منع او عرقلة تدابيره للانسحاب ، او اعادة تنظيم قواته على خطوط جديدة فى قاعدته او فى موطنه الاصلى .

ويمكن الحصول على التفتيت الاستراتيجى باحدى هذه الوسائل ، ولكنه يتم عادة نتيجة تجمع عدد من هذه العوامل ، ويكون تأثيرها كبيرا كلما كان حجم الجيش كبيرا ، وكان اعتماده على وسائل مواصلاته ونقل امداداته من قواعده الاصلية . اما فى الحقل المعنوى ، فان الحركة والمفاجأة تؤديان الى نتيجتين :

اولاهما ، احداث انطباع مفاجىء فى عقول قادة الخصم ، بأنهم لا يستطيعون مقاومة حركة العدو بصورة مجدية .

وثانيتهما ، فرض حالة من التمزق النفسى الناتج عن احساس القادة بأنهم قد سقطوا فى مصيدة بعد قيام العدو بحركة مادية على مؤخرة الجيش ، ومن ثم شعور القوات بعجز القادة ، وتقلص سيطرتهم ، خاصة وان الجيش مثل الرجل ، لا يستطيع الدفاع بصورة فعالة ضد ضربة تأتيه من الخلف ، دون أن يضطر للاستدارة نحوها ، ليستخدم كل اسلحته ضدها ، وعملية الاستدارة هذه تفقده توازنه ، وهذا ما يؤدى اليه الاقتراب غير المباشر من جيش الخصم ، على عكس الحال ، اذا ما كان الاقتراب مباشرا ، اذ انه يؤدى الى تقوية توازن الخصم المادى والمعنوى وزيادة قدرته على المقاومة ، وحتى اذا ما نجح فى دفع العدو نحو الخلف ، فانه يقربه من قاعدته ، ويدعم قواته الموجودة هناك .

أسس مناورة الاقتراب غير المباشر :

وبطبيعة الحال ، لا يشكل السير مباشرة نحو مؤخرة العدو ، هجوما استراتيجيا غير مباشر ، لان فن الاستراتيجية ليس بهذه البساطة المجردة . ذلك لان الاقتراب قد يبدأ غير مباشر بالنسبة لجبهة العدو ، ولكن متابعة التقدم بعد هذا بصورة مباشرة ، قد تدفع العدو الى تعديل توزيع قواته بسهولة ، ومن ثم يجد المهاجم ان حركته غير المباشرة ، قد انقلبت الى حركة مباشرة على جبهة جديدة . وانما لابد من القيام بحركة أو اكثر ، تستهدف لفت انتباه العدو ، بعيدا عن حركة الالتفاف حتى تنجح حركة التفتيت الاستراتيجى الرئيسية ، وتستهدف حركة لفت الانتباه المضللة هذه الى حرمان العدو من حرية العمل ، عن طريق توزيع امكاناته وتشتيتها ، بحيث يتعذر عليه التدخل بقوة ضد مناورة الالتفاف الرئيسية [وهذا هو الجانب المادى] ومن ثم يصيب القيادة شعور بأنها خدعت ، ويسيطر عليها الخوف والاضطراب [وهذا هو الجانب المعنوى] . وتهدف حركة الالتفاف حول مجنبة جبهة العدو للزحف نحو

مؤخرته ، الى تجنب المقاومة اثناء اندفاعها نحو العمق ، **ولذلك يجب أن تسلك الاتجاه الاقل مقاومة** [بالنسبة للحقل المادى] وفى الوقت نفسه ، **يجب أن يكون هذا الاتجاه أقل اتجاهات التقدم توقعا من جانب العدو** [بالنسبة للحقل المعنوى] . والواقع ان خط المقاومة الاضعف ، وخط أقل اتجاهات التقدم توقعا ، انما يشكلان وجهى عملة واحدة . ذلك لانه اذا اختار المهاجم خطا يبدو بوضوح كامل ، انه الاضعف مقاومة ، فان ذلك سيكون واضحا فى الوقت نفسه لقيادة العدو ، ومن ثم لن يكون خط اقل اتجاهات التقدم توقعا من جانبها وستعمد الى تقوية المقاومة فيه ، الامر الذى قد يقضى على مناورة الاقتراب غير المباشر بالفشل منذ البداية ، ولذلك يجب ان يقع اختيار خط التقدم ، بحيث يهدد عده اهداف فى الوقت نفسه ، وبحيث تقع قيادة العدو فى حيرة بالنسبة للهدف الحقيقى ، الذى يمكن ان تتجه اليه حركة الجيش المهاجم ، وتكون لدى قيادة الجيش المهاجم ، فى الوقت نفسه ، اهداف بديلة ، يختارها على ضوء ردود فعل العدو ، وذلك حتى يكون المخطط الاستراتيجى قابلا للتلاؤم بسهولة مع تغيير الظروف .

ويتطلب نجاح مخطط الاقتراب غير المباشر ، تطبيقا مرنا وذكيا لمبدأ تجميع القوى ضد نقاط الضعف المعادية فى توقيت مناسب ، ذلك لان التجميع يتعارض مع نشر القوات لمشاغلة العدو على جبهة واسعة ، ولهذا يجب أن تكون هناك نسبة كافية من القوات ، للقيام بحركات لفت انتباه العدو بعيدا عن خط التقدم الحقيقى ، على أن يتم التجميع للقوة الرئيسية التى تقوم بحركة الاقتراب غير المباشر ، اما بتقدم التشكيلات مبعثرة نحو هدف واحد ، واما بتشكيلات مبعثرة نحو سلسلة متعاقبة من الاهداف ، واما بتشكيلات مبعثرة نحو اهداف عدة فى وقت واحد .

ويتوقف اختيار طريقة التقدم هذه على الظروف الموضوعية القائمة ، وتتوقف كفاءة الجيوش ، على الاساليب الجديدة التى تبتكرها فى تنفيذ هذه المخططات ، على ان يكون هدفها أساسا ، شل قوات العدو لا مجرد تدميرها بالمعنى الذى قصده « كلاوزفيتز » .

ويجب ان تستهدف حركة الالتفاف حول مؤخرة العدو لقطع خطوط مواصلاته ، ان يتم قطع هذه الخطوط فى أكبر عمق ممكن ، لان الصدمة الناتجة عن هذه الحركة ، ستكون مباشرة على تفكير القيادة نفسها ، ومن ثم يكون تأثيرها أضخم من حالة قطع خطوط المواصلات فى نقطة قريبة من خط الجبهة الاصلية .

وقد لخص « ليدل هارت » المبادىء العملية ، أو القواعد العامة المستفادة من استقراء النماذج التاريخية الناجحة لهذه المناورة الاستراتيجية ، التى يجب على القادة العسكريين مراعاتها لتحقيق هذا الشكل من تجميع القوى ، مقابل بعثرة قوى العدو ، وحرمانه من قدرة تجميع قواه ضد حركة الاقتراب غير المباشر ، فى ثمانية مبادىء أساسية ، ستة منها ايجابية الطابع ، واثنان منها سلبيا الطابع . والمبادىء الايجابية هى :

١ ــ مطابقة الهدف مع الامكانات .

٢ ــ ضرورة التمسك بالهدف مع تعديل المخطط تبعا لتغير الظروف .

٣ ــ اختيار الخط الاقل توقعا من جانب العدو .

٤ ــ استثمار خط المقاومة الاضعف .

٥ ــ اتباع خط عمليات يؤدى الى أهداف متتالية وبديلة .

٦ ــ مراعاة المرونة فى التخطيط وتشكيل القوات لملائمة الظروف .

اما المبادىء السلبية فهى :

١ ــ عدم القاء كل الامكانات اذا كان العدو محترسا .

٢ ــ عدم تجديد الهجوم على الخط نفسه ، أو بالاسلوب نفسه ، بعد فشل الهجوم السابق .

ويقول الاستراتيجى الفرنسى الجنرال « اندريه بوفر » أن هذه القواعد ، أو المبادىء ، التى عرضها « ليدل هارت » ، يمكن تلخيصها فى أربع قواعد [٣] هى :

---

[٣] بوفر ، اندريه . مدخل الى الاستراتيجية ، ترجمة اكرم ديرى والهيثم الايوبى ، بيروت ، دار الطليعة ، ١٩٦٨ ، صفحة ٤٦ .

١ ـ اجبار الخصم على بعثرة قواته بواسطة الاقتراب غير المباشر .»

٢ ـ المفاجأة بالقيام بعمل غير متوقع .

٣ ـ عمل القوى ضد الضعيف .

٤ ـ البحث عن الحل الحاسم فى حقول العمليات الثانوية ان أمكن .»

وقد علق على هذه الاستراتيجية فقال « ان ليدل هارت قد طور نظرية « الاقتراب غير المباشر » بصورة باهرة ، واعتبرها افضل الاستراتيجيات على الاطلاق . وتتضمن هذه الاستراتيجية فى مجال العمليات العسكرية « عدم أخذ الثور من قرنيه » أى عدم مجابهة العدو فى اختبار مباشر للقوة .. والواقع أن مناورة الاقتراب غير المباشر ، هى وسيلة تفرض نفسها على أحد الخصمين المتنازعين ، اذا كان لا يثق ثقة تامة بأنه من القوة ، بحيث يستطيع التغلب على خصمه فى معركة تنشب على أرض يختارها عدوه .. أن الفكرة الرئيسية من وراء هذا المفهوم ، هى قلب ميزان القوى المتجابهة قبل اختبار المعركة بالمناورة لا بالقتال . فبدلا من أن نجابه العدو مجابهة مباشرة نستعين بلعبة دقيقة ، نرمى من ورائها الى تعويض النقص الذى نجد أنفسنا فيه بالنسبة لقوات العدو » [٤] . هذا وقد أوضح « ليدل هارت » أن أفكاره تتفق كثيرا مع أفكار « صن تزو » ، وانه تعرف على كتابه « فن الحرب » منذ عام ١٩٢٧ وأضاف « وعندما قرأت الكتاب ، وجدت فيه نقاطا كثيرة تتفق مع أفكارى ، وخاصة فى تركيزه المستمر على القيام بما هو غير منتظر ، وتأكيده على استراتيجية الاقتراب غير المباشر » [٥] .

ولقد أعطت الاسلحة الحديثة [المعتمدة على آلة الاحتراق الداخلى فى حركتها] من دبابات وطائرات ، امكانات مادية كبيرة الاهمية ، لتنفيذ مناورة الاقتراب غير المباشر ، خاصة فى ظل اختراع اجهزة الاتصال اللاسلكى وتعميم استخدامها عسكريا بين القيادات ومختلف الوحدات المقاتلة البرية والجوية . وذلك بحكم أن هذه الاسلحة والمعدات ، سهلت كثيرا من الناحية الموضوعيه ، امكانات استثمار عنصرى الحركة والمفاجأة اللذين يشكلان أدوات تنفيذ هذه المناورة بصورة أساسية ، خاصة حينما تتوفر لدى القيادة المنفذة ، التكتيكات واشكال التنظيم القتالى الملائمة للحصول على اقصى مردود ممكن لهذه الاسلحة ، وذلك كما اثبتت خبرات الحرب الخاطفة الالمانية فى بداية الحرب العالمية الثانية ، التى شهدت تطبيقات نموذجية لمناورة الاقتراب غير المباشر ، لا سيما فى عملية غزو فرنسا التى جرت فى صيف ١٩٤٠ . فقد كانت القيادة الالمانية العليا تشعر أن ميزان القوى بينها وبين قوات الحلفاء ، لا يسمح لها بضمان نصر أكيد فى حالة لجوئها الى اسلوب الهجوم المباشر التقليدى . ولذلك لجأت ، من خلال ما عرف بعد ذلك فى التاريخ العسكرى بمناورة « سيدان » التى خطط لها الجنرال « فون مانشتين » ، الى قلب ميزان القوى ، بمناورة اقتراب غير مباشر على مستوى استراتيجى واسع النطاق ، تمت بوساطه هجوم ثانوى على بلجيكا وهولندا ، غطى بهالة ضخمة من المظاهر التى تكسبه طابع الهجوم الرئيسى ، وذلك لجذب القوة الضاربة الرئيسية لجيوش الحلفاء ، وفى الوقت نفسه ، دفعت بالكتلة الاساسية من قواتها المدرعة والميكانيكية عبر غابات الاردين الوعرة [أى عبر أقل الاتجاهات توقعا من جانب قيادة الحلفاء] ، لتخترق خطوط الحلفاء فى اقصى الطرف الايسر لخط « ماجينو » عند « سيدان » ، وحيث كانت توجد اضعف الدفاعات والقوات « اى الاتجاه الاقل مقاومة » ثم اتجهت المدرعات ، التى كانت تعمل وفقا لتكتيك ثنائى الطائرة ـ الدبابة ، اثر نجاح الخرق المركز السريع فيما عرف بثغرة «سيدان» نحو الغرب ، اى نحو بحر المانش ، بدلا من الاتجاه المتوقع فى هذه الحالة ، الا وهو الجنوب حيث توجد « باريس » ، وذلك بحكم أن نقطة الخرق كانت تهدد عدة اتجاهات ، تكاد تتساوى فى الاهمية والخطورة ، ومن ثم وقعت قيادة الحلفاء فى حيرة من حيث تحديد اتجاه الجهد الرئيسى للهجوم . وحتى بعد أن اتجه الهجوم غربا ، كانت قيادة الحلفاء لا

---

[٤] المرجع السابق ، صفحات ١٥١ ، ١٥٢ .

[٥] لصن تزو ، المرجع السابق ، صفحة ١١ .

تعرف ما اذا كانت المدرعات الالمانية ستتجه نحو « ليل » أم نحو « إميان » . ثم ضاعفت سرعة التقدم نحو المانش من نتائج المفاجأة ، وهكذا التفت المدرعات الالمانية حول مؤخرة قوات الحلفاء الرئيسية في بلجيكا وفي العمق الاستراتيجي البعيد ، الامر الذي افقد قوات الحلفاء توازنها المادي والمعنوي ، وأربك قيادتها ، وقلص سيطرتها عليها ، واصبح كل همها ، الفرار عبر ميناء « دنكرك » تحت ضغط المطرقة الزاحفة من الشمال ، والسندان الملتف من الجنوب . وطوال هذه العمليات ، لم تدر معارك حاسمة أو دامية بالمعنى الذي قصده « كلاوزفيتز » ، وكانت الخسائر البشرية قليلة نسبيا لدى الطرفين بالقياس لحجم قواتهما الهائلة ، والنتائج الاستراتيجية الحاسمة التي اسفرت عنها العمليات . وشكل عدم ادراك قيادة الحلفاء لاساليب حرب الحركة والامكانات الحقيقية للطائرة والدبابة ، عاملا مساعدا بصورة غير مباشرة لنجاح تكتيكات « الحرب الخاطفة » الالمانية ، ومن ثم استراتيجية الاقتراب غير المباشر .

اهمية مناورة الاقتراب غير المباشر

في الاستـــــراتيجية الاسرائيليـــة

تعمل الاستراتيجية العليا الاسرائيلية ، التي تخضع لها الاستراتيجية العسكريـــة وكافـــة الاســـتراتيجيات الاخـرى مــن دبلـــوماسية واقتصادية ، على تحقيق أهدافها ، المتمثلة في تأكيد الوجود الصهيوني داخل المنطقة العربية ، عن طريق العدوان والتوسع الاقليمي بصـــورة تدريجية مرحلية ، وذلك بحكم أنها تدرك حقيقة أن مختلف الظروف الدولية والمحلية المحيطة بصراعها مع العرب ، لا تسمح بقدر كبير زمنيا من حرية العمل العسكري العنيف المؤدي الى تحقيـق توسعات اقليمية ضخمة . ولذلك فـانها كانت تحرص ، سواء قبل نشوء الدولة رسـميا أو بعدها ، على القيام بمناورات دعائية وسياسية في الحقل العالمي ، لتحصل على تأييد قوى دولية مختلفة ، وتحييد قوى دولية أخرى ، وشل فاعلية القوى المؤيدة للعرب أو اضعافها نسبيا ، وذلك لتتيح لنفسها قدرا معقولا من حرية العمل العنيف لفترة محدودة ، ثم تلجأ اثر ذلك الى استخدام القـوة العسكرية ، لتحقيـق الهـــدف المرحلي الموضوع ، وبسرعة كبيرة قبل أن تتجمع القوى المحلية بشكل وحجم كاف لافساد المخطط ، وقبل أن تتدخل القوى الخارجية المؤيدة للعرب ، أو يتحرج موقف القوى المحايدة . وبعد النجاح في تحضير وتنفيذ هذه المناورة الخارجية ، كانت تلجأ الى تنفيذ المناورة الداخلية التي ستجرى على البقعة الجغرافية المحلية التي تريد الحصول فيها على هدفها المرحلي المباشر ، وذلك بوساطة عمل عسكري يعتمد على عناصر المفاجأة والسرعة .

وتعرف هذه المناورة الاستراتيجية الداخلية المنفذة في اطار استراتيجية شاملة غير مباشرة باسم « مناورة الخرشوفة **Manœuvre d'artichaut**

على حد تعبير الجنرال « اندريه بوفر » الذي يقول عنها انها مناورة « تتحقق على أهداف متتالية ، تبدو أهدافها متواضعة نسبيا ، وتتخللها مفاوضات .. وقد أعطى هتلر عن هذه المناورة مثلا بارزا من عام ١٩٣٦ الى عام ١٩٣٩ [يقصد عمليات ضم النمسا ومنطقة الراين وتشيكوسلوفاكيا] .. وينبغي أن تصمم المناورة الداخلية كاغارة كبرى ، اساسها المفاجأة والسرعة ، والاعمال الخـاطفة التي تنتقل من الاقوى الى الاضعف ، تلك الاعمال المستغلة للقوة والمفاجأة . اذن فمثل هذا المجال ، هو مجال القوى المنقولة جوا والالية والمدرعة .. وبالطبع لا تعتمد مثل هذه السرعة على توقعات وعلى تنفيذ عنيف فقط ، وانما تعتمد أيضا على تحضير كامل شامل في كل الميادين . ان مثل هذه العملية لا ترتجل ارتجالا . واخيرا ، اذا كانت حرية العمل المتاحة للمناورة الخارجية ، هي شرط النجاح نفسه ، فهناك شرط آخر خارجي لا يمكن الاستغناء عنه أيضا ، وهو أن يبدو الهدف هدفا محدودا بصورة كافية ، حتى يكون مقبولا في الراي العام الدولي . وقد نجح هتلر نجاحا بينا في تقديم كل هدف من اهدافه المتتالية ، وكأنه الهدف الوحيد والاخير » [٦] . وقد أشار « بوفر »

---

[٦] بوفر ، اندريه ، المرجع السابق ، صفحات ١٦٠ ، ١٦٩ .

فى حديثه عن مناورة الخرشوفة وأمثلة تطبيقها ، الى تبنى اسرائيل لها ، ولكنه قرن هذا التطبيق بالطابع الدفاعى ، تمشيا مع ما تزعمه من أنها كانت تلجأ للاعمال الهجومية العدوانية ، لتفسد مخططات هجومية عربية مزعومة ، كان من المفروض أن تتم لولا اقدامها على هذه « الهجمات المضادة الاجهاضية » ، وذلكحتى ينفى عن الدولة العبرية ، طابع العدوان والتوسع التدريجى فقال « وعلى نموذج دفاعى ، تصنف كل المعارك الإسرائيلية فى سيناء عام ١٩٥٦ فى نفس هذه المجموعة [يقصد مجموعة الامثلة العملية التى تتحقق فيها مناورة الخرشوفة على أهداف متتالية ... الخ] . ولنقل أيضا ان استخدام هذه المناورة ، أخطر بكثير من استخدام « المناورة بالاعياء » [اى استراتيجية الحرب طويلة الامد] نظرا لطابعها العنيف والمثير . الا أنها تبقى فى بعض الحالات الخاصة والمحددة ، ممكنة جدا وكبيرة الفاعلية أحيانا ، وخاصة كما فعلت اسرائيل فى عدة مناسبات ، اذ اتسمت بطابع ضربات الايقاف [٧] » .

ولما كان مجال العمل العسكرى فى الصراع العربى ـ الاسرائيلى ، تحكمه اعتبارات مناورة « الخرشوفة » ، المتوافقة بدقة مع المناورة الخارجية غير المباشرة ، وخاصة من حيث محدودية الفترة الزمنية التى يجب أن يجرى خلالها ، وكذلك من حيث ضرورة مراعاة أكبر اقتصاد ممكن فى القوى البشرية والمادية ، نظرا لاختلال معطيات عناصر القوة العسكرية من الناحية الاستراتيجية ، من حيث كم الموارد البشرية والاقتصادية المتاحة موضوعيا لطرفى الصراع ، بما يجعل العرب يتفوقون على اسرائيل فى حالة القتال طويل الامد [اذا ما احسنوا تنفيذ المناورة بالاعياء] ، فانه كان من الضرورى والمنطقى تماما ، أن تلجأ الاستراتيجية العسكرية الاسرائيلية ، الى تبنى استراتيجية عمليات قائمة على مبادىء « الاقتراب غير المباشر » ، وتحاول تطبيقها بنجاح قدر امكانها فى كل مرة يجرى فيها تنفيذ « مناورة الخرشوفة » ، أى مناورة القضم المتتابع للاهداف التوسعية .

ولذلك اهتم معظم القادة العسكريين الاسرائيليين ، أمثال « ايجال يادين » و « ايجال آلون » و « اسحق رابين » .. الخ ، بدراسة واستيعاب أفكار « ليدل هارت » ، ومبادىء وتطبيقات استراتيجية الاقتراب غير المباشر ، ووصل بهم الاهتمام بذلك ، الى حد الاتصال المباشر بليدل هارتنفسه ، سواء فىالمرحلة التى سبقتانشاء الدولة الصهيونية رسميا [اى مرحلة ايجاد الركائز البشرية والجغرافية ـ الاستراتيجية والاقتصادية للوجود الإسرائيلى فىفلسطين والتى تمت أيضا بطريقة القضم المتتابع] أو فى المراحل التى تلت تكوين الدولة . وساعدها فى ذلك ، أن « ليدل هارت » كان مدافعا بشدة عن الوجود الصهيونى فى فلسطين ، وداعيا الى تدعيمه دائما ، ومتحمسا لمنجزات العسكرية الاسرائيلية . وقد روى فى مذكراته ، أن اهتمامه العملى بذلك بدأ فى الثلاثينات أثناء الثورة العربية ضد الاحتلال البريطانى ، والوجود الصهيونى المتزايد فى فلسطين عام ١٩٣٦ ، وذلك فى معرض حديثه عن دور ضابط المخابرات البريطانى المعروف « اوردوينجت » الذى أسهم اسهاما فعالا فى تدريب وتنظيم « الهاجاناة » ، وقاد العديد من عملياتها المضادة لقوات الثورة العربية وقتئذ ، فقال لقد زارنى وينجت ليبحث معى تدريب وتكتيك الوحدات المضادة للعصابات التى كان ينظمها فى فلسطين من متطوعين يهود ، لتواجه العصابات المسلحة العربية ، التى سببت اضطرابا كبيرا للغاية منذ ١٩٣٦ ... وأوضح لى وينجت أنه يطبق هناك الافكار التى ضمنتها كتبى المبكرة عن تكتيكات المشاة ،وكتابى الحديث عن « مستقبل المشاة » . وكانت وجهات نظره حول الموقف فى الشرق الاوسط ، وأهمية الامكانات العسكرية المتوفرة لدى الشباب الصهيونى ، متطابقة تماما مع وجهات نظرى بهذا الصدد . ولذلك كتبت عنه رسالة الى « تشرشل »وأخرى الى « ايدن » ... الخ [٨] . ثم قال فى موضع آخر من مذكراته

---

(٧) المرجع السابق صفحة ١٧٠

[٨] The Liddell Hart memoirs, Volume II, London, Cassell, 1965, p. 181, Ibid, p. 182.

هذه » فى عام ١٩٣٨ ، وفى العام الذى سبقه ، قدم لزيارتى عدد من الزعماء الصهيونيين ، عندما جاءوا الى لندن فى زيارة لها ، ليتبادلوا معى الرأى فى النواحى الاستراتيجية للموقف فى الشرق الاوسط ، وموقعهم فيه على وجه الخصوص . وكان من بينهم وايزمان ، رئيس اسرائيل فى المستقبل ، وبن جوريون ، وجاليلى ، وموشى شارتوك » [٩] .

ولذلك أفرد « ليدل هارت » فى الطبعات الاخيرة لكتابه « Strategy : The Indirect Approach »

ملحقا خاصا تناول فيه الجنرال « ايجال يادين » ، رئيس الاركان الاسرائيلى الاسبق ومدير العمليات اثناء حرب ١٩٤٨ ، اهمية استراتيجية الاقتراب غير المباشر فى الاستراتيجية العسكرية الاسرائيلية ، وعرض فيه أمثلة التاريخ العسكرى الاسرائيلى المقدم « تنتال لورش » تطبيقات هذه الاستراتيجية فى المراحل الاخيرة من حرب ١٩٤٨ .

ابرز التطبيقات الاسرائيلية :

شهدت الحروب العربية ــ الاسرائيلية عدة تطبيقات اسرائيلية لاسلوب الاقتراب غير المباشر على كلا المستويين الاستراتيجى والتكتيكى . ولا يتسع المجال فى دراستنا هذه ، لعرضها جميعا بالتفصيل ، لان ذلك يتطلب كتابا كاملا حول العمليات البرية الاسرائيلية ، ولهذا سنعرض لابرز هذه التطبيقات بايجاز ، لنستخلص الخبرات والخصائص الرئيسية للتطبيق الاسرائيلى لهذا الاسلوب ، وخاصة على المستوى الاستراتيجى .

عملية « حورف » عام ١٩٤٨ :

فى بداية ديسمبر ١٩٤٨ كانت القوات المصرية الموجودة فى فلسطين تحت القيادة العامة للواء « فؤاد صادق » موزعة على النحو التالى :

١ ــ لواءان من المشاة ، تعززهما وحدات من المدفعية ، وكتيبة دبابات فى القطاع الساحلى « رفح ــ غزة » على امتداد نحو ٣٥ كيلومترا .

٢ ــ لواء مشاة فى قطاع « العوجة ــ العسلوج » داخل صحراء النقب على امتداد نحو ٤٠ كيلومترا .

٣ ــ وحدات صغرى اخرى موزعة على طريق « العوجة ــ رفح » على طول الحدود المصرية ــ الفلسطينية ، ووحدات اخرى فى القاعدة الادارية الرئيسية فى « العريش » ، وفى « أبو عجيلة » التى أعتبرت قاعدة فرعية لقوات النقب .

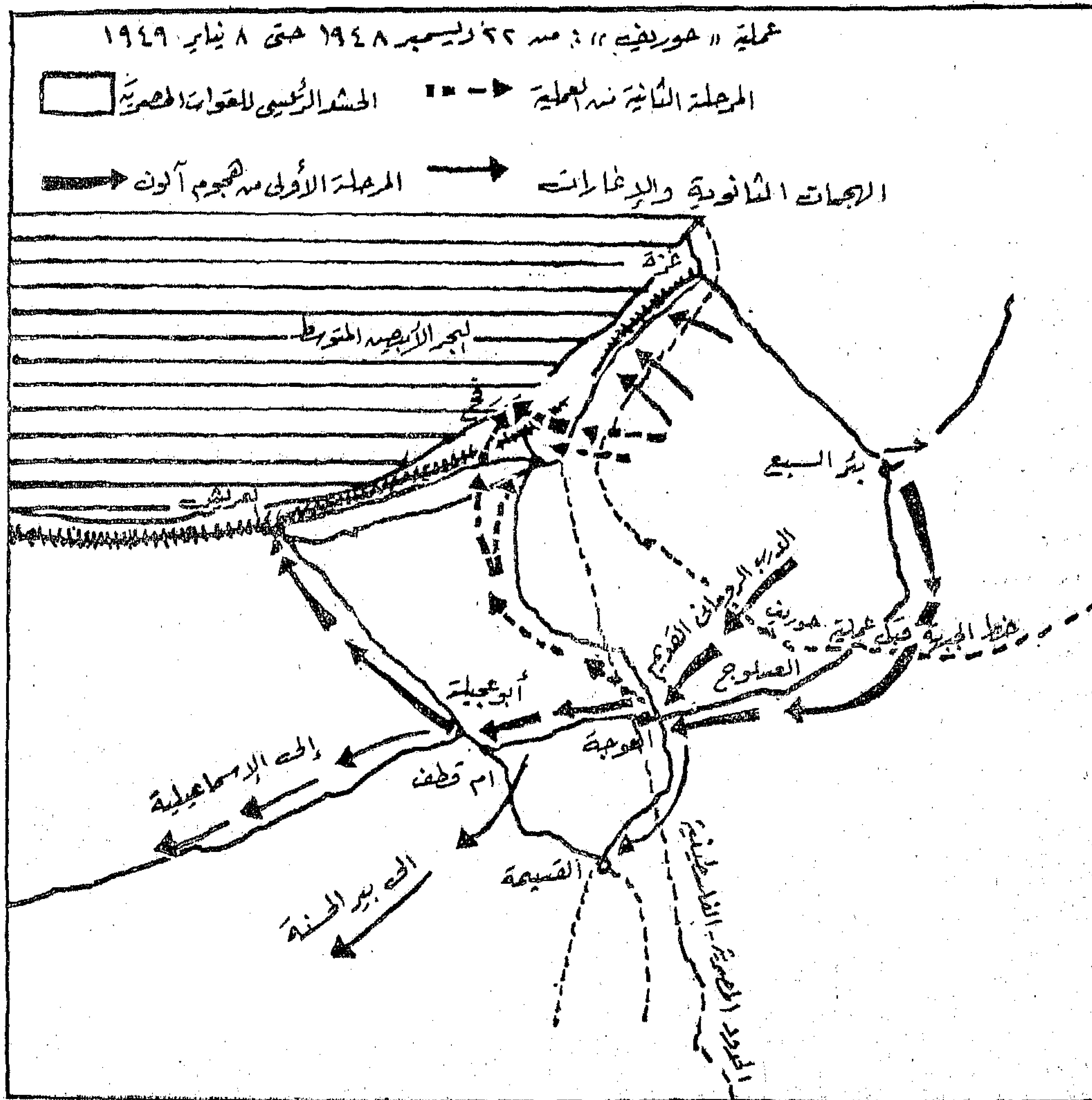
٤ ــ لواء مشاة محاصر فى قطاع « الفالوجا ــ عراق المنشيه » ، نتيجة للهجوم الاسرائيلى الذى بدأ فى ١٥ اكتوبر السابق وانتهى فى ٩ نوفمبر ، وأسفر عن عزل هذا اللواء ، بعد انسحاب القوات المدافعة عن « اسدود » و « المجدل » وسقوط مواقع « التل ١١٣ » و « تقاطع الطرق » و «عراق سويدان» . وكذلك سقطت بئر السبع » وانعزلت القوة المصرية الخفيفة الموجودة فى قطاع « الخليل ــ بيت لحم » جنوب القدس ، نتيجة لذلك عن قوات قطاع « العوجة ــ العسلوج » .

وكانت القيادة العسكرية الاسرائيلية ، تخطط وتنتظر لتصفية الموقف تماما على الجبهة الجنوبية [اى المصرية] ، بعد أن أصبح ميزان القوى العسكرى العام فى صالحها ، نتيجة لتدفق السلاح والعتاد والمتطوعين من أوروبا والولايات المتحدة الامريكية خلال الشهور السابقة ، منذ الهدنة الاولى والثانية ، وتخلى الجيوش العربية عن الاستراتيجية الهجومية التى انتهجتها فى بداية الحرب حتى الهدنة الاولى . وعموما كان الموقف الاستراتيجى فى بداية ديسمبر ١٩٤٨ ملائما للقيادة الاسرائيلية ، كى تبدأ هجومها المضاد العام فى الجنوب ، الذى هدفت من ورائه الى اخراج الجيش المصرى من فلسطين تماما ، وانهاء الحرب معه ، ومن ثم مع بقية الجيوش العربية . وتمثل هذا الموقف الاستراتيجى الملائم فى النقاط التالية :

١ ــ توقف القتال مع الجيش الاردنى فى الجبهة الوسطى ، ودخول الملك عبد الله فى مفاوضات

---

[٩] Ibid, p. 382



سرية مع اسرائيل ، من أجل التوصل الى هدنة دائمة [١٠] ، وبذلك أمنت القيادة السياسية الاسرائيلية مؤخرة قواتها العاملة فى الجبهة المصرية ، ضد أي تدخلات محتملة للجيش الاردنى على محور « الخليل ـ بئر السبع » بصورة خاصة .

٢ ـ توقف القتال مع كل من الجيش العراقى والسورى واللبنانى فى الجبهة الشمالية ، وكذلك مع جيش الانقاذ العربى بقيادة « فوزى القاوقجى » اثر عملية « حيرام » التى نفذت فى الفترة من ٢٨ الى ٣١ اكتوبر ١٩٤٨ واسفرت عن انسحاب الجيش المذكور من الجليل الاعلى ، وتوقفه عن المشاركة الفعالة فى الحرب .

٣ ـ سوء أوضاع الجيش المصرى من حيث السلاح والذخيرة ، وخاصة من حيث نقص المدرعات والطائرات والمدفعية [اذ كان لديه وقتئذ

---

[١٠] لمزيد من التفاصيل راجع :
Kursman, Dan, Genesis 1948, nal Book New York, 1970, p. 643 .

نحو ٢٤ مدفع ميدان عيار ٢٥ رطلا و ٤٠ مدفع م — د عيار ٦ ارطال وكتيبة دبابات « لوكست » و ٢١ عربةمدرعة « هامبر » وبعضحمالات البرن و ٢٠ طائرة « سبيتفير » ... الخ] وتبعثر وحداتهعلى محاور منفصلة ليس لها عمق دفاعى ، وخطوط مواصلاتها طويلة معرضة للقطع ، أو فى مواقع محاصرة أو منعزلة .

وساعدت هذه العوامل كلها علىتحسن الموقف الاستراتيجى العام لصالح الجيش الاسرائيلى ، الذى حشد قواته الرئيسية ، وركز جهوده على الجبهة المصرية ، فاصبح لديه ٤ الوية مشاة [ضمت الالوية « الكسندرونى » و « الجولانى » و « هنيجف » و « هارئيل »] واللواء المدرع الثامن [المكون اساسا من عربات مدرعة ومصفحات نصف جنزير وعربات جيب مسلحة برشاشات وعدد قليل من دبابات شيرمان وكرومويل] .

وعلى هذا الاساس أصدر الجنرال « ايجال يادين » ، مدير العمليات برئاسة الاركان ، يوم ١٠ — ١٢ — ١٩٤٨ قرارا للقيادة الجنوبية لتنفيذ عملية « حورف » [أو عين كما تسمىاحيانا] على أن تنتهىالاستعدادات يوم ١٦ — ١٢ — ١٩٤٨ ، وعهدت القيادة الى العقيد « ايجال الون » [الذى سبق أن قاد هجوم ١٥ اكتوبر المسمى بعملية الضربات العشر] بقيادة العملية ، على ان يبدأ الهجوم ليلة ٢٢ — ٢٣ — ديسمبر ١٩٤٨ .

ووضعت خطة العملية فى الاساس ، على تجنب الهجمات المباشرة ، واستخدام استراتيجية الاقتراب غير المباشر ، وذلك بحكم أن التفوق العسكرى الاسرائيلى كان محدودا ، ولا يضمن تحقيق النجاح فى حالة استخدام اسلوب المجابهة العنيفة المباشرة ، ذلك لان « كل تجربة الجيش الاسرائيلى فى الحربكانتتدل حتى ذلك الوقت ، على أن احتلال المواقع المصرية المنظمة للدفاع ، انما هى مهمة صعبة . وانه باستثناء الهجمات التى جرت ضد التل ١١٣ [بما فى ذلك الهجوم الاخير على عراق سويدان] حيث كان لا يمكن تجنب الهجوم الجبهى فان كافة نجاحات الجيش الاسرائيلى ، كانت دائما تستند الى عنصر المفاجأة والحركية ، لا الى التفوق فى الحشد وقسوة النيران » [١١] كما يقول المؤرخ العسكرى الاسرائيلى « نتانل لورش » . هذا فضلا عن ان الخبرة الفاشلة الدامية لمعركة « اللطرون » على الجبهة الاردنية ، حيثفشلت خمس هجمات جبهية مباشرة فى الاستيلاء على حصن مركز البوليس هناك ، قد اثبتت مدى فداحة الخسائر المترتبة على مثل هذه العمليات . اذ قتل أكثر من ٧٠٠ جندى اسرائيلى دون جدوى [١٢] . ولذلك استندت خطة « يادين » على توجيه الضربة الرئيسية الى محور « العوجة — العسلوج » على الجناح الشرقى للجبهة المصرية ، باعتبار انه المحور « الاضعف مقاومة » و « الاقل توقعا » من جانب القيادة المصرية ، والمعرض بسهولة أكبر لقطع خطوط مواصلاته ، ومن ثم تحرج موقف قواته بسرعة ، نظرا لانعدام الموارد المحلية للمؤن والمياه تقريبا ، وطبيعة ارض الصحراوية المكشوفة . وفى الوقت نفسه ، يجرى تثبيت قوات محور « رفح — غزة » على الجناح الغربى ، بهجمات مخادعة قوية ، تهدد خطوط مواصلاته بطريقة توحى ان هناك محاولةلخلق « فالوجا » أخرىفى « غزة » ، ومن ثم تتصور القيادة المصرية ، أن هذا الهجوم هو الهجوم الرئيسى للعدو . وبعد تصفية المقاومة الرئيسية لمحور « العوجة — العسلوج » ، اثر الاستيلاء على « العوجة » ، تندفع القوات المدرعة والميكانيكية فى اغارة خاطفة داخل سيناء ، عبر محور « أبو عجيلة — العوجة » وتتجه نحو « العريش » شمالا ، لتهدد القاعدة الادارية الرئيسية هناك ، فتخلق اضطرابا معنويا لدى القيادة المصرية ، قد يفقدها التوازن ، ويجبرها على سحب قواتها من محور « رفح — غزة » ، خاصة بعد توجيه هجمات قوية ضد « رفح » تهدد بالاستيلاء عليها . ولزيادة الاضطراب فى العمق الاستراتيجى والادارىالمصرى ، تشن قوةخفيفة ، اغارة خاطفة من « أبو عجيلة » تجاه مطار « بئر الحمة » على المحور الاوسط فى سيناء المتجه نحو الاسماعيلية وقناة السويس .

[11] Lorch. Netanel, Israel's War of Independence, Hart — more, Isrel, 1967. p. 494.
[12] Luttuak. Edward, Horowitz. Dan, The Israeli Army, Allen Lane, London, 1975, p. C4.

وتدعم هذه العمليات بغارات جوية على «العريش» و « رفح » و « خان يونس » و « الفالوجا » ، المحاصرة بلواء « الكسندروني » وغارات كوماندوس بحرى على خط سكة حديد «العريش ـ رفح» وقصف بحرى من زوارق الطوربيد لغزه . وكل ذلك لتقوية اعتقاد القيادة المصرية ، بأن الهجوم المخادع على محور « رفح ـ غزة » هو الهجوم الرئيسى ، وتغطية الهجوم الرئيسى القائم على الاقتراب غير المباشر عبر حركة الالتفاف حول الجناح الصحراوى للقوات المصرية ، وتهديد خطوط مواصلاتها ومراكزها الادارية فى العمق الاستراتيجى ، ليكون التأثير المعنوى مباشرا على القيادة المصرية العامة نفسها ، وزعزعة ثقة القوات المدافعة عن مواقعها بقوة فى قطاع « غزة » ، وكذلك فى جيب « الفالوجا » فى نفسها وفى قيادتها .

وعلى المستوى التكتيكى ، وضع « ايجال آلون » خطته فى مهاجمة وتصفية محور « العوجه ـ العسلوج » على أساس تجنب الهجوم المباشر على المواقع الدفاعيه المصرية القوية الموجودة على امتداد الطريق المرصوف بالاسفلت بين العوجة والعسلوج ، والممتد شمالا حتى « بئر السبع » ، نظرا لصعوبة الاستيلاء عليها ، واحتمال استمرار صمودها لحين تعزيزها بقوات احتياطية تأتى من طريق « رفح ـ العوجة » أو العريش ـ ابو عجيلة ـ العوجة » ، كما حدث فى عمليات سابقة على الجبهة المصرية .

ولذلك قرر « آلون » دفع اللواء المدرع الثامن ، تعاونه كتيبة مشاة محمولة من لواء « هارئيل » عبر درب صحراوى مجهول ، كان الرومان قد انشأوه قديما ، اكتشفته المخابرات الاسرائيلية بالتعاون مع بعض علماء التاريخ والاثار ، يمتد من « بئر السبع » حتى « العوجة » ، قام سلاح المهندسين بترميمه سرا قبل بدء العملية الهجومية خلال عدة ليال وفى الوقت نفسه ، كان على كتيبتين من لواء « هنيجف » [أى النقب] أن تقطعا الطريق بين « العوجة » و « العسلوج » ومهاجمة العسلوج بعد ذلك من الخلف خلال الليل ، على حين تقوم وحدات أخرى من اللواء المذكور ، بقطع طريق « العوجة ـ رفح » لتعرقل سبيل وصول أى تعزيزات اليها من « رفح » حيث كانت توجد القيادة المصرية العامة ، وتجعلها معزولة فى وجه هجوم اللواء المدرع الثامن المفاجىء الذى سيتم عبر الدرب الرومانى المذكور [١٣] .

وقد بدأ تنفيذ الهجوم الثانوى المخادع على محور « رفح ـ غزة » ، وما صحبه من غارات جوية وقصف بحرى ، بعد ظهر يوم ٢٢ ديسمبر ١٩٤٨ . وفى ليلة ٢٥ ـ ٢٦ ديسمبر بدأت العمليات الرئيسية ضد محور « العوجة ـ العسلوج » وفقا للمخطط الموضوع وتكبدت كتيبتا لواء « هنيجف» خسائر فادحة أثناء قطعهما طريق « العوجة ـ العسلوج » . وفشل هجوم اللواء المدرع الثامن على « العوجة » فى البداية بعد ظهر يوم ٢٦ ـ ١٢ نظرا لان القيادة الاسرائيلية دفعته عبر الطريق الرئيسى من جهة الشمال الشرقى ، بدلا من استمرار زحفه البطىء عبر الدرب الرومانى ، ومهاجمة البلدة من الغرب ، أو الالتفاف حولها من الجنوب ، حتى تستطيع التعجيل بالاستيلاء على « ابو عجيلة » ، ولذلك استأنفت هجومها فى فجر يوم ٢٧ ـ ١٢ من جهة الجنوب ، بعد تمهيد قوى بالمدفعية والطيران ، ونجاح قوات « هارئيل » فى منع وصول التعزيزات المصرية من « رفح » واستولى اللواء المدرع المذكور بعد ذلك على « ابو عجيلة » ليلة ٢٩ ـ ١٢ وفى هذه الاثناء ، اضطرت حامية « العسلوج » المصرية الى أن تنسحب عبر الصحراء نحو « القسيمة » ثم اندفعت القوات الاسرائيلية نحو « العريش » ظهر يوم ٢٩ ـ ١٢ ولكن كتيبة مشاة مصرية معززة بمدافع م ـ د صدتها عند « بير الحفن » على مسافة ١١ كيلو مترا جنوب العريش حيث تخندقت بقوة مستندة على الكثبان الرملية الناعمة على كلا جناحيها . ومن ثم لم تستطع القوة الاسرائيلية المدرعة والميكانيكية أن تلتف حولها ، وتكبدت خسائر فادحة فى هجومها الجبهى ، واضطرت الى الانسحاب الى « ابوعجيلة » بسرعة ، فوصلتها فى صباح اليوم التالى ، ثم واصلت تراجعها الى « بئر

Strategy : The Indirect Approache, Appendix II, Faber and Faber, London, 1967, p.409. [١٣]

السبع » فى اليوم نفسه تحت ضغط هجمات جوية مصرية ، وتقدم كتيبة المشاة المصرية تعززها كتيبة دبابات « لوكست » ومدفعية . وفى الوقت نفسه ، فشلت الهجمات التى شنت على « رفح » طوال الفترة بين ١ و٧ يناير ١٩٤٩ ، واعقب ذلك وقف لاطلاق النار بمقتضى قرار من مجلس الامن ظهر يوم٧ يناير ومن ثم اسفرت العملية « حورف » عن تصفية محور « العوجة ـ العسلوج » فحسب ، وبقى قطاع « غزة » وجيب « الفالوجا » [الذى انسحبت منه القوات المصرية بعد ذلك بمقتضى اتفاقيه الهدنة الدائمة] ، وذلك بفضل ثبات اعصاب القيادة المصرية ، ونجاحها فى صد الهجوم الاسرائيلى على « العريش » و « رفح » و « التبة ٨٦ » الواقعة بين « رفح » و « غزة » واستمرار صمود « الفالوجا ـ عراق المنشية » .

وشكل ضعف سلاح المدرعات الاسرائيلى الناشىء من حيث قلة عدد الدبابات ، وعدم وجود مدفعيه ذاتيه الحركه ، وقلة خبرة رجاله القتالية والقياديه . فضلا عن ضعف الطيران ، وشبه انعدام دعمه القريب للمدرعات ، شكل عاملا مساعدا لعدم استكمال نجاح الخطة الاسرائيلية . غير ان العملية كانت تعميدا أوليا لا باس به لقدرة الجيش الاسرائيلى على ممارسة حرب الحركة الخاطفة المستندة لاسلوب الاقتراب غير المباشر ، استراتيجيا وتكتيكا ، ولاستيعابه العملى للروح الهجومية التى اصبحت تمثل الطابع الرئيسى لعملياته بعد ذلك فى الحروب التالية . وقد كتب « ايجال يادين » فى سبتمبر ١٩٤٩ مقالا بعنوان « تحليل استراتيجى لمعارك السنوات الاخيرة » نشرته « صحيفة القوات المسلحة الاسرائيلية » « وكان قد اصبح رئيسا للاركان العامة » وظهرت ترجمته الموجزة فى ملحق طبعة كتاب «ليدل هارت» « الاستراتيجية : الاقتراب غير المباشر » عام ١٩٦٧ « سبق أن أشرنا اليه » قال فيه « ان ايام الهجمات التكتيكية الجبهية اصبحت تتلاشى بسرعة ، واصبح فن التكتيك ، يهدف الى تحقيق المهام الرئيسية بوساطة الهجمات على الاجنحة والمؤخرة . ومع ذلك فلا يزال هناك جدل قائم بين خبراء الحرب ، حول ما اذا كان هذا الاسلوب قابلا للتطبيق فى مجال الاستراتيجية ايضا . وفى رأيى أن هذا الاسلوب يمكن أن يطبق فى مجال الاستراتيجية ، ولكن بصورة مختلفة بطبيعة الحال . وليس من شك فى أن استراتيجية الاقتراب غير المباشر ، هى الاستراتيجية السليمة الوحيدة ، ولكن قوام الاقتراب غير المباشر فى الاستراتيجية ـ كما حدده وشرحه وطوره ، بشكل رائع الكابتن ليدل هارت ـ يكون اكثر اتساعا وتعقيدا عنه فى مجال التكتيك . ذلك لانه حتى نستطيع ان نستثمر مبادىء الحرب فى خدمة هدفنا ، ونؤسس عملنا على اساس اقتراب استراتيجى غير مباشر ، بحيث يمكن ان نحدد نتيجه القتال حتى قبل أن يبدأ القتال نفسه ، فانه من الضرورى تحقيق الاهداف الثلاثة التالية :

أ ـ قطع خطوط مواصلات العدو ، وبالتالى يصاب بنيانه المادى بالشلل .

ب ـ سد خطوط انسحابه ، وبالتالى تضعف ارادة القتال لديه وتتحطم معنوياته .

ت ـ ضرب مراكزه الادارية ، وتعطيل اتصالاته التى تربط بين قيادته وقواته ... وأن تنفيذ هذه الاهداف يشكل الشرط الرئيسى اللازم لتحقيق المهمة الاستراتيجيه الاساسية ، كما حددها بشكل مناسب للغاية كابتن ليدل هارت » فى تحليله لهدف الاستراتيجية ومسئولية الاستراتيجية حيث قال : « ان الهدف الحقيقى ليس فى الاساس البحث عن معركة ، وانما فى البحث عن وضع استراتيجى ملائم تماما ، الى حد أنه اذا لم يؤد فى ذاته الى نتيجة حاسمة ، فان المعركة التى تتلوه ، تؤدى الى مثل هذه النتيجة » [١٤] .

كما أشار « ايجال آلون » بعد ذلك فى كتابه « انشاء وتكوين الجيش الاسرائيلى » الصادر عام ١٩٦٩ الى تطبيق الجيش الاسرائيلى لاستراتيجية وتكتيك الاقتراب غير المباشر خلال الفترة الاخيرة من حرب ١٩٤٨ فقال « وخلال تلك الفترة أيضا ، اصبحت تكتيكات « الاقتراب غير المباشر » . التى أبدعت تعاليم سير بازيل ليدل هارت فى شرحها والدعوة اليها ـ أكثر وأنجح استخداما ، وخاصة

[١٤] Ibid, 397.

في حملات النقب وشمالي سيناء في ينـاير ١٩٤٩ » [١٥] .

التطبيق في حملة سيناء ١٩٥٦ :

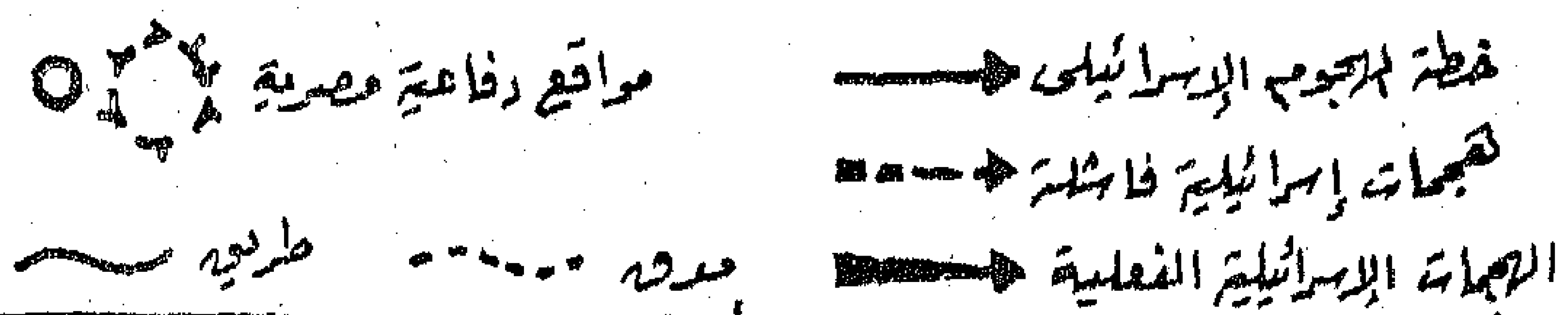
بدا الهجوم الاسرائيلي المفاجيء على مصر ، والذي أطلق عليه اسم عملية « قادش » ، مساء يوم ٢٩ اكتوبر عام ١٩٥٦ بعملية اسقاط كتيبه مظليين تابعة للواء المظلات ٢٠٢ [وكان يقوده اريـك شارون] قرب المدخل الشرقي لمم متلا على المحور الجنوبي لشبه جزيرة سيناء ، وهو المحور الذي يحدده الطريق الممتد من « الشط » عنـد الشاطيء الشرقي للقناة في مواجهة مدينة السويس حتى « الكونتلا » عند الحدود المصرية ـ الفلسطينية ، مرورا بمتلا و « نخل » و « التمد » « ويتفرع عنه طريق اخر عند « التمد » يصل الى رأس النقب » المطلة على نهاية خليج العقبة » حيث توجد ميناء « ايلات » ، وفي الوقت نفسه ، قامت بقية وحدات اللواء المظلي ٢٠٢ بمهاجمة «الكونتلا» مستخدمة المدفعية والمصفحات نصف جنزير وكتيبة دبابات خفيفة « ام كس ـ ١٣ » ألحقتبه . وكان الهدف الرئيسي لهذه العمليات الاولية ، خلق تهديد مباشر لحركة الملاحة في قناة السويس ، يتيح لبريطانيا وفرنسا حجة تقديم انذارهما لمصر الذي اتخذ سببا مفتعلا لقيامهما بالاشتراك في العدوان الثلاثي مع اسرائيل . بالاضافة الى اعطاء انطباع مخادع للقياده العسكريه المصريه ، بأن الهجوم الثانوي على المحور الجنوبي في سيناء ، هو الهجوم الرئيسي ، فتدفع باحتياطيها المدرع اليه بعيدا عن المحور الاوسط ، حيث كان سيتركز الهجـوم الرئيسيعند « ابو عجيلة » . ولكنالقيادة المصرية لم تبتلع الطعم ، وأرسلت احتياطيها المدرع الى المحور الاوسط ، واكتفت بدفع كتيبتين من المشاة نحو المدخل الشرقي لمم متلا ، اشتبكت احداهما بكتيبة من اللواء ٢٠٢ في معركة عنيفة كبدتها فيها خسائر فادحة ، وتوقفت الكتيبة الاسرائيلية نتيجة لذلكعن محاولة التقدم داخل الممر . [١٦] . أما على المحور الاوسط ، فقد حشدت القيادة الجنوبية الاسرائيلية مجموعة العمليات ٣٨ التي ضمت لواءين مدرعين « ٧و٣٧ » ولواءي مشاة «٤» و [١٠] وحشدت على المحور الشمالي « رفع ـ العريش » مجموعة العمليات ٧٧ التي تألفت من لواء مدرع [٢٧] ولواء مشاة معزز [١] ، اي نصف قوة المجموعة ٣٨ تقريبا . ولكن قوة الالوية المدرعة كانت متفاوتة الحجم والتنظيم، اذ كان اللواء المدرع ٧ يتألف من كتيبتي دبابات وكتيبة مشاة واخرى محمولة وكتيبة مدفعية ميدان ، على حين كان اللواء المدرع ٣٧ يتألف من كتيبة دبابات متوسطة وسرية دباباتخفيفةوكتيبةمشاة ميكانيكية وأخرى محمولة وسرية مهندسي اقتحام . أمـا اللواء المدرع ٢٧ فكان يتألفمن ٣ مجموعات قتال مدرعة ، تضم كل منها سرية دبابات وسرية مدافع ذاتية الحركة وسرية مشاة ميكانيكية ووحـدة مهندسي اقتحام ، وذلك بالاضافة الى كتيبه مشاة محمولة وكتيبة مدفعية ميدان وأخرى متوسطة . ويرجع ذلك الاختلاف ، الى عدم استقرار عقيدة محدده بشكل قاطع لاستخدام المدرعات لدى قيادة الجيش الاسرائيلي . فقد كان رأي «موشي ديان» ، رئيس الاركان وقتئذ ، أن الدبابات قوة مساندة للمشاة والمدفعية ، وكان رأيه استمرارا لـراي الجنرال « يـادين » القـائل بفكرة « المشـاة المتحركة » ـ Mobile infantry ـ التي تسـتخدم المصـفحات نصف جنزير تساندهـا الدبابات . على حين كان رأي « حاييم لاسكوف » قائد سـلاح المدرعات وقائد الجبهة الجنوبية « عسافسمحوني » وقائد اللواء المدرع ٧ « يوري بن آري » ، أن الدبابات يجب أن تستخدم كقوة مستقلة ، تكون بمثابة رأس رمح لزحف المشاة المحمولة ، وذلك لتستثمر خرقها لخطوط أو مواقع فيعمليات « اقترابغير مباشر » تتم وفقا لاسلوب الخيالة الخفيفة في الماضي ، وتجنب خلال ذلك الاشتباك في معارك عنيفة مع مدرعات الخصم ، التي يجبأن تتصدىلها « ستائر » من المدافع م ـ وفي حالة قيامها بهجمات مضادة . [١٧]

[١٥] آلون . ايجال ، انشاء وتكوينالجيش الاسرائيلي ، ترجمـة عثمـانسعيد ، دار العودة ، بيروت ، ١٩٧١، صفحة ١٢٨ .

[١٦] لمزيد من التفاصيل ، راجعكتاب : محمود عزمي ، القـوات الاسرائيلية المحمولة جوا ، مركزالابحاث الفلسطيني ، بيروت ، ١٩٧٣، صفحات٣٧ ـ ٦٧ .

[١٧] Luttwak. Edward, Horowitz. Dan, op. cit, p. 131.

معركة « أبو عجيلة » من ٣٠ أكتوبر حتى ١ نوفمبر ١٩٥٦



وكان لذلك كله أثر على كيفية سير المعارك ، ومدى فاعلية تطبيق أسلوب الاقتراب غير المباشر ، كما توضح العمليات على المحور الاوسط عند « أبو عجيلة » ، اذا كانت الخطة الاصلية الموضوعة للهجوم قائمة على أساس قيام لواء المشاة الرابع بالاستيلاء على « القسيمة » الواقعة الى الجنوب الشرقى من أبو عجيلة » بنحو ٣٠ كيلو مترا . ثم يقوم لواء المشاة العاشر ، بدعمه اللواء المدرع ٣٧ بالهجوم على « أبو عجيلة » من جهة الشرق عبر « أم قطف » التى تعتبر الموقع الدفاعى الرئيسى فى هذا المحور ، بحكم أنها واقعة بين كثبان رملية فى الشمال وجبل «ضيقة» فى الجنوب وتسد طريق العوجة — أبو عجيلة » المرصوف بالاسفلت ، ولكن التطبيق العملى تم على نحو مختلف ، لعبت فيه مناورة الاقتراب غير المباشر دورا هاما على المستوى التكتيكى ، اذ أن هجوم لواء المشاة الرابع على « القسيمة » تعثر ، واضطرت القيادة الجنوبية [عساف سمحونى] الى أن تدفع باللواء

المدرع السابع [يوسي بن آري] ليعزز هجوم المشاة ، الذى جرى بعد منتصف ليلة ٣٠ - ١٠ - ١٩٥٦ ، على خلاف الخطة الاصلية ، وتعليمات « ديان » المسبقة ، الخاصة بعدم استخدام الدبابات فى وقت مبكر من العمليات حتى لا يتدخل ضدها الطيران المصرى قبل أن تتدخل بريطانيا وفرنسا وتدمرانه على الارض . وفى الساعات الاولى من صباح يوم ٣٠ - ١٠ استولى اللواء المدرع ٧ على « القسيمة » وتقدم نحو الشمال الغربى ليهاجم دفاعات « أم قطف » من جهة الجنوب ، بالتعاون مع الهجوم الاخر الذى سيجرى من جهة الشرق بوساطة لواء المشاة العاشر واللواء المدرع ٣٧ ، ولكن هجوم اللواء ٧ أوقفته النيران م - د المصرية عند التل « ٢٠٩ » ظهر اليوم نفسه . ولذلك تحول اللواء الى الالتفاف حول « أبو عجيلة » ليهاجمها من جهة الغرب . عبر ممر وعر ضيق يقع بين جبلى « ضلفة » و « هلال » يعرف بممر « الضيقة » ، كانت القيادة المصرية تعتبره غير صالح لمرور الدبابات ، ووضعت داخله بعض العوائق الهندسية المضادة لها ، فضلا عن وحدة انذار صغيرة من «الهجانة» كانت تراقب مدخله الجنوبى ، كما اتجهت كتيبة الدبابات الخفيفة التابعة الى « بير الحسنة » الى الجنوب الغربى ، لتصل منها بعد ذلك الى جبل «لبنى» شمالا على المحور الاوسط ، وتسيطر على طرق المواصلات المؤدية الى كل من « ابو عجيلة » و «العريش» ، وذلك بناء على اوامر جديدة من «ديان» الذى فسر هذا التغيير المفاجىء فى الخطة فى يومياته فقال انه من غير المتوقع ، أن تبدى جميع المواقع المصرية مقاومة شديدة . وسوف تكون هناك نقاط ضعيفة ، وعندما تصبح الجبهة بأكملها مفتوحة وتجد المواقع ، التى تبدى مقاومة شديدة ، نفسها مطوقة ومعزولة ، سيكون التغلب عليها اكثرسهولة منه الان . وعلى اية حال ، فان القوات الانجلو - فرنسية ستبدأ غدا فى الفجر يقصد أول نوفمبر ١٩٥٦ فى قصف المطارات المصرية ، ومن المفترض اننا سنكون بعد ذلك قادرين على تحقيق أهدافها بسهولة اكبر » [١٨] .

وقد استطاعت كتيبة الدبابات « سوبر شيرمان » وكتيبة المشاة الميكانيكية ، تتقدمهما سرية الاستطلاع ، التابعة للواء المدرع ٧ أن تجتاز ممر «الضيقة» خلال ليلة ٣١ - ١٠ - ١٩٥٦، بشىء من الصعوبة الناتجة عن طبيعة الارض ، والعوائق الهندسية المتناثرة داخله ، ثم هاجمت قرية « أبو عجيلة » من جهة الغرب ، ونجحت فى الاستيلاء عليها فى السابعة من صباح ٣١ - ١٠ ثم استولت أيضا خلال ليلة أول نوفمبر على موقع « سد الروافعة » القريب منها جهة الشرق ، بعد قتال عنيف تكبدت فيه القوات الاسرائيلية خسائر كبيرة نسبيا . ويرجع نجاحها فى الاستيلاء على الموقعين ، الذى أدى الى تطويق موقع « أم قطف » تماما ، الى ان القيادة المصرية المحلية ، كانت قد سحبت معظم احتياطيها من الموقعين خلال نهار ٣٠ - ١٠ لمواجهة الهجوم على « التل ٢٠٩ » ، الذى لعب دورا غير مباشر فى نجاح عملية الالتفاف الاسرائيلية عبر ممر الضيقة . هذا فضلا عن انه لم تكن لديها دبابات أو مشاة ميكانيكية ، اى قوة خفيفة الحركة قادرة على المناورة السريعة ، حتى تدفع بها بسرعة لتواجه بها المدرعات الاسرائيلية الزاحفة عليها من الممر ، بالاضافة الى سوء تقديرها المسبق ، لعدم قدرة المدرعات على اجتياز الممر الوعر .

ولكن رغم ذلك الحصار ، استمرت القوة المصرية الرئيسية فى « أم قطف » صامدة فى وجه الهجمات المدرعة الاسرائيلية التى جرت يوم ١ - ١١ - ٥٦ من كلا اللواءين ٧ و ٣٧ واللواء العاشر مشاة من جهتى الشرق والغرب ، حتى صدرت لها الاوامر بالانسحاب العام من سيناء اثر بدء التدخل العسكرى البريطانى - الفرنسى [وكانت اوضاعها فى المؤن والذخيرة والمياه سيئة للغاية] مساء يوم ١ - ١١ - ١٩٥٦ واستطاعت أن تنسحب بمعظم قوتها سليمة خلال ليلة ٢ - ١١ عبر الكثبان الرملية الشمالية ، دون أن تشعر القوات الاسرائيلية بذلك !

والخلاصة أن قيادة مجموعة العمليات ٣٨ الاسرائيلية ، اختارت منذ البداية ، خط « المقاومة

[١٨] Dayan. Moshe, Diary of the Sinai — campaign, Weidenfeld & Nicolson, London, 1960, p. 94.

الاضعف » — وهو محور القسيمة — واستثمرت النجاح بسرعة عبر « الخط الاول توقعا » — وهو ممر الضيقة — بعد ان لمست عنف المقاومة عند المدخل الجنوبى لموقع أم قطف — التل ٢٠٩ — ، أى طبقت قاعدة « عدم تجديد الهجوم على الخط نفسه بعد فشل الهجوم السابق ، ومن ثم قطعت خطوط مواصلات الحامية المصرية فى « أم قطف » واستولت على قاعدتها الاداريه القريبة فى « ابو عجيله » . ولكنها رغم ذلك ، لم تستطع أن تجبر القوة المصرية على الاستسلام ، أو تسد عليها تماما طرق الانسحاب . ونعتقد على أية حال ، أن النتيجة كانت ستتغير الى حد كبير ، فيما لو كان اللـواء المدرع المصرى المتقدم على المحـور الاوسط [الذى وصل يوم ٣١ — ١٠ الى « بير الحمة » على مبعدة ٣٧ كيلو مترا من « أبو عجيلة»] قد واصل تقدمه ، واشتبك مع اللواء المدرع ٧ . ولكن أمر الانسحاب العام الصادر ليلة ١ــ١١ حال دون ذلك . كما أن الطيران المصرى ، كان قد ضرب ايضا هو الاخر ولم يدخل المعركة جديا .

وقد استثمرت كتيبة دبابات « أم اكس — ١٣ » ، التابعة لواء المدرع ٧ ، الموقف المترتب على انسحاب المدرعات المصرية من « بير الحمة » و « بير روض سالم » ، وقامت بمطاردة سريعة ، ولكن غير ناجحة ، تمت تحت الغطاء الجـوى البريطـانى ـ الفـرنسى ، انتهت مسـاء يـوم ٢ــ١١ــ٥٦ على مسافة ١٦ كيلو مترا تقريبا شرق قنـاة السـويس ، وفقـا لشروط الانـذار الانجلو ـ فرنسى المقدمة لكل من مصر واسرائيل ، على حين كانت القوة الرئيسية للـواء لازالت عند « أبو عجيلة » ، وكذلك اللواء المدرع ٣٧ الذى قتل قائده فى معركة « أم قطف » « ١٩ » .

وهكذا يتضح لنا ، أن أسلوب تنظيم وتدريب واستخدام سلاح المدرعات الاسرائيلى ، وضعف التعاون المباشر بينه وبين الطيران ، حالا دون تطبيق « الاقتراب غير المباشر » على مسـتوى استراتيجى فعال فى حملة سيناء ١٩٥٦ ، وان نجاح معظم القوات المصرية فى الانسحاب بطريقة شبه منظمة [رغم تحملها بعض الخسائر نتيجة للقصف الجوى] هو دليل عملى على ذلك .

أما نجاح الجيش الاسرائيلى بصفة عامة فى الاستيلاء على سيناء عام ١٩٥٦ فمسألة لا يمكن فصـلها عن ظروف التـدخل العسـكرى الانجلو ـ فرنسى ، وانسحاب القوات المصريـة منها ، وتدمير الطيران المصرى على الارض نتيجة التدخل المذكور .

التطبيق على الجبهة المصرية عام ١٩٦٧ :

فى السنوات العشر الفاصلة بين حربى ١٩٥٦ و١٩٦٧ تكامـل البنـاء الهجـومى للجيش الاسرائيلى ، واصبح مسـتندا الى ذراعيـن رئيسيين هما سلاح المدرعات وسلاح الطيران ، وذلك على أساس التطور الذى لحق نظريه الامن ، من حيث تطوير مبدأ « نقل الحرب بسرعة الى أرض العدو » الى مبدأ « الهجوم المضاد المسبق » القائم على فكرة ضرورة توجيه الضربة الاولى .

ولذلك اصبح أسلوب تنظيم سلاح المدرعات ، وعقيدته التكتيكية ، قائما على استخدام الدبابات فى حشود قويه تكون بمثابة « قبضات فولاذية » تدق « اسـافين » صلبة داخل خطـوط الدفاع المعادية ، وتتقدم كرؤوس رماح سريعة نحو العمق التعبوى [أى العملياتى] دون ان تلتفت للاجنحة المحيطه بها ، وتترك مهمة تطهير المواقع الدفاعية للمشاة الميكانيكية والمحمولة التى تتبعها ، معتمدة على الطيران الذى يقدم لها دعما ناريا قريبا فى الحالات التى تتطلب مثل هذا الدعم ، اى يصبح الطيران بمثابه مدفعيةثقيلةمتحركة ، تلين المواقع أو تشل القوات التى تحاول التصدى للدبابات فى العمق ، وهى معزولة عن مشاتها ومدفعيتها . وكان الجنرال « اسرائيل تال » ، قائد سـلاح المدرعات فى الفترة من ١٩٦٤ حتى ١٩٦٩ ، هو المطور الرئيسى ، وعلى نحو حاسم ، لهذه العقيدة القتالية الجديدة لسلاح المدرعات « ٢٠ » . وقد اعتبرت الدبابات قادرة وحدها ، دون التعاون القريب والمستمر لبقية عناصر سلاح المدرعات الاخرى من

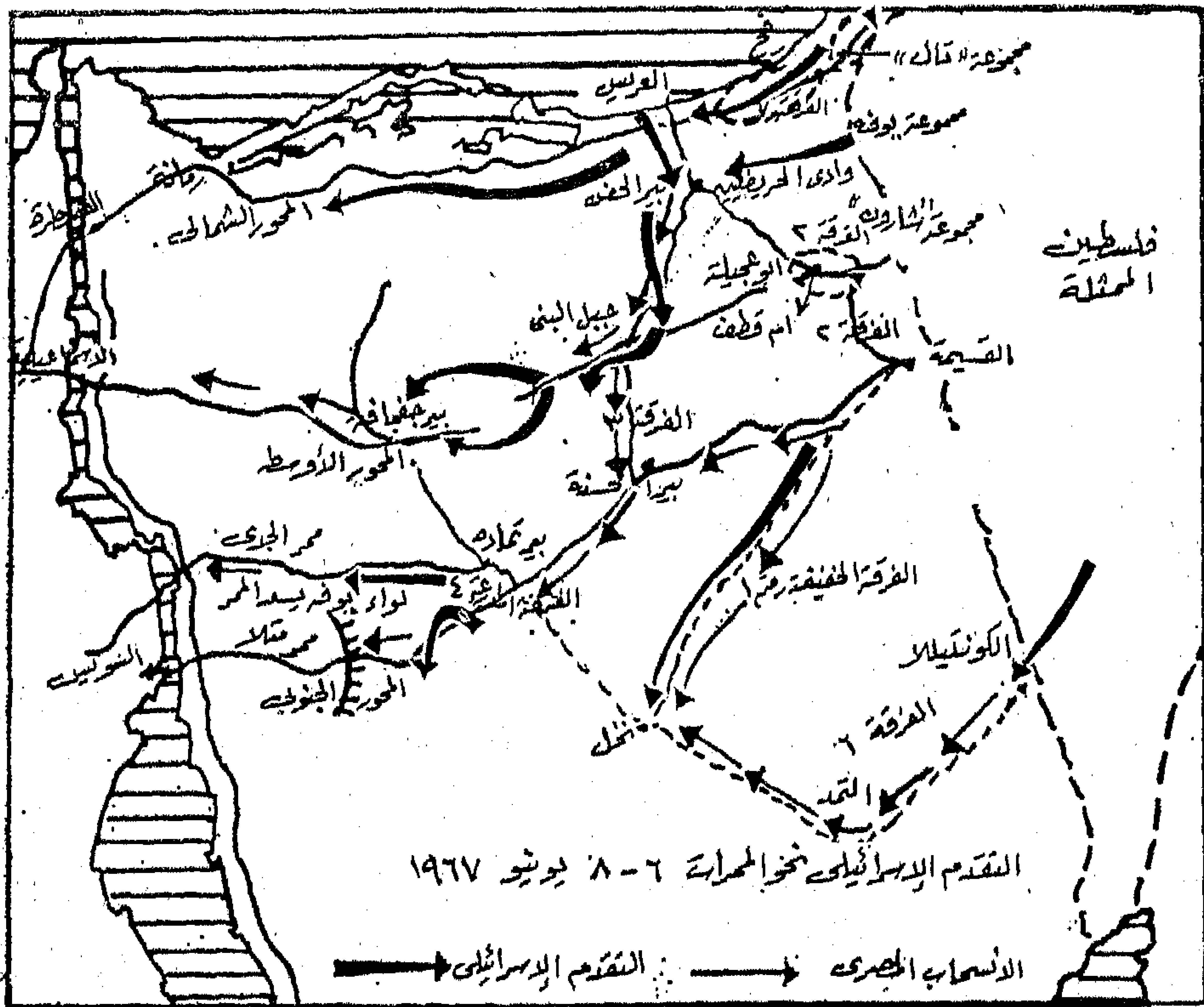
[١٩] لمزيد من التفاصيل حول معركة ابو عجيلة راجع مقال محمود عـزمى « ابو عجيلة فى ثلاث معارك » شئون فلسطينية ، مركز الابحاث الفلسطينى ، بيروت ، عدد ٢٩ ، صفحات ٧٨ — ٨٨

مشاة ميكانيكية ومدفعية ذاتية الحركة ، على أن تحقق كافة المهام المطلوبة منها ، وفقا لتكتيكات الحرب الخاطفة ، المستندة أساسا على ثنائي « الطائرة — الدبابة » . ومن ثم ركز سياسة تسليح القوات المدرعة على شراء الدبابات الجديدة من طرازي « سنتوريون » وباتون » بنوع خاص ، بحكم ان قوة دروعهما الثقيلة ، وقوة نيرانهما « المدفع ١٠٥ مم بصورة أساسية » كفيلة بتحقيق قوة الصدمة المطلوبة فى خرق الدفاعات الامامية ، مع تحمل أكبر قدر ممكن من النيران المضادة ، وأن قوة نيرانهما ، وبعد ودقة رمى مدافعهما [فى ظل تدريب جيد للأطقم على الاصابة من بعيد وبسرعة كبيرة « كفيلة بالتغلب على الاسلحة المضادة لها من مدافع م — د عادية أو عديمة الارتداد أو صواريخ موجهة سلكيا أو « ار بى جى » « كان الجيش المصرى لديه وقتئذ صواريخ « سنابر » و « أر بى جى ٢ » فقط» من مسافات بعيده نسبيا فى الارض المكشوفة، التى تتميز بها معظم صحراء سيناء ، ومن ثم لم تكن هناك حاجة ، فى رأيه ، لمرافقة المشاة الميكانيكية القريبة والمستمرة للدبابات ، خاصة وأن المصفحات نصف جنزير القديمه من طراز « م — ٣ » ، الذى كانت تستخدمه المشاة الميكانيكية الاسرائيلية ، كان لا يصلح لمثل هذه المهمة فى الصحراء المكشوفة ، وفى مواجهة قوة نيران الاسلحة م — د الفعالة ، الامر الذى كان يعنى ضرورة أن تستبدل بها ، نوعية جديدة من عربات قتال المشاة المدرعة الحديثة ، وهذا كان سيؤدى بالضروره الى تقليل عدد الدبابات الجديدة المطلوبة لضمان تنفيذ الضربة الخاطفة الجارى أعدادها على قدم وساق منذ عام ١٩٥٧ .

بمثل هذه المفاهيم والاساليب والنظم القتالية ، دخل الجيش الاسرائيلى حرب ١٩٦٧ ، أو على الاصح مغامرة ١٩٦٧ المحسوبة ، والتى بنيت حساباتها على أساس الفاعلية المتوقعة لضربة الطيران المفاجئة المدروسة والمعدة جيدا على مدى سنوات ١٩٥٧ — ١٩٦٧ من حيث تجريد القوات المصرية من غطائها الجوى ، وضمان الدعم القريب بمدرعات المنطلقة فى الصحراء كفرسان « جنكيز خان » الخفيفه فى زمن تخطى موضوعيا هذا الاسلوب تسليحا وتكتيكا ، وكذلك من حيث تجريد قيادة القوات المصرية — أى عقلها وجهازها العصبى — من اتزانها الفكرى والمعنوى ومن ثم يكون للضربه الجوية نفس التأثير المعنوى لاستراتيجيه الاقتراب غير المباشر قبل ان تبدأ القوات البريه تحركها . ولذلك لم تهتم خطة العمليات الهجوميه البرية فى المرحلة الاولى منها على الجبهة المصرية ، بمراعاة مبادىء « الاقتراب غير المباشر » بصورة أساسية وملموسة فى كلا الهجومين الرئيسيين اللذين بدأتهما مجموعة عمليات الجنرال « تال » فى القطاع الشمالى [محور خان يونس — رفح — الشيخ زويد] ومجموعه عمليات الجنرال « شارون » فى القطاع الاوسط [محور أم قطف — ابو عجيلة] واقتصر التخطيط التكتيكى بأسلوب « الاقتراب غير المباشر » خلال العمليات الهجومية الاولى ، على دفع أحد لواءى مجموعة الجنرال « يوفه » المدرعة عبر وادى « حريضين » و« الازارق» الواقعين الى الشمال من « أبو عجيلة » وسط بحر الرمال الممتد حتى الساحل الشمالى ، وحيث لم تكن توجد قوات مصريه ، سوى فوج سيارات من سلاح الحدود عند مدخل وادى « الازارق » ، وسرية مشاة تدعمها ٤ مدافع م — د عند نهاية الوادى قرب طريق «ابوعجيلة — العريش» والى الجنوب من « بير لحفن » ، حيث كانت توجد قوة مصرية تحمى طريق الاقتراب من « العريش » . وكانت القيادة المصرية تعتقد أن هذا الوادى غير صالح لسير الدبابات أو الاليات الاخرى بحشود ذات قيمة . ولكن القيادة الاسرائيلية كانت تعرف ، من واقع تجارب أجرتها أثناء احتلال المنطقة عام ١٩٥٦ ، أنه من الممكن للدبابات اجتياز الوادى المذكور فى شكل رتل بطىء ، وببعض المصاعب المحتملة . ولذلك استطاع اللواء المدرع ، المكون من كتيبتى دبابات سنتوريون وبعض المدافع ذاتية الحركة عيار ١٠٥ مم الفرنسية ، أن يجتاز الوادى خلال ٩ ساعات يوم ٥ يونيو ١٩٦٧ قطع خلالها نحو ٥٠ كيلو مترا ، اشتبك خلالها فى معركة

Luttwak. Edward, Horrowitz. Dan, op. cit, p. 187. [٢٠]

قصيرة مع سرية المشاة المصرية حوالى الساعة الثالثة بعد الظهر ، وانسحبت على اثره الاخيرة بسرعة . وقد تقدم اللواء بعدذلك الى الطريق المؤدى لجبل « لبنى » خلال الساعات الاولى من ليلة ٦ يونيو ، حيث أعدت كتيبة الدبابات الاولى كمينا لمنع تقدم وحدات فرقة المشاة المصرية الثالثة الزاحفة منجبل « لبنى » نحو « العريش » لتعزيز قوات فرقة المشاة السابعة ، التى كانت تواجه هجوم مجموعة « تال » . على حين اتجهت كتيبة الدبابات الثانية الى « أبو عجيلة » فى الجنوب ، لتسهل هجوم مجموعة « شارون » الجارى عليها من جهة الشرق عند « أم قطف » نظرا لعنف مقاومة لواء المشاة ١٢ هناك ، ولكن الكتيبة المذكورة ، اضطرت للعودة بسرعة لتعزيز موقف الكتيبة الاولى ، التى كانت تتصدى لمحاولات وحدات فرقة المشاة الثالثة المصرية فىالتقدم شمالا ، مستخدمة فوج الدبابات التابع لها خلال الليل ، وعند صباح يوم ٦ يونيو ، خاصة وأن مدفعية موقع « بير لحفن » كانت تقصف الدبابات الاسرائيلية من الشمال . ونتيجة لذلك ، لم تستطع الفرقة الثالثة أن تصل الى « العريش » وانسحبت الى جبل « لبنى » ، ومنثم سهل على مجموعة « تال » استكمال خرق مواقع فرقة المشاة السابعة على طول محور « رفح – العريش » ، خاصة عند ممر « خروبة » ، والاستيلاء على العريش نفسها صباح يوم ٦ يونيو ، ثم اختراق « بير الحفن » أيضا من الشمال والاتصال بلواء مجموعة « يوفه » المدرع ، والتقدم نحو جبل « لبنى » علىالمحور الاوسط ، حيثكان يوجد النطاق الدفاعى الثانى التكتيكى للقوات المصرية فى سيناء . ويعد نجاح عملية لواء « يوفه » نموذجا لاختيار « خط التقدم الاقل توقعا » و « الاضعف مقاومة » ، واستثمار النجاح الناتج عن عنصر المفاجأة وسرعة الحركة ، فى منع القيادة المصرية من استخدام احتياطيها القريب [أى الفرقة ٣] فى احتواء أو تقليص نجاح مجموعة « تال » فىاختراق النطاق الدفاعى التكتيكى الاول ، وأسهم ذلك فى استكمال انهيار



التقدم الإسرائيلي نحو الممرات ٦ - ٨ يونيو ١٩٦٧

مواقع « ممرخروبة – العريش – بيرلحفن » ، أى فتح المحور الشمالى لسيناء على مصراعيه ، بالاضافة لاسهامه بصورة جزئية وغير مباشرة ، فى نجاح مجموعة « شارون » فى خرق دفاعات فرقة المشاة الثانية فى « أبو عجيلة » ، ومن ثم فتح المحور الاوسط أمام مجموعتى « تال » و « يوفه » ، بالاضافة لامكانية الالتفاف حول مؤخرة القوات المصرية الرئيسية المتمركزة على المحور الجنوبى بين « نخل » و « الكونتلا » والمنطقة المجاورة لهما ، وقطع طرق مواصلاتها وسد سبل انسحابها المحتمل عبر ممرى « متلا » و « الجدى » [٢١] . وذلك بحكم أن الوصول الى « أبو عجيلة » و « جبل لبنى » يوفر امكانات موضوعية للتقدم نحو كل من « بير جفجافة » على المحور الاوسط و « بير تمادة » و « نخل » فى القطاع الجنوبى ، أى أنه يحقق قاعدة « اتباع خط عمليات يؤدى الى أهداف متتالية وبديلة » ، ويزيد بالتالى من حيرة القيادة المصرية ، فى تقرير اتجاهات التقدم الاسرائيلى المحتمنة . وقد أدى خرق النطاق الدفاعى الاول على المحورين الشمالى والاوسط حتى عمق « العريش » و « أبو عجيلة » و « جبل لبنى » خلال الاربع والعشرين ساعة الاولى تقريبا من بدء الهجوم الاسرائيلى ، الى تفاقم الانهيار المعنوى والاضطراب الفكرى الذى سببته نتائج الضربة الجوية الاولى للقيادة العسكرية العليا المصرية ، ومن ثم صدر عنها قرار الانسحاب العام من سيناء بعد مضى نحو ٣٠ ساعة تقريبا من بدء الحرب ، وهو القرار الذى سهل الى حد كبير للغاية ، عمليات « الاقتراب غير المباشر » التى قامت بها بعد ذلك مجموعتا « يوفه » و « شارون » نحو كل من « بير تمادة » و « نخل » وممرى « متلا » و « الجدى » واتمتها بنجاح يومى ٧ و ٨ يونيو . وترتب على ذلك ، تدمير أو أسر الجزء الاكبر من قوات فرق المشاة ٢ و ٣ والفرقة المدرعة ٤ [نجحت المجموعة الخفيفة رقم ١ بقيادة الشاذلى فى الانسحاب عبر ممر الجدى ، بجزء كبير من قوتها ، نظرا لتاخر مجموعة شارون فى قطع طريق انسحابها] . وقد بعث الجنرال « ايجال يادين » برسالة الى « ليدل هارت » فى أغسطس ١٩٦٧ قال فيها ان المبدا الاساسى لخطة الجنرال « اسحق رابين » ، رئيس الاركان قبل واثناء حرب ١٩٦٧ ، كان هو « الاستثمار الحاذق والخبيث لاستراتيجية الاقتراب غير المباشر الصحيحة ... وهى تعاليم نحمد الله أن العرب لم يدرسوها » [٢٢] .

وعلق « ليدل هارت » على هذا فقال « لقد كان لاسلوب الحملة الاسرائيلية برمته ، من حيث كونها « بليتز كريج » متقنة التنفيذ « يقصد حربا خاطفة جيدة » أهمية خاصة بالنسبة لى ، اذ انه يمثل فى رأيى افضل تطبيق تم حتى الان لنظرية استراتيجية الاقتراب غير المباشر ، بمضمونها الذكى ، فى تلمس واستثمار « خط التقدم الاقل توقعا » [٢٣] .

كما علق « ايجال آلون » على خطة وعمليات القوات الاسرائيلية فى سيناء ١٩٦٧ فقال « لقد طبقت الاستراتيجية التقليدية فى الاقتراب غير المباشر وفق اصولها تماما ، باستثناء واحد ، هو أن عملية الاختراق الرئيسية تمت على ثلاثة محاور مختلفة ، فى شمال شبه جزيرة سيناء ووسطها وجنوبها ، قبل الالتفاف والتطويق واغلاق الممرات الجبلية فى المؤخرة على جميع جبهات القتال . ان المحاور التى تتكون منها الطرق المتوازية من النقب الى قناة السويس ، تفصلها عن بعضها اراض بالغة الصعوبة ، مستحيلة عمليا على المدرعات وغيرها من العربات ، اللهم الا فى بعض النقاط . وهذا العامل الجغرافى مكن طوابير القوات الاسرائيلية السريعة الحركة ، من أن تركز على

---

[٢١] لمزيد من التفاصيل عن العمليات البرية الاسرائيلية فى حرب ١٩٦٧ على الجبهة المصرية ، راجع كتاب محمود عزمى « القوات المدرعة الاسرائيلية عبر اربع حروب » ، مركز الابحاث الفلسطينى ، بيروت ، ١٩٧٥ ، صفحات ٢٠٦ – ٢٩٣ .

[٢٢] B. H. Liddell Hart, Strategy of a War, Encounter, Februry 1964, p. 17.

[٢٣] Ibid, p. 17.

اهدافها الرئيسية لانه وعن عليها توزيع قواتها بتخصيص بعضها لحراسة اجنحتها » [٢٤] .

هذا ، وتجدر الاشارة الى ان النجاح السريع والسهل نسبيا فى اختراق مجموعة «تال» المدرعة للمحور الشمالى ، يرجع فى الاساس الى انحطة الخداع الاسرائيلية ، التى نفذت قبل بدء القتال ، اقنعت القيادة المصرية العليا ، بأن الضربة الرئيسية المتوقعة ستكون فى المحور الجنوبى ، بهدف فتح مضايق تيران للملاحة الاسرائيلية ، ولذلك ركزت القيادة المصرية افضل تشكيلاتها ومعظم مدرعاتها فى هذا المحور او بالقرب منه [فرقة المشاة السادسة والفرقة الخفيفة رقم ١ الخ] . على حين أن محور « رفح ــ الشيخ زويد » لم يكن فيه عند بدء الهجوم ، سوى لواءى المشاة ١٦ و ١١ التابعين للفرقة السابعة مشاة تعززهما كتيبة دبابات ناقصة المرتب ، بالاضافة الى اللواء المشاة ١٠٨ الفلسطينى فى « خان يونس » ، فى الوقت الذى كان لدى « تال » لواءان مدرعان ولواء مظلى ميكانيكى ولواء مشاة ميكانيكى و ٥ كتائب مدفعية [اى ٦ كتائب دبابات مقابل كتيبة مصرية] . وفضلا عن ذلك ، فان المواقع الدفاعية لقوات الفرقة السابعة المصرية ، كانت ضعيفة وغير مجهزة جيدا للدفاع المضاد للدبابات ، نظرا لان المخطط الدفاعى المصرى الاصلى ، كان يستبعد « رفح » من نطاقه الامامى لاسباب سياسية تتصل بآثار حرب ١٩٥٦ ووجود قوات الطوارىء الدولية فيها . ولهذا لم تنتقل عناصر هذه الفرقة من مواقعها الاصلية عند الكيلو ٣٨ بالقرب من العريش الا يوم ٢٧ مايو ١٩٦٧ ، وزاد من ضعف واضطراب الاستحكامات الميدانية ، كثرة تغيير المهام الموكولة للفرقة من قبل القيادة العليا خلال المرحلة التحضيرية ، من استعداد للدفاع ، الى تأهب لهجوم محدود ، ثم الى تأهب للدفاع مرة أخرى ، وتوجيه ضربة مضادة ، ومن ثم فقدت دفاعات الفرقة اتزانها ، وكان لنجاح مدرعات « تال » السهل فى اختراق هذه الدفاعات ، آثاره البعيدة من حيث تأكيد صحة نظريته عن قتال المدرعات ، الامر الذى ادى الى نتائج وخيمة بالغاية على المدرعات الاسرائيلية خلال المرحلة الاولى من حرب اكتوبر ١٩٧٣ .. وعموما كان للنصر الخاطف السهل والرخيص الثمن فى سيناء ١٩٦٧ آثاره السلبية على عقائد الجيش الاسرائيلى القتالية ونظريته الامنية ، ساعدت بصورة غير مباشرة ، على نجاح الجيشين المصرى والسورى فى احراز المفاجأة الاستراتيجية والمنجزات التكتيكية والتعبوية [العملياتية] خلال حرب ١٩٧٣ المجيدة .

بعض الدروس العامة :

باستقراء التطبيقات الاسرائيلية ، التى أوردناها آنفا ، لاسلوب الاقتراب غير المباشر استراتيجيا وتكتيكيا ، نستطيع أن نستخلص بعض الخبرات او القسمات ، العامة للتطبيق الاسرائيلى المذكور فى النقاط التالية :

١ ــ اقترن التطبيق الاسرائيلى لاستراتيجية عمليات الاقتراب غير المباشر دائما ، بأخذ المبادرة الهجومية الاستراتيجية ، سواء عند التحول الى مرحلة الهجوم المضاد [كما حدث فى حرب ١٩٤٨] [*] او بتطبيق مبدأ الهجوم المضاد المسبق « الضربة الاجهاضية » [كما حدث فى حربى ١٩٥٦ ، ١٩٦٧] ولذلك فان قدرة الجيش الاسرائيلى على تطبيق هذا الاسلوب ، مرتبطة بطبيعة تكوينه واعداده كجيش هجومى قادر على ممارسة حرب الحركة والمناورة السريعة ، اى على قدرة قواته المدرعة والجوية .

٢ ــ كان للسيطرة الجوية ، أو لضعف وعدم فاعلية الطيران العربى ، أثر فعال وغير مباشر على نجاح عمليات الاقتراب غير المباشر

---

[٢٤] آلون ، ايجال ، المرجع السابق ، صفحات ٢١١ ، ٢١٢

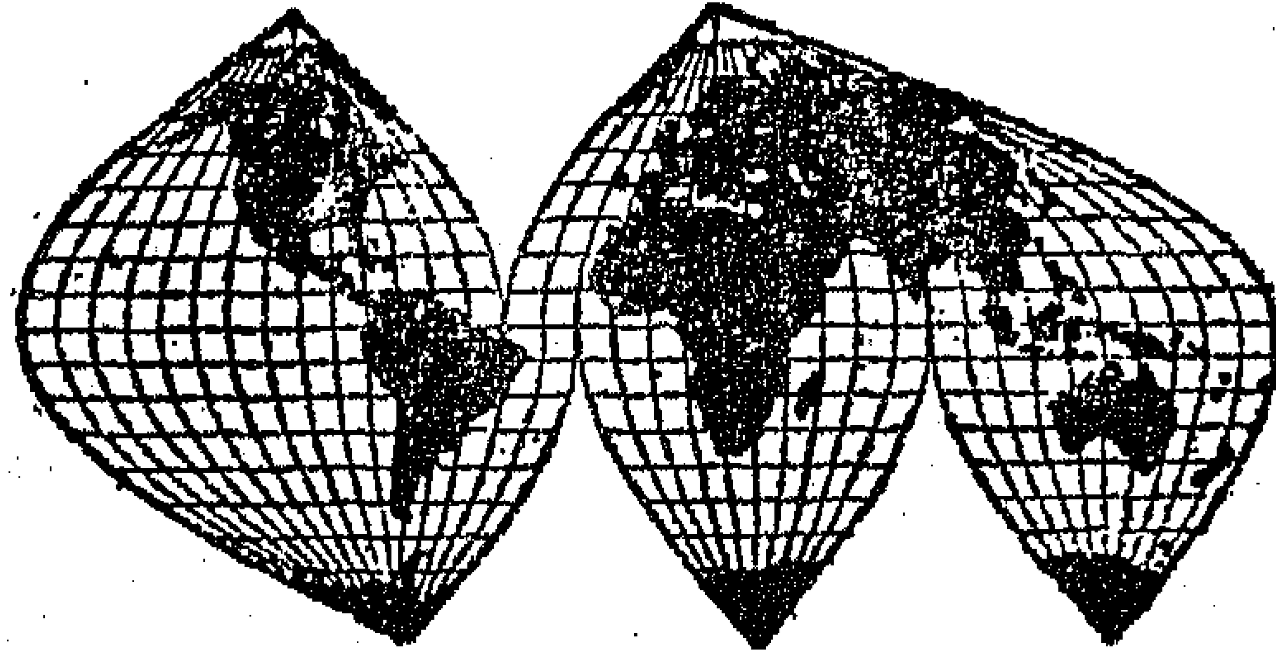
* وكما حدث فى مرحلة الهجوم المضاد العام على الجبهة المصرية يوم ١٦ اكتوبر ١٩٧٣ فيما عرف بمعركة ثغرة «الدفرسوار» التى لايتسع المجال لدراستها حاليا

الاسرائيلية ، خاصة على المستوى الاستراتيجى او التعبوى .

٣ ـ المبدأ الرئيسى الذى تطبقه القيادة الاسرائيلية عادة لضمان نجاح استراتيجية عمليات « الاقتراب غير المباشر » هو اختيار « خط التقدم الاقل توقعا » بعد تغطيته مسبقا بهجوم مخادع ثانوى ، او اجراءات خداع كبيرة ، ثم استثمار المفاجأة والنجاح المترتب عليها ، عن طريق عنصر الحركة السريعة .

٤ ـ شكلت طبيعة الارض الصحراوية فى سيناء ، من حيث ضرورة تباعد المواقع الدفاعية الرئيسية ، وصعوبة الاتصال والمساندة بالنيران او بالمناورة بين التشكيلات الموزعة عليها ، خاصة فى ظل ظروف السيطرة الجوية الاسرائيلية ، وصعوبة او استحالة دفع الاحتياطيات المدرعة المصرية من العمق التعبوى ، لتواجه عمليات الاختراق الاسرائيلية لنطاقات الدفاع التكتيكية عاملا مساعدا لنجاح هذا الاسلوب من العمليات . [٢٥]

٥ ـ أن هذا الاسلوب الاستراتيجى كان وسيظل ، يشكل ضرورة استراتيجية للجيش الاسرائيلى ، بحكم اهمية مبدأ الاقتصاد فى القوى بالنسبة اليه ، فى ظل اختلال المعطيات الاستراتيجية الرئيسية بينه وبين الجيوش العربية فى الماضى والمستقبل .



[٢٥] لمزيد من التفاصيل بهذا الخصوص ، راجع كتاب مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام « العسكرية الصهيونية » المجلد الثانى القاهرة ، ١٩٧٤ ، صفحات ١٧٥ ، ١٧٦ .

مؤتمرات وندوات دولية

[١] المؤتمر الفكرى الدولى حول الصهيونية

بغداد : ٨ - ١٢ نوفمبر ١٩٧٦

أحمد يوسف القرعى

جاء قرار الجمعية العامة للامم المتحدة - رقم ٣٣٧٩ (٣٠) - بتاريخ ١٠ نوفمبر ١٩٧٥ ، باعتبار الصهيونية شكلا من اشكال العنصرية ، تعبيرا عن تزايد ادراك الرأى العام العالمى لحقيقة الظاهرة الصهيونية ، ومنطلقا جديدا لمواجهة الهوية العنصرية للصهيونية ، ولجميع أشكال العنصرية فى عالمنا المعاصر .

وكان من الاهمية ، بعد مرور عام على صدور هذا القرار السياسى ، اعطاؤه « حيثياته الفكرية » - ان صح التعبير - لا ليكون القرار اداة لادانة الصهيونية فحسب ، وانما ليكون ايضا سلاحا فكريا لتحدى الصهيونية ومواجهتها . وكان هذا هو الدافع الرئيسى ، الذى من أجله عقد المؤتمر الفكرى الدولى حول الصهيونية فى بغداد فيما بين ٨ ، ١٢ نوفمبر ١٩٧٦ والذى ناشد فى بيانه الختامى ، المفكرين والمؤسسات الاكاديمية بصفة عامة ، أن تولى اهتماما جديا لهذه القضية ، وأن تخوض الحملة التى تستهدف القضاء على أصول كل أشكال العنصرية الاخرى .

ولقد اكتسب مؤتمر بغداد اهميته ، من واقع الثقل العلمى والفكرى والسياسى للشخصيات المشاركة فيه أولا ، ومن أصالة الابحاث المقدمة اليه ثانيا ، ومن الحوار الفكرى الذى دار فى جلساته ثالثا . هذا فضلا عن نجاح اللجنة التحضيرية للمؤتمر فى اعداده بالمستوى التنظيمى اللائق . ويمكننا تفصيل هذه النقاط الاربع فيما يلى :

أولا : شخصيات المؤتمر العلمية والسياسية :

حضر المؤتمر صفوة مختارة من الشخصيات الاكاديمية والمفكرين والباحثين من مختلف جامعات العالم ، ومراكز البحث العلمى ومؤسسات الدراسات المتخصصة . كما حضره عدد من الشخصيات السياسية والصحفية والدينية والمهتمين بقضية الصراع العربى الاسرائيلى .

واذا كان من الصعب حصر الاسماء والتعريف بها ، فان تقديم نماذج من المشاركين فى المؤتمر ، يكفى وحده لتاكيد أن الفكر الذى ساد المؤتمر ، هو فكر الانسانية وضميرها :

استاذ جامعى فرنسى ، ومناضل حارب الى جانب ديجول ضد النازية ، يعلن أن اسرائيل ليست عنصرية ، وانما هى العنصرية نفسها ، وان سارتر - بانحيازه الى اسرائيل - لا يمثل تيارا سياسيا فى فرنسا ، وانما يمثل نفسه . رئيس تحرير مجلة « تضامن البحر المتوسط » اليونانية ، شارك أيضا فى شبابه فى مقاومة الغزو النازى وهو أحد قادة ومؤسسى لجنة مساندة الشعب العربى الفلسطينى . طبيب فرنسى مشهور ، يقود الحملة ضد التغلغل الصهيونى فى بلاده . يهودى عراقى ، استجاب لقانون العودة ، وعاد لبلاده هو وأسرته ، وقف امام المؤتمر يقدم صورة ميدانية للممارسات العنصرية داخل اسرائيل كما رآها وعايشها ، ويعلن « ان الصهيونية لم ولن تمثل اليهودية قلبا وربا » . باحثة امريكية يشغل بالها الوضع الاقتصادى والاجتماعى فى

الضفة الغربية وقطاع غزة ، تؤكد أن الاحتلال الاسرائيلي استعمار تقليدي بكل المقاييس • عالم من تشيكوسلوفاكيا ، يجامل العرب ويترك لغته الوطنية ويتحدث بالعربية أمام المؤتمر عن قضية الحق العربي • مقرر اللجنة الدولية لمواجهة التفرقة العنصرية التابعة للامم المتحدة ، يقدم في كلمته تعريفا وتفسيرا مقارنا لكل من الصهيونية والنازية والابارتهيد • استاذ جامعي من اليابان ، جاء يشارك بقية مفكري الاجناس البشرية الاخرى في رفض العنصرية ، مؤكدا فكرة الاخاء الانساني والبشري • ماروني من أصل لبناني مهاجر الى استراليا ، يقف على منبر المؤتمر ، ليؤكد أن الحرب الاهلية في لبنان ، انما هي حرب أهلية وليست طائفية ، فالمارونيون ليسوا جميعا انعزاليين ويمينيين • سناتور أمريكي «من أصل لبناني» يقدم للمؤتمر صورة من الداخل للسياسة الامريكية ، وكيفية مواجهة النفوذ الصهيوني • شخصية آسيوية من سيريلانكا ، تبحث عن « العدالة في فلسطين » وترأس جمعية تحمل هذا الاسم • مناضل من ناميبيا ، يؤكد وحدة المصير العربي الافريقي في مواجهة عنصرية جنوب افريقيا وعنصرية اسرائيل • خبير أمريكي في شئون الدعاية والاعلام ، يعلن سر المهنة وخفايا الصهيونية في أكبر جهاز دعائي في العالم • وأخيرا وليس آخرا ، طلائعية فلسطينية صغيرة تدخل المؤتمر في جلسته قبل النهاية ، في صحبة مجموعة من الطلائع الصغار العراقيين ، وبعد توزيع باقات من الورود على ضيوف المؤتمر ، تلقى الطلائعية الفلسطينية كلمة في المؤتمر تقابل بعاصفة من التصفيق المدوي •

ثانيا : ابحاث المؤتمر ووثائقه :

ان التأكيد على الاطار الفكري لمؤتمر بغداد ، قد عصم المؤتمر من المنزلقات التي هوى اليها العديد من المؤتمرات العربية ، التي غلبتها العاطفة ، وسيطرت عليها الخطب والابحاث الانشائية ، وهي تخاطب عقول الرأي العام العالمي • ولقد تميزت أبحاث مؤتمر بغداد «والتي بلغت خمسين بحثا» بغزارة المادة العلمية وعمقها وتنوعها • وتعد مادة هذه الابحاث ، بمثابة فهرس كامل لظاهرة الصهيونية والعنصرية • ويمكن تصنيف الابحاث المقدمة للمؤتمر الى ثلاثة أقسام رئيسية ، تدور حول المواضيع التالية :

١ ـ التأصيل الفكري لحقيقة الظاهرة الصهيونية في اطارها الامبريالي والعنصري •

٢ ـ الممارسة العنصرية للصهيونية •

٣ ـ الاستراتيجية الفكرية لمواجهة العنصرية •

وحول التأصيل الفكري لحقيقة الظاهرة الصهيونية في اطارها الامبريالي والعنصري ، طرحت أبحاث عديدة ، من ابرزها : بحث « الذرائع الدينية والتاريخية للصهيونية » للبروفيسور الفرنسي المعروف روجيه جارودي ، « الجذور التاريخية للتحالف الصهيوني الامبريالي » للدكتور عبد الوهاب الكيالي ، « الصهيونية حركة عنصرية واستعمارية » للدكتور غسان العطية ، « نقد ايديولوجية العنصرية الصهيونية » للدكتورة ميلينا مودن جيسكايا ، « الصهيونية ايديولوجية عنصرية » للاستاذ السيد ياسين ، « اليهودي الخالص » للدكتور عبد الوهاب المسيري •

واستحوذ القسم الثاني من الابحاث الخاص بالممارسة العنصرية للصهيونية ، على أكبر عدد من أبحاث المؤتمر ، وانطلقت كل هذه الابحاث ، من فرضية أن اسرائيل تجمع صهيوني تسيره أهداف ومبادىء الحركة الصهيونية ، فالمجتمع الاسرائيلي بعناصره الثابتة والمتغيرة ، وعلى مستوى بنيانه السياسي والاقتصادي والتنظيمي «الاداري والقانوني» وتركيبه السكاني الفريد ، وما ينطوي عليه من تناقضات عرقية ولغوية وثقافية وسياسية وعقائدية ، جاء وليدا للحركة الصهيونية • وفي اطار هذا الموضوع ، طرحت ابحاث عديدة ومتنوعة ، غطت كل جوانب الممارسة العنصرية للصهيونية في اسرائيل • ومن أهم هذه الابحاث ، نذكر على سبيل المثال بحث : « الصهيونية بين النظرية والتطبيق » للدكتور آلن تيلور ، « كيف تعامل اسرائيل العرب في الاراضي المحتلة » للدكتور مايكل ادامز « الاستغلال الاستعماري لفلسطين المحتلة » للباحثة الامريكية شيلا ريان ، « حق الحصول على الجنسية في دولة اسرائيل » للدكتور انيس القاسم ، « العنصرية الصهيونية ومظهرها السياسي «الاطماع الاقليمية للدكتور موجتافا رازخي ، « اسرائيل وجنوب أفريقيا » للدكتور بيتر هيلين •

أما القسم الثالث من الابحاث الخاص بالاستراتيجية الفكرية لمواجهة الصهيونية ، فان أبحاثه وان كانت قليلة نسبيا ، الا انها امتازت بالاصالة الفكرية وبعمق البحث • ومثل هذه الابحاث ، تعطي للمؤتمر اهميته السياسية ، على اعتبار ان البحوث لم تكن مجرد تحليل علمي في الفراغ ، وانما تحمل رؤية سياسية وفكرية ، ومن ثم فمن الممكن ترجمة هذه البحوث الى استراتيجية نضالية لمواجهة التحدي الصهيوني • ونذكر من أبحاث هذا القسم ، بحث : « كيف نواجه الصهيونية كحركة عنصرية » للدكتور الياس فرح ، التوجيه القومي « في ثلاث رسائل حول الاستعمار الصهيوني » للدكتور أنور عبد الملك ، « عودة العرب اليهود : المسألة والحل » للدكتور أسعد عبد الرحمن •

وفضلا عن أصالة البحوث المقدمة ، فقد كان المؤتمر فرصة لنشر أو كشف عدد من الوثائق الهامة حول الصهيونية ، ومنها ما نشرته سكرتارية المؤتمر مثل الترجمة الكاملة لوثيقة كوينج الشهيرة التي تعتبر من أهم الوثائق الحديثة التي تدمغ اسرائيل بالعنصرية • وقد قدمت هذه الوثيقة لرئيس الوزراء الاسرائيلي وللسلطات المختلفة من قبل اسرائيل كوينج مفتش وزارة الداخلية للمقاطعة الشمالية وتدعى الوثيقة تحليل وضع العرب في اسرائيل ، وتقديم الاقتراحات حول الطريقة التي يجب اتباعها في معاملتهم • وقد تسربت حديثا من اسرائيل ونشرتها بعض الصحف في العالم ، وترجمت عن مجلة فرنسا والبلدان العربية ،

بالاضافة الى المقدمة التي كتبتها الصحفية الفرنسية اليزابيث ماثيو ، والتعليقات التي أوردها على النص اسرائيل شاهات الاستاذ السابق في الجامعة العبرية ورئيس رابطة الدفاع عن حقوق الانسان في فلسطين المحتلة •

هذا كما كشف الاستاذ سعيد دودي من المانيا الغربية ، في تعليق له بالمؤتمر ، عن مصادر وثائقية هامة عن الصهيونية والرايخ الثالث لم تنشر بعد ، وان كانت متاحة للاطلاع والنقل في مكتبة الكونجرس بواشنطن تحت عنوان « وثائق للرايخ الثالث
Documents of the third Reich

ثالثا : الحوار الفكرى في المؤتمر :

رغم أن ابحاث مؤتمر بغداد ، قد أكدت في مادتها العلمية والفكرية ، مقولة « الصهيونية شكل من اشكال العنصرية • الا ان الحوار الفكرى ، قد برز بين مقدمي الابحاث وبعضهم بعضا من ناحية ، وبين مقدمي الابحاث والمشاركين في المؤتمر من رجال الفكر والصحافة من ناحية أخرى • وباجراء هذا الحوار ، تعاظمت أهمية المؤتمر الفكرية والعلمية ، وسجلت محاضر جلسات المؤتمر «التي لم تطبع بعد » مناقشات فكرية ومنهجية لا تقل في مادتها العلمية عن أصالة ابحاث المؤتمر نفسه • ومن أبرز نقاط الحوار الفكرى الذى دار في أروقة المؤتمر ، نذكر أولا موضوع التحليل الطبقي والصراع العربي الاسرائيلي ، وكان الدكتور عبد الوهاب المسيرى ، والدكتور غسان الرفاعي قطبي هذا الحوار • ونذكر أيضا موضوع الازمة اللبنانية ، فكان المتحاورون : د• حسين أمين الامين العام لاتحاد المؤرخين العرب ، والدكتور أسعد عبد الرحمن أستاذ العلوم السياسية بجامعة الكويت ، والاستاذ أنطون مارون صحفي من أصل لبناني ومقيم باستراليا حاليا •

رابعا : تنظيم المؤتمر وبيانه الختامي :

ولم يكتسب مؤتمر بغداد اهميته ونجاحه من الثقل العلمي للشخصيات المشاركة فيه ، او أصالة الابحاث المقدمة اليه ، او من الحوار الفكرى الذى دار في جلساته فحسب ، وانما سبقت هذا كله وواكبته ، اعمال تحضيرية للمؤتمر استغرقت شهورا ، وادارة ناجحة لجلساته ، هيأت مستوى تنظيميا لائقا لمؤتمر فكرى ، لعله الارقى من نوعه حتى اليوم ، لمعالجة قضية تعد أخطر واهم قضايا العصر •

وتحت اشراف جامعة بغداد ، تمت الدعوة لهذا المؤتمر ، وشكلت لجنة تحضيرية منذ وقت مبكر ، من ممثلين عن جامعة بغداد ، وحزب البعث العربي الاشتراكي ، ومركز الابحاث الفلسطيني ، ومؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ومجلس التخطيط الفلسطيني ، والجبهة العربية المشاركة للثورة الفلسطينية ، وجامعة الدول العربية • وانبثقت عن اللجنة التحضيرية عدة لجان اخرى ، يمثل اعضاؤها جامعات ومؤسسات دراسية ومراكز أبحاث فلسطينية وعربية في الوطن العربي واوروبا وامريكا •

وقد عقد المؤتمر جلسته الافتتاحية في قاعة الخلد حيث استمع المؤتمر الى كلمة الرئيس العراقي أحمد حسن البكر ، التي القاها السيد صدام حسين نائب رئيس مجلس قيادة الثورة ، وأكد الرئيس العراقي على اهمية المؤتمر الفكرية بتزويد « نضال العالم ضد العنصرية بأسلحة نافذة جديدة ، وهل مثل الفكر ، والوضوح الفكرى ، والوعي المتقدم ، ما يزود جماهير العالم المناضلة بوجه عام ، وشعبنا في فلسطين وفي الوطن العربي ، بقدرة أكبر على مواجهة الظاهرة العنصرية واحباط مؤامراتها ، وكشف ابعادها ومخاطرها ؟ » والقى الدكتور زيد حيدر رئيس اللجنة التحضيرية للمؤتمر كلمة ـ قال فيها أن « ازدياد مسئولية المفكرين والدارسين الاحرار في العالم ، والتحدى الايجابي الخلاق الذى تفرضه مهمة تعميق الاسس العلمية والفكرية لقرار الامم المتحدة ، ونشر القناعة على أوسع نطاق في العالم أجمع ، هما اللذان اوحيا بفكرة هذا المؤتمر »

ورأس جلسات المؤتمر دكتور زيد حيدر وكان مدير الجلسة يقدم كل باحث قبل تقديم بحثه ، ويمنح كل باحث فرصة ١٢ دقيقة لتقديم موجز لبحثه (وان كان عدد من الباحثين قد تخطى نقطة النظام هذه) • وبعد الانتهاء من عرض كافة الابحاث في الجلسات ، افسح المجال للمؤتمرين للمناقشة ، ومنح عضو المؤتمر الذى يرغب في التعليق فرصة اقصاها ٧ دقائق لابداء رأيه ، وعرض ملاحظاته واستفساراته • واعطى الباحث حق الرد على الملاحظات عند انتهاء المناقشين والمعقبين من ابداء ملاحظاتهم •

وكان من الطبيعي في نهاية المؤتمر ، ان يعبر المشاركون لجامعةبغداد وللمنظمات المسئولة عن التخطيط للمؤتمر ، عن تقديرهم العميق للجهود الحقة التي بذلوها في سبيل القضية المشتركة ، قضية مكافحة شرور العنصرية في العالم أجمع • ولقد كان كرم الضيافة التي حظي بها المشاركون ، والبرنامج الثقافي والاجتماعي خلال فترة اقامتهم في العراق ، استكمالا للروح البناءة التي سادت التقارير ومناقشات جلسات المؤتمر •

وجاء البيان الختامي للمؤتمر وثيقة هامة تعكس بصدق فكر الانسانية الخلاق وضميرها الحي ، وأكد البيان في ديباجته ان قرار الامم المتحدة باعتبار الصهيونية شكلا من أشكال العنصرية ، يعكس الوعي العالمي المتزايد بالطبيعة الحقيقية للصهيونية ، وبالخطر الذى تمثله على شعوب المنطقة وعلى السلام العالمي •• وان القرار قد صدر في وقت أصبحت فيه عضوية الامم المتحدة أكثر صدقا في تمثيل الرأى العام العالمي ككل •• وحرص البيان على تأكيد الطابع الاستيطاني العنصرى التوسعي للصهيونية وان الفلسطينيين بصمودهم في النضال من أجل حقوقهم بشتى الوسائل ، بما فيها المقاومة المسلحة ، قد ساعدوا على تعميق الفهم السليم للطبيعة الصهيونية العنصرية في جوهرها في النظرية

والتطبيق . كما ناشد البيان ، جميع الافراد والمنظمات والحركات الساعية نحو السلام والعدل ، ان تشارك فى النضال ضد الصهيونية ، وما يحفز على ذلك تزايد ادراك العالم كله للطبقية العنصرية الرجعية للصهيونية .

وحول متابعة اعمال المؤتمر ، أكد المشاركون بالحاح ، اهمية وضع برنامج اعلامى منهجى ، يستفيد من الدراسات التى قدمت والمناقشات التى جرت فى اطار المؤتمر ، ان يشمل هذا البرنامج نشر الابحاث المقدمة ، وتوزيعها على كل من يشغل مكانا يؤثر به على الرأى العام فى العالم الخارجى ويوجهه كما ينبغى ان يشمل اعداد مادة اعلامية موجزة دقيقة للمحاضرين والباحثين فى كل البلدان . واوصى المؤتمر بان يقام مركز ابحاث اولى له فروعه فى مختلف انحاء العالم ، تكون مهمته تجميع ودراسة المواد المتاحة ، وتكليف الباحثين اجراء ابحاث جديدة حول مختلف جوانب الصهيونية ، والعمل على نشر المعلومات بين الافراد والمنظمات وبخاصة تلك المنظمات المتخصصة فى دراسة العلوم السياسية والمسائل المتصلة بالعلاقات الدولية .

[٢] ندوة البترول العربى والآفاق المستقبلية لمشكلة الطاقة

بغداد : ٢٠ ـ ٢٣ نوفمبر ٧٦

د. السيد عليوه

اجتمع حشد كبير من الخبراء والمتخصصين والباحثين يمثلون شتى الجامعات ومراكز البحوث ومؤسسات البترول فى العالم العربى ، لمناقشة نحو اربعين بحثا فى ندوة « البترول العربى والافاق المستقبلية لمشكلة الطاقة » التى نظمها معهد البحوث والدراسات العربية بالقاهرة وجمعية الاقتصاديين العراقيين خلال الفترة من ٢٠ ـ ٢٣ نوفمبر ١٩٧٦ .

وقد بحثت الندوة عدة قضايا هامة تتعلق بالنفط العربى قسمت الى ستة موضوعات رئيسية :

اولا : سياسات انتاج البترول العربى فى المستقبل

فقد برهنت حرب أكتوبر ١٩٧٣ على مدى قدرة تكتل الاقطار المصدرة للبترول على نقل السلطة الاقتصادية من عواصم العالم الغربى الصناعى الى العواصم العربية . ومع ذلك فلا زال العالم العربى لا يتمتع بسيطرة كاملة على نفطه حيث تكشف الارقام ضآلة الاهمية النسبية لطاقة التكرير العربية «٩ر٣ فى المائة من طاقة التكرير العالمية عام ١٩٧٥ » ، والتى يرجى أن ترتفع لتتمكن من تكرير نحو ٤٠ فى المائة من انتاج النفط الخام عام ١٩٨٦ بعد تنفيذ المشروعات الجديدة .

وفى هذا الصدد نجد أعضاء الندوة قد أكدوا على ضرورة برمجة الانتاج وربطه باستثمارات التنمية الاقليمية والقومية وبخاصة لسلعة قابلة للنضوب كالبترول . فضلا عن الاهتمام بتلافى اوجه القصور التى تشوب سياسات تسويق البترول العربى .

ثانيا : مشاكل نقل البترول العربى

اذ يتدفق عبر مسالك عديدة كالناقلات والانابيب وقناة السويس ، الامر الذى يتبين ابعاد المشكلات السياسية والاقتصادية والاستراتيجية التى تكتنف نقل النفط وامداداته .

كما تناقش اعضاء الندوة حول الافاق المستقبلية لنقل النفط والذى يرتبط بعاملين : أولهما ، حجم الطلب عليه فى اسواقه الاستهلاكية الكبرى ، وثانيهما التطور فى وسائل وطرق نقله الى هذه الاسواق . وجدير بالذكر ما تسفر عنه الارقام من أن حمولة أساطيل الناقلات العربية لم تزد عن ١ فى المائة من اجمالى الحمولة العالمية ، والتى يخطط لها أن ترتفع بقدر ضئيل بعد تنفيذ مشروعات بناء الاساطيل العربية .

ثالثا : المصادر البديلة للطاقة

على الرغم من تعدد هذه المصادر التى تضم الفحم ، والطاقة النووية ، ونفط الجبل ورمال القار ، وحرارة الينابيع الجوفية ، والطاقة الشمسية ، وطاقة الرياح ، واختلاف درجة حرارة المحيطات ، والطاقة المستخلصة من الفضلات ، وعلى الرغم من بحوث التطوير النشطة التى تستهدف تنمية هذه المصادر البديلة ، فمن المتوقع الا

يكون هناك تطوير هام مؤثر على نمط الاستهلاك الحالى فى العشر سنوات المقبلة ٠

ولكن الامر فى المدى المتوسط والطويل ـ أى بعد سنة ١٩٨٥ ـ سوف يختلف تماما اذ سيتضاعف حجم الطلب الكلى على الطاقة الى عدة مرات ، وهو ما ينبغى أن يأخذه العرب فى حساباتهم للمشاركة فى هذه الجهود والاستعداد لها ٠

رابعا : الاستثمار الدولى للعوائد البترولية

ظفر هذا الموضوع باهتمام بارز ولاسيما أن الاموال العربية المودعة فى بنوك الغرب قد فقدت أكثر من ثلث قوتها الشرائية من جراء التخفيضات المتكررة للاسترلينى والدولار ، فضلا عن الدور الذى قامت به الاموال البترولية فى عامى ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ فى الاسواق المالية العالمية لتساعد ـ عن طريق اعادة تدويرها ـ الدول الغنية على اجتياز الازمة الاقتصادية ٠

وبينت بحوث الندوة أن الجزء الاكبر من فوائض البترول يتجه نحو الاستثمار فى الدول الصناعية الغربية استنادا الى فكرة خاطئة مؤداها ان هذا النمط من الاستثمار يتميز بالامان والاستقرار الى جانب ارتفاع العائد ٠ ولكن الواقع عكس ذلك ، فهذه الاموال تتعرض للعديد من المخاطر أهمها تقلب أسعار الصرف ، انخفاض قيمتها بسبب الارتفاع المستمر فى الاسعار ، احتمالات التجميد والتأميم ، القيود المفروضة على حرية تحركها ، ارتفاع معدلات الضرائب ٠٠ الخ ٠

وعلى الرغم من الصعوبات التى تعترض استثمار فوائض البترول العربى فى البلدان النامية والتى تتمثل فى : عدم توافر الهياكل الرئيسية ، عدم توافر العمالة الماهرة ، ضيق حجم السوق ، تخلف الاسواق المالية والاجهزة المصرفية ، انخفاض المستوى التكنولوجى ، عدم الاستقرار السياسى والاقتصادى ، فان الاستراتيجية الملائمة امامها تتمثل فى توطين هذه الفوائض بالسرعة وبالقدر الممكن داخل المنطقة العربية ذاتها ٠

خامسا : العلاقات السعرية بين الدول المنتجة والدول المستهلكة للبترول

وهذه المسألة تستمد أهميتها من المؤتمر المرتقب عقده فى الشهر القادم لوزراء دول الاوبيك للنظر فى رفع اسعار البترول ٠

وعلى العموم فان العلاقة السعرية بين الاقطار المنتجة والدول المستهلكة ظلت تعكس عدم عدالة العلاقات الاقتصادية الدولية السائدة ، وكذلك أسلوب النهب

الامبريالى الذى اتبعته الدول الصناعية الرأسمالية الغربية لاستغلال الثروات الطبيعية لهذه الاقطار ٠ ومن ثم فان الزيادة فى العلاقة السعرية للاقطار المنتجة فتحت المجال أمام تغيير جذرى فى قسمة العمل الدولية غير المتكافئة ٠

سادسا : العلاقات الاقتصادية بين الدول المنتجة للبترول والدول النامية

لم يظفر موضوع آخر بما ظفر به هذا الموضوع من جدل مثير نظرا لتشابك الاعتبارات الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية ٠ فمن المشاهد أن الساحة الدولية تزخر اليوم بمجموعة من الصراعات الدولية حول المواد الخام ومصادر الطاقة والموارد والاسواق وفرص الاستثمار والتمويل ، ومن ثم أصبحت خريطة الصراع محكومة بشبكة معقدة من التوازنات والتناقضات الحقيقية أو المتوهمة ، القائمة أو المحتملة ٠

وقد نوقشت أهم المتغيرات الفاعلة فى الواقع الدولى الراهن والتى تتلخص فى تذبذب فوائض الاموال البترولية ، تزايد التقدم التكنولوجى ، تعاظم دور الشركات متعددة الجنسية ، الاثار الاقتصادية لسياسة الانفراج الدولى ، مشكلات التضخم المتزايد فى العالم الرأسمالى ، وتداعى النظام النقدى الدولى ٠

مما سبق يتأكد ضرورة دعم التعاون بين دول العالم الثالث «بشقيه البترولى وغير البترولى» وهذا يستدعى أن تسلك عدة طرق فى وقت واحد ، ومن اهم هذه المسالك :

١ ـ تبنى المشروعات المشتركة فى قطاعات معينة مع التركيز على التكامل الانتاجى ٠

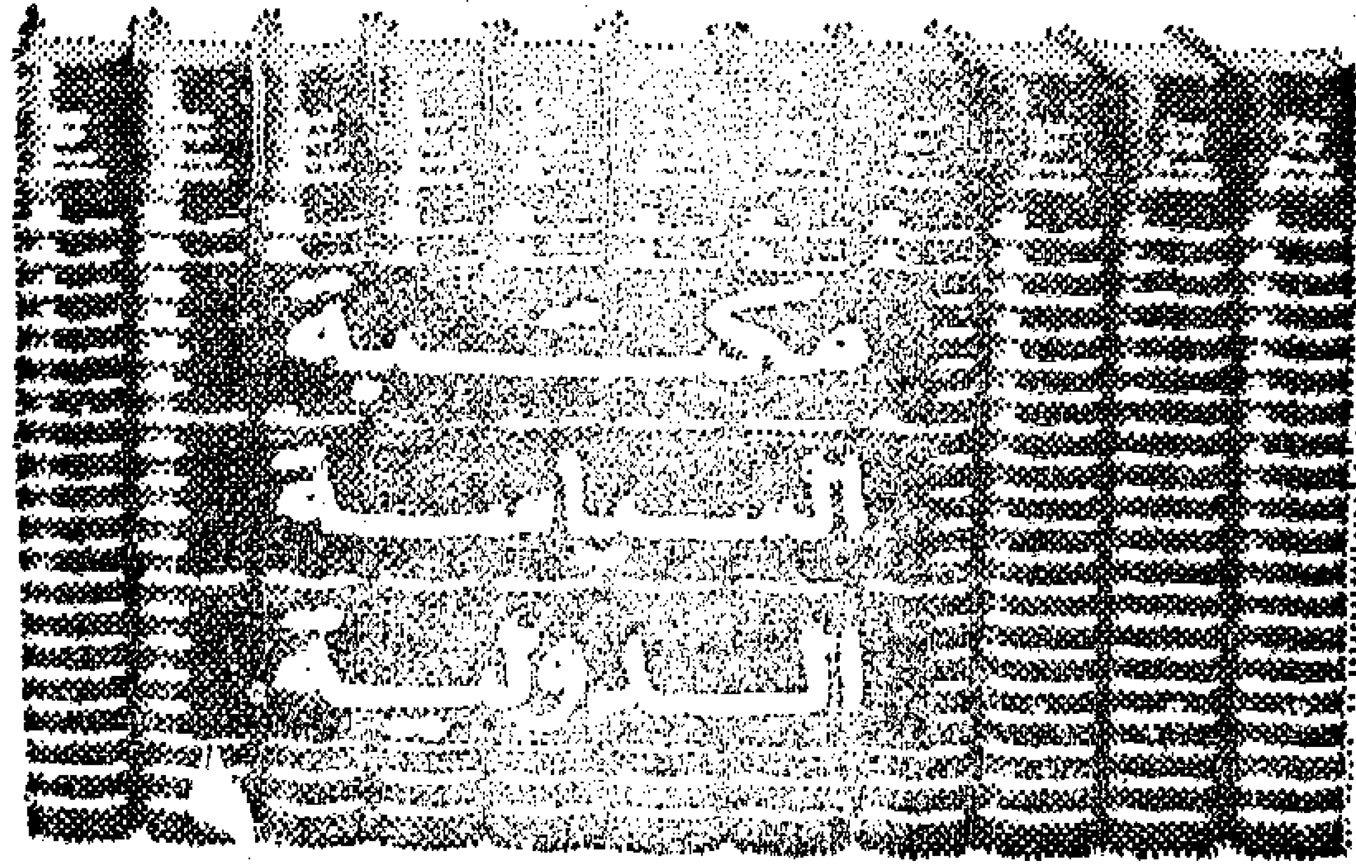
٢ ـ دعم مشروعات القطاع العام فى الدول النامية ٠

٣ ـ تنظيم استخدام الموارد البشرية مع تبنى سياسة مشتركة للتنمية الفنية والعلمية ٠

٤ ـ تعزيز القوة التفاوضية للعالم الثالث ٠

أى ان الدول العربية النفطية وغير النفطية مطالبة بأن تقدم فى مجال التعاون بل التكامل الاقتصادى العربى نموذجا يحتذى أمام بلدان العالم الثالث ٠

ولعل من هم النتائج التى ابرزتها الندوة أن البترول ليس سلعة مادية تخضع لشروط التبادل المعتادة ـ مثل بقية الصادرات والواردات ـ وانما هو سلعة استراتيجية تتعلق بالامن القومى والقوة السياسية والبقاء الاقتصادى بل بمصير الدول ذاتها ■



نحو نظرية لصنع السياسة الخارجية فى العالم الثالث

— BAHGAT KORANY
— SOCIAL CHANGE, CHARISMA & INTERNATIONAL BEHAVIOR, TOWARD A THEORY OF FOREIGN POLICY, MAKING IN THE THIRD WORLD.
— SIJTHOFF, LEIDEN, GENEVA, 1976.

مؤلف الكتاب الذى بين أيدينا ، واحد من علماء السياسة المصريين الشبان ، وهو عضو بهيئة قسم العلوم السياسية بجامعة مونتريال الكندية . أما موضوع الكتاب ، فانه واحد من تلك الموضوعات التى ينبغى أن يتجه اليه علماء السياسة لدينا بالبحث والدراسة . فهو موضوع ذو أهمية خاصة لمصر ودول العالم الثالث . ورغم ذلك فانه يعانى من فقر شديد فى الكتابات المحلية التى تعالجه فى مثل ذلك التأصيل الذى تحاوله هذه الدراسة . ولذا يكتسب هذا العمل أهمية علمية ، كواحد من الاعمال الرائدة فى عملية بناء نظرية متكاملة عن السياسة الخارجية لدول العالم الثالث ، كما يكتسب قيمة عملية بامكانية الافادة من أمثاله فى ترشيد السلوك الدولى لهذه الدول . لذا فانه من الاهمية بمكان ، أن نعرض لهذا الاسهام المصرى فى هذه المنطقة الهامة من أدب العلاقات الدولية .

لقد تبلورت السياسة الخارجية لدول العالم الثالث فى الاخذ بسياسة عدم الانحياز . ولهذا يبدأ المؤلف بتقديم نموذج فكرى لدراسة عدم الانحياز ، كاحدى ظواهر العلاقات الدولية المعاصرة . وفى اطار هذا النموذج ، يحلل تلك الظاهرة سواء كاتجاه فى السياسة الخارجية لهذه الدول ، أو كسلوك فعلى تمارسه أجهزة صنع السياسة بها ، وينتهى الى دراسة تأثير ظاهرة عدم الانحياز على النظام الدولى المعاصر .

أولا : مناهج العلاقات الدولية ودراســـــة عـــدم الانحيـــاز

١ — **منهج القوة** : ويعنى هذا المنهج ، أن السياسات الخارجية للدول ، هى تعبير عن سعيها الى تحقيق أكبر قدر ممكن من القوة ، ذلك السعى الذى ينتج عنه الصراع الدولى .

وتربط مدرسة القوة بين نشأة ظاهرة عدم الانحياز ، ونظام توازن القوة الذى عرفه العالم بعد الحرب العالمية الثانية .. نظام القطبية الثنائية القائم على الصراع بين الشرق والغرب .

غير أنه يعيب هذا المنهج فى تحليل العلاقات الدولية بصفة عامة ، أن مفهوم « القوة » الذى يمثل الركيزة فيه ، لا يزال بعيدا عن الوضوح ، كما أنه يقيم تحليله على متغير واحد ، وفى ذلك خطر المبالغة فى تبسيط ظاهرة السياسة الخارجية

التى هى بطبيعتها عملية تفاعل معقدة . لذا يفشل منهج القوة فى شرح ظاهرة عدم الانحياز .

وتدليلا على ذلك ،نقول انهلو كان صحيحا ان هناك علاقة سببية بين الصراع الثنائى القطبية بين الشرق والغرب أ ، وظاهرة عدم الانحياز ب ، لكان لنا أن نتوقع تغيرا فى ب فى نفس اتجاه التغير فى « أ » وبنفس الدرجة ، لكن ما حدث هو العكس . فرغم تدهور القطبية الثنائية ، استمر وجود عدم الانحياز ، بل زاد عددالدول غير المنحازة .

٢ ـ **منهج النظام الدولى** : وهو يدرس ظواهر العلاقات الدوليه فى اطار النظام الدولى الذى يحيط بها ، مؤثرا فيها ومتأثرا بها . ورائد هذا المنهج هو « مورتون كابلان » وهناك قيود على استخدام منهج النظام الدولى فى دراسة عدم الانحياز ، هى :

ـ ان تطبيق مفهوم « النظام » فى علم السياسة، يفترض تماثل سلوك النظم السياسية مع النظم البيولوجية ، وتجريد الاولى من تأثير الشخصيات شاغلة الادوار بها .

ـ كما ان منهج النظام الدولى ، يصلح لدراسة عدم الانحياز كنظام دولى فرعى . اما اذا كنا ندرس عدم الانحياز كسلوك للسياسة الخارجية لدولة ما ، يصبح هذا المنهج غير كاف لتحليل الظاهرة لاهماله المتغيرات الداخلية .

٣ ـ منهج صنع القرار : وهو يركز على تحليل عملية صنع قرارات السياسه الخارجية . غير أن هناك قيودا على استخدام هذا المنهج منها :

أ ـ التعدد الكبير فى المتغيرات المؤثرة على عملية صنع القرار ، اذ يواجهالباحث مشكلة كيفية حصر هذه المتغيرات .

ب ـيدرس هذا المنهج كل العوامل المؤثرة كمتغيرات ، أى انهليست هناك عوامل تأثير ثابتة . وهذا يعنى مزيدا من التعقيد فى التطبيق العملى لهذا النموذج النظرى .

جـ ـ لا يمدنا هذا النموذج بادوات تحليل العلاقة بين المتغيرات التى حددها .

د ـ أعد نموذج سنايدر فى صنع القرار ، لتحليل عملية صنعه فىالمنظمات المعقدة ، حيث يتم التأكيد على العلاقات التنظيمية وشبكات الاتصال . لذا قد لايمكن تطبيقه فى تحليل قرارات الدول النامية التى لا تملك نفس المستوى من التعقيد التنظيمى ، وشبكات الاتصال الرسمية الواضحة .

هـ ـ وتبقى صعوبة جمع المعلومات اللازمة لاخراج دراسة تفصيلية عن واحد من قرارات السياسة الخارجية لدولة نامية .

و ـ وأهم من كل ذلك ، يقوم منهج صنع القرار بتحليل السياسة الخارجية كمجموعة من القرارات المنفصلة ، وليس كظاهرة كلية متكاملة .

٤ ـ« المنهج البديل » : « نموذج الموقف ـ الدور » يقدم الباحث نموذجا بديلا لدراسة عدم الانحياز ، يحاول أن يربط بين المناهج المختلفة المستخدمة فى علم السياسة ، ويجمع بين أكثر من مستوى فى التحليل ، ويكون مناسبا أيضا لتحليل الخصائص الاجتماعية والنفسية المميزة لدول عدم الانحياز .

ويقوم المنهج البديل على مفهومى الموقف ، والدور اللذين تطورا فى علوماجتماعية أخرى هى علم الاجتماع ، والانثروبولوجى ، وعلم النفس الاجتماعى .

ويبنى هذا النموذج على مستويات ثلاثة للتحليل ، يعبر كل منها عن أحد أبعاد الموقف الذى توجد فيه سياسة عدم الانحياز على النحو التالى :

أ ـ مستوى النظام الدولى : أى تحليل المحددات ، النابعةمن النظام الدولى ، والمؤثرة فى تشكيل سياسة عدم الانحياز ، ومعالجة ظاهرة عدم الانحياز كنظام دولى فرعى .

ب ـ المستوى الوطنى : اى تحليل المحددات التى تؤثر فى تشكيل ظاهرة عدم الانحياز ، والتى تنبع من النظم السياسيه للدول غير المنحازة ، او من بيئتها الاجتماعية ، مثل الموقع الجغرافى ، والقدرات العسكرية ، والقدرات المادية ، والخبرة الوطنية التاريخية ، والرأى العام الوطنى ... الخ .

جـ ـمستوى الشخصية القيادية ، اى تحليل دور القيادات الكاريزمية داخل دول عدم الانحياز ، ذلك الدور الذى يحد الاختلاف فى السلوك غير المنحاز بين دولة وأخرى من دول عدم الانحياز .

فاذا كانت المحددات النابعة من البيئة الدولية ومن

البيئة الوطنية ، تنتج آثارا تنتهى الى تشكيل اتجاه مشترك فى السياسة الخارجية لهذه الدول يقوم على عدم الانحياز ، فان السلوك غير المنحاز لكل من هذه الدول ، يختلف فى أسلوبه وفقا لاختلاف تصورات القيادة التى تصنع ذلك السلوك ، واختلاف تنشئتها السياسية .«

ويكون نموذج الموقف الدولى قد زاوج اذن بعد منهج صنع القرار ومنهج النظام الدولى بتحليله لمتغيرات الموقف سواء الداخلية او الدولية

ثانيا : عدم الانحياز كاتجاه فى السياسة الخارجية

ان هنالك مكونات دولية ــ نابعة من النظام الدولى ــ واخرى وطنية اسهمت فى بناء عدم الانحياز كاتجاه مشترك فى السياسة الخارجية لمجموعة من الدول على النحو التالى ،

١ ــ المكونات الدولية لسياسة عدم الانحياز :
يقوم تصنيف الدول داخل النظام الدولى ، على اعتبارات ثلاثة هى : درجة التطور الاقتصادى ــ الاجتماعى للدولة ، ومستوى قدرتها العسكرية ، ثم مكانتها الدولية ، مفهومة على أنها الصورة التى تتكون عن دولة ما لدى غيرها من الدول ، حين تقترن هذه الصورة بتقويم ايجابى لهذه الدولة .

ولما كانت الدول التى انتهجت سياسة عدم الانحياز ، تعانى من انخفاض فى درجة تطورها الاقتصادى ، وفى مستوى قدراتها العسكرية ، فقد عمدت الى دعم مكانتها الدولية ، وذلك بتبنى سياسة خارجية مستقلة غير منحازة ، يمكن أن تؤثر فى النظام الدولى ، بالعمل على تخفيض درجة التوتر الدولى التى سادت فى ظل الحرب الباردة .

٢ ــ المكونات القومية لسياسة عدم الانحياز :

ا ــ عدم الانحياز وعملية التغيير الاجتماعى :
تعانى الدول حديثة الاستقلال ، من تخلف الاطار الاجتماعى حيث تسيطر الانتماءات الاسرية او العشائرية او الدينية ، ولما كانت هذه الدول فى حاجة الى دفع عملية التنمية بها ، فانها تعمل على احداث عملية التغيير الاجتماعى بالتحول الى اطار اجتماعى متقدم يسمح بتحديث المجتمع . لكن عملية التغيير الاجتماعى فى هذه البلاد ، قد تحدث آثارا سالبة على تكاملها السياسى ، اما نتيجة لمعارضة القوى المسيطرة لعملية التغيير ، واما نتيجة لتولد قوى اجتماعية جديدة تسعى الى اشباع حاجاتها ، وقد لايستطيع النظام السياسى اشباع هذه الحاجات الجديدة .

وهنا تكون امام النظم ، بدائل لمواجهة هذا الموقف هى : استخدام القوة ، توسيع قاعدة شرعية النظام ، بناء سياسة خارجية تسهم فى دعم الكيان القومى ، وعادة ما لجأت نظم العالم الثالث لاستخدام القوة لمحدودية قاعدة شرعيتها فى الفترة الاولى من الاستقلال ، ولما كان استخدام القوة غير كاف بمفرده فى هذا الموقف ، فان تلك النظم استندت الى قيادات سياسية كاريزمية كأداة لدعم شرعية النظام فى مرحلة التحول السريع « ناصر ، نكروما ، سوكارنو ــ الخ وبالاضافة الى هذا اخذت تلك النظم بسياسة خارجية تدعم استقلالها وتكاملها ــ تلك هى سياسة عدم الانحياز .

ب ــ عدم الانحياز ومواجهة الانقسامات السياسية: وفضلا عن هذا الاطار الاجتماعى المختلف ، عانت مجتمعات العالم الثالث من مشكلة الانقسام السياسى ، حيث وجدت قوى تقليدية ذات درجات مختلفة من النفوذ ــ مثل الاخوان المسلمين فى مصر ــ وجماعات يسارية تعتنق أفكارا تعادى الاستعمار والامبريالية ، وتبدى اعجابا بالتجربة الشيوعية ، ثم الصفوة التى قادت حركة التحرر الوطنى ، واستمرت تدير شئون هذه الدول بعد الاستقلال . وتعتبر سياسة عدم الانحياز ، احدى أدوات مواجهة هذه المشكلة ، لانها تلقى مساندة ــ أو على الاقل عدم معارضة ــ هذه القوى المختلفة ، لانها تعنى عدم الانتماء لاى من الكتلتين وغياب السيطرة الاجنبية عن عملية صنع السياسة القومية .

جـ ــ تأكيد استقلال الهوية الوطنية : ويضيف بعض المحللين عامل النفسيا ، هو رغبة الدول حديثة الاستقلال فى تأكيد احساسها باستقلال هويتها الوطنية . فاذا كانت الاشتراكية النابعة من التقاليد الوطنية هى التعبير عن هذه الهوية المستقلة فى مجال السياسة الداخلية ، فان عدم الانحياز هو التعبير عنها فى مجال السياسة الخارجية .

ثالثا : دول عدم الانحياز كنظام دولى فرعى

يعرف النظام الدولى الفرعى ، بأنه « نمط يمكن

تحديده لعلاقات الصراع او التعايش بين بعض الوحدات المكونة للنظام العالمى ، والتى تدرك علاقات التفاعل المنتظم فيما بينها » .

وتشكل العلاقات بين الدول غير المنحازة ــ بهذا المفهوم ــ نظاما دوليا فرعيا .

١ ــ حدود النظام الدولى الفرعى لعدم الانحياز : ان البعد الجغرافى فىحدود هذا النظام هام ، لكنه ليس ضروريا ، اذ هناك دول غير منحازة تقع خارج العالم الافرواسيوى . اما البعد النفسى ، فهو اهم ابعاد حدود ذلك النظام . وهو شعور أعضاء النظام ، بأن هناك هوية مشتركة تجمعهم ، تعود الى الخلفية التاريخية المشتركة ، والى الخصائص الاجتماعية والنفسية المشتركة بينها . والانعكاس الرسمى لذلك يتمثل فى اتجاه هذه الدول الى عدم المشاركة فى التحالفات الرسمية الغربية والشرقية .

٢ ــ مكونات النظام أو أعضاؤه : ليست هناك معايير موضوعية لعضوية نظام عدم الانحياز . فتعريف مؤتمر القاهرة التمهيدى سنة ١٩٦١ يقدم اما معايير سلبية ــ عدم الاشتراك فى أحلاف عسكرية ــ واما معايير غامضة ــ اتباع سياسة مستقلة . ورغم هذا الغموض ، كانت هناك زيادة مطردة فى عدد الدول أعضاء نظام عدمالانحياز .

٣ ــ التفاعل بين اعضاء النظام : اذا اخذنا بالمعيار الاول للتفاعل الدولى المنتظم ــ تبادل التمثيل الدبلوماسى ــ نلاحظ ضعفذلك التمثيل حتى بين دول عدم الانحياز التى تنتمى لمنطقة جغرافية واحدة ، ويزداد ذلك الضعف بين دول عدم الانحياز المنتمية الى مناطق جغرافية مختلفة ، وتستثنى من ذلك علاقات الدول الثلاث المكونة للقطاع الرئيسى لنظام عدم الانحياز ــ مصر والهند ويوغوسلافيا ــ سواء مع غيرها من دول عدم الانحياز ، أو مع بعضها بعضا .

٤ ــ بنيان النظام : يتميز بنيان نظام عدم الانحياز ، بعدم التجانس الذى يرجع الى عوامل ثلاثة :

ا ــ اختلاف نظرة أعضاء النظام لما يمثل المصالح الحيوية له .

ب ــ الاختلاف فى المطالب الخاصة أو المصالح القومية لاعضاء النظام .

جـ ــ الاستقطاب الايديولوجى الثنائى الذى برز فى مؤتمر بلجراد سنة ١٩٦١ بين فريق المتشددين بزعامة نكروما وسوكارنو ، وفريق المعتدلين بزعامة نهرو . أماالفريق المتشدد ، فكان يرى تقييد قاعدة عدم الانحياز ، وجعل محور حركته فى مكافحة الاستعمار والامبريالية . وعلى العكس كان فريق المعتدلين يرى توسيع قاعدة عدم الانحياز ، مع جعل محور حركته خدمة السلام العالمى ، اذ يجب ان تحتل كل القضايا الاخرى الاستعمار ، والعنصرية ، والامبريالية ــ مكانا ثانويا بجانبه .

٥ ــ ضبط الصراع وبناء الاطار المؤسسى داخل نظام عدم الانحياز : قدتكون تلك الاختلافات عامل حفاظ على النظام ، لانها تخلق لدى أعضائه الاحساس بالحاجة الى المساندة المتبادلة . كما أن هذه الصراعات تتقاطع وتتباين ، واذن فهى لا تغذى بعضها بعضا مما يسهم فى عملية ضبط الصراع والتحكمفيه ، حتى لا يتصاعد ويهدد حياة النظام . فالدول الافريقية مثلا ، تتحد ازاء قضية معينة ــ ولتكن التمييز العنصرى ــ كنظام فرعى جغرافى داخل نظام عدم الانحياز ، لكنها لا تستمر كذلك ازاء بقية المسائل ، بل ان كلا منها قد تبحث عن حليف مساند من بين دول عدم الانحياز غير الافريقية فى مسائل أخر .

وهكذا بدلا من تكون تجمعات دائمة محددة وقاطعة داخل النظام ، يمكنآن تهدد وجوده واستقراره ، نجد أن هناك علاقات اعتماد متبادل بين كل اعضاء النظام ، الامر الذى يضمن استمراره نتيجة التحولات فى تلك التجمعات .

ولقد رفضت فى البداية فكرة بناء اطار مؤسسى لنظام الدول غير المنحازة ، ينفذ قرارات المؤتمرات ، ويتولى الاتصال بين الاعضاء ، والتنسيق بينها فيما بين فترات انعقاد المؤتمرات . ثم أخذ هذا الاتجاه فىالظهور فى مؤتمر لوساكا سنة ١٩٧٠ ، وان لم يتم التوصل الى انشاء ذلك الاطار المؤسسى بالفعل . ويرجع ظهور هذا الاتجاه ، الى التغير الكمى والكيفى فى تكوين النظام ذاته ، باختفاء نهرو والمعارض لظهوره ، وبتصاعد عدد الدول الافريقية غير المنحازة وذات الاتجاهات الراديكالية ، وأيضا بضرورة مواجهة التغير الذى طرأ على البيئة الدولية بالتحول من الحرب الباردة الى الوفاق .

رابعا : عدم الانحياز كسلوك خارجي

وهنا يجرى التحليل على مستوى ماكروكزمى كلى للظاهرة على مستوى العالم الثالث ، وعلى مستوى ميكروكزمى باستخدام منهج دراسة الحالة ، لدراسة سلوك مصر غير المنحاز كمثال على الممارسة الفعلية لسياسة عدم الانحياز .

١ – التغيير الاجتماعى ، الضغوط النظامية والوظيفة التكاملية للسياسة الخارجية كان من بين عناصر التفكك الاجتماعى فى المجتمع المصرى ، ذلك الصراع القيمى بين التقاليد الوطنية أو اتباع الحضارة الغربية ، ثم الصراع بين التقاليد الوطنية القديمة والاتجاهات العقلية الجديدة فى سلوك الفرد والجماعة . لذا قرر النظام الثورى الاسراع بعملية التغيير الاجتماعى ، مما يحتمل ان تزيد معه درجة التفكك الاجتماعى والسياسى .

ومن ناحية ثانية ، واجه النظام الثورى فى مصر – منذ ١٩٥٢ – وخاصة فى سنتيه الاوليين متاعب وضغوطا من جانب بعض القيادات العمالية والشيوعيين المصريين وملاك الاراضى الزراعية وقيادات الاحزاب وجماعة الاخوان المسلمين ، التى كان لها من القوة الاجتماعية والتنظيمية القدر الذى جعلها منافسا لمجموعة الضباط الاحرار فى مجال الحركة السياسية . وفى مواجهة هذه الضغوط النظامية ، لجأ النظام الجديد الى استخدام القوة لتحقيق سيطرته ، ذلك ان شرعيته لم تكن قد تحققت بعد . غير انه لم يستطع استخدام الجيش – ركيزته الاساسية – لتحقيق هذه السيطرة ، لمعاناة الجيش فى الفترة من ١٩٥٢ – ١٩٥٤ من انقسامات وخلافات بين صفوفه . لذا لجأ النظام الثورى الى سياسة خارجية غير منحازة نجحت ، بالتفاعل مع شخصية عبد الناصر الكاريزمية – فى تجنيد تأييد جماهيرى متصاعد اسهم فى بناء شرعية النظام .

٢ – بعض المتغيرات الموقفية الاخرى ونمط السلوك المصرى غير المنحاز : فقد خلقت معاناة شعوب الدول غير المنحازة من التجربة الاستعمارية . قبل الاستقلال ، عقدة لدى هذه الشعوب من الارتباط بالدول الاجنبية أو بأحلافها وتكتلاتها .

واذا كانت دول عدم الانحياز تعانى تخلفا اقتصاديا ، فان عدم الانحياز يمثل أداة لتخفيف آثار ذلك التخلف ، بتحرير حركتها الاقتصادية من الضغوط .

ومن ناحية ثالثة فان موقع مصر الجغرافى بأهميته الاستراتيجية ، ووضعها الجيوبوليتيكى بعيدا عن بؤرة صراعات الحرب الباردة فى اوربا ، وكيانها الحضارى المستقل الذى تعمل على تدعيمه ، كل ذلك دفعها الى تبنى سياسة مستقلة تعبر عنها الاشتراكية فى المجال الداخلى ، ويعبر عنها عدم الانحياز فى التحرك الخارجى .

٣ – خصائص السلوك المصرى غير المنحاز ومراحل تطوره : تميز السلوك المصرى غير المنحاز ، بخاصيتين اساسيتين هما :

أ – انه تبلور فى اطار وطنى ، فقد اعتبر عدم الانحياز استمرارا لحركة التحرير الوطنى . وهذا يفسر مظاهر السلوك الدولى غير المنحاز التى وجدت قبل الثورة .

ب – انه سلوك براجماتى ، اعتمد على تطورات الاحداث لعدم وجود برنامج متكامل للسياسة الخارجية للنظام الثورى الجديد .

اما مراحل السلوك المصرى غير المنحاز فكانت كالتالى : أ – المرحلة الاولى «١٩٥٢ – ١٩٥٥» حيث كانت المظاهر الاولى للسلوك الدولى غير المنحاز للنظام الثورى ، امتدادا للسياسة الخارجية للنظام السابق على الثورة ، وذلك لعدم وجود تخطيط متكامل مسبق لدى النظام الجديد على السياسة الخارجية المصرية . وقد تمثلت هذه الاستمرارية فى رفض النظامين الاشتراك فى حلف دفاعى عن الشرق الاوسط .

ب – مرحلة تدعيم عدم الانحياز « ١٩٥٥ – ١٩٥٩ » وقد تبلور فى هذه الفترة ، اتجاه مصر الخارجى غير المنحاز الذى كان من مظاهره معارضة حلف بغداد ، والاسهام فى مؤتمر باندونج الافروآسيوى ، حيث تعرف ناصر على قيادات الدول حديثة الاستقلال ، والتحرر من احتكار السلاح الغربى فى ١٩٥٥ ، والاسهام فى مؤتمر بريونى سنة ١٩٥٦ الذى اكد ان عبدالناصر واحد من القادة الثلاثة الكبار لحركة عدم الانحياز ، رفض مشروع ايزنهاور . وأخيرا موقف عبد الناصر أثناء ازمة العلاقات المصرية السوفيتية فى ١٩٥٨ – ١٩٥٩ حين رفض تدخل خروشوف فى الشئون الداخلية للبلاد العربية ، وكان هذا الموقف تأكيدا للسلوك المصرى غير المنحاز .

جـ - مرحلة التوازن ١٩٥٩ - ١٩٦٧ وفى بدايتها أخذت العلاقات بين مصر والغرب تتحسن نسبيا ، فى الوقت الذى شهدت فيه علاقات مصر مع الاتحاد السوفييتى أزمة ١٩٥٩ ، فقد اختفى دالاس عدو عدم الانحياز،وضعفت القوى العربية الموالية للغرب ، وانخفضت أهمية الاحلاف الغربية فى المنطقة ، نتيجة للتكنولوجيا الحديثة .

د - عدم الانحياز والامن القومى المصرى « ١٩٦٧ - ١٩٧٠ » : فرضت اعتبارات الامن القومى نفسها على السياسة المصرية فى هذه الفترة ، حيث اعتمدت مصر تماما على المساندة العسكرية السوفيتية فى عملية بناء قواتها المسلحة من جديد ، الامر الذى أثر على استقلالية السياسة المصرية وتحركها الخارجى .

٤ - شخصية القائد والممارسة الفعلية لعدم الانحياز : يختلف أداء نفس الدور على المسرح العالمى وفقا لاختلاف شخصية القيادات شاغلة الدور الراجع الى اختلاف تنشئتها السياسية . ولنضرب مثلا بالاختلاف بين شخصية عبد الناصر ونهرو .

اما عبد الناصر الذى انتمى الى أسرة عادية من الصعيد ، فقد اختلط بالشعب وعرفه وخلق لديه هذا الحس الوطنى . ثم ان ظروف تعليمه ، نمت اهتماماته بالشئون السياسية والعامة ، اذ قضى اولى سنوات تعليمه بعيدا عن اسرته فى حى الموسكى الملىء بالتراث الوطنى ، وشارك فى المظاهرات ضد الانجليز والقصر وهو لم يزل فى سن صغيرة ، ودعمت قراءاته حسه الوطنى . كما أتاح له عمله كضابط بالجيش ، ان يكون رجل حركة .

وقد ولد لديه كل ذلك شعورا برفض النظام المصرى ، الامر الذى تبلور فى شكل الاعداد لحركة سرية للاطاحة به . وكان لذلك انعكاساته على السلوك المصرى غير المنحاز كما يلى :

أ - ارتبطت حركة ناصر السياسية بحسه الوطنى البارز ، ولذا ارتبط سلوكه غير المنحاز بارادة التحرر من السيطرة الاجنبية ومقاومة الاستعمار والامبريالية .

ب - تميزت حركة ناصر السياسية بالحزم الذى يصفه بعضهم بالتهور : ولقد كان ناصر من قيادات الجناح المتشدد داخل مجموعة عدم الانحياز .

اما نهرو فقد انتمى لاسرة ارستقراطية، واستوعب القيم الحضارية البريطانية خلال فترة تعليمه ، وتدرج داخل حزب المؤتمر حتى وصل الى منصب رئيس الحزب قبل الاستقلال . واذا كان الاطار المحيط بالسلوك الهندى غير المنحاز ، دوليا أكثر منه وطنى ، حيث رأى نهرو ان المهمة الاساسية لدول عدم الانحياز ، هى الوساطة بين الكتلتين لتخفيف حدة التوتر الدولى والحرب الباردة . وهو هدف اسمى من محاربة الاستعمار والامبريالية . ومن ناحية ثانية ، اكتسب نهرو من تنشئته السياسية ، التردد والتفكير المسبق قبل اتخاذ القرار ، ولذا فانه مثل الجناح المعتدل داخل حركة عدم الانحياز .

خامسا - تأثير عدم الانحياز فى هيكل النظام الدولى المعاصر

١ - اسهمت حركة عدم الانحياز فى الخروج من نمط القطبية الثنائية المحكمة ، الى نمط القطبية الثنائية الواسعة ، وذلك برفض الدول غير المنحازة الانخراط فى أى من الكتلتين القائمتين . كما أسهمت هذه الحركة فى تقليل حدة التنافس بين الكتلتين ، لانها أضافت موارد جديدة يمكن التناقش من أجلها ، أى أنها حولت اللعبة الدولية من مباراة صفرية - حيث مكسب احدى الكتلتين يعد خسارة للكتلة الاخرى - الى مباراة غير صفرية - حيث أن مكسب أحد الطرفين لا يعنى بالضرورة خسارة للطرف الاخر ، وحيث يمكن تعويض الخسارة التى تلحق باحدهما . كما أسهمت فى زيادة درجة المرونة فى هيكل النظام الدولى ، بتحويلها للصراع من مركز للنظام - أوربا - حيث لم تكن خسارة أى من الطرفين مقبولة ، الى هامش النظام حيث يمكن تعويض الخسارة ، فضلا عن تحويل الصراع بين الكتلتين الى المجال السياسى - أى محاولة استقطاب الدول غير الكتلية - بعيدا عن الاحتكاكات العسكرية الخطيرة .

ولقد ذهب بعض المحللين الى القول بأن بنيان القطبية الثنائية الواسعة الذى أسهمت حركة عدم الانحياز فى خلقه ، يحقق درجة من الاستقرار للنظام الدولى أعلى من تلك التى يحققها البنيان المتعدد الاقطاب ، أو بنيان القطبية الثنائية المحكمة .

٢ - عدم الانحياز وميكانيزم ضبط الصراع داخل النظام الدولى المعاصر : يمكن للدول غير

المنحازة ، أن تسهم فى عملية ضبط الصراع داخل النظام الدولى بدعمها للفاعل العالمى ـ الامم المتحدة . كما يمكن لهذه الدول ، أن تتدخل فى مختلف أنماط الصراعات الدولية ، ما عدا ذلك الصراع الذى يكون داخل أى من الكتلتين . كما تتمكن الدول غير المنحازة من التدخل لممارسة وظيفة ضبط الصراع فى مختلف مراحل تطور الصراع الدولى ، فيما عدا مرحلة تصاعد الصراع التى تسبق مرحلة التسوية مباشرة .

على أن قدرة الدول غير المنحازة على الاسهام فى ضبط الصراعات الدولية ، ترتفع حين تكون الاتصالات بين أطراف الصراع متعذرة ، وأيضا فى حالة الصراع بين دول تتبع النظام الدولى الفرعى غير المنحاز ، كما تتزايد تلك القدرة ازاء الصراعات التى تتشكل من مسائل مباشرة وواضحة ، مثل قضايا الحدود . أما اذا كان الصراع مرتبطا بقضايا دولية معقدة ،فانه يصعب على دول عدم الانحياز لعب دور فعال .

ومن بين الصراعات الدولية التى تدخلت فيها دول غير منحازة للاسهام فى عملية ضبط الصراع والتحكم فيه ، نشير الى الصراع الكورى ، والنزاع الصينى ـ الهندى ، سنة ١٩٦٢ ونزاع الحدود بين الجزائر والمغرب فى الستينات .

والخلاصة :

هدفت هذهالدراسة الى « تمهيد الطريق » نحو بناء نظرية تفسر وتحلل السياسة الخارجية للعالم الثالث غير المنحاز . ولقد عملت على تحديد المتغيرات المؤثرة فى تلك السياسة ، وتوضيح العلاقات بين هذه المتغيرات وتحليلها ، وبناء الروابط بينتلك الجزئيات المتناثرة من المعلومات ، لتصبح جسدا نظريا متكاملا يستطيع ان يحلل السياسة الخارجية لدول العالم الثالث وفقا لمستويات ثلاثة فى التحليل : دولى ، ووطنى ، وشخصى .

واذا كان « تمهيد الطريق نحو ذلك » هو الهدف المعلن لهذا العمل ، فنحن نقول انه بالفعل قدم اسهاما قيما ورائدا فى هذا الاتجاه . لكن لدينا بعض التساؤلات التى رأينا أنه لابدمن طرحها ، والتى تتعلق بمجموعة من الملاحظات الشكلية والمنهجية على هذا العمل القيم :

١ ـ رغم تخصيص أجزاء كبيرة من الكتاب لدراسة عدم الانحياز كنظام دولى فرعى ، ولدراسة تأثير عدم الانحياز فى النظام الدولى المعاصر ، لانجد تعبيرا عن علاقة التفاعل هذه بين ظاهرة السلوك الدولى غير المنحاز ، وظاهرة النظام الدولى فى عنوان الكتاب ، فلماذا ؟ !

٢ ـ رغم أن العنوان الذى يحمله هذا العمل يعلن علينا : « ... نحو نظريه لصنع السياسة الخارجية فى العالم الثالث » فان المؤلف لم يول اهتماما بدراسة عملية صنع السياسة الخارجية لدول العالم الثالث هذه ، فى خصائصها وملامحها وادوار المشاركين فيها وتاثيرها على مضمون واسلوب تلك السياسه ، اللهم الا فى ذلك الجزء الذىتعرضفيه لتاثيرشخصيه القيادهعلى ممارسه السياسة الخارجية . ونحن نرىانها جزئيه لا تستطيع أن تتحمل بمفردها مسئوليه الوفاء بما اعلن عنه عنوان الكتاب من بناء نظريته لصنع السياسة الخارجية فى العالم الثالث .

٣ ـنحن لا نرى فرقا جوهريا بين النموذج الفكرى الذى قدمه الباحث لدراسة عدم الانحياز « نموذج الموقف ـ الدور » وبين نموذج منهج التحليل النظمى الذى يستخدم لتحليل السياسات الخارجية . فالجمع بين مستويات التحليل الثلاثة ـ الدولى والوطنى والشخصى ـ يتحقق ايضا فى منهج التحليل النظمى ، فضلا عن أن المنهج الاخير يستطيع أن يمدنا بدراسة نظاميه لعملية صنع السياسة الخارجية فى كلياتها ، وهو الامر الذى لم يقدمه لنا نموذج الموقف ـ الدور .

٤ ـ كما نلاحظأخيرا ، أن مفهوم « الموقف » قد استغرق اهتمام الباحث ، طاغيا على مفهوم « الدور » ، ففقدنا التوازن الواجب بين المفهومين فى بناء النموذج الفكرىالذى قدمه لنا الباحث . فرغم ان الباحث قال انه سيفرق فى التحليل بين عدم الانحياز كاتجاه عام ـ أى كدور متصور ـ وعدم الانحياز كسلوك ـ أى كممارسة فعلية لذلك الدور المتصور ـ نجده لدى دراسة عدم الانحياز كورى متصور ، أو كاتجاه عام ، يركن الى تحديد المقومات الدولية والقومية التى شكلت ظاهرة عدم الانحياز ، دون ان يقدم لنا تحليلا لتصور الدور غير المنحاز ، حتى يستبين لنا فى الوقت نفسه ،

الفرق بين الدور المتصور والممارسة الفعلية للدور ، أى أنه فى المكان الذى كان يجب أن يركز فيه على متغير « الدور » نجده وقد ركز اهتمامه على متغير « الموقف » المحيط بسياسة عدم الانحياز . ومن ناحية أخرى، ننوه بمخاطر التركيز العكسى على مفهوم الدور . فذلك يمكن أن يقود الى حصر التحليل فى اطار تأثير الشخصيات شاغلة الدور ، مع اهمال المتغيرات الاخرى سواء الوطنية أو الدولية ■

مصطفى علوى

الأمم المتحدة فى عالم متغير

— LELAND M. GOODRICH
— THE UNITED NATIONS IN A CHANGING WORLD
— CDUMBIA UNIVERSITY PRESS, NEc YORK, 1974

مؤلف هذا الكتاب ، هو دكتور ليلاند جودريش أستاذ العلاقات الدولية بجامعة كولومبيا الامريكية بنيويورك ، وهو أيضا صاحب المؤلف المعروف « ميثاق الامم المتحدة : تعليق ووثائق » الذى صدر عن جامعة كولومبيا فى ثلاث طبعات متتالية ، والذى يعتبر مرجعا قيما لدارسى التنظيم الدولى ، كما أن له العديد من البحوث والدراسات المنشورة فى الدوريات العلمية المتخصصة ، وتدور كلها حول مختلف جوانب التنظيم الدولى . وترجع خبرة جودريش الواسعة بشئون التنظيم الدولى الى الى أنه كان عضوا فى سكرتاريه مؤتمر سان فرنسيسكو الذى وضع ميثاق الامم المتحدة . ومن هنا فقد أتيحت له الفرصة فى أن يقف عن قرب على الظروف الدولية التى عاصرت نشأة هذه المنظمة العالمية ، والاسباب التى أسهمت فى تطورها منذ قيامها حتى اليوم .

وفى الفصل الاول ، يشرح المؤلف الظروف التى قامت فيها عصبة الامم ، والتى نادت فيما بعد الى انهيار هذه المنظمة وبروز الامم المتحدة على انقاضها ، وهو يسجل للعصبة ، انها بعضويتها العالمية ، وبمسئولياتها التى انصرفت الى منع نشوب الحرب من خلال المجهودات الجماعية والمنسقة لاعضائها ، انما كانت تشكل سابقة فى تاريخ التنظيم الدولى . كما ان المبدأ الذى اتى به عهد عصبة الامم ، والذى تضمن تعهداً من قبل الدول الاعضاء ، باحترام الاستقلال السياسى والسلامة الاقليمية لكل عضو ، كان يمثل هو الاخر معنى جديدا افتقرت اليه التنظيمات الدولية المحدودة السابقة . وأخيرا ، فان التدابير الجماعية ، من اقتصادية ومالية وعسكرية ، التى توصل اليها العهد ، كأداة لمقاومة العدوان ومعاقبته ، كانت تشكل بعدا متطورا آخر من الابعاد التى انتهت اليها المحاولات الدولية الرامية الى استكمال معالم التنظيم الدولى العالمى ، والارتفاع بقوة تأثيره فى الواقع عن طريق تخويله بعض السلطة فى الامور المصيرية التى تهم مستقبل المجتمع الدولى كله .

ثم يذكر أن عصبة الامم أخفقت فى أن تدفع الحكومات الى انتهاج الحلول التى تكفل التصدى لمشكلة الاختلال الاقتصادى العنيف الذى أحدثته الحرب ، وهو ما كان بدوره يمكن أن يصفى مصدرا مهما من مصادر التوتر الدولى الذى يدفع من جديد فى اتجاه الصراع والحرب .. الخ ويضيف أن بروز أنظمة دكتاتورية ذات نزعة عدوانية توسعية فى كل من اليابان والمانيا وايطاليا ، كان يعنى بداية حقبة جديده وخطيره من الصراع الدولى . ومثل هذا التحدى للسلام ، لم يكن فى مقدور عصبة الامم ان تواجهه فى ظل غياب الولايات المتحدة عن العصبة ، وبسبب العون المحدود وغير الفعال الذى قدمته كل من بريطانيا وفرنسا لها .

ومن هنا ينتقل المؤلف الى توضيح الظروف التى صاحبت التفكير فى اقامة الامم المتحدة كتنظيم

بديل اكثر فعالية من عصبة الامم . ويقول ان ثمة اعتبارات رئيسية كانت ماثلة فى أذهان الدول التى اضطلعت بمسئولية التحضير لميثاق سان فرنسيسكو ، ومنها على سبيل المثال : ا — أن الدافع الى تخصيص بعض المقاعد الدائمة للدول الكبرى فى مجلس الامن ، لم يكن مرتبطا فقط بالقوة العسكرية الضخمة لهذه الدول ، وانما كان الهدف منه ، تعميق الشعور بالمسئولية الدولية لدى تلك القوى الكبرى ، ودفعها الى تحمل التزاماتها الخاصة تجاه توحيد دعائم السلم والاستقرار الدوليين فى عالم ما بعد الحرب ؛ ب — أنه من خلال الدرس الذى انتهت اليه تجربة عصبة الامم ، فانه لم يكن يتوقع للامم المتحدة أن تنهض بمسئولياتها ازاء قضية السلم الدولى على النحو المأمول ، ما لم تضم المنظمة الجديدة فى عضويتها ، كل القوى الدولية الكبرى فى العالم ، بل وأن تتجاوز ذلك الى تهيئة الفرصة أمام هذه القوى لكى تلعب دورا ايجابيا فى حياة المنظمة ، ودون أن يكون فى ذلك تعارض مع حقهم فى الدفاع عن مصالحهم المشروعة مادامت هذه الدول تحترم تعهداتها التى تضمنها الميثاق ، جـ — أن دعم فرص السلم الدولى واحتمالاته ، لم يكن ليتأتى الا بتعميق أواصر التعاون الاقتصادى والاجتماعى بين دول المنظمة ، او بعبارة اخرى ، فان السلم الدولى لا يمكن أن يتحقق بحظر استعمال القوة المسلحة وحدها ، وانما يكون ايضا بتوفير المناخ الدولى القادر على امتصاص التوترات الدولية ، وتجاوزها الى ما يخدم المصلحة المشتركة والمتبادلة لكل هذه الدول فى ظروف من الامن والسلام والاستقرار .

وعلى ذلك ، وكما يقول جودريش ، فقد أتت الامم المتحدة لتعكس هذا التصور وتعبر عنه . ومن ذلك انها اخذت طابع المنظمة العالمية المتعددة الاغراض ، فعلى الرغم من ان هدفها الاول هو صيانة السلم والامن الدوليين ، الا أنها أكدت على أهمية مبدأ التعاون الدولى فى المجال الاقتصادى والاجتماعى ، وفى مجال احترام حقوق الانسان ، وفى مجال النهوض بأحوال المناطق المتخلفة .. الخ ، وهى كلها جوانب على صلة وثيقة بعملية حفظ السلام الدولى .

ثم يحاول المؤلف أن يعطى فكرة عن طبيعة التوقعات التى سادت مؤتمر سان فرنسيسكو لحظة التوقيع على ميثاق الامم المتحدة ، فيقول ان بداية عصبة الامم كانت مشجعة بدرجة اكبر مما كانت عليه الحال بالنسبة للامم المتحدة . ومن ذلك أنه بينما وافق الاتحاد السوفييتى على اقامة منظمة عالمية جديدة لكفالة أسباب الامن والسلام فى العالم ، الا أن وجهة نظره اختلفت عن الدول الغربية بشأن المسئوليات التى كان سيعهد بها اليها ، كما أنه أصر خلال المفاوضات السابقة على اعلان المنظمة ، على ضرورة احتفاظه بحريته فى التصرف ، وبحقه فى الاعتراض على اى قرار يرى فيه أضرارا بمصالحه . كذلك فانه بحكم أيديولوجيته التى جعلته مرتبطا باهداف الحركة الشيوعية الدولية وبوسائلها فى ادارة الصراع الدولى بين العالمين الشيوعى والرأسمالى ، وأيضا بحكم اختلاف مصالحه الدولية الجديدة عن مصالح القوى الكبرى الاخرى ، فانه لم يكن من المتوقع أن يشارك الاتحاد السوفييتى الديمقراطيات الغربية آراءها حول مضمون السياسات والبرامج التى يتعين على الامم المتحدة أن تأخذ بها ، لكى تحقق الاغراض التى قامت من أجلها . ومثل هذا الاتجاه كان يتصادم بشدة مع التوقعات التى أظهرتها الدول فى سان فرنسيسكو ، فهذه الدول اعتقدت ، وكان لها مطلق الحرية فى ذلك ، انه لن يكون فى مقدور المنظمة العالمية الجديدة ، أن تحقق نجاحا ملموسا فى ظل فقدان التعاون والتنسيق بين القوى الكبرى ، كما برهنت على ذلك تجربة الحرب الثانية ، وما أوضحته قبلها تجربة عصبة الامم . ولكن حقائق الواقع الدولى فيما بعد ، كانت بعيدة تماما عن كل هذه التوقعات .

وفى فصل اخر يتحدث المؤلف عن الامم المتحدة كنظام سياسى متطور ، وهو يبدأ هذا القسم بتحديد الاساس القانونى للامم المتحدة فيقول ان شرعية هذه المنظمة تستند الى موافقة الدول الاعضاء ، وهى تختلف فى ذلك عن النظم الفيدرالية ، اذ تكون سلطة هذه النظم مستمدة من التأييد الذى تمنحه اياها ، شعوب الدول التى تتألف منها ، أو فى كلمة ، فان الامم المتحدة هى من صنع الحكومات . ومن ناحية أخرى ، فقد أوضح الميثاق ، بما لا يدع مجالا للشك أو التأويل ، أن الوظائف التى تقوم أجهزة الامم المتحدة على تأديتها ، وكذلك السلطات المخصصة لها ، لايمكن ان تكون متماثلة مع تلك التى تقوم بها اجهزة الحكم الداخلى . ومن ذلك مثلا ، أنه ليست لهذه الاجهزة الدولية سلطة التشريع ، أو سلطة فرض الضرائب ، أو سلطة فرض الخدمة العسكرية الاجبارية على الافراد فى

قوات الامم المتحدة .. الخ ؟ وفى علاقة المنظمة بالدول الاعضاء ، فان الاساس فى هذه العلاقة ، هو أن قرارات الامم المتحدة ليس لها صفة الالزام بالنسبة لهذه الدول ، والاستثناء الوحيد من هذه القاعدة ، يتركز فى دائرة القرارات التى يتخذها مجلس الامن لصيانة السلم الدولى ، وحتى لكى تصدر هذه القرارات ، فانها لابد ان تحظى بموافقة الدول الخمس الدائمة ، وهو نادرا ما يحدث .

وعلى الرغم من أن الامم المتحدة لا تمثل سلطة فوق قومية ، وكذلك على الرغم من انها ليست الا تجمعا اختياريا من بين الدول المنضمة اليها ، فانها كمنظمة دولية ، لها شخصيتها القانونية الذاتية والمتميزة ، فمسئولياتها قد حددها الميثاق واقرت بها الدول ، وهى تشتمل على اجهزة تقررت لها اختصاصاتها ، وتحددت طريقة تشكيلها ، كما تحددت القواعد والاجراءات التى يسلكها انجاز العمل فيها . ومن هنا ،فان القرارات التى تتوصل اليها هذه الاجهزة ، تكون لها بعض الاثار القانونية بالنسبة للدول الاعضاء . ومن أمثلة ذلك ، أن الجمعية العامة تتمتع ببعض السلطات فى دائرة اتخاذ القرارات المتعلقة بانتخاب اعضاء الاجهزة او الوكالات المتخصصة التابعة لها ، وكذلك قراراتها فيما يتعلق بتحديد الميزانية السنوية للمنظمة وكيفية انفاقها ، والقرارات التى يمكن أن تتوصل اليها – بناء على توصية من مجلس الامن – فى موضوع قبول الدول الجديدة فى عضوية المنظمة . وينطبق هذا الوضع ايضا على مجلس الامن ، وعلى المجلس الاقتصادى والاجتماعى ومجلس الوصاية .

ومن هذه النقطة ، ينطلق جودريش الى القول بأنه على الرغم من كل هذا التحديد والتخصيص الذى اشتمل عليه الميثاق ، سواء ما تعلق من ذلك بصلاحيات المنظمة الدولية واجهزتها المختلفة ، او بسبل التعاون الدولى واجراءاته ، الا انه تحت ضغط الظروف والحاجات الدولية المتغيرة ، فان كل هذا يحتاج الى نوع من المراجعة واعادة التفسير ، وذلك اذا ما كان للمنظمة أن تواجه مثل هذا التحدى بدرجة أكبر من الفاعلية والايجابية . فالامم المتحدة تعمل على حد قوله ، فى عالم ديناميكى سريع التغيير ، ومن ثم ، فانه لكى يستطيع التنظيم العالمى أن يحتفظ لنفسه بالمقدرة على الاستمرار والتدعم ، فانه لابد ان يكون مرنا وقادرا على اعادة تكييف اوضاعه فى اكثر الاتجاهات ملاءمة لاغراضه . وبعدها يدخل المؤلف فى شرح الاجراءات التى يمكن ان يلتجأ اليها فى تعديل الميثاق ، وهو يذكر انه مادام ان سلطة تفسير الميثاق قد انيطت بأجهزة الامم المتحدة التى تتحكم فيها اتجاهات وارادات الدول الاعضاء ، فان هذه العملية تأخذ طابعا سياسيا واضحا ، وعليه فهى ليست عملية قانونية مجردة ، كما قد يتبادر الى الكثير من الاذهان للوهلة الاولى . وهو يقدم الدليل على ذلك بقوله ان تفسير نصوص الميثاق فى موقف معين ، لا يتم فى اطار قواعد ومعايير متفق عليها ، وانما يكون هذا التفسير فى النهاية ، محصلة المساومات التى تحدث بين الدول للوصول الى اتجاه عام من بين كل اختلافات المصالح ووجهات النظر ، وهو ينتهى من هذا الى القول بأن تسييس عملية التفسير ، يقود بالضرورة الى شىء غير قليل من التضارب والفوضى حول الكيفية التى يمكن أن يفسر بها الميثاق ويعدل . وهذا فى حد ذاته ، يخلق صعوبة فى وجه محاولات التعديل ، بصورة لا يستهان بها .

وفى فصل آخر يتحدث المؤلف عما يسميه بالهيكل المتغير للقوى فى الامم المتحدة فيقول ان انماط القوة والنفوذ فى هذه المنظمه العالميه ، قد انتابها الكثير من اوجه التغيير ، وبشكل لم يكن ليخطر على البال عندما انبثقت الى حيز الواقع منذ نيف وثلاثين عاما . ويضيف ان تلك التغييرات قد حدثت دون ان يسبقها او يصاحبها تعديل رسمى فى الميثاق . وفى مقدمة الاسباب التى افرزت هذه التغييرات : سياسات الحرب البارده وتصفية الدول الغربية لارتباطاتها الاستعماريه ، وظهور عدد كبير من الدول الحديثة العهد بالاستقلال ، والتى تركزت جهودها حول تاكيد شخصيتها القومية المستقلة فى المجتمع الدولى .. الخ . ويستطرد الى القول بأن آثار التغيير قد امتدت فى الواقع الى ثلاثة قطاعات رئيسية هى : ١ – التغيير فى تشكيل اجهزة المنظمة ، ٢ – التغيير فى علاقة مجلس الامن بالجمعية العامة فى النواحى الخاصة بحفظ السلم والامن الدوليين ، ٣ – التغيير فى ترتيب الاولويات بالنسبة لاهداف المنظمة ، نتيجة الاتساع فى حجم عضويتها .

اولا – فبالنسبة للتغيير فى تشكيل أجهزة المنظمة . يقول جودريش ان جهاز الجمعية العامة بالذات ، هو اكثر أجهزة المنظمة التى تناولتها آثار

التغيير ، ويأتى ذلك بالاساس نتيجة تضاعف عدد الدول الاعضاء فيها ، اذ اصبحت اغلبية اعضائها دولا غير غربية ، ونامية ، وحديثة عهد بالاستقلال . ويضيف ان أكثر من ستين فى المائة من دول المنظمة ، هى دول افريقية وآسيوية ، وقد ترتب على هذا الوضع الجديد ، ان أصبح فى مقدور هذه المجموعة من الدول ، ان توفر اغلبية الثلثين اللازمة لاتخاذ القرارات الهامة فى الجمعية العامة ، وهو ما يعنى فى التحليل الاخير ، فقدان علاقة التناسب التقليدية ، او على الاقل تدهورها ، بين عاملى القوة والنفوذ فى الجمعية العامة : أو بمعنى آخر ، فان التأثير الذى اعتادت القوى الكبرى ان تمارسه فى المنظمة العالمية ، قد ضعف كثيرا عن ذى قبل .

وبالنسبة لمجلس الامن ، يقول المؤلف ان المبدأ الذى روعى فى الاختيار للعضوية غير الدائمة فى المجلس حتى أواخر الخمسينات ، كان يتمثل فى ضرورة الحفاظ على تطبيق قاعدة التمثيل الجغرافى العادل لمناطق العالم المختلفة ، غير ان ازدياد عدد الدول الافرو آسيوية على هذا النحو الضخم ، أدى الى مطالبة هذه الدول بالتوسع فى تمثيلها داخل المجلس . وربما كان هذا السبب أكثر من غيره ، هو الذى انتهى بزيادة عدد المقاعد المخصصة للدول غير الدائمة فى مجلس الامن من ست الى عشر دول . وفى التوصية التى صدرت عن الجمعية العامة متضمنة هذا التعديل الجديد ، تقرر أن يعاد توزيع هذه المقاعد غير الدائمة على النحو التالى : خمسة مقاعد لاسيا وافريقيا ، ومقعد لاوربا الشرقية ، ومقعدان لامريكا اللاتينية ، ومقعدان لاوربا الغربية والدول الاخرى . ومن هنا أصبح مبدأ التوزيع الجغرافى يعنى التمثيل الاقليمى ، ومغزى ذلك انه لكى تنتخب دولة فى مجلس الامن ، فانها لابد أن تكون متمتعة بتأييد المجموعة الاقليمية التى تنتسب اليها .

ومثل هذا الاتساع فى حجم العضوية غير الدائمة داخل مجلس الامن يؤدى كذلك ، وبصورة أو أخرى الى اضعاف تأثير الدول ذات المقاعد الدائمة على مايجرى داخله . وقد ساعد على هذه النتيجة ايضا ، انه بينما كان يشترط الميثاق فى السابق ضرورة ان تحصل القرارات التى تتخذ بخصوص المسائل الاجرائية او الموضوعية على موافقة الدول الخمس الدائمة ، فانه مع التعديل الجديد ، أصبح يكفى لصدور قرار فى احدى المسائل الاجرائية ، الحصول على موافقة تسع دول فقط دون اشتراط موافقة الدول الدائمة . ومرة اخرى فان الضغوط التى تضعها مثل هذه الدول الصغرى والجديدة على مجلس الامن يوسع من الفجوة ، كما حدث فى الجمعية العامة ، بين علاقات القوة والنفوذ فى داخله .

ثانيا — وبالنسبة للتغيير الذى طرأ على العلاقة بين مجلس الامن والجمعية العامة فى موضوع حفظ السلم والامن الدوليين ، يقول المؤلف ان مناخ الحرب الباردة بكل ما تولد عنه من توترات حادة ومن أزمات عدم ثقة بين القوى الكبرى ادى الى تعطيل مجلس الامن عن ممارسة مسئولياته فى حفظ السلام على النحو الذى كان مقررا له . ولعل الاسراف فى استعمال حق الفيتو ، وتعذر الوصول الى حلول وسط مقبولة تكون أساسا للتدابير الجماعية التى ينفذها مجلس الامن فى وجه التهديدات التى يتعرض لها السلم الدولى ، هى التى دفعت الى اصدار توصية الاتحاد من اجل السلام فى عام ١٩٥٠ والتى أعطت الجمعية العامة سلطة جديدة فى هذا الامر ، وذلك فى الحالات التى يتعذر فيها على مجلس الامن ان يتوصل الى اتفاق . وكان التطبيق العملى الاول لهذه التوصية خلال حرب السويس فى عام ١٩٥٦ ، ثم تأكد هذا الدور للجمعية العامة خلال أزمة الشرق الاوسط فى عام ١٩٦٧ ، ومن وقتها اخذت سلطة الجمعية العامة هذه تتدعم وتستقر . وعلى الرغم من أن توصيات الجمعية العامة ليست ملزمة قانونا ، الا ان صدور هذه التوصيات باغلبية كبيرة ، يمنحها ثقلا سياسيا لا يمكن التغافل عنه .

ثالثا — بالنسبة للتغير فى ترتيب الاولويات فى اهتمامات المنظمة نتيجة اتساع حجم العضوية فيها ، يقول جودريش ان من ابرز الاهتمامات الجديدة التى خلقها هذا التغيير ، الاهتمام بمسألة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتصفية الاستعمار ومحاربة التفرقة العنصرية وقد طغت كل هذه الاهتمامات على الهدف الاول الذى قامت من اجله الامم المتحدة ، وهو صيانة السلم والامن الدوليين . ثم يذكر ان هذه الامور تقع كلها ضمن اختصاص الجمعية العامة ، وفى نطاق مسئولياتها المباشرة ، ومعنى هذا أنه عندما تتجه الجمعية العامة الى مناقشة أى من هذه القضايا ، فان كل دولة تتمتع بفرصة متكافئة فى اظهار وجهة نظرها ، وبالمساواة فى التصويت ، بغض النظر عن مدى قوتها ، أو نوع مصالحها ، أو حجم الامكانيات التى تسهم فى تحقيق اغراض الامم المتحدة .

باختصار يمكن القول وهذا كلام جودريش ، ان

الجمعية العامة نتيجة التغييرات السابقة مجتمعة ، اصبحت تحتل مركز الصدارة فى المنظمة كلها ، وذلك بالنظر الى المهام والمسئوليات الجسيمة التى القيت على عاتقها ، والتى هى فى حالة من التضخم المستمر .

ومن ذلك ينتقل المؤلف الى تحديد طبيعة الدور الذى تقوم به الامم المتحدة فى ميدان حفظ السلم والامن الدوليين ويقول ان هذا الهدف بالذات ، كان على رأس المسئوليات التى قامت الامم المتحدة على تحقيقها ، وقد انيطت هذه المهمة اساسا بمجلس الامن . وقد تعددت السبل التى اقترحها الميثاق لبلوغ هذه الغاية ، ومنها على سبيل المثال لا الحصر : تعهد الدول الاعضاء بالامتناع عن استخدام القوة المسلحة او التهديد باستخدامها فى العلاقات المتبادلة ، والتعهد بالعمل على تسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية ، ودعوة الدول الى تنظيم سباق التسلح والى المشاركة فى مسئولية تنفيذ التدابير الجماعية على النحو الذى يكفل معاقبة العداوة واحباط اثارة الدولية ... الخ .

وبعدها يستعرض المؤلف اسس نظام الامن الجماعى الذى اضطلعت الامم المتحدة بتطبيقه ، ويشير الى الصعوبة الرئيسية التى اعاقت تنفيذه فى صورة فعالة والتى تمثلت فى الخلافات الحادة بين الاتحاد السوفيتى من ناحية وبين الدول الاخرى الدائمة فى مجلس الامن من ناحية اخرى ، وكان ذلك الوضع وراء عدم اقتناع الولايات المتحدة والدول الغربية بفاعلية المجلس كأداة قادرة على تدعيم احتمالات السلم والامن فى العالم ، ومن ثم فقد كان الاختيار المطروح أمامهم يتمثل فى احد بديلين :

١ - اما استخدام حق الدفاع الفردى والجماعى عن النفس الذى كفلته المادة ٥١ من الميثاق ب - واما التحول بمركز الثقل فى عمليات حفظ السلام من مجلس الامن الى الجمعية العامة وقد بدا البديل الاول أكثر قبولا وواقعية بالنسبة لهذه الدول ، وكان ذلك بمثابة الاساس فى اقامة حلف الاطلنطى فى ابريل عام ١٩٤٩ . ثم بدا التفكير فى استخدام البديل الثانى أيضا خلال الحرب الكورية . وكانت نقطة البدء فى ذلك ، هى اصدار توصية الاتحاد من اجل السلام بالصورة التى سبقت الاشارة اليها ، والتى خلصت الامم المتحدة من المأزق الذى كان قد وصل اليه الوضع فى مجلس الامن ، نتيجة تعذر الاتفاقية بين اعضائه الدائمين .

ويشير جودريش الى الجهود الكبيرة التى بذلتها الامم المتحدة فى عمليات حفظ السلام ، والتى تمت اساسا عن طريق الوجود بلجان للمراقبة العسكرية أو بقوات طوارئ دولية فى بعض مناطق التوتر والصراع المسلح فى العالم «فلسطين ، كشمير ، حرب السويس ، ازمة الكونغو ، الحرب الاهلية فى قبرص .. الخ

ويلمح الى الاعتراض الذى كان قد اثاره الاتحاد السوفيتى حول دستورية الاجراء المتعلق بتشكيل قوة الطوارئ الدولية اثناء حرب السويس ، بسبب صدوره عن الجمعية العامة وليس عن مجلس الامن . ويقول أنه عندما وافقت مصر على قبول هذه القوة الدولية فى اراضيها ، فان الاتحاد السوفيتى لم يشأ أن يدفع اعتراضه الى النقطة التى تؤدى الى تعويق هذه القوة عن أداء مهمتها ولكن عندما نشبت ازمة الكونغو فى سنة ١٩٦٠ وتعذر الوصول الى قرار مجلس الامن ، واحيلت المشكلة الى الجمعية العامة لبحثها هنا دفع الاتحاد السوفيتى مرة اخرى ، بعدم اختصاص الجمعية العامة فى الموضوع . ثم برز التحدى السوفيتى بصورة اقوى عند مناقشة كيفية تحويل عمل هذه القوة الدولية ، وكان من راى الاتحاد السوفيتى ، الذى انضمت اليه فرنسا وبعض الدول الاخرى ، ان مجلس الامن وحده هو الذى كان له حق مناقشة تلك الامور لان القرار الخاص بتشكيل قوة عسكرية دولية كان من سلطته وليس من سلطة الجمعية العامة ، ولم تكن الولايات المتحدة ومؤيدوها من هذا الرأى الذى ابدت اعتراضها عليه .

وقد ادت الخبرة المتزايدة للامم المتحدة بعمليات حفظ السلام ، الى استقرار بعض المبادئ العامة التى تحكمها والتى أصبحت الدول تقبل بها دون نزاع ، من ذلك المبدأ الذى يقول بان هذه العمليات لا يمكن ان تنفذ الا اذا حظيت بالموافقة المسبقة من جانب اطرافها المعينين وفى الواقع أن هذا المفهوم تختلف عما نصت عليه فى الاصل المادة ٤٢ من الميثاق التى منحت مجلس الامن حق اتخاذ القرار الخاص بتشكيل قوات عسكرية دولية ، وارسالها الى مناطق الصراع دون اشتراط الحصول على مثل هذه المواقع المسبقة كذلك استقر العمل بالمبدأ الذى يقول ان مشاركة الدول فى مثل هذه التدابير الدولية الجماعة ، انما هى عملية اختيارية ، لا يمكن أن تتم ضد ارادتها ، أو ان تكلف بها ضد اقتناعها . وبالمثل فانه لايحق للقوة الدولية ان تبقى فى أراضى احدى الدول فى الحالات التى تسحب فيها موافقتها على هذا البقاء ، وانما يتعين

أن تنسحب على الفور وقد حدث هذا فى عام ١٩٦٧ عندما طلبت مصر سحب قوة الطوارىء الدولية منها ، وقام السكرتير العام للامم المتحدة بتلبية هذا الطلب دون ابطاء

ومن المبادىء الاخرى التى استقر العمل بها ، أن استخدام هذه القوات العسكرية الدولية تكون تحت التوجيه والرقابة . المباشرة للسكرتير العام الذى يكون محكوما فى ادائه لمهمته ، بالتوجيهات التى يتلقاها من مجلس الامن او من الجمعية العامة . ويقول جودريش أن السبب وراء تكليف السكرتير العام هذه المسئولية ، يرجع الى عاملين: أولهما أن الميثاق قد نص صراحة على أنه فى الحالات التى يقوم فيها مجلس الامن أو الجمعية العامة بتفويض جانب من السلطة المخصصة لاى منهما ، فان هذا التفويض يكون مركزا فى السكرتير العام دون سواه ، وثانيهما ، أن السكرتير العام بحكم استقراره فى منصبه ، وبحكم الخبرة والدراية الدبلوماسية الواسعة التى يتمتع بها ، وايضا بحكم وجود أجهزة من الاداريين والفنيين الذين يمكنهم بذل العون الضرورى له ، كل ذلك يجعله اجدر من يمكن ان تفوض اليهم هذه السلطة ، واقدرهم على تحقيق الاهداف المرجوة من ورائها .

اما المبدأ الاخر المستقر فيتمثل فى انه عند قيام هذه القوة الدولية بعملها ، فانها يجب أن تسلك مسلكا حياديا ، وان تتجنب اقحام نفسها فى خضم الخلافات السياسية التى تفصل بين الاطراف المتنازعة .

ويقول جودريش ان أهم التحديات اطلاقا التى تواجه الامم المتحدة فى تنفيذ عمليات حفظ السلام ، هو التمويل ، وفى هذا الصدد فانه تم التأكيد على مبدأين أساسيين : ١ ـ أن التكاليف المالية لهذه العمليات تعامل كنفقات للمنظمة يجب أن تتحملها الدول الاعضاء على النحو الذى تعينه الجمعية العامة ٢ ـ يكون لمجلس الامن وحده السلطة النهائية والكاملة فى شأن تحديد الكيفية التى يتم بها هذا الانفاق .

ولايخفى ان مبدأ المسئولية الجماعية فى تمويل عمليات حفظ السلام قد ووجه باعتراضين فالاتحاد السوفيتي كان من الرأى الذى يقول بأن السلطة المختصة بتحديد كيفية الحصول على النفقات اللازمة لعمل هذه القوات الدولية ، هى مجلس الامن وليس الجمعية العامة أما فرنسا فقد تذرعت بالحجة التى تقول أنه مادامت هذه العمليات اختيارية فى طابعها ، انها تعتمد على موافقة الدول المعنية بها ، فان المشاركة المالية والعسكرية يجب أن تكون اختيارية هى الاخرى وعندما فشلت الجمعية العامة فى حسم المشكلة ، لجأت الى محكمة العدل الدولية لاستطلاع رأيها فى الموضوع ، وجاء رأى المحكمة مؤيدا لمبدأ المسئولية الجماعية ، فى التمويل . ولم يستطع هذا الرأى أن يغير من اتجاه الدول المعارضة التى ظلت على اقتناعها وقد تبع هذا ، أن شكلت الجمعية العامة لجنة خاصة أنيط بها البحث فى مختلف جوانب عمليات حفظ السلام ، وفى مقدمتها مسألة التمويل ، ولم تنته اللجنة بعد الى أية نتائج مقبولة بصورة عامة وعلى العموم فان القاعدة المعمول بها حتى الان هى أن مشاركة الدول فى نفقات هذه القوات الدولية تتحدد بنسبة الانصبة التى تسهم فى الميزانية السنوية للامم المتحدة .

ومن هذا الموضوع ، ينتقل المؤلف الى البحث فى الانجازات التى أمكن للامم المتحدة أن تحققها فى مجال حماية حقوق الانسان ، ويقول ان ذلك تمثل أولا فى اصدار الاعلان العالمى لحقوق الانسان ، وهو الاعلان الذى لم يؤكد فقط على ضرورة احترام الحقوق المدنية والسياسية للافراد فى كل مكان من العالم ، بل تجاوزها الى دائرة الحقوق الاجتماعية والاقتصادية كذلك . ولكنه يقول أن الامم المتحدة صادفتها عدة مشكلات فيما يتعلق بكيفية جعل الدول تتقيد بتطبيق هذه المواثيق ، وكفالة الظروف التى تساعد على احترام الحقوق والحريات الاساسية التى تضمنتها . ويبدو ذلك أوضح ما يكون بالنسبة لمشكلة التفرقة العنصرية ، مثلما هى الحال مع حكومة جنوب افريقيا ، التى تطبق سياسات الابارتهيد التى تقوم على تكريس هذه المشكلة ، وتعميق آثارها اللاانسانية . ويقول جودريش ان ما يعجز المنظمة الدولية عن فرض الاحترام الواجب لمواثيق حقوق الانسان ، هو عدم وجود اتفاق دولى عام حول طبيعة العقوبات التى يتعين اتخاذها فى مواجهة الدول التى لا تتقيد فى سلوكها بمثل هده المواثيق ، خاصة وأن الدول المتمردة تتعلل بمبدأ السيادة الذى يجعلها حرة فى ان تقبل او ترفض مثل هذا الالتزام الاخلاقى . ويخلص من ذلك الى القول بانه قد وضح من تجربة السنوات الماضية ، انه ليس فى مقدور الامم المتحدة أن تفعل الكثير فى هذا الخصوص ، وكل مايمكنها ان تقوم به ، هو ان تمارس نوعا من الاقناع الاخلاقى والسياسى للدول التى تنتهك هذه القيم الانسانية ، مما قد يضطرها فى النهاية الى التراجع عن مسلكها هذا . ويضيف

ان مجرد اهتمام الامم المتحدة بقضية حقوق الانسان ، يمثل تقدما ملحوظا في فكر التنظيم الدولي وسلوكه ، اذ لم تعد المنظمة الدولية مشغولة فقط بتوفير اسباب الامن والسلام للدول ، بل اصبحت معنية بتأكيد حقوق الانسان في كل مكان ، واعتبار ذلك واقعا ضمن صميم مسئوليتها الادبية والاخلاقية .

وفي فصلين آخرين ، يتعرض المؤلف لقضية تصفية الاستعمار ، وللمجهودات التي بذلتها الامم المتحده في سبيل النهوض الاقتصادي والاجتماعي للدول الاعضاء فيها ، وهو يؤكد على النتيجة الايجابية التي انتهت اليها المنظمة العالمية في كل منهما .

ثم يعالج المؤلف في فصل آخر ، الجهود التي تبذلها الامم المتحدة لمقابلة التحديات الخطيرة التي يواجه بها التطور التكنولوجي العالم في الاونة الراهنة . ويجمل المؤلف الاسباب التي تخلق تحديات التكنولوجيا هذه في الاتجاه نحو التوسع في التطبيقات المدنية للطاقة الذرية ، بكل ما يمكن ان يتولد عن هذا الاستخدام من آثار ومضاعفات جانبية ، يساعد عليها ان العديد من هذه الدول ، لا تتوفر لديها الخبرة او القاعدة العلمية القادرة على توقي هذه المضاعفات ، وابتداع الحلول الملائمة لها . ويضيف الى ذلك ، المشكلات الناتجة عن عمليات استكشاف الفضاء الخارجي ، والحاجة الى توجيهها توجيها سلميا بحتا ، ثم هناك ايضا المشكلة الاخرى التي تتصل بمنع الدول من تلويث قاع البحار والمحيطات بتخزين اسلحة نووية فيها ، وذلك حتى يمكن استغلال هذه البحار والمحيطات ، كموارد مهمة للماء والغذاء في العالم ، وهكذا .

ومن هنا وكما يقول ، تولد الدافع الى عقد مؤتمر ستكهولم في عام ١٩٧٢ للتباحث حول كيفية حماية البيئة الانسانية في العالم من اخطار التلوث . وقد احرز المؤتمر نجاحا ملموسا في مهمته اذ ضم ما يزيد على الف ومائتين ممثل عن ١١٣ دولة ، اوصى المؤتمر الجمعية العامة للامم المتحده باقامة مجلس محافظين يتولى مسئولا عن برامج البيئة ، وانشاء صندوق للتمويل الاختياري لهذه البرامج . وقد وافقت الجمعية العامة بالفعل على معظم المقترحات والتوصيات التي صدرت عن المؤتمر خلال دورة انعقادها في عام ١٩٧٢ .

وفي الفصل الاخير الذي اطلق عليه المؤلف « نظرة الى المستقبل » ، يقول انه بسبب التطورات الدولية السابقة ، فان الامم المتحدة قد اقتربت كثيرا من العالمية في عضويتها ، وهو شرط لازم من شروط مقدرتها على التوصل الى الدرجة القصوى من الفاعلية والتأثير . ثم يلخص احتمالات المستقبل واتجاهاته على النحو الاتي :

١ ــ انه بالنسبة لاجهزة المنظمة ، فان الجمعية العامة ستستمر في اداء دورها كمؤتمر دولي واسع ، وكساحة لابداء مختلف الاراء ووجهات النظر ، بأمل التوصل من خلالها في النهاية الى اتفاق عام حول المسائل التي تهم المجتمع الدولي ككل . واما مجلس الامن الذي اعاقته خلافات القوى الكبرى في الماضي عن النهوض بمسئولياته على النحو المفروض ، فانه يمكن ان يستعيد جانبا كبيرا من ثقله الضائع في مجال حفظ السلم والامن الدوليين ، وذلك فيما اذا اتفقت هذه القوى فيما بينها على الفائدة المشتركة التي يمكن ان تؤول اليها من وراء تدعيم هذه السلطة . ولكن هذا الاحتمال بالذات يبدو بعيدا عن التحقيق ، مع الاتساع الذي طرا على حجم العضوية غير الدائمة في المجلس ، وبسبب الفجوة التي نشأت وتعمقت بين القوة العسكرية للدول الكبرى ، وبين النفوذ الدبلوماسي الذي تتمتع به داخل المجلس .

كذلك فانه لا يبدو أن دور السكرتير العام سينمو ويتدعم بالدرجة التي تجعل منه مركز القيادة التنفيذية العليا في المنظمة ، لان ذلك سيتطلب اجراء تعديل جوهري ــ وهو احتمال مستبعد في اتجاه الاتحاد السوفيتي وغيره من الدول التي تصر على ابقاء هذا الدور محدودا في اطار معين وبخاصة ازاء مسائل السلم والامن الدوليين .

٢ ــ انه من المستبعد أن ينتج عن التحسن في العلاقات الامريكية السوفييتية ، تنشيط لفاعليات اجهزة الامم المتحدة المختلفة ، لاسيما ما تعلق من ذلك بعمليات حفظ السلام ، بل ان العكس هو الاقرب تماما الى الاحتمال فقد يؤدي هذا التقارب الى اقتناع القوتين العظميين بالمصالحة المشتركة التي يمكن ان تعود عليهما من خلال اتباعهما وسيلة التشاور والتباحث خارج نطاق المنظمة العالمية ، ومن ثم يكون استخدام المنظمة العالمية بالنسبة لهما ، مقصورا على اتخاذها كأداة ، مجرد أداة ، للتصديق على المقترحات التي يتوصلان اليها في دائرة العلاقة الثنائية البحتة فيما بينهما .

٣ ــ انه على الرغم من أن عمليات حفظ السلام تمثل حتى الان انجازا قيما من انجازات الامم المتحدة ، الا أنه من المشكوك فيه أن تستمر في اداء هذا الدور على نفس المستوى من الفاعلية مستقبلا . ويبدو ذلك واضحا على احتمال حدوث

خلافات حادة بين القوى الكبرى ، واتجاه بعضهما الى افتعال عراقيل فى طريق تشكيل هذه القوات الدولية ، او اعاقة ادائها لمهامها .

٤ ـ انه بالنسبة لقضايا حقوق الانسان وتصفية الاستعمار ، فان كل الدلائل تشير الى ان جهد الامم المتحدة فيهما سيزداد قوة وايجابية .

٥ ـ ان المشكلة التى يبدو انها ستستحوذ على اهتمام المنظمة العالمية فى السنوات القادمة هى المشكلة الناتجة عن تزايد اعتماد الدول على بعضها بعضا فى موضوع التعاون العلمى والتكنولوجى . ومن المتوقع ان تدفع بها هذه المشكلة الى اقامة اجهزة ووكالات متخصصة جديدة ، تستطيع ان تجابهها وتوفر الحل الملائم لها . وقد يتخذ هذا التعاون من خلال الامم المتحدة ، شكل انشاء ترتيبات اقليمية محددة ، او ترتيبات تكون عضويتها وفقا على الدول المعنية مباشرة بهذه المشكلة . ولكن ، وكما اوضحت التجربة ، فان المدخل الى حل هذه المشكلة على وجه الخصوص ، يجب أن يكون عالميا ، وليس اقليميا أو محدودا .

٦ ـ وأخيرا فان أهمية الدور الذى تقوم به الامم المتحدة فى السنوات القادمة ، ترتبط الى أبعد حد ـ وهو ما اكدته كل تجارب التنظيم الدولى فى الماضى والحاضر ـ بمدى التأييد الذى ستوفره القوى الكبرى لها . فهذا التأييد ، أكثر من اى شىء آخر ، هو الذى سيضمن للمنظمة ان تمارس دورها كعامل اساسى وفعال فى العلاقات الدولية . ومن خلال هذا الدعم لدور الامم المتحدة ، يمكن للدول الكبرى أن تخدم مصالحها أيضا فى اطار من الفهم الواعى المستنير ، وبنوع من النظرة البعيدة المدى

وبعد ، فان هذا الكتاب « الامم المتحدة فى عالم متغير » للاستاذ ليلاند جودريش يقدم صورة تفصيلية دقيقة للامم المتحدة ، كتنظيم دولى عالمى ، فى ماضيها وحاضرها ومستقبلها . واذا كان الكتاب يتحلى بروح الموضوعية والحياد العلمى ، وبقوة المنطق وسلاسة العرض والترتيب ووضوح الاسلوب ، فان هذا كله ليس بكثير على استاذ باحث يتمتع بمكانة علمية مرموقة فى مجال تخصصه . والكتاب بصورته هذه ، قراءة لازمة لكل من يريد التعمق فى دراسة الامم المتحدة ، باعتبارها اكبر التجارب وأعظمها فى تاريخ التنظيم الدولى حتى الآن . ■

د. اسماعيل صبرى مقلد

المؤلفات العربية السياسية

الكتاب : الحوار بين الاديان
المؤلف : د. وليم سليمان
الناشر : الهيئة المصرية العامة للكتاب
القاهرة ـ ١٩٧٦

قرأت باعجاب كتاب الزميل العزيز الدكتور وليم سليمان ، وكما يقول الاستاذ الدكتور عبد العزيز كامل ، الذى تفضل بتقديم الكتاب ، مؤكدا بذلك أبعاد الحوار من الناحية التطبيقية : « فاننا قد نتفق مع الدكتور وليم سليمان وقد لا نتفق ، والامر قبل كل شىء وبعده امر حوار مستمر ، والحوار لا يعرف الكلمة الاخيرة .. » .

اننى اتفق مع المؤلف فى شرحه لتطور نظرة الغرب الى المذاهب والاديان غير الغربية ـ سواء كانت مسيحية أو غير مسيحية ، لاسيما أن هذا التطور يلازم مرحلة تصفية الاستعمار الاوربى فى افريقيا وآسيا .

وأوافق ايضا المؤلف على التحليل الفلسفى الرائع الذى جاء فى الفصل الثانى من كتابه والذى جعل عنوانه : « الحوار المجرد » .

ولكننى لا أوافق على كثير مما جاء فى الفصل الثالث من الكتاب وعنوانه : « الحوار من خلال حياة مشتركة » ، فعندما تتبع عناصر الحياة المشتركة بين المسلمين والمسيحيين فى مصر ، تفادى ذكر العناصر المعوقة للحوار ، وكأنها لا توجد . فكيف نستطيع أن نتكلم عن حوار ما ، دون ان نتعرض لمعوقات هذا الحوار التى اختلفت باختلاف العصور ، وباختلاف أهواء الحكام ، وباختلاف الظروف الاقتصادية التى أحاطت بالبلاد ؟ ثم كيف نستطيع أن نتكلم عن مصر الحديثة ، لاسيما بعد الحرب العالمية الثانية ، بمعزل عن الدول العربية المجاورة لها ، والمرتبطة بها ، والمتكاملة معها ؟ هل يعقل أن يصدر كتاب فى منتصف ١٩٧٦ عن الحوار بين المسيحيين والمسلمين ، دون أن نجد سطرا واحدا عما يجرى فى لبنان ؟!

وثمة ملاحظة أخرى ، وهى انه ، فى رأى المؤلف ، لا حوار حقيقى الا بين المسيحية والاسلام . أما الحوار بين المسيحية واليهودية ، أو بين الاسلام واليهودية ، أو بين

البوذية والمسيحية ، أو بين الهندوكية والاسلام ، فانه حوار هامشى ، لم يحظ باهتمام المؤلف ، على الرغم من ان هذه الديانات غير السماويه ، تمثل الاغلبية الساحقة من شعوب العالم ، والمسيحيون والمسلمون فى خاتمة المطاف ، ليسوا الا أقلية •• لذلك كان يستحسن ان يغير عنوان الكتاب ، ليجعله اسما على مسمى ، فيكون عنوانه الحوار المسيحى الاسلامى ، وليس الحوار بين الاديان •

وهناك ملاحظة هامشية أحب أن أذكرها ، عندما يتكلم المؤلف عن مجلس الكنائس العالمى فى صفحة ١٥ من كتابه ، فانه يفرد له سطرين ، مفترضا أن القارىء يعرف عن هذه المنظمة الدولية الكثير •

و « بعد » ، فان هذه الملاحظات ، لا تقلل من اصالة كتاب الدكتور وليم سليمان ، ولا عمقه الفلسفى والدينى ، ولا كونه من أوائل الكتب التى صدرت بالعربية ، وتعرضت لهذه القضية المصيرية •

د • بطرس بطرس غالى

الكتـــاب : سيناء المصرية •• عبر التاريخ
تأليـــف : ابراهيــــم أمين غـــــالى
الناشـــر : الهيئة المصرية العامة للكتـــاب
القـــــاهرة ـ ١٩٧٦

يقدم الكتاب رحلة علمية مع سيناء على مدى الآف السنين ويقدم خلالها عشرات من الوثائق التاريخية وهى توضح مدى الجهد الحقيقى الذى بذل فى هذه الدراسة •

يبدأ الكتاب بتحديد جغرافية سيناء التى تتحدد بمثلث ترتكز زواياه الثلاث على رفح وبور سعيد ورأس محمد • فيمتد الضلع الشمالى من بور سعيد الى رفح مسافة تزيد قليلا عن ٢٠٠ كيلو متر ، بينما يبلغ محيط سيناء كله ١٢٠٠ كيلو متر منها ٣٠٠ على البحر الابيض المتوسط مع ٢٦٠ كيلو مترا بمحاذاة قناة السويس غير ٢٤٠ كيلو مترا بمحاذاة خليج السويس ثم ١٦٠ كيلو مترا بمحاذاة خليج العقبة ثم ٢٤٠ كيلو مترا فى الخط الفاصل الشرقى • وتبلغ مساحة سيناء فى مجموعها ٤٠ الف كيلو متر مربع • ويستعرض المؤلف الجبال والوديان والزراعة والحيوانات فى سيناء •

ويذكر المؤلف أن المنطقة لم توضع لها خريطة الا ابتداء من القرن الثانى الميلادى باستثناء خريطة السواحل • وأن اول محاولة معروفة لنا لعمل خريطة شبه جزيرة سيناء ترجع الى القرن الثالث سميت بلوحة بوتنجر وموجودة بدار الكتب بفيينا •

ولم تنشر اى خريطة جيولوجية لمصر قبل سنة ١٨٣٨ وهى خريطة روسيبرج وان كانت كثيرة الاخطاء • وفى

القرن الرابع عشر اعد مارينو سانودو من البندقية عدة خرائط ذكر فيها لاول مرة دير سانت كاترين • ويذكر المؤلف بهذه المناسبة ان مارينو هو أول من وضع فى كتابه خطة للاستعمار الاوربى لاستعمار مصر • ففى كتابه المهدى الى البابا الكاثوليكى بروما سنة ١٣٢١ اقترح على الدول المسيحية احتلال مصر نظرا لموقعها الجغرافى ووضع كذلك خطة جوهرها :

ـ احكام الحصار الاقتصادى على مصر لمنع البضائع الواردة من الهند من المرور فيها •

ـ نقل سير القوافل الى طريق العراق وسوريا •

وتكون النتيجة لذلك هى عزل مصر نهائيا حتى لا تتمكن من القيام بأى نشاط تجارى • وبعد انقضاء مدة مقدرة بثلاث سنوات تكون مصر فقدت ثروتها واصبحت على حافة الافلاس • ولا يبقى بعد ذلك سوى اعداد جيش مكون من ١٥ الف جندى من المشاة مع ٣ الاف من الفرسان للنزول الى مصر وغزوها تحت حماية الاسطول •

وبعد ان يقدم الكتاب وصفا تفصيليا لسيناء من حيث الطبيعة الجيولوجية والزراعة والحيوان ينتقل الى دراسة السكان حيث يسجل عرضا لملامح السكان الاصليين من البدو والقبائل وعاداتهم وتقاليدهم والقوانين التى تحكم مجتمعهم •

وبعد ذلك يعرض الكتاب رحلة التاريخ ابتداء من العصر الفرعونى حتى اليوم وتبدأ بتسجيل حقيقة أن مصر استغلت معادن سيناء منذ اكثر من ٣ الاف سنة قبل الميلاد • ويتضح من هذه المرحلة أن مصر جعلت من سيناء أرضا مكملة لها منذ مهد التاريخ • وأنه قد حدث امتزاج كامل بين بدو سيناء وممثلى الادارة المصرية منذ خمسة آلاف سنة ، وتجسم هذا الامتزاج فى تشخيص الالهة والازدواج فى طقوس الديانة والعبادة • وتأكيدا لهذه الحقيقة نجد ان أقدم أثر مصرى فى سيناء معروف الى الان هو ما سمى « بصخرة سمرخت » وهو سابع ملوك الاسرة الاولى • ثم يمضى الكتاب معددا للاثار الفرعونية التى عثر عليها فى سيناء وهى دليل مادى ملموس على أن سيناء مصرية منذ فجر التاريخ •

ومن هذه الحقيقة وهى الدليل المادى على الوجود يتعرض المؤلف لقضية بالغة الاهمية وهى البحث عن أسس تاريخية لاساطير اليهود عن سيناء وخاصة ما سمى برحلتهم فى سيناء وتغريبهم منها أربعين عاما • ويقول المؤلف أنه من الامور المحيرة خلو شبه الجزيرة من كل أثر من الاثار التى تعبر عن تقديس المكان الذى تلقى العبريون فيه الوصايا ونواميس شريعتهم » •

ويسجل المؤلف حقيقة بالغة الاهمية وهى أن المصادر التاريخية باستثناء التوراة خالية من كل نص • حتى المؤرخ اليهودى فلاخيوس جوزيف الذى عاش فى القرن الاول من الميلاد لم يضف كلمة واحدة الى التفاصيل التى وردت فى التوراة ، بل ولم يبال بتحديد الاماكن الجغرافية • وكل شيء يدل على أنه كان يجهلها • ويثير ذلك سؤالا حول حقيقة خروج اليهود فعلا من مصر أم ان القصة لا تزيد عن أسطورة •• !

فالغريب أن الاثار المصرية العديدة من عهد الهكسوس ومن العهود السابقة واللاحقة خالية من أية اشارة الى هذا الموضوع • وغير صحيح أن المصريين كانوا يسجلون

انتصاراتهم فقط لان هناك آثارا كثيرة حول عهود الفوضى والاحتلال التى تعرضت لها مصر ·

ويمضى المؤلف مع تفاصيل الاساطير اليهودية كما سجلتها التوراة ومناقشة علماء التاريخ لها مما يتضح معه التخبط الشديد فى التاريخ · فتواريخ العهد القديم لا تتمشى مع التاريخ المعروف · كما يقع الخطأ أيضا فى الطريق الذى سلكه اليهود بعد الخروج من مصر · ونتيجة التخبط يستحيل تحديد خط سير الخروج جغرافيا · ومما يحير الباحث ان العهد الاغريقى ثم الرومانى بل ورجال الدين اليهود لم يكلفوا انفسهم مشقة الكلام فى هذا الموضوع بأكثر مما جاء فى التوراة ·

فاذا كانت الحقيقة انه لا التاريخ ولا الاماكن الجغرافية تنطبق على طبيعة ما جاء فى العهد القديم فهل خط السير يوحى بان مثل هذا العبور قد وقع فعلا ·· ؟

وينتقل الكتاب بعد ذلك لمرحلة تاريخية اخرى لسيناء وهى المرحلة المسيحية فيقرر انه عند انتشار المسيحية فى الشرق عادت ذكرى موسى الى التقديس وامتلأت شبه الجزيرة من جديد بشخصية المصلح وتحمل الان اسمه اماكن كثيرة فى سيناء مثل عيون موسى وحمام موسى وجبل موسى وبلاد التيه التى تقضى التقاليد عند العرب بأنها الصحارى التى تاه فيها بنو اسرائيل ·

وسبح الخيال عند الاقدمين الى حد أن لقبوا نوعا من السمك باسم موسى وهو السمك المعروف فى سوريا بالمر · وهو مسطح البطن كأنه شطر الى قسمين ·

واخذت ارض الميعاد فى العهد الجديد معنى اخر فاصبحت حيث سيتقابل المؤمنون بعد الحياة الزائفة المليئة بالالام والهموم للتمتع بالسعادة الابدية · ومن هذا المصدر الروحانى فتحت أمام تاريخ سيناء صفحة جديدة وتحولت بعد انتصار المسيحية الى مكان مقدس يحج اليه المؤمنون فى الوقت الذى احجم فيه اليهود عن مسايرة الحركة العقائدية وابتعدوا عنها كأن شبه الجزيرة لا تمثل شيئا فى تاريخ دينهم أو فى تراثهم العقائدى ·

وقد استعادت سيناء اهميتها فى المسيحية مع حركة الرهبنة التى انتشرت الى حد ان قدرها بعض العلماء بحوالى ١٠ فى المائة من مجموع سكان مصر من الذكور · وامام ما تعرض له الرهبان من مخاطر اعتداءات البدو ظهرت فكرة بناء دير يكون حصنا لرجال الدين · فسافر وفد منهم الى القسطنطينية حيث التمس من الامبراطور جوستينيان بناء حصن مزدوج الاغراض منهما تأمين الطريق من العقبة الى مصر من ناحية وحماية الرهبان من شر الغزوات من ناحية أخرى · وقد تم بناء الدير سنة ٥٤٥ وفى الدير وثيقة مؤرخة عام ٥٣٠ قيل انها الطلب الذى قدمه الرهبان الى الامبراطور · وقد نقل المؤلف نص هذه الوثيقة · وتعرض بعد ذلك للروايات المتعددة لقصة تسمية الدير والوصف التفصيلى للدير نفسه مع صورة كبيرة له ·

وانتقل الكتاب بعد ذلك الى الفتح العربى لمصر عن طريق سيناء ويشير الى انه ليس هناك اى دليل على أن العرب أقاموا حصونا فى سيناء مما يدل على أن السكان الاصليين اندمجوا بدون قتال فى النظام الجديد ، كما لم تصطدم جيوش المسلمين بأية مقاومة من جانب الهيئة الوحيدة المنظمة التى يعمل لها حساب فى تلك البقاع وهى دير سانت كاترين ، ثم عرض المؤلف وضع الدير فى العهد الاسلامى وناقش عددا من الوثائق الاسلامية التى تعرضت لذلك · ونمضى رحلة الكتاب مع سيناء الى الحروب الصليبية ثم العصر المملوكى ثم الاحتلال التركى لتصل الى تاريخ سيناء فى القرن ١٩ ·

فبعد احتلال بونابرت لمصر فى سنة ١٧٩٨ تغير وضع سيناء تغيرا جوهريا فاصبحت فاصلا بين الدولة العثمانية والادارة العسكرية الفرنسية بمصر ، وبرزت من جديد أهميتها الاستراتيجية للمنطقة · وقد انتهت الحملة الفرنسية بقيادة كليبر الى اتفاق صلح عقد فى مدينة العريش يسمح للفرنسيين بالجلاء الا ان شروط بريطانيا فرضت على الجيش الفرنسى الحرب من جديد الى أن تم الجلاء عن مصر فى اكتوبر سنة ١٨٠١ · وخلال تلك السنوات الثلاث تركت آثارا عميقة · وقد اهتم كليبر بحماية دير سانت كاترين وتوفير كل وسائل الامن له · الى أن تولى محمد على ولاية مصر وفى سنة ١٨٣١ قام ابراهيم باشا بغزو سوريا ولذلك قامت الادارة المصرية باعداد سيناء لتكون طريقا ممهدا للمواصلات بين القطرين ، فقامت بترميم كثير من الابار وتعيين حراس عليها وانشاء بريد منظم بين غزة ومصر الى أن تجمعت أوربا على محمد على وهزمته فقام السلطان بتوليته على مصر · وقدم المؤلف عرضا لقرار السلطان الذى ارفق به خريطة تبين حدود مصر وواضح منها أن سيناء جزء من مصر والتى تعرض الكتاب لوصفها فى ظل خلفاء محمد على ·

والواقع أن القرن ١٩ كان بادرة للبحث العلمى الدقيق بخصوص سيناء سواء من الناحية الطوبوجرافية أو من الناحية الاثرية ·

فقد اتجه فريق من العلماء الى التعرض للتفاصيل التاريخية الواردة فى التوراة · وسرعان ما نقض ما ورد بها بخصوص سيرة شعب اسرائيل ومال فريق أخر الى عدم التمادى فى النقد مدفوعا الى الرغبة فى تفسير نصوص التوراة بأن اسماء الاماكن قد تغيرت · ومنذ القرن ١٧ كان ديلا فال أول من لفت نظر العلماء الى الكتابات المحفورة على الصخور ولكن الاهتمام بحل الغازها يبدأ الا فى القرن ١٩ · وفى مطلع القرن اهتم رجال البحث أيضا بالعلوم الاسلامية ولاحظوا التناقض الكامل بين النظرية اليهودية والنظرية الاسلامية بخصوص اسطورة الخروج · وكان دير سانت كاترين مصدر الثروة العلمية لتفسير الكثير مما غمض · وبدأت البعثات العلمية تدرس جيولوجية سيناء · ونشرت دراساتها فى أكثر من كتاب ·

ومع بداية عهد الخديوى عباس حلمى الثامن ظهرت الازمة حول سيناء التى بدت أهميتها تتزايد بعد فتح قناة السويس مما لفت نظر الباب العالى اليها فأراد أن يفصلها عن مصر · وفعلا جاء فرمان تولية عباس خديوى على مصر مختلفا عن غيره حيث أدخل الباب العالى تعديلا على حدود مصر ولكن التدخل البريطانى اثناء الاحتلال البريطانى لمصر منع تحقيق أهداف الباب العالى · وقدم المؤلف عددا من الوثائق التاريخية التى تتعلق بتأييد الموقف المصرى وانتهت الازمة بالاعتراف بأن سيناء تدخل ضمن ولاية عباس ·

ولم يكن الاتفاق نهاية لاطماع تركيا في سيناء • فقد وقعت ازمه اخرى بين تركيا ومصر حول الحدود مما دفع الحكومه المصريه الى ان تطلب من الباب العالى تعيين لجنة مختلطة من المصريين والاتراك لتحديد حدود مصر بين سيناء والممتلكات التركية فى الحجاز والشام • ولكن تركيا لم ترد على الاقتراح المصرى وتبلورت الازمة حول طابا بالعقبة • اذ قامت تركيا باحتلالها ولكن مصر رفضت ذلك وايدتها بريطانيا فى اعتبار طابا مصرية • وقدم المؤلف عرضا تفصيليا للمراسلات والاتصالات التى جرت لاعادة طابا الى السيادة المصريه • وقد وصل الامر الى أن قدمت بريطانيا انذارا الى تركيا فى ٢ مايو سنة ١٩٠٦ بالانسحاب من طابا فان رفض الباب العالى او تاخر الرد خلال عشرة أيام فسوف تكون النتائج وخيمه وكانت قد حشدت مظاهرة بحرية امام الشواطىء التركيه واعلان تعبئه بحريه فى ميناء بيريه • وانتهت الازمه بتشكيل لجنة مشتركة من تركيا ومصر لتحديد الحدود وعادت طابا الى مصر • وانتهت الازمه ولكنها تركت اثارا بعيدة فقد غيرت فى راى المؤلف التيارات الفكرية فى مصر واضمحلال الحزب الوطنى الذى كان يؤيد الموقف التركى تحت راية الجامعة الاسلامية ، وتغيير السياسة البريطانية ازاء مصر وابعاد الخديوى عن العرش وتوجيه حركة التحرر الوطنى نحو آفاق جديدة أبعدتها عن الجامعة الاسلامية وجعلتها تحتضن مبدأ الجامعة القومية بظهور الوفد •

ولعل فى الظروف الحاضرة يصبح الباب العاشر من الكتاب هو أكثرها أهمية باعتباره يتعرض بالتفصيل والوثائق للاطماع الصهيونية فى سيناء وقد بدأت مع رحلة هرتزل مؤسس الحركة الصهيونيه الى لندن فى اوائل يونيو سنة ١٩٠٢ وعرضه على بريطانيا ، الدخول فى مفاوضات من أجل الحصول على ارض يتجمع فيها اليهود • فاقترح ان تتنازل بريطانيا عن جزيرة قبرص لليهود ويقوم اليهود بمقايضة قبرص بفلسطين مع الباب العالى • وقد تقدم هرتزل فعلا بهذا الاقتراح العجيب الى مؤتمر بازل الخامس ثم استقر الراى على احد ثلاثة مواقع لاقامة وطن لليهود وهى قبرص او سيناء أو أوغندا • ومنذ ذلك الوقت وأطماع الصهيونية فى سيناء مستمرة خاصة وأن بريطانيا لم تكن معترضة على تقديم سيناء لليهود • وفعلا وصلت بعثة فنية صهيونية لمصر فى آخر يناير سنة ١٩٠٢ وتوجهت البعثة فى شهر فبراير الى سيناء حيث مكثت هناك حوالى الشهر وفى ٢٦ مارس قدمت تقريرها • وقد حاولت البعثة التقليل من تعداد سكان سيناء لابراز أكذوبة انها خالية من البشر • وقد ناقش المؤلف بالتفصيل تقرير اللجنة وراجعه على الوثائق والدراسات الاخرى التى كشفت ما فيه من أكاذيب • وانتهت البعثة فى تقريرها الى تحديد الحدود التى تطلب من مصر التنازل عنها للصهاينة وهى تمتد من البحر الابيض شمالا والحدود التركية شرقا ومساقط مياه وادى العريش ومرتفعات وادى التيه جنوبا وقناة السويس وخليجها غربا • ووضعت مشروعا لتحويل مجرى نهر النيل الى وادى الفرما وانشاء الترع والمصارف والعجيب أن البعثة الصهيونية تريد ان يقوم بكل هذه الاعمال الفلاحون المصريون •

وقد عرض المؤلف للنص القانونى الذى أعدته الصهيونية ويشمل ١٤ بندا وذلك لمشروع استقلال سيناء للصهيونية • وهو ما يستحق الدراسة والتامل بالفعل • وقد بعث بطرس باشا غالى وزير الخارجية المصرية خطابا قدم الكتاب صورة زنكوغرافية له يعلن فيه وزير الخارجية المصرى رفض المشروع الصهيونى بشكل قاطع • ووضع شروطا اهمها أن من يريد البقاء فى سيناء فعليه أن يقبل كتابة انه من رعايا الدولة العلية ويقبل اختصاص المحاكم الاهلية والسلطات المصرية ، وهو ما يتعارض مع آمال الصهيونية فى اقامة دولة • ثم بدأت سلسلة من الدراسات حول المشروع الصهيونى بين كرومر ووزير الخارجية البريطانية والحكومة المصرية التى اصرت على الرفض • وان كان ذلك لم يضع حتما نهاية لاطماع الصهيونية فى سيناء •

ثم يقدم الكتاب عرضا لدور سيناء فى الحرب العالمية الاولى وموقعها فى الاستراتيجية البريطانية خلال فترة الحربين لينتهى الى موقف سيناء بعد الحرب العالمية الثانية مقدما عرضا كاملا لموقف سيناء فى الحرب الاسرائيلية العربية الاولى والثانية والثالثة ليصل الى خاتمة الكتاب بحرب اكتوبر سنة ٧٣ وفجر يوم جديد • وقدم الكتاب صور ١٣ وثيقة تاريخية تتعلق بسيناء المصرية •

والكتاب بذلك يعتبر جهدا علميا كان ينقص المكتبة العربية ولعله يدفع الى المزيد من الابحاث والدراسات فى هذا المجال البالغ الحيوية هذه الايام وسيناء لازالت أسيرة الاحتلال الصهيونى منذ سنة ١٩٦٧ •

د • سامى منصور

الكتـــاب : بحوث فى الاقتصاد الاسرائيلى
المؤلـف : حســـين أبو النمـــل
الناشـــر : مركز الابحاث ـ منظمة التحرير

يتضمن هذا الكتاب ، أربعة بحوث قامت على الحقائق والارقام التى سجلتها الجداول والرسوم البيانية عن معدل الناتج القومى السنوى ، وتزايد الهجرة والتى غطت السنوات منذ عام ١٩٥٨ حتى ١٩٧٢ ; وبعضها غطى الفترة منذ ١٩٥٠ وحتى الان • ففى البحث الاول يتحدث المؤلف عن دور القرار السياسى فى صنع السياسة الاقتصادية الاسرائيلية ، ويتناول عدة نقاط ، إنتهى فيها الى ان الاهداف السياسية وليس المعايير الاقتصادية هى التى تحكم سياسة اسرائيل الاقتصادية ، وان اختلال العلاقة بين السياسة والاقتصاد لصالح القرار السياسى فى اسرائيل ، لا يعنى تعطيلا ولا نفيا للقانون الذى

يقول ، بأن السياسة اقتصاد مكثف ، وبأن للمصالح الاقتصادية دورا في تقرير المسائل السياسية . ولذا فان القرار السياسي الاسرائيلي الذي يبدو متعارضا مع المنطق الاقتصادي ، انما هو قرار يخدم في الاساس المصالح الاستراتيجية العليا للامبريالية ، أي مصالحها الاقتصادية . ويتطرق حديثه بعد ذلك ، الى الازمات التي تخلقها او تفتعلها اسرائيل ، والتي تتمثل في بعض الاحيان في التصريحات والبيانات المذعورة التي يدلي بها المسئولون الاسرائيليون ، حينما يتحدثون عن الازمة الاقتصادية التي تتهدد الاقتصاد الاسرائيلي ، لاستجداء التبرعات والمساعدات من دول ويهود العالم ، اذ يتبين فيما بعد ، ان لا أساس حقيقي لهذه البيانات ، وان اسرائيل بوسائلها تلك ، انما تحاول أن تستفيد من تحالفاتها وارتباطاتها ، بالشكل الذي يخدم تصوراتها هي لهذا التحالف ، وليس تصورات حلفائها .

وعن مستوى المعيشة المرتفع للمواطنين الاسرائيليين ، كعامل وجود أو عدم وجود للكيان الاسرائيلي ، يقول أن وتيرة تزايد المهاجرين المنضبطة مع وتيرة ارتفاع الناتج القومي ، وبالتالي قدرة اسرائيل على توفير مستوى معيشي مرتفع لمواطنيها ، تؤكد بما لا يقبل الجدل ، صحة القول بانه بلا مستوى معيشة مرتفع لا توجد هجرة ، وبلا هجرة لا توجد اسرائيل . وحول صحة القول بان اسرائيل دولة امبريالية بالمعنى الاقتصادي ، يوضح الكاتب أن اسرائيل لا تمتلك سمات الدولة الامبريالية ، لعجزها حتى الان في مجالي تصدير السلع وراس المال في هذه المرحلة على الاقل . كما أن رفاهية الدول الامبريالية ، رهن بعوامل تستطيع هذه الدول التحكم فيها ، وينعكس درجة عالية من الاستقلال الاقتصادي . وهنا تكمن أهمية التفرقة بين وضع هذه الدول ووضع اسرائيل ، وان اسرائيل غير قادرة حتى الان ، على التحكم في عوامل رفاهيتها لارتباطها بالمساعدات الخارجية . كذلك يبدى ملاحظاته عن التحويلات المالية لاسرائيل ، كعبء مستقبلي على اقتصاد اسرائيل ، ويقول ان معظم هذه التحويلات غير قابلة للاسترداد . ويبرز هنا أهمية التفرقة بين اعتماد اسرائيل على التمويلات المالية من الخارج والقروض والمساعدات ، وبين اعتماد ميزانية اية دولة أخرى على المساعدات الخارجية كالاردن مثلا ، حيث تذهب هذه المساعدات ـ على ضآلتها ـ بشكل مصروفات غير قابلة للاسترداد «مرتبات» . وفي ختام بحثه الاول ، يتناول كاتبنا حقيقة البطالة في مجتمع العدو ، ويرى ان المخرج الاسرائيلي لحل مشكلة البطالة يتأتى اما بالسماح بهجرة العقول ، وهذا ما لا تسمح به دولة العدو ، واما بتغيير تركيب الطاقة العاملة ، وهذا ما اختارته اسرائيل ، فقد بدأت تمتص الطاقة العاملة من المناطق المحتلة . فالاستفادة من الطاقة البشرية العاطلة ذات الكفاءة الفنية العالية ، هو المظهر السلبي الرئيسي لظاهرة البطالة في اسرائيل .

أما اذا انتقلنا الى البحث الثاني ، فاننا نجد أنه يتعرض لدور العمال العرب في الاقتصاد الاسرائيلي ، يقول مؤلف هذا الكتاب على لسان البروفيسور برنار كريسر من جامعة تولوز ، ان مشكلة الهجرة العمالية الى أوروبا ، هي هبة من الموارد يقدمها الفقراء الى الاغنياء . فالحاجة لليد العاملة العربية ، حاجة ماسة لخلق التناسب المطلوب في علاقات الانتاج في اسرائيل . والحل الوحيد الذي يوفق بين الحاجة الماسة لليد العاملة العربية ، وبين عدم قدرة واستعداد اسرائيل لاحتوائهم في احشائها ، هو الاستفادة منهم اقتصاديا ، وفي الوقت نفسه ، عدم تحمل مسئوليتهم سياسيا ، بحيث تصبح صلتها بالعمال العرب ، صلة عمل فقط ، تنتهي بانتهاء يوم العمل .

ثم يطرح المؤلف بعد ذلك البحث الثالث ، وهو عن الاقتصاد الاسرائيلي والسلام ، فيقول ان زوال الخطر عن اسرائيل ، سيؤدي بالتالي الى انخفاض تأييد يهود العالم والصهيونية العالمية ، وبالتالي الامبريالية لاسرائيل . وهذا بدوره سيؤدي الى تضاؤل حجم المساعدات التي تقدم لها ، باعتبار ان تزايد درجة التأييد والمساعدات لها ، مرتبط بارتفاع درجة الخطر عليها . ويستدل أصحاب وجهة النظر تلك ، بدور حرب ١٩٦٧ في اخراج اسرائيل من أزمتها الاقتصادية الخانقة ، التي كانت قد عاشتها منذ مطلع العام ١٩٦٦ . هذا بالاضافة الى عدد آخر من الاعتبارات السياسية والايديولوجية ، التي ترتكز عليها نظرية خطر السلام على اسرائيل .

واخيرا ينهي مؤلفنا أبحاثه الاربعة ، وهي عن الاقتصاد الاسرائيلي وحرب تشرين ، ويوضح هنا انه عندما نقول نتائج حرب تشرين على الاقتصاد الاسرائيلي ، فان ذلك يشتمل على ثلاثة أمور أساسية ، أولا : التكاليف المباشرة وغير المباشرة لايام القتال الفعلي ، والفترة التي تلتها مباشرة ، والتي سيتحمل عبؤها الاقتصاد الاسرائيلي ، ويدفع ثمنها مستقبلا . ثانيا : جو التعبئة الذي عاشته اسرائيل منذ الحرب وحتى الآن ، وان كان بنسب متفاوتة في ضوء التعرجات السياسية ومحاولات ايجاد حل سلمي للمشاكل القائمة . ولكن هذه النسبية لم تصل لدرجة العودة الى الاوضاع الطبيعية التي كانت تعيشها اسرائيل قبل الحرب الاخيرة . ولهذا الامر أثره الكبير على الاقتصاد الاسرائيلي بكافة فروعه وجوانبه . ثالثا : محاولات اسرائيل لاستعادة قدرتها العسكرية سواء على صعيد التسليح ، أو على صعيد تعويض القوى البشرية التي فقدت أثناء الحرب . وانعكاس هذه المسألة على ميزان المدفوعات من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، على جميع فروع الانتاج في اسرائيل ، نتيجة لعسكرة جزء من الاقتصاد الاسرائيلي ، لاستعادة القدرة العسكرية .

هذه العوامل الثلاثة ، أتت لتصب في بنية اقتصادية تعاني أساسا من مجموعة نقاط ضعف ، الامر الذي أدى الى ازدياد تفاقم مظاهر الضعف في البنية الاقتصادية لدولة العدو .

وترجع أهمية هذا الكتاب الى أنه يضعنا امام نموذج شبه فريد في السياسة الاقتصادية ككل ، وفي سياسة التنمية بشكل خاص ، كيفية فهمه بطريقة صحيحة ، تفرض الالمام بالاعتبارات العديدة ، التي تتحكم في القرار ، الذي يتحكم بدوره في رسم السياسة الاقتصادية الاسرائيلية .

اسلام عفيفي

الكتـــاب : العـــالم العربى والاستراتيجية السوفيتية المعاصرة

المـؤلف : دكـتور وحيد رأفت

الناشــر : منشأة المعارف ـ ١٩٧٦

كتابات وآراء الدكتور وحيد رأفت ، سواء كانت دراساته الفقهية القانونية أو مقالاته السياسية ، معروفة للقارىء العربى منذ مايقرب من نصف قرن • فقد كان الدكتور وحيد رأفت استاذا ذائع الصيت فى كلية الحقوق بجامعة القاهرة ، ثم مستشارا لوزارتى الخارجية ، والعدل حيث عهد اليه بالبت فى أهم وأخطر القضايا السياسية التى مرت بها البلاد قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ •

وبعد قيام الثورة ، كان الدكتور وحيد رأفت من الشخصيات الفذة التى كانت لها الشجاعة فى أن تحذر الحاكم من خطر الارتماء فى احضان السوفيت وكان من نتائج هذه الشجاعة ، اعتقاله فى سجن القلعة ، ثم تحديد قامته • وقد سافر بعد ذلك الى الكويت مستشارا للديوان الاميرى ، واستمر اشعاعه الفقهى والسياسى فى الخليج ، فى الدراسات التى وضعها بصفته مستشارا ، والمقالات التى نشرها فى الصحافة المحلية • وعندما عاد الى مصر عام ١٩٧٢ كانت العلاقات قد بدأت تسوء بين القاهرة وموسكو ، لاسيما بعد قرار الاستغناء عن الخبراء والمستشارين العسكريين السوفييت فى يوليو ١٩٧٢ ، وانتهى الامر بقرار القيادة المصرية فى ١٤ مارس ١٩٧٦ بانهاء العمل بمعاهدة الصداقة والتعاون بين مصر والاتحاد السوفيتى •

والكتاب الذى وضعه د• وحيد رأفت بين يدى القارىء العربى ، هو قصة المؤلف فى تتبعه للزحف السوفيتى على مصر ثم انسحابه فجمع بين انطباعاته الشخصية وتجربته التى مر بها من اجل الدفاع عن استقلال مصر ، والتحليل القانونى للسياسات والاستراتيجيات السوفيتية فى المنطقة ، فخصص مبحثا لتطلع الاتحاد السوفيتى الى السيطرة العالمية ، ثم تطلعهم للسيطرة على الشرق الأوسط ، وتطلعهم للسيطرة على البحار ؛ كما خصص مبحثا لتحليل نظرية بريجينيف ، التى تنادى بالسيادة الناقصة للدول الداخلة فى المعسكر السوفيتى وينتقل من هذه المباحث ، الى تتبع العلاقات المصرية السوفيتية من تاريخ اعتراف مصر بالاتحاد السوفيتى واقامة العلاقات الدبلوماسية بينهما ، حتى الغاء المعاهدة السوفيتية المصرية ، التى يقدم تحليلا قانونيا دقيقا لها •

وقد اختلف مع بعض الاراء التى تقدم بها الدكتور وحيد رأفت اذ ركز تحليلاته على مخاطر الاستراتيجية السوفيتية ناسيا مخاطر الاستراتيجية الامريكية ، التى لا تقل عنها خطورة بالنسبة للوطن العربى عامة ، وبالنسبة لمصر خاصة • وقد يرد علينا الكاتب الكبير ، بأن كتابه ينصب على تطلعات الاتحاد السوفيتى ، ولا ينصب على تطلعات الولايات المتحدة ونعلق بدورنا بأنه لا يجوز معالجة التطلعات السوفيتية ، دون الحديث عن التطلعات الامريكية ، ولو بطريقة هامشية ، لاسيما ان هناك علاقة وثيقة بين الاستراتيجية السوفيتية والاستراتيجية الامريكية ، تتخذ حينا صورة المواجهة ، وحينا أخرى صورة الوفاق ، وحينا ثالثا صورة تقسيم مناطق النفوذ •••••

وعلى الرغم من عداء المؤلف الصريح للشيوعية ، فانه يحتفظ الى حد كبير بالموضوعية العلمية ، فنراه يهنىء أحمد طه وأبو سيف يوسف لشجاعتهما باعتبارهما العضوين الوحيدين فى مجلس الشعب وكانا قد صوتا ضد مشروع القرار الخاص بانهاء العمل بالمعاهدة ويقول : « حسبنا تلك الشجاعة فى ابداء الرأى فى وقت افتقدنا فيه هذه الصفة » •••

والكتاب ملىء بهذه الانطباعات الجريئة مما يلطف من حدة التحليلات القانونية وهو فى مجموعه اسهام اصيل فى التاريخ الدبلوماسى المصرى الحديث يجمع بين الدراسة العلمية والتجربة الشخصية ■

د• بطرس بطرس غالى

رســالة جامعية : الوظيفــة الاتصــالية لجامعة الدول العربية

اعــداد : عبد الخبــير محمــود عطــا

الكليــة : كليــة الاقتصاد جامعة القاهرة

نوفمـــبر ١٩٧٦

الرسالة تبحث فى الاعلام العربى الجماعى على مستوى المنظمة الاقليمية جامعة الدول العربية من زاوية الوظيفة الاتصالية ، القائم بالاتصال ـ الرسالة ـ الوسيلة ـ الجمهور المستقبل ، لتحديد المقومات التى يتوقف عليها مدى فاعليتها سواء على مستوى المقومات الذاتية او المقومات الموضوعية ، فهو بحث فى واقع الاعلام العربى على كافة المستويات لبحث الاسباب التى تحد من الفاعلية على كافة المستويات •

ومن ناحية اخرى طرح للتصورات والخطط اللازمة للقيام بحرب اعلامية مضادة لصالح العرب • والرسالة تعتبر عملا جيدا وبذل فيها الكاتب مجهودا يستحق التقدير • ويقع البحث فى ٣٩٢ صفحة من القطع الكبير، وقد تناول الباحث الموضوع على مستويين نظريا وتطبيقيا فقسم بحثه الى خمسة أبواب وتمهيد • ينقسم كل باب الى فصل نظرى عن عنصر من عناصر الوظيفة الاتصالية وفصل عملى عن ممارسة الجامعة العربية لهذا

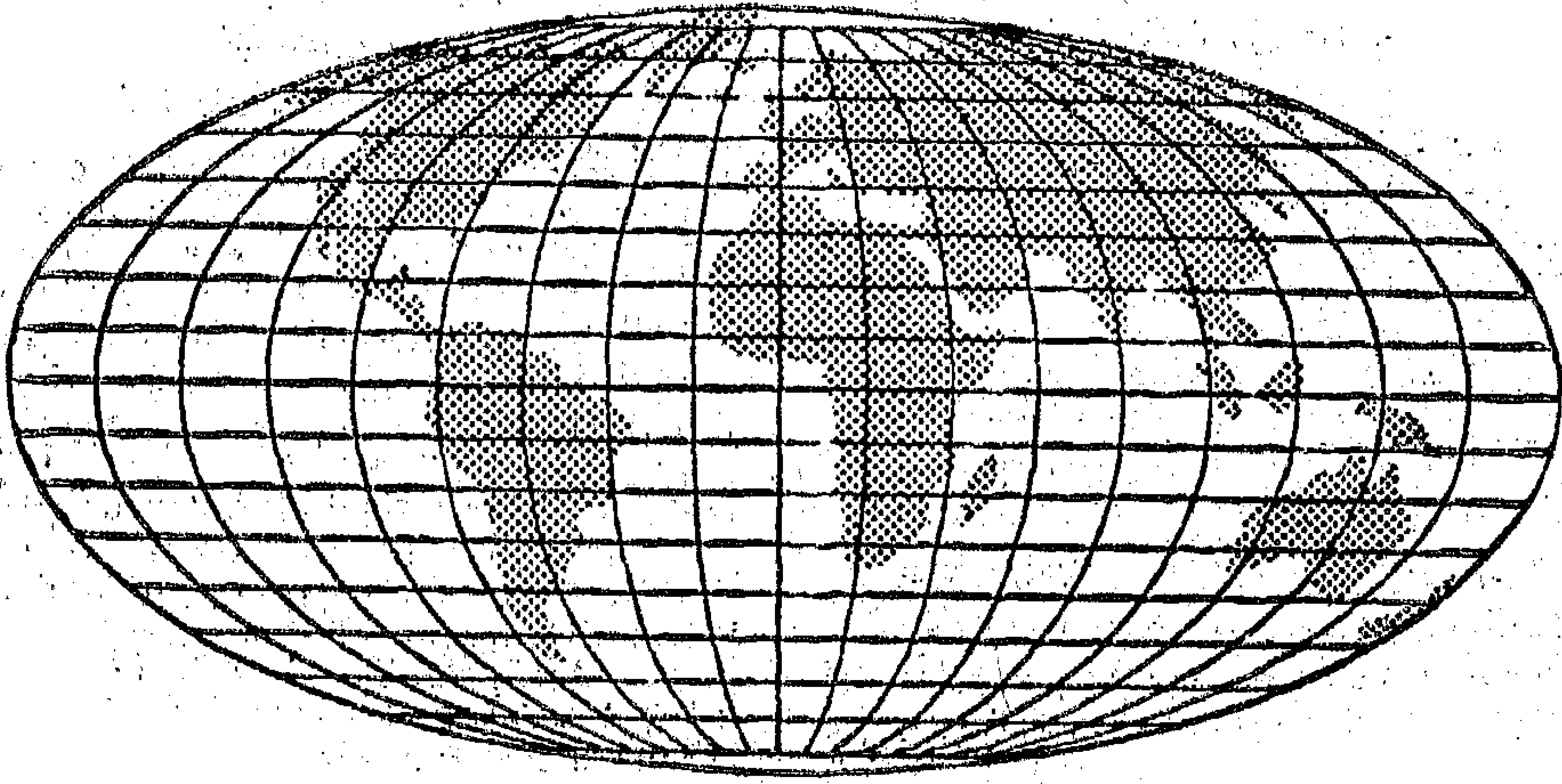
العنصر وتم ذلك فى اربعة أبواب أما الباب الخامس فهو يتحدث فيه عن المتغيرات الثانوية التى تتمثل فى مركز القائم بالاتصال ومكانته اى هو ما يسمى بالظرف الاتصالى • وبعد ذلك ينتهى البحث الى خاتمة تنقسم الى قسمين فى القسم الاول يتحدث عن النتائج العامة للبحث والقسم الثانى يتحدث عن التوصيات العامة للبحث •

ومن النتائج الهامة التى توصل لها الباحث أن الاتصال الدعائى ليس سوى انعكاس لمدى قوة القائم به ولامكانياته الاقتصادية والسياسية والعسكرية وبما أن الدول تتراوح بين الغنية والفقيرة ، فانه يمكن القول بان الدول الغنية هى التى تتولى التحكم بشكل أساسى فى عملية الارسال أما الدول الفقيرة فهى عادة الدول المستقبلة • كما توصل أيضا الى أن أساليب ادارة العمل الدعائى على مستوى الجامعة العربية لابد أن تتطور لتلاحق المتغيرات وتتكيف معها على كافة المستويات •

والبحث غلب عليه الجزء النظرى وطال فى التناول • مما كان يستدعى من الباحث أن يراعى التوازن فى العرض وقد استعمل عدة اساليب منها التاريخى والوظيفى والمقارن لتناول الموضوع •

وقد غلب على المقترحات التى اقترحها الباحث الطابع العملى وهذا يحسب له • والرسالة فى مجملها تمثل جهدا علميا ، وان كانت النتائج التى توصل اليها لا تقدم جديدا فى كل ما جاء بالرسالة من موضوعات ، اذ سبقه الى تناول هذا الموضوع عدد من الباحثين العرب فى جامعة القاهرة وعدد من الباحثين العرب فى جامعات الولايات المتحدة ومع ذلك فالرسالة توضح وتكشف عن الاهتمامات الجديدة التى أصبح جيل الشباب من الباحثين المصريين يشتغل بها وهى قضايا الحياة والمستقبل فى الامة العربية •

جهاد عبد الملك عوده





THE NEW REPUBLIC

المجلة : نيوريبابلك [واشنطن]

العدد : ١٨ سبتمبر ١٩٧٦

المقال : المعاداة للسامية : القديمة والجديدة

الكاتب : جـ . ل . تالمون

يتشكل هذا المقال ، مظاهر الحملة الجديدة التى تقوم بها الصهيونية للرد على ادانتها فى المحافل الدولية . وهو يعتمد على ان يعيد الى اذهان القراء ، الاضطهاد الذى لاقاه اليهود فى العالم على يد الذين يعادون السامية ، ليؤكد فى النهاية حق اليهود فى حياة مستقرة .

ويبدأ الكاتب بذكر الايام التى كان الجنرال دى جول فيها ، مازال يرى اسرائيل دولة صديقة وحليفة لفرنسا . فلقد كتبت صحيفة فرنسية «لورور» المعروفة بميولها اليمينية ، مقالا تتساءل فيه : « هل يمكن أن يكون المرء صديقا لاسرائيل ، وفى نفس الوقت مناهضا للسامية ؟ » . وكان كاتب هذا المقال ، يؤكد ان هذا ممكن ، لان اسرائيل دولة من الفلاحين والجنود » ، أما « روتشيلد فهو ليس كذلك » . ومن وجهة نظر الكاتب ، ان هذا التمييز يتكرر اليوم ، عندما يصرح المسئولون فى جبهة التحرير الفلسطينية ، بانهم يكافحون ضد الصهيونيه العنصريه ، ولكنهم لا يضمرون أى عداء لليهودية . فيكون رد اليهود على ذلك ، ان الاولى ما هى سوى صورة للثانية .

ويدافع الكاتب عن وجهة نظر اليهود بقوله ، ان هذا التمييز ان كان ممكنا فى الماضى ، الا انه منذ قيام الدولة الاسرائيلية ، لم يعد له مكان ، اذ لم يعد هناك تمييز بين معاداة الصهيونية ومعاداة السامية . ولهذا السبب ، لم يتردد العالم المسيحى فى مساندة اسرائيل ، فكان قرار ادانة الصهيونية الذى وافقت عليه الامم المتحدة بمثابة صدمة له ، فان الوريث الوحيد للحضارة اليهودية التى دأب الغرب فى الماضى على محوها ، هو اسرائيل .

اما العرب فما زالوا يرددون ان اليهود ماهم سوى اتباع لمذهب دينى ولمجموعة عرقية ، ولنظرية فلسفية . هذا فى حين ان عرب فلسطين ، لم يشكلوا فى وقت ما دولة ، او حتى أمه ذات سمات مميزة .. هذا مايراه الكاتب الصهيونى ، الذى يضيف أن اليهود على عكس ذلك ، كانوا يتوارثون أقدم التقاليد ، ويحملونها الى موطنهم الاصلى .. وخلال القرن الماضى ، بدأ اليهود يتجهون الى القومية السياسية - تحت ضغط الاضطهاد الذى امتد من دولة الى أخرى حتى عم العالم - ويطالبون بمكان ما تحت الشمس ، يحيون فيه حياة يهودية حقيقية . وقد ساندهم فى ذلك العالم المسيحى ، انطلاقا من الشعور بالذنب ، واصبح يرى فى القضاء على اسرائيل ، خنجرا مغمدا فى قلب اليهودية ، لمحو بقايا التاريخ والحضارة اليهودية .

ويرى الكاتب الصهيونى ، الفارق بين وضع الاسرائيليين ووضع الفلسطينيين ، فى انه حتى فى حالة محو الوجود الفلسطينى كلية فى الضفة الغربية ، فان الحضارة العربية التى تمتد من المحيط الى الخليج ، والتى تضم ٢٢ دولة مستقلة ستبقى حية .. وهو أمر لا ينطبق على

الاسرائيليين ، اذا ما تم القضاء على اسرائيل ».

ثم يحاول الكاتب اضفاء مبررات على سياسات الحكومة الاسرائيلية التى يراها بعضهم قائمة على التحجر والتحكم والاهتمام المتزايد بأنها مثلا لم تفصح هذه الحكومة على نحو واضح ، عن نيتها فى أن تحتفظ بالاراضى المحتلة الى الابد ، أو اعادتها . فيجد المبرر لهذا الموقف المبهم ، فى الالتزام المذهبى والعاطفى الذى يتخذه الصهيونى ازاء ما يُسميه الحق التاريخى لليهودى فى بناء اسرائيل الكبرى . أن غزو الارض ، كان دائما أساس العقيدة الصهيونية ، وبالاضافة الى التأثير السحرى للاماكن التاريخية على اليهود ، فهناك فوق كل شىء ، العداء العربى المستحكم ، والخوف من عدم القدرة على الدفاع عن الحدود . واخيرا مراعاة عدم التعرض لانتقاد اليمين اليهودى . واذا أضفنا الى تصور الحكومة الاسرائيلية ، التقويم الخاطىء لقدرة العرب ، كل هذا يفسر به الكاتب ما اتسمت به السياسات الاسرائيلية من جمود ، وأيضا بتشجيع المتطرفين فى اسرائيل ، على المطالبة بقرار وطنى لصالح مبدأ ضم الاراضى المحتلة بالكامل . وكانت نتيجة هذه السياسات ، أن ثبت عند العرب ، التصور بأن الغزو الزاحف ، هو الكفيل الوحيد باقتلاع جذور اسرائيل .

وبعد ذلك ينتقل الكاتب الى القاء اللوم على العرب قائلا انهم لوكانوا قد اعترفوا بوجود دولة اسرائيل ، لكانت الاغلبية العظمى فى اسرائيل ، بما فيها من المتطرفين ، قد اختارت الانسحاب من معظم الاراضى المحتلة . أما الشعارات التى تروجها الدعاية العربية حول اقامة دولة فلسطينية علمانية ، فان الكاتب يرى أنه لا يمكن الأخذ بها ، خاصة بعد ماحدث فى لبنان ، وما آل اليه مصير الاكراد والاشوريين . وعلى أية حال ، فان أى يهودى لا يمكنه قبول الاقتراح الذى يقدمه زعماء جبهة التحرير الفلسطينية ، لان اقامة اليهود فى وطن قومى ، كان نابعا عن ضرورة ايجاد ملجأ يحميهم من الاضطهاد ، ويتيح لهم حياة يهودية أصيلة . .

ومع ذلك يؤكد كاتب ، أن عددا كبيرا من الاسرائيليين ، قد يكتفون باعتراف عربى لوجود اسرائيل ، دون التركيز على توضيحه على نحو قد يثقل على مبادىء القومية العربية .

ويحتج اليهود عبر العالم على قرار ادانة الصهيونية ، كصورة من العنصرية ، بأنه يتجاهل الجذور العميقة للمشكلة اليهودية ،وكذلك الابعاد العالمية لازمة الشرق الاوسط . ثم ان القرار يصف أكبر ضحايا العنصرية بأنهم عنصريون . وحتى وقت قصير ، كانت معاداة السامية والعنصرية تعنيان نفس الشىء ، فقد كان اليهود فى اوروبا هم وحدهم الذين يمثلون الجنس المضطهد ، وقد قامت مكافحة الصهيونية أولا حيث كان اليهود .

ثم يعطى الكاتب تعريفه للعنصرية ، فيراها حتمية بيولوجية تحدد الطبع والميول وردود الفعل والافكار والمعتقدات ، كما تقود النشاط الفنى والثقافى .

فان فكرة «نقاء الدم» توحى لاصحابها الشعور بالثقة بالنفس، وتعد أسلوبا مميزا، مما يؤدى الى نفورهم من اى مزج لدم آخر بهم . أما اليهود ، فيدحض الكاتب انهم هم أول من قام بنشر فكرة الدولية ، وكان ذلك طبيعيا ، بحكم افتقادهم للارض . لهذا فانهم كانوا ينادون بفكرة المساواة بين الاجناس ، وبالليبرالية والديموقراطية وايضا بالسلام . فقد كانوا وراء الراسمالية والمالية ، كما كانوا أنبياء يدعون الى ايديولوجيات ثورية ، مثل الاشتراكية ، كمانادوا بنظريات فردية مثل التحليل النفسى . ولكنهم على أية حال ، كانوا دائما من الد اعداء ثبات الاجناس . ومنذ عهد موسى حتى لينين ، كانوا يحثون الجماهير التابعة ، لما يسمى بالاجناس المنحطة ، على التمرد على الاجناس المختارة . لهذا تعرضوا للقتل وللفناء . وهنا يتساءل الكاتب الصهيونى : ما علاقة كل هذا بالنظرية الصهيونية او بالممارسة الاسرائيلية ؟ هل راى أحد فى اسرائيل بوادر تشير الى تمييز بين العرب واليهود ؟ الم يقبل العرب فى المدارس وفى الجامعات ؟ وهل تحرم القوانين الزيجات المختلطة ؟ ان عدم وجود زواج مدنى فى اسرائيل ، ما هو فى نظره سوى تنازل للاقلية الدينية اليهودية ، ولكن اذا بحثنا على صعيد أعمق ، نجد ان نفور العناصر العلمانية من المراسم الدينية ، انما هو نابع عن القلق ، ان يؤدى ذلك الى تشتيت الحياة اليهودية بعد مجازر أوشفتين ، وان الشعب الاسرائيلى يهفو بيأس الى البقاء والى الوحدة .

ويسترسل الكاتب الصهيونى قائلا : اننى لا أصف التعايش العربى اليهودى فى اسرائيل بأنه مثالى . وعلى كل حال ، كيف يمكن ان يكون بعد هذه العقود من الحروب والذكريات التى أولدت ونمت الشعور بالخوف والريب ؟ ولكن مهما كانت

السياسات والمواقف فى اسرائيل ازاء العرب ، فانها لا تقارن بما لحق بالبولنديين فى عهد الرايخ الثانى ، أو بالاوكرانيين والبيوروسيين خلال الحرب الداخلية فى بولندة ، أو بموقف المملكة المجرية من رعاياها السلافيين والرومانيين ، او بمصير الايرلنديين فى عهد الحكم البريطانى ، وغير ذلك من الحالات التى شهدتها اوروبا فى وقت ما .

اما عن حق اللاجئين العرب فى العودة الى ديارهم ، فان الكاتب لا يذكر انه حدث ان عاد لاجئون الى موطنهم بعد كارثه اصابتهم ، دولية او ثوريه . لا فى جنوب شرقى القارة الهندية ، ولا فى وسط او شرق اوروبا ، ولا فى افريقيا . اما اذا عاد اللاجئون العرب الى فلسطين ، فان كل ما صيغ من اسس لحياة ما يقرب من مليون من النازحين اليهود الى اسرائيل قادمين من الدول العربيه ، فسوف يهدم تماما .

ولكن مما يثقل على قلوب العديد من الاسرائيليين ، هو ما يصرح به العرب حول مصير اليهود ، وحول الاسباب التى جعلت اليهود يقيمون وطنا قوميا لهم ، فيصفهم العرب بأنهم فرقة من الامبرياليين ، اتفقوا على خطه لغزو دولة عربية ، واحتلوها لا لشىء سوى لحب السيطرة .

ويرد الكاتب على هذا التصور ، بان ما يبرر الصهيونية ، هو الاراده الحازمه فى تفادى المصير الذى جعلهم دائما يبدون نكبة على التاريخ ، وثانيا التطلع الى ملجأ آمن ، حيث يحيا اليهود حياة اصيله وحرة ، بعيدا عن التعقيدات الدوليسة والقومية والاجتماعية والثورية ، التى اصبحت فى عالمنا اليوم ، الصفة المميزة . ولكن العرب يصورون اليهود ، على انهم الاداة التى ادت الى تشتيت شعب آخر .

ويسترسل الكاتب قائلا : طوال اجيال عديدة ، ساد الاعتقاد لدى اليهود ، بان اليسار لا يعاديهم ، وانه المناصر الطبيعى لكافة المضطهدين على الارض . لهذا انتموا الى هذا اليسار ، حيث قاموا بدور الانبياء والرواد والزعماء والممارسين للتطور الانسانى . ولكن مع كل هذا ، تكررت المأساة القديمة ، عندما تمردت كنيسة دين الثورة على الشعب الذى كان من اشد مناصريها وهى فى مهدها . وهكذا حلت محل الاسطورة القديمة الخاصة بوجود مؤامرة دولية ماركسية يهودية اسطورة أخرى ، مفادها وجود مؤامرة صهيونية أمريكية امبريالية ان هذه الاسطورة الثانية ، قد نبعت فى اعتقاد الكاتب عن تصور لانقسام العالم الى معسكرين : الاول معسكر الامبرياليين ، والثانى معسكر الشعوب التى تكافح للتحرر الوطنى .

وهكذا يرى الكاتب الصهيونى ان دولة اسرائيل قد تحولت فى عزلتها الكبرى . الى ان يراها العالم من خلال تصور اليهودى الخارج على القانون القديم . فاصبح الشعب الاسرائيلى ، الشعب المنبوذ الذى يحيا داخل دولة منبوذة ، بينما اصبح الرحل الحفاه الاقدام ، الذين يجلسون تحت الخيام على جبال من الذهب ، هم الذين يحددون الاتاوات التى على العالم ان يدفعها . وهم فى كل هذا لم يتكبدوا حتى عناء العمل للحصول على هذه الكنوز الطائلة التى تنهال عليهم . (يقصد الكاتب هنا امراء البترول العرب) بل اكتفوا بتحصيل الرسوم . كل هدا على حساب عرق الشعوب الاخرى الكادحة . وهنا كم يبدو هزيلا ، الربا الذى كان يمارسه اليهودى فى الماضى . ان هؤلاء العرب يسعون اليوم الى فرض سيطرتهم على قمه الاقتصاد العالمى .

ويذكر الكاتب وقت افتتاح محاكمة ايخمان فى القدس ، عندما سأل د . سير فاسيوس الفقيه اليهودى : ما هو السبب فى دوام وعالميه ظاهره المعاداه للسامية ؟ وهل لليهود دخل فى الابقاء على هذه الظاهرة ؟ ويرد الكاتب على هذا السؤال بأن المعاداة للسامية ، لها جذور عميقة فى التاريخ الانسانى . ففى عهد الحضارة الرومانية والاغريقية ، بحثت السلطات فى اقصاء الشعوب التى هزمتها ، او على الاقل الصفوة المدنية منها عن تراثها اللغوى والثقافى ، باستثناء الشعب اليهودى الذى كان ينادى بالوحدوية الالهية . أما المسيحيون ، فلم يذكروا من اليهود الا يهوذا .

وبعد ذلك اختار اليهود ممارسة النشاط التجارى والمالى ، فالتصقت بهم صورة المرابى شايلوك . ومع ذلك لم يذكر احد الدور الرائد الذى قاموا به فى تطور الحياة الحضرية فى بداية العصور الوسطى ، الى ان تم طردهم من معظم دول اوروبا الغربية ، فاستقروا فى شرق القارة ، فى شكل الطبقة الوسطى الاولى والوحيدة .

وقد توافق تحرر اليهود من فلول الليبرالية ، مع وضع العلمانية والتصنيع الرأسمالى فى القارة الاوروبية . فجاء تحركهم فى تشكل جنسى لصا

هدف ، حاملا ذخيرة من الطاقة ، ودراية عميقة بالدين والقانون ، والقدرة على الحصول على المال . وبالطبع ، كان ترتيبهم فى المقدمة . ولهذا السبب ، حملتهم الشعوب الاخرى ، وزر فشلهافى هذه المنافسة ، واستقرت فى الاذهان ، صورة الجنس اليهودى ، على انه جنس من الغزاة ، وهكذا قام تأزم وصراع بلغا ذروتهما ، عندما تولى النازيون قيادة حملة لاجبار اليهود على التراجع ، فكانت النتيجة مجازر اوشفيتن وغيرها .

اما فى ظل الانظمة الشيوعية ، فقد كان لليهود نفس المصير المأسوى . فقد عانى اليهود الروس من قمع الحكم القيصرى ، ولهذا انضموا الى صفوف الثوار ، وقاموا بدور قيادى فى جميع الاحزاب الاشتراكية ، وكان ذلك قبل ثورة١٩١٧ . فكانت جميع الاحزاب الاشتراكية والثورية والمنشيفيكية ، تضم فى صفوف طلائعها ، عناصر يهودية ممتازة . ولكن عندما استولى لينين على الحكم ، كانت الصفوة اليهودية مترددة فى التعاون مع السلطات البلشفية ، مما ادى الى مجازر هائلة . ومنذ ذلك التاريخ ، اقصى اليهود من كافة المراكز الكبرى فى الدولة البلشفية .

وفى بولندافى نهاية الحرب العالمية الثانية ، كان لدى اليهود من الاسباب العديدة التى دفعتهم الى الترحيب بالنظام الجديد خاصة وان بولندا ما قبل الحرب ، كانت متشبعة بالمعاداة للسامية ، وكان الجيش الاحمر ، هو الذى قام بانقاذ ما تبقى من اليهود البولنديين . ولكن من جهة أخرى ، فان الحكم السوفيتى ، يعتمد فى بولندا على العناصر اليهودية اكثر من العناصر الاخرى . فكانت النتيجة انه بعد مرور ٢٠ عاما ، قام الحزب الشيوعى البولندى بشن حملة عنصرية واسعة النطاق ، ضد العناصر اليهودية ، واعتبر هذه الاخيرة مجموعة دخيلة تتمتع بنفوذ واسع .

ويؤكد الكاتب أن العلاقة التى قامت عبر التاريخ بين المسيحيين واليهود ، كانت قائمة على اسس مريضة ، فقد كان الشعور السائد لدى العالم المسيحى ، أن الانتشار اليهودى يفوق حجمه . وبعد أن أتهم اليهود بموالاتهم للرأسمالية ، أصبحوا فيما بعد مصدرا للخوف ، لانهم كانوا ثوريين .

ثم يتناول الكاتب ماجاء فى صحيفة « التايمز » اللندنية حول ما سمى بارانويا اليهود الامريكيين « جنون العظمة » بان اليهود لا يحتملون اى نقد يوجه اليهم ، ويرون فى ذلك مظهرا من مظاهر معاداة السامية الحاقدة . فيرد على ذلك ، بأن اليهود قد يبالغون فى ذلك الى حد ما ، ولكن هذا الشعور له مبرراته فى نظره . فقد أظهرت التجربة مرة أخرى ، أن الانسان تمر به اوقات يتحول الى حيوان متعطش للدماء ، وفاقد السيطرة على أعصابه ، فيؤدى به ذلك ، الى هدم مقابر يهودية . وهنا يلوح مرة أخرى فى الافق شبح مجازر « اوشفيتن » وغيرها .

ويعترف الكاتب أنه منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، اصبحت المسألة اليهودية لا محل لها ، وذلك بعد ان قامت دولة اسرائيل ، كحل جذرى لهذه المشكلة . ولكن هذه الدولة ، هى التى أصبحت مشكلة العالم ، لاسيما بعد أن أظهر شعب اسرائيل ، قدرات هائلة فى الفنون العسكرية ، طغت على تصور اليهودى الجبان ولكن فى الوقت نفسه ، بدأت اسرائيل تحيا داخل « جيتو جديد للمنتصرين » . داخل مدينة محاطة بالعدو ، وداخل دولة منبوذة .

فان اسرائيل اليوم ، سجينة لمشاعر والتزامات متناقضة : أنها تتطلع الى السلام ، ولكنها فى الوقت نفسه ، تواجه عدوا يهددها بالفناء . أنها تذكر مجازر « ميونيخ واوشيفيتن » ، فينتابها الخوف من اتخاذ قرار . انها مدفوعة الى المصير المجهول ، لهذا فهى ترفض قيام دولة فلسطينية يرأسها ارهابى أتاحت له الظروف أن يحقق بعض الانتصارات ، ويقوده شعوره بانه على قمة موجة ، وأنه فى طريقه الى الانتصار التام على المدى الطويل . ويرى الكاتب هنا ، ان الصراع العربى الاسرائيلى ، كان خلال هذه الفترة الاخيرة ، متأثرا بمجموعتين من الاحداث ذات طبيعة متناقضة : الاولى مأساة عنتيبى التى احيت الثقة لدى الاسرائيليين ، واحداث لبنان الدامية ، التى فندت المقترحات حول اقامة دولة علمانية فلسطينية يهودية .

ان احداث عنتيبى ، قد عززت موقف الحمائم فى اسرائيل التى ترى أنه اذا ايقن العرب بعدم قدرتهم على التغلب على الاسرائيليين ، فان الواقعية ستدخل ضمن حسابات الفكر العربى ، فيكون لدى العرب بذلك الاستعداد للاتفاق . وكانت حرب أكتوبر ، قد اولدت ايضا لدى العرب ، الايمان بأن اسرائيل فى طريقها الى الانهيار على مر الوقت ، لهذا فان احداث عنتيبى حدت من هذا التفكير ، خاصة عندما قامت احداث لبنان الدامية .

ويأمل الكاتب الصهيونى ، فى أن يأتى اليوم

الذى ترى فيه القيادات العربية ، داخل الاراضى المحتلة ، ان تتحـــرر مـــن منظمـــة التحرير الفلسطينية ، لتنظم نفسها ، وتشرع فى التعامل المثمر مع السلطات الاسرائيلية . اما على الصعيد الدولى ، فانه يرى ان اسرائيل مهددة بموجة جديدة معادية للسامية ، قد تتهمها بسالولاء المزدوج ،هذافى حين انكل ماتصبو اليه هذه الدولة الصغيرة ، هو البقاء على قيد الحياة فى أمن ثابت ، لكى تشارك فى نسيج الحضارة العالمية ، وفى تطلع الانسانية الى مجتمع عادل .

وينهى الكاتب مقاله بتعبيره عن أسفه ، لان العالم مازال لا يعتبر حق اليهودى فى الحياة على اسس مساواة فعليسة ، حقا مكتسبا له ، وحقسا طبيعيا . ■

LE MONDE
diplomatique

المجلة : ليموند دبلوماتيك

عدد : سبتمبر ١٩٧٦

المقال : دور الجامعات فى العالم الثالث

الكاتب : جيرالد مور

يشغل كاتب هذا المقال ، وظيفة أستاذ بمركز الدراســـــات الافـــــــريقية والاســـــيوية بجامعة « سوسيكس » ،ويعدمتخصصافى شئون العالم الثالث . وقد أقام تحليله لدور الجامعات فى العالم الثالث ، على تساؤل : هل تقوم هـــذه الجامعات بمد النخبة فى الدولة النامية بالكوادر ، أم أن وظيفتها هى خدمة المجتمع النامى ؟

وفى بداية مقاله ، يلاحظ الكاتب وجود سمة مشتركة بين جامعات العالم الثالث هى : حالة التأزم القائمة بين المؤسسة الجامعية والجهاز السياسى الحاكم فى الدولة النامية . وهى نابعة عن شعور بالارتياب والشك ، تكنه الحركة الشعبية للمؤسسات التى تتخرج فيها كوادر تستـــوعبها النخبـــــة وهى كوادر تراها ممقـــلا للفـردية والوصولية . وفى بعض الاحيان ، يسود هذا الشعور أيضا السلطات ، التى ترى فى الجامعة أرضا خصبة ، ومركزا ثوريا مولدا للاضطرابات ، وللتنمية السياسية للشباب ، التى تستهدف أساسا مناهضة الاجراءات والقرارات التى تتخـــذها الصفوة السياسية من مركز القمة . وفى بعض الاحيان ، يثار نزاع نتيجة لوضع استعمارى فى بلد ما ، فيؤدى ذلك الى أن ينظر المسئولون الى الجامعة ، على انها نقطة التقاء للانشطة القومية المتطرفة . وفى كل الحالات ، تسفر المواجهات عن نتيجة واحدة : اغلاق الجامعة .

ومع كل هذا ، يؤكد الكاتب أن هذا التشابه الظاهرى فى الاوضاع الجامعية ، هو الذى يحول دون قيام الدارس باجراء تحليل لكل حالة فردية ، فينتهى به الامر ، الى القاء اللوم على الطلبة بصفة عامة ، بدلا من البحث الجدى عن جذور العلة . ولهذا فانه يستعرض بعض أنواع النزاعات :

النوع الاول من النزاعات ، هو الذى تناوله الكاتب النيجيرى « نكيم نوانكدو » وكان من أوائل خريجى جامعة ابدان فى الخمسينات . وهو يروى تجربته الشخصية من خلال الحوافز الانتفاعية التى تحركه عند التحاقه بالجامعة ، فيجد مثلا أن البناء قد استهلك ثلث الموارد السنوية ، وهو يبرز بين الاحياء السكنية الفقيرة . وكل هذا ينمى لدى الطالب المستبعد ، الشعور بأنه يتمتع بميزة الندرة ، فيكتب « نوانكدوو » :

« فى السنة الثانية ، كانت الحياة قد قننت على أساس الفردية التامة ، فأصبح الالتزام الوحيد الذى يبقى للطالب ، هو أن يستكمل شخصيته ويحقق ذاته .. أما باقى العالم ، فعليه أن يتصرف وحده ... »

هذا النوع الاول من النزاعات ، يجده الكاتب أيضا فى جامعة تنزانيا ، التى انتهت بها الحال الى اغلاقها فى النهاية ، لما كانت تتسم به من فارق كبير بين وضع الطلبة فيها ، وبين مثاليات الحركة الشعبية التى يقودها حزب « تانو » . كذلك اضطرت اثيوبيا فى عهد الامبراطورية ، الى مناهضة ظاهرة النخبة المتجددة التى يدعمها على

طلبتها في بداية الستينات ، فشرعت في وضع برنامج للخدمة الوطنية ، يستهدف اعادة ادماج الطالب داخل جماعته التي تتحمل مصروفاته . ولكن هذا النداء استقبل بالاستنكار الشديد ، اذ كان الشباب يضع نفسه ضمن الصفوة ، التي تطأ بقدميها السجاجيد الحمراء ، وتحيا في ترف .

ويرى الكاتب احسن تعبير لهذا النوع من التأزم ، في الصراع الطويل الذي قام بين حكومة كوامي نكروما وجامعة غانا . وهو يؤكد اليوم أن الخمسة عشر عاما التي قضاها الرئيس نكروما في الحكم ، قد وضحت ، لانها كانت أول محاولة في هذا العهد ، تستهدف دفع المجتمع الافريقي الى اتجاه جديد ، يضمن له حماية ذاته وامكانيات ، بعد ان اصبح الاستعمار في حالة احتضار . وكان نكروما يقف معزولا ، تحيط به شرذمة من السياسيين الفاسدين والبيروقراطيين والمنتفعين . ووسط كل هؤلاء كان يحاول أن يضع هذه الاهداف ، ويعمل جاهدا على النهوض بالتربية السياسية للرجل الافريقي . وفي ذلك الوقت ، كانت الجامعة تقف على مرتفعات ليجون ، غارقة في ممارسة طقوس منقولة عن تقاليد اكسفورد . ويمكن اعتبار نظام د . كوني بوزيا ، الانتاج النمطي لهذه السياسة الليبرالية الديموقراطية التي لا تلائم مطلقا الجامعة .

ويؤكد الكاتب أن عملية انشاء الجامعات خلال السنوات العشر الاخيرة للعهد الامبريالي في العالم الثالث ، كانت تشكل في الواقع جزءا من الاستراتيجيه الاستعمارية ، لتسهيل عملية انتقال السلطة الاسمية الى الصفوة المحلية ، دون أن يؤدي ذلك الى المساس بالعلاقات الحقيقية التي لذى السلطة داخل المجتمع النامي . وفيما يخص غانا ، فان هذه الدولة ، لم تجد في صفوف كوادرها الاكاديمية ، من يتولى الكشف عن هذه السياسة ، وتحليلها على حقيقتها .

اما النوع الثاني من الصراعات ، فيراه الكاتب متمثلا فيما جرى خلال السنوات الاخيرة في جامايكا ، بعد طرد د. والتر رودني ، وفي ترينداد وتوباكو وزامبيا ونيجيريا وكينيا والسنغال . كانت انظمة الحكم في هذه الدول ، أميل الى تفادي أية مواجهة يمكن أن تنال من الصورة البراقة التي يقدمها البلد للمستثمرين الاجانب الغربيين . لهذا قام صراع بين هذه الانظمة والطلبة والاساتذة ، وقد بدا هؤلاء اكثر يسارية من السلطات الحاكمة . فكانت مشاكل مثل تحديد السياسة الخارجية ، او المواقف التي يجب اتخاذها ازاء المعونة الاجنبية ، هي التي تبلور الخلافات . وهذه الاخيرة تتعلق بالاختيارات التي حددتها الحكومات ، والتي كانت تتلخص في ضرورة التكيف بعالم مازالت تسيطر عليه الراسمالية ومراكز النفوذ الاستعمارية الجديدة ، والنظريات التطورية المتمركزة على « مراحل » التنمية الاقتصادية والاجتماعية . فكان كل بلد يجد لنفسه مكانا مخصصا له داخل مدرج التنمية ، بينما تقف الولايات المتحدة على قمة هذا المدرج .

وكانت هناك حقيقة كبرى قلما ذكرت وهي : الاتجاه الى التحرر من السيطرة الامبريالية المباشرة الذي بدأ يتاكد في العالم المعاصر . وهو ما حدث في الهند والكاريبي وافريقيا والهند الصينية واندونيسيا وايضا الى التحرر من السيطرة الامبريالية غير المباشرة ، وهو ما حدث في الصين وفي كوبا وفي الشرق الاوسط . وكذلك التحرر من سيطرة الدكتاتوريات الرجعية ، مثلما حدث في المانيا وايطاليا واليونان والبرتغال وربما اسبانيا ايضا . ان هذا الاتجاه ، كان يستهدف الحصول على نوع من الحكم الذاتي . كثيرا ما كانت تشاركه السلطه الاشتراكية أو السلطة الاشتراكية الديموقراطية . وفي كل مرة يقتل هذا التيار ، كان انصاره يعزون أنفسهم ، بفكرة انه في عام ١٩٤٠ لم تكن توجد في العالم سوى دولة اشتراكية واحدة . وفي ذلك الوقت ، لم يكن العالم الثالث وحده خاضعا للسيطرة الاستعمارية ، بل ان أوروبا أيضا ، في مجموعها من النرويج الى البوسفور ، كانت خاضعة للفاشية . لهذا يبدو لهؤلاء ، ان التطور نحو الاشتراكية ، هو الذي سيملي الاختيارات اللازمة لبناء عالم الغد .

ولكن في افريقيا ، أخذ القادة الزنوج ، يتصرفون كما لو كانت باريس ولندن أقرب اليهم من الجزائر أو فيتنام ، أو حتى زمبابوي . وهذا التصرف هو الذي يشكل اليوم الجذور الحقيقية للصراع القائم بين هؤلاء القادة وبين الجامعات ، التي أصبحت تضم شبابا مزودا بالمعلومات ، وعازما على أن يسمع الجميع صوته .

أما النمط الثالث من التأزمات ، فانه ينطبق على الجامعات التي تحاول القيام بدور معقل القومية والراديكالية ، مثلما حدث في الباكستان الشرقية

عندما تعرضت جامعات دكا وشيتاونج وراشاهى ، لهجمات دامية من الجيش الباكستاني . ولكن هذه الجامعات ، عندما آرادت مواصلة دورها فى بنجلاديش الجديد ، كانت قد تحولت الى مؤسسات مشلولة لا جذور ثورية لها . وهناك مثل آخر يجده الكاتب فى جامعة روديسيا ذات الاغلبية السوداء ، فى ظل نظام حكم ايان سميث ، والذى فشلت فى اتخاذ قرار ، عندما كانت البلاد تتأرجح أمام حرب ثوريه وشيكة الوقوع ، أما جامعات السود فى جنوب افريقيا ، فان وضعها يختلف ومهما كانت القيود المفروضة على الاعلام ، فقد بقيت هذه الجامعات ، مرتعا للاستياء والرفض .

كذلك كانت أيضا الغارات التى شنها الجيش الاسرائيلى على الجامعه العربيه في الضفة الغربية . فقد كانت المدارس والجامعة هما مراكز المقاومة للاحتلال الاسرائيلى ، فى الوقت الذى ظلت فيه السلطات المدنية العربيه ، غارقه فى المواقف المبهمة ، والحلول الوسط ، الى أن فرضت عليها الضغوط الشعبيه ، اتخاذ موقف واضح .

وبعد أن استعرض الكاتب هذه الانماط الثلاثه للتأزمات بين الجامعات والسلطات ، يرى أن هذه التأزمات قلما حللتها الصحافه العربية . ثم ان مجرد تغيير نظام الحكم ، لن يؤدى الى تسويتها ، لان الفكرة الاساسيه ، هى ان اقامة جامعة داخل مجتمع فقير ، كان الهدف منها آن لا تمس وجود المؤسسات . لهذا فان السلطات ستحاول دائما اثبات ان الطلبة المتمردين ، هم الذين يقع عليهم اللوم وليست الجامعة . ومع ذلك فان الكاتب يرى أن اقامة هذا الهرم الضيق والعالى ، ليست أفضل وسيلة للتعليم فى هذه المجتمعات النامية . ومهما كانت الحجج البليغة التى تقدم ، فان النماذج المتبعة هى فى النهاية مستمدة من الخارج . ثم ان الجامعة العصرية ، تتطلب تكتلا فى رؤوس الاموال اللازمة لبنائها ، كما تتطلب مصروفات دائما للانفاق عليها . كل هذا لصالح أقلية صغيرة من الشعب ، اكثر اعضائها سوف يعملون خارج بيئتهم . وفى الحقيقة ، فان الجامعات فى الدول النامية ، هى مراكز للامبريالية الثقافية .

وقد تقوم الدولة بتنويع فى هيئة التدريس ، بحيث لا يأتى الاساتذة أساسا من الدولة المستعمرة بالامس ، ولكن احلال اساتذة كنديين فرنسيين محل اساتذة فرنسيين او أساتذة امريكيين محل اساتذة بريطانيين — كل هذا لايغير فى جوهر الواقع . بل ان الامر قد يؤدى الى تنافس دولة للحصول على نفوذ أكاديمى . بل ان الكاتب يؤمن بان « آفرقة » هيئة التدريس ، لايغير من هذا الوضع ، الا اذا أجرى الاساتذة الافارقة تغييرا جذريا فى مواقفهم وفى نواياهم ، والا فان الاتجاهات الحالية ستدعم .

وقد وصف رئيس موزمبيق ساموراً ميتشيل هذه المشكله على النحو الاتى :

« ان التربية لا تعنى بالنسبة لنا ، تعلم القراءة والكتابة ، أو تخريج صفوة من الحاصلين على شهادات ليست لهم آية علاقة مباشرة بأهدافنا . وبمعنى آخر ، كما يمكن قيادة كفاح مسلح دون احداث ثوره ، يمكن للمرء ايضا ان يتعلم ، ولكن دون أن يكون له تكوين ثورى . واننا لا نريد أن يترى العلم أقلية ، وأن يقمع الانسان وتخنق القدرات الخلاقة لدى الجماهير ، التى هى المنبع الاساسى للتقدم الجماعى » .

ومن وجهة نظر الكاتب ، فان هناك العديد فى الدول النامية ممن لديها الاستعداد للاعتراف بأن صيغة التربية التى يقترحها ساموراً ميتشيل ، افضل من تلك التى تتبع النماذج الغربية . وعلى أية حال ، فان هذا الموقف لساموراً ميتشيل ، قد تناوله فرانز فانون فى كتابه « المعذبون على الارض » عندما قام بتحليل القومية البورجوازية .. ولكن المشكلة فى تضمنها نظريتين ، تكمن فى انها أسهل استيعابا فى المجتمعات التى مرت بها تجربة الحرب الثورية التى شارك فيها الشعب بأكمله . فى هذه الحالة ، فان الجيش الثورى هو الذى يعطى للدولة كوادر التعليم . أما الدول التى تعتبر نفسها رسميا ، انها مستقلة ، فان هذه السياسة قلما يتقبلها المستولون .

ففى حالات الاستعمار الاستيطانى ، كما هى الحال فى زمبابوى وأنجولا وموزمبيق أو الجزائر ، كانت جميع الوظائف الهامة وكافة الممتلكات الكبرى بين أيدى البيض ، ولم يكن للصفوة المحلية سوى حياة هامشية . وفى هذه الحالة ، كان من السهل اجتذاب أغلبية السكان الى النضال التحررى الوطنى . أما فى دول أخرى ، مثل غانا ونيجيريا وساحل العاج والسنغال ، فان ثراء الصفوة المحلية ، مرتبط بتاريخ الاستعمار ، وهى اليوم تسيطر على جهاز الدولة . كل هذا يؤدى الى وضع يسهل معه احداث اصلاح جذرى للتعليم .

وفي النهاية يتساءل الكاتب : هل عملية وضع نظام يقوم على ادماج كل مدرسة داخل البيئة المحيطة فيها ، يعد عملا جبارا الى هذا الحد ؟ يمكن للتلاميذ أن يمضوا جزءا من العام في الدراسة ، أما الجزء الاخر فيخصص للعمل في الحقل ، أو داخل المجتمع الذي أفرزهم . واذا كان من الضرورة بمكان اعادة تركيب التعليم الثانوي ، فان ذلك سيؤدي الى تغيرات ايضا على الصعيد الجامعي ، وربما على النحو الذي يتمناه ساموريا مينتشيل . وقد تكون النتيجة ، ان يقل عدد المنح التي تعطيها اكسفورد أو هارفارد أو السوربون لطلبة الجامعات في العالم الثالث . ولكن مع ذلك ، فان هذه الجامعات ، ستكون أقدر على خدمة المجتمع الذي أنتجها . ■

WORD POLITICS

المجلة : وورلد بوليتكس

عدد : يوليو ١٩٧٦

مقال : التكامل الاقتصادي في شرقي أوروبا

الكاتب : أندرزيش كوربونسكي

يتناول الكاتب موضوع العلاقات الاقتصادية بين الشرق والغرب الاوروبي من زاوية معينة ، وهي مدى انعكاس النشاط التجاري بين الشرق والغرب ، على حركة التكامل الاقتصادي في شرقي أوروبا ، والتي يعمل لها الكوميكون . وهو يرى أن الكوميكون ، بالرغم من كونه يمثل احدى المحاولات الأولى لاقامة تعاون اقتصادي على مستوى المؤسسات والاقليمية ، فان منجزاته لم تؤخذ في الاعتبار ، لا في الشرق ولا في الغرب . بل ان المكاسب الاقتصادية الجديدة التي تحققت في المنطقة ، أو على صعيد كل دولة ، قد اكتسبت ، بالرغم من وجود الكوميكون ، أكثر مما تحققت بفضله . فقد بقيت هنا فجوة عميقة بين التعهدات المتخذة والانجازات كما لايجد الكاتب اثباتا واضحا يشير الى نجاح الدول الاعضاء في الكوميكون ، في تنمية نوع من الموقف الجماعي أو السلوك الموحد . وهما في نظره الشرطان اللازمان لتكامل مثمر . ومن جهة أخرى ، فان التطورات التي جرت في السنوات الاخيرة ، قد أبطأت في حركة التعاون الاقتصادي داخل الكوميكون . وأهم هذه التطورات : أولا ، التزايد الواضح في المبادلات التجارية بين الغرب وبعض الدول الاعضاء في الكوميكون . وثانيا ، الظهور المفاجيء لنقص عالمي في المواد الاولية . هذان العاملان كانت لهما انعكاسات عميقة على التعاون الاقتصادي في أوروبا الشرقية .

ويركز الكاتب على الانظمة السياسية القومية داخل الكوميكون ، وخاصة على الشروط الاساسية التي كان لها تأثير على صانعي القرارات ، ويجدد تحركهم في اتجاه أو آخر . ثم يتناول في نهاية بحثه ، الموضوع على نحو شامل ، ليبحث في الاقتراح القائم على مواصلة التزايد في العلاقات التجارية بين الشرق والغرب ، وهو العامل الذي لا يتوافق في وضعه الحالي ، مع حركة التكامل الاقتصادي داخل شرق أوروبا .

ويبدأ الكاتب بوضع بعض الحلول عن المفاهيم والتعريفات . فيرى التكامل الاقتصادي في مفهومه الواسع ، حركة دول عديدة في منطقة محددة لتنمية اطارها المشترك ، الذي يتيح لها جميعا مواصلة تحقيق بعض الاهداف ، ودعم بعض السياسات . ان الكوميكون يمثل هذه الحركة في شرقي أوروبا . وهو يركز على سياسات التخطيط ، وعلى تقسيم العمل الدولي ، والتخصص في الانتاج والتجارة الاقليمية . أما عن الاهداف النهائية لهذه الحركة ، فان الكاتب يجد صعوبة في تحديدها ، لانه يلمس مدى اختلاف مفهومها من دولة الى أخرى . ففي البداية ، كان الهدف الرئيسي لدول الكوميكون ، هو فرض الاشراف الاقتصادي السوفييتي على الدول الصغرى في شرقي أوروبا ، وذلك بغرض عزلها عن الغرب ، واستقلالها عنه لصالح الاتحاد السوفييتي . أما اليوم ، فان الاهداف التي تبرر وجود الكوميكون ، أصبحت أقل وضوحا ، اذ تعكس تركيبة أكثر توازنا ، وأكثر تعقيدا ، عن المطالب السياسية والاقتصادية ، وكذا المصالح التي تعبر عنها الدول الاعضاء فيه .

وإذا كان من الممكن قياس حركة نمو العلاقات التجارية بين الشرق والغرب ، فانه على عكس ذلك ، يصعب قياس مدى نمو حركة التكامل لدول الكوميكون .

وفى البداية ، خلال ربع القرن الاول الذى تلا الحرب العالمية الثانية ، أدت التطورات السياسية والاقتصادية التى جرت فى شرقى أوروبا ، الى جمع دول هذا الجزء من القارة باستثناء تشيكوسلوفاكيا - الى التعامل بجزء فقط من قدراتها الاقتصادية الحقيقية لاعادة بنائها . وهذا الأمر قد جعلها اكثر احتياجا للمعونة الخارجية . واذا كان من المتوقع أن تأتى هذه المعونة أساسا من الغرب ، الا أن الحرب الباردة سرعان ما وضعت حدا لهذا الاعتقاد . فقد دأب الاتحاد السوفييتى على تحويل نشاط هذه الدول الى الشرق ، وهو تحول بلغ ذروته عندما نشأ الكوميكون فى يناير ١٩٤٩ .

ولكن مع ذلك حتى نهاية الخمسينات ، بقى الكوميكون دون نشاط . ويفسر الكاتب هذا الركود ، بأنه السمة المميزة الاولى للثورة الصناعية التى شرعت فيها اوروبا الشرقية ، هى النظام الصناعى العصرى الذى كان يرتكز على حيز ضيق جدا من المواد الاولية تملكها هذه الدول . لهذا كان لابد أن تعتمد اساسا على الامدادات السوفييتية - هذا باستثناء بولندة ورومانيا . ومن جهة اخرى ، ظلت هذه الدول لفترة ما ، فى وضع لا يسمح لها بتنمية موارد بديلة يمكنها ان تحصل عليها من العالم الغربى ، وهكذا تمكن الاتحاد السوفييتى ، طوال الستينات ، من الحفاظ على وحدة التحالف بدون الالتجاء الى اجراءات سياسية ، مكتفيا بانتهاج وسائل اقتصادية .

أما السمة المميزة الثانية لحركة التصنيع فى أوروبا الشرقية ، فيراها الكاتب فى دعم ونمو الاتجاهات « الاوتاركية » ، فان هذه الدول باعتمادها الكلى على النموذج السوفييتى فى التنمية ، قد أفرزت ملامح صناعية متشابهة ، الى حد طغى هذا التشابه على الاتجاه الى التقسيم الاقليمى للعمل ، وتنمية التبادل التجارى الاقليمى . فقد حد بناء قدرات انتاجية متوازية من التخصص ، بل دعم الاتجاه القومى فى مجالات الاقتصاد . . وكانت النتيجة أن الحركة التلقائية لصالح التعاون الاقتصادى الاقليمى ، أصبحت بطيئة .

ويؤكد الكاتب أنه لاسباب مازالت غير واضحة ، فان القيادة السوفييتية ، لم تبذل جهدا حقيقيا لانشاء وكالة تتخطى القوميات ، وقادرة على مراقبة وتوجيه حركة التكامل الاقتصادى فى المنطقة . فطوال حياة ستالين ، بقى الكوميكون مجرد ورقة مكتوبة ، بينما كانت الحواجز السياسية والاقتصادية قائمة بين الدول . وقد سلك ستالين سياسة « فرق تسد » . لهذا كان يحافظ على هذا الوضع . وعلى هذا النحو اتخذت حركة جماعية الزراعة ، سمات مختلفة فى كل دولة .

وفى بداية الستينات ، قرر خروتشوف احياء الكوميكون ، وجعله أداة كبرى للتعامل . ولكن هذه المبادرة السوفييتية كان نصيبها الفشل فى ١٩٦٢ ، اذ لم تصمد أمام مقاومة بعض الدول ، وعلى رأسها رومانيا . لهذا اكتفى بتحقيق بعض التقدم من الناحية التنظيمية ، وان كانت بعض الدول قد ناهضت التعاون الوثيق على النحو المطلوب . وطوال الستينات ، كانت أهم تطورات فى الكوميكون ، هى : أولا البرامج الاصلاحية الاقتصادية التى أدخلت . وثانيا العودة التدريجية الى العلاقات التجارية مع الغرب . وخلال السنوات الاخيرة ، ازداد حجم المبادلات التجارية بين الشرق والغرب ، على نحو سريع ، وان كان ما زال لا يمثل سوى نسبة ضئيلة من مجموع التبادل التجارى فى معظم الدول الغربية ، ولكنه مع ذلك كان يشكل جزءا هاما من حجم المبادلات التجارية فى الدول الشرقية ، وخاصة المجر وبولندة ورومانيا .

ويتساءل الكاتب هنا ؟ ما هى الاسباب التى حثت الدول الشرقية على التوسع فى تجارتها مع الغرب ؟ مع الملاحظة أن القرار الخاص بذلك كان سياسيا فى مضمونه ، وبالتالى فلابد من الاخذ فى الاعتبار ، سلوك وتصور الصفوة الحاكمة فى هذه الدول ، بما فيها الاتحاد السوفييتى الذى بقى رغم التحديات القوة المهيمنة فى المنطقة .

وفى رأى الكاتب ، أن التوسع فى التجارة بين الشرق والغرب ، هو جزء لا يتجزء من محاولة اصلاح وتحديث النظم الاقتصادية فى أوروبا

الشرقية ، وبالتالى فهو ينفى أى اتجاه نحو الليبرالية الاقتصادية ». ولكن من جهة أخرى ، فان استيراد التكنولوجيا الغربية ، التى تفوق الانتاج السوفييتى ، كان لابد على المدى الطويل ، أن ينعكس على النظم الاقتصادية فى الدول الشرقية ، وهو ما حدث فى رومانيا وبولندة . ويبدو أن الصفوة الحاكمة قد تحققت فى النهاية ، من أن توثيق علاقاتها بالعالم الرأسمالى ، سيتيح لها وضع قواعد جديدة ، وان كانت ظلت متيقظة للمخاطر السياسية الناتجة عن هذا التقارب الاقتصادى مع الغرب ».

وقد تعددت اليوم ، الكتابات التى تناقش أسس ومبرزات الاصلاح الاقتصادى فى شرق أوروبا . ويلاحظ الكاتب أن الدولتين اللتين ذهبتا أبعد من غيرهما فى هذه الحركة ـ تشيكوسلوفاكيا والمجر ـ تعتمدان أكثر من غيرهما على تجارتهما الخارجية ، كما تفتقران أكثر من غيرهما ، الى المواد الاولية ولكنهما مع ذلك مجهزتان بصناعات متقدمة ، فأصبحتا تصدران انتاجهما الصناعى ، مقابل حصولهما على المواد الاولية ».

أما مرحلة صناعة القرار ، التى تؤدى الى اجراء الاصلاح المطلوب ، فيلاحظ الكاتب أن الكفاح الاساسى الذى جرى داخل هذه الدول ، كانت تقوده عادة الصفوة البيروقراطية الاقتصادية من رجال الاقتصاد التابعين لمعاهد الابحاث والمعاهد العليا . والذين كانوا يرون فى التوسع فى الواردات الغربية وفى السلع الإستهلاكية ، عنصرا أساسيا لاقامة المنافسة التى ستحث المنتجين المحليين على زيادة حجم الانتاج وتحسينه . كما أن حقن الاقتصاد بالتكنولوجيا الغربية وبالوسائل الادارية الحديثة ، قد يسهم فى تحسين مجموع العمليات الاقتصادية على كافة الجبهات .

وكان موقف الحزب والبيروقراطية الحكوميين من هذه الاصلاحات ، معاديا بصفة عامة . فقد كانا يرفضان اذابة سلطتهما لصالح ذاتية ادارية أوسع . ومن جهة أخرى ، كان بعض منهم يخشون التوسع فى الاتصالات مع الغرب ، ويرونه بمثابة حصان طروادة لتوغل القوى الغربية داخل المعسكر الشيوعى . ولكن العناصر البيروقراطية الشابة ، كانت تؤيد الاصلاحات ، لما سيقضى اليه ذلك من تآكل النظام القديم . فكانت أكثر ثقة فى قدرة النظام السياسى على « دفع ثمن الانفتاح » دون معاناة . وفى قدرة استيعابها للتكنولوجيا والادارة الرأسمالية .

وبالطبع فان القرار النهائى بتأييد الإصلاحات ، بقى محصورا داخل قمة القيادة السياسية التى كان عليها فى تشيكوسلوفاكيا والمجر ، أن توازن بين الصفوات المتنافسة . وفى نهـاية الستينات وافقت على البرامج الاصلاحية . وقد قـامت القيادة السياسية بدور رئيسى فى بـولندة ورومانيا ، فبعد أكتوبر ١٩٥٦ اندفع نظـام جومولكا فى سياسة محافظة للغاية . ولم يأخذ بالخطط الاقتصادية الجريئة التى وضعت فى نهاية الخمسينات ، فساد الركود الاقتصاد البولندى ، الى أن تمت تنحية جومولكا فى ديسمبر ١٩٧٠ .

وفى رومانيا ، كان الوضع مختلفا ، وان كان يعكس أيضا مدى أهمية الدور الذى قامت به قمة القيادة السياسية . ويلاحظ أن القرار المتخذ لاضعاف علاقة هذه الدولة بالكوميكون ، وبالحث على التقارب مع الغرب ، يبدو انه نتيجة لمزج الاعتبارات المنطقية وغير المنطقية . فان رفض رومانيا الانضمام الى خطة التقسيم الدولى للعمل التى وضعها الكوميكون ، كان على أساس أن هذا التخصص يؤدى الى مزايا اقتصادية ، ولكن من جهة أخرى ، فان قرار التصنيع على جبهة واسعة ، قد بدا مكلفا للغاية ، وغير مجد .

وقد أوضح شاوشسكو قراره بشأن الالتجاء الى واردات من التكنولوجيا الغربية ، وهو فى ذلك يعكس موقف أكثر من رئيس دولة فى العالم الثالث .

اما فى ألمانيا الشرقية ، فانها تتمتع بأعلى نصيب للفرد بالنسبة الى الدخل الوطنى . وكانت ظاهريا أول دولة شرعت فى اجراء اصــــلاح فى نظامها الاقتصادى ، ولكن اذا تعمقنا فى الامر ، نجد أن هذا الاصلاح كان شبحا أكثر مما هو جوهر . ثم ان ألمانيا الشرقية راعت تنمية علاقاتها التجارية بألمانيا الغربية ، بالرغم من عدائها تجاه هذه الاخيرة . فكانت ألمانيا الغربية تمـدها بالتكنولوجيا المتقدمة وغيرها من السلع ، بـل ضمنت أيضا لها دخولا غير مباشرة فى السوق المشتركة .

وبالتالى يمكن القول بأنه طوال الستينات وبداية

السبعينات ؟ كانت هناك مجموعتان من القرارات الرئيسية تسيطر على معظم دول الكوميكون : لاجراء اصلاح فى نظامها الاقتصادى ، والثانية للتوسع فى علاقاتها الاقتصادية مع الغـــرب .

وكان موقف الاتحاد السوفييتي من الاصلاحات الاقتصادية والتوسع فى التجارة مع الغرب ذا وجهين . كان لا يعارض تحديث الاقتصاديات القومية ، والعودة الى معدلات نمو أعلى ، ولكنه فى نفس الوقت ، أدخل عناصر فيما سمى بنظرية ليبرمان داخل النظام الاقتصادى السوفييتي . لهذا لم يعارض السوفييت فى البداية ، الاصلاح الاقتصادى فى تشيكوسلوفاكيا ، ولكن فى المراحل التالية ، هاجمها على أنها تمثل العـودة الى الرأسمالية ، والقضاء على النظام الاشتراكى .

ولقد جنبت المجـر دروس أحداث تشيكوسلوفاكيا . لهذا نجحت فى ادخال التغيرات دون التعرض للمعارضة السوفييتية . ولهذا لم يبد السوفييت معارضتهم الا فيما بعد .

أما فى بولنده ، فان التوسع فى تجارتها مع الغرب ، الذى شرعت فيه فى السبعينات ، لم يجد عداء من قبل السوفييت .. ويرجع السبب فى ذلك ، الى أن الاضطرابات العمالية التى جرت على ساحل البلطيق ، جعلت القيادة السوفييتية تخشى أن يتكرر ذلك فى الدول الاخرى . لهذا لم تعارض التحديث السريع فى الاقتصاد البولندى ، حتى لو أدى ذلك ، الى توثيق العلاقات الاقتصادية مع الغرب .

وقد اهتم المراقبون الغربيون ، بالموقف الغريب الذى اتخذه السوفييت ازاء استقلالية شاوتشيسكو ودون أن ينجحوا فى ابداء تفسير مقنع له . هل كان مقبولا لما للحزب من سيطرة محكمة فى هذا البلد ، أم ان افتقار رومانيا الى مساندة من الدول الاخرى ، هو الذى جعل السوفييت لا يناهضونها .

والملاحظ أيضا أن المانيا الشرقية تتمتع بمكانة ممتازة داخل الكوميكون ، نظرا لانها تعد أهم ممون للسلع الاستثمارية بالنسبة للاتحاد السوفييتي . ويمكن القول بأن الاتحاد السوفييتي كان بالفعل يشجع هذه الدولة على تنمية علاقاتها بالمانيا الفيدرالية وبسائر دول السوق المشتركة ، لايجاد قناة مناسبة له ، تضمن له التكنولوجيا المتقدمة الغربية .

كذلك فان هذا يفسر موقف السوفييت غير المعارض للتوسع فى العلاقات التجارية مع الشرق الذى شرعت فيه الدول الاخرى . وان النموذج الاساسى للتجارة السوفييتية - الشرقية الاوروبية فى الستينات وبداية السبعينات ، يتمثل فى امداد سوفيتى من المواد الاولية ، مقابل صادرات من السلع المنتجة والاستهلاكية . وبالرغم من قلق موسكو من الفجوة التكنولوجية المتزايدة فى العمق بينها وبين الغرب فى نهاية الستينات ، الا أن الاتحاد السوفييتي ، كان ما زال غير راغب فى دخول الاسواق الغربية على المدى الواسع . لهذا ظلت أوروبا الشرقية تقوم بدور الوسيط الهام ، والقناة التى تصل الغرب بالاتحاد السوفييتي .

ثم يتساءل الكاتب .. كيف انعكس التسامح السوفييتي ازاء الاصلاحات الاقتصادية التى جرت فى أوروبا الشرقية ، والتوسع فى التجارة مع الغرب ، على حركة التعامل داخل الكوميكون ؟ هناك على الاقل وضوح يشير الى أن التعاون الاقتصادى الاقليمى ، لم يكن مدرجا ضمن الاختيارات الكبرى السوفييتية . ويفسر الكاتب اتسام الحماس السوفييتي فى هذا الامر ، بالمعدل المنخفض الذى أبدته هذه المنظمة فى نشاطها .. فبالرغم من تحقيق عدد من المشروعات التنظيمية ، فان الاهداف الاساسية لم تتحقق . ويمكن ايجاد جذور الركود الذى ساد الكوميكون فى المراحل الاولى من نشاطه . فبالرغم من أن الاتجاهات الاوتاركية قد بدأت تقل ، الا أنها لم تختف كلية . وحتى فى ملامح الصناعات الوطنية ، بـدت اختلافات تدريجية ، كانت تشكل امكانيات قليلة للتوسع فى التخصص أو للتجارة بين الدول داخل المنطقة . ان القومية الاقتصادية لم تنخفض مع الوقت ، وأصبحت تغذى التصارع داخـل الكوميكون ، فابقت على الحواجز التى وضعها ستالين فى الماضى .

وكانت النتيجة ، أن التعاون الاقليمى الحقيقى كان قليلا وافتقدت المنظمة الثقة والقدرة والرغبة فى التعاون بين الدول ، الى حد كان من الاسهل على هذه الاخيرة ، أن تقيم تعاونا مثمرا مع الدول الغربية .

كذلك كانت المصلحة القومية ، تقف حائلا أمام المصلحة الجماعية ، التى لم تحصل على تأييد سوى من الدول التى قد تجد منها فائدة على حساب الاخرى . هكذا ايدت تشيكوسلوفاكيا والمانيا الشرقية مبدأ التقسيم الدولى للعمل على

وأيدت المجر وبولنده سياسة التحويل الجزئى أو التام ، لما كانت تتمتع به كل منهما من فائض هام فى ميزان مدفوعاتها . وبينما كانت رومانيا تعارض التخصص فى الانتاج ، كانت بلغاريا تؤيد التعاون بين الحكومات وبين القطاعات . وقد آثر الاتحاد السوفييتى عدم التدخل ، وترك الكوميكون غارقا فى الركود .

ثم يتناول الكاتب مرحلة الوفاق وأزمة الطاقة . فيجد أن الوفاق قد هيأ الارضية لتطورين من التطورات ، يراهما أكثر أهمية من التقارب بين القوتين العظميين . وهما النقص العالمى فى النفط الاساسى وفى المواد الاولية ، والثانى القرار السوفييتى بدخول ساحة التجارة الشرقية الغربيه ، على نحو ضخم ، وفى شكل ممون اساسى للمواد الاوليه ، مقابل التكنولوجيا الغربية . هذان الحادثان ستكون لهما انعكاسات ضخمة على حركة التكامل الاقتصادى فى شرقى أوروبا .

وبالنسبة للاتحاد السوفييتى ، كان السؤال المطروح أمامه هو : هل يداوم على امداد حلفائه الشرقيين بكميات متزايدة من النفط والمواد الاولية بأسعار رخيصة نسبيا ، أم يحول بعضا من هذه الكميات الى الغرب لبيعها باسعار مرتفعة وبالعملات الصعبة التى قد تتيح له الحصول على مزيد من التكنولوجيا الغربية ؟

أما الدول الشرقية الاخرى ، فكان عليها اتخاذ قرار آخر : هل تواصل التوسع فى تعاملها التجارى مع الغرب ، أم تحول جزءا من صادراتها الى الاتحاد السوفييتى مقابل حصولها على مواد أولية بأسعار معقولة ؟

يؤكد الكاتب أن الاتحاد السوفييتى ، كان الفائز الوحيد فى هذه اللعبة . أما بالنسبة للدول الشرقية الاخرى ، فان الحد من حجم تجارتها مع الغرب ، كان يعنى الحد أيضا من وارداتها المتعلقة بالتكنولوجيا الغربية التى أقامت عليها بعض هذه الدول المجر ، بولنده ، رومانيا ، أسس خطتها التصنيعية الجدية . ومن جهة أخرى ، فان انخفاض الامدادات السوفييتية من النفط والمواد الاولية ، كان سيضر الى حد بعيد ، دولا مثل تشيكوسلوفاكيا والمانيا الشرقية والمجر ، التى تعتمد أساسا على هذه الامدادات .

وقد اختار الاتحاد السوفييتى عدم الانتفاع من وضعه المتميز لفترة على الاقل . فأعلن عن قراره فى تكيف اسعار أهم مواده الاولية ، بالاوضاع داخل الكوميكون . ولكن هذا الاجراء ترك مع ذلك الاسعار أقل من الاسعار العالمية ، وخاصة بالنسبة للنفط ، مما أكد صدق رغبة الاتحاد السوفييتى فى دعم صادراته لدول الكوميكون . كذلك كان من الواضح أيضا ، أن الاتحاد السوفييتى ، تمسك بالحصول على السلع الواردة من أوروبا الشرقية ، وخاصة المتقدمة منها . وكان الاتحاد السوفييتى دائما ، يحث حلفاءه على المشاركه فى تمويل تنمية الموارد الطبيعية ، ولكن الدول الشرقية كانت تقاوم هذا الضغط حتى بداية السبعينات . ومن الواضح هنا أن النقص الاجمالى فى المواد الاولية هو الذى أجبرها على تلبية المطالب السوفييتية فى هذا المجال .

ولكن مع ذلك ، ونتيجة للوفاق ، فان التغيير السياسى الذى طرأ على القيادة السوفييتية ، قد جعل هذا الاخير راضيا عن دفع ثمن زعامته على التحالف السياسى والعسكرى والاقتصادى . وهكذا بعد أن كانت أوروبا الشرقية فى الماضى ، تشكل مجالا اقتصاديا يمكن استغلاله لصالح الاتحاد السوفييتى ، أصبحت اليوم عبئا عليه ، لابد من مراعاته لصالح القوة العظمى .

ويتساءل الكاتب هنا : كيف انعكس هذا الوضع الجديد على حركة التكامل الاقتصادى فى شرقى اوربا ؟ لا شك فى أن الفرص لتوثيق التعاون أصبحت متاحة اليوم ، أكثر من الماضى ، وأن الكوميكون سيلقى تأييدا من أعضائه ما دام قد ضمن امدادات كافية من المواد الاولية بأسعار معقولة . أما فى حالة عدم وجود هذا الضمان ، فان الدول الاعضاء ، ستضطر الى البحث عن امداداتها لدى الغرب أو لدى دول العالم الثالث .

وبطبيعة الحال ، فان هذا الافتراض يعتمد أساسا على قدرة هذه الدول على دفع ثمن وارداتها من خارج العالم الشيوعى . ويرى الكاتب أنها غير قادرة على ذلك . فان ميزان المدفوعات مع الغرب لدول مثل المجر وبولنده ورومانيا ، يشكل عجزا يزداد حجمه عاما بعد عام ، ولابد أنه سيأتى الوقت الذى ستتوقف فيه هذه الامدادات ، وخاصة بعد أن تعرض الغرب لازمة التضخم والطاقة . واذا حدث ذلك ، فان فرص التوسع فى الصادرات الغربية الى الشرق

الاوروبى ؟ سوف تقل أيضا . واخيرا فان التغيرات التنظيمية التى طرأت على غرب أوروبا ، ومنها ادخال رسوم مشتركة وميكانيزم مشترك للتفاوض داخل السوق المشتركة ، يمكن أن يؤديا الى الحد من حجم الصادرات الشرقية الى الغرب الاوروبى .

أما الوضع بالنسبة للعالم الثالث ، فليس أفضل . وفى ضوء التجربة التى جرت خلال العامين الاخيرين ، بدا واضحا أن دول الاوبيك ، عازمة على الحصول على اكبر قدر من الارباح من صادراتها ، دون أى اعتبار ايديولوجى أو غيره ، وانها لن تتخلى بأى حال عن اسعار السوق . ثم انها تتطلع الى الحصول على أحدث ما وجد من التكنولوجيا ، التى لا يتسنى لها الحصول عليها من شرقى أوروبا .. ان السلع الوحيدة التى يمكنها أن تشتريها من الشرق الاوروبى ، هى الاسلحة . وحتى فى هذا المجال ، لاتوجد بين دول أوروبا الشرقية سوى اثنتين ـ الاتحاد السوفييتى وتشيكوسلوفاكيا ـ قادرتين على امداد هذه الدول بالاسلحة .

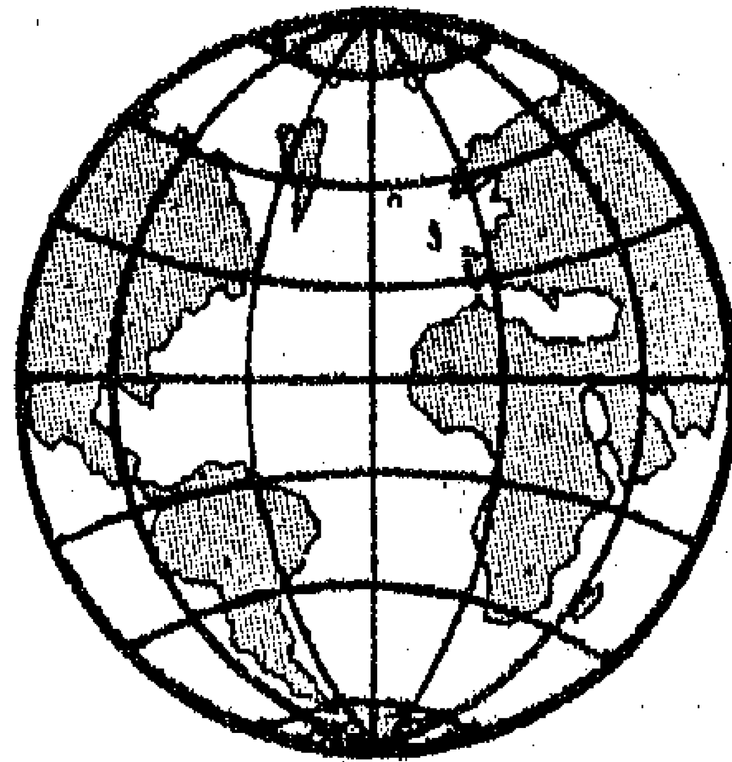
يبدو اذن واضحا ، أن معظم الدول الصغرى فى شرقى اوروبا ، لن تجد أمامها سوى التطلع الى الكوميكون ، للحصول على المواد الاولية اللازمة لها . وتشير الانباء الى تزايد مشاركة هذه الدول ، فى عملية تنمية موارد جديدة فى الاتحاد السوفييتى ، وفى بناء انتاج مشترك جديد ، وتسهيلات للنقل فى هذا الاخير . كذلك يتزايد عدد الشركات الصناعية المشتركة ، وكذا نشاط

١٩٦٥ مصارف الكوميكون لتنمية التجارة داخل المنطقة التابعة له ، بل وايضا الخطة التكاملية . كل هذا يؤكد احياء فكرة التعاون الوثيق بين دول الكوميكون

وبالاضافة الى العامل الاقتصادى الذى فرض نفسه لاحيـاء الاتجاه الى التكامل ، هناك عوامل أخرى : قدرة الجيل الجديد من الصفوة السياسية على استيعاب المزايا الكامنة فى التكامل الاقتصادى الاقليمى ، وعدم وجود ضغط سوفييتى لصالح التشابه الوثيق والتعاون ، مما ادى الى تحسين صورة الكوميكون . واخيرا بداية افول « الشوفينية » الاقتصادية التقليدية ، التى كانت تشكل العائق الاساسى فى طريق التعاون بين الدول .

كل هذا أدى الى عقد مؤتمر القمة الاوروبى فى هلسنكى فى اغسطس ١٩٧٥ الذى لم يفعل سوى القليل لتفتيت الحواجز التى تفصل بين جزءى اوروبا ، واقامة رابطة بين السوق المشتركة والكوميكون . وعلى أية حال ، فان أزمة التضخم والردة الاقتصادية التى تعانى منهما الدول الغربية ، قد حدت من الحماس فى تقبل أى تعاون مثمر ، ولو فى المجال التجارى .

وفى مثل هذه الظروف ، فان مزيدا من التعاون الاقتصادى فى شرقى أوروبا ، يبدو أكثر تقبلا من التكامل . وان نجاح هذا الامر ، يتوقف على عدة عوامل منها : موقف الاتحاد السوفيتى ، والوضع السياسى الداخلى فى دول شرقى أوروبا ، والوضع الاقتصادى الاجمالى ، وموقف الغرب . ■





شهريات

سبتمبر ١٩٧٦
اكتوبر ١٩٧٦
نوفمبر ١٩٧٦

سبتمبر ١٩٧٦

الاتحاد السوفيتى

١٥ : حذر الاتحاد السوفيتى ، فى بيان رسمى اذاعته وكالة تاس السوفيتية ، الحكومة اليابانية ، من أن العلاقات بين البلدين قد تأثرت بشدة ، وذلك بعدما رفضت اليابان اعادة الطيار السوفيتى الهارب فيكتور بيلنكو والطائرة الميج ٢٥ الى الاتحاد السوفيتى بعد هبوطها فى اليابان يوم ٦ سبتمبر .

١٥ : أطلق الاتحاد السوفيتى سفينة الفضاء سويوز ٢٢ تحمل اثنين من رواد الفضاء .

١٦ : أعلن الجنرال فلاديمير شاتالوف مدير مركز تدريب الفضاء ، أن الاتحاد السوفيتى سوف يبدأ فى تنفيذ برنامج فضاء عالمى مشترك عام ١٩٧٨ باشتراك رواد فضاء من دول الكتلة الشرقية ومنغوليا .

٢٣ : استقبل المارشال ديمترى أوستينوف وزير الدفاع السوفيتى والجنرال نيكولاى شيشيلوكوف وزير الداخلية ، اسعاد الدورى وزير الداخلية العراقى الذى يزور موسكو . وقد أجرى الجانبان محادثات تناولت مسائل استراتيجية ومشكلة الشرق الاوسط والموقف فى لبنان .

٢٥ : قام الاتحاد السوفيتى ، باحتجاز قارب صيد يابانى ، وهو القارب السادس الذى يستولى عليه الاتحاد السوفيتى فى شمال المحيط الهادى ومياه كوريا الشمالية ، فى غضون الاسابيع القليلة السابقة ، كمحاولة للانتقام من الحكومة اليابانية لعدم قيامها باعادة الطائرة السوفيتية الميج ٢٥ وقائدها الى الاتحاد السوفيتى .

انظر ايضا : ايران ٢٥ – السودان ١٤ – سوريا ١٩ – الصين ٦ – ٢٦ الولايات المتحدة ٧ – اليابان ١٩ – ٢٠ .

الاردن

٥ : أعلنت وكالة الانباء الاردنية الرسمية ، أنه قد تقرر أخيرا ، أن تمد الولايات المتحدة ، الاردن بشبكة صواريخ هوك فى اطار صفقة قيمتها ٥٤٠ مليون دولار ، تمولها حكومة المملكة العربية السعودية .

١٩ : تم فى عمان ، توقيع اتفاق بين الاردن والمانيا الغربية ، تحصل بمقتضاه الاردن على ١٫٥ مليون مارك [٣٤٠ ألف جنيه استرلينى] لتمويل شراء معدات وأجهزة لميناء العقبة ، وذلك كجزء من المساعدات المالية التى تقدمها ألمانيا الغربية للاردن فى عام ١٩٧٦ والتى تصل الى ١٤ مليون جنيه استرلينى .

٢٩ : وقعت الاردن والولايات المتحدة ، على اتفاقية تحصل الاردن بمقتضاها على ٥١ مليون دولار اسهاما فى سد عجز الميزانية للسنة المالية سنة ١٩٧٦ ، وبذلك يصبح اجمالى المساعدات الامريكية التى حصلت عليها هذا العام ٧٥ مليون دولار .

انظر ايضا : سوريا ٢ – المملكة المتحدة ٧ –

اسبانيا

٢ : انتهت الاتصالات التى كانت تجرى بين الحكومة الاسبانية وأحزاب المعارضة ، حول ايجاد صيغة للمفاوضات بينها بشأن مستقبل الديمقراطية فى أسبانيا بالفشل بسبب اصرار المعارضة على الانهاء التام لعهد فرانكو ، والبدء فى المرحلة الدستورية ، بينما تصر الحكومة على أن يتم الاصلاح خطوة خطوة .

٤ : عقد زعماء أحزاب المعارضة الاسبانية الذين توافدوا على مدريد من مختلف انحاء البلاد ، اجتماعا يهدف الى التوصل الى برنامج مشترك ، يتخذ كأساس ، لاجراء مفاوضات مع حكومة أدولفو سواريز ، ولدراسة امكانية تشكيل تنظيم موحد للمعارضة على مستوى البلاد

١٤ : شهدت أسبانيا واحدا من اضخم الاضرابات العمالية التى اشترك فيها ما يزيد على ٢٠٠ الف من العمال فى مدن سان سباستيان وبامبلونا وبيلباو وبورتجاليت وباسورى وسيستاو ، فى المناطق الاربع لاقليم الباسك .

١٥ : أعلن ادولفو سواريز رئيس الوزراء الاسبانى ، أنه قد قرر ايفاد رودلفو سارتين وزير الداخلية الى اقليم الباسك لتقويم الموقف السياسى المتدهور هناك فى أعقاب الاضطرابات العمالية .

٢٩ : تلقى أدولفو سواريز رئيس الوزراء الاسبانى ، وعدا كبيرا

من الوزراء الاسبان ، تهديدات جديدة بالاغتيال ، وسط موجة من الاضطرابات والمظاهرات فى عدد من المدن الرئيسية فى اقليم الباسك ، فى الوقت الذى واصل فيه عمال البريد اضرابهم لليوم السابع على التوالى .

المانيا الغربية

١٠ : اعلن جورج ليبر وزير الدفاع فى حكومة بون ، ان المانيا الغربية والمانيا الشرقية قررتا تبادل ملحقين عسكريين بينهما فى المستقبل القريب .

انظر ايضا : الاردن ١٩ — الولايات المتحدة ١٤ —

اندونيسيا

٢٢ ، اعلن الرئيس الاندونيسى سوهارتو ، انه تم كشف مؤامرة لقلب نظام الحكم فى اندونيسيا ، يتزعمها وزير الزراعة السابق ، ونائب الرئيس السابق سوكارنو ورئيس الاركان السابق ، واثنان من الزعماء الدينيين .

ايران

٢٥ : اذاعت السلطات الايرانية ، أن طيارا سوفيتيا هرب من الاتحاد السوفيتى وهبط بطائرته فى مدينة آمار فى الجزء الشمالى الغربى من مقاطعة اذربيجان . وهو الطيار الثانى الذى يهرب من الاتحاد السوفيتى خلال شهر واحد . وقد طلب بدوره حق اللجوء السياسى للولايات المتحدة

ايرلندا الجنوبية

(جمهورية ايرلندا)

٢ : وافق برلمان جمهورية ايرلندا ، على اعلان حالة الطوارىء فى البلاد ، فى أول خطوة تتخذها الحكومة فى حملتها ضد الجيش الجمهورى الايرلندى .

باكستان

٦ : انهار سد بولان ، وهو احد مصادر الرى الرئيسية باقليم بلوشستان بباكستان . وقد اكتسحت المياه فى طريقها ٢٦ قرية .

تركيا

٢ : اعترضت زوارق الحراسة التابعة للاسطول التركى ، سفينة حربية سورية مضادة للغواصات أثناء عبورها مضايق الدردنيل ، فى طريقها الى احد الموانىء السوفيتية على البحر الاسود .

٢١ : طالب احسان صبرى كاجليا نجيل وزير خارجية تركيا ، حكومة الولايات المتحدة ، برفع الحظر المفروض على شحنات السلاح الامريكى لتركيا ، وهدد بأن استمرار هذا الحظر ، قد يرغم بلاده على تغيير نظامها الدفاعى كله .

انظر أيضا : اليونان ٢ — ١١ —

تشيكوسلوفاكيا

٥ : بدأت السلطات التشيكوسلوفاكية ببناء شبكة واسعة من المخابىء تحت الارض ، لحماية سكان المدن الكبرى والمراكز الصناعية من الانفجارات النووية .

انظر أيضا : الصين ١٤ —

تنزانيا

٦ : بدأ رؤساء خمس دول افريقية ، هى تنزانيا وزامبيا وموزمبيق وانجولا وبوتسوانا ، اجتماعاتهم فى دار السلام ، لمناقشة مسألة توحيد الحركات الوطنية فى روديسيا وناميبيا ، وبحث أهمية قيام كيسنجر بجولة جديدة فى جنوبى افريقيا .

٧ : اختتم مؤتمر القمة الافريقى الخماسى اعماله فى دار السلام ببيان مقتضب جاء فيه أن الرؤساء الافارقة اتفقوا على تصعيد النضال المسلح فى زيمبابوى . كما اتفقوا على ضرورة تلقى تقارير دورية من سير حركة الكفاح المسلح فى جنوب افريقيا وناميبيا وروديسيا .

١٥ : بدأت المحادثات الرسمية بين هنرى كيسنجر وزير الخارجية الأمريكى والرئيس نيريرى حول مشاكل جنوبى أفريقيا .

٢٩ : أعلن الرئيس التنزانى جوليوس نيريرى ، أن زعماء « دول المواجهة » الافريقية يريدون تحقيق الاغلبية الافريقية فى روديسيا خلال ٤ أو ٦ أسابيع ، لا خلال عامين كما جاء فى مقترحات كيسنجر الخاصة بالتوصل الى حل سلمى لمشكلة روديسيا .

انظر ايضا : زامبيا ٢٦ —

الجزائر

١٤ : وصل الى الجزائر ، فاروق قدومى رئيس الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية : لاجراء مباحثات مع الرئيس الجزائرى هوارى بومدين حول أحداث لبنان (*)

انظر ايضا : المملكة المغربية ١٢ —

جمهورية افريقيا الوسطى

٥ : اذاع راديو جمهورية افريقيا الوسطى ، انه تم حل حكومة افريقيا الوسطى ، وحل محلها مجلس للثورة يرأسه مدى الحياة الرئيس بيدل بوكاسا الذى تخلى عن مناصبه الوزارية ، واحتفظ بمهام منصبه كقائد أعلى للقوات المسلحة فى افريقيا الوسطى .

جمهورية مصر العربية

٢ : وجه الرئيس السادات ، نداء عاجلا الى كافة أطراف الحرب الاهلية فى لبنان ، يطالبهم فيه بوقف هذه المأساة التى تنذر بأوخم العواقب على الامة العربية بأسرها .

٦ : أعلن الدكتور احمد أبو اسماعيل وزير المالية ، أنه تم تدبير مبلغ ١٣٠٠ مليون جنيه من عجز الموازنة العامة للدولة خلال العام الحالى ، ولم يبق غير مبلغ ٥٠٦ ملايين جنيه لتغطية بقية العجز .

١٤ : وصل الى القاهرة ، الامام موسى الصدر زعيم طائفة الشيعة فى لبنان قادما من دمشق ، فى اطار الاتصالات التى تجريها القاهرة

بهدف التوصل الى تسوية للأزمة اللبنانية .

١٤ — ١٥ : وصل الى القاهرة كل من رشيد كرامى رئيس وزراء لبنان ، والشيخ بيير الجميل زعيم حزب الكتائب اللبنانى ، وصائب سلام رئيس وزراء لبنان الاسبق ، والشيخ حسن خالد مفتى لبنان ، تمهيدا لتحقيق المصالحة الوطنية بين الاطراف المتصارعة ، وذلك قبل انعقاد مؤتمر القمة العربى فى اكتوبر .

١٦ : تلقت مصر ٥٠ مليون دولار من دولة الامارات ، قيمة الدفعة الثانية من القرض الذى اتفق عليه خلال رحلة الرئيس السادات لدول الخليج فى شهر فبراير الماضى .

١٧ : تدخلت مصر ، بمساعى الاخوة الحميدة ، بين كل من العراق والكويت ، وذلك لتطويق الازمة التى نشأت على الحدود بين البلدين ، والتى أحاطت بها الكويت القاهرة علما ، بعد أن أعلنت أن حوالى ١٥٠ جنديا عراقيا دخلوا حدودها ، وتوغلوا الى ٤ كيلومترات فى الاراضى الكويتية .

٢٢ : أعلن الرئيس السادات ، أن مصر مستعدة لحضور مؤتمر قمة سداسى فى السعودية ، لبحث الازمة اللبنانية وحلها ، بشرط أن تعلن الدول الاخرى ، وهى السعودية وسوريا والكويت ولبنان ومنظمة التحرير الفلسطينية ، استعدادها لحضور المؤتمر .

٢٧ : وصل الى القاهرة كمال جنبلاط زعيم الجبهة الوطنية فى لبنان .

٢٩ : تم توقيع كتاب متبادل بين مصر والولايات المتحدة ، تحصل مصر بمقتضاه على ١٠٠ الف طن قمح من الولايات المتحدة بشروط ميسرة وبذلك يبلغ اجمالى كميات القمح الامريكى لمصر مليونا و ٣٥٠ الف طن خلال السنة المالية الحالية .

٢٩ : دعا مجلس الامن القومى المصرى ، الى عقد مؤتمر قمة عربى سداسى خلال يومين ، لبحث الموقف المتدهور فى لبنان ، نتيجة تصعيد العمليات السورية ضد المقاومة الفلسطينية والقوى الوطنية اللبنانية ، يحضره رؤساء مصر والسعودية والكويت وسوريا ولبنان وياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية .

٣٠ : تم التوقيع على ٤ اتفاقيات اقتصادية مع الولايات المتحدة الامريكية ، تتلقى بمقتضاها مصر قرضين قيمتهما ٨٩ مليون دولار ، الى جانب منحتين قيمتهما ١١ مليون دولار .

انظر ايضا : فلسطين [١١ — ١٣] — لبنان ٢٥ — الولايات المتحدة ٢٨ —

جنوب افريقيا

٢ : وافق جون فورستر رئيس حكومة جنوب افريقيا العنصرية ، على اجراء محادثات مع الزعماء الوطنيين الافريقيين ، بعد ٤ أسابيع ، لبحث أسباب موجة الاضطرابات التى تجتاح جنوب افريقيا منذ عدة شهور .

٨ — ٩ : تجددت اضطرابات الوطنيين الافريقيين ضد النظام العنصرى فى جنوب افريقيا ، واتسع نطاقها لاول مرة ، لتشمل أراضى شبه جزيرة الكاب بأكملها .

١٣ : أعلنت وزارة الخارجية فى بريتوريا ، أن الحكومة الاسرائيلية ارسلت الى سلطات جنوب أفريقيا ، تعويضا ماليا عن حادث احتجاز الرهائن فى القنصلية الاسرائيلية فى جوهانسبرج فى ٢٨ أبريل سنة ١٩٧٥

١٤ : اجتمع جون فورستر رئيس وزراء جنوب أفريقيا ، مع ايان سميث رئيس وزراء النظام العنصرى فى روديسيا ، لاجراء مشاورات تتعلق بالحركة الوطنية الافريقية فى البلدين .

١٧ : بدأت فى بريتوريا ، جلسة المحادثات الاولى بين هنرى كيسنجر وزير الخارجية الامريكى ، وجون فورستر رئيس وزراء جنوب افريقيا ، وتتركز المفاوضات حول امكانية موافقة حكومة الاقلية البيضاء فى روديسيا ، التى يرأسها ايان سميث ، على تسليم السلطة للاغلبية الافريقية ، وعلى منح الاستقلال لاقليم ناميبيا الذى تسيطر عليه حكومة جنوب افريقيا العنصرية .

١٩ : عقد هنرى كيسنجر وزير الخارجية الامريكى ، أول اجتماع له مع ايان سميث رئيس وزراء النظام العنصرى فى روديسيا ، بمنزل السفير الامريكى فى بريتوريا .

٢٦ : استمرت مظاهرات الوطنيين الافريقيين ضد نظام الحكم العنصرى فى جنوب أفريقيا ، وذلك رغم التهديدات التى أعلنها كونى مولدر وزير الداخلية والاعلام فى الحكومة العنصرية ، باستخدام قوات الجيش لقمع المتظاهرين .

انظر ايضا : سويسرا ٤ — تنزانيا ٧ —

دولة الامارات العربية

٥ : أعلن الشيخ احمد بن حامد وزير أعلام دولة الامارات ، أن بلاده لن تطبق القرار الذى اتخذه مؤتمر عدم الانحياز فى كولومبو الخاص بفرض الحظر البترولى على فرنسا .

١١ : تجددت الجهود لتسوية الخلافات على الحدود بين دول الامارات العربية ، فى محاولة لدفع الشيخ زايد بن سلطان رئيس دولة الامارات لتجديد فترة رئاسته التى تنتهى فى ديسمبر سنة ١٩٧٦

١٢ : تلقى الشيخ زايد بن سلطان رئيس دولة الامارات العربية ، برقية عاجلة من الملك خالد ملك السعودية ، يناشده فيها البقاء فى منصبه ، وعدم التنحى عن رئاسة الدولة بسبب النزاع على الحدود بين الشارقة ودبى .

انظر ايضا : جمهورية مصر العربية ١٣ .

روديسيا

٢٤ : أعلن ايان سميث رئيس وزراء روديسيا ، موافقة حكومة الاقلية البيضاء على مقترحات هنرى كيسنجر وزير الخارجية الامريكية الخاصة بنقل السلطة فى روديسيا الى الاغلبية الوطنية . ويتضمن الاتفاق الذى أقرته الحكومة البيضاء ، تشكيل حكومة من الأغلبية الافريقية ، ووضع دستور جديد للبلاد خلال عامين .

انظر ايضا : تنزانيا [٦ — ٢٩] — جنوب افريقيا [١٤ — ١٩] — زامبيا ٢٦ — سويسرا ٤ — المملكة المتحدة ٣٠ —

زامبيا

٢٠ : استقبل كينيث كاوندا رئيس زامبيا ، هنرى كيسنجر وزير الخارجية الامريكية ، واجرى مباحثات حول نتائج اجتماعات كيسنجر فى بريتوريا مع ايان سميث رئيس الحكومة العنصرية فى روديسيا ، بشأن تسليم السلطة الى الاغلبية الوطنية هناك .

٢٦ : أعلن الرؤساء الافريقيون الخمسة المجتمعون فى لوزاكا ، وهم رؤساء زامبيا وتنزانيا وموزمبيق وانجولا وبتسوانا ، رفض الشروط الواردة فى تسوية المشكلة الروديسية التى اقترحها هنرى كيسنجر على ايان سميث رئيس وزراء حكومة الاقلية البيضاء فى روديسيا ، وأعربوا عن اعتقادهم ، بأن الشروط الموضوعة لتولى الاغلبية الافريقية السلطة ، تعتبر تقنينا للهياكل الاستعمارية والعنصرية فى روديسيا . وطالب الزعماء الخمسة ، بأن تعقد بريطانيا فورا مؤتمرا دستوريا خارج روديسيا ، يشترك فيه ممثلو الشعب الافريقى فى روديسيا لتحديد شروط نقل السلطة للاغلبية الافريقية ..

انظر ايضا : تنزانيا ٦ —

سرى لانكا

١٧ : أعلن رسميا فى كولمبو ، أن سيريمافو باندرانيكة رئيسة وزراء سرى لانكا ، قد اصدرت قرارا برفع المراقبة ورفع كل القيود على حرية التنقل بالنسبة للعشرة آلاف شخص الذين كانوا قد اتهموا بالتواطؤ فى محاولة الانقلاب الفاشلة التى وقعت فى ابريل عام ١٩٧١ .

السودان :

١٢ — اعلن الرئيس السودانى جعفر نميرى ، ان الاتحاد السوفيتى يستخدم الطموح المختل للعقيد القذافى ، من اجل استعادة مكانته المفقودة فى العالم العربى وفقا لاستراتيجية جديدة .

١٩ — تم التوقيع فى الخرطوم ، على اتفاقية اتصالات فضائية ، عن طريق استخدام القمر الصناعى بين السودان وشركة هاريس الامريكية ، يتم بمقتضاها ربط المدن السودانية الكبرى بكل انحاء العالم ، عن طريق التليفون والبرق والتلكس .

انظر ايضا : المملكة المغربية ١٢.

سوريا :

٢ — وصل الى دمشق ، فى زيارة مفاجئة لسوريا ، الملك حسين ملك الاردن ، يرافقه مضر بدران رئيس الوزراء الاردنى ، ومساعد رئيس الاركان ، ورئيس المخابرات العامة الاردنية .

٤ — بدأ الوفد الاقتصادى والفنى الرومانى ، برئاسة ايون باتنان نائب رئيس الوزراء ووزير التجارة والتعاون الدولى ، مباحثات مع وزراء الاقتصاد والتجارة الخارجية والصناعة والنقل والنفط فى سوريا ، تمهيدا لعقد اتفاق جديد للتعاون الاقتصادى والفنى بين البلدين .

٦ — وقعت كل من سوريا ورومانيا بروتوكولا للتعاون الاقتصادى والتجارى .

٦ — وافقت سوريا على اقتراح اسرائيلى بتحويل خط فك الاشتباك فى مرتفعات الجولان الى « سوروطيه » على غرار نماذج الحدود اللبنانية الاسرائيلية

١٩ — استقبل عبد الحليم خدام وزير الخارجية السورى ، فلاديمير نيكو جرادوف ممثل الاتحاد السوفيتى فى مؤتمر جنيف وتبادلا وجهات النظر حول الاوضاع العربية ، وخاصة الوضع فى لبنان ، واستمرار الاحتلال الاسرائيلى للاراضى العربية .

٢٦ — اقتحمت مجموعة من الفدائيين ، أضخم فنادق سوريا فى دمشق ، واحتجزوا نزلاءه كرهائن ، مطالبين بالافراج عن الفلسطينيين المحتجزين فى سجون سوريا . وقد تمكنت السلطات السورية من القبض على الفدائيين بعد معركة عنيفة لقى فيها اربعة منهم مصرعهم .

٢٧ — اعدمت السلطات السورية ثلاثة من الفدائيين الذين اشتركوا فى عملية اقتحام الفندق فى دمشق .

انظر ايضا : تركيا ٢ — فلسطين ١٤ — لبنان «٢–٢٨»

السويد :

٢٠ — ٢١ — قدم اولوف بالم رئيس وزراء السويد ، استقالته من منصبه ، وذلك عقب ظهور نتائج الانتخابات العامة التى فازت فيها كتلة الاحزاب السياسية المحافظة بأغلبية عشرة مقاعد على تحالف الاحزاب الاشتراكية والشيوعية التى ظلت فى الحكم لمدة ٤٤ عاما متصلة وبدأت احزاب المعارضة الثلاثة : الوسط والمحافظ والليبرالى ، مشاوراتها لتشكيل الحكومة الجديدة فى السويد .

سويسرا :

٤ — بدأت فى زيوريخ الجولة الاولى من المحادثات التى تجرى بين هنرى كيسنجر وزير الخارجية الامريكيه وجون فورستر رئيس وزراء جنوب افريقيا ، وذلك فى محاولة من جانب الولايات المتحدة ، لحث حكومة جنوب افريقيا على العمل على نقل السلطة للاغلبية السوداء فى روديسيا والاسراع باعلان استقلال اقليم ناميبيا ، واعادة النظر فى سياسة التمييز العنصرى التى تمارسها .

الصين :

٦ — اتهمت وكالة أنباء الصين الجديدة ، الاتحاد السوفيتى ، بالتدخل فى الشئون الداخلية لايران ، بعد ان نشرت صحيفة ازفستيا السوفيتية ، مقالا ينتقد البرنامج العسكرى الايرانى .

٩ — أعلن راديو بكين على العالم ، وفاة الزعيم الصينى ماوتسى تونج « ٨٢ عاما » .

١٤ — رفضت الحكومة الصينية قبول رسائل العزاء التى ارسلتها الاحزاب الشيوعية للاتحاد السوفيتى وتشيكوسلوفاكيا والمانيا الشرقية وبلغاريا والمجر

بمناسبة وفاة الزعيم ماو .

واعلن المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية ، ان بلاده لاتقبل رسائل العزاء من هذه الدول التى لاتربطها مع الصين اية علاقات حزبية قائمة .

١٤ — هاجمت وكالة الانباء الرسمية للصين ، السياسة الاقتصادية التى ينتهجها الاتحاد السوفيتى، فى تعاملة مع دول العالم الثالث ووصفتها بأنها سياسيةلاتستهدف غير السيطرة والتوسع الامبريالى

١٥ — رفضت الصين ، رسائل التعزية فى وفاة الزعيم ماو التى بعثت بها الاحزاب الشيوعية الايطالية والفرنسية ، فى الوقت الذى اذاعت راديو بكين نصوص برقيات العزاء التى أرسلتها الاحزاب الشيوعية المحظورة فى العديد من الدول الاسيوية ،والتى تساندها بكين ، مما يعتبر مؤشرا على استمرار سياسة الصراع العقائدى التى كانت تتبعها الصين قبل وفاة الزعيم ماوتسى تونج .

٢١ : أعادت الصين تأكيد عزمها مرة ثانية ، وبعد وفاة الزعيم ماو على تحرير فورموزا ، والاصرار على موقفها المتشدد الخاص بالارخبيلات الاربعة الواقعة فى بحر الصين الجنوبى . وهى المناطق التى تنازع على ملكيتها كل من الصين الشعبية والفيليبين وفورموزا وفيتنام .

٢٦ — شنت الصين هجوما عنيفا ضد الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة ، بسبب مطالب الدولتين فى مؤتمر قانون البحار ،واعلنت وكالة أنباء الصين الجديدة أن مطالبة الدولتين بكافة أنواع الحرية البحرية ، ابتداء من حرية الملاحة وحتى البحث العلمى ، ليست فى الحقيقة سوى حرية مصالحهما التجارية لنهب ثروات الصين،وانتهاك المجالات الاقليمية للحصول على معلومات عسكرية

عمـــان :

١٢ — اعلنت وزارة الدفاع العمانية ، ان السلطان قابوس قام شخصيا بتقديم منحة ميدانية قيمتها مائة الف ريال عمانى ، لبناء منازل للجنود الذين اصيبوا بعاهات خلال الحرب الاخيرة التى جرت فى منطقة ظفار .

فرنســـا :

١ — اعلن الرئيس الفرنسى فاليرى جيسكار ديستان ، ان سياسة فرنسا الخارجية ستظل دون تغيير فى ظل الحكومة الجديدة .

٢ — بدأت الحكومة الفرنسية الجديدة فى مواجهة ضغوط شديدة من جانب النقابات العماليةوالمزارعين وذلك بعد ان بلغت قيمة الخسائر الناجمة عن الجفاف الذى اصاب فرنسا حوالى ٢٠٠٠ مليون دولار وبعد أن قفز معدل التضخم الى ١٣٪ .

٧ — اذاعت السفارة الفيتنامية فى باريس ، قائمة تضم اسماء ١٢ من الجنود الامريكيين الذين قتلوا فى الحرب ، وكانوا فى عداد المفقودين فى حرب فيتنام ، وذلك كايماءة ودية جديدة نحو الولايات المتحدة ، تستهدف الحصول على موافقتها على طلب فيتنام الانضمام للامم المتحدة .

٢٢ — وافقت الوزارة الفرنسية ، فى اجتماع برئاسة الرئيس الفرنسى ديستان ، على برنامج التقشف الاقتصادى الذى قدمه ريمون بار رئيس الوزراء ، لمواجهة ازمات التضخم والجفاف .

٢٣ — هاجم زعماء اتحادات نقابات العمال الرئيسية الفرنسية ، برنامج التقشف الاقتصادى الذى اعلنه ريمون بار رئيس وزراء فرنسا ، ووصفوه بأنه اعلان للحرب على العمال ، وعملية انقاذ لصالح رجال الاعمال .

٢٩ — اعلن وزير الخارجية الفرنسى ضرورة تنفيذ قرارى مجلس الامن رقمى ٢٤٢ و ٣٣٨ بشأن مشكلة الشرق الاوسط ، وتطبيق المبادىء الثلاثة التى يتعين أن تقوم عليها التسوية ، وهى جلاء اسرائيل عن الاراضى العربية المحتلة ، والاعتراف بحقوق الشعب الفلسطينى وحق كل دولة فى المنطقة فى ان تعيش فى سلام داخل حدود آمنة .

انظر ايضا : دولة الامارات العربية ٥ —

فلســـطين :

٨ — ابلغ مالكولم تون سفير الولايات المتحدة فى اسرائيل ، اسحق رابين رئيس الوزراء الاسرائيلى استياء حكومته من الحوادث التى تعرضت لها سفينة التنقيب التابعة لشركة اماكو الامريكيه للبترول، والتى تعمل لحساب مصر ، من جانب زوارق البحرية الاسرائيلية

١١ — اعلن خالد الحسن عضو اللجنة المركزية لمنظمة فتح، ان العلاقات بين القاهرة ومنظمة التحرير الفلسطينية، علاقات استراتيجية ودائمة سواء فى الماضى او الحاضر او المستقبل .

١٢ — قامت السلطات الاسرائيلية ، بهدم اساسات مسجد جديد يقوم سكان الخليل ببنائه ، بحجة ان العرب لم يحصلوا على ترخيص رسمى لبنائه .

١٣ — اعلن الجنرال هرتزل شافير قائد القوات الاسرائيلية علىجبهة سيناء ، ان مصرانتهكت بصورة خطيرة ، اتفاقية فصل القوات المؤقتة مع اسرائيل ، على اساس ان التحصينات المصرية على الضفة الشرقية للقناة ، تعتبر مؤشرا على وجود شبكة هجومية ، مما يتعارض مع روح الاتفاقية .

١٤ — اعلن ايجال آلون وزير الخارجية الاسرائيلى ، ان اسرائيل وافقت على طلب سوريا بفتح احدى النقاط القائمة على خط ايقاف النار فى مرتفعات الجولان ، كى تخصص كمكان للقاء اسرات الدروز الموجودة على جانبى خط الهدنة ، وذلك لاول مرة منذ ٦٧

١٧ — اقترح ايجال آلون وزير خارجية اسرائيل ، ان تقوم اسرائيل باجراء انسحاب واسع النطاق من المناطق العربية التى احتلتها فى حرب ١٩٦٧ ، على ان تقام مناطق مجردة من السلاح فى الضفة الغربيـــة وقطاع غزة كجزء من دولة فلسطينية اردنية

١٩ — وجه البرلمان الاسرائيلى ، اللوم الى ايجال آلون وزير الخارجية بسبب مقترحاته الاخيرة بشأن

لتسوية ازمة الشرق الاوسط .

٢٣ — اعلنت الحكومة الاسرائيلية ، ان تعداد اليهود فى اسرائيل قد تجاوز ثلاثة ملايين ، وانه اصبح يمثل ٨٣٪ من تعداد اسرائيل الشامل الذى يبلغ ٣٫٥٠ مليون نسمة .

٢٤ — اكد اسحق رابين رئيس وزراء اسرائيل ، وشيمون بيريز وزير الدفاع ، بمناسبة العام اليهودى الجديد ان اسرائيل ستقاوم اى ضغط من جانب الولايات المتحدة لقبول اية اتفاقية سلام فى الشرق الاوسط ليست فى صالحها

٢٨ — بدأ السكان العرب فى اسرائيل والضفة الغربية المحتلة ، وقطاع غزة ، اضرابا شاملا عن العمل احتجاجا على الاجراءات الاسرائيلية التعسفية ضدهم .

٢٨ — أعلن رسميا خفض قيمة الليرة الاسرائيلية بنسبة ٨ر١٪ وبذلك تكون اسرائيل قد خفضت قيمة عملتها منذ نوفمبر عام ١٩٧٤ بنسبة ١٠٠ ٪ .

انظر ايضا : الجزائر ١٤ — جنوب افريقيا ١٣ — سوريا « ٦ — ٢٧ » فرنسا ٢٩ — لبنان ٢٦ — المملكة العربية السعودية ١٠ — الولايات المتحدة ٧ يوغوسلافيا ٩ —

قبرص :

٦ : أذيعت نتائج انتخابات الجمعية الوطنية القبرصية ، فى الجزء الذى يسيطر عليه اليونانيون من الجزيرة ، وذلك لاول مرة منذ التدخل العسكرى التركى فى قبرص ، وقد فاز مرشحو « الجبهة المشتركة » التى شكلها الحزب الشيوعى القبرصى « اكيل » ، وحزب الجبهة الديمقراطية ، وحزب الوسط الديمقراطى الاشتراكى ، بجميع مقاعد الجمعية الوطنية فيما عدا مقعدا واحدا .

قطر :

٤ : اعلن الشيخ عبد العزيز بن خليفة آل ثانى وزير المالية والبترول فى قطر ، ان بلاده تؤيد رفع اسعار النفط بين دول الاوبك بنسبة لا تضر بالدول الصناعية ، ولا بالدول النامية ، على ان تكون الزيادة بمستوى زيادة اسعار المواد المستهلكة .

١٧ : وقع الشيخ عبد العزيز بن خليفة آل ثانى وزير المالية والبترول فى قطر ، القرارات الخاصة بأيلولة الحصة الباقية فى ملكية مجموعة الشركات المكونة لشركة بترول قطر الى الدولة . واعلن الوزير القطرى ، انه بتملك دولة قطر لهذه الحصة وتساوى ٤٠٪ تكون الدولة قد استولت على كل مصادرها .

كمبوديا :

٢٧ : اذاع راديو بنوم بنه ، ان الجمعية الوطنية والحكومة فى كمبوديا قررتا اعفاء بسول بوث رئيس الوزراء الكمبودى من منصبه ، وتعيين ميون شيا رئيس الجمعية الوطنية رئيسا للوزراء بالنيابة، مع احتفاظه برئاسة البرلمان .

انظر ايضا : اليابان ٧ —

كوبا :

٢٩ : أعلن فيدل كاسترو رئيس كوبا ، ان بلاده تواجه مشكلة اقتصادية خطيرة ، بسبب انخفاض أسعار السكر فى الاسواق العالمية ، وارتفاع تكاليف البترول والمواد التى تستوردها كوبا من الدول الغربية .

الكويت :

١ : قررت وزارة الاعلام الكويتية ، وقف كافة الاعلانات الدعائية للدول العربية والاجنبية فى الصحف الكويتية ، حتى لاتستغل صحافة الكويت فى مراعاتعلى أى مستوى .

٦ : أعلن فى الكويت ، تشكيل الحكومة الجديدة برئاسة الشيخ جابر الاحمد ولى العهد ، وقد دخل الوزارة ثلاثة وزراء جدد .

٢٧ : أعربت الكويت عن تأييدها الكامل لموقف السعودية فى رفض أى تشريع يصدر من الكونجرس الامريكى ، لمواجهة المقاطعة العربية لاسرائيل .

انظر ايضا : جمهورية مصر العربية ١٧ —

كوريا الشمالية :

١ : استأنفت قيادة قوات الامم المتحدة وكوريا الشمالية مباحثاتهما فى قرية بانمونجوم ، لبحث ترتيبات الامن الجديد التى تتخذ فى أعقاب حادث مقتل الضابطين الامريكيين فى ١٩ اغسطس الماضى .

٦ : أمكن التوصل الى اتفاق لفصل القوات المشتركة على جانبى خط الهدنة الذى يفصل بين كوريا، الشمالية والجنوبية ، وذلك فى الاجتماع السابع خلال اسبوع واحد بين ممثلى القوات الامريكية والكورية .

٢٦ : اتهمت كوريا الشمالية ، قوات الطوارىء الدولية التى تتمركز على الحدود بين شطرى الدولة الكورية ، بانتهاك الهدنة فى قرية بانجوم ، وذلك بالقاء منشورات دعائية على مواقع الحراسة التابعة لكوريا الشمالية .

انظر ايضا : الاتحاد السوفيتى ٢٠ —

لبنان :

٢ : اشتعلت المعارك فى الاجزاء الشمالية والجنوبية والشرقية من لبنان ، بين القوى الوطنية والفلسطينية من جهة ، والقوى اليمينية والقوات السورية من جهة أخرى .

٦ : تصاعدت فى لبنان ، عمليات مقاومة وجود الجيش السورى ، خصوصا فى منطقة البقاع .

٩ : قامت الطائرات السورية بقصف مدينة بعلبك ، انتقاما منها على الاضراب الشامل الذى نظمته المدينة ، احتجاجا على الاحتلال السورى للبنان .

١٠ : دعمت القوات السورية بتعزيزات من الجيش الاردنى قوامها ٢٠٠٠ جندى و ١٠٠ دبابة أمريكية وبريطانية ، رابطت فى القطاعات الشرقية والجنوبية من لبنان .

١١ : أحبطت القوى الوطنية والفلسطينية ، محاولة القوى اليمينية لاختراق خطوطها الى منطقة غرب بيروت ، وهى أول محاولة من نوعها ضد هذه

المنطقة ، التى تسيطر عليها القوى الوطنية .

١٥ : أجرى الرئيس اللبنانى سليمان فرنجية ، تعديلا وزاريا مفاجئا، سحب بمقتضاه من رشيد الصلح رئيس وزراء لبنان وزارات الدفاع والمالية والاعلام ،وأسند الى كميل شمعون وزارة الدفاع بالاضافة الى وزارتى الداخلية والخارجية .

١٦ : أعلن التجمع الاسلامى الذى يضم الشخصيات التقليدية للطائفة السنية ، رفضه القاطع للتعديل الوزارى المفاجىء الذى أجراه الرئيس اللبنانى فرنجية . كما أكد حزب الكتائب أنه لم يستشر فى هذا التعديل .

٢١ : شهدت كافة الجبهات فى لبنان ، تصعيدا عسكريا هادئا ، فى محاولة لمنع عقد مجلس النواب، وعرقلة الرئيس اللبنانى المنتخب الياس سركيس عن أداء اليمين الدستورية .

٢٣ : أدى الرئيس اللبنانى المنتخب الياس سركيس ، اليمين الدستورية كسادس رئيس لجمهورية لبنان بعد استقلالها.

٢٥ : أكد الرئيس اللبنانى الياس سركيس ، فى رسالة بعث بها الى الرئيس أنور السادات ، ترحيبه البالغ بأى اجتماع للقمة العربية تشترك فيه جميع الدول العربية أو يتغنى منها ، وذلك لان هذا الاجتماع « مطلب ضرورى لمساعدة لبنان على الخروج من محنته » .

٢٥ : استمرت المشاورات السياسية المكثفة بين مختلف الاطراف اللبنانية ، فى محاولة للتوصل الى قرار جديد بوقف اطلاق النار يلتزم به كل الاطراف ، وذلك بعد أن استجابت قوات المقاومة الفلسطينية لاوامر ياسر عرفات، بوقف اطلاق النار من جانب واحد كبادرة طيبة تجاه الرئيس اللبنانى الجديد الياس سركيس .

٢٦ : أعلن كميل شمعون ، أن وقف اطلاق النار من جانب القوات الفلسطينية ، ليس كافيا لانهاء الحرب الاهلية فى لبنان ، وقال انه لن يكون هناك سلام فى لبنان ، حتى تنسحب المقاومة الفلسطينية من كافة جبهات القتال .

٢٨ : بدأت القوات السورية هجومها الشامل على مواقع القوى الوطنية والفلسطينية فى منطقة جبل لبنان ، يواكبه هجوم مماثل على نفس المواقع من القوى اليمينية .

انظر أيضا : الجزائر ١٤ — جمهورية مصر العربية [٢-٢٩] — يوجوسلافيا ٩ .

مالطة :

٢٠ : حقق حزب العمال الحاكم فى مالطة بزعامة دوم مينتوف رئيس الوزراء ، انتصارا على الحزب الوطنى ، بزعامة جورج بورج أوليفر المعروف بميوله الغربية. فقد كشفت نتائج الانتخابات التشريعية التى أجريت فى أنحاء مالطة ، عن حصول حزب العمال على ٥٣٪ من جملة الاصوات، مقابل ٤٧٪ حصل عليها الحزب الوطنى .

المملكة العربية السعودية :

٤ : تم فى الرياض ، توقيع ثلاث اتفاقيات شاملة مع عدد من شركات التعدين العالمية ،للتنقيب عن المعادن فى ثلاث مناطق فى السعودية ، ضمن سياسة الدولة التى تهدف الى تنويع مصادر الدخل القومى .

١٠ : أكدت المملكة العربية السعودية فى بيان رسمى ، أن منظمة التحرير الفلسطينية هى الممثل الوحيد للشعب الفلسطينى .

١٣ : وقعت المملكة العربية السعودية ، وهيئة الطيران البريطانية ، عقدا قيمته خمسمائة مليون جنيه استرلينى ، تقوم بمقتضاه هيئة الطيران البريطانية بانشاء مطارات سعودية .

١٤ : أعلن الشيخ احمد زكى اليمانى وزير البترول السعودى ، أنه تم اكتشاف معادن مشعة فى مناطق متعددة من السعودية ، وتنبأ بأن السعودية ستصبح من أكبر الدول المصدرة للمعادن ، وفى مقدمتها الذهب والنحاس والفوسفات .

انظر أيضا : الاردن ٥ — دولة الامارات ١٢ — الكويت ٢٧ — الولايات المتحدة [١٥ — ٢٤] —

المملكة المتحدة :

٧ : وصل الى لندن ، الملك حسين ملك الاردن ، وبدأ مباحثاته الرسمية مع جيمس كالاهان رئيس وزراء بريطانيا ، حول تطورات الموقف فى الشرق الاوسط .

١١ : وصل الى لندن ، محمود رياض الامين العام لجامعة الدول العربية ، فى زيارة رسمية لبريطانيا ،يجرى خلالها مباحثات مع المسئولين حول التطورات الاخيرة فى أزمة الشرق الاوسط، والعلاقات العربية البريطانية .

٢٩ : الغى دينيس هيلى وزير الخزانة البريطانية ، رحلته المقررة الى هونج كونج لحضور مؤتمر وزراء المالية لدول الكومنولث ، بعد أن انخفض سعر الجنيه الاسترلينى الى أدنى مستوى له فى التاريخ وهو ١٫٦٣ دولار أمريكى ، وسط الاحساس المتزايد بالتشاؤم بشأن مستقبل الاقتصاد البريطانى .

٣٠ : دعت بريطانيا الى عقد مؤتمر عاجل لمناقشة تشكيل حكومة مؤقتة فى روديسيا خلال أسبوعين على الاكثر « فى أى مكان بأفريقيا الجنوبية تتفق عليه كافة الاطراف، وأعلن انتونى كروسلاند وزير خارجية بريطانيا ، فى بيان أصدرته وزارة الخارجية ، أن بريطانيا تقترح أن يرأس هذا المؤتمر ايفون ريتشارد ممثل بريطانيا الدائم لدى الامم المتحدة

انظر أيضا : زامبيا ٢٦ — المملكة العربية السعودية ١٣—

المملكة المغربية :

١٢ : أعلن عبد الرحيم بوعبيد السكرتير الاول لحزب القوى الاشتراكية المعارض فى المغرب ، أن هناك خطرا حقيقيا فى الوقت الراهن، من تجدد الحرب بين الجزائر والمغرب حول الصحراء الغربية.

١٢ : غادر الدار البيضاء ، موسى سعيدى وزير الدولة المغربى لشئون التجارة والصناعة والمعادن والبحرية التجارية ، على رأس وفد الى الخرطوم لاجراء مباحثات حول مشروعات اقتصادية مشتركة بين المغرب والسودان .

النمسا :

٢٦ : وصل الى فيينا ، احمد بن نور وزير الدولة التونسى لشئون الدفاع ، فى زيارة رسمية للنمسا ، تلبية لدعوة من وزير الدفاع النمساوى لاجراء مباحثات حول برنامج للتعاون بين الجيشين التونسى والنمساوى بشأن تبادل الخبرات .

الهند :

١٩ : اعلنت الخارجية الهندية ، الغاء الرقابة التى كانت مفروضة على المراسلين الاجانب فى الهند ، منذ اعلان حالة الطوارىء فى العام الماضى .

انظر ايضا : الولايات المتحدة — ٤

هولندا :

١٠ : صدر مرسوم ملكى يقضى بتجريد الامير برنارد زوج ملكة هولندا رسميا ، من جميع القابه ومناصبه العسكرية ، بسبب دوره فى فضيحة رشاوى شركة لوكهيد الامريكية .

الولايات المتحدة الامريكية :

١ : هاجم الرئيس الامريكى جيرالد فورد مرشح الحزب الجمهورى لانتخابات الرئاسة الامريكية ، مقترحات منافسه الديمقراطى جيمى كارتر ، بشأن اجراء سحب تدريجى للقوات الامريكية فى الخارج ، وقال أن هذا الرأى يصدر من منطلق سلبى تجاه قضية السلام العالمى .

١ : حذر هنرى كيسنجر وزير الخارجية الامريكى ، البيض فى روديسيا واقليم ناميبيا " من أن تولى الاغلبية الوطنية الحكم ، أمر لا مفر منه . وقال انه ينبغى على هؤلاء البيض ، أن يدركوا هذه المسالة ، وكل ما فى الامر هو الشكل أو الصيغة التى سيتم بها توليهم الحكم .

٤ : منحت الحكومة الامريكية حق اللجوء السياسى لرام جثمالانى نقيب المحامين فى الهند ، وهو من اشد معارضى انديرا غاندى رئيسة الحكومة الهندية .

٧ : اعلنت مجموعة من اعضاء مجلس النواب الامريكى التى تحقق فى احكام المقاطعة العربية لاسرائيل ، أن هذه المقاطعة أسفرت عن خسائر قدرها ٤ر٥ مليار دولار بالنسبة للاعمال التجارية الامريكية فى الشرق الاوسط خلال العامين الماضيين .

٧ : اعلنت وزارة الزراعة الامريكية أن الاتحاد السوفيتى طلب من الولايات المتحدة ٢٧٥ الف طن من القمح ، وذلك طبقا للاتفاقية المبرمة بين البلدين ، والتى يشترى الاتحاد السوفيتى بمقتضاها من ٦ الى ٨ ملايين طن فى العام من الحبوب الامريكية .

٧ : أعلن الرئيس الامريكى فورد ، أن الولايات المتحدة قررت منح حق اللجوء السياسى للطيار السوفيتى الذى هبط بطائرته الميج ٢٥ فى مطار هاكودات بجزيرة هوكايدو اليابانية ، فى اليوم السابق [٦ سبتمبر] .

١٠ : أعلن البيت الابيض ، أن الرئيس الامريكى فورد ، اصدر أمرا مباشرا لهنرى كيسنجر وزير الخارجية ، بأن يقوم فورا برحلة الى أفريقيا الجنوبية .

١٠ : وافق مجلس النواب الامريكى ، على ميزانية الدفاع القومى التى تبلغ ٣ر١٠٤ مليار دولار ، بأغلبية ٣٣٨ صوتا ، ضد ٤٥ صوتا ، وأحالها الى مجلس الشيوخ للتصديق .

١١ : أعلنت وزارة الدفاع الامريكية ، أن الولايات المتحدة تعتزم بيع صواريخ ومعدات حربية أخرى تقدر قيمتها بنحو ١٠٠ مليون دولار ، الى كل من تونس واسبانيا والكويت .

١٣ : أعلن ويليام سكرانتون رئيس الوفد الامريكى فى الامم المتحدة أن الولايات المتحدة ستستخدم حق الفيتو ضد طلب انضمام فيتنام الى المنظمة الدولية .

١٤ : أصدر الرئيس الامريكى فورد ، قرارا بتعيين مالكولم تون سفير أمريكا فى اسرائيل ، سفيرا لها فى موسكو ، خلفا لسفيرها السابق والتر ستويسل الذى نقل سفيرا لبلاده فى المانيا الاتحادية ، وذلك تعبيرا عن التوتر الذى طرأ على علاقات الولايات المتحدة بالاتحاد السوفييتى ، وخاصة بعد مساندة السوفييت للجبهة الشعبية فى أنجولا .

١٥ : وصل الامير سعود بن فيصل وزير الخارجية السعودى الى واشنطن فى زيارة للولايات المتحدة ، تستغرق أكثر من أسبوعين ، يجرى خلالها محادثات مع كبار المسئولين الامريكيين حول العلاقات السعودية الامريكية ، والوضع فى منطقة الشرق الاوسط .

١٧ : فشلت الجولة الاولى من المباحثات بين الوفدين الامريكى والاسرائيلى فى الوصول الى اتفاق حول موضوع التنقيب عن البترول فى خليج السويس ، والتى بدأت فى مقر وزارة الخارجية الامريكية .

٢٢ : أجلت لجنة العلاقات الخارجية فى الكونجرس الامريكى ، الموافقة على تصرفات الحكومة الامريكية الخاصة ببيع صفقة الاسلحة الضخمة التى تشتمل على حوالى ٦٥٠ من الصواريخ المتطورة من طراز مافريك الى المملكة العربية السعودية [٦ مليارات دولار] .

٢٢ : ذكر فيليب حبيب وكيل الخارجية الامريكية خلال شهادته أمام مجلس النواب الامريكى ، أن الولايات المتحدة قدمت الى اسرائيل بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ أكثر من خمسة ملايين دولار لشراء معدات عسكرية .

٢٣ : وافق مجلس النواب بالكونجرس الامريكى ، بأغلبية ٣١٨ صوتا ضد ٦٣ صوتا ، على مشروع قانون يقضى بمنع الشركات

الامريكية من الاستجابة لشروط المقاطعة العربية ضد اسرائيل في الوقت الذي حذر فيه المسئولون في حكومة الرئيس الامريكي فورد ، من أن العلاقات التجارية القائمة بين الولايات المتحدة والدول العربية ، سوف تصاب بأضرار بالغة وخطيرة ، من جراء تنفيذ ذلك القانون .

٢٤ : رفضت لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الامريكي ، طلب الحكومة بيع ٦٥٠ صاروخا من طراز مافريك أرض — جو للسعودية .

٢٨ : وافق الكونجرس الامريكي على قانون المساعدات الخارجية للعام المالي ١٩٧٧ والذي يبلغ اجمالي اعتماداته ٥٠٠ر٥ مليون دولار ، تحصل منها اسرائيل على مبلغ ٧٣٥ مليونا مساعدات و ١٠٠٠ مليون كقروض عسكرية لمبيعات السلاح . وتحصل مصر على ٧٠٥ مليون دولار ، وسوريا على ٨٠ مليونا ، والاردن على ٧٥ مليونا .

انظر ايضا : الاردن [٥ — ٢٩] ايران ٢٥ — تركيا ٢١ — تنزانيا ١٥ — مصر [٢٩ — ٣٠] روديسيا ٢٤ — زامبيا [٢٠ — ٢٦] — السودان ١٩ — سويسرا ٤ — الصين ٢٦ — فرنسا ٧ — فلسطين [٨ — ٢٤] — اليابان ١٩ —

اليابان :

٤ : أكد ايشاو أكامتسو نائب رئيس الحزب الاشتراكي الياباني ، أن المتطرفين اليابانيين المتورطين في حوادث خطف الطائرات والهجوم على السفارات في العام الماضي ، يعيشون حاليا في طرابلس بليبيا .

٧ : وصل الى طوكيو ، اينج تساري نائب رئيس وزراء كمبوديا للشئون الخارجية ، في زيارة رسمية تستغرق يوما واحدا ، لاجراء محادثات مع وزير الخارجية الياباني حول الموقف في الهند الصينية ، وامكانية تبادل السفراء بين البلدين .

١٦ : أعلن تاكيو ميكي رئيس الوزراء الياباني ، تشكيل الحكومة الجديدة ، بعد مشاورات مطولة مع زعماء الاجنحة الرئيسية في الحزب الليبرالي الحاكم الذين ظلوا يطالبون باستقالته حتى آخر لحظة .

١٩ : أعلنت مصلحة الدفاع اليابانية ، أن فريقا من الفنيين الامريكيين يتألف من ١١ شخصا ، انضم الى مجموعة من الخبراء اليابانيين وبدأوا معا عملية فك الطائرة السوفيتية « الميج — ٢٥ » .

٢٥ : استدعت وزارة الخارجية اليابانية فيكتور تنيتسوف مستشار السفارة السوفيتية في طوكيو ، وسلمته مذكرة من الحكومة اليابانية ، تنفي فيها ما ادعاه الكرملين مؤخرا ، من أن الطيار السوفيتي فيكتور بلينكو ، قد أرغم على طلب اللجوء السياسي الى الولايات المتحدة .

انظر ايضا : الاتحاد السوفيتي [١٥ — ٣٠] .

يوجوسلافيا :

٩ : طالب الرئيس اليوجوسلافي تيتو بضرورة حل الازمة في لبنان سلميا ، كما دعا الى حماية مصالح الشعب الفلسطيني . جاء ذلك في الكلمة التي القاها الرئيس تيتو في حفل تكريم الرئيس الروماني نيكولاي شاوشيسكو ، بمناسبة زيارته ليوجوسلافيا .

١٦ : أعلن متحدث رسمي يوجوسلافي تأجيل جميع الزيارات الرسمية لرؤساء الدول الاجنبية أو زعماء الاحزاب ليوجوسلافيا ، بسبب مرض الرئيس تيتو .

اليونان :

٢ : بدأت القوات اليونانية مناورات بحرية وجوية واسعة في بحر ايجة ، وذلك في نفس الوقت الذي تقوم فيه سفينة الابحاث التركية سيسميك ، برحلة جديدة في بحر ايجة ، لإجراء أبحاث خاصة بالتنقيب عن البترول .

١١ : رفض الطلب المقدم من اليونان الى محكمة العدل الدولية ، بشأن اتخاذ اجراءات تحفظية في النزاع بينها وبين تركيا حول حقوق التنقيب عن البترول في بحر ايجة .

انظر ايضا : قبرص ٦ —

أكتـــوبر ١٩٧٦

الاتحاد السوفيتي

: دعا الاتحاد السوفيتي في بيان اذاعته وكالة تاس جميع الاطراف المعنية بأزمة الشرق الاوسط الى عقد مؤتمر جنيف خلال شهر أكتوبر لبحث اقتراح سوفييتي لحل الأزمة يتضمن ٤ بنود أولها انسحاب اسرائيل من جميع الاراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ واقرار الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني ومنها حقه في انشاء دولة وضمان حق الوجود المستقل لجميع الاطراف المعنية وانهاء حالة الحرب بين الدول العربية واسرائيل .

٢ : هاجمت وكالة تاس السوفيتية في تعليق لها التدخل السوري ضد الفلسطينيين في لبنان والذي يؤثر على الموقف الذي تدعي سوريا أنها تتخذه ضد الامبريالية العالمية

٥ : أكد ليونيد بريجنيف السكرتير العام للحزب الشيوعي السوفيتي حرص الاتحاد السوفيتي على

التعاون مع الغرب وخاصة فرنسا .

١٨ : اعلنت وكالة تاس السوفيتية ان سفينة الفضاء السوفيتية « سويوز ٢٣ » تستعد للعودة الى الارض بعد ان فشلت فى الالتحام مع محطة ساليوت ٥ » .

١٨ : شوهد اليكسى كوسيجين رئيس وزراء الاتحاد السوفييتى لاول مرة منذ ٢٢ يوليو الماضى فى مناسبة عامة .

١٨ : تمكنت فرق الانقاذ السوفيتية من انتشال رائدى سفينة الفضاء سويوز ٢٣ بعد أن هبطت هبوطا اضطراريا فى بحيرة تينجيز على مسافة ١٢١ ميلا من ستالينجراد

١٩ : ابرمت اتفاقية تجارية بين الاتحاد السوفييتى وايران تقدرها ثلاثة مليارات دولار لتصدير الغاز الايرانى الى الاتحاد السوفييتى .

١٩ : دعا ليونيد بريجنيف زعيم الحزب الشيوعى السوفيتى الى بناء صرح من العلاقات الطيبة بين الاتحاد السوفيتى والدول الاسيوية على اساس مرحلى .

٢٥ : بدأت اللجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفييتى اجتماعاتها لتحديد مسار الدولة الاقتصادى ولاجراء بعض التعديلات فى القيادة العليا .

٢٦ : اطلق الاتحاد السوفييتى قمرا صناعيا جديدا فى سلسلة اقمار كوزموس يحمل رقم ٨٦٣

٢٧ : بعث ليونيد بريجنيف السكرتير العام للحزب الشيوعى السوفيتى برقية تهنئة الى هواكو فينج بمناسبة تعيينه رئيسا للجنة المركزية للحزب الشيوعى الصينى كما اذاع راديو موسكو فى اذاعة موجهة لبكين ان الاتحاد السوفيتى يتبع سياسة ايجابية تجاه الصين ويعمل على اعادة العلاقات معها الى مجراها الطبيعى .

٢٨ : اذاع راديو موسكو أن ايران اعادت الطيار السوفييتى الذى كان قد هرب الى طهران خلال شهر سبتمبر وطلب اللجوء السياسى للولايات المتحدة .

٢٩ : وافق مجلس السوفييت الاعلى بالاجماع على قانون خطة الدولة لتنمية الاقتصاد القومى لعام ١٩٧٧ وميزانية عام ١٩٧٧ التى تصل الى ٢٣٨ مليارا و ٩٣٩ مليونا و ٥٧٢ الف روبل .

انظر أيضا : الصين ٢٨ — العراق ١٩ — فرنسا ١٢ — لبنان ١ — المملكة المتحدة ٤ — الولايات المتحدة ١ — ٣٠ ، اليابان ٢٣ —

اثيوبيا

٣٠ : بدأ فى اديس أبابا المؤتمر الدولى الاول غير العادى للتضامن مع شعب جنوب أفريقيا الذى تنظمه منظمة تضامن الشعوب الافريقية الاسيوية وذلك لبحث وسائل تدعيم التضامن وتأييد شعب جنوب أفريقيا للتوصل ولو بطريق الكفاح المسلح الى قلب نظام الحكم العنصرى .

الارجنتين

٢ : نجا جورج فيديلا رئيس الارجنتين من محاولة لاغتياله فى احد المواقع العسكرية .

٢٦ : ادينت ماريا استلا بيرون رئيسة الارجنتين السابقة بتهمة اختلاس مايقدر بنحو نصف مليون دولار من احد الصناديق الخيرية وأمر القضاء بحبسها حبسا احتياطيا الى حين صدور الحكم النهائى .

الاردن

١١ : بعث الاردن بمذكرات عاجلة الى دول الجامعة العربية والدول الاسلامية لابلاغها بانتهاك اسرائيل للمقدسات الاسلامية فى الضفة الغربية المحتلة .

اسبانيا

٢ : شمل مدينة مدريد اضراب عام اشترك فيه عشرات الالاف من العمال والشباب ونظمته الاحزاب والجماعات اليسارية احتجاجا على أعمال العنف التى تقوم بها منظمات اليمين .

٤ : اغتيل فى اقليم الباسك جوان ماريا فيلار عضو البلاط الاستشارى وهو أعلى سلطة استشارية للملك خوان كارلوس .

٨ : قررت الحكومة الإسبانية حل نقابات العمال التى كانت تحت اشراف الدولة وأعطاء العمال الحق فى تنظيم نقاباتهم .

١٨ : وافقت الحكومة الاسبانية على تقديم مشروع القانون الخاص بالاصلاحات الديمقراطية الى البرلمان .

٢١ : حذر فرناندز ميراندا رئيس البرلمان الاسبانى العناصر اليمينية المتطرفة فى البرلمان من أن الملك خوان كارلوس بوسعه أن يحل البرلمان اذا عرقل برنامج الاصلاحات الديمقراطية .

انظر ايضا : فرنسا ٢٨ ، ٣٠ — ٣١

المانيا الاتحادية

٤ : فاز الائتلاف الوزارى الحاكم فى المانيا الغربية الذى يرأسه المستشار هيلموت شميت باغلبية ثمانية مقاعد فى البرلمان الالمانى اذ حصل على ٢٥٢ مقعدا وحصلت أحزاب المعارضة على ٢٤٤ مقعدا .

١٧ : قرر وزراء المالية ومحافظو البنوك المركزية للدول الاعضاء فى نظام التضامن النقدى الاوربى فى فرانكفورت ، رفع سعر المارك الالمانى بنسبة ٢٪ .

٢٢ : أعلن هانز ديتريش جينشر وزير خارجية المانيا الاتحادية ان اختيار بلاده لعضوية مجلس الامن يزيد من مسئوليتها السياسية على المستوى الدولى .

انظر ايضا : السودان ٢١ —

المانيا الشرقية

٢٩ : انتخب البرلمان الجديد فى المانيا الشرقية ايريك هونيكر سكرتير عام الحزب الشيوعى رئيسا للدولة .

اوغندا

١٣ : قرر الرئيس الاوغندى عيدى امين اعفاء اللواء أندريك مصطفى من مناصبه كوزير للدفاع ورئيس للاركان العامة ومجلس الدفاع الوطنى ، وأبعاده الى خارج البلاد .

ايران

٦ : وصل الى طهران الرئيس الفرنسي ديستان في زيارة رسمية لايران لمدة ٤ أيام من أجل تعزيز الروابط والعلاقات التجارية بين البلدين ولتطوير التعاون بين البلدين في المجال النووي ، ولاجــــراء مباحثات مع الشاه حول أزمة لبنان والعـــلاقات بين ايران والسوق الاوربية المشتركة .

٧ : أعلن الرئيس الفرنسي ديستان في طهران أن فرنسا عقدت اتفاقيات تجارية مع ايران قيمتها ٣٫٠ مليار فرنك بالاضـــافة الى مشروعات أخرى قيمتها ٢٫٠ مليار فرنك .

٨ : دعت فرنسا وايران في البيان المشترك الصادر عن زيارة الرئيس الفرنسي لايران ، الى انسحاب اسرائيـــل مـــن كافة الاراضي العربية المحتلة وتنفيـذ قراري مجلس الامن رقم ٢٤٢ ورقم ٣٣٨ والاعتراف بحقوق الفلسطينيين .

انظر ايضا : الاتحاد السوفييتي [١٩ — ٢٨] — المملـــكة السعودية ٢٤ —

ايرلندا الجنوبية

٢٢ : بدأت حكومة جمهورية ايرلندا في بحث مسألة تعيين رئيس جديد للجمهورية وذلك عقب استقالة الرئيس أو دالاي المفاجئة والتي وضعت البلاد في خضم أزمـــة سياسية ودستورية حادة .

ايطـــاليا

١ : بدأت على شاطىء قرب العاصمة الايطالية مناورات حلف الاطلنطي التي أطلق عليهـــا « استعراض الاصرار » والتي تتضمن خطـــة هجوم برمائي للقوات البحـــرية الامريكية والايطالية والبريطانية .

١٢ : تصاعدت معارضـــة اتحـــادات العمـــال الايطاليـــة لاجـــراءات التقشف الجديدة التي اتخـــذتها الحكومة الايطالية .

باكســـتان

١٥ : طالبت باكستان بتشكيل لجنـــة خاصة تابعة للامم المتحدة لبحث مسألة تدنيس القرآن في ضريح الانبياء بالخليل وهـــو الحادث الذي أدى الى تفاقم الاضطرابات في أنحاء الضفة الغربية المحتلة .

١١ : بدأت في اسلام اباد المحادثات بين الملك خالد ملك السعودية مع ذو الفقار على بوتو رئيس وزراء باكستان وتناولت مشكلات الشرق الاوســـط وجنوب شرق آسيا والوضع الراهن في لبنان واقتراح باكستان الخاص لعقد مؤتمر قمة لدول العالم الثالث لمناقشة مسألة عدم التوازن بين الدول الفقيرة والغنية .

البحرين

٢ : وصل الى المنامة الامير نايف بن عبـــد العـــزيز وزير الداخليـــة الســـعودي في زيارة رسميـــة للبحرين لاجـــراء محادثات مـــع المسئولين حول مسائل الامن .

١٩ : افتتحت في المنامة الندوة الدولية لصناعة البناء في العالم وخاصة في منطقتـــي الخليـــج والشرق الاوسط وتنظمها وزارة الاشغال في البحرين ويحضرها نحو ٢٠٠ من ممثلي المؤسسات الاستشارية الهندسية في العالم .

٢٥ : غادر المنامة وليام كليمانتس نائب وزير الدفاع الامريكي متجها الى صنعاء ضمن جولة يقوم بها في عدد من دول المنطقة .

بولندا

١٥ : بدأ الرئيس الفرنسي ديســـتان زيارة لبولندا تستغـــرق يومين حيث يجري مباحثات مع ادوارد جيريك زعيم الحـــزب الشيوعي البولندي حول مســـألة الوفاق الاوربي والمؤتمر الدولي المزمع لبحث مدى تطبيق اتفاق هلسنكي بين الشرق والغرب .

انظر أيضا : ليبيا ٢٤ —

تونس

١٧ : وصل دونالد رامسفيلد وزير الدفاع الامريــكي الى تونـــس في زيارة رسمية لمدة ٢٤ ســـاعة وذلك لمواصلة المشـــاورات التي كان قد بدأها في واشنطن مع الهادي نويرة رئيس الوزراء والمسئولين في وزارة الدفاع .

انظر أيضا : الولايات المتحدة ٢٣ —

تايلاند

٦ : وقع انقلاب عسكري في تايلاند واعـــلن وزير الدفاع الاميرال سانجاد شالايو الاستيلاء على الســـلطة في تايـــلاند وفرض الاحـــكام العرفيـــة في البـــلاد والغاء العمل بالدستور وحـــل البرلمان وتعميم القوانين العسكرية وايقاف جميع الصحف .

٩ : أعـــلن تانين كرايفيشيين رئيس وزراء تايلاند الذي وضـــعه الانقلاب العســـكري على رأس الحكومة الجديدة أن المشـــاكل التي تواجه بلاده هي مكافحة الشيوعية والبؤس والفساد ودعا الشـــعب الى التمسك بالدين والملك والديمقراطية .

١٠ : قامت سلطات الانقلاب في تايلاند باحـــراق أكثر من مليـــون كتاب ووثيقة للافكار الشيوعية كانت قد استولت عليها خلال حملة تفتيش واسعة النطـــاق شملت المكتبات العـــامة والجامعـــات والاتحاد الوطني للطلاب

١١ : أعلن راديو تايلاند طرد الجنرال شالارد هيرانيا سيري نائب قائد القوات المسلحـــة من الخـــدمة العسكرية ووضعه تحت المراقبة وذلك لتزعمه حركة مناوئة داخل الجيش التايلاندي ضد الانقـــلاب الجديد .

١٣ : أعلن راديو تايلاند فرض حظـــر التجـــــول في بانكوك بسبب «الموقف غير المأمون» في البلاد .

١٤ : أعلن راديو تايلاند اغلاق جميع المدارس لمدة أسبوعين . كما أعلن رئيس الوزراء الجديد برنامجا « لاعادة الديمقراطية الى تايلاند» خلال ١٦ عاما .

١٨ : أصـــدرت ســـلطات الانقـــلاب العسكري في تايلاند قرارا جديدا يحظر على المواطنين البقاء في بعض مناطق البلاد باعتبـــارها مناطـــق واقعـــة تحت سيطرة الشيوعيين .

٢٤ : أعلنت حكومة الانقلاب العسكرية فى تايلاند أنها أجرت حركة تطهير فى صفوف كبار موظفى الدولة الذين تعتبرهم من العناصر المناهضة للولايات المتحدة .

٢٥ : ازداد التوتر القائم فى العلاقات بين فيتنام وتايلاند بعد أن اتهمت الحكومة الفيتنامية النظام العسكرى اليمينى الجديد فى تايلاند باعتقال مايزيد عن ٧ آلاف من الرعايا الفيتناميين فى اقليم نونج كاى التايلاندى .

٣١ : ازدادت هجمات الثوار الشيوعيين على المنشآت الحكومية فى المناطق النائية فى تايلاند ، فى الوقت الذى قدمت فيه الولايات المتحدة خمس طائرات هليكوبتر الى تايلاند لمكافحة تهريب المخدرات .

انظر أيضا : الولايات المتحدة ٢٠ —

جابون

١٩ : بدأت فى ياؤندى حلقة دراسية دولية عن استخدام أجهزة الحاسب الآلى « الكومبيوتر » فى خدمة الاقتصاد الوطنى فى القارة الافريقية .

الجزائر

٤ : وقعت الجزائر وتشيكوسلوفاكيا اتفاقا ثقافيا ينص على تبادل العلاقات الثقافية .

٢٤ : بدأ فى العاصمة الجزائرية المؤتمر المشترك لجمعية روما الاقتصادية والمعهد الدولى للبحار ولمدة أربعة أيام لمناقشة التقرير الذى أعده الاقتصادى الهولندى جان تيرجن بشأن اقامة نظام اقتصادى دولى جديد .

٣١ : وصل جاستون ثورن رئيس وزراء لوكسمبرج الى الجزائر فى زيارة رسمية لاجراء مباحثات مع المسئولين حول العلاقات بين البلدين .

الجمهورية العربية اليمنية

٥ : وصل الى صنعاء وفد اقتصادى عراقى لاجراء محادثات مع المسئولين اليمنيين حول مساهمة العراق فى تمويل عدد من مشاريع التنمية فى اليمن .

انظر أيضا : الصومال ٢٠ —

جمهورية مصر العربية

٣ : قدم وزير الخارجية اسماعيل فهمى الى الرئيس السادات تقريرا عن مهمته الاخيرة فى باريس والمباحثات التى أجراها مع الرئيس ديستان حول دور كل من مصر وفرنسا انقاذا لوحدة لبنان وحماية المقاومة الفلسطينية والقوى الوطنية الفلسطينية .

٥ : أعلن الرئيس السادات أنه رفض ارسال قوات مصرية الى لبنان بالرغم من الطلب الذى قدم اليه وأعرب عن معارضته لانشاء قوة سلام مصرية — فرنسية تحل محل القوات السورية فى لبنان .

١٠ : وصل الى القاهرة الرئيس بيدل بوكاسا رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى فى زيارة رسمية لمصر تستغرق ٤ أيام لاجراء مباحثات مع الرئيس السادات حول العلاقات بين البلدين والوضع فى أفريقيا والازمة اللبنانية .

١٤ : بعث الرئيس السادات برسائل عاجلة الى كل الملوك والرؤساء العرب حول التطورات الاخيرة فى الازمة اللبنانية والناجمة عن قرار سوريا بمقاطعة مؤتمر القمة العربى وتعيين وزير خارجيتها عبد الحليم خدام ممثلا لها فى اجتماعات القمة .

١٥ : تم الاتفاق بين مصر والسوق الاوربية المشتركة على قرض طويل الاجل قيمته ٢٠٤ ملايين دولار للمشروعات الزراعية والصناعية فى مصر ، وتم الاتفاق على أن تحصل الصادرات المصرية ومنها جميع السلع الصناعية على اعفاءات جمركية فى دول السوق وذلك بنسبة ٨٠٪ ترتفع الى ١٠٠٪ فى سنة ١٩٧٧ .

١٦ : أدى الرئيس السادات اليمين الدستورية كرئيس لجمهورية مصر العربية عن فترة الرئاسة الثانية للجمهورية .

٢٢ : بدأ فى القاهرة أول مؤتمر دولى لبحث التمويل اللازم لتوسيع قناة السويس والذى تتراوح تكاليفه بين ٧٥٠ و ٨٥٠ مليون دولار ويحضره خبراء من البنك الدولى للانشاء والتعمير ومن الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى وصندوق التنمية الكويتى .

٢٥ : بدأ فى القاهرة مؤتمر القمة العربى الشامل للنظر فى ٣ موضوعات رئيسية هى : [١] قرارات مؤتمر القمة المحدود بالرياض . [٢] التضامن العربى . [٣] خطة توزيع قوات الامن العربية لصون السلام فى لبنان . وفى الجلسة الاولى للمؤتمر وافق الملوك والرؤساء العرب على مقررات الرياض .

٢٥ : وافق بالاجماع ممثلو الهيئات الدولية وصناديق التنمية العربية الذين حضروا المؤتمر الدولى لتمويل مشروع تعميق وتوسيع قناة السويس على تمويل النقد الاجنبى اللازم للمشروع . وتبلغ تكاليف المشروع حوالى ٥٠٠ مليون دولار حتى سنة ١٩٨٠ .

٢٥ : بعثت مصر بطلب الى المؤتمر الاسلامى العالمى المنعقد فى الرياض لبحث مسألة سوء معاملة العرب فى الاراضى المحتلة وانتهاكات اسرائيل للحرم الابراهيمى .

٢٦ : أكد الملوك والرؤساء العرب فى البيان الصادر عن ختام أعمال المؤتمر الاستثنائى للقمة العربية ، التزامهم بالعمل على توفير الضمانات اللازمة لتثبيت وقف اطلاق النار فى لبنان والحفاظ على المقاومة الفلسطينية كما أعلنوا رفضهم تقسيم لبنان تحت أى صورة وأكدوا الالتزام بعدم التدخل فى شئونه الداخلية . ووافق الملوك والرؤساء فى اجتماعاتهم على تشكيل قوات الامن العربية من ٢٠ الف جندى منهم ١٠ الاف من سوريا و ٥ الاف من المقاومة الفلسطينية وكتيبة من كل من دولة الامارات العربية واليمن الشمالية واليمن الجنوبية وليبيا وكتيبتان من السودان .

٢٧ : أعلن وزير الاقتصاد المصرى أنه قد تم تدبير الاموال اللازمة لتمويل مشروع خط أنابيب البترول الجديد « رأس شقير — السويس — القاهرة وذلك بمعاونة الصندوق الكويتى للتنمية .

٢٧ : جرت سلسلة واسعة من المشاورات الجانبية بين الملوك والرؤساء العرب قبل مغادرتهم القاهرة حول الوسائل التنفيذية لقرارات مؤتمر القمة العربية من اجل اعادة السلام الى لبنان وتعميره .

٢٧ : اتفق الرئيسان السادات وحافظ الاسد على تعيين الفريق أول عبد الغنى الجمسى قائد عام القوات المسلحة المصرية ، قائدا عاما للجبهة المصرية — السورية .

٢٨ : توجه ٩,٥ مليون ناخب مصرى للادلاء بأصواتهم فى أول انتخابات من نوعها لمجلس الشعب يتم اجراؤها فى اطار التنظيمات السياسية الجديدة وبلغ عدد المرشحين فى هذه الانتخابات ١٦٦٠ مرشحا يجرى التنافس بينهم لاختيار ٣٤٦ عضوا للمجلس الجديد .

انظر ايضا : السودان ١٤ — الكويت ٢ — الفلبين ٨ — المملكة العربية السعودية [١٦ — ١٨] — النمسا [١٠ — ٢٢] .

جنوب افريقيا

١٧ : اقامت حكومة جنوب أفريقيا احتفالات فى كيب تاون بمناسبة ماتطلق عليه حكومة بريتوريا العنصرية « استقلال اقليم ترانسكاى » فى دولة جديدة .

١٨ : وقعت صدامات عنيفة بين رجال البوليس والمتظاهرين الوطنيين الافريقيين فى ضواحى العاصمة جوهانسبرج احتجاجا على السياسة العنصرية لتلك الحكومة فى البلاد .

انظر ايضا : اثيوبيا ٣٠ — زامبيا ١٤ —

دولة الامارات العربية

٤ : وصل الى ابو ظبى فخر الدين على احمد رئيس جمهورية الهند فى زيارة رسمية .

٤ : ناشد ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية باسم الثورة الفلسطينية الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الامارات العدول من قراره بالتنحى عن منصبه .

٢٦ : بدات المحادثات الرسمية الفرنسية فى ابو ظبى حول المشاركة الفرنسية فى مشروعات التنمية فى دولة الامارات فى البتروكيماوية والانشاءات .

انظر ايضا : المملكة العربية السعودية ٢٨ —

روديسيا

١ : اعلن ركس نونجوتائد جيش شعب زيمبابوى [روديسيا] ان الجيش سيستمر فى القتال ضد نظام الحكم العنصرى حتى تصل الاغلبية الافريقية الى السلطة .

٢ : دارت أعنف معركة بين قوات الحكومة العنصرية فى روديسيا ورجال جيش التحرير من قواعدهم فى موزمبيق .

٤ : اعلن جوشو نكومو رئيس الجناح الداخلى للمجلس الوطنى الافريقى ان بريطانيا قدمت خطة جديدة للتسوية وأن زعماء دول المواجهة الخمس قد وافقوا عليها .

٧ : اعلن ايان سميث رئيس وزراء روديسيا ان المؤتمر الذى دعت اليه بريطانيا يقتصر على مناقشة المبادرة الامريكية البريطانية الخاصة بالتسوية فى روديسيا .

١١ : دعا جوشو نكومو زعيم الجناح الداخلى للمجلس الوطنى الافريقى الافريقى بريطانيا الى تأجيل موعد عقد المؤتمر الدستورى الخاص بروديسيا وذلك لاتاحة الفرصة لاجراء مزيد من المشاورات مع الزعماء الافريقيين وطالب بضرورة الافراج عن الزعماء المحتجزين فى روديسيا وعودة المنفيين الى الخارج حتى يتسنى اشتراكهم فى المشاورات الجارية .

انظر ايضا : زامبيا ١٧ — سويسرا [٢٤ — ٢٩] .

زامبيا

١٤ : وصلت الى زامبيا أنديرا غاندى رئيسة وزراء الهند فى زيارة رسمية لمدة ٤ أيام لاجراء محادثات مع الرئيس كنيث كاوندا حول الموقف فى جنوب افريقيا وشئون العالم الثالث .

١٧ : بدات فى لوزاكا اجتماعات زعماء دول المواجهة الافريقية لبحث تشكيل وفد الوطنيين الروديسيين فى مؤتمر جنيف لبحث نقل السلطة الى الاغلبية الافريقية .

السودان

٢ : بدا فى الخرطوم المؤتمر الصحى العالمى الذى تنظمه وزارة الصحة السودانية مع هيئة الصحة العالمية .

٥ : بدات مجموعة من الشركات الالمانية والانجليزية بمد انابيب نقل المياه من ميناء بورسودان الى الخرطوم وانشاء ٤ محطات ضخ للمياه .

١٤ : أعلن الرئيس السودانى نميرى أن دعم وتقوية دول المنطقة العربية فى البحر الاحمر وهى مصر والسودان والسعودية ، له اكبر الاثر فى الاستراتيجية العربية والعالمية .

٢١ : حصلت السودان على قرض يبلغ ١٥٠ مليون مارك من المانيا الغربية وذلك لبناء ميناء على البحر الاحمر عند سواكن واعادة رصف طريق فى غرب السودان .

سوريا

٣ : وصل الى دمشق اللواء عثمان الحميد رئيس أركان حرب الجيش السعودى لوضع ترتيبات مغادرة القوات السعودية لاراضى سوريا التى كانت ترابط فيها منذ حرب اكتوبر سنة ١٩٧٣ .

انظر ايضا : الاتحاد السوفيتى ٢ — جمهورية مصر العربية ٢٧ — فلسطين [١ — ٩] لبنان [١ — ١٦] — ليبيا ٧ — السعودية [١٦ — ٢٤] — يوغسلافيا ٢ —

السويد

٨ : اعلن ثوربجسون فالدين رئيس وزراء السويد تشكيل اول وزارة غير اشتراكية فى السويد منذ ٤٤ عاما . وتضم الوزارة الجديدة المشكلة من ائتلاف ٣ أحزاب هى حزب الوسط والحزب الحر والحزب المحافظ .

٢٦ : نجحت السويد فى تطوير عملية الضباب الصناعى الى الحد الذى يحجب فيه الاهداف العسكرية من الصواريخ الموجهة بأشعة الليزر كما يحجب الدبابات والسفن من الاسلحة تحت الحمراء والصواريخ الموجهة بالتليفزيون .

روديسيا

٢٢ : اعلن في جنيف متحدث باسم باسم انتوني كروسلاند وزير الخارجية البريطانية انه لا توجد اية بنود سرية في المبادرة الامريكية البريطانية التي تستهدف نقل السلطة الى الاغلبية الوطنية الافريقية في روديسيا وأكد أن كل ماورد في المبادرة يمثل ورقة عمل يتفاوض على بنودها في مؤتمر جنيف المزمع .

٢٤ : وصل الى جنيف زعماء روديسيا الافريقيون الوطنيون .

٢٦ : قررت الحكومة البريطانية الموافقة على مطالب الزعماء الافريقيين بشأن الافراج عن المعتقلين السياسيين في روديسيا .

٢٨ : عقد مؤتمر جنيف الخاص ببحث مشكلة روديسيا جلسته الاولى تلا خلالها ايفور ريتشارد السفير البريطاني لدى الامم المتحدةورئيس المؤتمر رسالة من جيمس كالاهان رئيس وزراء بريطانيا أكد فيها أن بريطانيا تؤيد المؤتمر من أجل التوصل الى استقلال روديسيا بما يحقق مصالح كل الاطراف .

٢٩ : اتخذ الزعماء الافريقيون الاربعة الممثلونللحركاتالوطنية الروديسية وهم القس ابيل موزوروا وجوشوا نكومو وروبرت موجابىوندا بننجى سيتولى ، خطا موحدا متشددا في الكلمات التي القوها في الجلسة الثانية لمؤتمر جنيفالخاص ببحث مشكلة روديسيا .

٣٠ : وصل ويليام شوفيل مساعد وزير الخارجيةالامريكي للشئونالافريقية الى جنيف للاشتراك في مؤتمر روديسيا كوسيط بين الوفود . وذلك بعد ان أعلن الزعماء الروديسيون ضرورة نقل السلطة فورا الى الاغلبية الافريقية وتحديد موعد خلال مؤتمر جنيف للاستقلال الكامل لزيمبابوى .

٣١ : استمرت الجهود البريطانية للتقريب بين وجهات نظر الزعماء الوطنيين وحكومةسميث العنصرية في روديسيا .

الصومال

٢٠ : وصل الى مقديشيو المقدم ابراهيم الحمدي رئيس مجلسقيادة الثورة بالجمهورية العربية اليمنية ، في زيارة رسمية للصومال لمدة ٤ ايام بدعوة من الرئيس الصومالي محمد سياد برى .

الصين

٩ : ظهرت في شوارع بكين ملصقات ضخمة تعلن أن هواكو فينج رئيس وزراء الصين قد عين رئيسا للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني خلفا لماوتسي تونج .

١٥ : رددت الدوائر الصينيه أن شيانج شنجارملة الزعيم الصيني الراحل ماوتسي تونج ورفاقها الراديكاليين الثلاثة وهم وانج هينج دين نائب رئيس الحزبوشانسون شياو نائب رئيس الوزراء وياو وين يوان المفكر الايديولوجي للحزب في شنغهاى ، قد خططوا لاغتيال هواكو فينج خليفه الزعيم ماو والاستيلاء على السلطة .

١٧ : أذاعت وكالة أنباءالصين الجديدة أن الصين أجرتبنجاح تجربةنووية جديدة

١٩ : شنت وكالة الانباء السوفيتية هجوما جديدا على الدبلوماسية السوفيتيه واساليبها المستخدمة مع دول الشرق الاوسط والدول النامية وجيرانها في أوروبا .

٢٠ : استمرت المظاهرات الجماهيرية في ميناء شنغهاىوحملة الملصقات العنيفة التي تندد بالزعماء الراديكاليين الاربعة المتهمين بمحاولة انتزاع السلطة فيالصين

٢٢ : أكد راديو بكين لاول مرة بشكل رسمي نبأ تعيينهواكو فينج رئيسا للحزب الشيوعي الصيني ورئاسة اللجنة العسكرية التابعة للجنة المركزية للحزب . كما أعلن راديو بكين أن « عصابة » شيانج شنج أرملة الزعيم ماو التي تآمرت لاغتصاب السلطة قد تم سحقها وتصفيتها تماما .

٢٤ : اقيم في بكين مؤتمر شعبي ضخم اشترك فيه أكثر من مليون صيني للاحتفال بتعيين هواكو فينجرئيسا للحزب الشيوعي الصيني ولادانة مؤامرة الاربعة المتهمين بالقيام بمحاولة الانقلاب .

٢٨ : اعلنت بكين رفضها برقياتالتهاني التيبعثتبها «موسكو وحلفاؤها» الى هسوا كوفينج رئيس الوزراء الصيني بمناسبة تعيينه زعيما للحزب الشيوعي . واوضحت بكين أن هذا الرفض يتم لعدم وجود علاقات حزبية بين الصين وهذه الدول .

٣٠ : أعلنت وكالة أنباء الصين وراديو بكين طرد القيادات الراديكالية المعروفة بثلاثي شنغهاى وهمشانج شان شياو . وياو يوان ووانج هانج وين من جميع مناصبهم في الحزب والحكومة .

٣١ : أعلن جيش التحرير الشعبي الصيني لاول مرة بشكل رسمي عن ثقته في هواكوفينج الرئيس الجديد للحزب الشيوعي الصيني .

انظر أيضا : الاتحادالسوفييتي ١٧ ــ فرنسا ١٣ ــ الولايات المتحدة [٩ ــ ٢٠] .

كوبا

١٦ : أعرب فيدلكاسترو رئيس وزراء كوبا عن اعتقاده بأنه مايزال هدفا للمؤامراتالاغتيال التيتحيكها المخابرات المركزية الامريكية وقال ان لديه من الادلة مايثبت ذلك .

الكويت

٢ : وافقت الكويت على تأجيل سداد قروض تبلغ قيمتها ٣٢ مليون دينار كويتي كانت قد حصلت مصر عليها خلال الفترة من سنة ١٩٦٣ حتى سنة ١٩٦٥ وذلك لمدة عامين .

١١ : شددت حكومة الكويت العقوبات على كل من يخالفقانون الصحافة الجديد كما قررت انشاء وكالة أنباء وطنية تملكها الدولة .

١٢ : أعلن متحدث رسمي ان انتاج الكويت من البترول الخام سجل رقما قياسيا لم يسبق له مثيل منذ عدة سنوات حيث بلغ معدل الانتاج مليونين و ٢٥٠ الف برميل يوميا .

٢٠ : تم التوقيع على اتفاقية قرض بين الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية ومالي يتقدم الصندوق بموجبها قرضا قدره خمسة ملايين ديناركويتي للاسهام في مشروع سد سيلنجر في مالي .

انظر أيضا : المملكة السعودية ١٦ ــ

قطر

١٥ : وصل الى الدوحة الامير نايف بن عبد العزيز وزير الداخلية السعودى فى زيارة رسمية لقطر تستغرق ٣ أيام لاجراء مباحثات مع وزير الداخلية القطرى حول موضوع الامن فى المنطقة وتنمية العلاقات بين البلدين .

عمان

٣ : اكتشفت سلطنة عمان ٣ حقول جديدة غنية بالبترول كما اكتشفت لاول مرة مناجم غنية بخام النحاس .

٦ : أعلن راديو عمان أن خمسة من الاعضاء السابقين فى « الجبهة الشعبية لتحرير عمان » قد سلموا أنفسهم واسلحتهم الى السلطات العمانية بعد أن عبروا الحدود من جمهورية اليمن الجنوبية الى سلطنة عمان .

العراق

٤ : وصل الى العراق دافيد أنالز وزير الصحة البريطانية فى زيارة رسمية لمدة ٤ أيام .

١٩ : تم الانتهاء من امتداد خط الانابيب السوفييتى الصنع الذى يبلغ طوله ٥٤٠ كيلومترا والموصل بين بغداد والبصرة وتبلغ طاقته ٢٠ر٥ مليون طن بترول سنويا .

٢٥ : أعلن رسميا فى العراق أن حوالى ٤ آلاف من الاكراد قد عادوا الى البلاد بمقتضى العفو الذى صدر فى اغسطس الماضى .

انظر أيضا : الجمهورية العربية اليمنية ٥ —

فرنسا

١٢ : وجه الرئيس الفرنسى ديستان حديثا تليفزيونيا الى شعب الاتحاد السوفييتى حيا فيه سياسة الوفاق التى تنتهجها موسكو .

١٢ : اتخذ المجلس الفرنسى الاعلى للسياسة النووية قرارا بتنسيق سياسة مبيعاتها النووية فى المستقبل مع سياسة الولايات المتحدة فى هذا وان كانت قد أكدت أن صفقة المصنع النووى لباكستان مازالت قائمة على الرغم من الاعتراض الامريكى .

١٣ : اجتمع الرئيس ديستان مع شياكوان هو وزير خارجية الصين اثر وصوله الى العاصمة الصينية وحضر الاجتماع وزير الخارجية الفرنسى لوى دى جيرانجو .

١٦ : طردت السلطات الفرنسية مايكل صولوفييف احد العاملين فى قسم الخدمات التجارية بالسفارة السوفييتية فى باريس بعد اتهامه بالتجسس .

١٧ : تعرض ريمون بار رئيس وزراء فرنسا لمشكلات جديدة عقب اعلان تزايد نسبة العجز فى الميزان التجارى الفرنسى واستطلاعات الرأى العام التى تحذر من فتور الجماهير فى تأييدها للحكومة .

٢٢ : أعلن متحدث رسمى باسم قصر الاليزيه أن الرئيس ديستان يؤيد قرارات مؤتمر القمة العربى السداسى الذى عقد فى الرياض بشأن حل الازمة اللبنانية .

٢٢ : أدان ممثلو الحزب الشيوعى الفرنسى لاول مرة القمع السياسى الذى تمارسه دول أوروبا الشرقية وطالبوا باطلاق سراح المعتقلين السياسيين فى سجون هذه الدول

٢٨ — ٣٠ : قام الملك الاسبانى خوان كارلوس بزيارة لفرنسا لمدة ٣ أيام اتفق خلالها مع الرئيس الفرنسى ديستان على الاستمرار اجراء الاتصالات بين البلدين بشكل دورى على الرغم من موجة الاحتجاجات والانفجارات التى أثارتها هذه الزيارة فى العاصمة الفرنسية .

انظر أيضا : ايران [٤ — ٨] — بولندا ١٥ — مصر ٣ — دولة الامارات ٢٦ —

الفلبين

٤ : بدأ فى مانيلا الاجتماع السنوى لمحافظى البنك الدولى وصندوق النقد الدولى والذى حضره ٣٠٠٠ من وزراء المالية ومحافظى البنوك المركزية فى ١٢٨ دولة .

٥ : رفض وليام سايمون وزير الخزانة الامريكية فى الكلمة التى القاها فى المؤتمر المشترك لصندوق النقد والبنك الدولى ، الاستجابة الى مطالب الدول النامية لاعادة جدولة ديونها والحصول على مزيد من المساعدات الاقتصادية من الدول المتقدمة . وأعلن أنه يجب على الدول النامية أن تركز اهتمامها على حل مشكلات الانفجار السكانى وتحسين مستوى كفاءتها الاقتصادية .

٨ : أعلن فى مانيلا موافقة الصندوق الخاص للدول المنتجة للبترول على تخصيص مبلغ ١٤ مليون دولار لدعم ميزان المدفوعات فى مصر . كما تم فى مانيلا الاتفاق بين وزير الاقتصاد المصرى والمسئولين فى السوق الاوروبية المشتركة على أن يقدم البنك الاستثمارى الاوروبى التابع للسوق مبلغ ١٧٠ مليون دولار لتمويل مشروعات التنمية فى مصر

١٠ : خرج آلاف من المتظاهرين بقيادة قساوسة كاثوليك فى مظاهرات ضخمة فى مانيلا احتجاجا على الاستفتاء على تعديل الدستور والاحكام العرفية منذ سنة ١٩٧٢ .

١٨ : صدر بيان عسكرى فلبينى أعلن أن ١٨ شخصا قد قتلوا خلال الاشتباكات بين قوات جيش الفلبين وبين الثوار المسلمين فى مناطق الجنوب .

فلسطين

١ : أعلن شيمون بيريز وزير الدفاع الاسرائيلى أن هدف بلاده هو نفس هدف سوريا بالنسبة للمسالة اللبنانية وهو تجنب وقوع لبنان تحت سيطرة منظمة التحرير الفلسطينية .

٢ : أعرب شيمون بيريز وزير الدفاع الاسرائيلى عن اعتقاده بأنه « ليس من المستبعد أن تشن الدول العربية مرة أخرى هجوما خاطفا على اسرائيل على غرار حرب اكتوبر سنة ١٩٧٣

٤ : دعى الكنيست من اجازته السنوية لاجتماع عاجل لبحث الاضطرابات الاخيرة والتى امتدت من الخليل الى رام الله ونابلس بالضفة الغربية .

٩ : اذاعت وكالة الانباء الفلسطينية أن منظمة الثوار السوريين أعلنت مسئوليتها عن عملية الانفجارات التى وقعت فى عدد من المدن السورية .

٩ : اعترضت البحرية الاسرائيلية سفينة قبرصية بعد مغادرتها ميناء صور اللبنانى وأجبرتها

على التوجه الى اسرائيل بركابها

١٥ : تزايدة حدة الخلاف القائم بين اسحاق رابين رئيس وزراء اسرائيل وشيمون بيريز وزير الدفاع وذلك بعد أن انتقد بشدة رابين الاسلوب الذي عالجت به السلطات العسكرية الاسرائيلية الانتفاضة العربية في مدينة « الخليل » .

١٦ : أعلن شلوموافنيرى مدير عام وزارة الخارجية الاسرائيلية بأن هناك اتفاقا تاما بين اسرائيل والولايات المتحدة على أنه « لا يمكن أن يعقد مؤتمر جنيف الا بالاطراف التى اشتركت فيه أولا » مما يستبعد اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية في المؤتمر .

٢٨ : اصيبت الحركة الجوية والبحرية في اسرائيل بالشلل حيث بدأ عمال الطيران المدني في اسرائيل اضرابهم عن العمل احتجاجا على عدم الاستجابة من جانب السلطات الاسرائيلية لمطالبهم بزيادة الاجور

٣١ : خفضت اسرائيل عملتها بنسبة ٩ر١٪ للمرة الثالثة عشرة وبذلك أصبح الدولار الامريكي يساوى ٨ر٦٢ ليرة .

انظر ايضا : الاتحاد السوفيتي ١ — الاردن ١١ — باكستان ١٠ — مصر ٢٥ دولة الامارات ١٤ — المملكة المتحدة ٢ — الولايات المتحدة [٣ — ٢٠] — يوغسلافيا ٢ —

لبنان

١ : استقبل الرئيس اللبناني الياس سركيس فلاديمير سالسكان القائم بالاعمال السوفيتي في بيروت الذي صرح عقب الاجتماع بأن الاتحاد السوفيتي سوف يبدأ بمبادرة دبلوماسية لتحقيق السلام في لبنان .

١ : رفضت قيادة المقاومة الفلسطينية انذارا سوريا تلقته في أعقاب معارك الجبل وانسحاب القوات الفلسطينية والوطنية ، بانسحاب جميع هذه القوات من الجبهات اللبنانية والعودة الى المخيمات خلال ١٥ يوما .

٢ : تمكنت القوات الوطنية والفلسطينية من وقف تقدم الهجوم السوري — اليميني على مدينة عاليه في لبنان .

١٢ : شنت القوات السورية هجوما شاملا تعززه المدرعات والمدافع الثقيلة على مواقع القوات الوطنية والفلسطينية في مدينة صيدا وذلك بعد مرور ساعات قليلة على اعلان التوصل الى اتفاق مبدئي في شتورا لانهاء الحرب الاهلية في لبنان .

١٧ : ساد جبهات القتال التقليدية في الحرب اللبنانية هدوء نسبي وذلك اثر عمليات قصف واشتباكات جرت طوال الليل في جبل لبنان وفي الجنوب وفي بيروت . وذلك على اثر اعلان «اتفاق الرياض» من اذاعات طرفي الحرب الاهلية

١٩ : عاد الى بيروت كمال جنبلاط زعيم الحركة الوطنية اللبنانية بعد جولة استغرقت ٢٤ يوما قام خلالها بزيارة لمصر والسعودية والعراق وفرنسا والجزائر وليبيا

٢٣ : تدهور الموقف في منطقة جنوب لبنان بسبب استمرار القتال بين القوات الانعزالية من جانب والقوات الفلسطينية والوطنية من جانب آخر .

٢٦ : وقع للمرة الاولى منذ بدء القتال في لبنان صدام مسلح بين القوات السورية والقوات الانعزالية في قرية روم بجنوب لبنان . وأذاعت هذا النبأ مصادر المقاومة الفلسطينية وأكده حزب الكتائب اللبناني .

٢٨ — ٢٩ : بدأ الرئيس اللبناني الياس سركيس مشاورات سياسية مكثفة مع مختلف الاطراف اللبنانية المتنازعة لبحث ترتيبات المرحلة القادمة لتسوية الصراع في لبنان على ضوء نتائج اجتماعات القمة العربية في الرياض والقاهرة ولتشكيل حكومة جديدة من التكنوقراطيين المحايدين ، بينما وقعت في منطقتي بيروت والشوف بجبل لبنان اشتباكات عنيفة بين القوات الوطنية اللبنانية والفلسطينية المشتركة وبين القوات الانعزالية .

٣٠ : أصدر الرئيس اللبناني الياس سركيس أوامره الى قيادة قوات الامن العربية بفرض الهدنة على جميع جبهات القتال في لبنان بدون استثناء متجاهلا بذلك اعتراض الانعزاليين .

انظر ايضا : الاتحاد السوفيتي ٢ — ايران ٤ — باكستان ١١ — مصر [٣ — ٢٧] فرنسا ٢٢ — فلسطين ١ — السعودية [١٦ — ١٨] — يوغسلافيا ٢

ليبيا

٧ : اذاع راديو ليبيا أن المؤتمر الشعبي العربي لدعم ونصرة الثورة الفلسطينية المنعقد في طرابلس قد بعث ببرقية الى الرئيس السوري حافظ الاسد طالبه فيها بوقف العمليات العسكرية ضد الثورة الفلسطينية وسحب الجيش السوري فورا من أرض لبنان .

٢٣ : أصدر مجلس قيادة الثورة الليبي مرسوما بتعيين العقيد معمر القذافي رئيس مجلس قيادة الثورة قائدا أعلى للقوات المسلحة .

٢٤ : وصل الى ليبيا في زيارة رسمية هنريك يابلونسكي رئيس مجلس الدولة في بولندا .

المملكة العربية السعودية

١٦ : بدأ في جدة مؤتمر التنمية الاقتصادية لدول الخليج لمدة ٤ أيام لبحث التعاون الاقتصادي والتنسيق الصناعي وتنمية الموارد البشرية بين هذه الدول .

١٦ : بدأت في الرياض سلسلة من اللقاءات الجانبية بين الملوك والرؤساء العرب تمهيدا لعقد مؤتمر القمة السداسي لدراسة أزمة لبنان بين زعماء السعودية والكويت وسوريا ومصر ولبنان والمقاومة الفلسطينية .

١٧ : قدم الرئيس السادات الى مؤتمر القمة السداسي في الرياض مبادرة سلام مصرية لوقف القتال في لبنان على الفور وبدء حوار سياسي لتسوية النزاع على اساس الحفاظ على وحدة لبنان والمقاومة الفلسطينية .

١٨ : اتفق الرئيسان المصري السادات والسوري الاسد في اجتماع تم في الرياض على اعادة العلاقات الطبيعية بين مصر وسوريا .

١٨ : قرر مؤتمر القمة السداسي في الرياض بشأن ازمة لبنان خطة سلام تدعو الى وقف اطلاق النار فورا وانسحاب جميع القوات النظامية وغير النظامية في النزاع

ودعم قوات الامن العربية بالرجال والمعدات .

٢٤ : وصل الى الرياض الفريق اول حسين طوفانيان نائب وزير الحربية الايرانى لشئون التسليح الى الرياض فى زيارة رسمية للسعودية لمدة ٥ أيام .

٢٤ : افتتح الامير فهد بن عبد العزيز ولى عهد السعودية المؤتمر الاسلامى العالمى الذى تنظمه جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية ويشترك فيه شخصيات اسلامية من ٢٦ دولة ووزراء أوقاف مصر والمغرب وسوريا .

٢٨ : اعلن رسميا اتفاق السعودية وابو ظبى على انشاء جهاز للتعاون فى مجال الامن من اجل « ضمان الامن والاستقرار فى الدولتين » .

انظر ايضا : باكستان ١١ — البحرين ٢ — السودان ١٤ — سوريا ٣ — قطر ١٠ —

المملكة المتحدة

١ : حذر جيمس كالاهان رئيس وزراء بريطانيا الشعب البريطانى من أن البلاد سوف تتعرض لحكم دكتاتورى أما من اليمين أو اليسار اذا فشلت حكومته فى ايجاد حل للمشكلات الاقتصادية وانقاذ الجنيه الاسترلينى .

٥ : أعلنت المصادر المالية والاقتصادية فى لندن أن مجموعة دول الكوميكون التى تضم الاتحاد السوفييتى والدول الشيوعية الشرقية مدينة لمجموعة الدول الغربية بنحو ٤٠ مليار دولار .

٥ : أكدت مارجريت تاتشر زعيمة حزب المحافظين المعارض فى بريطانيا أن ايام الحكومة العمالية أصبحت معدودة وأنه ينبغى الاستعداد لاجراء الانتخابات العامة قبل موعدها .

٧ : اعلن بنك انجلترا رفع الحد الادنى لسعر الفائدة ليصبح ١٥٪ بهدف جذب رؤوس الاموال الاجنبية الى بريطانيا .

٢٠ : اذاع راديو لندن أن الولايات المتحدة سحبت صفقة مقترحة لضمان واردات الحبوب الى اسرائيل لمدة ٥ أعوام وذلك بسبب سوء تفاهم فنى .

٢٨ : انخفض سعر الجنيه الاسترلينى الى ادنى معدل له اذ بلغت قيمته ١٫٥٧ دولار بسبب الخلاف الدائر بين جيمس كالاهان رئيس وزراء بريطانيا وبين أعضاء الجناح اليسارى فى اللجنة التنفيذية لحزب العمال البريطانى .

٢٩ : بدات الحكومة البريطانية مفاوضات للحصول على قروض دولية ضخمة تقدر قيمتها بنحو ١٠ مليارات دولار فى محاولة لحماية احتياطياتها من الدولارات وتقليل المضاربة العنيفة على قيمة الاسترلينى .

انظر ايضا : روديسيا [٧—١١] — سويسرا [٢٢ — ٣١] — العراق ٤ —

النمسا

١٠ : اعلن ارنست فلسكى المسئول عن شئون التعاون الاقتصادى بمجلس الوزراء النمساوى ان المباحثات بدات بين النمسا ومصر من اجل انشاء هيئة مشتركة يبلغ راسمالها ١٠٠ مليون دولار لتطوير حرية التبادل التجارى بين البلدين وتشجيع الصادرات المصرية الى الاسواق الخارجية .

٢٢ : اعرب عدد كبير من رجال الاعمال والصناعة النمساويين عن رغبتهم للمساهمة فى تنفيذ مشروعات خطة التنمية فى مصر خلال المرحلة القادمة .

نيجريا

٨ : قررت الحكومة الاتحادية العسكرية فى نيجيريا تصفية جميع الاحتكارات الاجنبية التى تتم بموجب عقود مبرمة بين الشركات الاجنبية ومؤسسات الاستيراد النيجرية المتخصصة .

الهند

٣٠ : قررت الحكومة الهندية عدم اجراء انتخابات عامة فى البلاد لمدة عام آخر على الاقل ومد فترة البرلمان الحالى لعام اضافى اعتبارا من مارس سنة ١٩٧٨

انظر ايضا : زامبيا ١٤ — دولة الامارات ٤ —

هولندا

٥ : اكدت الملكة جوليانا ملكة هولندا انها لن تتنازل عن العرش بعد ان تورط زوجها الامير برنارد فى فضيحة لوكهيد .

انظر ايضا : الجزائر ٢٦ —

الولايات المتحدة الامريكية

١ : القى هنرى كيسنجر وزير الخارجية الامريكية خطابا امام الجمعية العامة للامم المتحدة شن فيه هجوما عنيفا على الاتحاد السوفييتى لمحاولته الحاق الفشل بمجهوداته الدبلوماسية لتسوية مشكلات القارة الافريقية تسوية سلمية .

٣ : دعا دونالد رامسفيلد وزير الدفاع الامريكى الى زيادة مبيعات الاسلحة الامريكية للدول العربية ووضع حد للوضع الذى يتيح لاسرائيل ان تتلقى اكثر من نصف الصادرات الامريكية من السلاح منذ عام ١٩٧٣ .

٤ : قدم ايرل بوتز وزير الزراعة الامريكى استقالته من منصبه فى ختام ازمة دبلوماسية بينه وبين الرئيس الامريكى فورد .

٦ : ابلغت وكالة المخابرات المركزية الامريكية الكونجرس الامريكى ان الاتحاد السوفييتى انفق على الدفاع فى العام الماضى اكثر مما انفقته واشنطن بنسبة ٤٢٪ .

٨ : اجتمع كيسنجر وزير الخارجية الامريكى مع شياوكوان هوا وزير خارجية الصين واجريا مباحثات حول العلاقات الصينية الامريكية

٩ : نشرت وزارة التجارة الامريكية قائمة باسماء سبع شركات امريكية بتهمة عدم الالتزام بالتوجيهات الرسمية الخاصة بالمقاطعة العربية .

٩ : بدا الجيش الامريكى فى تنفيذ برنامج تطوير الصاروخ هلفاير ويتكلف نحو ٧٣٥ مليون دولار .

١٢ : اتهمت الولايات المتحدة كورت فالدهايم السكرتير العام للامم المتحدة بالخضوع للضغوط السياسية التى تمارسها الدول الاعضاء فيما يتعلق بالتعيين فى وظائف الامم المتحدة .

١٥ : اعترف الرئيس الامريكى فورد

انه تجاوز وزارتى الخارجية والدفاع عندما اتخذ قرار تزويد اسرائيل بصفقة الاسلحة الجديدة المتطورة .

١٧ : تزايدت حدة المعارضة داخل البنتاجون لصفقة السلاح الامريكى الاخيرة لاسرائيل فقد أعلن الجنرال جورج براون رئيس مجلس الاركان المشترك ان اسرائيل عبء على الولايات المتحدة .

٢٠ : اعلن متحدث عسكرى أمريكى ان القوات الجوية الامريكية تستخدم قاعدة تاخلى الجوية فى تايلاند لتموين طائراتها المتمركزة فى الفلبين والمحيط الهندى .

٢٠ : وجهت الحكومة الامريكية الى مكتب الاتصال الصينى فى واشنطن احتجاجا رسميا ضد التفجير النووى الذى أجرته الصين فى ٢٦ سبتمبر الماضى والذى ترتب عليه سقوط غبار ذرى فوق ولاية بنسلفانيا .

٢٠ : اعترف الرئيس فورد بأن اسرائيل كانت تمثل مينا عسكريا على الولايات المتحدة أثناء حرب اكتوبر سنة ١٩٧٣ .

٢٣ : اعلن البيان الامريكى التونسى المشترك الذى صدر فى واشنطن فى ختام الاجتماع بين هنرى كيسنجر وزير الخارجية الامريكى والحبيب الشطى وزير خارجية تونس ان الولايات المتحدة ستمنح تونس حتى نهاية العام القادم مساعدات اقتصادية قيمتها ٦٥ مليون دولار على شكل قروض ومنح منها ٢٥ مليون دولار لتمويل شراء أسلحة ومعدات عسكرية أمريكية .

٢٨ : اعلن الرئيس الامريكى فورد مقترحات خطة أمريكية جديدة تستهدف الحد من انتشار الاسلحة النووية فى العالم عن طريق السيطرة تكنولوجيا على أية كمية يتم انتاجها من مادة البلاتونيوم .

٣٠ : أعلن روبرت الزوورث نائب وزير الدفاع الامريكى ان الاتحاد السوفييتى أصبح قادرا على « شن هجوم مفاجىء مدمر على حاملات الطائرات الامريكية الضخمة التى تسير بالطاقة النووية بعد أن طورت البحرية السوفيتية صواريخها وانظمة دفاعها التكتيكية المضادة للسفن الحربية .

٣١ : تمكنت البحرية الاميريكية من انتشال الصاروخ فينكس الذى كان بداخل طائرة من طراز « ف - ١٤ » سقطت فى قاع المحيط الاطلنطى فى ١٤ اكتوبر الحالى من على ظهر حاملة الطائرات جون كيندى . ويعتبر هذا الصاروخ من الاسلحة السرية للبحرية الامريكية .

انظر ايضا : ايطاليا ٩ - البحرين ٢٥ - تونس ١٧ - سويسرا ٣٠ - كوبا ١٦ - فرنسا ١٢ - الفلبين ٥ - فلسطين ١٦ - المملكة المتحدة ٢٠ -

اليابان

٢٢ : اشتدت حرب المخابرات للفوز باسرار عسكرية بين الاتحاد السوفيتى واليابان ، فقد اعلنت ادارة البوليس فى طوكيو انها تستجوب رجل أعمال استراليا بعد الاشتباه بأنه تجسس لحساب الاتحاد السوفييتى على تحركات القوات الامريكية فى القواعد اليابانية .

يوغسلافيا

٢ : ادان حزب التحالف الاشتراكى اليوغسلافى رسميا التدخل السورى العسكرى فى لبنان ومساندة سوريا للانعزاليين ضد الثورة الفلسطينية والوطنيين اللبنانيين .

نوفمبر ١٩٧٦

الاتحاد السوفيتى

٧ : أعلن المارشال ديمترى أوستينوف وزير الدفاع السوفيتى ، بمناسبة الذكرى التاسعة والخمسين لثورة اكتوبر فى الميدان الاحمر ، أن الدفاع فى الاتحاد السوفيتى « متين على كافة المستويات » .

٩ : ندد الاتحاد السوفيتى ، فى بيان نشرته وكالة تاس ، بمطالب الدول الغربية بشأن منح اليهود السوفيت ، تأشيرات خروج ، ووصفها بأنها تدخل فى الشئون الداخلية لموسكو . كما اشار الى انه لا يعتزم الامتثال لهذه المطالب .

٢٣ : دعا الاتحاد السوفيتى الى نزع السلاح الشامل لكافة دول العالم بلا استثناء ، وذلك على أساس أن « الصراع بين الرأسمالية والاشتراكية لا يمكن تسويته بالقوة المسلحة نظرا لعلاقات القوى التى نشأت فى العالم »

٢٦ : أعلنت وكالة تاس السوفيتية ، أن الاتحاد السوفيتى سيقوم بتجارب لاطلاق صواريخ حاملة لرؤوس ذرية فى شمال المحيط الهادى ، خلال الفترة من ٣٠ نوفمبر الى ٣٠ ديسمبر ، فى منطقة مساحتها ٥٠ ميلا بحريا مربعا .

٢٩ : تمت فى موسكو ، المباحثات الاقتصادية بين وفدى ليبيا والاتحاد السوفيتى ، وأسفرت عن الاتفاق على توسيع نطاق التعاون الاقتصادى بين البلدين فى مجال الطاقة النووية ، على أن يقوم الاتحاد السوفيتى ببناء مركز للابحاث النووية بليبيا .

انظر ايضا : بلغاريا ٣ - جمهورية مصر العربية ١٤ - رومانيا ٢٢ - ٢٤ - الصين ٢٧ الكويت ٢٨

ـ اليابان ٩ ـ يوغوسلافيا [١٥ ـ ١٧ ـ]

أثيوبيا

١ : انتهت فى أديس أبابا ، أعمال أول مؤتمر لتأييد نضال شعوب جنوب افريقيا . وطالب المؤتمر فى بيانه الختامى ، بإنشاء لجنة تحقيق دولية ، للنظر فى الجرائم التى ارتكبتها أنظمة الحكم العنصرية فى جنوب القارة الافريقية ، ولاستطلاع مدى تطبيق هذه الدول للقرارات التى اتخذتها الامم المتحدة فيما يتعلق بتصفية الاستعمار فى جنوب القارة .

الأردن

١١ : صدق مجلس الوزراء الاردنى على الاحكام التى أصدرتها محكمة اردنية خاصة غيابيا ضد ستة من أهالى الضفة الغربية المحتلة لقيامهم ببيع أراض لسلطات العدو الاسرائيلى ، مخالفين بذلك القوانين الاردنية .

١٦ : أعلن الملك حسين ملك الاردن ، أنه يؤيد مشاركة الفلسطينيين فى أية مباحثات قادمة لتحقيق السلام فى المنطقة وتقرير المصير .

١٧ : أحبطت القوات الاردنية محاولة قام بها أربعة من الفلسطينيين المسلحين لاحتلال فندق انتركونتننتال واحتجاز عدد من رواده كرهائن .

١٨ : اتهمت حكومة الاردن ، العراق ، بتنظيم الغارة الفاشلة على فندق انتركونتيننتال .

٢١ : عاد الملك حسين ملك الاردن الى عمان ، قادما من دمشق بعد زيارة خاطفة لسوريا ، أجرى خلالها مباحثات مع الرئيس السورى حافظ الاسد ، حول تطورات الموقف العربى الراهن والعلاقات الثنائية بين البلدين .

٢٨ : أجرى مضر بدران رئيس وزراء الاردن ، تعديلا وزاريا خرج بمقتضاه ٦ من الوزراء الذين كانوا أعضاء فى حكومة زيد الرفاعى رئيس الوزراء السابق ، كما زاد عدد الفلسطينيين المشتركين فى الوزارة من ٣ الى ٤ شخصيات ، بانضمام نجم الامين دجانى كوزير للصناعة والتجارة .

اسبانيا

١٧ : استأنف البرلمان الاسبانى ، مناقشاته حول مشروع تعديل نظامه الداخلى ، بحيث تصبح عضويته بالانتخاب ، على غرار النظام البرلمانى فى دول غرب أوروبا .

٢٨ : عقدت أحزاب المعارضة فى اسبانيا ، اجتماعا لتنسيق مواقفها ، أصدرت على أثره بيانا طالبت فيه الحكومة الاسبانية بالاعتراف بشرعية جميع الاحزاب السياسية ، كأساس من أسس ارساء الديمقراطية فى البلاد فى فترة مابعد عهد فرانكو .

المانيا الغربية

١ : أعلن جورج ليبر وزير الدفاع فى المانيا الغربية ، اقصاء الجنرال والتركروبينسكى قائد عام السلاح الجوى ومساعده الجنرال كارل هنزفرانك ، لدفاعهما عن الطيار النازى الذى قصف روتردام ووارسو بالقنابل خلال الحرب العالمية الثانية .

أنظر أيضا : جمهورية مصر العربية ٣٠ ـ

ايران

٢٣ : استقبل شاه ايران ، حسنى مبارك نائب رئيس جمهورية مصر العربية ، الذى وصل الى طهران فى زيارة تستغرق ٢٤ ساعة ، لاجراء مباحثات مع المسئولين الايرانيين حول العلاقات الثنائية بين البلدين ، وبشأن الموقف الحالى فى منطقة الشرق الاوسط .

انظر أيضا : دولة الامارات العربية ١٣ ـ

ايطاليا

٢٩ـ : اضرب عمال وكالات الانباء الايطالية ، تمهيدا لبدء أضخم اضراب فى تاريخ ايطاليا ، يشترك فيه ٧ ملايين عامل ، وذلك احتجاجا على اجراءات التقشف التى اتخذتها الحكومة ، لمواجهة الازمة الاقتصادية ، والتضخم ، والعجز الكبير فى ميزان المدفوعات .

البرتغال

١ : أعرب زعماء الاحزاب الاشتراكية الاوروبية ، عن تأييدهم لحكومة ماريو سواريز التى تساندها الاقلية فى البرتغال ، فى مؤتمر قومى نظمته الحكومة البرتغالية .

٢ : أعيد انتخاب ماريو سواريز رئيس وزراء البرتغال ، سكرتيرا عاما للحزب الاشتراكى البرتغالى ، كما فاز الجناح المعتدل على اليساريين بأغلبية الثلثين .

بلغاريا

٢ : وصل الى صوفيا ، اسماعيل فهمى وزير الخارجية المصرى ، وبدأ محادثاته مع بيتر ملدنوف وزير خارجية بلغاريا والمسئولين البلغاريين ، وقد تناولت تلك المحادثات القضايا الدولية التى تهم البلدين ، وفى مقدمتها قضية الشرق الاوسط ، وسبل دعم العلاقات بين مصر وبلغاريا .

٣ : بدأت فى صوفيا ، الجولة الاولى من المحادثات بين اسماعيل فهمى وزير الخارجية المصرية ، وأندريه جروميكو وزير الخارجية السوفيتى حول المسائل التى تهم البلدين .

بنجلاديش

٣٠ : تخلى محمد سايم رئيس بنجلاديش عن سلطاته العسكرية ، وعين الجنرال ضياء عبد الرحمن قائد الجيش حاكما عسكريا لبنجلاديش وهو المنصب الذى كان يشغله الرئيس .

انظر أيضا : جمهورية مصر العربية ٢٥ ـ

بوروندى

٢ : وقع انقلاب عسكرى فى بوروندى بزعامة اللفتنانت كولونيل « ثيل بياجازا » أطاح بالرئيس ميشيل ميكومبيرو ، الذى حكم البلاد طوال السنوات العشر الماضية .

تانزانيا

٦ : بدأ زعماء دول المواجهة الافريقية [جوليوس نيريري رئيس تانزانيا وكينيث كاوندا رئيس زامبيــا ، وسامورا ماشيل رئيس موزمبيق واجستينو نيتو رئيس انجولا] مباحثات القمة المغلقة ، التي تتركز حول وضــع استراتيجية للقضاء على الحــكم العنصري الابيض في روديسيا ، ومغزى الغارات الروديسية الاخيرة على موزمبيق .

الجزائر

٦ : قرر المؤتمر الوطني الجــزائري بالاجماع ، ترشــيح الرئيس الجزائري هــواري بومدين في انتخابات الرئاسة ، التي تجرى مــع الانتخابات التشريعية في الجزائر .

٩ : اذاعت الحكومة الجزائرية ،نص الدستور الجديد الذي يخــول رئيس الجمهورية سـلطات اكبر من تلك التي كان يمنحها لــه الدستور القديم .

٢٠ : اعلنت الحكومة الجزائرية ، أن نتيجــة الاستفتاء على الدستور الجديد ، وصلت الى ٩٩ ٪ .

٢٣ : غادر الرئيس بومدين الجزائر في طريقـــه الى طرابلس ، لاجراء محادثات مع الرئيس الليبي معمر القــذافي ، تدخــل في نطاق المشاورات الدورية بين البلدين.

انظر أيضا : المملكة المغربية ٢١

الجمهورية العربية اليمنية :

٢٧ : اصدرت وزارة الخارجية في اليمن الشمالية ، بيانا رسميا جاء فيه أن عدة طائرات معادية اخترقت المجال الجوي لليمن بالقرب من مضيق باب المندب .

٢٩ : حذرت جمهورية اليمن الشمالية كل الطائرات الاجنبية من الاقتراب من منطقة مثلثة مساحتها ١٧٠ كيلومترا مربعا ، على الساحل الشرقي لمضيق باب المندب .

جمهورية مصر العربية

١ : تم في القاهرة ، توقيع اتفــاق للتعــــاون الاقتصادي بين مصر ونيوزيلندا .

٥ : استقبل الرئيس السادات ، ياسر عرفات رئيس اللجنــة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية .

٩ : أصدر الرئيس السادات ، قرارا جمهوريا بالتشكيل الوزاري الجديد برئاسة ممدوح سالم . وقــد تضمن القرار الجمهوري تعيين ٧ وزراء جــدد ، واجراء تغييرات في بعض المناصب الوزارية .

١١ : أعلن الرئيس السادات ، قرارا بتحــويل التنظيمات السياســية الثلاثة الى أحزاب .

١٢ : وصل الى القاهرة ، ريمون بار رئيس وزراء فرنسا ، على رأس وفــد رسمي ، في زيارة لمصر يجرى خلالهــا محادثات سياسية واقتصادية .

١٤ : أكد الرئيس السادات ، أنه ليس أمام اسرائيل سوى الذهاب الى جنيف ، ومواجهة العرب والعالم وحمل الرئيس القوتين العظميين ــ الولايات المتحدة والاتحــاد السوفيتي ــ مسئولية عقد مؤتمر جنيف ، واشراك الفلســطينيين فيه .

١٥ : أسفرت مباحثات ريمون بار ، رئيس وزراء فرنســا ، وممدوح سالم رئيس وزراء مصر ، عن الاتفاق بين الجانبين ، على أن يقوم بيت الخبرة الفرنسي الحكومي « سوفريتو » بانشاء نفق مترو الانفاق في القاهرة ، بحيث يتم المشروع بجميـع مراحـله في ٤ سنوات ، مع اسهام فرنســا في تمويله بمبلغ ٢٦٠ مليون فرنك ومصر بمبلغ ٣٢٥ مليونا ،والدول العربية والصديقة بباقي التكاليف التي تبلغ ٨٠٠ مليون فرنك . كما تم ابرام اتفاق لتنفيذ نفق الدفرسوار ، واتفاق آخر لتجديد الشبكات الاذاعية والتليفزيونية، حتى يغطي الارسال جميع أنحاء الجمهورية .

١٨ : وصل الى القــاهرة ، الرئيس لويس كابرال رئيس جمهــورية غينيا بيساو ، في زيارة رسـمية لمصر تستغرق ٤ أيام ، وذلــك لاجــراء مباحثات مــع الرئيس السادات حول مختلف القضــايا الدولية .

٢١ : بدأت في القاهرة ، اجتماعــات اللجنــة الوزارية العليا للتكامل الاقتصادي والسياسي بين مصر والسودان ، برئاســة ممدوح ســالم رئيس الوزراء المصري ، والرشــيد الطاهر نائب رئيس الجمهورية ورئيس وزراء السودان واشترك فيها ١٣ وزيرا سودانيا و ٩ وزراء مصريين .

٢٥ : نجحت مساعي مصر وسري لانكا ، في التوصل الى اتفاق بين الهند وبنجلاديش ، من أجل استمرار المفاوضات الثنائية حول موضوع تحويل واستخدام مياه نهر الجانج الى سد فاراكا .

٢٧ : استقبل الرئيس السادات ، لايني ميفوفو رئيس وزراء سوازيلاند ، الذي ســلم الرئيس السادات ، رسالة خاصة من الملك سوبوزا الثاني ملك سوازيلاند .

٣٠ : استقبل الرئيس الســـادات ، ايجون بار وزير التعاون الاقتصادي بألمانيا الاتحادية ، الذي ســلم الرئيس السادات ، رسالة خاصة من المستشار الالمــاني شميت تتــناول العلاقات الثنائية بين البلدين .

انظر أيضا : ايران ٢٣ ــ بلغاريا ٢ ــ ٣ ــ سوريا ١٦ ــ ٢٤ ــ يوغوسلافيا ٥ ــ

جنوب أفريقيا

١ : بدأ العمال الوطنيون في مدينة « سويتو » اضرابا عــاما عن العمل لمدة ٥ أيام ، احتجاجا على سياسة الارهاب والتفرقة العنصرية التي تمارسها حكومة جنوب أفريقيا .

٨ : ذكر راديو جنوب أفريقيا ، نقلا عن مصادر مدينــة أوشاكاتي العاصمة الادارية لاقليم ناميبيا ، أن معارك عنيفة دارت جنوبي أنجــولا بين قوات الحكومة ، تســاندها الوحدات الشــكوبية والفدائيون في منظمة شــعوب جنوب غرب أفريقيا [سوابو] وبين قوات حركة يونتيا ، وهي احدى حركات التحرير السابقة في انجولا ، التي كانت تتنافس مــع الحركة الشــعبية لتحرير انجولا ، التي نجحت في تولي السلطة بالبلاد .

انظر أيضا : اثيوبيا ١ ــ

دولة الامارات العربية

١٣ : غادر أبو ظبى متوجها الىطهران احمد خليفة السويدى وزير خارجية دولة الامارات العربية ، فى بداية جولة يزور خلالها كلا من ايران والعراق والكويت .

٢١ : وصل جيرالد الدبارسكى نائب وزير الخزانة الامريكى الى أبو ظبى ، قادما من الكويت ، فى زيارة لدولة الامارات المتحدة ، ضمن جولته فى دول منطقة الخليج ، لتعزيز التعاون الاقتصادى بين هذه المنطقة والولايات المتحدة .

انظر أيضا : عمان ١٧ .

روديسيا

١٧ : أعلن متحدث عسكرى فى سالزبورى ، أن الثوار الروديسيين يشنون يوميا هجوما عنيفا على روديسيا ، بهدف الاطاحة بالنظام العنصرى .

٢٥ : أذاعت الحكومة العنصرية فى روديسيا ، الجدول الزمنى الذى أعدته بشأن تولى الاغلبية الافريقية السلطة ، بعد أن قررت أن يتم نقل السلطة بعد ٢٢ شهرا ، وذلك فى الوقت الذى ذكر فيه بيان عسكرى روديسى ، أن القوات الروديسية شنت هجوما جويا على مواقع موزمبيق على الحدود .

انظر أيضا : تانزانيا ٦ —

رومانيا

٢٢ : وصل الى بوخارست ، ليونيد بريجنيف فى أول زيارة رسمية يقوم بهالرومانيا منذ عام ١٩٦٥ لاجراء مباحثات مع الرئيس الرومانى شاوشيسكو ، لتحقيق تقارب جديد بين بوخارست وموسكو ، على أساس احترام سياسة رومانيا الاستقلالية ، وعلى أساس مقتضيات التعاون الثنائى المتزايد لمصلحة البلدين فى المجال الاقتصادى والتجارى والنووى .

٢٢ : وقعت رومانيا والولايات المتحدة، اتفاقا تجاريا لمدة عشر سنوات، يقضى بقيام تعاون واسع النطاق بين البلدين ، فى المجالات الاقتصادية والتجارية والتكنولوجية وانشاء شركات مشتركة ، بحيث يصل حجم التبادل التجارى بينهما الى حوالى ١٠٠٠ مليون دولار فى سنة ١٩٨٠ .

٢٤ : أعلن ليونيد بريجنيف السكرتير الاول للحزب الشيوعى السوفيتى فى كلمة ألقاها أمام ٧٥٠٠ من كبار المسئولين فى الحزب الشيوعى الرومانى ، أنه يأمل فى مواصلة المفاوضات الخاصة بتقييد الاسلحة الاستراتيجية ، التى تجرى مع الولايات المتحدة، وذلك بعد أن تولى الرئيس الامريكى المنتخب جيمى كارتر مهام منصبه .

٢٧ : غادر رؤساء أحزاب وحكومات دول حلف وارسو ، بوخارست بعد انتهاء مؤتمر القمة للجنة السياسية للحلف ، الذى كانت أهم قراراته تقديم اقتراح الى دول الغرب ، يقضى بابرام معاهدة جديدة ، لحظر استخدام الاسلحة النووية ، على أن تكون هذه المعاهدة ، مكملة لمساعدة هلسنكى حول ضمان الامن الاوروبى .

السودان

١٠ : صدر فى الخرطوم ، بيان مشترك عن زيارة الملك خالد بن عبد العزيز ملك المملكة العربية السعودية للسودان ، جاء فيه حرص السودان والسعودية على أمن وسلام البحر الاحمر ، والبعد عن استراتيجيات الدول الكبرى وصراعاتها وأكد زعيما الدولتين، عزمهما على المضى فى دعم القضية الفلسطينية ، والوقوف بجانب شعب فلسطين فى كفاحه العادل .

١٣ : تسلم الرئيس السودانى جعفر نميرى ، قرار مجلس الشعب السودانى الخاص بتأييد ترشيحه لفترة الرئاسة الثانية .

١٥ : أكد الرئيس السودانى جعفر نميرى ، أن السودان ومصر والسعودية ، وهى من الدول المطلة على البحر الاحمر ، تدرك أن سلامة هذا الممر الهام ، تتمثل فى ابعاده عن استراتيجيات الدول الكبرى ، وتأمينه ضد تحويله الى ساحة للصراع .

١٨ : وصل الى الخرطوم ، الرئيس الاوغندى عيدى أمين ، فى زيارة تستغرق يومين ، لاجراء مباحثات مع الرئيس السودانى ، حول العلاقات الثنائية بين البلدين ، لاسيما مشاكل النقل والاتصالات والتجارة والموقف العام فى القارة الافريقية .

انظر أيضا : جمهورية مصر العربية ٢١ — الولايات المتحدة الامريكية ١٧ —

سوريا

٢ : أعلن بيان رسمى سورى ، أن العراق قد أغلق حدوده مع سوريا . وذكر البيان أن دوريات عسكرية عراقية كثيفة ، ظهرت عند الحدود العراقية — السورية .

١٠ : وصل الى دمشق ، ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، حيث عقد اجتماعا مع عدد من القادة الفلسطينيين الموجودين فى دمشق .

١٢ : وصل الى دمشق ، فرانسوا ارتولى رئيس لجنة السوق الاوروبية المشتركة ، فى زيارة رسمية لسوريا تستغرق ٤ أيام، لاجراء محادثات مع المسئولين السوريين .

١٣ : وصل الى دمشق قادما من عمان بهجت التلهونى رئيس مجلس الاعيان الاردنى ، على رأس وفد من المجلس ، فى زيارة رسمية يجرى خلالها مباحثات مع رئيس مجلس الشعب السورى ، تتناول تنسيق وتدعيم التعاون بين المجلسين التشريعيين السورى والاردنى ، فى اطار سياسة التنسيق والتشاور والتكامل التى ينتهجها البلدان .

١٤ : أعلن اللواء عبد الرحمن خليفاوى رئيس الوزراء السورى ، أن جميع الدول العربية والاطراف الاجنبية المعنية ، تحاول أن تجعل من عام ١٩٧٧ عاما لتسوية مشكلة الشرق الاوسط .

١٦ : أعلن عبد الحليم خدام وزير الخارجية السورية ، أن الوفاق السوري ـ المصري ، عنصر أساسي في كفاح العرب ضد الصهيونية .

٢٠ : أعلنت سوريا موافقتها على تجديد فترة بقاء قوات المراقبة التابعة للامم المتحدة على الجولان لمدة ٦ أشهر أخرى .

٢٤ : استقبل الرئيس السوري حافظ الاسد ، حسني مبارك نائب رئيس الجمهورية المصري ، وتناولت مباحثات الجانبين ، الوضع في المنطقة ، في سبيل زيادة دعم التضامن العربي .

انظر ايضا : الاردن ٢١ ـ العراق ٣ ـ فلسطين ٢٢ ـ

سويسرا

٢ : وافق الزعماء الوطنيون ، وايان سميث رئيس وزراء حكومة الاقلية البيضاء في روديسيا ، على اسلوب [خطوة ـ خطوة] لتحقيق استقلال روديسيا قبل تحديد موعد لاقامة الدولة الروديسية المستقلة .

٥ : أعلن ايفور ريتشارد مندوب بريطانيا ورئيس مؤتمر جنيف الخاص ببحث المستقبل السياسي لروديسيا ، تأجيل جلسات المؤتمر الى أجل غير مسمى ، وذلك بعد أن فشل الاجتماع الموسع ، في التوصل الى حل وسط بشأن تحديد موعد اعلان استقلال زيمبابوي .

٨ : أعلن متحدث باسم جوشوانكومو زعيم الجناح الداخلي للاتحاد القومي الافريقي ، أن الزعماء الوطنيين الافريقيين الاربعة ، مازالوا ملتزمين بموقفهم الخاص بضرورة أن يتحدد موعد اعلان استقلال روديسيا خلال ١٢ شهرا على الاكثر ، قبل مناقشة البنود الاخرى في مؤتمر جنيف الخاص لبحث مشكلة روديسيا .

١٦ : أعلن الزعيمان الافريقيان روبرت موجابي القائد العسكري لجيش تحرير زيمبابوي ، وجوشوانكومو زعيم الجناح الداخلي للمجلس الوطني الافريقي . رفضهما للموعد الذي حددته بريطانيا لاعلان استقلال روديسيا ، وهو أول مارس ١٩٧٨ . وحذر الزعماء الوطنيون المشتركون في مؤتمر السلام الخاص بروديسيا، من أنه اذا انهارت المحادثات ، فان البديل هو الحرب ، الامر الذي ستقف أمامه بريطانيا عاجزة عن حماية مصالح الاقلية البيضاء الحاكمة .

٢٦ : بدأ مؤتمر الدولية الاشتراكية اجتماعاته في جنيف ، لبحث مستقبل الاشتراكية الديمقراطية في العالم ، والقضايا السياسية والاقتصادية الراهنة . واشترك في المؤتمر ممثلو ٥٦ حزبا سياسيا ، معظمهم من الاحزاب الديمقراطية الاشتراكية في أوروبا الغربية .

٢٧ : وافق الزعماء الافريقيون ، على الخطوط العريضة للصيغة البريطانية المطروحة ، والتي تقضي بأن تلتزم بريطانيا بمنح الاستقلال لروديسيا في أول مارس ١٩٧٨ ، بشرط أن تكون الاجراءات الدستورية والشرعية ، بما في ذلك الانتخابات العامة ، قد استكملت في هذا الوقت .

الصين

٢ : وجه بيان رسمي للخارجية الصينية ، اللوم الى الولايات المتحدة ، على عدم اعادة العلاقات السياسية بينها وبين الصين الى حالتها الطبيعية ، رغم التحسن الكبير الذي طرأ على هذه العلاقات ، اثر اعلان شنغهاي في فبراير ١٩٧٢ .

٢٥ : أعلن هواكوفينج في أول خطاب له منذ تنصيبه زعيما للحزب الشيوعي الصيني ، ان اللجنة المركزية للحزب ، ستحافظ على الخط الثوري ، وعلى اسلوب السياسة الخارجية والداخلية للزعيم الراحل ماوتسي تونج .

٢٧ : وصل الى بكين، ليونيد ايليتشيف نائب وزير الخارجية السوفيتية ورئيس الجانب السوفيتي في مفاوضات الحدود ، التي تجرى مع الصين منذ عام ١٩٦٩ .

٢٨ : ذكر راديو اقليم فوكيين الصيني، ان الجيش الصيني قد تدخل في الاقليم ضد مؤيدي « عصابة الاربعة » ، التي حاولت القيام بانقلاب للاستيلاء على السلطة .

العراق

٣ : استدعى العراق رئيس بعثته الدبلوماسية في دمشق .

٨ : افتتح في بغداد ، المؤتمر الفكري الخاص بالصهيونية ، واشتركت فيه ٤٦ دولة ، يمثلها ٣٠٠ من الشخصيات العربية والاجنبية من مفكرين وباحثين .

١٣ : أصدر المؤتمر الفكري الخاص بالصهيونية ، بيانا ختاميا ، تنادي فيه جميع المنظمات والحركات التي تعمل من أجل السلام والعدل أن تتحد ضد الصهيونية .

انظر ايضا : الاردن ١٨ ـ دولة الامارات ١٣ ـ سوريا ٢ ـ يوغوسلافيا ١ ـ

عمان

٧ : وصل الى مسقط الامير نايف بن عبد العزيز آل سعود وزير الداخلية السعودي ، في زيارة رسمية تستغرق ٤ أيام ، لاجراء مباحثات حول المسائل المتعلقة بالامن في منطقة الخليج .

١٧ : وصل الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الامارات العربية ، في زيارة لمدة ٤ أيام لسلطنة عمان ، تلبية لدعوة من السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان .

فرنسا

١ : بدأ ايفون بورج وزير الدفاع الفرنسي ، زيارة للسعودية ، يجرى خلالها محادثات مع المسئولين السعوديين ، حول امدادات السلاح الفرنسي للسعودية ، والاعداد لزيارة الرئيس الفرنسي ديستان للسعودية في سنة ١٩٧٧

١٢ : عقد الرئيس الفرنسي فاليري جيسكار ديستان، وجيمس كالاهان رئيس وزراء بريطانيا ، اجتماعا مغلقا في باريس ، بحثا خلاله الموقف الاقتصادي العالمي ، واثر ذلك على المشكلات الاقتصادية

التى يواجهها البلدان . وجرت محادثات منفصلة ، بين وزراء كل من الخارجية والتجارة والزراعة للبلدين ، لبحث سبل توسيع علاقات التعاون بينهما فى هذه المجالات. ثم غادر كالاهان باريس عائدا الى بلاده .

١٣ : عقد فى باريس ، أول اجتماع ثنائى يتم بين ممثلى الولايات المتحدة وفيتنام ، بعد انتصار الحكومة الثورية فى سنة ١٩٧٤، لمناقشة المسائل الخاصة باعادة العلاقات الطبيعية بين البلدين ، دون أن يتمكنا من التوصل الى اتفاق نهائى بشأن المسائل المعلقة بينهما .

٢١ — ٢٥ : قام الملك الحسن الثانى ملك المغرب ، بزيارة رسمية لفرنسا ، أجرى خلالها محادثات مع الرئيس الفرنسى ديستان ، حول العلاقات الثنائية والدولية والشرق الاوسط ، ولبحث مشروع اقامة محطة نووية فرنسية فى المغرب .

٢٩ : أصدر الحزب الديجولى الفرنسى قرارا بالاجماع ، بانتخاب جاك شيراك زعيما للحزب .

انظر أيضا : جمهورية مصر العربية [١٢ — ١٥].

فلسطين

٧ : وصل الى تل أبيب ، وفد من ١٣ نائبا أمريكيا ، لدراسة « برامج الطاقة النووية » فى منطقة الشرق الاوسط .

٨ : اتسع نطاق الاضطرابات العمالية التى تجتاح اسرائيل ، للمطالبة بزيادة الاجور .

٩ : أعلن حاييم باريليف وزير الصناعة الاسرائيلى ، أمام وفد الشيوخ الامريكيين الذى يزور اسرائيل ، أن السياسة الاسرائيلية تهدف الى الاحتفاظ باحتياطات بترولية تكفى لمدة ٦ أشهر قادمة .

١٤ : أصدر مجلس الوزراء الاسرائيلى بيانا أيد فيه بالاجماع ، موقف ايجال آلون وزير خارجية اسرائيل والذى أعرب بمقتضاه لمالكولمتون السفير الامريكى فى اسرائيل ، عن استيائه من التصويت الامريكى على البيان الذى أصدره مجلس الامن ، وأدان فيه سياسة اسرائيل فى الاراضى العربية المحتلة .

١٨ : انضمت الاحزاب المشتركة مع حزب العمل الاسرائيلى ، فى تشكيل الائتلاف الحاكم فى اسرائيل الى المعارضة ، فى مطالبتها بحل الحكومة واجراء انتخابات عامة قبل موعدها المقرر فى نوفمبر سنة ١٩٧٧ .

٢٢ : أعلنت اسرائيل ، موافقتها على مد فترة بقاء القوات الدولية التى تفصل بين القوات الاسرائيلية والسورية فى الجولان لمدة ٦ أشهر .

٢٣ : تقرر فى القدس ، تخفيض قيمة الليرة الاسرائيلية بنسبة ٢ ٪ .

٢٤ : واصلت اسرائيل حشد قواتها على حدودها الشمالية مع لبنان واستمر زعماؤها فى اطلاق تحذيراتهم ، من دخول القوات السورية والفدائيين الفلسطينيين الى جنوب لبنان .

انظر أيضا : الاردن [١١ — ٢٨] — جمهورية مصر العربية [٥ — ١٤] — سوريا ١٠ — الكويت ٢١ — الولايات المتحدة [٤ — ٢٣]

الكويت

٢ : ابلغت الكويت الجامعة العربية ، انها اعتمدت مبلغ ١٨ مليون دولار ، قيمة اسهامها فى نفقات قوات الامن العربية بنسبة ٢٠٪ من الاعتمادات المقررة .

٩ : اسفرت الاتصالات التى جرت بين المسئولين فى كل من الكويت والبحرين بهدف تدعيم التعاون بينهما ، عن اسهام الكويت فى برامج التنمية البحرينية بمبلغ عشرة ملايين دينار كويتى .

٢١ : قامت حكومة الكويت ، بتنفيذ قرار مقاطعة مجموعة بنسوك باركليز البريطانية ، ووقف التعامل معها لتعاملها مع اسرائيل

٢٨ : أعلن متحدث باسم الحكومة الكويتية ، ان الاتحاد السوفيتى وافق على طلب للحكومة بشراء أسلحة سوفيتية .

انظر أيضا : دولة الامارات العربية ١٣ —

لبنان

٣ : تم اعداد الخطة الشاملة لاعادة الامن والسلام الى لبنان . واعلن اللواء محمد حسن غنيم قائد قوات الامن العربية ، ان هذه الخطة ستطبق سلميا اذا تجاوبت كل اطراف النزاع .

٦ : وافق الطرفان المتحاربان ، على السماح لقوات الامن العربية بالدخول الى المناطق الخاضعة لسيطرتهما ، فى الوقت الذى انفجر فيه الموقف على الجبهات اللبنانية .

١١ : نجحت قوات الردع العربية ، فى تنفيذ المرحلة الاولى من انتشارها طبقا للخطة الموضوعة .

١٥ : بدات قوات الردع العربية ، فى دخول مدينة بيروت ، وذلك فى بدء المرحلة الثانية لانتشار هذه القوات فى لبنان .

١٦ : احكمت قوات الردع العربية ، سيطرتها على مدينة بيروت ، وبدأت تستعد لدخول مدينتى طرابلس وزغرتا فى الشمال ، ومدينة صيدا فى الجنوب .

٢٧ : نشبت ازمة حادة بين الفلسطينيين والانعزاليين فى لبنان ، حول قضية نزع الاسلحة الثقيلة للاطراف المتصارعة ، وتسليمها الى قيادة قوات الردع العربية .

٣٠ : تمكن العقيد احمد الحاج قائد قوات الردع العربية ، من التوصل خلال اجتماعاته مع مختلف اطراف الازمة اللبنانية ، الى حل وسط بشأن قضية نزع الاسلحة الثقيلة الموجودة فى حوزة الاطراف المختلفة .

انظر ايضا : فلسطين ٢٤ —

ليبيا

٢٣ : اذاعت وكالة الانباء الليبية ، ان العقيد القذافى اعلن فى مؤتمر

شعبى ، ان ليبيا اصبحت تسمى الجمهورية العربية الشعبية الليبية .

٢٩ : اعلنت وزارة الخارجية الليبية ، ان حكومة ليبيا قررت سحب قواتها المشتركة فى قوات الردع العربية من لبنان ، وان التعليمات صدرت بالفعل الى القوات الليبية بالعودة الى ليبيا .
انظر ايضا : الاتحاد السوفيتى ٢٩ —

المملكة العربية السعودية

٢٣ : وصل الى الرياض ، الحبيب الشطى وزير خارجية تونس ، فى زيارة رسمية للسعودية تستغرق ٤ ايام ، لاجراء محادثات مع المسئولين السعوديين ، حول الاوضاع العربية والدولية ومشكلة الشرق الاوسط .

٣٠ : قررت السعودية تخصيص مبلغ ١٨٨ر٥ مليون جنيه استرلينى ، لتمويل عمليات البحث عن المعادن ، فى نطاق خطتها الخمسية للتنمية ، وذلك لاحلال الثروة المعدنية محل الثروة البترولية ، كمصدر للدخل القومى
انظر ايضا : السودان — ١٥ — عمان ٧ — فرنسا ١ — المملكة المتحدة ٨ — المملكة المغربية ٢٢ —

المملكة المتحدة

٥ : فقد حزب العمال الحاكم فى بريطانيا اغلبيته فى مجلس العموم البريطانى ، اثر الهزيمتين اللتين منى بهما فى دائرتى والسول وكنجتون ، خلال الانتخابات الفرعية فى شمال بريطانيا .

٨ : وصل الامير سلطان بن عبد العزيز وزير الدفاع السعودى ، الى لندن فى زيارة رسمية لمدة ٥ ايام لتوقيع عقود سلاح جديدة ، تبلغ قيمتها ٣ ملايين جنيه استرلينى .

١١ : تجددت المطالبة باستقالة حكومة العمال، بعد ان صوتت مجموعات المعارضة داخل المجلس على تعديلين ادخلهما مجلس اللوردات على اللائحة التنظيمية لعمال الموانىء ، فى الوقت الذى طالب فيه ٥٠ عضوا عماليا ، بحل مجلس اللوردات البريطانى .

٢٦ : اعلن انطونى كروسلاند وزير خارجية بريطانيا ، ان فشل مؤتمر جنيف الخاص بروديسيا « يمكن ان يؤدى الى عواقب وخيمة بالنسبة لافريقيا، بل والى اشعال نزاع بين الشرق والغرب»

المملكة المغربية

٢ : طالبت المغرب وبولندا ، المجتمع الدولى ، باتخاذ خطوات فورية لضمان حل مشكلة الشرق الاوسط حلا كاملا ودائما . جاء ذلك فى بيان مشترك صدر عن زيارة احمد العراقى وزير الدولة المغربى للشئون الخارجية الى بولندا .

١٣ : اكتسح المستقلون معظم مقاعد المجالس البلدية ، وفقا للنتائج الرسمية التى اعلنتها السلطات المغربية ، عن الانتخابات التى شاركت فيها الاحزاب الرئيسية لاول مرة منذ ١٦ عاما .

٢١ : اعرب الملك الحسن الثانى ملك المغرب ، عن استعداده للاجتماع بالرئيس الجزائرى هوارى بومدين لبحث مشكلة الصحراء .

٢٢ : اكد البيان المشترك الصادر عن محادثات الملك الحسن الثانى ملك المغرب والامير فهد بن عبد العزيز ولى عهد السعودية ، تصميم البلدين على الوقوف الى جانب الشعب الفلسطينى ، حتى يتحقق الانسحاب الكامل لاسرائيل من الاراضى العربية المحتلة ، بما فيها القدس .
انظر ايضا : فرنسا [٢١—٢٥]

الهند

١١ : وافق البرلمان الهندى ، باغلبية مطلقة ، على تعديلات فى الدستور تمنح حكومة انديرا غاندى سلطات تنفيذية واسعة ، منها اعادة بناء المؤسسات ، وخاصة الجهاز القضائى ومنع المحاكم من اعادة النظر فى الاجراءات الدستورية او التعديلات التى يتم ادخالها على الدستور ، خلال العامين التاليين ، للتغلب على المصاعب التى يقابلها .
انظر ايضا : جمهورية مصر العربية ٢٥ —

الولايات المتحدة الامريكية

٣ : فاز جيمى كارتر المرشح الديمقراطى بالرئاسة الامريكية على منافسه الجمهورى الرئيس فورد ، فى معركة من اعنف معارك انتخابات الرئاسة الامريكية . كما اكتسح ممثلو الحزب الديمقراطى ، انتخابات مجلس الشيوخ والنواب فى الكونجرس الامريكى ، وفى مناصب حكام الولايات .

٤ : اعلن بنك اوف امريكا ، وهو اضخم بنك فى العالم ، انه سوف يتوقف عن مساندة المقاطعة العربية لاسرائيل ، بسبب القانون الذى صدر فى ولاية كاليفورنيا ، والذى ينص على تقديم اى شركة من شركات الولاية للمحاكمة ، يثبت تعاونها مع المقاطعة العربية لاسرائيل .

٥ : اكد الرئيس الامريكى المنتخب جيمى كارتر ، فى اول مؤتمر صحفى له بعد فوزه، استمرارا لسياسة الخارجية الامريكية وامل حكومته فى ان تتمكن من الاسهام فى تخفيف حدة المشكلات القائمة فى الشرق الاوسط .

١٧ : رفع الرئيس الامريكى جيرالد فورد ، حظر تصدير شحنات السلاح الامريكى الى السودان ، وذلك مالم يعترض الكونجرس على اية صفقة سلاح للسودان تزيد قيمتها على ٢٥ مليون دولار فى خلال شهر واحد .

٢٣ : رفضت وزارة الخارجية الامريكية طلب منظمة التحرير الفلسطينية فتح مكتب اعلامى لها فى واشنطن

٢٣ : وقعت الولايات المتحدة واسرائيل ٣ اتفاقات ، تحصل اسرائيل بمقتضاها على مساعدات قيمتها ٧٣٥ مليون دولار ، خلال عام ١٩٧٧ لشراء السلع الزراعية والصناعية .

٢٤ : قدم جورج بوش مدير وكالة المخابرات المركزية الامريكية استقالته من منصبه .

٢٥ : اعلنت وزارة الدفاع الامريكية ، انها ماضية فى تنفيذ خططها بشأن اغلاق سبع قواعد عسكرية فى ست ولايات من اجل تخفيض النفقات .

انظر ايضا : جمهورية مصر العربية ١٤ ــ دولة الامارات العربية ٢١ ــ رومانيا ٢٢ ــ الصين ٢ ــ فلسطين ٧ ــ ١٤

اليـــابان

٨ : قدم تاكيو فوكودا استقالته من منصب نائب رئيس الوزراء والمدير العام لوكالة التخطيط اليابانية ، وذلك بعد ان انتقد رئيس الوزراء ودعا الى اعادة بناء الحزب الليبرالى الديمقراطى الحاكم .

٧ : توصلت اليابان والاتحاد السوفيتى الى اتفاق نهائى حول اعادة الطائرة « الميج ٢٥ » التى هرب بها قائدها الى اليابان فى سبتمبر الماضى .

يوغوسلافيا

١ : وصل الى بلجراد ، وفد عسكرى عراقى برئاسة قائد القوات الجوية والدفاع الجوى العراقى فى زيارة رسمية ليوغوسلافيا بدعوة من القوات المسلحة اليوغوسلافية .

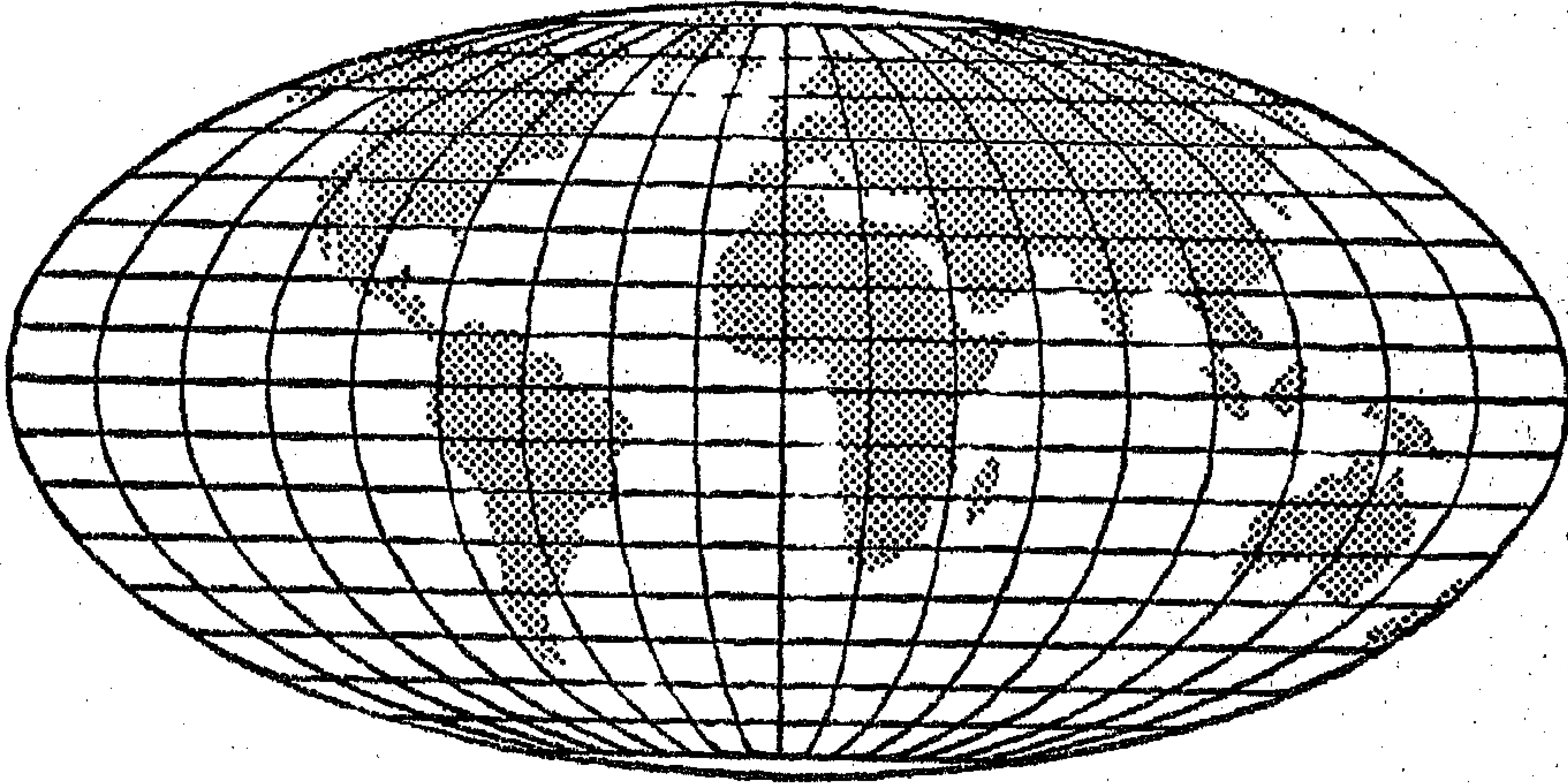
٤ : ظهر الرئيس اليوغوسلافى تيتو ، لاول مرة ، فى اجتماع اللجنة المركزية لرابطة الشيوعيين اليوغوسلاف ، منذ ان احتجب عن الظهور فى الحياة العامة للعلاج .

٥ : وصل الى بلجراد ، وزير خارجية مصر ، فى زيارة رسمية تستغرق ٣ ايام ، لاجراء مباحثات مع المسئولين اليوغوسلاف ، بشأن العلاقات الثنائية بين البلدين .

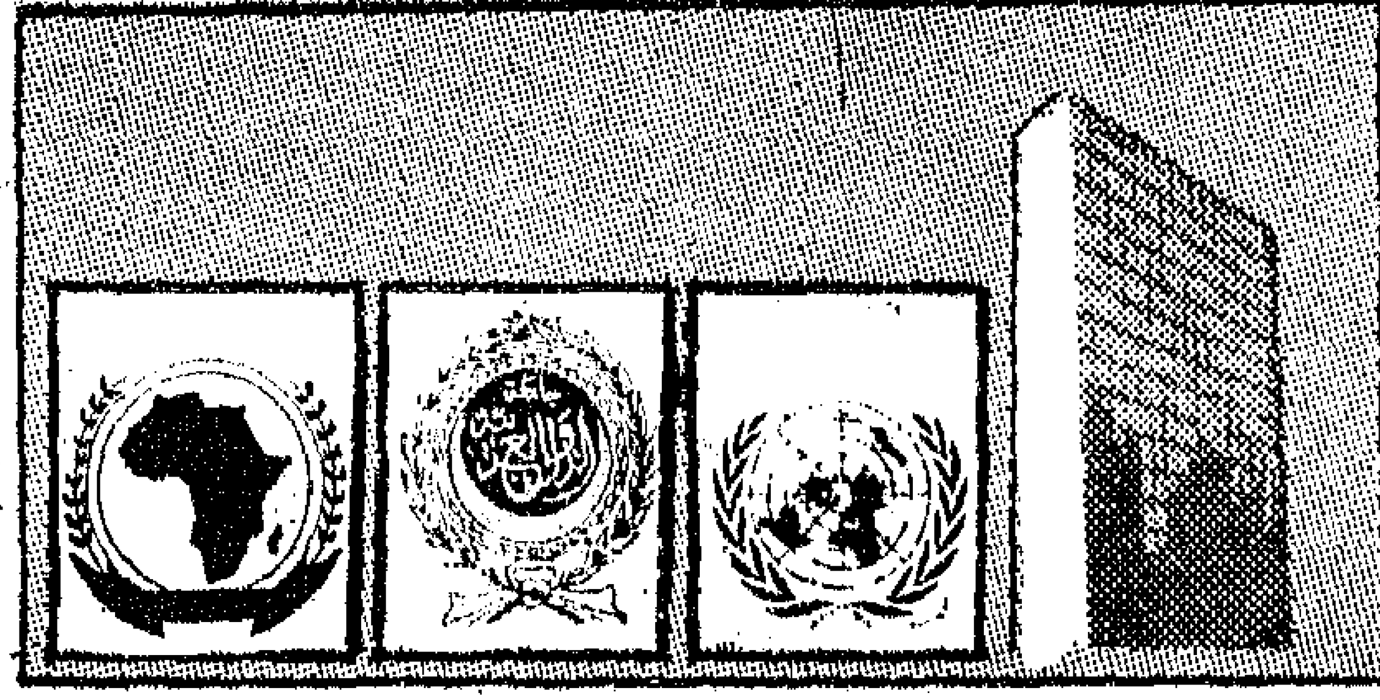
١٥ : وصل الى بلجراد ، الزعيم السوفيتى ليونيد بريجنيف ، فى زيارة رسمية تستغرق ٣ ايام ، لاجراء مباحثات مع الرئيس تيتو ، حول المسائل ذات الاهمية بالنسبة للسلام والامن والتعاون الاوربى ، وتطور العلاقات بين الاحزاب الشيوعية ، وتطورات الموقف فى اوربا ، ومجموعة كبيرة من القضايا الاقتصادية .

١٧ : اكد البيان المشترك الصادر فى ختام مباحثات القمة فى بلجراد ، بين ليونيد بريجنيف ، والرئيس تيتو ، ان العلاقات بين الحزبين الشيوعيين فى البلدين ، سوف تقوم على أساس التعاون الاختيارى والاخوة الدولية .

٢٦ : اعلن الرئيس تيتو ، ان بلاده احبطت محاولات الجماعات الانفصالية لتقويض الاستقرار فى يوغوسلافيا .



المنظمات الدولية



الأمم المتحدة

الوكالات المتخصصة

المنظمات الإقليمية

منظمات أخرى

بدأت الدورة الجديدة للجمعية العامة للامم المتحدة ،وكما يحدث فى كل عام ، تركز نشاط منظمة الامم المتحدة حول اعمال الدورة والاجتماعات المتواصلة ، سواء فى اطار الاجتماعات المكتملة للجمعية ، أو فى اللجان العامة السبع ، التى تتولى تصريف غالبية المسائل المدرجة بجدول اعمال الدورة ، قبل ان تعرض هذه المسائل فى صورة مشروعات قرارات تتولى الجمعية العامة التصويت عليها ٠

ولقد اجتمعت الدورة ٣١ فى ظروف دولية ، ربما تعتبر افضل مما كانت عليه فى دورات سابقة ، من حيث التهديد المباشر للسلام العالمي ، ولكن ذلك لا يعنى انه ليست هناك عدة مشكلات خطيرة ، تحمل امكانية الانفجار فى أى وقت ، ونقصد بذلك مشاكل الشرق الاوسط ، وجنوب القارة الافريقية ، وقبرص ـ ولا تقل أهمية عن تلك المشاكل التى تهدد الامن والسلام الدوليين ، مشكلة أخرى هى الحرب ضد الفقر والجوع والتخلف الاقتصادى والاجتماعى ٠ كما قال رئيس الدورة السابقة للجمعية العامة فى افتتاح الدورة الجديدة ، فانه من غير المعقول ان ينفق العالم ٣٠٠ مليار دولار سنويا على التسليح ،بينما لا يخصص حتى عشر هذا المبلغ فى الكفاح ضد التخلف ٠

وقد بدأت الدورة بالمناقشة العامة التى استمرت حتى ١٤ اكتوبر ١٩٧٦ ، ثم بدأت الجمعية العامة مناقشة عدد من المشاكل المدرجة فى الجزء المخصص لها من جدول الاعمال ، بينما استمرت اللجان الرئيسية فى بحث المشاكل التى كانت من نصيب كل منها ـ ويضم جدول اعمال هذه الدورة ١٢٥ مسألة ٠

ومن جانب آخر ، بحث مجلس الامن عددا من المسائل ، كان من أهمها الشكوى التى تقدمت بها مصر ضد الاعمال التى ترتكبها اسرائيل فى الاراضى العربية المحتلة ٠ وخصص مجلس الامن أربع جلسات لمناقشة هذا الموضوع ، وتوصل فى النهاية الى الاتفاق على نص بيان يدين اعمال اسرائيل ضد الاماكن المقدسة ، ومحاولة تغيير المعالم السكانية للمناطق التى تحتلها ٠ وايدت الولايات المتحدة هذا البيان ، وهذه هى المرة الاولى التى تقف فيها الولايات المتحدة مؤيدة لادانة اسرائيل عن الاعمال التى ترتكبها ضد مصالح السكان العرب فى الاراضى المحتلة ٠

وفيما يخص الوكالات المتخصصة ، فان المؤتمر العام لمنظمة اليونسكو ، انعقد للمرة الاولى فى مدينة افريقية ، حيث اجتمع فى دورته العادية التاسعة عشرة فى نيروبى عاصمة كينيا ٠ وقد وافق المؤتمر على ضم انجولا الى المنظمة ، التى اصبح عدد اعضائها الان ١٤١ دولة ٠وفى سبتمبر ١٩٧٦ صدر التقرير السنوى لكل من البنك الدولى للانشاء والتعمير وصندوق النقد الدولى ٠ وقد ابرز التقريران الاتجاهات العالمية للوضع الاقتصادى ٠ ويبدو أن الامور تسير فى اتجاهين متعارضين ، فبينما تتحسن الاوضاع بالنسبة للدول الصناعية نتيجة للاجراءات السريعة التى اتخذتها حكوماتها لمحاربة التضخم وانعاش الاقتصاد ، على أساس زيادة الانتاج ، وخفض البطالة ، نجد ان الدول النامية أقل حظا ، لان معدلات التنمية البسيطة التى تنجح فى تحقيقها تستهلك فى الزيادة السكانية ، وتبقى هذه الدول على حالها ، مع استمرار زيادة العجز فى ميزان مدفوعاتها تجاه الدول الصناعية ٠

أما العالم العربى ، فقد كانت الشهور الاخيرة ايجابية للغاية بالنسبة للعمل السياسى العربى ، اذ ان اعادة توحيد الصف العربى الذى تحقق فى مؤتمر القمة المحدود ، ثم التأييد الذى لاقته قرارات القمة المحدودة فى مؤتمر القمة الموسع فى القاهرة ، مكن اخيرا من التحرك الفعلى نحو تسوية المشكلة اللبنانية ، وتحقق فعلا وقف القتال ، كما أن الجهود الجدية بدأت فعلا لايجاد التسوية السياسية ٠هذا وقد قامت جمهورية مصر العربية ، بمجهود كبير ابتغاء هذا التوافق العربى ، وبذلت جميع الدول العربية جهدها لانجاح المساعى الطيبة ، ومن أهم النتائج الاخرى لمؤتمر القمة المحدود عودة الصفاء الى العلاقات المصرية السورية ٠ وقد اوردنا فى صلب نشاط الجامعة العربية ، النصوص الكاملة للبيانين الصادرين عن مؤتمرى القمة وقرار مؤتمر القمة السداسى ، الذى ايده مؤتمر القمة الموسع ٠

هذا ، وقد اعاد مؤتمر القمة انتخاب السيد محمود رياض امينا عاما لجامعة الدول العربية لفترة ثانية ٠

ونقدم فيما يلى ملخصا لاهم جوانب النشاط فى المنظمات الدولية خلال شهور سبتمبر واكتوبر ونوفمبر ١٩٧٦ ٠٠

الأمم المتحدة

الجمعية العامة :

الدورة ٣١ : بدأت الجمعية العامة للأمم المتحدة دورتها العادية ٣١ فى نيويورك يوم ٢١ سبتمبر ١٩٧٦ . والمفروض أن تستمر الدورة حتى يوم ٢١ ديسمبر ١٩٧٦ .

وقد افتتح الدورة ، جاستون ثورن رئيس الدورة السابقة ، ثم انتخبت الجمعية العامة هاملتون شيرلى اميراسنج من سريلانكا — ووافقت الجمعية العامة بعد ذلك على قبول سيشيل عضوا جديدا فى الامم المتحدة ، التى أصبحت بذلك تضم ١٤٥ دولة . .

وقد اختارت الجمعية العامة تسع دول لعضوية لجنة أوراق اعتماد وفود الدول الاعضاء . والدول التسع هى : الصين واكوادور والسلفادور وساحل العاج وماليزيا وهولندا والاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة وزامبيا .

وفى يوم ٢٢ سبتمبر ، بدأت اللجان الرئيسية السبع عملها ، باختيار رؤسائها ونواب الرؤساء والمقررين ، كما تم انتخاب نواب رئيس الجمعية العامة ، وعددهم ١٧ نائبا .

واوصت اللجنة العامة التى تتولى شئون تنظيم أعمال الدورة الجمعية العامة ، بالموافقة على جدول أعمال يضم ١٢٢ بندا ، وذلك علما بأن مشروع جدول الاعمال الذى اقترحته السكرتارية العامة يضم ١٢٥ بندا . ولقد سحبت مسألة كوريا من جدول الاعمال . وكانت ستناقش فى بندين (١٢١ و ١٢٣) ، كما أوصت اللجنة العامة بحذف البند ١١٦ الخاص بتعديل المادة ٢٣ من النظام الاساسى لمحكمة العدل الدولية من جدول الاعمال . وتولت اللجنة أيضا توزيع البنود على اللجان الرئيسية السبع المنبثقة عن الجمعية العامة ، وهى اللجنة الاولى (شئون سياسية وأمن) ، واللجنة السياسية الخاصة ، واللجنة الثانية (شئون اقتصادية ومالية) ، واللجنة الثالثة (شئون اجتماعية وانسانية وثقافية) ، واللجنة الرابعة (الوصاية والاقاليم غير المحكومة ذاتيا ، » واللجنة الخامسة (شئون ادارية وميزانية) ، واللجنة السادسة (شئون قانونية) .

وقد وافقت الجمعية العامة فى ٢٤ سبتمبر على توصية اللجنة العامة واعتمدت جدول أعمالها الذى يضم ١٢٢ بندا ، ووافقت على التوزيع المقترح لهذه البنود بين اللجان الرئيسية .

وفى يوم ٢٧ سبتمبر ، بدأت المناقشة العامة واستمرت حتى يوم ١٤ اكتوبر . هذا وقد اشترك ١٢٦ متحدثا فى تلك المناقشة ، من بينهم ١٠٥ وزراء للخارجية .

هذا وفى أثناء الفترة المخصصة للمناقشة العامة ، بحثت الجمعية العامة مسألتين : الاولى بخصوص توصية من اللجنة الثانية بمنح عضوية مجلس مؤتمر الامم المتحدة للتنمية والتجارة ، لجميع الدول الاعضاء فى المؤتمر ، بدلا من قصر تلك العضوية على عدد محدود من الدول (٦٨ دولة) . وقد وافقت الجمعية العامة على تلك التوصية بدون تصويت فى ٢٩ سبتمبر ، وذلك باعتبار أن هذه المسألة عاجلة ، لان مجلس المؤتمر يعقد دورته من ٥ الى ٢٢ اكتوبر ١٩٧٦ .

والمسألة الثانية بحثتها الجمعية العامة فى يوم ٤ اكتوبر ، وقررت اضافة بندين جديدين الى جدول الاعمال : بند خاص بوضع معاهدة دولية لمواجهة خطف الرهائن ، وبند خاص بعقد معاهدة دولية لعدم استخدام القوة فى العلاقات الدولية .

وفى ١٨ اكتوبر ، بدأت الجمعية العامة بحث البنود المدرجة فى جدول الاعمال ، ليجرى بحثها فى اطار الاجتماعات المكتملة للجمعية العامة ذاتها ، وذلك الى جانب المسائل التى تم توزيعها على اللجان الرئيسية السبع .

وقد استهلت الجمعية العامة عملها هذا بمسألة « جزيرة مايوت » وهى جزيرة من مجموعة جزر كومور ، ظلت فرنسا تحتلها بعد أن منحت للكومور الاستقلال فى يوليو ١٩٧٥ ، على أساس أن استفتاء جرى فى ٨ فبراير و ١١ ابريل ١٩٧٦ قرر بقاء الجزيرة مع فرنسا .

وقبل أن تبدأ الجمعية العامة مناقشة هذه المسألة ، وافقت بلا تصويت ، على اشراك سكرتارية منظمة الكومنولث فى جلسات الجمعية العامة بصفة مراقب .

وفى ١٩ اكتوبر ، تقدمت مجموعة من ٤٦ دولة ، بمشروع قرار يطلب من فرنسا الانسحاب فورا من مايوت . وفى ٢١ اكتوبر ، وافقت الجمعية العامة باغلبية ١٠٢ صوت ضد صوت واحد (فرنسا) وامتناع ٢٨ دولة عن التصويت ، على مشروع القرار الذى كانت تسانده جميع الدول الافريقية .

وفى ٢١ اكتوبر ، انتخبت الجمعية العامة الاعضاء الجدد فى مجلس الامن وهم : كندا والمانيا الاتحادية والهند وموريشيوس وفنزويلا . وهذه الدولة تبدأ عضويتها لمدة عامين فى أول يناير القادم بدلا من جويانا وايطاليا واليابان والسويد وتانزانيا . والدول الخمس الاخرى غير الدائمة فى المجلس هى : بنين وليبيا وباكستان وبناما ورومانيا .

كما اختارت الجمعية العامة سبع دول جديدة لفترة ثلاث سنوات فى لجنة البرامج والتنسيق .

وفى ٢٦ اكتوبر ، بدأت الجمعية العامة بحث تقرير لجنتها الخامسة بشأن ميزانيات قوة الطوارىء الدولية ، وقوات مراقبة فك الاشتباك فى الشرق الاوسط . وقد وافقت الجمعية العامة بدون تصويت ، على تصريح للسكرتير العام ، باتخاذ الالتزامات اللازمة لهذه القوات حتى

شهر نوفمبر ١٩٧٦ ، على أساس أن تتم بعد ذلك دراسة وسائل وامكانيات التمويل بعد هذا التاريخ .

وفي ٢٦ اكتوبر ، بدأت الجمعية العامة مناقشة سياسة الابرتهيد التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا . وقدم مقرر اللجنة الخاصة بمكافحة سياسة الابرتهيد ، تقرير اللجنة أمام الجمعية العامة ، كما تحدث أمام الجمعية العامة رئيس لجنة محافظي صندوق الامم المتحدة لجنوب افريقيا ، وممثل مورشيوس مندوبا عن الدول الاعضاء في منظمة الوحدة الافريقية وممثلو عدد من حركات التحرر الافريقية .

وكانت الجمعية العامة قد قررت في ٢٤ سبتمبر ، أن تتولى بحث مسألة الابرتهيد في الجلسات المكتملة ، بدلا من بحثها في اللجنة السياسية الخاصة ، كما كان عليه الوضع قبل ذلك .

واستعرضت الجمعية العامة ، في مستهل دراسة الابرتهيد ، تقرير اللجنة الخاصة بسياسة الابرتهيد ، وتقريرا خاصا عن مذابح سويتو ، وتقرير صندوق جنوب افريقيا ، وتقريرا عن العلاقة الخاصة بين اسرائيل وجنوب افريقيا .

وقدمت مجموعة من الدول الافريقية ، مشروع قرار الى الجمعية العامة حول دولة ترانسكي ودول البانتوستان الاخرى ، وهي دول مصطنعة تقيمها جنوب افريقيا ، كمناطق مغلقة يعيش فيها المواطنون الافريقيون الاصليون ، وتضفي على هذه الدول صفة الدولة المستقلة ذات السيادة .

ومشروع القرار هذا ، يدين بشدة هذه السياسة ، ويرفض اعلان استقلال ترانسكي ، ويطلب من جميع الدول رفض الاعتراف بهذا الاستقلال .

وقد وافقت الجمعية العامة بأغلبية ١٣٤ صوتا ضد لا شيء ، مع امتناع دولة واحدة عن التصويت (الولايات المتحدة) على القرار ، بعد ادخال تعديل عليه ، بحذف الفقرة الاخيرة من مشروع القرار الاول التي كانت تشير الى بقاء سكان ترانسكي ودول البانتوستان الاخرى مواطنين في جنوب افريقيا . وكانت عشر دول غائبة منها جنوب افريقيا .

واستأنفت الجمعية العامة بعد ذلك مناقشة مسألة الابرتهيد .

وقدمت ٢٧ دولة مشروع قرار ، تصدر بناء عليه الجمعية العامة نداء عاجلا الى جميع الدول ، لمزيد من الاسهام في تمويل صندوق جنوب افريقيا .

وفي ٢ نوفمبر ، تم تقديم ٨ مشروعات بقرارات حول الابرتهيد الى الجمعية العامة .

وقد اختتمت الجمعية العامة في يوم ٩ نوفمبر ، مناقشاتها حول هذه المسألة ، باصدار عشرة قرارات عناوينها كالاتي : صندوق جنوب افريقيا — التضامن مع المسجونين السياسيين في جنوب افريقيا — حظر تصدير السلاح الى جنوب افريقيا — العلاقة بين اسرائيل وجنوب افريقيا — الابرتهيد والنشاط الرياضي — برنامج عمل اللجنة الخاصة لمكافحة الابرتهيد — التعاون الاقتصادي مع جنوب افريقيا — الموقف في جنوب افريقيا — برنامج العمل ضد الابرتهيد — الاستثمارات في جنوب افريقيا .

وعقب انتهاء بحث مسألة الابرتهيد ، انتقلت الجمعية العامة لمناقشة تقرير الوكالة الدولية للطاقة النووية . وكان أمام الجمعية العامة مشروع قرار ، يطالب الدول بالاستمرار في التعاون مع الوكالة ، وتدعيم جهودها في سبيل الاستخدام السلمي للطاقة النووية

وفي ١٠ نوفمبر ، وافقت الجمعية العامة على قرار بقبول تقرير الوكالة ، ومطالبة الدول الاستمرار في التعاون مع الوكالة وتدعيم جهودها .

وفي ١٠ نوفمبر أيضا ، بدأت الجمعية العامة مناقشة مسألة قبرص . وقد اختتمت هذه المناقشة في ١٢ نوفمبر باصدار قرار بأغلبية ٩٤ صوتا ضد صوت واحد (تركيا) ، وامتناع ٢٧ دولة عن التصويت . وهذا القرار يؤكد القرارين ٣٢١٢ — ٢٩ و ٣٣٩٥ — ٣٠ ويطالب بتطبيق ما جاء في هذين القرارين ، ويطالب بالتعاون مع السكرتير العام ، واستمراره في بذل المساعي الحميدة بين أطراف النزاع في قبرص .

وفي ١٦ نوفمبر ، وافقت الجمعية العامة بدون تصويت ، على قرار حول التعاون بين الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية . وبمقتضى هذا القرار ، أشادت الجمعية العامة بالدور البناء الذي تلعبه منظمة الوحدة الافريقية في داخل الامم المتحدة ، وفي البحث عن حلول سلمية للمشاكل الافريقية ، ويطالب السكرتير العام للامم المتحدة ، بالاستمرار في تدعيم التعاون بين المنظمتين .

هذا ، وسنقدم في العدد القادم ، ملخصا لاعمال باقي الدورة ، وأهم القرارات التي تصدر عنها .

اللجان الخاصة :

— **لجنة الابرتهيد :** استمر نشاط اللجنة الخاصة بمكافحة سياسة الابرتهيد ، وفي ٨ سبتمبر ، وافقت اللجنة بالاجماع ، على تقرير حول العلاقات بين اسرائيل وجنوب افريقيا ، أوضح جوانب التعاون المتزايد بين نظام جنوب افريقيا العنصري وحكومة اسرائيل . وقررت اللجنة رفع هذا التقرير الى الجمعية العامة ، والى منظمة الوحدة الافريقية .

وبحثت اللجنة عددا آخر من المسائل المتعلقة بمكافحة الابرتهيد ، وحول الوضع العام في جنوب افريقيا والابرتهيد والرياضة .

وفي ٩ سبتمبر ، أصدر ليزلي هاريمان رئيس اللجنة ، بيانا حول التوسع العسكري والبحري لنظام جنوب افريقيا . وفي نفس اليوم ، توجه رئيس اللجنة الى واشنطن في مهمة رسمية ، للتشاور مع الحكومة الامريكية ، وعدد من أعضاء الكونجرس حول مكافحة سياسة الابرتهيد .

وفي ١٧ سبتمبر ، استمعت اللجنة الى هورست كلاينشمت ، وهو رئيس سابق لاتحاد طلاب جنوب أفريقيا ، كما استمعت الى رئيس مجلس السلام بمقاطعة كويبيك الكندية ، بمناسبة اقامة مركز لمكافحة الابرتهيد والتفرقة العنصرية بالمقاطعة .

وفي ١١ اكتوبر ، احتفلت اللجنة بيوم التضامن مع المعتقلين

السياسيين فى جنوب أفريقيا ، وذلك بعقد اجتماعين خاصين .

وكانت اللجنة قد نظرت فى ٥ أكتوبر ، فى تقريرها السنوى الى الجمعية العامة ، ووافقت عليه فى نفس اليوم .

وفى ١١ نوفمبر ، اجتمعت اللجنة ، وقررت بدء حملة دولية لتطبيق البرنامج الذى تبنته الجمعية العامة فى ٩ نوفمبر ، حين أصدرت عشرة قرارات بشأن مكافحة الابرتهيد .

وقام رئيس لجنة الابرتهيد فى منتصف نوفمبر ، بزيارات لكل من دبلن وجنيف ولندن ، حيث أجرى مباحثات حول البرنامج الدولى ضد الابرتهيد .

ـ المحيط الهادى : عقدت اللجنة الخاصة للمحيط الهادى اجتماعات فى ١٥ و١٦ و١٧ سبتمبر ، اختتمت بها أعمالها لهذا العام ، ووافقت على تقريرها الى الجمعية العامة .

ـ الميزانيات العسكرية : فى يوم ٧ سبتمبر ١٩٧٦ . وفى جنيف ، اختتمت لجنة الخبراء بشأن خفض الميزانيات العسكرية ، أعمال دورتها الثالثة والاخيرة . وكانت الدورة قد بدأت فى ٣٠ أغسطس . وقد أنشئت هذه اللجنة بمقتضى قرار الجمعية العامة رقم ٣٤٦٣ ـ ٣٠ . وتضمن تقرير اللجنة ستة فصول ، تتناول تفاصيل وتعريفات خاصة بالميزانيات العسكرية وموارد الانفاق العسكرى ، ومقارنة بين حجم وقيمة الانفاق العسكرى فى عدد من الدول .

الامم المتحدة ونزع السلاح : فى يوم ١٠ سبتمبر ، اختتمت لجنة مراجعة دور منظمة الامم المتحدة فى ميدان نزع السلاح أعمالها ، واعتمدت تقريرها الى الجمعية العامة . وبهذا تكون اللجنة قد اختتمت أعمالها بهذه الدورة الثالثة والاخيرة ، التى كانت قد بدأت يوم ٧ سبتمبر ١٩٧٦ .

النظام الاقتصادى والاجتماعى : عقدت لجنة اعادة بناء التنظيم الاقتصادى والاجتماعى للامم المتحدة ، دورتها الرابعة من ٢٣ سبتمبر الى ٦ أكتوبر ١٩٧٦ . وكانت هذه اللجنة قد شكلت بناء على القرار رقم ٣٣٦٢ الصادر فى ١٦ سبتمبر ١٩٧٥ من الدورة الخاصة السابعة للجمعية العامة .

لجنة العلاقات بالدولة المضيفة : فى يوم ١٣ سبتمبر وافقت اللجنة على الجزء الاول من تقريرها الى الجمعية العامة . وفى ٩ نوفمبر ، وافقت اللجنة على الجزء الاخير من هذا التقرير .

تصفية الاستعمار : فى شهر سبتمبر ، بحثت اللجنة الخاصة بتصفية الاستعمار (لجنة الاربع والعشرين) عددا من المسائل المتعلقة بالوضع فى بورتوريكو ، وتقديم العون لحركات التحرر وتيمور الشرقية وجزر العذراء وفالكلاند .

مجلس الامن :

ـ ناميبيا : بدأ مجلس الامن فى ٣١ أغسطس ١٩٧٦ فى مناقشة مسألة اقليم جنوب غرب افريقيا « ناميبيا » . وقد طالبت الدول الأفريقية بتوقيع العقوبات على حكومة جنوب افريقيا ، لامتناعها عن تنفيذ قرارات الامم المتحدة بشأن هذا الاقليم .

وكانت حكومة جنوب افريقيا قد قدمت بيانا قبل ذلك من المؤتمر الدستورى لجنوب غرب افريقيا ، يعلن أنه يمكن تحديد نهاية ديسمبر عام ١٩٧٨ تاريخا لمنح ناميبيا الاستقلال واستانف المجلس مناقشة المسالة فى ٢٨ سبتمبر . وفى ١٨ أكتوبر ، قدمت سبع دول مشروع قرار الى المجلس ، يعتبر استمرار احتلال جنوب افريقيا لناميبيا تهديدا للسلام ، ويطلب فرض حظر على السلاح لجنوب افريقيا ، يكون تطبيقه اجباريا على جميع الدول . وفى ١٩ أكتوبر جرى التصويت على مشروع القرار ، فتمت موافقة ١٠ دول ، ورفضته ٣ دول من الاعضاء الدائمين (بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة) وامتنعت دولتان (ايطاليا واليابان) عن التصويت . وهكذا فشل المجلس فى اصدار القرار ، بعد تسع جلسات من المناقشة .

ـ عضوية فيتنام . نظر مجلس الامن فى ١٠ سبتمبر ١٩٧٦ مسألة عضوية جمهورية فيتنام الاشتراكية فى الامم المتحدة ، واحالها الى لجنة العضوية .

ـ تقرير المجلس : فى جلسة مغلقة عقدها يوم ٢٨ أكتوبر ١٩٧٦ ، وافق مجلس الامن بالاجماع ، على تقريره الى الجمعية العامة عن نشاطه فى الفترة من ١٦ يونيو ١٩٧٥ الى ١٥ يونيو ١٩٧٦ .

ـ فى أول نوفمبر ١٩٧٦ ، انتقلت رئاسة مجلس الامن من ممثل باكستان اقبال اخوند ، الى ممثل بناما جورج اليويكا .

ـ الاراضى العربية المحتلة : فى أول نوفمبر ١٩٧٦ بدأ المجلس اجتماعاته لبحث شكوى مصر حول الموقف الخطير فى الاراضى العربية التى تحتلها اسرائيل . بسبب أعمال القمع الاسرائيلية المستمرة ضد سكان هذه الاراضى . وكانت مصر قد تقدمت بطلبها الى المجلس فى ٢٠ أكتوبر .

وبعد مناقشة المسألة ، واجراء المشاورات ، انتهى المجلس فى يوم ١١ نوفمبر الى اصدار بيان من جانب رئيسه جاء فيه :

ـ « أنه بناء على طلب مصر المقدم فى ٢٠ أكتوبر ١٩٧٦ عقد مجلس الامن أربعة اجتماعات فيما بين أول ـ ١١ نوفمبر ١٩٧٦ لبحث الموقف فى الاراضى العربية المحتلة ، باشتراك ممثل منظمة التحرير الفلسطينية وبعد التشاور مع جميع الاعضاء ، فان رئيس المجلس يقرر أن المجلس قد وافق على الاتى :

١ ـ التعبير عن القلق البالغ ازاء الموقف الصعب فى الاراضى المحتلة ، والناتج عن استمرار الاحتلال الاسرائيلى .

٢ ـ اعادة تأكيد مطالبته لحكومة اسرائيل . بضمان أمن ورخاء وسلامة سكان هذه الاراضى ، وتيسير عودة من كان قد هرب منها أثناء المعارك .

٣ ـ اعادة تأكيد ضرورة تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية المدنيين فى أوقات الحروب ، على السكان العرب فى الاراضى التى تحتلها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ . وعلى هذا ، فان الدولة المحتلة مطلوب منها مرة أخرى ، الالتزام بدقة نصوص تلك الاتفاقية والامتناع عن أى عمل يعتبر خرقا لها ـ وفى هذا الصدد فان الاجراءات التى

اتخـذتها اسرائيـل فـي الاراضي المحتلة ، لتغيير تكوينها السكاني ، واقامة المستعمرات ، يتم ادانتهـا بشدة ـ فهذه الاجراءات التي ليست لها اية قوة قانونية ويمكن فقط ان تؤثر سلبيا على البحث عن اقامة السلام ، تعتبر عرقلة لبلوغ هـذا السلام ·

٤ ـ يعتبر أن كافة الاجراءات التشريعيـة والاداريـة وأعمـال اسرائيـل ، بما في ذلك مصـادرة الاراضي والممتلكات ونقل السكان ، والتي تعمل على تغيير الوضـع القانوني للقدس ، هي اجـراءات وأعمال باطلة · ويطـالب المجلس اسرائيل مرة أخرى ، بالغاء كافة هذه الاجراءات والامتناع عن القيام بمثلها في المستقبل ـ وفي هذا الصدد ، يعبر المجلس عن أسفه لفشل اسرائيل في الانتباه الى قرارات مجلس الامن رقـم ٢٣٧ (١٩٦٧) و ٢٥٢ (١٩٦٨) و ٢٩٨ (١٩٧١ وقـرارى الجمعيـة العامة ٢٢٤٣ ٢٢٥٤ « دورته الخامسـة الخاصة » في يوليو ١٩٦٧ ·

٥ ـ يعترف أن أي انتهاك للاماكن المقدسة والمباني والاماكن الدينية ، او أي تشجيع او تواطؤ لمثل هـذا العمل ، يمكن أن يهدد السلام والامن الدوليين ·

وقرر المجلس الاستمرار في متابعة الموقف باستمرار ، للاجتماع مـرة أخرى اذا لزم الامر ·

وقد انضمت الولايات المتحدة الى باقي أعضاء المجلس في مساندة هذا البيان وتأييده · وصرح ممثلها امام المجلس ، أن سبب هذا التأييد ، هو أن الولايات المتحدة ، تعتقد أن البيان أكد عددا من المبادىء الهامة بشأن الاراضي المحتلة ·

المجلس الاقتصادي والاجتماعي:

لجنة المرأة : عقدت لجنة وضع المرأة دورتها ٢٦ في جنيف من ١٣ سبتمبر الى أول أكتوبر ١٩٧٦ · وهذا أول اجتماع للجنة ، منذ انعقاد المؤتمر الدولي للمرأة في المكسيك عام ١٩٧٥ ·

وتولت اللجنـة التي تضـم في عضويتها ٣٢ دولة ، بحث برنامج للعمل لتطبيق قرارات مؤتمر المرأة وقرارات الجمعية العامة في دورتها الثلاثين ، تنفيذا لتوصيات المؤتمر · وينصب برنامج العمل أساسا ، حول عقد الامم المتحدة للمـرأة ، الذي يغطي السـنوات العشر ١٩٧٦ ـ ١٩٨٥ ·

وبحثت اللجنة وضع معاهدة دولية لمكافحة التفرقة ضد المرأة · والغرض من الوثيقة ، وضع أداة لها قوة قانونية ضد أية تفرقة بين الرجل والمرأة سياسيا أو اقتصاديا أو مدنيا أو في أي نشاط ·

كما تبنت اللجنة ، برنامج عقد المرأة ، وهو يدور حول « المساواة والتنمية والسلام » ·

لجنة مكافحة المخدرات : اجتمعت في جنيف من ١ الى ٥ نوفمبر ١٩٧٦ مجموعة العمـل التـابعة للجنـة والمختصة بدراسة وسـائل خفض الطلب غير القانوني على المخدرات · ووضعت مجموعة العمل مشروع تقرير عن هذا الموضوع ، لعرضه علـى اللجنة ·

هذا ، وكان مجلس مكافحـة المخدرات قد عقد دورته ١٩ في جنيف من ١٤ أكتوبر الى ٥ نوفمبر ١٩٧٦ ·

اللجنة الاقتصادية لافريقيا :

ـ اجتمع في أديس أبابا ، في الفترة من ٢٠ الى ٢٤ سـبتمبر ١٩٧٦ ، مؤتمر اقليمي أفريقي لتقويم الموارد المائية في القارة الافريقية ، والاستخدامات القائمة والممكنة لتلك الموارد · وجاء هذا المؤتمر ضمن الاعمال التحضيرية ·

ـ ناقشت لجنة تضم ممثلـي الحكومات الاعضاء فـي اللجنـة الاقتصادية لافريقيا ، في اجتماعات عقدت من ٢٨ سبتمبر الى ٤ أكتوبر ١٩٧٦ ، انشاء محطتين لـلارسال والاستقبال بـوساطة الاقمـار الصناعية ، على أن تكون المحطة الاولى في كنشاسا ، والثانية في واجدوجو ·

ـ اجتمعت في أديس أبابا من ٤ الى ٨ أكتوبر ، مجموعة تضم ٢٧ دولة أفريقية ، لمناقشة التعاون الفني بين الدول النامية ·

ـ اجتمع في أكرا من ٨ الى ١٩ نوفمبر ، مؤتمر أفريقي للطـاقة ، يهدف مناقشة الاحتياجات والامكانيات الافريقية في مجال الطاقة ·

اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا :

ـ اشرفت اللجنة على ندوة دولية عن جمع المعلومات والاحصـاءات السكانية ، عقدت في جامعة الاردن بعمان في الفترة من ٣٠ أكتوبر الى ١٠ نوفمبر ١٩٧٦ ·

اللجنة الاقتصادية لآسيا والمحيـط الهـادي :

ـ اشرفت اللجنة على اجتمـاع الدورة الثالثة للجنة الموارد الطبيعية التابعة لها ، والتي عقدت في بانجوك من ٢١ الى ٢٧ سبتمبر ١٩٧٦ ·

ـ اجتمعت الدورة ٢٠ للجنـة التجارة في بانجـوك من ٢ الى ٨ نوفمبر ١٩٧٦

الشركات المتعددة الجنسيات :

كون المجلس الاقتصـادي والاجتماعي لجنة جديدة مؤقتة ، هدفها البحث في مسألة الاعمال غير الشرعية التي ترتكب في العمليات التجارية الدولية من جانب الشركات المتعددة الجنسيات ·

وقد عقدت اللجنة دورتها الاولى في نيويورك من ١٥ الى ١٩ نوفمبر ١٩٧٦ · وتضم اللجنة ١٨ عضوا ، وهدفها وضع نظام دولي لمنـع عمليـات الرشاوى والمدفوعات غير المشروعة في المعاملات التجـارية والمالية الدولية ·

السكرتير العام :

ـ نشر في يوم ٣ سبتمبر ١٩٧٦ ، تقرير السكرتير العام للدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة لـلامم المتحدة · وفي مقدمة التقـرير ، استعرض الدكتور كورت فالدهايم ، اهم جوانب نشاط الامم المتحدة ، كما تناول أهم المشاكل التي يتعرض لها المجتمع الدولي ، وعلى رأسها الشرق الاوسط وقبرص وجنوب افريقيا · وفيما يخص الشرق الاوسط ، قـال

السكرتير العام انه من الحيوى استئناف المفاوضات بشأن الشرق الاوسط .. واضاف انه من الضرورى التعرض للمسألة الفلسطينية ، على اعتبار انها العنصر الاساسي فى تسوية المشكلة .

ـ واشار فالدهايم الى مأساة لبنان ، وعلاقة هذه المسألة بأزمة الشرق الاوسط ، وضرورة اضطلاع المجتمع الدولي بمسئولياته ، فى تقديم العون الانسانى الضرورى واعادة بناء لبنان .

ـ وتعرض الدكتور فالدهايم ، لعدد آخر من المسائل الدولية التى تشغل الامم المتحدة ، ومنها حماية حقوق الانسان ومكافحة الارهاب .

ـ اجتمع كورت فالدهايم فى ٢ سبتمبر ، مع الدكتور هنرى كسينجر وزير خارجية الولايات المتحدة وبحثا سويا عددا كبيرا من المسائل الدولية التى ستعرض فى الدورة ٣١ للجمعية العامة .

ـ فى يوم ٩ سبتمبر ١٩٧٦ ، ارسل السكرتير العام برقية تعزية الى رئيس وزراء جمهورية الصين الشعبية ، على اثر اعلان نبأ وفاة ماوتسى تونج السكرتير الاول للحزب الشيوعى الصينى وقائد الثورة الصينية . وفى ١٠ سبتمبر القى الدكتور فالدهايم بيانا قصيرا أمام مجلس الامن ، رثا فيه الزعيم ماوتسى تونج ، وقدم تعازيه لممثل الصين .

ـ عقد الدكتور فالدهايم فى نيويورك يوم ١٦ سبتمبر ، مؤتمرا صحفيا ، وذلك قبل ايام من بدء الدورة الجديدة للجمعية العامة . وكان السكرتير العام قد قام بزيارة للمكسيك فى ١٣و١٤ سبتمبر ، حيث اشترك فى افتتاح مؤتمر للتعاون الاقتصادى بين الدول النامية ، تنظمه مجموعة السبع والسبعين .كما حضر حفل افتتاح مركز الدراسات الاقتصادية والاجتماعية للعالم الثالث .

ـ التقى الدكتور فالدهايم فى ٢٢ سبتمبر مع سام نوجوما ، وهو زعيم من زعماء حركة تحرير سوابو (منظمة شعب جنوب غرب افريقيا)

اعلن الدكتور كورت فالدهايم فى ١٣ اكتوبر ، انه يعتبره أمرا مشرفا له ، لو جددت الجمعية العامة مدته كسكرتير عام لخمس سنوات أخرى .

ـ وكان الدكتور فالدهايم قد امتنع حتى هذا التاريخ ، امتناعا تاما عن ابداء رأيه فى هذا الموضوع ، علما بأن مدته الحالية تنتهى مع نهاية هذا العام (١٩٧٦) .

فى يوم ٢٤ أكتوبر ، اصدر السكرتير العام بيانا بمناسبة يوم الامم المتحدة قال فيه « أن اول واجبات الامم المتحدة هو حفظ السلم والامن فى كثير من بقاع العالم . وفى الامم المتحدة تستطيع جميع الامم ان تلتقى على أساس التساوى فى السيادة » .

فى ١٨ أكتوبر ، اصدر الدكتور فالدهايم بيانا طالب فيه دول المنظمة ، الاسهام فى تقديم المساعدات العاجلة للرأس الاخضر .

أصدر السكرتير العام فى ١٢ نوفمبر ، نداء الى جميع الدول ، لتقديم العون للبنان لمواجهة الظروف الصعبة القائمة هناك ، بسبب آثار الحرب الاهلية .

محكمة العدل الدولية :

ـ قضية الجرف القارى لبحر ايجه:
فى يوم ١١ سبتمبر ١٩٧٦ ، أصدرت محكمة العدل الدولية برئاسة القاضى جيمينز دى ارشاجا قرارا حول مسألة الجرف القارى فى بحر ايجه ، باغلبية ١٢ صوتا ضد صوت واحد ، جاء فيه : ان الظروف كما هى واضحة فى صورتها الحالية فى الوضع المقدم الى محكمة العدل الدولية ، لا تحتاج الى ممارسة المحكمة لسلطاتها بمقتضى المادة ٤١ من نظامها الاساسى فى تقرير تدابير مؤقتة لحفظ الحقوق وتنص الفقرة (١) من المادة المذكورة على أن « للمحكمة ان تقرر التدابير المؤقتة التى يجب اتخاذها لحفظ حق كل من الاطراف وذلك متى رأت ان الظروف تقضى بذلك » .

هذا وكانت اليونان قد رفعت دعوى فى ١٠ اغسطس ١٩٧٦ ضد تركيا بخصوص نزاع حول الجرف القارى فى بحر ايجه وتضمنت طلبات اليونان الى المحكمة ، تحديد مسار الحدود بين البلدين ، مع توضيح ما لكل دولة بالنسبة للجرف القارى ، وان تصدر المحكمة قرارا بأنه ليس لتركيا القيام بأى أعمال بحث وتنقيب واستغلال فى الجرف القارى اليونانى بدون موافقة اليونان وفى نفس اليوم ، قدمت اليونان طلبا الى محكمة العدل بتطبيق المادة ٤١ من النظام الاساسى ، واصدار قرار بوقف كل الاعمال فى المنطقة محل النزاع الى أن يصدر الحكم النهائى للمحكمة .

وفى ١٤ أكتوبر حددت المحكمة يوم ١٨ ابريل ١٩٧٧ تاريخا لتقديم اليونان مذكرتها الى المحكمة ، ويوم ٢٤ اكتوبر ١٩٧٧ تاريخا لرد تركيا على هذه المذكرة .

مؤتمر قانون البحار :

الدورة الخامسة : عقد مؤتمر الامم المتحدة الثالث لقانون البحار ، دورته الخامسة فى نيويورك فى الفترة من ٢ اغسطس الى ١٧ سبتمبر ١٩٧٦ ، حيث استمرت ١٤٨ دولة فى السعى الى الاتفاق حول نص معاهدة دولية تحكم استخدام البحار والمحيطات .

والمشكلة الرئيسية التى تواجه المؤتمر فى المرحلة الحالية ، هى التوصل الى اتفاق بشأن استغلال قاع البحار العميق ، وهو الموضوع الجارى بحثه فى اللجنة الاولى المختصة بقانون البحار ، واللجنة الثالثة المختصة بشئون البيئة البحرية والابحاث العلمية وتكنولوجيا البحار .

صندوق الامم المتحدة للطفولة :

ـ فى يوم ٤ نوفمبر ١٩٧٦ ، اجتمع فى نيويورك المؤتمر السنوى لاسهام الدول فى ميزانية صندوق الامم المتحدة للطفولة لنشاط عام ١٩٧٧ وافتتح السكرتير العام للامم المتحدة كورت فالدهايم المؤتمر بكلمة أكد فيها الدور البناء الذى يقوم به الصندوق منذ ثلاثين عاما ، فى خدمة الطفولة وانقاذها من المرض والجوع . وقد أعلنت ٨٦ دولة اسهامها بمبلغ يزيد على ٨١ مليون دولار ، ومن المنتظر ان تعلن دول أخرى تبرعاتها فى القريب ، بعد الحصول على الموافقات اللازمة .

ـ قدم صندوق الطفولة فى شهر سبتمبر ١٩٧٦ اغذية ومعدات قيمتها أكثر من ١٥٠ الف دولار ، الى الاسر التى اضيرت واضطرت الى ترك

ديارها بسبب الحرب الدائرة فى لبنان ٠

مكتب المندوب السامى للاجئين :

اجتمعت فى جنيف ، ابتداء من ٤ اكتوبر ١٩٧٦ ، الدورة ٢٧ للمجلس التنفيذى لبرنامج المندوب السامى وقد تولى المجلس دراسة نشاط المكتب فى عام ١٩٧٧ ، واعتمد برنامجا تقدر مصروفاته بمبلغ ٧ر١٦ مليون دولار ، مع تخصيص مبلغ ١ر٦ مليون دولار للقارة الافريقية وحدها ٠

وكالة الامم المتحدة لاغاثة اللاجئين الفلسطينيين :

اعلنت الوكالة فى ١٥ نوفمبر ١٩٧٦ ، ان حكومة امارة قطر ، قررت تقديم تبرع خاص الى الوكالة ، قيمته نصف مليون دولار ، وذلك بالاضافة الى التبرع العادى الذى بلغ ٦٠ ألف دولار ٠

برنامج الامم المتحدة للتنمية :

عقد فى ٢ نوفمبر ١٩٧٦ ، مؤتمر جمع التبرعات لبرنامج الامم المتحدة للتنمية ٠ وهدف المؤتمر ، الحصول على تبرعات من الدول الاعضاء ، لتمويل ميزانية البرنامج ، التى يجب أن تغطى مشاركته فى حوالى ٨ آلاف برنامج فى ١٤٧ دولة ، يسهم فيها بحوالى ٢ مليار دولار فى السنوات ١٩٦٦ الى ١٩٧٦ ٠ وهدف هذا المؤتمر جمع حوالى ٥ر١ مليار دولار ، لتغطية الفترة ١٩٧٢ ــ ١٩٧٦ ٠

كذلك فان الهدف للسنوات الخمس القادمة ، كما حدده البرنامج ، هو جمع ٥ر٢ مليار دولار (للفترة ١٩٧٧ ــ ١٩٨١) ٠

مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية :

عقد مجلس التجارة والتنمية اجتماعات دورته ١٦ فى جنيف ، من ٥ الى ٢٢ اكتوبر ١٩٧٦ ، بهدف متابعة تنفيذ القرارات التى صدرت عن المؤتمر الرابع الذى انعقد فى نيروبى فى مايو ١٩٧٦ ٠

وهذه اول مرة ينعقد فيها المجلس بتكوينه الجديد الموسع ، الذى يضم جميع الدول الاعضاء فى المؤتمر (١٥٤ دولة) بدلا من العدد المحدود (٦٨ دولة) ٠

الوكالات المتخصصة

اليونسكو :

المجلس التنفيذى : بدأ المجلس التنفيذى لمنظمة اليونسكو ، دورته العادية المائة فى باريس يوم ٢٧ سبتمبر ١٩٧٦ ٠ وقد وافق المجلس على جدول اعمال الدورة التى اكملها فى نيروبى والتى تنتهى فى ٣٠ نوفمبر ٠

وفى ٢٨ سبتمبر ، وافق المجلس على توصية بقبول عضوية انجولا فى المنظمة ٠ ومن الامور التى يتولى المجلس بحثها فى هذه الدورة ، مشروع لخطة عمل متوسطة المدى للسنوات ١٩٧٧ ــ ١٩٨٢ بالاضافة الى مشروع خطة العمل لعام ١٩٧٦ ــ ١٩٧٧ ٠

المؤتمر العام : عقدت الدورة ١٩ للمؤتمر العام لمنظمة اليونسكو فى نيروبى عاصمة كينيا من ٢٦ اكتوبر وحتى ٣٠ نوفمبر ١٩٧٦ ٠ وقد ضم المؤتمر ممثلى الدول ١٤٧ الاعضاء فى اليونسكو ٠ ويجىء هذا الاجتماع بمناسبة الذكرى الثلاثين لانشاء المنظمة فى ٤ نوفمبر عام ١٩٤٦ ٠

وقد افتتح الرئيس الكينى جومو كينياتا المؤتمر ، والقى كلمة ترحيب بالوفود ، أثنى فيها على اختيار مدينة أفريقية لعقد هذه الدورة ، وأكد على احتياجات القارة الافريقية الملحة الى جهود اليونسكو ٠

وهذه هى المرة الاولى ، التى يعقد المؤتمر العام لليونسكو دورة فى مدينة افريقية ، كما انها المرة الاولى منذ عام ١٩٥٦ التى يعقد فيها دورة خارج المقر الرئيسى بباريس ٠

وقد وافق المؤتمر العام فى أول نوفمبر على قبول أنجولا عضوا فى اليونسكو ، التى أصبحت بذلك تضم ١٤١ دولة ٠ وجاء التصويت فى صالح هذا القرار باغلبية ١٠٤ أصوات وامتناع ٣ دول عن التصويت ٠

وفى ٨ نوفمبر ، وافق المؤتمر العام على مشروع قرار بخصوص تكوين المجموعات الاقليمية داخل المنظمة ٠

كذلك قرر المؤتمر توسيع عضوية المجلس التنفيذى ليضم ٤٥ دولة ، بدلا من ٤٠ دولة ٠

واعتمد المؤتمر باغلبية ٨٩ صوتا مع امتناع ١٤ دولة عن التصويت ، حدا أقصى قدره ٤١٣ر٢٢٤ مليون دولار لميزانية برنامج عام ١٩٧٧ ــ ١٩٧٨ ٠

منظمة العمل الدولية :

ــ انعقدت فى جنيف من ١٣ الى ٢٩ اكتوبر ١٩٧٦ الدورة ٦٢ (البحرية) من مؤتمر العمل الدولى ، برئاسة مودولف هاريد من النرويج ٠ وتتولى الدورة التى تهدف الى تنظيم ودراسة شئون عمال البحار ، العمل على وضع مقاييس دولية جديدة للعمل فى البحار ٠ والمقدر الان أن العاملين به يصل عددهم الى قرابة مليونى شخص ٠

ــ تشير الدراسات التى قامت بها منظمة العمل الدولية ، الى أن معدل الاضرابات والخلافات العمالية انخفض عام ١٩٧٥ بالمقارنة بالعام السابق ، الا أن عدد العمال الذين انضموا لحركات الاضراب زاد فى ١٩٧٥ عما كان عليه فى ١٩٧٤ ٠

ــ عقد مكتب العمل الدولى الدورة

٢٠١ لمجلس ادارته فى جنيف من ٨ الى ١٩ نوفمبر ١٩٧٦ .

منظمة الاغذية والزراعة :

ـ عقد مجلس منظمة الاغذية والزراعة دورته ٧٠ فى روما فى الفترة من ٢٩ نوفمبر الى ١٠ ديسمبر ١٩٧٦ .

ـ عقدت لجنة المعونة الغذائية دورتها الثانية فى روما من ١٥ الى ٢٦ نوفمبر ١٩٧٦ .

ـ عقدت اللجنة التحضيرية للصندوق الدولى للتنمية الزراعية ، أول دورة لها فى روما من ٢٧ الى ٣٠ سبتمبر ١٩٧٦ .

ـ عقد فى تونس من ٤ الى ١٢ أكتوبر ، المؤتمر الاقليمى لمنظمة الاغذية والزراعة لافريقيا فى دورته ١٣ .

منظمة الصحة العالمية :

ـ نشرت منظمة الصحة العالمية فى ١٧ نوفمبر ، معلومات بشأن انتشار مرض السل فى بابوا ، غينيا الجديدة . وجاء بهذه الدراسة ، ان المرض اكثر تفشيا فى المناطق التى بها سياحة عنه فى المناطق الداخلية ، مما يدل على أن المرض يزيد فى الاماكن التى حدث فيها اتصال بأوروبيين مع نسبة زيادة كثافة هذه الاتصالات .

منظمة الطيران المدنى الدولية :

ـ عقدت فى مونتريال بكندا الدورة ٨٩ لمجلس منظمة الطيران المدنى الدولية .

الوكالة الدولية للطاقة النووية :

عقدت فى ريودى جانيرو ، فى الفترة من ٢٢ الى ٢٨ سبتمبر ١٩٧٦ ، الدورة العشرون للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة النووية . وقد شكل المؤتمر مجلس محافظين جديد للوكالة يضم ٣٤ عضوا .

وقد اعتمد المؤتمر ميزانية قدرها ٤٣ مليون دولار لعام ١٩٧٧ كما ناقش برنامج العمل للفترة ١٩٧٧ ـ ١٩٨٢ .

وفى ٢٦ اكتوبر ١٩٧٦ احتفلت الوكالة بمرور عشرين عاما على انشائها ، علما بأن نظامها الاساسى بدأ سريانه يوم ٢٩ يوليو ١٩٥٧ .

منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية :

ـ استأنف مجلس المنظمة دورته العشرين فى فيينا يوم ٦ سبتمبر ، وكان الجزء الاول من الدورة قد انعقد من ٢٠ الى ٣٠ ابريل ١٩٧٦ . وأمام المجلس بصفة أساسية عدد من المسائل المالية والادارية .

ـ احتفلت منظمة التنمية الصناعية فى ١٧ نوفمبر ١٩٧٦ بذكرى مرور عشر سنوات على انشائها . وقد وجه السكرتير العام للامم المتحدة للمنظمة رسالة خاصة بهذه المناسبة .

منظمة الحكومة الاستشارية البحرية :

ـ فى يوم ٢٢ سبتمبر ١٩٧٦ انضمت البحرين الى المنظمة الاستشارية البحرية التى أصبحت بذلك تضم فى عضويتها ١٠٠ دولة .

ـ انعقد فى لندن من ١ الى ١٩ نوفمبر ١٩٧٦ المؤتمر الدولى لتحديد المسئوليات للمطالبات بالتعويضات البحرية .

الاتحاد الدولى للمواصلات السلكية واللاسلكية :

انضمت جمهورية ساو تومى وبرانسيب فى أول سبتمبر ١٩٧٦ الى الاتحاد الدولى للمواصلات السلكية واللاسلكية الذى يضم الان فى عضويته ١٥٠ دولة .

منظمة الارصاد الجوية :

عقدت لجنة النظم الاساسية التابعة للمنظمة الدولية للارصاد الجوية دورة خاصة لمدة أسبوعين فى جنيف فى نوفمبر ١٩٧٦ ، لمواجهة عدد من المسائل الهامة التى لا يمكن ارجاؤها حتى الدورة العادية التى تنعقد عام ١٩٧٩ ، وهى تنعقد مرة كل أربع سنوات . وتتصل غالبية هذه المسائل ، ببرنامج الابحاث الجوية الذى يعتمد على نظام جديد للاقمار الصناعية .

صندوق النقد الدولى :

فى ٢١ سبتمبر ١٩٧٦ ، انضمت جزر الكومور الى صندوق النقد الدولى ، الذى أصبح بذلك يضم ١٢٩ دولة . وتساوى حصة الكومور فى الصندوق ٩ر١ مليون وحدة سحب خاصة ، وبذلك يصل مجموع حصص الدول الاعضاء فى الصندوق الى ٣ر٢٩٢١٣ مليون وحدة سحب خاصة .

انعقد فى مانيلا عاصمة الفلبين ، الاجتماع السنوى المشترك لمحافظى صندوق النقد الدولى والبنك الدولى للانشاء والتعمير ، وذلك فى الفترة من ٤ الى ٨ أكتوبر ١٩٧٦ . وقد انتخب ممثل سوريا ووزير اقتصادها محمد عمادى رئيسا للمؤتمر . وفى أثناء انعقاد المؤتمر ، قامت المجموعات الفرعية بعقد عدة اجتماعات لمناقشة المشاكل النقدية والاقتصادية التى تواجه العالم .

هذا وكانت اللجنة الفرعية لمجلس محافظى الصندوق ، قد عقدت دورتها العادية السادسة فى مانيلا أيضا يوم ٢ اكتوبر برئاسة وزير مالية بلجيكا .

صدر فى ١٩ سبتمبر ١٩٧٦ التقرير السنوى عن ١٩٧٦ لصندوق النقد الدولى . وجاء فى هذا التقرير أن الاقتصاد العالمى بدأ مع النصف الاول من عام ١٩٧٥ يسترد قوته ، اذ عادت معدلات النمو فى الدول الصناعية الى الارتفاع ، كما أن نسب التضخم كانت أقل بشكل ملحوظ ، عما كانت عليه فى عام ١٩٧٤ وفى النصف الاول من عام ١٩٧٥ . ولكن التقرير أوضح أنه بمعايير الماضى ، لا يزال التضخم مرتفعا ، كما أن نسب البطالة تعتبر عالية .

وأكد التقرير على ضرورة اتخاذ حكومات الدول الصناعية ، الاحتياطات والتدابير اللازمة للقضاء على الاتجاهات التضخمية . ولاحظ

التقرير أن الدول الصناعية الكبرى ، بدأت في سحب جزء من الدفعة النقدية التي كانت قد بدأتها في فترة الكساد لتنشيط الاقتصاد ، وأن هذه الدول تتجه الان الى انتهاج سياسة الحرص في نسب السيولة المسموح بها .

وتناول التقرير تأثير التقلبات الاقتصادية في الدول الصناعية على التجارة العالمية ، فقد انخفض حجم اجمالي التجارة الدولي في عام ١٩٧٥ بنسبة تتراوح بين ٤ و٥ في المائة عن عام ١٩٧٤ ، الا أنه منذ النصف الثاني لعام ١٩٧٥ ، انعكس هذا الاتجاه ، وبلغ في بداية عام ١٩٧٦ معدل زيادة قدره ١٠ في المائة .

وتناول التقرير أيضا تأثير التغيرات في أسعار البترول . وقد تمكنت الدول الصناعية من اعادة موازين المدفوعات لصالحها في عامي ١٩٧٦ و١٩٧٥ . وقد نتج هذا التحسن من جراء خفض الواردات من الدول غير الصناعية ، الى جانب نجاح الدول الصناعية في توريد الجزء الاعظم من المواد والخدمات التي حصلت عليها الدول المصدرة للبترول ، والتي زادت بشكل مطرد .

وعرض التقرير لوضع السيولة النقدية العالمية والمخزون النقدي ، ثم استعرض نشاط صندوق النقد الدولي ، وأوضاع حصص الدول الاعضاء ، وحساب السحب الخاص ، ووحدات السحب الخاصة .

البنك الدولي للانشاء والتعمير :

صدر في ٢٣ سبتمبر ، التقرير السنوي لعام ١٩٧٦ للبنك الدولي ومنظمة التنمية الدولية . وقد أوضح التقرير ، أن حالة الكساد التي سادت العالم في عامي ١٩٧٤ و١٩٧٥ بدأت تنقشع ، على اثر الاجراءات المضادة للتضخم التي اتخذتها الدول الصناعية .

وأوضح التقرير الصعوبات التي تواجهها الدول النامية ، وبصفة خاصة الافريقية جنوب الصحراء وفي جنوب آسيا ، حيث تلاشت نسبة النمو البالغة ٢ر٨ في المائة بسبب ازدياد السكان .

وعن عمليات البنك ومنظمة التنمية ، جاء في التقرير ، أن قيمة القروض المقدمة في العام المنتهى في ٣٠ يونيو ١٩٧٦ بلغت ٦٦٣٢ مليون دولار ، بزيادة ٧٣٦ مليون دولار عن العام السابق . وكان نصيب البنك ٤٩٧٧ مليون دولار ، بزيادة ١٥ في المائة عن عام ١٩٧٥ ، وان كانت الزيادة الحقيقية تبلغ ٩ في المائة فقط : أما منظمة التنمية ، فلم تكن هناك زيادة حقيقية ، فرغم زيادة المبالغ بنسبة ٥ في المائة ، فان التضخم الغي هذه الزيادة ، وهبط بها الى انخفاض فعلي قدره واحد في

ومن جانب آخر ، فان ايرادات البنك بلغت ٢٢٠ مليون دولار ، بانخفاض ٢٠ في المائة عن العام السابق ، ويرجع الانخفاض ، بصفة أساسية ، الى ارتفاع تكاليف الديون ، وانخفاض ناتج العائد من الاستثمارات قصيرة الاجل .

وأوضح التقرير ، الاجراءات التي اتخذها البنك لزيادة موارده في السنوات القادمة ، والنظام الجديد المزمع استخدامه ، لتحديد الفائدة على القروض والتي تبلغ الان ٨٥ر٨ في المائة . ويتلخص النظام الجديد في مراجعة سعر الفائدة كل ثلاثة شهور ، وتعديله بما يناسب معدل تكلفة المبالغ التي اقترضها البنك طوال ١٢ شهرا سابقة . وتضاف الى هذا الرقم نسبة نصف في المائة .

وبناء على النظام الجديد الذى بدأ سريانه في أول يوليو ١٩٧٦ ، كان سعر الفائدة ٨٩ر٨ في المائة في الشهور يوليو وأغسطس وسبتمبر ١٩٧٦ .

المنظمات الاقليمية

العالم العربي

جامعة الدول العربية :

مؤتمر الملوك والرؤساء :

انعقد في القاهرة يومي ٢٥ و٢٦ أكتوبر ١٩٧٦ مؤتمر ملوك ورؤساء دول جامعة الدول العربية ، لبحث الوضع القائم في لبنان ، والاوضاع العربية عامة .

وكان قد سبق بدء المؤتمر ، اجتماع مصغر انعقد في الرياض ، حضره ملوك ورؤساء مصر ولبنان وسوريا والكويت والسعودية وفلسطين ، وذلك في ١٦ و١٧ و١٨ اكتوبر ١٩٧٦ . وقد توصل المؤتمر المحدود الى قرار بوقف اطلاق النار فورا في لبنان ، وانهاء القتال بصورة نهائية ، مع تعزيز قوات الامن العربية .

وفيما يلي نص البيان الذى صدر عن المؤتمر السداسي :

اجتمع في الرياض ، في الفترة من ١٦ الى ١٨ أكتوبر ، كل من الرئيس محمد أنور السادات رئيس جمهورية مصر العربية ، والرئيس حافظ الاسد رئيس الجمهورية العربية السورية ، والرئيس الياس سركيس رئيس الجمهورية اللبنانية ، والسيد ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ، وصاحب السمو الشيخ صباح السالم الصباح أمير دولة الكويت ، وصاحب الجلالة الملك خالد بن عبد العزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية ، في مؤتمر سداسي ، لبحث الازمة في لبنان ، ودراسة وسائل حلها ، والاتفاق على الخطوات اللازمة لوقف نزيف الدم في لبنان ، واللجوء الى الحوار بدلا من القتال ، والحفاظ على أمن لبنان وسلامته واستقلاله وسيادته ، وحماية المقاومة الفلسطينية ، ممثلة في منظمة التحرير الفلسطينية .

وانطلاقا من موقع الالتزام بالمسئولية القومية والتاريخية ، بوجوب تعزيز الدور العربي الجماعي ، بما يكفل حسم الموقف في

لبنان ، والحيلولة دون تفجره فى المستقبل ، وانطلاقا من الحرص على تجاوز سلبيات الماضى ورواسبه ، وضرورة التحرك الى المستقبل بروح المصالحة والسلام والبناء والتعمير ، وتوفير الضمانات اللازمة لاستقرار الحياة الطبيعية فى لبنان ، والحفاظ على مؤسساته السياسية والاقتصادية وغيرها ، وصيانة السيادة اللبنانية ، واستمرار الصمود الفلسطينى ، درس المؤتمر الوضع فى لبنان ، والخطوات والاجراءات اللازمة لاعادة الحياة الطبيعية فى اطار الحفاظ على سيادته واستقلاله ، وتضامن الشعبين اللبنانى والفلسطينى ، والضمان العربى الجماعى لكل ذلك ٠

وقرر اعلان وقف اطلاق النار ، وانهاء القتال بصورة نهائية ، والالتزام به التزاما كاملا من كافة الاطراف ، كما قرر تعزيز قوات الامن العربية الحالية ، لتصبح قوة ردع تعمل داخل لبنان ، تحت امرة رئيس الجمهورية اللبنانية شخصيا ٠

ودعا المؤتمر كافة الاطراف لبنان تحت أى صورة ، وبأى شكل قانونيا أو واقعيا ، صراحة أو ضمنا ، وعلى تأكيد الالتزام بالحفاظ على وحدة لبنان الوطنية وسلامته الاقليمية ، وعدم المساس بوحدة أراضيه ، أو التدخل فى شئونه الداخلية بأى صورة ٠

ودعا المؤتمر كافة الاطراف اللبنانية لاجراء حوار سياسى ، يهدف الى تحقيق المصالحة الوطنية ، وتثبيت دعائم الوحدة بين أبناء الشعب اللبنانى ٠ وتم الاتفاق على تنفيذ اتفاقية القاهرة وملحقاتها التى أعلن رئيس منظمة التحرير الفلسطينية التزامه الكامل بها ٠ وفى هذا الصدد ، قرر تأليف لجنة تضم ممثلين عن المملكة العربية السعودية ، وجمهورية مصر العربية ، والجمهورية العربية السورية ، ودولة الكويت تقوم بالتنسيق مع رئيس الجمهورية اللبنانية فيما يتعلق بتنفيذ اتفاقية القاهرة ، وتكون مدتها تسعين يوما من تاريخ اعلان وقف اطلاق النار ٠

وقد أكد المؤتمر التزامه بمقررات مؤتمر القمة العربى السابع فى الرباط باعتماد منظمة التحرير الفلسطينية ممثلا شرعيا وحيدا لشعب فلسطين ، وتعهد جميع الدول العربية الاعضاء فى جامعة الدول العربية ، بدعم منظمة التحرير الفلسطينية وعدم التدخل فى شئونها ٠ وأكدت المنظمة سياستها بعدم التدخل فى الشئون الداخلية لاى بلد عربى ٠ وفى هذا الصدد ، أكد المؤتمر ضمان الدول المشتركة فيه سلامة لبنان ووحدته وسيادته واستقلاله ٠

وكذلك بحث المؤتمر موضوع اعادة تعمير لبنان ، والاحتياجات المادية المطلوبة لازالة آثار النزاع المسلح والاضرار التى حلت بالشعبين اللبنانى والفلسطينى ، وسوف تعرض قرارات هذا المؤتمر على مؤتمر القمة العربى الموسع ٠

وفيما يلى نص القرار الذى اتخذه المؤتمر السداسى :

ان مؤتمر القمة العربى المحدود المنعقد فى الرياض فى المدة من الثالث والعشرين الى الخامس والعشرين من شوال ١٣٩٦ هجرية الموافق السادس عشر الى الثامن عشر أكتوبر ١٩٧٦ ميلادية ، بناء على مبادرة من جلالة الملك خالد بن عبد العزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية ، وصاحب السمو الشيخ صباح السالم الصباح أمير دولة الكويت ، بعد استعراض قرارات مجلس جامعة الدول العربية فى ادوار انعقاده غير العادية فى ٨ الى ١٠ يونيو ١٩٧٦ و٢٣ يونيو ١٩٧٦ ، أول يوليو ١٩٧٦ ، وفى دور انعقاده فى الرابع من سبتمبر « ايلول » ١٩٧٦ ، وانطلاقا من الالتزام القومى بالحفاظ على وحدة لبنان وأمنه وسيادته ، وكذلك بالحفاظ على المقاومة الفلسطينية ممثلة بمنظمة التحرير الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى طبقا لقرارات الرباط ، وتصعيد قدرتها على الصمود فى وجه كافة المحاولات التى تستهدف كيان الشعب الفلسطينى وحقه فى تقرير مصيره ، واستعادة ترابه الوطنى ٠ وايمانا بوحدة الهدف والمصير بين الشعبين اللبنانى والفلسطينى ، واستحالة قيام اى تناقض فى المصلحة بينهما ، ومن موقع الاصرار على تجاوز الماضى بسلبياته ورواسبه ، والاتجاه الى المستقبل بروح المصالحة والحوار والتعاون ، ووجوب الاسراع بتوفير الظروف والضمانات اللازمة لاستقرار الحياة الطبيعية فى لبنان ، وترسيخ مؤسساته السياسية والاقتصادية وغيرها ، وتمكين منظمة التحرير الفلسطينية من تحقيق أهدافها القومية ، وانطلاقا من الروح الايجابية البناءة التى أبداها القادة المجتمعون فى هذا المؤتمر ، مما يكشف عن رغبة صادقة لديهم جميعا فى انهاء الازمة فى لبنان انهاء حاسما لا رجعة فيه ، وتطويق أى خلاف يمكن أن يقع فى المستقبل ، يقرر المؤتمر ما يلى :

■ **أولا** : وقف اطلاق النار وانهاء الاقتتال فى كافة الاراضى اللبنانية من قبل جميع الاطراف بصورة نهائية اعتبارا من الساعة السادسة صباحا يوم ٢١ – ١٠ – ١٩٧٦ والتزام الاطراف بذلك التزاما تاما ٠

■ **ثانيا** : تعزيز قوات الامن العربية الحالية ، لتصبح قوة ردع تعمل داخل لبنان بامرة رئيس الجمهورية اللبنانية شخصيا ، على ان تكون فى حدود الثلاثين الف جندى ويكون من مهامها الاساسية :

أ – فض الاقتتال والفصل بين القوات المتحاربة وردع أى مخالف ٠

ب – تطبيق اتفاقية القاهرة وملحقاتها ٠

ج – حفظ الامن الداخلى ٠

د – الاشراف على سحب المسلحين الى الاماكن التى كانوا فيها بتاريخ ١٣ – ٤ – ١٩٧٥ وازالة المظاهر المسلحة وفقا للجدول المبين فى الملحق المرفق ٠

هـ – الاشراف على جمع الاسلحة الثقيلة من مدفعية وهاون وقواعد صواريخ وآليات مدرعة ٠٠ الخ تحت مسئولية الاطراف المعنية ٠

و – مساعدة السلطة اللبنانية عند الاقتضاء ، على استلام المرافق والمؤسسات العامة تمهيدا لاعادة تسييرها ، وحماية المنشآت العامة العسكرية والمدنية ٠

■ **ثالثا** : اعادة الحياة الطبيعية فى لبنان الى الحالة التى كانت عليها البلاد قبل بدء الاحداث أى قبل تاريخ ١٣ – ٤ – ١٩٧٥ ميلادية كمرحلة أولى طبقا للجدول الزمنى المبين فى الملحق المرفق ٠

■ **رابعا :** تنفيذ اتفاقية القاهرة ، وملحقاتها والالتزام بمضمونها نصا وروحا ، وذلك بضمانة من الدول العربية المجتمعة . وتؤلف لجنة تضم ممثلين عن المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية والجمهورية العربية السورية ودولة الكويت ، تقوم بالتنسيق مع رئيس الجمهورية اللبنانية فيما يتعلق بتنفيذ اتفاقية القاهرة وملاحقها ، وتكون مدتها تسعين يوما من تاريخ اعلان وقف اطلاق النار .

■ **خامسا :** تؤكد منظمة التحرير الفلسطينية ، احترامها لسيادة لبنان وسلامة وعدم تدخلها في شئونه الداخلية ، انطلاقا من التزامها الكامل بأهداف القضية الفلسطينية القومية . وتضمن السلطة الشرعية اللبنانية بالتالي لمنظمة التحرير الفلسطينية ، سلامة وجودها وعملها على الاراضي اللبنانية ضمن اطار اتفاقية القاهرة وملاحقها .

■ **سادسا :** تتعهد الدول العربية المجتمعة باحترام سيادة لبنان وسلامته ووحدة شعبه وأرضه .

■ **سابعا :** تؤكد الدول العربية المجتمعة ، التزامها بمقررات القمة في الجزائر والرباط ، ومساندة المقاومة الفلسطينية بدعمها واحترام حق الشعب الفلسطيني في الكفاح بكافة الوسائل واسترداد حقوقه الوطنية .

■ **ثامنا : الشئون الاعلامية ..**

أ — وقف الحملات الاعلامية والتعبئة النفسية السلبية من قبل كافة الاطراف .

ب — توجيه الاعلام بما يكرس وقف الاقتتال ، وتحقيق السلام وتنمية روح التعاون والاخاء بين الجميع .

ج — العمل على توجيه الاعلام الرسمي .

■ **تاسعا :** اعتبار الجدول الملحق المتعلق بتنفيذ هذه القرارات جزءا لا يتجزء منها .

الجدول الزمني لتنفيذ

قرارات مؤتمر الرياض

أولا : الاعلان عن وقف اطلاق النار ، وانهاء الاقتتال في كافة الاراضي اللبنانية ، من قبل جميع الأطراف بصورة نهائية اعتبارا من يوم ٢١ — ١٠ — ١٩٧٦ ميلادية الساعة السادسة صباحا .

ثانيا : وضع نقاط مراقبة من قوة الامن الرادعة بعد انشاء مناطق عازلة في الاماكن المتوترة ، لتثبيت وقف اطلاق النار وانهاء الاقتتال .

ثالثا : سحب المسلحين وجميع الاسلحة الثقيلة وازالة المظاهر المسلحة وفقا للجدول الزمني التالي :

أ — جبل لبنان : يتم خلال خمسة أيام .

ب — الجنوب : يتم خلال خمسة أيام .

ج — بيروت وضواحيها : يتم خلال سبعة أيام .

د — الشمال : يتم خلال عشرة أيام .

رابعا : فتح الطرقات الدولية :

أ — تفتح الطرقات الدولية التالية خلال خمسة أيام : بيروت — المصنع ، بيروت — طرابلس — صيدا مرجعيون — المصنع .

ب — توضع نقاط مراقبة دورية على الطرقات غير الامنة من عناصر قوة الامن الرادعة بالاتفاق مع الاطراف المعنية وقائد القوة المذكورة .

خامسا : تتولى السلطات اللبنانية الشرعية المرافق والمؤسسات والمنشآت العامة من عسكرية ومدنية مع اتخاذ الاجراءات التالية :

أ — اخلاؤها من المسلحين وغير الموظفين ، وتكليف قوة الامن العربية بحراستها وتسهيل تشغيلها من قبل موظفيها بعد استلامهم لها ، وذلك خلال عشرة أيام .

ب — تسليمها الى لجنة لبنانية رسمية مركزية تكلف بدورها لجانا فرعية خاصة بكل مرفق أو مؤسسة في سبيل جرد محتوياتها ، وتسلمها .

سادسا : يتم تشكيل القوات المطلوبة لتعزيز قوات الامن العربية بالاتفاق مع رئيس الجمهورية اللبنانية ، على أن يتم وصول هذه القوات خلال أسبوعين .

سابعا : يتم تنفيذ اتفاقية القاهرة وملاحقها كمرحلة ثانية ، ولا سيما لجهة وجود الاسلحة والذخائر في المخيمات ولجهة خروج القوات الفلسطينية المسلحة التي دخلت يوم بدء الاحداث ، على ان ينتهي هذا التنفيذ خلال ٤٥ يوما اعتبارا من تاريخ تشكيل قوة الامن العربية الرادعة .

أما مؤتمر الملوك والرؤساء فقد أصدر في ختام أعماله بيانا لخص فيه النتائج التي توصل اليها الملوك والرؤساء في مشاوراتهم وفيما يلي نص البيان :

ان ملوك ورؤساء دول الجامعة العربية ، في اجتماعهم بالقاهرة ، بمقر جامعة الدول العربية يومي ٢ و ٣ من ذي القعدة لعام ١٣٩٦ ه ، الموافقين ٢٥ و ٢٦ من اكتوبر (تشرين الاول) لعام ١٩٧٦ م ..

وبعد ان تدارسوا الوضع الراهن في لبنان ، ونتائج اعمال مؤتمر القمة العربي السداسي بالرياض ، الصادرة في ١٨ — ١٠ — ١٩٧٦ ، واهمية دعم التضامن العربي ، يقررون ما يأتي :

اولا — الوضع الراهن في لبنان :

١ — المصادقة على البيان والقرارات وملحقاتها الصادرة في مؤتمر القمة العربي السداسي بالرياض في يوم ١٨ — ١٠ — ١٩٧٦ ، والمرفقة بهذا ، (لم يوافق وفد الجمهورية العراقية على هذه الفقرة)

٢ — ان تساهم الدول العربية كل حسب امكانياتها ، في اعادة تعمير لبنان ، وتقديم الاحتياجات المادية المطلوبة لازالة آثار النزاع المسلح والاضرار التي حلت بالشعبين اللبناني والفلسطيني ، وان تبادر الدول العربية بتقديم العون العاجل للحكومة اللبنانية ومنظمة التحرير الفلسطينية .

ثانيا — دعم التضامن العربي :

تأكيد التزام الملوك والرؤساء العرب بأحكام قرارات مؤتمرات القمة ومجلس الجامعة في هذا الشأن ، وخاصة ميثاق التضامن العربي الصادر في قمة الدار البيضاء في ١٥ — ٩ — ١٩٦٥ والعمل لوضعها جميعا موضع التنفيذ التام الفوري .

ثالثا ـ تمويل قوة الامن العربية :

توفيرا للموارد المالية اللازمة للانفاق على قوات الامن العربية فى لبنان ، والمنصوص عليها فى القرار الثانى من مقررات مؤتمر قمة الرياض ٠

وبعد الاطلاع على تقرير الامانة العسكرية لجامعة الدول العربية فى هذا الشأن ٠٠

يقرر مؤتمر القمة ما يأتى :

١ ـ انشاء صندوق خاص للانفاق على متطلبات قوات الامن العربية فى لبنان ٠

٢ ـ تساهم كل دولة من الدول الاعضاء فى الجامعة العربية فى الصندوق بنسبة مئوية تحددها كل دولة ، حسب طاقتها ٠

٣ ـ يشرف رئيس الجمهورية اللبنانية على الصندوق ويضع بالتشاور مع الامانة العامة لجامعة الدول العربية والدول المساهمة بنسبة ١٠ فى المائة على الاقل ، نظاما عاما للصندوق ، يوضح طريقة الانفاق منه وتصفيته عند انتهاء مدته ، ويعمل بالنظام الحالى لقوات الامن العربية الى أن يتم وضع نظام جديد لها

٤ ـ تحدد مدة الصندوق بفترة ستة شهور قابلة للتجديد بقرار من مجلس الجامعة الذى ينعقد بطلب من رئيس الجمهورية اللبنانية ٠

وهكذا ايد مؤتمر القمة الموسع ، قرارات مؤتمر الرياض ، التى بدأت فور انتهاء المؤتمر ، اجراءات تنفيذها ٠

وكانت جلسات المؤتمر الخاصة بمناقشة المواضيع المطروحة فى جدول اعمال المؤتمر سرية ٠ وجدير بالذكر ، ان هذا المؤتمر هو التاسع فى سلسلة اجتماعات القمة العربية ، الا انه اعتبر مؤتمرا استثنائيا ٠٠

وقد أعاد المؤتمر انتخاب محمود رياض أمينا عاما لجامعة الدول العربية لفترة ثانية ٠

وقد عقد السيد محمود رياض مؤتمرا صحفيا فى اعقاب الجلسة الختامية للمؤتمر ، شرح فيه الجوانب المختلفة لقراراته وقال انه تم اعتماد مبلغ ٥ر٦٢ مليون دولار لتمويل الانفاق على قوة الامن العربية ، وأكد أن الرئيس اللبنانى سركيس هو الذى يتولى وحده الاشراف على هذه القوة

مجلس الجامعة :

بدأ فى القاهرة يوم ١٥ اكتوبر ١٩٧٦ ، اجتماع مجلس الجامعة العربية على مستوى وزراء الخارجية ، لبحث الوضع فى لبنان والتحضير لانعقاد مؤتمر الملوك والرؤساء وقد استمر انعقاد المجلس حتى يوم ٢٣ أكتوبر ٠

هذا ، وكان مجلس الجامعة العربية ، قد انعقد فى بداية سبتمبر ، وقرر الموافقة على الاقتراح التى تقدمت به مصر ، بقبول منظمة التحرير الفلسطينية عضوا ممثلا لفلسطين فى جامعة الدول العربية ، وبذلك تصبح فلسطين العضو الحادى والعشرين فى الجامعة العربية ٠

الامانة العامة :

اعيد انتخاب السيد محمود رياض أمينا عاما لجامعة الدول العربية لفترة ثانية ٠

ـ بعث الاردن فى ١٠ اكتوبر ، بمذكرة الى الامانة العامة يبلغها فيها انتهاكات اسرائيل للمقدسات الاسلامية فى الضفة الغربية التى تحتلها اسرائيل

ـ بعث الامين العام لجامعة الدول العربية ، رسالة فى ١٢ اكتوبر الى السكرتير العام للامم المتحدة حول اعمال اسرائيل فى جنوب لبنان ، والاعمال التى تقوم بها القوات الاسرائيلية ضد سيادة وأمن لبنان ، وحذر محمود رياض من خطورة هذه الاعمال ٠

ـ قام محمود رياض ابتداء من ٦ نوفمبر ، بجولة زار خلالها سوريا والعراق ولبنان وتسع دول عربية اخرى ، وقد تضمنت هذه الجولة ، بذل المساعى الحميدة بين سوريا والعراق ، لتخفيف حدة التوتر بينهما ، وكذلك بذل الجهود لتحسين الوضع بين اليمن الديمقراطية وسلطنة عمان ٠

ـ فى ١٤ نوفمبر ١٩٧٦ ، اصدرت الجامعة العربية بيانا بمناسبة مرور عام على قرار الجمعية العامة للامم المتحدة باعتبار الصهيونية شكلا من أشكال العنصرية ٠

القارة الافريقية

منظمة الوحدة الافريقية :

فى يوم ٦ أغسطس ١٩٧٦ ، اجتمع وليام ايتكى سكرتير عام منظمة الوحدة الافريقية ، مع ممثلى كل من كينيا وأوغندا ، حيث تم توقيع اتفاق للتصالح بين البلدين ، عقب التوتر الذى وقع بسبب حادثة الهجوم الاسرائيلى على مطار عنتيبى ٠ وكانت الدولتان قد تبادلتا الاتهامات ، وقامتا بحشد قواتهما على الحدود بينهما ٠

وقد قام السكرتير العام للمنظمة ، بالتوسط بين البلدين ، ونجحت مساعيه الحميدة فى التوصل الى الاتفاق المذكور آنفا ، والذى نص على سحب القوات المحتشدة من الجانبين ، وعلى ضمان سلامة المواطنين الكينيين فى أوغندا ، كما تعهدت حكومة أوغندا بتسديد الدين الذى يستحق عليها لكينيا ٠

منظمة الدول الافريقية وموريشيوس :

فى يوم ٧ سبتمبر ١٩٧٦ قررت الجابون الانسحاب من منظمة الدول الافريقية وموريشيوس (الاوكام) ، فأصبحت المنظمة تضم تسع دول فقط هى : بنين وساحل العاج وفولتا العليا وجزر موريس والنيجر ورواندا وجمهورية افريقيا الوسطى والسنغال وتوجو ٠

الا أن جابون ستظل عضوا فى الوكالات المتخصصة لمنظمة الاوكام ٠

القارة الاسيوية

الحلف المركزى :

ـ اجتمع فى طهران ، فى الفترة من ٣ الى ٥ اكتوبر ، خبراء من

الدول الخمس الاعضاء فى منظمة الحلف المركزى ، فى مؤتمر خاص بدراسة التطبيقات المكنة للطاقة الشمسية ٠

ـ انعقدت فى تركيا من ٢٥ الى ٢٩ يوليو ١٩٧٦ ندوة خاصة بالحلف المركزى ، لدراسة تسويق المنتجات الزراعية فى دول حلف ٠

ـ اجتمع فى اسطنبول ، فى الفترة من ٢٩ أغسطس الى ٢ سبتمبر ١٩٧٦ ، مديرو جامعات الدول الخمس الاعضاء فى الحلف ، لتقويم الدور الذى تسهم به الجامعات فى مجال الابحاث العلمية من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية ٠

الانزوس :

اجتمع وزراء دفاع الدول الاعضاء فى منظمة حلف الانزوس فى كانبرا يومى ٣ و ٤ أغسطس ١٩٧٦ ٠ وناقش الوزراء دور الولايات المتحدة الدفاعى فى المحيط الهندى والمحيط الهادى ، لمواجهة النشاط السوفييتى فى هاتين المنطقتين ٠

والجدير بالذكر ، ان الحلف يضم ثلاث دول هى استراليا ونيوزلندا والولايات المتحدة الامريكية ٠

لجنة جنوب المحيط الهادى :

عقد مؤتمر لجنة جنوب المحيط الهادى دورته ١٦ فى أواخر شهر اكتوبر فى نويما ٠

القارة الأوروبية

مجلس اوروبا :

ـ وجهت البرتغال خطابا الى مجلس أوروبا ، تطلب فيه قبولها عضوا ، وذلك فى خطاب الى جورج كاهن اكرمان السكرتير العام لمجلس أوروبا ٠ وجاء فى طلب عضوية البرتغال ، أن المؤسسات الديمقراطية التى نص عليها دستور البرتغال ، أصبحت الان تعمل بصورة كاملة ، مما يؤهل البرتغال لعضوية المجلس ٠

وفى الدورة التى عقدتها الجمعية البرلمانية للمجلس فى سترازبورج من ١٥ الى ٢٣ سبتمبر ، وافقت بالاجماع على قبول البرتغال عضوا بالمجلس ٠ وفى ٢٢ سبتمبر أصبحت البرتغال العضو التاسع عشر فى المجلس السالف الذكر ٠

ـ هذا وقد خصصت الجمعية البرلمانية دورتها هذه ، لعدد كبير من المشاكل التعليمية والثقافية ومشاكل التنمية والحفاظ على تراث مدينة اسطنبول وتجارة السلاح ٠ واختتمت الجمعية أعمالها بمناقشة حول الاوضاع فى النصف الجنوبى من القارة الافريقية ٠

ـ عقدت لجنة حقوق الانسان لمجلس أوروبا دورتها ٢١٤ فى سترازبورج من ٢٧ سبتمبر الى ٨ اكتوبر ١٩٧٦ ٠ وفى هذه الدورة ، نظرت اللجنة فى حوالى ١٦٠ طلبا من أشخاص ، وقررت قبول ثلاث قضايا من بين هذه الطلبات ٠

اتحاد غرب اوربا :

ـ اجتمعت لجنة الشئون العامة لاتحاد غرب أوروبا فى أثينا يوم ٧ اكتوبر ١٩٧٦ ، وتناولت الوضع العام للاتحاد ، والنظام الدفاعى ، وتطور الخلاف التركى اليونانى حول بحر ايجه ٠

حلف الاطلنطى :

ـ جرت فى شهر أغسطس الماضى ، مشاورات داخل منظمة حلف شمال الاطلنطى ، بخصوص الخلاف التركى اليونانى فى بحر ايجه ٠ وقد أوصى الحلف كلا من الدولتين بممارسة قدر كبير من ضبط النفس والاعتدال وتفادى اتخاذ أى عمل منفرد ، من شأنه خلق صدام بينهما ٠

ـ هذا وقد أعرب الحلف عن قلقه الشديد ازاء احتمالات انفجار الموقف بين تركيا واليونان ، لما لذلك من تاثير سلبى على قوة الجبهة الجنوبية الشرقية لحلف الاطلنطى ٠

حلف وارســو :

ـ تم فى اكتوبر ١٩٧٦ تعيين الجنرال السوفييتى اناتول جريبكوف قائدا لاركان حرب القوات الموحدة لحلف وارسو ، خلفا للجنرال ستيمكو المتوفى ٠

الجماعة الاوربية الاقتصادية :

ـ اجتمع وزراء خارجية الدول التسع الاعضاء فى الجماعة الاوروبية فى بروكسيل يوم ٢٧ يوليو الماضى ، الا انهم أرجأوا اتخاذ قرار فى شأن الانتخابات العامة المزمع اجراؤها لاختيار البرلمان الاوروبى بالاقتراع العام المباشر ٠ وقد تأخر اتخاذ القرار ، بسبب عدم تمكن الوزارة البريطانية من دراسة المقترحات الخاصة بالوثيقة التشريعية التى ستعرض على برلمانات الدول التسع ٠

وفى نفس اليوم ، بدأت المفاوضات بين مجلس الجماعة والحكومة اليونانية بشأن انضمام اليونان الى الجماعة الاوروبية ٠

وقد عاد وزراء الخارجية الى الاجتماع فى ٢٠ سبتمبر ، ووقعوا رسميا على الوثيقة الخاصة بانتخاب البرلمان الاوروبى فى مايو ـ يونيو ١٩٧٨ ٠

وتبدأ بعد ذلك عملية تعديل التشريعات الوطنية لكل من الدول التسع ، للسماح باجراء هذه الانتخابات ٠

وبهذه الخطوة ، فان الجماعة الاوروبية تكون قد اقتربت أكثر وأكثر من الوحدة الكاملة ٠

ـ عقد وزراء مالية الجماعة ، اجتماعا فى ٢٠ سبتمبر ١٩٧٦ خصص لبحث موقفها فى المؤتمر السنوى المشترك لمحافظى البنك الدولى للانشاء والتعمير وصندوق النقد الدولى ٠

ـ اجتمع وزراء الزراعة للدول التسع فى سبتمبر ، وبحثوا وضع خطة طويلة الامد لمواجهة احتمالات الجفاف المستقبلة ، وطرق توفير المياه فى هذه الحالات ، لتفادى الكارثة التى واجهتها الزراعة الاوروبية ، بسبب هذا الجفاف الناجم عن عدم تساقط الامطار لفترات طويلة ٠

وعاد الوزراء الى الاجتماع فى ٤ اكتوبر ، وبحثوا تأثير انخفاض قيمة الجنيه الاسترلينى على السوق الزراعية للجماعة الاوروبية ٠

القارة الامريكية

منظمة الدول الامريكية :

عقدت الجمعية العامة للجمعيـة الصحفية الامريكية دورتها ٢٩ فى وليامسبرج بولاية فرجينيا الامريكية من ١٢ الى ١٥ أكتوبر ١٩٧٦ ـ وتعمل الجمعية في اطار منظمة الدول الامريكية •

مجموعة الانديز :

قررت شيلى الانسحاب من مجموعة الانديز ، وقد جاء ذلك عقب اجتماع للجنة خاصة ضمت الدول الست الاعضاء يوم ٣٠ اكتوبر ١٩٧٦ •

ومما هو جدير بالذكر ،ان مجموعة الانديز ، كانت قد شكلت عـام ١٩٦٩ • وهى تضم الى جـانب شيلى : كولومبيا واكوادور وبيـرو وبوليفيا : وقد انضمت اليها فنزويلا فى عام ١٩٧٣ •

وتمر المنظمة الان بأزمة شديدة ومن أهم أسبابها الخلاف الذى نشب بين شيلى ودول المجمـوعة والذى انتهى بخروج شيلى • وكان الخلاف الاساسى يتصل بنظام المجمـوعة ، بشأن الشروط الموضوعة لـدخول رؤوس الامـــوال الاجنبيـــة ، اذ يحاول هذا النظام ، الحد من ذلك ، ووضع قيود له ، وتعتبر شيلى أن ذلك يقيد التنمية الاقتصادية • كذلك فان شيلى كانت تعتبر أن التعريفة المشتركة للجمارك بالنسبة للعـالم الخارجى ، محافظة وانها تحمـى الجماعة أكثر من اللازم •

منظمات أخرى

البوليس الدولى :

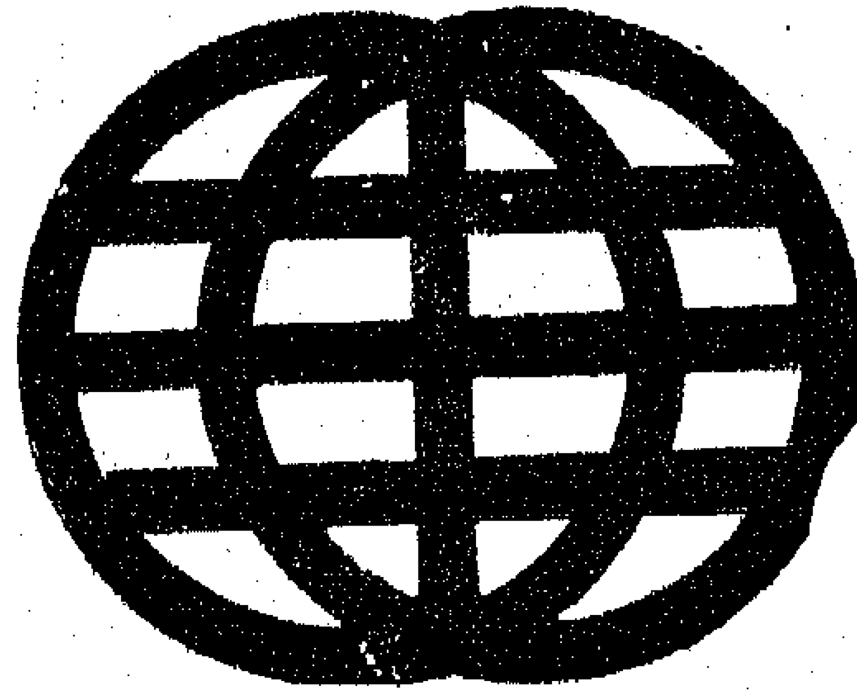
انعقدت الدورة العادية ٥٤ للجمعية العـــامة لمنظمـــة البـــوليس الدولـى « الانتربول » فـى أكرا عاصمة غانا فى الفترة من ١٤ الى ٢٠ أكتوبر ١٩٧٦ •

الصليب الاحمر :

كان للجنة الدولية للصليب الاحمر دور نشط فى رعاية ضحايا الحرب اللبنانية ، من ذلك الاشتراك فـى عملية اجلاء سكان تل الزعتر فى شهر اغسطس ، رغم كل المصاعب التى واجهتها هذه العملية •

اعلنت لجنة الصليب الاحمر ،انها قدمت معونة لصالح ضحايا الحرب فى انجولا خلال العام المنتهى فى نهاية يونيو ١٩٧٦ تبلغ قيمتها ٧ر٥ مليون مجموعة الانديز

قام ممثلو الصليب الاحمـر ، بزيارة عدد كبير من السجون فى الفلبين واكوادور • هذا ولم يتمكن مندوبو الصليب الاحمر من زيارة سجن بيكوتان فى الفلبين بسبب رفض الحكومة السـماح لهـم بمقـابلة المسجونين بدون شهود •



النشاط الدبلوماسى

السلك الدبلوماسى فى مصر

فى ٣ أكتوبر ١٩٧٦ ، تم الاحتفال بتقديم أوراق اعتماد عشرة سفراء الى الرئيس محمد أنور السادات ، والسفراء هم حسب أولوية تقديم أوراق الاعتماد :

- السيد ماريو الفونسو بيبى ، سفيرا للارجنتين .
- السيد حسن يحيى السحولى ، سفير الجمهورية العربية اليمنية .
- السيد الفونسو هيريرا سالسيدو ، سفيرا للمكسيك .
- السيد يانوس اوجست وورم بالودان ، سفيرا للدانمارك .
- السيد عبد الرحمن عبد الله أبا الخيل ، سفيرا للمملكة العربية السعودية .
- السيد عبد الحق عثمان ، سفيرا لموريشيوس .
- السيد ادوارد أبو شيبة أشو ، سفيرا لكولومبيا .
- السيد الدكتور روبرتو نونو دى أوليفرا ، سفيرا للبرتغال .
- السيد عبد القادر زيلانى محمود ، سفيرا لنيجيريا .
- السيد ايريك هنرى هالستيد ، سفيرا لنيوزيلاندا .

الأعياد الرسمية القادمة

اول يناير ١٩٧٧ : عيد استقلال السودان .

- أول يناير : العيد القومى لهايتى .
- أول يناير : يوم التحرير لكوبا .
- ٤ يناير : يوم استقلال بورما .
- ٢٦ يناير : يوم أستراليا .
- ٢٦ يناير : عيد الجمهورية الهندية .
- ١٨ فبراير : عيد استقلال جامبيا .
- ٢٥ فبراير : العيد الوطنى للكويت .
- ٣ مارس : العيد الوطنى للمغرب .
- ٦ مارس : العيد الوطنى لغانا .
- ١٢ مارس : عيد استقلال جزر موريس .
- ٢٢ مارس : يوم جامعة الدول العربية .
- ٢٣ مارس : يوم باكستان .
- ٢٥ مارس : عيد استقلال اليونان .

٢٦ مارس : عيد استقلال بنجلاديش

الاجتماعات الدولية القادمة

- ينعقد فى مدينة مارديل بلاتا فى الارجنتين من ٧ الى ١٨ مارس ١٩٧٧ ، مؤتمر الامم المتحدة الدولى للمياه ، وينعقد للمرة الاولى تحت اشراف منظمة الامم المتحدة ، لبحث ودراسة كافة المسائل المتعلقة بتوفير المياه والحفاظ عليها ، باعتبارها عنصرا حيويا لازما لحياة الانسان .
- يجتمع فى مدينة سالزبورج فى النمسا من ٢ الى ١٣ مايو ١٩٧٧ مؤتمر دولى للقوى النووية والوقود النووى ، ضمن مجموعة الاعمال من أجل الاستخدامات السلمية للطاقة النووية .
- فى جنيف ، تعقد لجنة الامم المتحدة لمكافحة المخدرات دورتها من ١ الـ ٢٥ فبراير ١٩٧٧ .
- ينعقد فى واشنطن من ١ الى ٩ مارس ١٩٧٧ مؤتمر دولى لمناقشة مخاطر التلوث الجوى على الطبقات العليا المحيطة بالارض التى تحوى مادة الاوزون . والمعروف أن مادة الازون ، تحمى كوكبنا من العديد من الاشعاعات الضارة القادمة من الفضاء الخارجى . وينعقد المؤتمر فى ضيافة الحكومة الامريكية ، وتشترك فيه هيئات حكومية وغير حكومية .

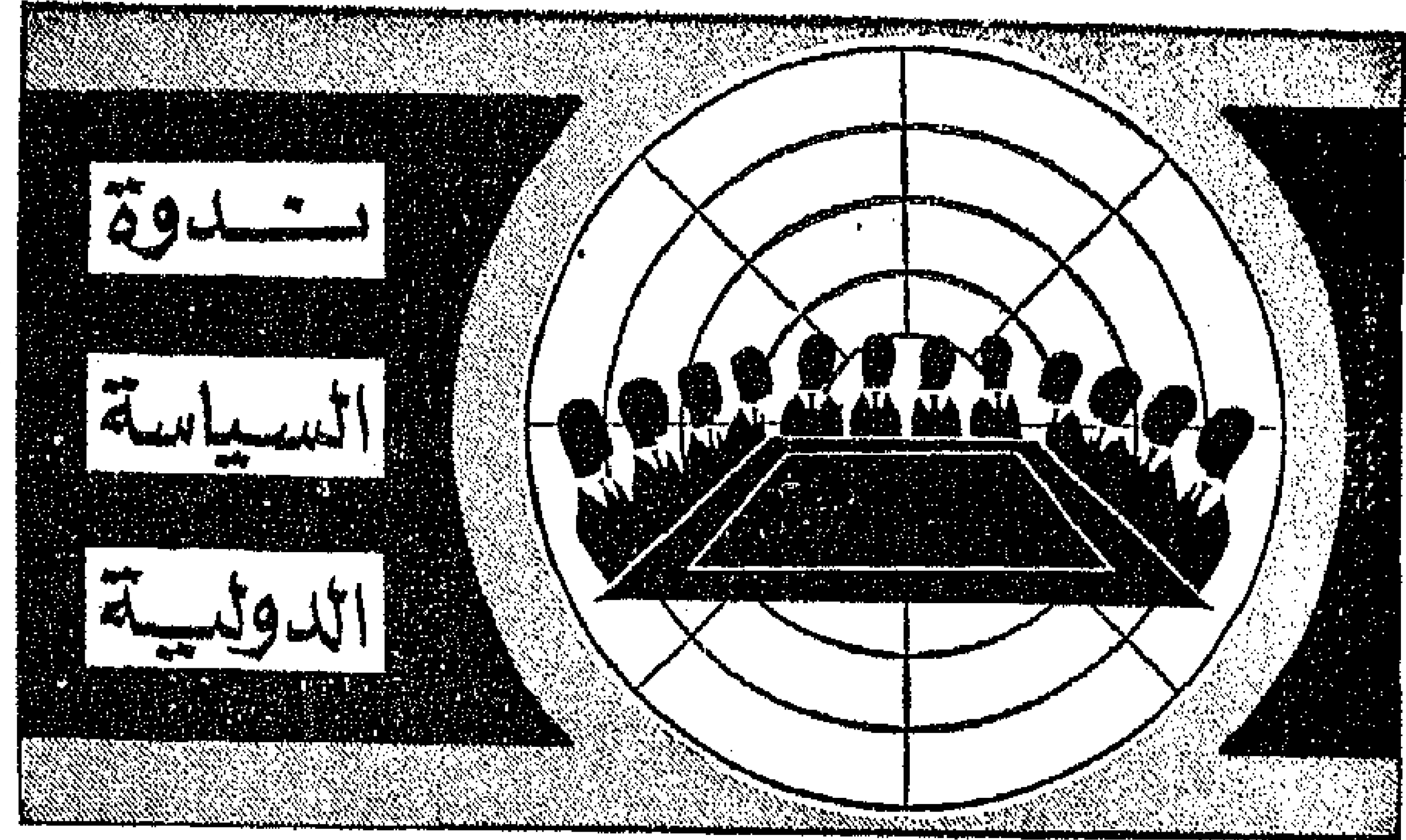
أهم الأحداث الدولية

- فى يوم ١٧ يوليو ١٩٧٦ نشر فى الجريدة الرسمية الاندونيسية ، القانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٦ ، تحت عنوان ضم شرق تيمور الى الدولة الموحدة لجمهورية اندونيسيا وتكوين محافظة تيمور الشرقية وبمقتضى هذا القانون ، ضمت اندونيسيا هذا الاقليم الى أراضيها بصفة رسمية ، وجعلته محافظة من محافظاتها . وقد بعثت اندونيسيا الى السكرتارية العامة للامم المتحدة ، بصورة من هذا القانون ، الذى تم توزيعه على جميع الدول الاعضاء فى ٧ سبتمبر ١٩٧٦ .

- فى يوم ١٠ أكتوبر ١٩٧٦ أغلقت تشاد حدودها مع ليبيا وقد اتخذت حكومة تشاد هذا الاجراء ، بسبب موقف الحكومة الليبية المؤيد لاعضاء جبهة فرولينات المتمردة على حكومة الجنرال معلوم رئيس تشاد .

- بدأت فى باريس يوم ١٢ نوفمبر ١٩٧٦ اتصالات دبلوماسية رسمية ، بين ممثلى الولايات المتحدة الامريكية وفيتنام ، فى محاولة لاعادة المحادثات السياسية بين البلدين ، سعيا الى اقامة علاقات دبلوماسية واقتصادية طبيعية بينهما .

- أعلن الرئيس الامريكى المنتخب جيمى كارتر فى يوم ٣ ديسمبر ١٩٧٦ اختيار « سيروس فانس» وزيرا لخارجيته . وسيخلف فانس الدكتور هنرى كيسنجر رئيسا للدبلوماسية الامريكية . وقد رحب كيسنجر بهذا الاختيار ، ووصفه بأنه موفق للغاية . ويعتبر فانس دبلوماسيا محنكا ، ويتمتع بسمعة دولية طيبة للغاية ، ولكن من المعروف عنه أيضا ، أنه يعتبر منفذا للسياسة بشكل جيد ، أكثر منه خالقا وواضعا للسياسة . ويبدو أن الرئيس كارتر ، يريد أن يحتفظ لنفسه باتخاذ القرارات فى مجال السياسة الخارجية .



الرئيس الأمريكى الجديد وأزمة الشرق الأوسط

المشتركون فى الندوة وفقا للترتيب الهجائى :

د. اليكس فاسيليف
د. بطرس بطرس غالى
بيتر مانسفيلد
توماس ليمان
د. تيم سوليفان
جميل مطر
دانييل بريوليه
رافئيل موسيبيف
د. سعد الدين ابراهيم
د. على الدين هلال
د. مالكولم كير
محمد سيد احمد

فى ١٠ نوفمبر ١٩٧٦ ، عقد مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ، بالتعاون مع مجلة السياسة الدولية ، ندوة حول « كارتر وأزمة الشرق الأوسط » وقد حضرها لفيف من المتخصصين الاجانب والعرب فى الشئون السياسية الدولية ، وهم وفقا للترتيب الهجائى د. اليكس فاسيليف مراسل صحيفة البرافدا السوفييتية فى القاهرة ، د. بطرس بطرس غالى رئيس مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ورئيس تحرير مجلة السياسة الدولية وبيتر مانسفيلد الصحفى الشهير بجريدة الجارديان البريطانية ، وتوماس ليمان مراسل جريدة الواشنطن بوست فى المنطقة العربية ، و د. تيم سوليفان رئيس قسم الاقتصاد والعلوم السياسية بالجامعة الامريكية بالقاهرة ، وجميل مطر مدير ادارة التخطيط والمتابعة بالامانة العامة لجامعة الدول العربية ، ودانييل بريوليه مراسل وكالة الانباء الفرنسية فى القاهرة ، ورافئيل موسيبيف مراسل صحيفة أزفستيا السوفييتية فى القاهرة ، و د. سعد الدين ابراهيم استاذ علم الاجتماع السياسى بالجامعة الامريكية بالقاهرة ، و د. على الدين هلال المدرس بكلية الاقتصاد ورئيس وحدة النظم السياسية بمركز الدراسات ، ود. مالكولم كير استاذ العلوم السياسية بجامعة كاليفورنيا ومحمد سيد أحمد المحرر بالاهرام .

د. بطرس غالى : ان الهدف من هذه الندوة ، هو اجراء حوار حول النتائج المترتبة على انتخاب جيمي كارتر بالنسبة للسياسة الخارجية الامريكية ، وبالتحديد تجاه منطقتنا .. ومن واقع ملاحظتى لانتخابات الرئاسة الامريكية ، حين كنت فى واشنطن مؤخرا ، استطيع القول بان الجميع متفقون على أن كارتر سياسى فعال . وانه سيعتمد على تنظيمات وشخصيات جديدة وقد نشر انه سيجرى تغييرا شبه كامل فى التمثيل الدبلوماسى الامريكى او على الاقل فى مكتبه . وسواء كان الموضوع عن الشرق الاوسط ، أو عن غيره فلن يكون هناك تغيير جذرى فى السياسة الخارجية ، وربما حدث ذلك فى الاساليب والشخصيات ، ولقد سمعنا ان برزيزنسكى ربما يعين مساعدا لشئون الامن القومى ، وانه سيلعب دورا هاما فى رسم السياسة الخارجية . وأستطيع ان أفهم أيضا سر الاتهامات العربية له بالتشنج ، من واقع تصريحاته عن المقاطعة العربية ، وتهديده بالحرب الاقتصادية ضد العرب ، اذا أعادوا

الى استخدام الحظر البترولي • وعلى اية حال لا أزعم ان لدينا معلومات كافية ويقينية عن جيمي كارتر ، ومن ثم ستدور مناقشتنا على أساس الانطباعات الشخصية ، على الاخص فيما يتعلق برؤيته للشرق الاوسط •

بيتر مانسفيلد : من المؤكد ان معلوماتنا قليلة ، فيما يتعلق بسياسة كارتر ، ولكنى ارى ان تصريحاته فى الحملة الانتخابية ، ليس من الضرورى ان تؤثر فى سياساته بعد أن يتولى الرئاسة ، خاصة وانه كان متفهما للقضية الفلسطينية فى المراحل الاولى للانتخابات ، وان كان قد حدث تغير فى موقفه فى الاسابيع الاخيرة حيث وضحت اراؤه المؤيدة لاسرائيل • واعتقد ان اسرائيل والقوى الصهيونية المؤيدة لها سوف تواصل الضغط على كارتر خشية أن تتطور اراؤه فى اتجاه لا يرضون عنه • وستعمل اسرائيل على توثيق علاقتها بنائب الرئيس السناتور مونديل ، حتى لا يتكرر الخطأ القديم ، عندما تجاهلت فورد ، وقت أن كان نائبا للرئيس •

د • سعد الدين ابراهيم : يمكن تبرير التخوف العربى من انتخاب كارتر ، من زاوية ان الحزب الديمقراطى ، اكثر موالاة لجماعات الضغط الصهيونية فى أمريكا ، ففى كل مرة يقع فيها عدوان اسرائيلى ، تكون الحكومة الامريكية تحت ادارة ديمقراطية ، وفى كل انسحاب اسرائيلى من الاراضي العربية تكون تحت ادارة جمهورية • الا انه من الضرورى التسليم ، بأن السياسة الامريكية لا تتشكل بشخص او بجهاز واحد ، ذلك ان اطرافا عديدة تشارك فى هذا التشكيل •

وانطلاقا من التسليم بهذه الملاحظة ، يمكن القول بأن الحملة الانتخابية مرت بثلاث مراحل الاولى ، بدا فيها كارتر معتدلا ومتفهما القضية الفلسطينية ، وقد اشار الى اهمية الاعتراف بالحقوق الشرعية للشعب الفلسطينى ، والى احتمال قيام دولة فى الضفة الغربية ، متحدة فيدراليا مع الاردن • وفى المرحلة الثانية التى بدأت بعد الانتخابات الاوليه ، فتر تأييده للفلسطينيين ، وان كان لم يهاجمهم • وقد تبنى ما عرف بتقرير لجنة بروكنجز عن الشرق الاوسط • أما فى المرحلة الثالثة ، فقد كان على نقيض ما كان عليه فى المرحلة الثانية ، فقد بدا أكثر موالاة لاسرائيل ، وهدفت تصريحاته الاخيرة الى ارضاء المؤسسات الصهيونية فى الولايات المتحدة • ومن ثم لا يجب التهويل من شأن هذه التصريحات ، كما لا يجب اغفالها ، خاصة وانها يمكن أن تستغل فى الضغط عليه فيما بعد •

واعتقد ايضا أن رد الفعل العربى لكارتر مبالغ فيه الى حد ما ، فقد كانت لفورد تصريحات مثل تصريحات كارتر حول المقاطعة العربية والحظر البترولى ، بل أن فورد اختتم عهده بالموافقة على اتفاقية سلاح لاسرائيل من أنواع لا تستخدم على نطاق واسع فى الجيش الامريكى ذاته • وعلى اية حال فاننى أرى انه ايا كان شخص الرئيس الامريكى ، فان أفعاله ستحدد وفقا لما يفعله العرب ، ومن هنا تأتى أهمية التضامن العربى ، وتكوين جبهة عربية موحدة ، والاعداد المنظم للفترة المقبلة •

د • بطرس غالى : هل استطيع ان أسألك سؤالا : ان التخوف العربى ، يرجع الى اعتبارات عملية تتعلق بعنصر الوقت وامكانية تأجيل القضية ، ريثما يتسنى لكارتر فهمها ـ كما أنه فى نهاية ١٩٧٧ ستجرى الانتخابات الاسرائيلية ، وهذا سبب آخر للتأجيل ، الا ترى ان تلك أسباب حقيقية للتخوف العربى ؟

د • سعد الدين ابراهيم : بالتأكيد ، وانا لم أذكر كل العوامل المحددة للتخوف العربى ، ومن المعروف أن كل رئيس جديد ، يحتاج الى ستة او سبعة اشهر على الاقل ، حتى يتأكد من الالمام الحقيقي بالمشكلة فى الشرق الاوسط ، خاصة ما يتعلق منها بحساسيات تمس الموقف الامريكى ذاته ، ولا شك ان عامل الوقت يتيح للاسرائيليين ذريعة المماطلة والانتظار بعض الوقت لكسب سنة أخرى •

مالكولم كير : لى تعليق سريع على ماذكره الدكتور سعد الدين ابراهيم ، لست متأكدا من ضرورة التسليم ، بأن اى رئيس يحتاج الى مدة تبلغ عدة أشهر لدراسة الموضوع ، وفى الحقيقة ، يحدث التأجيل لواحد من أمرين : اما لان الرئيس لا يريد ان يفعل شيئا ، واما لانه يجهل الموضوع محل القرار • ولنفترض جدلا ، ان شخصا ما يستطيع اقناع كارتر بضرورة اجراء تحرك بغير انتظار ، ربما يكون برزيزنسكي أو طرفا آخر خاصة اذا أخذ فى اعتباره ـ أى الرئيس ـ ان الانتظار الطويل ، يمكن أن يوقعه فى مشاكل مثل الانتخابات الاسرائيلية وانتخابات الكونجرس القادمة • انى أريد أن أسأل الدكتور ابراهيم سؤالا ، لماذا ركزت على تقرير بروكنجز كمؤشر لما سيفعله جيمى كارتر ؟

د • سعد الدين ابراهيم : هناك ثلاثة اسباب لذلك : الاول ، ان تصريحاته عن الشرق الاوسط ، كانت قريبة خاصة فى المرحلة الاولى من الحملة الانتخابية من المقترحات التى وردت فى التقرير • والثانى علاقة برزيزنسكى بالتقرير ، اذ كان احد محرريه ، والثالث ، ان هذا التقرير ، له وزن كبير فى جلسات الاستماع بمجلس الشيوخ ، ولا نستطيع اغفال هذه الوسيلة التى اعتقد أنها عامل فى تشكيل السياسة الخارجية الامريكية تجاه الشرق الاوسط وقد تبنت افكارا عن الشرق الاوسط ، قريبة الصلة بما جاء فى تقرير بروكنجز •

مالكولم كير : تقرير بروكنجز مثله مثل القرار رقم ٢٤٢ الجميع يؤيدونه ، ولكن لا أحد يعرف ما يعنيه •

د • على الدين هلال : أعتقد ان هناك اتفاقا ، على أن السياسة الخارجية الامريكية ، يشترك فى صنعها عدد من المؤسسات ، أهمها الكونجرس على سبيل المثال • ومن ثم ليس من الدقة ، التركيز على دور الافراد فى رسم السياسة • وأود التعليق على ماذكره الدكتور كير ، ان أى رئيس يمكن أن يتذرع بعنصر الوقت للتأخير ، ومن ثم فان الامر مرتهن بدورنا كعرب ، علينا التفكير فيما يمكن اللجوء اليه لاقناع الرئيس ومعاونيه ، بأن التأخير لن يكون فى صالح الولايات المتحدة ، وان هناك ما يمكن كسبه بالتناول السريع لقضية الشرق الاوسط • وأمام الدبلوماسية العربية ، خطوات كثيرة يمكن أن

تسير فيها ، منها ضرورة الاتصال الفعال والوثيق بمعاوني كارتر ، والاحتفاظ بقنوات اتصال مع الاتحاد السوفييتي ، وبمنظمة تحرير فلسطينية قوية ، والتخلص من الاثار السلبية للازمة اللبنانية ، هذا كله يحدث في ظل تضامن عربي مؤثر .

د . بطرس غالي : هل الاتصال بموسكو ، يعود الى تولي كارتر للرئاسة ، وبمعنى آخر ، لو كان الرئيس فورد هو الذي نجح في الانتخابات ، هل كنت تطلب نفس الشيء ؟

د . علي الدين هلال : نعم ، ولكن الحاجة الى ذلك الان اكثر الحاحا . اننا نواجه رئيسا جديدا ، والشكوك حوله متزايدة ولا نعرف بالضبط أين يقف من مشاكلنا . ومن هنا فالحاجة للاتصال بموسكو تكون ملحة .

توماس ليبمان : ارى أن على الدول العربية ، أن تتفهم الظروف التي يعمل فيها أي رئيس جمهورية جديد ، فهو ليس مستقلا عن الظروف السياسية والتاريخية التي سبقت مجيئه للسلطة . هذا الامر ينطبق على باري جولد ووتر أو ماكجفرن . وعلى هذا اتساءل ماذا يمكن أن يفعله العرب للتأثير في السياسة الامريكية ؟ أعتقد أن واحدا مما يمكن أن يفعلوه ، هو فهم جذور هذه السياسة . ولعل ذلك يجيب في جانب منه ، عن بعض الاسئلة التي وجهت الي ، وأنا أزور بعض البلاد العربية ، وكان أهمها ، التساؤل عن سبب انحياز قوة كبرى مثل الولايات المتحدة ، الى دولة تعد بالتعبير الجيوبولتيكي محدودة الوزن ، بالنسبة لمنطقة تحوي مائة مليون عربي .

وأعتقد أن هناك مسائل أخرى يجب أن تشغل الاهتمام العربي ، بعضها ذو اهمية حاسمة على الاقل في المدى القصير ، مثل وجود التقاء ثقافي أمريكي مع اولئك الذين يحكمون في اسرائيل ، وأعني بهم اليهود ذوي الاصل الاوربي ، وبالتحديد هم أوربيون قبل أن يكونوا يهودا . وهؤلاء يشاركون الامريكيين ، الميراث الثقافي واللغوي والسياسي ، وأما العرب فلا . وبالاضافة الى ذلك ، فان التأييد الشعبي الامريكي ، قد اتجه تقليديا الى رعاية « الطرف الاصغر » الذي يبدو وكأنه يستحق التعاطف معه . حقيقة فان الاسرائيليين ، هم الذين اعتدوا على العرب أكثر من مرة ، ولكن المسألة ليست مفهومة على هذا النحو عامة من جانب الرأي العام الامريكي . بل ان نقص معلومات الشعب الامريكي ، عما يجري في المنطقة على وجه الحقيقة واضح مما كتبته مجلة نيوزويك ذات مرة عن غزو مصر لاسرائيل عام ١٩٧٣ . وأنا لا أعتقد شخصيا بصحة هذا ، ولكنني أعتقد أن معظم الناس اعتقدوا أن اسرائيل الصغيرة تقاتل بشجاعة . واذا عدنا الى منتصف الستينات نجد اتجاها أمريكيا للنظر الى أجزاء من العالم العربي ، وخاصة لمصر والعراق ، كمخالب للاتحاد السوفييتي ، وأدوات تدور في فلكه ، والى اعتبار أن الشيوعية السوفييتية قد بسطت نفوذها على هذه المنطقة من العالم ، التي تعتبرها ذات أهمية استراتيجية ، في حين اعتبرت اسرائيل معقل الديمقراطية الذي يمثل المصالح الغربية في مواجهة الخطر السوفييتي .

ان مثل هذه المقولات ، لا يمكن محوها بسهولة . وأعتقد انه سيتعين على جيمي كارتر ، أن يتعامل معها عندما يمسك بمقاليد السلطة . وهنا أود أن اشير ، الى شيء لاحظته في جولة لي لدولة الامارات العربية ، وهو أن المثقفين أمضوا يوما في حلقة نقاش واسعة ، للاحتفال بذكرى وعد بلفور . ولقد وجدت أن هذا بمثابة تدريب علمي مثير للاهتمام ، ولكنني أعتقد انه كان غير ذي مغزى ، على ضوء الظروف الحالية في العالم العربي .

د . بطرس غالي : شكرا للسيد ليبمان ، وأود أن أشير الى أن المركز ، سوف ينشر كتابا حول الانتخابات الامريكية ، وكيف تدار ، وهذا هو اسهامنا في فهم ما يحدث .

جميل مطر : لاحظت اننا كنا نتحدث عن الوقت الذي يحتاجه كارتر ، لكي يتعامل مع الازمة ، ولكن الحديث عن الوقت ، عكس تخوفا وقلقا عربيا . وأريد أن اتساءل لماذا العجلة ، ألا نستطيع الانتظار حتى نتخلص من الورطة التي صنعها كيسنجر في السنوات الثلاث الاخيرة ؟ لماذا يتعين وضع كارتر في وضع حرج ، خاصة والخيار أمامه وأمامنا الان هو نتائج تحركات كيسنجر .. ألا ننتظر حتى تتغير أوراق اللعبة ، ويكون الوطن العربي في وضع أفضل ؟

محمد سيد احمد : أعتقد أن الموضوع الرئيسي في النقاش ، هو مشكلة كارتر والشرق الاوسط . أن كارتر شخص مجهول المواقف تجاه قضايا كثيرة ، ولكن الجزء المجهول في سياسة كارتر ازاء الشرق الاوسط ، يتسم بأبعاد خاصة ، لان هناك نوعا من عدم التزامن بين الموقف القائم في المنطقة الان موضوعيا ، وبين ما يعلنه كارتر حول مسائل أخرى .

وأود أن أطرح بعض النقاط ، أولا نحن لا نعرف ما الذي ينتوي كارتر القيام به ، لانه لم يلزم نفسه بأي شيء محدد . ولعله يكون أكثر تملكا للسلطة ، ولديه الفرصة لان يفعل ذلك ، ولان يملك موقفا أكثر حرية ازاء المشكلات ، عن الرؤساء السابقين ، الذين كانوا أكثر ارتباطا بمؤسسات أو بجماعات ضغط ، أو بوعود بعينها ، وهكذا فمجال المجهول في كارتر كبير .

وثانيا ، اننا في الوطن العربي اليوم ، وربما أكثر من أي وقت مضى ، نتوقع تحركات من جانب أمريكا ، أي هناك اتفاق عربي عام ، يدور حول ان امريكا يجب أن تفعل شيئا . وكانت سياسة مصر واضحة جدا ، في أن أمريكا يجب أن تلعب دورا محوريا في التسوية ، ولم يكن الامر بنفس الوضوح بالنسبة لسوريا . وعندما وقعت الازمة اللبنانية ـ وكانت في أحد جوانبها رد فعل لعملية التسوية ـ ظهر شيء جديد ، هو انتشار الفوضى في لبنان ، الى جانب بروز دور الفلسطينيين كعامل تفجير للابنية العربية ، وربما توافق هذا مع منطق كانت مصر فقط هي التي تتبناه ، وبدأت أطراف متعددة تخشى من انتشار حالة الاضطراب بعدما حدث في لبنان ، تحسبا من انتقاله الى أجزاء أخرى في العالم العربي . وأكثر من ذي قبل ، وجدت حاجة للسيطرة على الموقف ، وهذا ما ترجم في قرارات الرياض والقاهرة ، وللاستفادة من حقيقة أن منظمة

التحرير الفلسطينية اليوم ، ليست في وضع يمكنها من معارضة توافق عربي عام ، علي أن التسوية يجب أن تتم من خلال الولايات المتحدة • هذا عن الجانب العربي •

واذا أخذنا الجانب الاسرائيلي ، فسنلاحظ عدم وجود «مزاج» أو اتجاه نحو مفاوضات سريعة ، برغم أن الاسرائيليين لم يكونوا في موقف أفضل من هذا في الشرق الاوسط ، وذلك في ظل فتح الحدود مع لبنان ، والضفة الغربية لنهر الاردن ، والاتفاق التعاقدى مع مصر ، وانتشار الجيش السورى في كل مكان الا الجولان •

وهكذا لدينا رئيس أمريكي مؤيد لاسرائيل للغاية ، استنادا الى تصريحاته خلال الفترة السابقة على الانتخابات مباشرة • وهناك «مزاج» عربي عام ، بأن يفعل الرئيس شيئا وبسرعة • وهناك عدم رغبة اسرائيلية في مفاوضات سريعة • والمسألة اذن هي هل هذه العناصر حقيقية وصادقة ؟ وفى حالة صدقها ، ما الذي يتعين علينا أن نفعله ؟

بيتر مانسفيلد : لقد ابلغت منذ عدة أيام ، من مصادر فلسطينية عليمة ، انهم قد أخبروا بواسطة الحكومة السوفييتية ، وبصفة خاصة من السيد جروميكو ، بأن هناك خطة سوفيتية لاعادة عقد مؤتمر جنيف ، تركز على تشكيل ثلاث لجان مستقلة داخله • أولاها مصرية اسرائيلية ، وثانيتها سورية اسرائيلية ، وثالثتها فلسطينية اسرائيلية • والامر المثير للاهتمام ، هو أن جروميكو جعلهم يعتقدون ، أن حكومة الولايات المتحدة توافق على هذا الاقتراح • وفى حالة كون هذا صحيحا ، فان هذه الحكومة الامريكية هى حكومة الرئيس فورد • وما أريد معرفته هو ، هل هناك دليل على صحة هذه المسألة ، والى أى مدى يظل الامر صحيحا في ظل حكم الرئيس كارتر ؟

رافائيل موسييف : فيما يتعلق بسؤال كهذا ، ليس لدي للاسف معلومات بخصوص الاجابة عنه ، ولكنى أقول ان هناك خطوات عملية محددة، تتخذ نحو الخروج من المأزق في الشرق الاوسط • وأود أن أضيف ، أننا عندما نتحدث عن كارتر وأزمة الشرق الاوسط ، فان الوقت يصبح مبكرا للغاية ، لتحديد الدور الذى سيلعبه في حلها ، او بخصوص أى أزمة أخرى في العالم • ويمكن تبرير ذلك ببعض الاسباب ، منها أن كارتر لم يدل بأية تصريحات يمكن أن تشكل في مجموعها خطا سياسيا محددا • واتفق مع القول بعدم المبالغة في وزن الاعتبارات الشخصية بالنسبة لحل المشكلات الدولية ، ولا أريد أن أقلل من مغزى انتخاب كارتر ، وانما أرى وجود العديد من العوامل ، التى سيكون لها تأثيرها على التطور المقبل لازمة الشرق الاوسط •

واذا عدنا ثانية الى أزمة الشرق الاوسط ، فاننى أعتبر انها أزمة تحتاج الى تسوية شاملة ، ولا أدرى ما اذا كان بمقدورنا عمل هذا الان ، والاطار المعترف به هو مؤتمر جنيف ، والذى ستشارك فيه جميع البلدان والاطراف المعنية بالازمة • وفى هذه الحالة ، سنتوصل الى حل ضرورى بغض النظر عمن يوجد في البيت الابيض •

ن• اليجسى فاسيلييف : لقد تطورت مناقشتنا على نحو كان فيه كل واحد منا يحاول ان يضع نفسه موضع كارتر • وأعتقد أن هذا هدف صعب • ولذا أود أن استمر في متابعة ما قاله زميلي موسييف عن الحقائق والعوامل الموضوعية في الموقف ، وليس حول رغبات ونوايا زعيم سياسى بعينه ، حتى لو كان رئيس أقوى دولة رأسمالية في العالم • هناك احتلال اسرائيلي لاراض عربية ، وسياسة اسرائيلية في المناطق المحتلة تهدف الى طرد السكان الفلسطينيين منها ، لبناء مستعمرات جديدة على الاراضي الفلسطينية ، أى الضفة الغربية وقطاع غزة • هذه الحقائق الموضوعية ، يتعين على اى رئيس للولايات المتحدة ، ان يتعامل معها ، وكذلك العرب • واذا امكن انجاز تقدم في ظل قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ فان هذا سوف يوفر الامن الضرورى لكل البلدان والاطراف المعنية ، بالاضافة الى حقوق شعوب المنطقة • هذا الحل الشامل ، أن يفترض أولا انسحاب القوات الاسرائيلية من الاراضي العربية المحتلة في ١٩٦٧ • وهناك ثانيا ، ثلاثة ملايين من الشعب الفلسطيني ، لابد من الوفاء بحقوقهم المشروعة بما في ذلك حقهم في اقامة دولتهم الخاصة • ومن زاوية ثالثة فان احدى الحجج التى تستخدم في تسليح اسرائيل ودعم امريكا لها هى أمن اسرائيل • ولذا فمن الضرورى وجود نظام دولى لضمان حدود وأمن دول المنطقة • وكما هو معروف اليوم ، انه لابد من انهاء حالة الحرب في الشرق الاوسط •

والان بشأن التفاصيل الخاصة بالسياسة السوفييتية في الشرق الاوسط ، أريد أن أوضح شيئا بالنسبة لما ذكره الدكتور على الدين هلال ، بأنه من الضرورى الان وجود قنوات اتصال مع موسكو • أننى لا أوافق على هذا الاسلوب لمواجهة المشكلة ، لانه يعني وجود لعبة سياسية في المنطقة ، والامر ليس كذلك ، بل هو في حقيقته خطر الحرب ، وحقوق ومصالح كل شعوب المنطقة ، ومن ناحية أخرى ، فان خط السياسة السوفييتية في المنطقة ، لا يتحدد بواسطة شخص ، بل تحدده مؤتمرات الحزب•

أما بالنسبة للسياسة الامريكية في الشرق الاوسط خلال المرحلة المقبلة ، فاننى أتفق مع ما قيل ، بأن تأثير كارتر الشخصى ، لن يكون هو العامل الوحيد • فلا شك أن للحقائق الموضوعية الاخرى دورها • وفيما يتعلق بمصالح العرب ، هناك نقطة لم تذكر حتى الان ، هى دور البترول • ففى خلال العامين الماضيين ، أصبحت الولايات المتحدة أكبر مستورد للبترول في العالم ، وتعتمد على بترول الشرق الاوسط ، وخاصة بترول الخليج ، وان كان ليس بنفس الدرجة بالنسبة لليابان وأوروبا الغربية • ومن ثم بعد هزيمتها في فيتنام ، لم يعد هناك في « العالم الثالث » مكان أكثر أهمية للولايات المتحدة من الشرق الاوسط • وقد حدث نوع من فقدان التوازن بالنسبة للسياسة الامريكية يكمن في أنه بينما كانت المصالح السياسية في صف اسرائيل ، فان المصالح الاقتصادية خاصة بعد ١٩٧٣ أصبحت مركزة في منطقة الخليج • ولعلاج هذا الخلل ،

فاننا نرى محاولات أمريكا للتغلغل في منطقة الخليج . وحجر الاساس في هذه المحاولات ، هو ايران ، التي يجري تسليحها لتصبح القوة العسكرية الاولى في الشرق الاوسط .

ولقد ظهر كتاب امريكي عن فيتنام ، يتضمن خطط الحرب الامريكية الثانية ، جاء فيه أنه لم يعد من الضروري ان يتدخل جنود امريكيون في الشرق الاوسط ، فهناك تدخل بالفعل من جانب ٢٠ الفا من الامريكيين سواء بزيهم العسكري أو بدونه كمستشارين في ايران وهناك آلاف من الخبراء على الجانب الاخر من الخليج . وهكذا فاننا نرى أن في هذه المنطقة المتفجرة للغاية مركزا آخر للتوتر والتفجر ، في الخليج العربي . وفي الوقت الحالي ، يلاحظ أن معدل التسلح في الشرق الاوسط ، يوازي سبعة أمثاله في خارج المنطقة ، ولعل هذا يزيد من عناصر تفجر الموقف . لذلك كله نؤيد تسوية شاملة في المنطقة .

د . تيم سوليفان : انني أختلف مع بعض الافتراضات الاساسية التي طرحت في الندوة . هناك نوع من الاتفاق ، على أن كارتر مجهول ، ولكني لا أوافق على ذلك الرأي . انه على العكس ، كان واضحا في كثير من القضايا الاساسية . فقد صرح بأنه يفضل أن يكون لديه وزير خارجية قوي ، وأنه يرغب في العمل مع شخصيات قوية . كما أبدى اهتمامه بتطوير العلاقات مع دول أوربا الغربية ، التي يعتقد أنها تضررت خلال حكم كل من نيكسون ، وفورد ، وأنه مهتم أيضا بتدعيم التعاون مع اليابان ومع كندا والمكسيك . وهو يعارض نظام حكم البيض في جنوب أفريقيا ، خاصة اذا أخذ في الاعتبار ، حصوله على ٨٤ في المائة من أصوات الزنوج . وأعتقد أنه سيستجيب لاهتمام السود في الولايات المتحدة ، بازالة نظام البيض في جنوب أفريقيا ، خاصة في روديسيا .

أما بالنسبة للشرق الاوسط ، فأعتقد أنه أيضا على اتصال بالقضية ، من خلال عدد كبير من المستشارين ، على الرغم من عدم التكهن بوزير الخارجية الجديد . وقد قرر جميع هؤلاء المستشارين ، أنه ينبغي التخلي عن دبلوماسية الخطوة خطوة ، وأنهم يؤيدون قيام الولايات المتحدة بتقديم مبادرة أمريكية كبيرة وسريعة ، لتحقيق التسوية الشاملة ، من خلال المفاوضات لمشكلة الشرق الاوسط .

ان كارتر ليس مدينا في نجاحه لاصوات اليهود ، فقد حصل على ٥٥ في المائة منها ، وهذا يعد قليلا بالنسبة لما حصل عليه كيندي أو جونسون . ومع ذلك ، فقد حقق أغلبية في الاصوات ، قد تكون ضئيلة ، ولكنها تفوق تلك التي فاز بها كل من كيندي ونيكسون . ويمكن القول في ضوء قدراته الذاتية التي تتسم بالطموح ، انه يميل الى التقدم بمبادرة ، عن أن يطلب مهلة لدراسة المشكلة . والسؤال الآن هو ماذا سيفعل العرب ؟ ، أعتقد أنهم يمكن أن يعدوا أنفسهم لعمل رد فعل لهذه المبادرة ، أو التقدم بمبادرتهم الخاصة . كما ان هناك امكانية وجود مبادرة أمريكية سوفيتية .

د . علي الدين هلال : أعتقد أن هناك سوء فهم بالنسبة لما ذكرته بشأن الاتصال بموسكو ، ومن ثم يهمني تصحيحه . انني أعتقد أن من المصلحة القومية لبلادي ، أن تحافظ على علاقاتها مع الاتحاد السوفييتي ، كنقطة مبدئية ، وليس كلعبة » أو كتكتيك . هناك موضوع اخر أثير في الندوة ، ولم يأخذ حقه من النقاش ، وهو المتعلق بالتوقيت . من الواضح أننا كعرب ، نتعجل عقد مؤتمر جنيف ، كما نرغب في عمل شيء مباشر ، الا ينبغي الانتظار ، ريثما تتدعم قدرتنا التفاوضية . وهل نحن في حاجة فعلا الى مؤتمر جنيف بشكل عاجل ؟

د . بطرس غالي : هل تتصور أن الوقت يعمل لصالحنا ؟

د . علي الدين هلال : اذا ما جعلناه كذلك . والمسألة ليست عدد السنوات ، وانما اعداد القوة الذاتية لنا ، والاسراع بالتخلص من السلبيات التي تشوب الوضع في المنطقة .

محمد سيد أحمد : في رأيي أن سياسة الخطوة خطوة قد حققت أهدافها وانتهت ، وأتساءل عما اذا كان هناك اتفاق يمكن توقيعه بين الدول العربية ، وتتجاوب معه اسرائيل أو يتمشى مع ما أراده كيسنجر ، ويمكن للادارة الحالية أن توافق عليه . قد يحدث هذا ، ولكنه سيكون مكلفا بالنسبة للفلسطينيين ، وسوف تجهض القضية الفلسطينية ، لان اللحظة الحالية هي أفضل لحظة لذلك . وعلى هذا ، فان التخلي عن سياسة الخطوة خطوة ، يعد الشيء الطبيعي الذي يمكن عمله الآن . والمسألة هي ، ما اذا كان كارتر بالشكل الذي عرفناه به أم غيره ، سوف يرى ضرورة العمل ، أم أنه سيتعلل بالافتقار الى المعلومات حول الشرق الاوسط .

د . سعد الدين ابراهيم : أولا بالنسبة لسياسة الخطوة خطوة ، لم يتم التخلي عنها بعد . وفي حديث لكارتر لمجلة نيوزويك في مايو حول عدد من مسائل السياسة الخارجية ، أبدى عدم اعتراضه على سياسة الخطوة خطوة . ورأى أن الخطوات التالية المطلوبة ، هي فض اشتباك آخر على الضفة الغربية ، ثم على الجبهة اللبنانية !! ـ وهذا يعكس عدم دراية بموضوع فصل القوات ثم على الجولان . وقد يزداد تمسك الامريكيين بسياسة الخطوة خطوة ، اذا ما استمر الاسرائيليون في مقاومة التسوية الشاملة التي ستقتضي انسحابا فوريا من الاراضي المحتلة .

وثانيا بالنسبة للمبادرة الامريكية ـ السوفيتية ، صرح كارتر ، وفي نفس المقابلة المذكورة مع مجلة نيوزويك ، بأنه يفضل مبادرة أمريكية سوفيتية مشتركة ، تبدأ بمفاوضات غير علنية بين القوتين العظميين ، يتلوها عقد مؤتمر جنيف ، كنوع من المنتدى الدولي حيث يمكن للاطراف الاخرى ، أن تتعرف على ما يكون قد توصلت اليه الدولتان العظميان . بل ان كارتر أعلن خلافه ، وفي أكثر من مناسبة ، مع حكومة فورد ونيكسون ، حول تنحية الاتحاد السوفييتي جانبا من المفاوضات الجادة ، وأعلن رغبته في مشاركة جدية للاتحاد السوفييتي لاعتقاده بأهمية ذلك في نجاح أية مفاوضات .

وأما بشأن عامل الوقت وما اذا كان مناسبا للقيام بمبادرة جديدة ، فأعتقد أن ذلك يتوقف على ما يبدو لي ، على أنه احدى خصائص العقلية

العربية ، وهو « القنبلة » ، برغم أنني أكره استخدام هذا التوصيف ٠ والقضية هي أنه منذ الآن ، وحتى تولي كارتر للسلطة في يناير ، علينا التحرك ، وتحديد مواقفنا ، وتدعيم صفوفنا ٠ ولابد للعرب أن يجيبوا على أكثر من تساؤل ، ماذا سيفعلون مع الفلسطينيين ومع أنفسهم ، وما هو مسلكهم تجاه القوى الكبرى ٠ وأنني أتصور أنه منذ حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، لم يكن ثمة قوتان عظميان في المنطقة ، وانما قوة واحدة ، هي الولايات المتحدة ٠ واما الاتحاد السوفييتي ، فقد تم تجميد دوره ليس فقط بسبب تاثير التحركات الامريكية ، ولكن بسبب الاستعداد العربي لمثل تلك التحركات ٠ واذا لم يسهم الاتحاد السوفييتي بدور بارز مرة أخرى ، فانا أعتقد أن العرب لن تكون لديهم قوة مساومة كبيرة ٠ وأنا اتفق مع قول الدكتور علي الدين هلال ، بان تدعيم قنوات الاتصال بالاتحاد السوفييتي ، ضرورة استراتيجية ، وليست تكتيكية ٠ وثمة أخطاء كثيرة في السلوك العربي تجاه السوفييت ، كما كان للسلوك السوفييتي مثالبه العديدة أيضا ٠ وقد حان الوقت لان يصحح الجانبان الاخطاء ٠

د ٠ **بطرس غالي :** أوافقك على أنه من الاهمية بمكان للعرب ، أن تكون لهم علاقاتهم الطيبة مع الاتحاد السوفييتي ، مثلما هي مع الولايات المتحدة ٠ وأريد أن أسالك سؤالا ، ما رأيك في تصريح كارتر حول مفاوضات سرية مع الاتحاد السوفييتي ، ألا تعتقد أن هذا يعد تناقضا مع هجومه على الدبلوماسية السرية لكيسنجر ، وتأكيده على أن دبلوماسيته ستكون علنية ، وفي تعاون وثيق مع الكونجرس ؟

د ٠ **سعد الدين ابراهيم :** أعتقد أن ذلك ليس التناقض الوحيد فيما يعلنه كارتر من تصريحات ، فقد راجع نفسه عدة مرات في عدة قضايا ، وتناول قضايا معينة بطرائق مختلفة ٠ في الحقيقة لم يستخدم كلمة « سري » بل كلمة « غير علني » ، أي اجراء مفاوضات غير علنية مع الاتحاد السوفييتي ، مثل عقد مؤتمر جنيف ٠

وأحد التناقضات الاخرى فيما يعلنه ، أنه اتخذ موقفا مؤيدا للعرب بأكثر مما يطلبون اذ لم يتردد في اعلان اختلافه مع بيانات الحزب الديمقراطي ، حول السياسة الامريكية في الشرق الاوسط ، ومنها الاعتراف بالقدس العاصمة الموحدة لاسرائيل ، ونقل السفارة الامريكية من تل أبيب الى القدس ٠

محمد سيد أحمد : أود أن الفت النظر ، الى ضرورة التمييز بين عدة مظاهر ٠ على المستوى العربي ، فان مايو١٩٧٦ ليس نوفمبر١٩٧٦ فبينهما كانت ثمة محاولات تصالح عربي ، أو على الاقل تصالح عربي ضمني تبلور في مؤتمري القمة ٠ ويجب أن نميز من ناحية أخرى ، بين المبادرة الامريكية السوفييتية المشتركة ، وعقد مؤتمر جنيف ، فهما ليسا نفس الشيء ٠ فمن المتصور عقد مؤتمر جنيف ، دون أن تسبقه مبادرة امريكية سوفييتية ، أو حتى اتفاق في وجهات النظر بينهما ٠ ومن ناحية ثالثة ، بين ضرورة وجود دور استراتيجي للاتحاد السوفييتي ، وادراك بقية الاطراف المعنية لهذا الدور ٠ وأما بالنسبة لاسرائيل ، فان القيادات الحاكمة فيها ، لم تدرك بعد ، التغير الواقع في المزاج العربي ٠ أو قد يفضلون « اغفال » المزاج العربي الجديد ٠ وتلافي مزيد من الابتزاز ٠

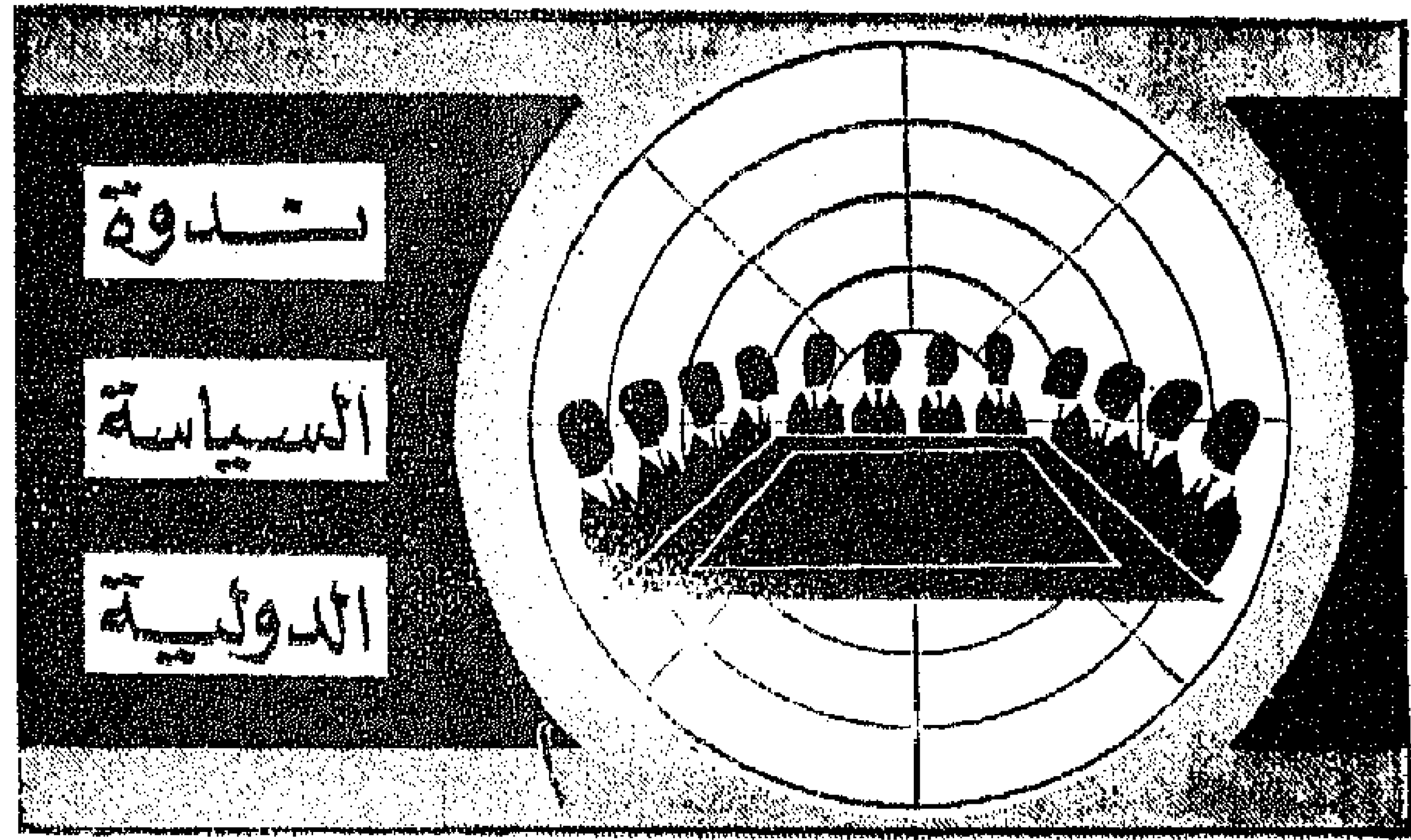
جميل مطر : رأيي انه يجب التخلص من الاثار الجانبية لسياسة الخطوة خطوة ، واقصد بها مظاهر عزل القضايا الاساسية عن بعضها بعضا ، مثلما حدث بعزل البترول عن الصراع العربي الاسرائيلي ، وعزل البلاد العربية ، عن بعضها بعضا ، وتجاهل القضية الفلسطينية والحديث عنه ، وكأنها منفصلة عن مشكلة الشرق الاوسط ٠ مثل هذه المسائل يجب الخلاص منها ، قبل الذهاب الى مؤتمر جنيف ، كما يجب الاتفاق على عدم عودة استخدام أسلوب الخطوة خطوة داخل المؤتمر ذاته

محمد سيد أحمد : انني أريد ان اقدم حالة محددة ٠ لقد بدت مسألة منظمة التحرير الفلسطينية او المسألة الفلسطينية عموما ، كعائق يجب التغلب عليه للوصول الى الحل ٠٠ واخشى بعد كل ما حدث في المنطقة ، ان تفقد المسألة الفلسطينية ابعادها وثقلها الخاص في التسوية ، أو يضحى بها من أجل تقدم التسوية والاستقرار في المنطقة ٠

مالكولم كير : ان الكثير مما سوف يحدث ، وخاصة بالنسبة للتباحث مع كارتر ، يتوقف على ما يجري في المنطقة العربية وعلى التوصل الى رأي موحد ومتفق عليه بين البلاد العربية ، كذلك لابد أن تتحرك القوتان العظميان أمريكا والاتحاد السوفييتي للمشاركة في وضع تسوية تضمن حقوق كل الاطراف والمسألة ليست هي هل الوقت مناسب ام لا ، وانما توظيف كل الامكانيات ، لتحسين الوضع العربي ٠ واذا لم يستخدم العرب قوتهم ، فلا يمكنهم التعويل على أن يقدم كارتر أو طرف آخر على المبادرة الايجابية ٠ يجب الا يغفل العرب ، عن ضرورة استخدام أداة الحرب كوسيلة لدفع الولايات المتحدة على التحرك بفعالية ، للتعجيل باقرار السلام في المنطقة ٠ واتفق مع من يرون ان القضية الفلسطينية هي جوهر قضية الشرق الاوسط ، وأي منطق يعترض تجاهل حقوق الشعب الفلسطيني والوصول الى تسوية دون الفلسطينيين ، لن يكون الحل الحقيقي للمشكلة ٠

د ٠ **بطرس غالي :** اعتقد ان ثمة اتفاقا عاما على الاقل بين المتخصصين العرب ، على ضرورة وجود مبادرة عربية سريعة ، تعبر عن الحد المتفق عليه بين الدول العربية ، وحول عديد من المسائل ، وسواء كان رئيس الولايات المتحدة هو كارتر او غيره ، فان العامل الرئيسي ، هو الاتجاه العربي نحو المشكلة ، وليس ترك الامور يحددها من هم في خارج المنطقة ، فلن يقدم السوفييت أو الامريكيون المساعدة اذا الا لو ساعدنا انفسنا ؟

أشكركم ، وأود ان يكون هذا اللقاء بداية للقاءات عديدة تهم القضية العربية ٠ ■



الدول النامية وقانون البحار

ان التقدم التكنولوجى الهائل ،الذى حققه العالم منذ بداية الستينات ، قد حرك اهتمام العديدمن الدول بالبحار · فحتى وقت قريب ، كان استخدام البحار والمحيطات ، مقصورا على الملاحة والنقل واجتلاب الغذاء · ولكن منذأصبح استكشاف قاع البحار فى متناول التكنولوجيا الحديثة ، غدامن الطبيعى ، ان تجد الدول فى البحث عن الموارد والثروات التى يزخر بها قاع المحيطات ·

كل هذا استوجب اعادة النظر فى قانون البحار الكلاسيكى ، ولهذا تولت الامم المتحدة هذه المسئولية فنظمت حتى الان ٣ مؤتمرات ، فى محاولة للتوفيق بين المصالح المختلفة · وقد عقد المؤتمران الاولان فى ١٩٥٨ و ١٩٦٠ بحضور ممثلين لـ ٨٦ دولة اما المؤتمر الثالث ، فقد عقد دورة اجرائية له فى نيويورك فى ١٩٧٣ ودورتين موضوعيتين فى كاركاس فى ١٩٧٤ وفى جنيف فى ١٩٧٥ · واخيرا كانت له دورة رابعة فى نيويورك فى المدة من ١٥ مارس ــ ٧ مايو من هذا العام · وقد ضمت ممثلين عن ١٥٠ دولة ·

ونظرا لاهمية صياغة قانون دولى جديد للبحار ، وانطلاقا مما جرى من مناقشات حادة خلال المؤتمر الثالث لقانون البحار ، فقد انتهزت مجلة السياسة الدولية ، فرصة وجود « البروفسور رينيه جان دوبوى » وهو من كبار المتخصصين فى القانون الدولى ، لكى تعقد ندوة فى أكتوبر ١٩٧٦ بمقر الاهرام ــ تتناول بالبحث « موقف دول العالم الثالث من قانون البحار » ·

وقد حضر هذه الندوة :

ــ البروفسور رينيه جان دوبوى الاستاذ فى القانون الدولى ، والمتخصص فى قانون البحار

الاستاذ وحيد رافت الاستاذ فى القانون العام بكلية الحقوق جامعة القاهرة سابقا ومستشار الراى بمجلس الدولة لوزارتى الخارجية والعدل سابقا ·

ــ الاستاذ سميح صادق مدير بالجامعة العربية

ــ الاستاذ نبيل أحمد حلمى من قسم الدراسات العليا بكلية الحقوق ــ جامعة نيس ــ بفرنسا

ــ الاستاذ عبد العزيز العجيزى رئيس الادارة القانونية بشركة اموكو ·

أما عن المجلة ومركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، فقد حضر :

ــ الدكتور بطرس بطرس غالى رئيس تحرير مجلة السياسة الدولية ومستشار المركز ·

ــ الاستاذ السيد ياسين مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية

ــ نبيهه الاصفهانى سكرتيرة تحرير مجلة السياسة الدولية

ــ سوسن حسين باحثة بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ·

المشتركون فى الندوة وفقا للحروف الهجائية :

السيد ياسين
د· بطرس بطرس غالى
سميح صادق
سوسن حسين
د· رينيه جان دوبوى
عبد العزيز العجيزى
نبيل احمد حلمى
نبيهه الاصفهانى
د· وحيد رافت

د • بطرس بطرس غالي : انه لن دواعى سرور « مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية » ، ان يكون البروفسور دوبوى « ضيفنا اليوم » ، ليحدثنا عن « موقف دول العالم الثالث من قانون البحار » فان ضيفنا الكريم ، لا يعد خبيرا فى قانون البحار فحسب ، بل أنه أيضا عضو فى اللجنة الدولية المكلفة بدراسة مشروع جديد لقانون البحار اذ مثل بلاده ، فرنسا • هذا بالاضافة الى أنه قد انشأ أخيرا فى مدينة نيس « معهدا لقانون السلام والتنمية » ، ولكن قبل كل شىء فان البروفسور دوبوى صديق كبير وقديم لمصر وللعالم العربى •

واننى انتهز هذه المناسبة ، ايضا ، لتوجيه الشكر لاحد اعلامنا فى القانون الدولى • وهو الاستاذ وحيد رأفت ، الذى تكرم بالمشاركة فى هذه الندوة • وان الاستاذ وحيد رأفت فى غنى عن التقديم ، فهو اصبح ينتمى الى تاريخ مصر العاصر ، ولا شك فى ان وجوده بيننا اليوم لهو مبعث سرور عظيم لنا •

البروفسور ج • دوبوى ، قبل كل شىء ، اود أن أعبر عن سرورى الكبير لوجودى هنا اليوم فى هذا المبنى العظيم للاهرام ، حيث لا يسع المرء الا ان يشعر بالنشاط الذى يجرى فيه • وواجب أن أقول اننى كنت اتابع بانتظام ماتعيد نشره الصحف والمجلات الفرنسية من مقالات للاهرام ، وبذلك اتيحت لى الفرصة لمتابعة أكثر من مشكلة تتعلق بالعالم العربى ، وبمصر بصفة خاصة •

وانه ليسرنى كل السرور ، ان التقى بالاستاذ وحيد رأفت ، وكذا بالشخصيات الاخرى التى تكرمت بدعوتي الى هذا الاجتماع ، وخاصة صديقى القديم الدكتور بطرس بطرس غالى • فأنا مدين له بوجودى فى القاهرة ، بل وهنا فى هذا المبنى •

والواقع اننى أشعر ببعض الحرج فى التحدث عن موقف دول العالم الثالث من مؤتمر قانون البحار ، لاننى لا أنتمى الى أحدى دول هذا العالم الثالث ، وبالتالى فاننى فى موقف المراقب الخارجى • لهذا اشعر بشىء من التردد ، فى محاولتى تحليل مواقف هذه الدول • ولكن من جهة أخرى ، فان اهتمامى الشديد بدول العالم الثالث هو الذى دفعنى الى قبول اقتراح صديقى د • غالى فان المعهد الذى انشأته يهدف أساسا الى دراسة دول العالم الثالث ، من موقع الدارس المتفاهم • وكما تعلمون فان التفهم هو احدى ادوات المعرفة » •

من هذا المنطلق اذن • ساحاول ان أحدد موقف دول العالم الثالث من مؤتمر قانون البحار • وبما اننى قد شاركت فى نشاط هذا المؤتمر كعضو فى اللجنة الفرنسية ، فان ما سأبديه من آراء هنا ، هى آراء شخصية بحتة •

فى نظرى ان مؤتمر قانون البحار ، قد أكد منذ البداية ، المكانة الاساسية التى تحتلها دول العالم الثالث داخل ما أصبح معروفا بمجموعة الـ ٧٧ ، والواقع ان هذه هى المرة الاولى التى تشارك دول العالم الثالث فى تعديه وضع قانون جديد خاص بالبحار والمحيطات • كانت هذه الدول قبل ذلك ، قد سنحت لها فرصة القيام بدور هام فى وضع قانون دولى جديد ، وذلك من خلال منظمة الامم المتحدة ، وهى ما حدث فى فيينا عامى ١٩٦٨ و ١٩٦٩ عندما شرعت هذه المنظمة فى تقنين قانون للمعاهدات ، ولكن الجدير بالملاحظة ، ان مؤتمر قانون المعاهدات ، كان مؤتمرا قانونيا بحتا • أما مؤتمر قانون البحار ، فيمكن أن تصفه بأنه مؤتمر اقتصادى : وان الانتقال من المجال القانونى الى المجال الاقتصادى ، هو بمثابة الانتقال من « الكيف » الى « الكم » أى من النوعية الى الكمية • واذا كان المجال القانونى يتيح تحديد الفئات المجردة ، فان المجال الاقتصادى ينطلق من معطيات ملموسة واوضاع حقيقية • هذا هو التغير الذى حدث ، وهو يبرر فى نفس الوقت ، وجود دول العالم الثالث فى مؤتمر قانون البحار ، كما يضفى على هذا الوجود صبغة شبه ثورية •

ان ما تهدف اليه دول العالم الثالث ، هو اعادة النظر فى القانون الكلاسيكى العتيق ، الذى صيغ فى الماضى ، دون مشاركة هذه الدول • وكانت آخر صياغة لقانون البحار فى عام ١٩٥٨ ، ولكن منذ ذلك التاريخ ، أبرز التقدم التكنولوجى الذى استجد ، مدى عدم صلاحية بنود اتفاقيات جنيف (١٩٥٨) وعدم توافقها مع الاوضاع الجديدة • وهناك تغيير آخر طرأ على المستويين السياسى والاقتصادى : فقد تضاعف منذ ذلك التاريخ ، عدد دول العالم الثالث ، مما أدى الى تغيير شامل فى أسس المشكلة • فان دول العالم الثالث التى شاركت فى المؤتمر الاخير لقانون البحار ، تواصل العمل الذى شرعته داخل الجمعية العامة التابعة للامم المتحدة ـ وخاصة فى دورتها غير العادية التى تناولت مناقشة التنمية ـ مما أدى الى تحديد الاستراتيجيات العالمية فى هذا المجال ، وثانيا الى وضع المبادىء التى تراها واجبة لان يقام عليها نظام اقتصادى دولى جديد ، وثالثا الى اعتماد ميثاق اقتصادى لحقوق جميع دول العالم • وان هذه الدول ، ستواصل هذا العمل أيضا داخل مجموعة الـ ٧٧ من خلال « اليونيكتاد » الذى أجرى حوارا مع الدول الصناعية ، بهدف وضع مؤسسات ونظام وعلاقات اقتصادية جديدة ، تحل محل تلك المعمول بها حتى الان •

ولكن يجب الاعتراف من جهة أخرى ، بأن دول العالم الثالث ، ليست متحدة تماما ، وهى تقود هذا النضال • فانه قد يكون بينها اتفاق حول بعض النقاط • ولكن هناك أيضا اختلافا حول بعضها الاخر • وفيما يخص صياغة قانون جديد ينظم استغلال واستعمال المساحات البحرية ، فان هذه الدول ، تستهدف وضع أنماط جديدة له ، لا تختص فقط بسطح هذه المساحات البحرية بهدف الملاحة ، بل تشمل أيضا كيفية استعمال قاع البحار والمحيطات ، على نحو يكفل التنمية لهذه الدول بالذات ، وهذا يعنى أن الاعتبارات الاقتصادية ، هى التى تغلب على اى شىء آخر أما النقاش الاساسى ، فانما يحكمه هو المعطيات الجغرافية ، واعنى هنا انتماء كل دولة من هذه الدول الى هذه القارة أو غيرها ، أو الى المجموعة الامريكية اللاتينية ، أو الى المجموعة الافريقية ، أو الى المجموعة الاسيوية • فان لهذه الانتماءات أهميتها ؛ مثلا فان الدول

الامريكية اللاتينية ، قد اشتهرت « بنهمها » في الحصول على مساحات بحرية . وهي تطالب دائما باقتطاع مناطق بحرية شاسعة ، لتشملها بسلطتها الوطنية . والجدير بالذكر هو الجانب الفردى لهذا الوضع الجغرافى . مثلا : ان كل الدول التى تبعث بوفد عنها الى مؤتمر قانون البحار ، لابد لها أن تستعرض أولا هذا الوضع الجغرافي الخاص بها : هل هى دولة مغلقة أم دولة ساحلية ؟ وفى الحالة الثانية ، هل وهبتها الطبيعة ساحلا شاسعا أم نحيلا ؟ وهل لديها جرف قارى يمتد بعيدا فى البحر أم أن لها جرفا قصيرا ؟ وهل يحتوى هذا الجرف القارى على البترول ؟ ثم هل تقع على ساحل مضيق أو قناة مفتوحين للملاحة الدولية ، أم تطل على آفاق بعيدة من المحيط ؟ ثم هل لديها جزر خاضعة لسيادتها الوطنية أو هل توجد بالقرب من سواحلها جزر خاضعة لسيادة دولة أخرى ؟ ان جميع هذه المشاكل تتسم بطابع ملموس وفردى للغاية ، فلا عجب أن يؤدى ذلك الى انقسامات وخلافات بين الدول المعنية .

ومن جهة أخرى ، فان مؤتمر قانون البحار ، يختص بمجالين مميزين : الاول يتعلق بقانون البحار العتيق الذى نبع عن تقاليد تولت الدول البحرية الكبرى تقنينها عبر القرون ، أى منذ القرن السادس عشر ، وهو ما يسمى بقانون الملاحة . ان التقدم التكنولوجى قد قلب هذا القانون رأسا على عقب ، لان الامر اليوم ، لم يعد يقتصر على حقوق الملاحة ، بل امتد أيضا الى حقوق الاقامة على البحار والمحيطات ، بل فى قاعها ايضا .

لهذا فان المشاكل التى طرحت فى عام ١٩٥٨ لم يعد لها نفس المفهوم اليوم ، لان الامر لم يعد يقتصر على تحديد جزء البحر الاقليمى الذى تشمله السلطة الوطنية للدولة الساحلية ، بل أصبح يستوجب وضع قانون جديد ، يحدد موضع هذه الدولة على المضايق ، وكذا وضع الارخبيلات والدول الارخبيلية . واذا كان المؤتمر الاخير لم يصل الى اتفاق حول هذا القانون الجديد ، الا أنه قد أظهر اكتشافا هائلا ، وهو الاجماع فيما بين الدول المشاركة فيه ، حول وجود حقوق معترف بها للدولة الساحلية على ما يسمى « بـالمنطقة الاقتصادية » والتى يبلغ عرضها ٢٠٠ ميل بحرى . وأصبح النقاش يتعلق بتوضيح الحقوق التى يمكن أن تمارسها الدولة على هذه المنطقة الاقتصادية ، وهل هذه الحقوق محددة ، أم هى فرض سلطتها الوطنية الكاملة ؟ ان التطور الذى حدث هو اذن الاجماع فى الاعتراف بفكرة وجود هذه المنطقة الاقتصادية .

أما المجال الثانى من المشاكل ، فانه يتعلق بكيفية استعمال قاع البحار ، التى تقع خارج نطاق القانون الدولى ، وخارج المنطقة الاقتصادية ، بل وخارج الجرف القارى . فى عام ١٩٧٠ أعلنت الامم المتحدة أن « قاع البحار تراث مشترك ملك للانسانية » وبالتالى لابد من وجود سلطة دولية ، تتولى ادارة واستغلال هذا التراث لصالح الجميع .

فى ضوء هذه التميزات ، يمكننى استخلاص الاتى : هناك انقسام بين دول العالم الثالث ، حول الفئة الاولى من هذه المشاكل ، أى تلك التى تتعلق بقانون البحار الاصلى . ولكن من جهة أخرى ، هناك اتحاد حول مشاكل الفئة الثانية ، وهى تتعلق بقاع البحار وبالقانون والنظام الذى سيطبق عليها . ويرجع هذا الموقف المتحد ، الى أن دول العالم الثالث ، تجد نفسها هنا أمام المشاكل الكبرى ، التى أدت الى الحوار الذى بدأ بين الدول الفقيرة والدول الغنية . أما فيما يخص المشاكل المتصلة بقانون البحار الاصلى ، فان الوضع الجغرافى والفردى لكل دولة ، هو العامل المؤثر . وبالتالى فقد نتجت عنه انقسامات ليست لها صلة بالمواقف الايديولوجية أو السياسية ، بقدر ما هى نابعة عن الوضع الجغرافى الذى منحته الطبيعة لكل منها .

هذا هو اذن الموقف المزدوج لدول العالم المؤثر ، وبالتالى فقد نتجت عنه انقسامات ليست لها صلة بالمواقف الايديولوجية أو السياسية ، بقدر ما هى نابعة عن الوضع الجغرافي الذى منحته الطبيعة لكل منها :

هذا هو اذن الموقف المزدوج لدول العالم الثالث ازاء قانون البحار : فيما يخص القانون الاصلى ، فان الانقسامات قد برزت حول موضوع المنطقة الاقتصادية التى تحدد عرضها بـ ٢٠٠ ميل بحرى . أولا : أن الدول المغلقة لا تستفيد من هذه المنطقة الاقتصادية . ثانيا : أن عددا مهما من دول العالم النامى ، يمكن أن نصفها بانها ذات طابع جغرافى متضرر Disadvantaged states ، وكذا عدد آخر من الدول الصناعية أيضا ، ومجموع هذه الفئة من الدول ، يصل الى ٥٢ دولة ، أى ما يقرب من ثلث الدول التى شاركت فى المؤتمر !

وبالتالى ، عندما يحين الوقت الذى سيعرض فيه قانون البحار الجديد للاقتراع ، فاننا سنجد دولا اشتراكية ــ مثل تشيكوسلوفاكيا والمجر ــ ودولا أمريكية لاتينية ــ مثل بوليفيا وباراجواى ــ ودولا افريقية ــ مثل زامبيا ــ تنتمى الى فئة الدول ذات الوضع الجغرافى المتضرر . ومن جهة أخرى ، سنجد دولا ساحلية ، وضمن هذه الاخيرة ، سنجد عددا من الدول الصناعية ، ولكن فى نفس الوقت ، سنجد أيضا عددا كبيرا من الدول النامية !

ان الاختلافات فى المواقف ، ستظهر حتما فى المؤتمر ، عندما يشرع هذا الاخير فى تحديد حقوق الدولة الساحلية . وسواء كانت هذه الاخيرة متقدمة أو نامية ، فانها ستطالب بأن يعترف لها بأكبر قدر من الحقوق ، الى حد قد يصل ببعض منها ، الى المطالبة بادماج المنطقة الاقتصادية التابعة لها ، ضمن مياهها الاقليمية . فمن الزاوية النظرية ، تتميز المنطقة الاقتصادية (٢٠٠ ميل) عن المياه الاقليمية (١٢ ميلا) فى أن للدولة الساحلية حقوقا محددة عليها ، لا يمكن أن تصل بأية حال ، الى السيادة الوطنية التامة ، كما هى الحال بالنسبة للبحر الاقليمى . ولكن من الوجهة العملية ، فان الاتجاه السائد فى صفوف الدول الساحلية ، هو العمل على مضاعفة حقوقها على المنطقة الاقتصادية ، والى حد ، تحويل هذه الاخيرة الى منطقة تخضع لسيادتها الوطنية . وعلى عكس ذلك ، فان

الموقف السائد فى صفوف فريق الدول المغلقة أو الدول ذات الوضع الجغرافى المتضرر ، هو رفض الاعتراف بالسيادة التامة للدولة الساحلية على المنطقة الاقتصادية التابعة لها ، واقتصار حقوق هذه الاخيرة ، على ما تحدده الاتفاقية الدولية ٠

كذلك فيما يخص عملية استغلال الموارد البيولوجية وموارد الصيد ، نجد أيضا تعارضا فى مواقف الدول المعنية ٠ فان الدول المغلقة أو ذات الوضع الجغرافى المتضرر ، التى تنتمى الى العالم الثالث ، لا تتفق مع الدولة الساحلية التى تجاورها ، حول كيفية استغلال موارد الصيد فى المنطقة الاقتصادية ٠ وما يحدث الان ، هو أن الدول الساحلية هى التى تحدد كميات الموارد السمكية التى يمكنها أن تحصل عليها من هذه المنطقة ، وكذا قدراتها الحجمية منها ، ثم تترك ما يتبقى بعد ذلك للدول الاخرى ٠ هذا الاسلوب فى الاستئثار بالموارد السمكية والتنازل عن الفائض ، هو ماتعارضه الدولة المغلقة أو ذات الوضع الجغرافى المتضرر ، التى تطالب بمنافسة الدولة الساحلية فى جزء متساو من الموارد السمكية داخل المنطقة الاقتصادية ٠ وهذا المطلب لا يقتصر على دول العالم الثالث ، فقد تقدمت به فئات كبيرة من الدول مثل السويد وبولندا والكاميرون، وكل منها ينتمى الى فئة مختلفة (غربية ـ اشتراكية ـ عالم ثالث) ٠

وهناك أيضا مجموعة أخرى من المشاكل ، وهى تدور حول تحديد النظام الذى سيطبق على المنطقة الدولية ـ أى قاع البحار ـ وحول السلطات التى يجب أن تمنح للسلطة الدولية ، التى ستباشر استغلال موارد قاع البحار « هذا التراث الذى هو ملك للانسانية » ٠٠ لهذا أنشئت اللجنة الاولى الفرعية ، لتعالج هذا النوع من المشاكل ٠ أما اللجنتان الثانية والثالثة ، فهما مكلفتان بمعالجة المشاكل المتعلقة بقانون البحار ٠ وكما قلت سابقا فان دول العالم الثالث تقف صفا واحدا ازاء المشاكل الناتجة عن كيفية استغلال موارد قاع البحار ٠ ويرجع ذلك الى أن هذه المشاكل ، تطرح التقسيم التقليدى القائم بين الدول الصناعية ، والدول النامية ٠ وتتطلع الثانية الى نظام لاستغلال موارد قاع المحيطات ، على نحو يخدم المعايير التى وضعتها هذه الدول لما يجب أن يكون عليه النظام الاقتصادى الدولى ٠

لهذا كانت مشكلة السلطة التى ستمنح للسلطة الدولية لاستغلال موارد قاع البحار ، بمثابة الفرصة المتاحة امام دول العالم الثالث لاعادة تأكيد موقفها الجماعى فى مواجهة الدول الصناعية ٠ ولكن يجدر بنا أن نذكر أيضا ، أن وحدة هذا الصف ، ليست تامة أيضا : فقد تثار بعض خلافات ترجع الى مستوى نمو كل دولة نامية ، ولكن بصفة عامة ، يمكن القول بأنه توجد وحدة فى المواقف ٠ على أية حال ، هناك حاليا حوار كبير بين مجموعة الـ ٧٧ من جهة ، والدول الصناعية من جهة أخرى ، حول مسألة السلطات التى يجب أن تحصل عليها السلطة الدولية التى ستباشر عملية استغلال قاع البحار ٠ فان الدول النامية ، تطالب بأكبر قدر ممكن من السلطات لهذه الهيئة الدولية ، وبأن تجرى الاقتراعات فيها ، وفقا لمبدأ الاغلبية ، مما قد يعطى هذه الدول نفوذا كبيرا داخل هذه الهيئة ٠ وتعلل الدول النامية هذا المطلب ، بأن « التراث المشترك للانسانية لابد سيخصص للتنمية » ولهذا فلابد لهذه الدول ، من أن تكون لها الكلمة الحاسمة بل ان بعضا منها يرى صلاحية تطبيق « اشتراكية توزيع موارد قاع البحار » لخدمة الجميع ، ولصالح الدول النامية بصفة خاصة ، اذ انها اكثر احتياجا من غيرها لهذه الموارد ٠

أما موقف الدول الصناعية ، فهو على عكس ذلك ، فانها وان كانت تقبل مبدأ تخصيص موارد قاع البحار للتنمية ، الا انها تطالب بأن تاخذ اجراءات الاقتراعداخل الهيئةالدولية بعين الاعتبار ، النفوذ الاقتصادى والوسائل التكنولوجية التى تملكها الدول الصناعية ، والتى بدونها لن يمكن أن تمول الهيئة الدولية ٠ وهذا الامر يتطلب بعض الضمانات لصالح الدول الصناعية ٠ والواقع أن المشكلة الرئيسية التى واجهها مؤتمر نيويورك ، كانت تختص بكيفية ضمان الوصول الى قاع البحار ، التى تخرج عن نطاق السيادة الوطنية للدول الساحلية ٠ والمعروف أن هذا القاع ، يحتوى على كميات هائلة من المعادن Polymetalliques

كيف يمكن الوصول الى هذه المعادن ؟ يتلخص موقف الدول النامية فى الاتى : تتولى الهيئة الدولية عملية التنقيب والاستكشاف والاستغلال لموارد القاع البحرى ، مع مشاركة دول أو شركات ، ولكن تحت اشرافها ، ووفقا لخطة تضعها بنفسها ٠ أما موقف الدول الصناعية ، فهو كالاتى : على هذه الهيئة ، ان تمارس نشاطها ، ولكن بالاضافة الى ذلك ، يمكن ابرام عقود مع شركات خاصة أو دول ، لتتولى هذه الاخيرة أعمال الاستكشاف عن المعادن ٠ هذا ما يسمى « بالنظام الموازى » ، وهو يفترض تخصيص مساحات ، أى انه كلما أبرم عقد ، فان جزءا من المساحة البحرية ، يمنح للدولة الموقعة أو الشركة ، بينما يوضع جزء آخر تحت اشراف الهيئة الدولية ٠

هذا هو التعارض فى الموقفين الذى أدى الى فشل المؤتمر الاخير ٠ وهو تعارض نابع عن مشكلة عويصة جعلت بعضهم ييأسون من توصل المؤتمر الى أى اتفاق ٠ ولكننى لست متشائما الى هذا الحد ، فاننى أرى أن المؤتمر لم تكن له فقط نتائج سلبية ، اذا أنه على الاقل ، قد أوضح المواقف والاراء من الجانبين ٠ وهذا فى نظرى يشكل خطوة أولى ، للوصول الى الحلول الوسط الخالية من الالتباسات ، والملتزمة بالواقعية اللازمة ، لكى تكون فعالة عند التطبيق ٠

وعلى أية حال ، لا أعتقد أن المؤتمر سيفشل فى النهاية ، لان موضع الصراع القائم كبير جدا ، فان الامر يتعلق باستغلال موارد يجد العالم نفسه اليوم ، فى أشد الحاجة اليها وان لم يكن اليوم ، فعلى الاقل فى المستقبل القريب ٠ لهذا فلابد أن يتسم استغلال هذه الموارد ، بالترشيد الكافى الذى سيخدم مصالح جميع الشعوب ٠

د٠ بطرس غالى : لسيدى ملاحظة صغيرة حول ترديد البروفسور

دوبوى فى التحدث عن العالم الثالث ، بينما هو لا ينتمى اليه · اعتقد اننا هنا أمام مشكلة حقيقية ، فان معظم الذين يتناولون العالم الثالث ، لا ينتمون اليه ، كما انه يمكن أن ينتمى المرء الى العالم الثالث ، ولا يكون مؤمنا بنظرياته · فقد نجد فى العالم الثالث اناسا يفكرون بعقلية استعمارية ، بينما يظهر فى العالم المتقدم ، آخرون لديهم رؤية للاشياء تعكس رؤية العالم الثالث · وصديقى رينيه جان دوبوى من هؤلاء · وهنا اتساءل : ربما كانت المشكلة الحقيقية تكمن بالذات ، فى ان معظم المدافعين عن آراء العالم الثالث ومفكريه ، لا ينتمون الى هذا العالم ، بل وفى أن العالم الثالث لم يتوصل بعد الى التعبير بنفسه عن مشاكله · هذا سؤال اطرحه على الحاضرين للمناقشة ·

الاستاذ سميح صادق : اود ان اشير الى اننى لست من رأى د· بطرس غالى » وعلى أية حال فان العرض الذى تقدم به البروفسور دوبوى كان ممتازا ، اذ اتاح لى توضيح أمور كثيرة خاصة بقانون البحار · وربما أقول له ان المشكلة أصعب مما اراد ان يظهرها ، ربما لانها تحتوى على الامل والتفاؤل على كل حال ، هناك دائما الامل ·

د· وحيد رأفت : لم أكن أتوقع ان يدور النقاش اليوم باللغة الفرنسية ، التى لم أحاضر بها منذ وقت طويل ، وان كنت فى وقت ما قد درست بالفرنسية كان ذلك عند عودتى نهائيا من البعثة الى فرنسا فى عام ١٩٣٥ · ومن جهة أخرى لم أحضر جلسات مؤتمر قانون البحار لهذا كنت أود أن يكون زميلى د· مفيد شهاب الذى مثل مصر فى هذا المؤتمر حاضرا معنا اليوم ليطلعنا على ما جرى فى دورات هذا المؤتمر ، ولكنه للاسف اعتذر عن عدم الحضور ·

ومع ذلك سأطرح بعض التساؤلات أو النقاط : الاولى تتعلق بما ذكره د· بطرس بطرس غالى الآن من أنه ليس من الضرورى ان يكون المرء منتميا للعالم الثالث · لكى يتولى الدفاع عن نظريات الدول المنتمية لهذا العالم · ولربما تجدوننى رجعيا جدا أو امبرياليا بعض الشيء بمعنى اننى وأن كنت أنتمي الى احدى دول العالم الثالث الا أننى لاأؤيد كل ما تطالب به هذه الدول فى مؤتمر قانون البحار فعندما تحدث الاستاذ دوبوى منذ قليل عن بعض دول امريكا اللاتينية ذكر كلمة « نهم » أو جشع واعتقد انه يقصد هنا بصفة خاصة دولا مثل شيلى والارجنتين اللتين ارادتا مد بحرهما الاقليمى والمنطقة الملاصقة له الى مسافة ٢٠٠ ميل بحرى واسارع الى القول أن أى دارس فى القانون الدولى تتلمذ فى مدرسة الجيل الذى أنتمى اليه لن يوافق على مثل هذا « النهم » ·· والواقع أنه قد جرى تطور هائل فى الأوضاع خلال الشطر الاخير من هذا القرن · وقد ترسخ ذلك بفضل مؤتمر جنيف للبحار الذى انعقد فى عام ١٩٥٨ ثم أخيرا فى مؤتمر نيويورك للبحار الذى تفضل الاستاذ دوبوى بعرض بعض ما أثير فيه من مشاكل ففى القانون الدولى الكلاسيكى (التقليدى) كان يوجد بالاضافة الى « البحر الداخلى » ما يسمى « بالبحر الاقليمى » ، ثم أعالى البحار · لكن طرأت فى بداية هذا القرن (١٩١٢ ـ ١٩١٣) فكرة جديدة هى ما عرف « بالمنطقة الملاصقة » (أو المتاخمة) وأصبح بذلك أمامنا فى القانون الدولى للبحار ثلاث مناطق متميزة : البحر الاقليمى ، والمنطقة الملاصقة ، ثم منطقة أعالى البحار · ثم ماذا نرى اليوم ان الوضع قد ازداد تعقيدا خلال السنوات الاخيرة : فبالاضافة الى البحر الاقليمى والمنطقة الملاصقة واعالى البحار ، ظهرت فكرة أخرى جديدة عام ١٩٤٥ عندما « أعلن الرئيس ترومان لاول مرة عما سمى «بالجرف القارى» وكان هذا شيئا جديدا على القانون الدولى · وحتى هذه الساعة لم يتم التوصل بعد الى اتفاق تام حول مكنون الجرف القارى أو الامتداد العارى كما يسميه البعض · ومع ذلك فان اتفاقيات جنيف لقانون البحار قد أكدت وجوده · ثم بعد ذلك كله اخذوا يتحدثون اليوم عن « المنطقة الاقتصادية » وأيضا عما يقع بعدها أى عن منطقة أعالى البحار التى يتركز الاهتمام حاليا على استكشافها واستغلالها استغلالا تجاريا مثمرا ·

واذا تناولنا موقف دول العالم الثالث فى ضوء هذه التطورات أو التغييرات ، لوجدنا انها حصلت على مزايا عديدة لا يستهان بها ، ومن رأيى انه اولى بها ان تقنع بهذا ولكنها تطلب المزيد ! لنأخذ مثلا موضوع البحر الاقليمى الذى كان تحديد نطاقه (أو عرضه) محل نقاش طويل فقد ظلت بريطانيا متمسكة بتحديد عرض البحر الاقليمى بثلاثة أميال بحرية ، وكذلك كان موقف الولايات المتحدة الامريكية الى ان حدث تغيير ملحوظ لموقفهما فى السنوات الاخيرة · بينما نرى ان دول العالم الثالث تجاهلت هذا الحد ـ ٣ أميال ـ وأخذت تتوسع فى بحرها الاقليمى فمدت عرضه الى ٦ أميال بحرية ثم الى ١٢ ميلا (وهو ما فعلته مصر) · والمعروف ان البحر الاقليمى خاضع خضوعا تاما للسلطة الوطنية للدولة الساحلية · اذن فالعالم الثالث قد حقق هنا كسبا هاما وملموسا خلال هذا القرن وهو مكسب امتد تدريجيا الى سائر الدول ومن بينها الدول البحرية الكبرى التى كانت تتمسك بقاعدة الثلاثة أميال !

كذلك يعترف القانون الدولى اليوم « بالمنطقة الملاصقة » وبهذا اصبح لمصر ولدول الخليج العربى مثلا منطقة «ملاصقة» تمتد بعد البحر الاقليمى (١٢ ميلا) الى مسافة تبلغ ٦ أميال بحرية أخرى ، وأصبح لدول العالم الثالث عموما بحر اقليمى عرضه لا يقل عن ١٢ ميلا زائد منطقة ملاصقة عرضها ٦ أميال · وقد يقال هنا ان حقوق هذه الدول على « المنطقة الملاصقة » محدودة لا تجاوز حقوق الصيد والرقابة الصحية والامن ·· الخ ولا تصل الى مرتبة السيادة الكاملة · الا أن هناك مكسبا ثالثا هو « الجرف القارى » الذى اعترف به صراحة فى القانون الدولى المعاصر فأصبح لمصر مثلا جرف قارى يمتد داخل البحر الابيض المتوسط الى مدى ٥٠ ميلا بحريا وآخر يمتد على طول ساحلها على البحر الاحمر الى مسافة أبعد · وهكذا أرى ان هذا الكشف الجديد الذى ابتكرته امريكا فى عام ١٩٤٥ قد أفادت منه ايضا دول العالم الثالث فى وقتنا هذا ·

والآن لنتناول المنطقة الدولية أى المنطقة البحرية الخارجة عن نطاق الولاية الاقليمية الدول الساحلية ·

وهنا يغلب الجانب الاقتصادى على أى شىء آخر . هناك أولا حقوق الصيد وهى مكفولة لجميع الدول فى أعالى البحار بدون استثناء وفقا لاحكام القانون الدولى التقليدى . ولكن هناك أيضا مسألة استغلال قاع هذه المنطقة البحرية الدولية وما تحت القاع . وهنا يجدر بنا أن نتساءل : من سيقدر عمليا على القيام بهذا الاستغلال ؟ بالطبع الدول التى تملك الوسائل التكنولوجية والموارد المالية اللازمة لذلك . وهذا يعنى عمليا عددا قليلا جدا من الدول : الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى وكندا وربما بريطانيا ، ومع ذلك ماذا نجد ؟ نجد الدول الاخرى ، الدول الصغيرة « النهمة » التى لا تملك الوسائل اللازمة لاستغلال تلك المنطقة ، تطالب هى أيضا بالمشاركة فى هذا الاستغلال وبنصيبها فى الناتج الذى سيتحقق أو سيستخرج من قاع هذه المنطقة البحرية الدولية الشاسعة . ان دول العالم الثالث تفكر كالاتى « بما أن منطقة أعالى البحار والمحيطات قد أصبحت ملكا للجميع وتراثا مشتركا للانسانية (حسب التعبير الحديث) فانه يجب علينا أن نشارك فى استغلال هذا التراث وأن نحصل على نصيبنا من ثمراته » .

هذه هى المشكلة الراهنة وهى تفرض علينا سؤالين : أولا — كيف الوصول الى قاع أعالى البحار والمحيطات لاستغلال هذا المجهول ؟ ثانيا — كيف سيتم توزيع الناتج من هذا الاستغلال ؟ وفى رأيى أن الوصول الى قاع أعالى البحار والمحيطات هو حق طبيعى للدول القادرة على ذلك ولا يمكن بحال حجبه عنها اذا تعذر الوفاق ، أما الدول الاخرى — ومنها الدول العربية التى تهمنا بوجه خاص ومعظمها لم يستغل بعد بما فيه الكفاية الجرف القارى التابع لسواحله — فحسبها أن تطالب بنصيب فى ثمرات المنطقة البحرية الدولية . ولكن كيف وعلى أى أساس ؟

وأرى أنه لحل هذه القضية لابد من اقامة الوكالة الدولية التى حدثنا عنها الاستاذ دوبوى . فهى التى يمكن ان تتولى نيابة عن المجتمع الدولى استكشاف واستغلال الموارد الهائلة التى يزخر بها قاع المحيطات فى المنطقة الدولية آنفة الذكر . وقد توضع هذه الوكالة تحت اشراف الامم المتحدة أو قد لا توضع . وقد يناقش البعض الكيفية التى سيتم بها التصويت داخل هذه الوكالة ، كل هذه المسائل ثانوية فى نظرى وفى تصورى أن اجراء التصويت واتخاذ القرارات يمكن أن يكون مماثلا لما يجرى داخل الامم المتحدة ، فيكون لهذه « الوكالة » جمعية عمومية ، ومجلس تنفيذى ، وأمانة عامة وربما أيضا لجنة لتسوية المنازعات اذا اقتضى الامر ذلك . كل هذه أمور يمكن حلها بسهولة . ولكن المشكلة الكبرى تتعلق بالجانب التكنولوجى والمالى . واذا كان الوصول الى قاع المحيطات واستغلالها كما سبق أن رأينا ، لا تستطيعه الا عدد قليل من الدول الكبرى ، فأغلب الظن أنها لن تباشر ذلك بنفسها بل بواسطة شركات أو مؤسسات خاصة . اذن فالمشكلة الرئيسية تتعلق بالتصاريح أو التراخيص اللازمة لتلك الهيئات . وحتى اذا اقيمت وكالة دولية لاستغلال ناتج أعالى البحار والمحيطات — وهذا يتطلب أموالا طائلة — فقد لا تتوفر لها الجرأة اللازمة فى بادىء الامر . فلابد اذن للوكالة الدولية ذاتها من أن تأخذ بنظام التصاريح أو التراخيص الى شركات دولية كبرى ، باعتبارها الوحيدة القادرة على تولى عمليات خطيرة وباهظة التكاليف ، كاستخراج الثروات الطبيعية والمعدنية من قاع أعالى البحار والمحيطات .

وهذا يعنى أن على دول العالم الثالث الاعتراف بهذا الواقع ، وأن تقنع بما حصلت عليه حتى الان من مكاسب فى عالم البحار . ويمكنها اضافة الى ذلك أن تمثل داخل الجمعية العامة للوكالة الدولية حيث سيكون لكل دولة صوت ، دون أن تكون ممثلة لزاما داخل المجلس التنفيذى أيضا . وفى تصورى أن نظاما نسبتها بحق « الفيتو » يمكن أن يطبق داخل هذا المجلس التنفيذى لصالح الدول الاعظم .

وعلى اية حال فان المهم بالنسبة لدول العالم الثالث ليست هى المشاركة فى عمليات الاستغلال (فهى عاجزة عن ذلك) ، بل هى أولا وأخيرا الاستفادة من حصيلة تلك العمليات بالمنطقة البحرية الدولية .

ولعلنا نذكر ما تقرر فى بعض المؤتمرات الدولية من دعوة الدول الصناعية الغنية ، دون جدوى ، لتخصيص نسبة لا تقل عن ١ فى المائة من مجموع دخلها القومى لصالح التنمية فى دول العالم الثالث . ومن الطبيعى أن تفكر هذه الدول الاخيرة فى تخصيص نسبة معينة من حصيلة استغلال المنطقة البحرية الدولية ، لاغراض التنمية ، على أن تقرر الجمعية العامة للوكالة الدولية تلك النسبة دوريا . وفى ذلك تنفيذ على أية حال لقرار الجمعية العامة للامم المتحدة القاضى بأن يجرى استغلال قاع البحار والمحيطات فى المنطقة الدولية المذكورة لصالح الانسانية جمعاء ومع « مراعاة مصالح العالم الثالث » اننى أرى أن هذا التحفظ الاخير هو فى ذاته مكسب كبير لدول العالم الثالث .

ويأتى هنا سؤال أو عدة أسئلة : هل ستأخذ الوكالة الدولية المشار اليها شكل الشركة المساهمة ؟ وعلى أى أسس ؟ وما سوف يكون عليه نصيب كل دولة فى حصص رأس المال ؟ وهل سيؤخذ فى الاعتبار الحجم السكانى لكل دولة ؟ أم حجم الموارد التى تملكها ؟ ثم هل سيتم توزيع الناتج من الاستغلال وفقا لاحتياجات كل دولة ؟ عملا بالشعار الشيوعى مثلا « من كل حسب قدرته ولكل حسب حاجته » ؟ أم وفقا للوضع الجغرافى (كامتداد سواحلها مثلا) ؟ هذا فى نظرى هو جوهر المشكلة . وهى عويصة حقا . فماذا سيكون عليه نصيب مصر مثلا ، أو نصيب جمهورية الدومينيكان أو جمهورية بناما ؟ ان هذه التساؤلات هى التى أدت على ما يبدو الى التفكير فى اقامة منظمة أخرى ملحقة بالوكالة الدولية (للنظر فى أمر توزيع ثمرات استغلال قاع أعالى البحار والمحيطات على الدول المعنية » .

ومهما يكن من أمر فانى شخصيا أميل الى الاعتقاد أن مصالح العالم الثالث قد روعيت حتى الان على نحو مرضى ، باستثناء عملية التوزيع هذه التى لم تتحدد معالمها بعد . لهذا

سأكتفى بطرح هذا السؤال الاخير على ضيفنا الجليل الاستاذ « دوبوى » : على أى أساس سوف يجرى توزيع حصيلة استغلال المنطقة البحرية الدولية ؟ وهل ستتم الموافقة على اقتطاع نسبة معينة من تلك الحصيلة لأغراض التنمية ، قبل التوزيع على حصص رأس المال ، للتعويض عن نسبة الـ ١ فى المائة التى فضرت الدول الصناعية الغنية فى أدائها لصالح التنمية فى العالم الثالث ، ثم ماذا ؟

د· بطرس غالى : سأطرح سؤال مكملا لما ذكره الاستاذ وحيد رأفت · ماذا يحدث فى حالة وجود جرف قارى يتعدى عرضه الـ ٢٠٠ ميل بحرى ، أى يتعدى نطاق المنطقة الاقتصادية ؟

البروفسور دوبوى : ان السؤال الاول الذى طرحه الاستاذ وحيد رأفت ، هو فى الحقيقة سؤال محرج جدا · اذ لم يتناول المؤتمر هذا الموضوع بالذات بالدراسه · ولكن مع ذلك يمكننى القول بأنه قد طرح من خلال تخصيص المنطقة الدولية لصالح التنمية · فقد اثار بعضهم تساؤلا حول ملاءمة قيام جهاز منفصل وحول احتمال تولى الوكالة الدولية ، عملية التوزيع · ثم هل سيتم ذلك على أساس نسبى ووفقا لمعايير لم تحدد بعد ، لانها فى الحقيقة صعبة التحديد ؟ ولكن أخرين يرون أن يتم هذا التوزيع على يد ما يسمى برنامج الامم المتحدة للتنمية » ، بل ان بعضا آخر قد اقترح للقيام بذلك « المنظمة العالمية للتنمية » · وهو فى نظرى اقتراح غريب ، لان هذه الوكالة مختصة بالتغذية اساسا ، فى حين ان الموارد التى ستستخرج من قاع البحار ، هى موارد معدنية ، تحتوى على النيكل والمانغنيز والكوبالت والالمنيوم ·· الخ ·

وعلى أيه حال ، فان هذا السؤال قد طرح ، وسيزال يطرح ، فى ضوء حلين بديلين ، ان تعطى السلطة اما للوكالة الدولية واما الى هيئة ، مثل البرنامج التابع للامم المتحدة للتنمية » · أما عن النسبة التى ستتقرر ، وكذا المعايير التى سيؤخذ بها ، فان الامرين من الصعب تحديدهما · وعلى كل حال ، فان المؤتمر لم يتناولهما بالدراسة الكافية حتى الان ·

بل يمكن القول بأن جهود المؤتمر كانت عكسية الى حد ما : فقد ركزت على أهمية استخلاص الناتج من قاع البحار ، واشراك الدول فى هذا الناتج · أما مسألة نظام الادارة الذى سيطبق ، فلم يهتم به المؤتمر · ولكن دول العالم الثالث ، هى التى تولى اهتماما كبيرا لنظام الادارة · واذا استعرضنا موقفها فى هذا ، سنجد أيضا شيئا من التعارض فى صفوف هذه الدول : فان الدول التى تمارس التأميمات ، والتى نجحت داخل الامم المتحدة ، فى أعتماد قرار ينص على السيادة الدائمة لكل دولة على مواردها الطبيعية — هذه الدول قد نقلت على الصعيد البحرى بمساحاته الشاسعة ، فلسفتها القومية · وهكذا نجد فى صفوف مجموعة الـ ٧٧ عددا من الدول تطالب بأن تكون للوكالة الدولية سلطة حقيقية وحاسمة ، تتيح لها ممارسة تشريع دولى حقيقى ، ينظم عمليات الاستكشاف والاستغلال لموارد قاع البحار داخل المنطقة الدولية · وبالتالى فان الاهتمام الرئيسى فى صفوف هذه المجموعة ، منصب فى نظرى ، على النقطة التالية : كيف يمكن اقامة هيئة تمتلك السلطة الاقتصادية ؟ اذا تحقق ذلك ، فسيبقى مطروحا أمام المؤتمر : اختيار المعايير المناسبة لهذا التوزيع ، وهو أمر يتضمن اختيارا صعبا ، مهما كان الحل الذى سيعطى السؤال الاول الذى طرحه الاستاذ وحيد رأفت ، وهو : عن كيفية الوصول الى قاع البحار داخل المنطقة الدولية ؟ ان الدول الصناعية تطالب بأن يكون ضمان هذا الوصول تاما ، من حيث الزمن والمدى · وبالنسبة للمساحات ، فان الدول الصناعية ، ترغب فى تطبيق ما يسمى بالنظام المزدوج ، بمعنى أن يخصص للوكالة جزء من المساحة تديره كما تشاء ، على أن يخصص جزء آخر لمجموعات من الدول والشركات الخاصة او العامة ، مع ضمان ثابت من حيث الزمن · وهذا يعنى أنه فى نظر الدول الصناعية ، يصبح النظام المزدوج ثابتا على الدوام · هذا الموقف تعارضه دول العالم الثالث · وحتى الدول المعتدلة من هذه المجموعة ، قد تقبل هذا النظام المزدوج ، ولكن لفترة من الزمن ، وعلى نحو يتيح للوكالة الدولية على مر الوقت ، عندما تحصل من خلال عملياتها على الموارد الكافية ، احلال الادارة المباشرة ، محل هذه الادارة المزدوجة المؤقتة ·

أما السؤال الذى طرحه د · بطرس بطرس غالى ، وهو خاص بالجرف القارى ، الذى يفوق عرضه الـ ٢٠٠ ميل ، فانه سؤال يثير اهتمام العديد من الدول · ومن المدهش حقا ، أنه عندما نطلع على وثائق العمل داخل المؤتمر ، نكتشف بابا مخصصا للجرف القارى ، يلى الباب المخصص للمنطقة الاقتصادية · وهذا يعنى ان مسألة الجرف القارى ما زالت مطروحة · واعتقد أن ذلك يرجع الى أن بعض الدول قد منحتها الطبيعة جرفا قاريا شاسعا ، يتعدى حدود الـ ٢٠٠ ميل بحرى ، بل قد يصل فى بعض الحالات الى الـ ١٠٠٠ ميل ! وان الاستاذ حلمى حنا الذى يعد رسالة حول الجرف القارى ، ملم تماما بصعوبات هذه المشكلة · فان ما يقرب من ١٢ دولة ، قد ترى انها حتى عقد هذا المؤتمر ، كانت تعتبر أن لها سلطة وطنية تامة على الجرف القارى التابع لها وذلك وفقا لما نصت عليه القوانين القومية والدساتير المحلية · وبالتالى فان هذه الدول ، ترى انه اذا كان المؤتمر قد ابتكر مفهوما جديدا ، وهو المنطقة الاقتصادية فان هذا الابتكار ، لا يعنى أن تتخلى هذه الدول عن هذا الجزء « الجرف القارى) الذى أصبحت تعده مكملا لاقليمها الوطنى · وبالتالى فهى تطالب المؤتمر ، بأن يتبع نظاما للجرف القارى الذى يمتد الى ما بعد المنطقة الاقتصادية · أن لهذه المشكلة انعكاسات هامة : فمثلا نجد ايرلنده تمتلك جرفا قاريا واسعا جدا · لذلك تقدمت هذه الدولة ، بمشروع يتضمن اعتبار الجرف القارى ما يمتد الى منحدر الماء ، وهذا يعنى انه بالاضافة الى الجرف القارى — كما هو معروف — سيشمل هذا الاخير أيضا ، الجزء المرتفع ، ما دام ان هذا الاخير يشكل حواجز رسوبية · ولكن بعض الدول النامية — وخاصة الدول المغلقة والدول التى لا تملك جرفا قاريا واسعا — تعارض المشروع

الايرلندى ، وهى ترى أن الاعتراف بحقوق السيادة الوطنية على الجرف القارى الذى يفوق عرضه ٢٠٠ ميل ، يشكل محاولة للحد من مساحة « التراث المشترك للانسانية » وهى بذلك تطالب بحماية هذا التراث أو « هذا المجال العام الدولى » الذى لا يمكن التفريط فيه ، وجعله مفتوحا لجميع الدول دون استثناء · بل قد نجد أيضا بعض دول العالم الثالث ، تعارض التوسع فى مساحة الجرف القارى ، وتصفه بأنه اجراء تعسفى ، هذا بينما ترى بعض دول أخرى ، ان هذا التوسع مناسب ، وان له مبرراته القانونية ·

كذلك نجد مشكلة الارخبيلات أو الدول الارخبيلية · وعلى سبيل المثال : ان الدولة الارخبيلية تطالب بأن تعتبر وحدة شاملة من وجهة النظر الاقتصادية · وهذا يعنى عدم ضم البحر الذى يفصل بين الجزر الى المنطقة الدولية · وفى الوقت نفسه ، تطالب الدولة الارخبيلية ، بأن يعترف لها بمنطقة اقتصادية عرضها ٢٠٠ ميل بحرى ، مما يثير اعتراض الدول الاخرى ، التى ترى فى هذا مساسا جديدا بما يسمى « التراث المشترك للانسانية » ·

كل هذه مشاكل تجرى بشأنها مفاوضات ، ولا نعلم حتى الآن ماذا سيكون الحل الوسط الذى سيؤخذ به فى النهاية ·

الاستاذ وحيد رأفت : فى ضوء التفسيرات التى أعطاها البروفسور دوبوى ، يمكن القول بأنه يوجد عدم توافق او استحالة تعايش بين الجرف القارى والمنطقة الاقتصادية ، ولكن ماهو رأى الاستاذ دوبوى فى مسألة المنطقة الملاصقة ؟

البروفسور دوبوى : لقد ذكرت فى أعمال المؤتمر ، ولكن على اعتبارها من رواسب الماضى ، التى مازالت تطفو الى السطح · واعتقد ان الكلام عنها نابع عما اسميه بوفاء رجال القانون الذين ينتمون الى الفئة القديمة ، ولكن فى رأيى فان المنطقة الملاصقة أصبحت الآن لا فائدة منها ، وهى غارقة داخل المنطقة الاقتصادية ·

الاستاذ عبد العزيز العجيزى : أود أن أطرح على البروفسور دوبوى ، سؤالا حول موقف دول العالم الثالث ، فى حالة قيام صراع او تنافس بين الدول الصناعية للوصول الى المنطقة الدولية واستغلال قاعها · ان ما هو عالق فى ذهنى هو الصراع الذى جرى فى الماضى ، فى القرن التاسع عشر ، بين الدول الاوروبية الكبرى ، عندما اندفعت فى سباق محموم لاستغلال موارد المناطق غير الاوروبية ، وهى لذلك قد لجأت الى الاحتلال العسكرى · فى حالة قيام صراع او تنافس جديد حول استغلال قاع البحار ، ماذا سيكون موقف دول العالم الثالث ؟

البروفسور دوبوى : اعتقد انكم تعنون صراعا سلميا لان اتجاه مؤتمر قانون البحار ، هو الذى أمرزته الامم المتحدة فى ١٩٧٠ ، وهذا يعنى ان استغلال قاع البحار سيتم لاغراض سلمية بحتة ، اننى لا أعلم ماذا سيكون رد فعل دول العالم الثالث ازاء هذا الاحتمال · ولكن أود ان أشير الى ان ما ذكرته عن دول العالم الثالث ، يمكن أن ينطبق أيضا على الدول الصناعية ، اذ توجد بين هذه الاخيرة ، انقسامات ناتجة عن الموقع الجغرافى الفردى لكل دولة منها ، وايضا عن موقف كل منها حول نظام ادارة منطقة قاع البحار · ان هذه الدول متحدة حول عدد من النقاط ، تجمع بين مصالحها ، ولكنها منقسمة حول نقاط أخرى · فان جميع الدول الصناعية ، ليست لديها الامكانيات الكافية التى قد تتيح لها استغلالا سريعا للموارد المعدنية ، اذ يتطلب هذا الاستغلال امكانيات تكنولوجية ومالية هائلة · واذا كانت هذه الدول متفقة حول ضرورة ضمان حرية الوصول الى قاع البحار ، وادماج هذا الحق ضمن اتفاقية عدم ترك اقرارها للوكالة الدولية ، الا أنها منقسمة حول كيفية القيام باستغلال قاع البحار : هل يحق لدولة ما الحصول على عدد كبير من العقود ، ام هل يجب أن يكون هذا العدد محدودا ، وان على الوكالة الدولية ان لا تضع كل ثقل العقود المبرمة على بعض الدول · حقا ان الامر لم يصل الى حد اندلاع صراع او حرب اقتصادية بمعنى الكلمة ، ولكن ما من شك ، فى أن هناك بعض نقاط الخلاف فى الرأى ·

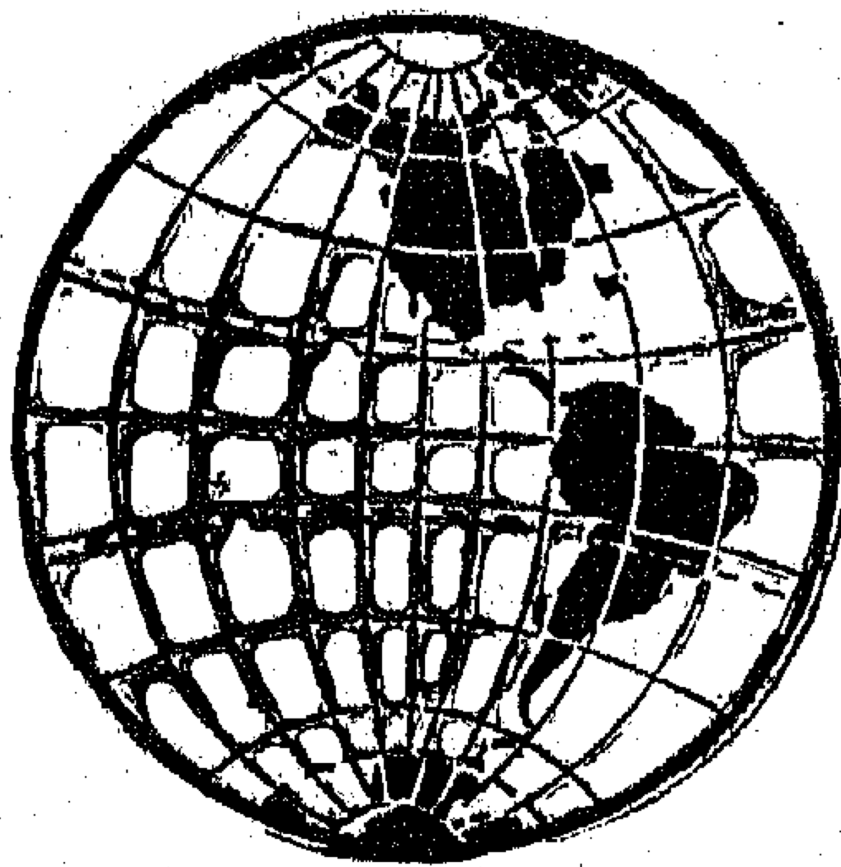
ولكن من جهة أخرى ، فان بعض الدول النامية ذات مستوى نمو مرتفع ، تملك رؤوس اموال قد تجعلها تحاول المشاركة فى تمويل عمليات لاستغلال قاع البحار · والواقع أن المعايير هنا تزداد تعقيدا ، مما كانت عليه منذ ١٠ سنوات مضت ، مما يؤدى الى تعقيدات أيضا فى مواقف الدول النامية داخل اللجنة الاولى · فبالرغم من وجود اجماع بين هذه الدول ، فان هذا الاجماع يغطى بعض الحواجز القائمة ، نتيجة ما هنالك من تباين فى مراحل النمو لهذه الدول · كذلك هناك حواجز قائمة بين الدول النامية : فنجد على جانب ، الدول المنتجة للمواد الاولية ، وعلى جانب آخر ، الدول التى لا تنتج مواد أولية ، ثم أن الدول التى تنتج النيكل والنحاس والالمنيوم والمنغنيز والكوبالت ، لا ترى ، من مصلحتها ان تسارع الوكالة الدولية بالبحث عن هذه المعادن فى قاع البحار ، لان مثل هذا الامر ، قد يؤدى الى تدهور فى الاسعار العالمية لمنتجاتها · اما الدول التى لا تنتج هذه المعادن ، فانها ترغب فى التعجيل فى البحث عنها ، حتى تتاح لها المشاركة فى الانتاج المجنى · اما المجموعة الاولى ، فهى تطالب بوضع برنامج تدريجى لاستغلال معادن قاع البحار ، تضعه الوكالة الدولية على نحو يحافظ على أوضاع الاسواق العالمية ، بالنسبة للدول المنتجة لهذه المعادن ·

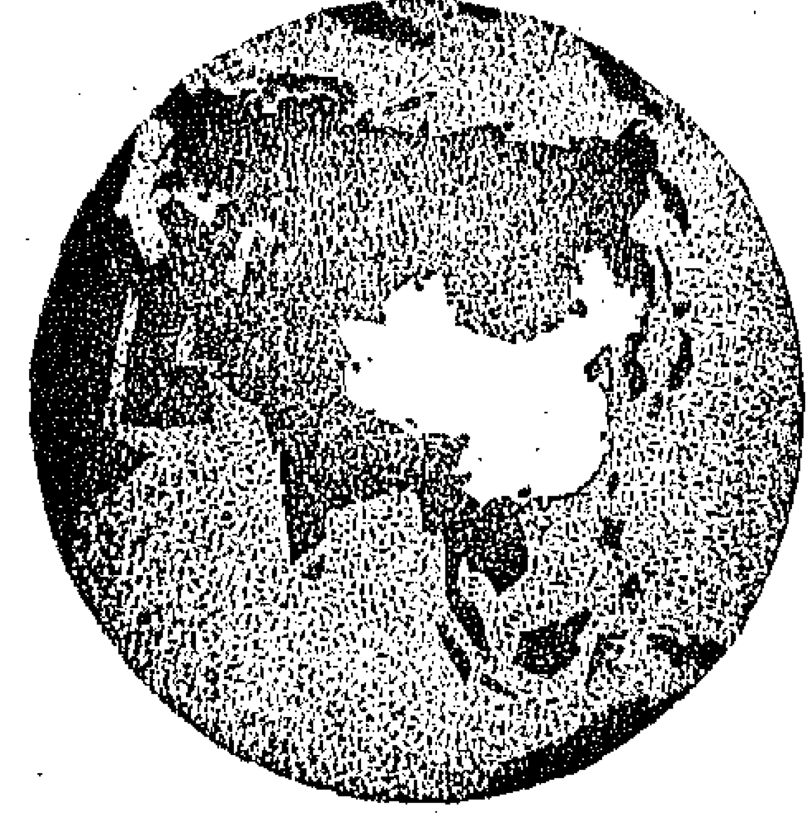
الاستاذ حلمى : اود أن أطرح سؤالا : ان بعض دول العالم الثالث ، مقتنعة تماما بأن فكرة الجرف القارى ، ما هى سوى قفزة للاستعمار الاقتصادى ، لانها تتيح للدول الكبرى التى تملك الوسائل المطلوبة للاستكشاف والاستغلال الانتفاع من الموارد الطبيعية التى تضمها سواحل البحر وقاعه ، خاصة وان اتفاقية جنيف « ١٩٥٨ » قد حددت الجرف القارى وفقا لمعيارين : العمق : ٢٠٠ متر ، وامكانية الاستغلال · لهذا السبب تطالب دول العالم الثالث فى المؤتمر الثالث لقانون البحار بالمنطقة الاقتصادية (٢٠٠ ميل) للحصول على أكبر قدر من احتياطى الموارد الطبيعية ، الى أن يحين الوقت الذى ستكون فيه قادرة على استغلالها · ما هو رأى البروفسور دوبوى فى هذا الامر ؟

البروفسور دوبوى : اعتقد ان هذه

هى المشكلة الرئيسية التى تتعلق بممارسة الدولة الساحلية لسيادتها الوطنية على المنطقة الخاضعة لقوانينها المحلية ، سواء كان الامر يتعلق بالجرف القارى ، او بالمنطقة الاقتصادية والسؤال هو : هل ستكون للدولة الساحلية ، سلطات مطلقة أم سلطات محددة ؟ ان احدى المسائل التى يواجهها المؤتمر ، تتعلق بالمنطقة الاقتصادية • هل يجب أن تعتبر جزءا من اعالى البحار أم لا ؟ ولعلكم تذكرون ، ان المنطقة الملاصقة كانت مدمجة ضمن منطقة أعالى البحار • ولكن الدول الساحلية ترى المنطقة الاقتصادية منفصلة عن منطقة اعالى البحار • وحتى الان ، نجحت فى أن يعتمد هذا الرأى لان اوراق عمل المؤتمر ، وكذلك الوثائق التى صاغها رؤساء اللجان ، تحدد منطقة اعالى البحار الى ما بعد المنطقة الاقتصادية • هذا الامر مهم للغاية ، لان الدول المغلقة والدول ذات الوضع الجغرافى المتضرر ، مازالت تدافع عن المنطقة الاقتصادية ، كجزء من اعالى البحار ، واذا وافقنا على أن المنطقة الاقتصادية جزء من اعالى البحار فان هذا يعنى ان المبدأ المعتمد هو مبدأ الحرية • بل وان كل النظام المطبق على هذه المنطقة ، يجب أن يحلل على أنه مجموعة من الاستفتاءات لنظام اعالى البحار • اما اذا كانت هذه المنطقة منفصلة عن اعالى البحار فان حرية الملاحة وحرية التحليق الجوى ووضع الكابلات البحرية وانابيب البترول ، هى التى تعتبر استثناءات لنظام المنطقة الاقتصادية •

هل ستقبل نظرية الدولة الساحلية ؟ حتى الان كانت هى الفائزة • فان مجموعة الدول الساحلية ، قد تكونت خلال المؤتمر الاخير الذى عقد فى نيويورك ، منذ بداية الدورة ، ويرأسها سفير المكسيك السيد « اندريه كاستانييرا » ، وهى تضم ٦٠ دولة • هذا فى حين ان مجموعة الدول الاخرى (المغلقة وذات الوضع الجغرافى المتضرر) لا تضم سوى ٥٢ دولة • ويلاحظ ان هذه المجموعة للدول الساحلية ، تضم دولا متباينة من وجهة النظر الايديولوجية والاقتصادية والجغرافية ، بل ومستوى النمو • وفى حالة تغلب نظرية الدول الساحلية ، فان السياسة التى يمكن ان تسلكها الدول الكبرى التى ترغب فى العمل فى منطقة خاضعة لقوانينها ستوضع وفقا للسيادة التى تمارسها هذه الدولة على اقاليمها • لهذا السبب ، فان مفهوم المنطقة الاقتصادية ، يلقى تقبلا وتقديرا كبيرين من الدول النامية ، أنه بذلك ستتاح لها الفرصة لان تستغل مواردها الطبيعية ، التى تزخر بها المنطقة الاقتصادية • ولكن من جهة اخرى ، فان لبعض الدول الصناعية جرفا قاريا واسعا جدا او منطقة اقتصادية كبيرة ، وبالتالى فان هذه الدول ستستفيد من المنطقة الاقتصادية ايضا • وهذا يعنى ان الدول النامية ليست وحدها المستفيدة من هذا التطور فى قانون البحار • وفى النهاية فان لب المشكلة ، هو الكيفية التى عاملت بها الطبيعة كلا من هذه الدول : هل منحتها مساحات بحرية شاسعة ، ام وضعت أمامها جزيرة وتحلق فوقها راية أجنبية ، وتقطع عليها كل رؤية للافق البحرى ؟ هذا هو العامل الذى يقوم فى النهاية بدور كبير •





الصين الشعبية بعد ماوتسي تونج

تقـديم :

د. بطرس بطرس غالى

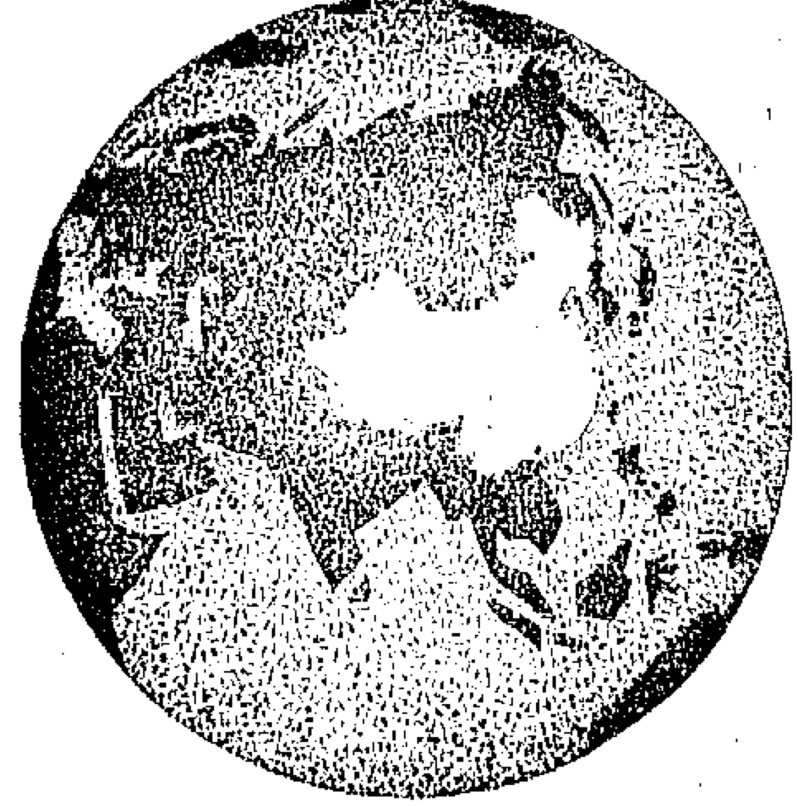
ملف خاص

اعـداد :

عبد العاطى محمد
د. عبد الله الاشعل
عبد المنعم سعيد
محمد السيد السعيد
محمد نعمان جلال
مصطفى علوى
نزيرة الافندى
وحيد محمد عبد المجيد



الاتحاد السوفيتى
جمهورية منغوليا
سينكيانج
الصين الشعبية
تشنغهاى
التبت
منشوريا
منغوليا الداخلية
هوبيه
شانتونج
شينسى
هونان
أنهوى
هوبيه
تشكيانج
كيانجسى
هونان
كويتشو
فوكين
كوانجسى
يونان
كانتون
هونج كونج
بحر الصين الشرقى
بحر جنوب الصين
هينان
خليج
البحر الأصفر
كوريا الشمالية
كوريا الجنوبية
سيول
اليابان
نيبال
بوتان
الهند
باتنا
كلكتا
داكا
جمهورية بنجلاديش
خليج البنغال
بورما
لاوس
فيتنام
كمبوديا
مقارنة مساحة الصين بمساحة الولايات المتحدة



«وهب الزعيم ماو حياته من أجل اعلاء مكانة شعبه وقاده بحكمه وشجاعة من نصر الى نصر لتحقيق عزته ورفاهيته ولسوف يخلد التاريخ ذكراه كزعيم وفيلسوف كرس جهوده لخدمة وطنه »

انور السادات

من برقية العزاء فى وفاة الرئيس مـاو فى ١٠-٩-١٩٧٦

[١] تقـــــديم المـــلف

د· بطرس بطرس غالى

ما هو سر دوام الاشعاع الدولى للزعيم ماوتسى تونج لماذا يعتبر أحد رواد الحضارة الانسانية واحد رواد تحرير العالم الثالث ، هذا ما سنحاول البحث عنه فى دراسات هذا الملف · ولكن يمكننا بادىء ذى بدء ان نتقدم بسؤالين ، ستكون المحاولة للاجابة عنهما بمثابة مقدمة لهذا الملف الذى تقدمه مجلة السياسة الدولية » ·

ـ هل ثورة ماوتسى تونج على وصاية موسكو هى أصل اشعاعه الدولى ؟ وقد يقول قائل : ألم يثر الماريشال تيتو على هذه الوصاية فى ظروف سياسية واقتصادية أكثر صعوبة من تلك التى مرت بها الصين ؟

ويبدو لنا ان عبقرية ماوتسى تونج ترجع الى أنه استطاع ان يرفض التجربة السوفييتية كاطار للعمل السياسى وكمثل أعلى لبلاده · فحينما وصل الى الحكم

فى بداية الخمسينيات ، كان امام الزعيم الصينى التجربة السوفييتية التى استطاعت ان تصمد أمام الحصار الرأسمالى فيما بين الحربين العالميتين ، كما أستطاعت أن تصمد امام الغزو النازى الذى وصل الى ابواب موسكو حيث ثارت عشرات القوميات على النظام السوفييتى مطالبة بالاستقلال ، كما صمدت التجربة السوفييتية أمام تهديدات الحرب الباردة ·

كان كل ذلك مشجعا للصين على ان تقلد تلك التجربة بحذافيرها كما فعلت كثير من الدول حينما ارادت أن تنهض وتنمو · فمصر مثلا نقلت فيما بين الحربين التجربة الدستورية البلجيكية ونقلت فى عهد عبد الناصر خليطا من التجربة اليوغوسلافية والتجربة السوفييتية · أما ماوتسى تونج فقد نجح فى أن يبتكر تجربة خاصة لبلاده على الرغم من ارتباطات الصين بالاتحاد السوفييتى وعلى الرغم من حاجة بلاده الى المعونة والمساعدة السوفييتية ·

ـ هل مساهمة ماوتسى تونج فى تطوير الفكر الماركسى هى مصدر اشعاعه ؟ وقد يقول قائل : ألم يوجد عشرات من المفكرين قد جددوا فى الفكر الماركسى وساهموا فى تطويره فهناك أكثر من مفكر آسيوى استطاع أن يؤقلم الماركسية اللينينية لمتطلبات بلاده ، وهناك أكثر من مفكر افريقى قد حاول أن يؤقلم التجربة الماركسية فى البيئة المحلية التى يعمل فيها ، كالدكتور نكروما فى غانا ، وسيكوتورى فى غينيا ·

الا أن المساهمة الجديدة التى قدمها ماوتسى تونج للفكر الثورى ، هى ان الثورة لا نهاية لها ، وانها ظاهرة مستمرة لانها لا تقضى على تناقضات مجتمع ، ولا تقضى على صراع الطبقات ، بل تولد تناقضات جديدة وصراعات طبقية جديدة ·

وبمعنى آخر ، الشيوعية المنشودة التى كانت تراود كارل ماركس ليست هدفا يمكن تحقيقه ، لانه بمجرد تحقيق الهدف ستتولد تناقضات جديدة وطبقات جديدة ذات امتيازات جديدة يجب القضاء عليها ·

ان الدرسين الهامين اللذين يكونان مساهمة ماوتسى تونج الكبرى فى الفكر التقدمى فى العالم همـــا : ان الثورة يجب أن تكون منبثقة من المجتمع الذى قامت فيه ، متلائمة مع حاجاته ، بعيدة عن المفاهيم والاصـول المستوردة من ثورات أخرى ·

والدرس الثانى أن الثورة يجب أن تكون مستمرة · بمعنى ان تتلوها ثورة تصحيح ، ثم تصحيح للتصحيح للقضاء على التناقضات التى تتولد نتيجة للظـروف الجديدة التى تنشأ عن الثورة ثم عن ثورة التصحيح ·

وقد سبق لمجلة السياسة الدولية أن قدمت منذ عدة سنوات ملفا عن الثورة الثقافية الصينية «عدد يناير ١٩٦٩ ، وهى اليوم من خلال هذا الملف تقدم للقارىء

مجموعة من الدراسات قام بها عدد من الباحثين تتناول بعض جوانب التجربة الصينية .

وتبدأ الدراسة الاولى بطرح بعض الخصائص الايديولوجية للمجتمع الصينى قبل قيام الجمهورية عام ١٩٤٩ على أساس أن هذه الخصائص قد تساعد على فهم التجربة الثورية التى قادها الزعيم ماو وشعبه وهى من أعداد الاستاذ محمد نعمان جلال .

أما الدراسة الثانية فهى تتعمق فى مفهوم الديموقراطية الشعبية فى فكر ماو وهى للاستاذ محمد السيد سعيد . وتليها دراسة ثالثة عن التنظيم السياسى ونظام القرارات عند ماو وهى من اعداد الاستاذ وحيد محمد عبد المجيد . وأخيرا دراسة رابعة عن الانجازات الاقتصادية فى عهد ماو وهى للآنسة نزيرة الافندى .

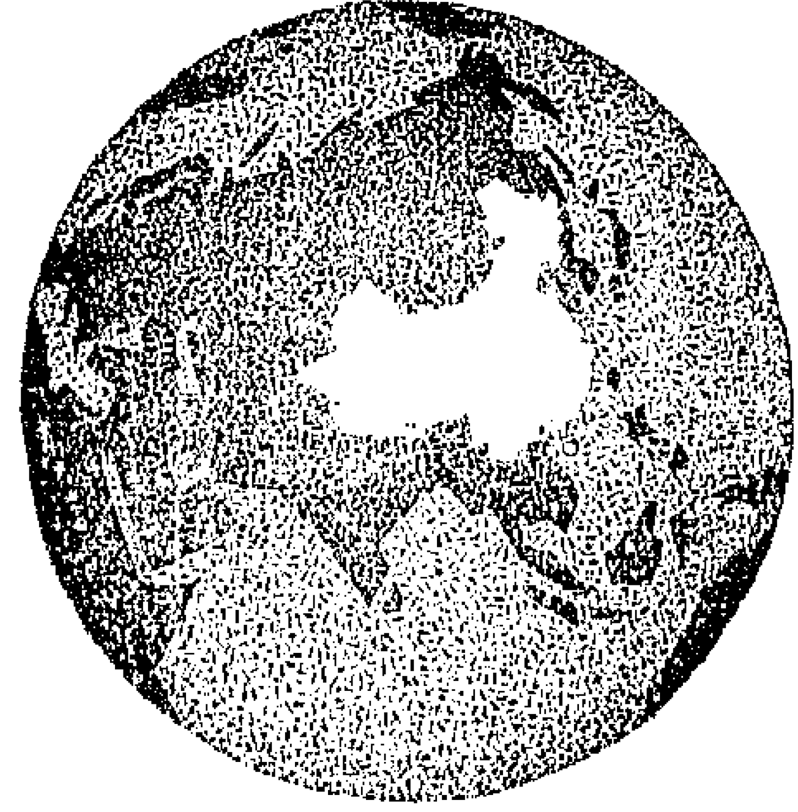
ثم تلى ذلك دراسة خامسة عن ادراك ماو السياسى لظاهرة الوفاق الدولى وهى تحاول أن توضح ما تتطلع اليه الصين من مكانة على المسرح الدولى وهى للسيد مصطفى علوى . وتليها دراسة سادسة عن موقف ماو من قضايا العالم الثالث وهى للاستاذ عبد العاطى محمد ثم دراسة سابعة عن السياسة الصينية فى منطقة جنوب شرق آسيا وهى للدكتور عبد الله الاشعل .

أما الدراسة الاخيرة وهى من اعداد الاستاذ عبدالمنعم سعيد فهى تتناول الصين بعد ماو .

وبالاضافة الى هذه الدراسات يضم الملف أيضا شهريات عن أهم التواريخ فى حياة الزعيم الراحل ماو وهى تبرز العلاقة الجدلية المثمرة التى تربط الشعب الصينى بالزعيم والمفكر العملاق ماو .

وعلى أى حال فان التجربة التى خاضها الشعب الصينى ان يفاجىء العالم فى كل فترة بانبثاقه ثورية كان يصعب فى بعض الاحيان الاخذ بها فى دولة أخرى — كما أنها زاخرة بالمنجزات . لهذا يمكننا اليوم أن نؤكد بأنها تراث لا يستهان به فى تاريخ العالم الثالث المعاصر . فمنذ اللحظة التى وقف الشعب الصينى وراء ماو ماضيا فى ثورته اخذا بفكره اعتاد الشعب الصينى أن يفاجىء العالم فى كل ترة بانبثاقه ثورية جديدة كان أقل ما يمكن ان يقال عنها أنها كانت تجعل العالم يقف أمامها مشدوها منبهرا .

لهذا فان هذا الملف الذى نقدمه اليوم لا يمكن أن يعد الكلمة الفاصلة والخاتمة فى حق الزعيم الراحل ماو والصين التى خلقتها من جديد ولكنه يلقى أضواء على بعض جوانب الثورة الصينية وهى تكشف مدى الفكر العميق — بما فيه من مفاهيم استراتيجية وتكتيكية — الذى قاد به الزعيم الراحل ماو ثورة الشعب الصينى والذى كان يريده لكافة دول العالم الثالث .



« الرجل الفاضل حقا ، هو من يرغب فى تثبيت اقدام الناس كما يرغب فى تثبيت قدميه ، يريد لنفسه النجاح ويكافح ليساعد الاخرين لينجحوا ويجد فى أمنيات قلبه المبدأ لسلوكه تجاه الغير فى منهج من الفضيلة الحقة » ·

كونفوشيوس — المقتطفات الادبية ٢٨/٦

[٢] الخصائص الايديولوجية للمجتمع الصينى قبل مـاو

محمد نعمان جلال

عرف المجتمع الصينى ، عدة فلسفات سـياسـية واجتماعية ، عبرت كل منها بصورة او بأخرى ، عـن مرحلة معينة من مراحل تطوره السياسى والفكرى ، كما تركت كل منها آثارها فى الطابع القومى الصينى مـن ناحية ، وفى التطور الفكرى والسياسى من ناحية اخرى· فقد عبرت الكونفوشية عن بداية الفكر الصينى ، وعن بدائية هذا الفكر ومفاهيمه القائمة على سيادة الفضيلة والمحبة ، باعتبارهما اساس المجتمع الصالح ، بينما جاءت التاوية والبوذية لتعبرا عن الاخفاق ازاء قيام مثل هذا المجتمـع · ومن ثم اتجهت اتجاها باطنيـا تصوفيا ، كرد فعل للنزعة العملية والدنيوية التى اتسم بها الفكر الكونفوشى ، على حين عبرت مدرسة المشرعين، عن مرحلة متطورة من مراحل التقدم الفكرى والوعى السياسى للمجتمع ، اذ اكدت مبدأ سيادة القانون والسلطة المركزية ، كأساس لقيام الدولة ·

وفهم الخصائص الايديولوجية للمجتمع الصـينى يقتضى معرفة اهم المبادىء السياسية والفكرية التى تبلورت فى هذا المجتمع ، عبر مراحل تطوره ، والمشاكل التى واجهها المجتمع ، واثر ذلك كله فى الطابع القومى الصينى

اولا : المبادىء السياسية والفكرية للمجتمع الصينى :

عرف التاريخ السياسى الصينى ، اربعـة مبادىء اساسية هى :

(١) الاقرار للشعب بحق الثورة (٢) اعلاء مكانة الطبقة المثقفة (٣) مبدأ الانسانية (٤) مبدأ النسبية ·

الاول : الاقرار للشعب بحق الثورة :

عرف الفكر السياسى الصينى ، مفهوم الثورة ، واقر للشعب بحقه فى القيام بها فى حالة انحراف الحاكم عن تأدية واجباته · ويمكن ارجاع هذا الحق فى الفكر السياسى الصينى ، الى مصدرين رئيسيين هما :

١ — **نظرية التفويض الالهى** : ابرز المفكرون الصينيون وبصفة خاصة منشيوس ، مفهوم ان الحاكم يدير شئون البلاد ، بتفويض من السماء ، وان هذا التفويض ينتهى اذا اساء الحاكم فى تصرفاته ، ومن ثم فانه اذا وقعت مثل هذا الاساءة ، فمن حق الشـعب ان يثور ضـده · وقد فرق منشيوس بين نوعين من الحكومات ، الاولى تستند الى محبة الشعب ، والحكم على اساس الفضيلة، والثانية تستند الى القوة · وقد عبر مفكرون عديدون عن نظرية التفويض هذه منذ كنفوشيوس ، ثم صاغها منشيوس ومفكرو اسرة الهان (٢٠٦ ق·م· حتى ٢٢٠ ميلادية) ، وقبلهم موتزو ، بحيث اصبحت هذه النظرية من ابرز خصائص الفكر السياسى الصينى ·

٢ — **نظرية الطيره** : ومدار هذه النظرية ، ان الافعال الشريرة ، وخاصة فساد السياسـة ، تنتهى بانفكاك النظام الطبيعى وتفسخه ، وتدفع الى تعطله ، بما تسببه من ظهور المذنبات والخوف والكسوف والجراد والقحط والاوبئة ·· الخ · وبتوالى الايام ، اصبح لهذه النظرية تأثير كبير على الفكر السياسى الصينى ، فقـد زودت البيروقراطية باداة سـاعدتها على نقد العرش نقدا غير مباشر — حيث كان النقد المباشر محفوفا بالمخاطر — وذلك بقيام الموظفين الساخطين على سياسة الامبراطور، بارسال تقارير عن سوء احوال اقاليمهم بفعل الظواهر الطبيعية ، التى يعتبرها الصينيون علامات شؤم ، ونذر نحس وسوء ، ويعدونها قرائن لغضب السماء على اهل الارض ، بسبب فساد الحكام وكثيرا ما كانت تنتهى هذه الحالة بخلع الامبراطور ، او باجباره على تغيير سياسته ·

من هذين المصدرين ، استمد مفهوم حق الثورة جذوره فى الفكر السياسى الصينى · وقد مثل الفلاحون دورا بارزا فى القيام بالثورات فى المجتمع · ومرجع ذلك طبيعة المجتمع الصينى ، كمجتمع زراعى يعتمد على مياه الانهار والمطر فى رى المحاصيل ، ولم تكن الصناعة ذات تأثير كبير فيه ·

الثانى : الاعلاء من شأن الطبقة المثقفة :

اهتمت المدرسة الكونفوشية ، بالاعلاء من شأن الطبقة المثقفة ، وذلك فى غمار الصراع على السلطة بين المثقفين والارستقراطية · ودعا كونفوشيوس الحكام ، للتخلى عن الحكم وتركه لرجال افاضل اكفاء متعلمين · كما

ابرز الفكر السياسى الصينى ، دور الحاكم الاسطورى « ياو » الذى لم يترك الحكم لابنه من بعده ، وانما لوزيره القدير « شون » الذى كان يتصف بالحكمة والفضيلة • وقد أصبح الاثنان بمثابة القدوة الحسنة فى الصين • وسلك منشيوس نفس مسلك كونفوشيوس ، فى معارضه مبدأ الوراثة ، والاشادة بالحكم الفاضل المثقف ، وترتبت على ذلك عدة أمور ،

١ ـ تحديد علاقة العالم بالحاكم • وهذه العلاقة يجب أن تقوم على أساس احترام وتقدير الحاكم للعلماء • وفى هذا الصدد ، يقول منشيوس « علاقة الحاكم بأستاذه ، كعلاقته بأبيه او بأخيه الاكبر • فهو أعلى من الحاكم منزلة ، ولا يمكن ان يكون مجرد واحد من رعاياه ، وان الفلاسفة فى الماضى ، لم يكونوا يأذنون للحكام ، بأن يزوروهم الا اذا اظهروا غاية الاحترام والتقدير لهؤلاء الاساتذة » •

٢ ـ الغاية من التدريس لدى كونفوشيوس ، هى تنمية ملكات الفرد الذهنية ، وتثقيف عقله ، وتوسيع مداركه •• اما الهدف النهائى من وراء ذلك كله ، فهو تخريج موظف صالح فى الدولة ، على اساس ان هذا الموظف المثقف ، يستطيع ان يؤدى دورا ديناميكيا فى الحكومة التى يلتحق بها باخضاعه الاداة الحكومية لاحتياجات الشعب • ومن ثم فان دور الفرد المثقف فى المجتمع ، ليس دورا سلبيا ، وانما هو ايجابى • فالفرد كائن اجتماعى ، يقع عليه عبء هداية المجتمع للصواب ، وحمله على السير فى الاتجاه السليم ، وهذا المفهوم ، هو مفهوم ثورى ، ويعبر عن الطابع النضالى للفرد المثقف فى الفكر الكونفوشى •

٣ ـ أكدت الكونفوشية ضرورة وجود المعلم واهميته• وفى هذا الصدد يقول هسون تزو « ان المرء لابد له من معلم يقوم اعوجاجه ، وسنن تهديه سواء السبيل • فالمعلم والسنن أعظم ذخيرة يحرزها المرء • والمرء الذى يفتقر الى معلم وسنن ، فانه يزيد من حدة طبعه الاصيلة القائمة على الشر ، فى حين ان المعلم والسنن يؤكدان التثقيف الذاتى » • وهكذا نجد ان هسون تزو ، يبرز لنا أهمية عاملين ، هما المعلم والفكر • فالسنن هنا تعبر عن القواعد أو الاسس الايديولوجية للمجتمع ، كما انه يجعل الدراسة والتحصيل ، هما أساس الارتقاء البشرى •

٤ ـ مبدأ ديموقراطية التعليم • وقد أكد كونفوشيوس هذا المبدأ وطبقه عمليا ، وذلك بالسماح لاى فرد ، مهما كان مركزه الاجتماعى ، أو أصله الطبقى ، بالانضمام الى مدرسته ، مادام يبدى استعدادا طيبا للدراسة والتحصيل • وهذا المبدأ لدى كونفوشيوس ، يتسجم معه وينطلق من مفهومه فى دور الشباب المثقف فى المجتمع • وحيث أن الثقافة تحول الشباب الى قوة ضاغطة للتاثير فى الحياة السياسية ، بأن يضغطوا على الحاكم لكى يسند المناصب السياسية الى العناصر الصالحة ، على أساس العلم والفضيلة •

ولم تشارك المدارس الاخرى فى الصين ، الكونفوشية فى ابرازها لدور المثقفين وأهمية العلماء ، بل نجد أن أحد مفكرى مدرسة المشرعين « لى سو Li Ssu » يدعو الحاكم لحرق جميع المؤلفات الصينية ، واعدام كل من يعترض على ذلك ، وينادى بفرض الوصاية الفكرية على تفكير الناس ، على أساس ان كل من يريد ان يتعلم ، عليه ان يلجأ الى الدولة ، تعين له معلما ، وفقا لمنهج خاص • بل أكثر من ذلك ، ان المدرسة التاوية ، تقدم لنا فكرة على درجة كبيرة من الخطورة ، فيقول فيلسوفها لاوتزو « ان الحاكم الاريب ، هو من يفرغ اذهان الناس ، ويشبع بطونهم ويضعف ارادتهم ، ويقوى عظامهم ، يجاهد فى أبعادهم عن المعرفة ، وبذا يقعدهم عن التفكير فى الانقضاض عليه ، ويثبط عزائمهم عن الشغب ، فيستتب النظام » •

وهكذا نخلص الى ان الاعلاء من شان المثقفين ، كان من اهم المبادىء التى برزت فى الفكر السياسى الصينى • وقد لعبت المدرسة الكونفوشية ، دورا بارزا فى هذا الصدد ، وادت الى تكوين طبقة من المثقفين ، كان لها شأن كبير فى الحضارة الصينية ، وفى المجتمع الصينى واستعان بها الاباطرة الصينيون فى حكم البلاد •

الثالث ، مبدأ الانسانية :

أولى الفكر السياسى الصينى ، اهمية كبرى للانسان ، باعتباره انسانا ، فنجد منشيوس يرى ان الشعب هو أعظم عناصر الدولة اهمية ، اما الحاكم فهو اقلها اهمية• ويستمد مبدأ الانسانية فى الفكر السياسى الصينى مصادره من عدة امور :

١ ـ اهتمام الفكر الكونفوشى بمفهوم الانسان الفاضل، وسعيه الدائب لتنمية الفضائل لدى الانسان الفرد •

٢ ـ مبدأ التثقيف الذاتى ، وهو يعنى مثابرة الفرد على اكتساب المزيد من المعرفة ،حتى يصبح معلما فاضلا، مما يؤهله لان يصبح حاكما صالحا ، ومن ثم الربط لدى الفكر الكونفوشى ، بين الانسان الفاضل والحاكم الصالح •

٣ ـ يعتبر كتاب التغيرات ـ احد المراجع الكلاسيكية ـ ان الانسان هو مركز الاحداث ، وان الانسان المدرك للمسئولية ، يقف ندا لقوى الكون ـ السماء والارض ، فالاحداث وان تكونت بفعل عوامل خارجية ، الا ان فى وسع الانسان التاثير فى سيرها •

٤ ـ الاهتمام بابراز اتصال علاقات الافراد بعضهم ببعض اتصالا وثيقا ، وهذه العلاقات هى :

(١) علاقة الحاكم بالرعية
(٢) علاقة الاب بالابن
(٣) علاقة الزوج بالزوجة
(٤) علاقة الاخ الاكبر بالاخ الاصغر
(٥) علاقة الاصدقاء بعضهم ببعض

٥ ـ تاكيد ان مبدأ رفاهية الشعب ، هو المبدأ الاساسى الذى يجب ان يسعى اليه الحاكم ، ومن ثم وجوب تغيير القوانين والنظم ، وفقا لظروف العصر ، وتعديل الطقوس والشعائر تبعا لمطالب الناس • وهنا نجد ان مبدأ رفاهية الشعب ، يرتبط بمبدأ النسبية السياسية ، أو وجوب تغير القوانين ، كلما تغيرت الظروف •

ويعتبر الفيلسوف موتزو ، من اهم من عرض لمبدأ الانسانية فى الفكر السياسى الصينى ، على أساس

نظريته فى المحبة الجامعة • ومن ثم فانه ندد بالشحناء والبغضاء المتفشية فى صفوف الشعب ، وبالصراع الضارى الذى ينشب بين الدول بعضها بعضا • ويرجع لاوتزو كوارث العالم ، الى عجز الناس عن ان يحب بعضهم بعضا • ومن رأيه ان حل معضلات العالم ، يكمن فى اعتناق الناس مذهب المحبة الجامعة ، وان تطبيق هذا المذهب ، لا يعود بالفائدة على المحبوب فحسب ، بل على من يحب أيضا • ويربط موتزو بين نظرية المحبة الجامعة ومذهب المنفعة ، على أساس ان المحبة الجامعة ، تعود بالفائدة على كلا الطرفين (من يحب ومن يحب) • وهذا عكس مبدأ العداء ، كما أنه ربط نظريته بالدين ، اذ اعتقد بوجود اله يعاقب الناس على تصرفاتهم السيئة ، ويثيبهم على التصرفات الحسنة •

الرابع : مبدأ النسبية السياسية :

أشار الفكر السياسى الصينى لهذا المبدأ فى عدة مواضع منها :

١ ـ يقول تشونج تزو (من فلاسفة التاوية) « ليس الصواب صوابا مطلقا ، كما لا يمكن اعتبار الخطأ خطأ مطلقا ، فلنعمل على تنسيق مظاهر الحياة ، داخل اطار الكون الشامل ، ولندعها تنطلق فى سبيلها » •

٢ ـ ما ورد برسالة « هواى ـ نان تزو » احد المفكرين الكونفوشيين ـ انه اذا تبين قصور النظم التى ابتدعها الملوك السابقون ، عن الوفاء باحتياجات العصر ، فيجب الغاؤها • واذا ثبت صلاحية مناهج العصور المتأخرة ، يجب الاستمرار فى تطبيقها •

٣ ـ ما ذهب اليه اتباع الفيلسوف موتزو ، من القول بتغير الاحكام وفقا للظروف والملابسات ، واننا نحكم على حاكم قديم ، بأنه عادل ، لاننا نحكم على تصرفاته بمقياس حاضرنا • ولو اقام القدماء بين ظهرانينا ، لتغيرت نظرتهم الى نفس الحاكم •

٤ ـ اوضح الفيلسوف « هان فى تزو » من مدرسة المشرعين ، ان لكل عصر دولة ورجالا ، وان الحرص على ان تواصل البلاد تقدمها وسيرها فى معراج الرقى ، يتطلب رجالا صالحين لكل عصر ، وبالتالى فان تقديس عصر من العصور الماضية ـ مهما يكن من أمر ازدهار البلاد خلاله ـ يعوق تقدم البلاد ، ويعرقل ارتقاءها • ويخلص تزو من رأيه هذا ، الى التنديد بآراء كونفوشيوس فى صلاح الفطرة البشرية ، وان حكم الناس يجب ان يكون على اساس المحبة والشفقة •

مما سبق نجد ان مختلف المدارس الفكرية فى الصين (الكونفوشية والتاوية ومدرسة موتزو ومدرسة المشرعين) تشير الى نسبة القيم والاحكام ، وذلك رغم الاختلاف الكبير بين هذه المدارس فى القضايا الاخرى •

ومن المفيد ان نذكر الحقائق التالية حول مبدأ النسبية فى الفكر السياسى الصينى :

أ ـ ان هذا المبدأ لا ينطبق على الوقائع والاشياء فحسب ، بل يتعداها الى القيم ومعايير الخطأ والصواب

ب ـ ان هناك ارتباطا بين مفهوم النسبية ومفهوم التوازن ، وبصفة خاصة لدى المدرسة التاوية ، التى ترى ان من شروط التقدير السليم ، كفالة التوازن بين الادراك لما يمكن تنفيذه ، وما لا يتأتى القيام به • وهذا المعنى تعبير بدائى عن مبدأ التوازن ، اذ لم يوضح لنا الفكر السياسى الصينى ، مدلول هذا المبدأ ، او الحدود الفاصلة بين طرفى التوازن ، أو العناصر التى يشملها التوازن ونحو ذلك •

جـ ـ الارتباط بين مفهوم النسبة ومفهوم التطور السياسى ، اذ بما ان القيم نسبية ، والقوانين والاحكام نسبية ، فانها تتغير باستمرار حدوث التطور السياسى • وهذا المعنى مستمد مما ورد فى رسالة هواى فان تزو السابق ذكرها •

ثانيا : المشاكل التى واجهها المجتمع الصينى عبر مراحل تطوره السياسى :

واجه المجتمع الصينى ، عبر مراحل تطوره السياسى، ثلاث مشاكل اساسية هى :

١ ـ مشكلة الوحدة : وهى اهم المشاكل التى واجهها المجتمع الصينى ، وتركت آثارها عليه ، وما تزال قائمة حتى الان • وابرز مظاهرها الحالية ، انقسام الصين الى دولتين •

٢ ـ مشكلة السند القانونى للسلطة •

٣ ـ مشكلة العلاقة بين النزعة الدينية التاملية ، والنزعة الدنيوية العملية •

ونتناول فيما يلى كلا من هذه المشاكل بايجاز :

المشكلة الاولى : مشكلة الوحدة فى المجتمع الصينى :

يبدأ تاريخ الصين ، بظهور خمسة اباطرة اسطوريين، اعتبرهم الصينيون انصاف آلهة ، وعبدوهم ، ثم تلاهم الامبراطور (ياو) وهو اول حاكم بشرى فى الصين ، وخلفه وزيره القدير «شون» الذى خلفه الامبراطور «يو» مؤسس اول اسرة مالكة صينية عرفت باسم « هسنيا » ، ثم تتالت الاسر بعد ذلك • ولكن اهم ما برز فى التاريخ السياسى الصينى ، ان الصين لم تكن وقتذاك دولة موحدة ، وانما تالفت من عدة دول متنابذة ، تحارب احداها الاخرى ، مع اقرار الجميع بالولاء للامبراطور •

وهكذا عاشت الصين فترات من المد والجزر ، بالنسبة لمشكلة الوحدة ، وان كانت فى معظم فترات تاريخها غير موحدة ، من حيث خضوعها لسلطة مركزية قوية ، ومن ثم اعتبرت الصين حضارة اكثر منها دولة •

والسؤال الان ما هو موقف الفكر السياسى الصينى من هذه المشكلة ، وهى من أهم المشاكل التى واجهت المجتمع الصينى •

لم يتعرض كونفوشيوس وغيره من مفكرى المدرسة الكونفوشية ولا المدرسة التاوية لمشكلة الوحدة ، بل اعتبروها أمرا واقعا • فكان كونفوشيوس وغيره من المفكرين ، يتنقلون من دولة لاخرى • بينما نجد لاوتزو ـ المدرسة التاوية ـ يعبر عن كراهيته للحرب ، ويؤثر السلام فى علاقات الدول الصينية بعضها ببعض •

ولكن اذا كان معظم قادة الفكر السياسى الصينى ، قد اتخذوا موقفا سلبيا من مشكلة الوحدة ، فان مدرسة

المشرعين ، هى المدرسة الوحيدة التى استجابت ، بطريقة واضحة ، لهذه المشكلة . فقد شهدت هذه المدرسة اشتداد حدة الصراع بين الدول الاقطاعية ، ومن ثم دعت القائمين على الحكم ، فى كل دولة منها ، لوضع مصالحها قبل جميع الاعتبارات الانسانية والخلقية . ومجد حكماء المشرعين السلطة لذاتها ، وأسقطوا عن الكائن البشرى ، كل قيمة واعتبار ، الا بمقدار فائدته لاغراض الدولة . واستفحلت هذه النزعة عند بعض مفكرى العصر ، حتى نبذوا فضيلتى القسط (العدل) والشفقة ، وهما فضيلتان جعل أساتذة الكونفوشيه منهما شرطا لازما لاهلية الحاكم للحكم ، وسببا لولاء المحكومين له . وقد برر المشرعون الحرب ، باعتبارها أداة تعزيز سلطة الحاكم ، وتوسيع رقعة الدولة ، ووسيلة بث روح النظام والطاعة ، والشعور بالقوة فى نفوس عامة الناس . كما نادوا بضرورة قيام نظام سياسى ، يجتث جذور الانقسامات التى سادت الصين . ويكون هذا النظام على أساس السلطة المركزية الموحدة ، وأن تسير هذه السلطة على هدى تشريعات تحدد الواجبات والمسئوليات ، وأن يطبق العقاب الصارم ، لكبح جماح الخارجين على النظام .

ونخلص مما سبق الى الحقائق التالية :

١ ـ أن المجتمع الصينى ، عاش كحضارة فى معظم مراحل تطوره التاريخى ، أكثر منه دولة ، وان وجدت السلطة الموحدة فى بعض مراحل هذا التطور التاريخى .

١ ـ ان المفكرين الصينيين ، رغم كونهم عاشوا مرحلة انعدام وجود الدولة الموحدة ، فانهم وقفوا موقفا سلبيا منها . بل ان بعضهم وجد فى تعدد الدول الصينية ، ملاذا للجوء والانتقال من دولة لاخرى ، اذا ضاق ذرعا بالحكام فى هذه الدولة أو تلك .

٣ ـ أن المدرسة الصينية الوحيدة التى حاولت التوصل لايجاد أساس فعال لتحقيق هذه الوحدة ، هى مدرسة المشرعين . وقد استطاعت مملكة « تشين » التى اعتنقت اراء المشرعين ، ان تندفع بقوة لتوحيد الصين ، مستخدمة فى ذلك جميع الاسلحة ، بما فيها الرشوة والخداع والقتل ، واستطاعت بذلك أن توحد البلاد عام ٢٢١ ق . م (*)

المشكلة الثانية : مشكلة السند القانونى للسلطة :

برزت نظريتان أساسيتان فى الفكر السياسى الصينى بشأن السند القانونى للسلطة ، هما :

١ ـ النظرية الكونفوشية ٢ ـ نظرية المشرعين

١ ـ النظرية الكونفوشية : ترى هذه النظرية ، ان قيادة المجتمع تكون باحدى وسيلتين :

أ ـ القوة والعقاب الرادع . وهذه فى اعتقادها تكون نتيجتها مؤقتة ، وسرعان ما تنهار .

ب ـ الفضيلة والقدوة الحسنة والعرف والعادات التى يحترمها الشعب . وهذا هو الاسلوب الصحيح .

ومؤدى ما سبق ، أن النظرية الكونفوشية ، ترى أن أساس السلطة وسندها القانونى ، هو مدى انتهاج الحاكم سبيل الفضيلة ، ومدى انسجام أحكامه مع العرف والعادات التى يحترمها الشعب . فالحاكم وفقا للنظرية الكونفوشية ، يحكم بفضائله . فاذا انحرف ، فقد اساس سلطته ، وأخل بالتفويض السماوى الممنوح له ، ومن ثم فمن حق الشعب ، الثورة ضده (*)

٢ ـ نظرية المشرعين : نبذ المشرعون القيم الاخلاقية كلية ، واستبدلوا بها القانون ، لتأكيد سلطان الحكومة ، ونادوا بتطبيق العقاب الصارم ، على كل من يخل بالقانون ، ويعدوا الدعوة لقيام حكومة مركزية قوية . ولكن أسرة « تشين » التى تولت تطبيق اراء المشرعين ، فرضت الارهاب الفكرى ، وقمعت المعارضة بشدة ، مما أدى الى اندلاع الثورات ضدها ، فانهارت نظرا لان اراء المشرعين القائمة على استبدال القانون بالفضيلة ، لم تكن تتفق مع التراث الصينى ، الذى يولى أهمية عظمى للعلاقات الانسانية والقيم البشرية .

وقد ارتبط بالنظريتين السابقتين ، موضوعان فرعيان هما :

أ ـ دور العسكريين فى السلطة : وهذا الدور بالنسبة للمدرسة الكونفوشية مرفوض ، لانها تنبذ استخدام القوة . ويذهب نفس المذهب ، الفيلسوف موتزو الذى يقول « انه يستحيل غزو العالم بالسيف ، ولكن يتأتى فتحه بالفضيلة والعدالة والايمان السليم ، وان هذه هى العوامل التى تدفع الناس ـ عن رضا واختيار ـ للخضوع للحاكم والتعاون معه .

أما مدرسة المشرعين ، فقد أيدت القوة . ومن ثم أبرزت دور العسكريين فى السلطة ، بل ان أحد فلاسفة المشرعين ويدعى « شانج يانج » أكد مبدأين أساسيين فى هذا الصدد هما :

١ ـ مكافأة البسالة العسكرية ، بمنح الحاكم أصحابها ، ألقاب الشرف وفقا لنظام محدد .

٢ ـ حرمان أعضاء الاسرة المالكة من الانتساب اليها ، الا اذا أبدوا كفاءة عسكرية .

ب ـ النظرة للطبيعة البشرية : وفى هذا المجال ، نجد الاختلاف فى الفكر السياسى الصينى ، لا بين المدارس المختلفة فحسب ، وانما أيضا بين المفكرين الذين ينتمون الى مدرسة فكرية واحدة . فمثلا منشيوس : يرى أن الطبيعة البشرية خيرة : وان البشر جميعا يملكون طبيعة واحدة ، ومن ثم يمكن ان يكونوا حكماء وفلاسفة ، اذا عمدوا الى ترقية أنفسهم ، والارتقاء بالتثقيف بذواتهم . بينما نجد أن هسون تزو : وهو فيلسوف كونفوشى أيضا ، يرى انتفاء الخير من نفسية الانسان ، الا بالعمل الدائب والجهد الشاق ، فالانسان شرير بطبيعه ، وصفاته الطيبة مكتسبة وليست اصيلة . وسلك نفس المسلك : فلاسفة المشرعين الذين قالوا بسوء الطبيعة البشرية : ومن ثم دعوا لاستخدام القوة لتقويمها .

المشكلة الثالثة : العلاقة بين النزعتين الدينية التأملية والدنيوية العملية :

لم تهتم المدرسة الكونفوشية كثيرا ، بالجانب الروحى ، وانما تركز اهتمامها حول الجانب الدنيوى . ومن هنا لم يعر كونفوشيوس الغيبيات اهتماما واضحا ، وركز على ضرورة توجيه الاذهان ، الى مشكلات المجتمع البشرى الجوهرية ، وان برز الجانب الروحى لديه ، فى الاهتمام بالطقوس والعادات وسيرة الاسلاف ، ولكن ليس بالغيبيات وما بعد الموت . وفى هذا الصدد ، قال لاحد تلاميذه « انك لا تفهم الحياة ، فكيف يتأتى لك أن تفهم الموت » (*).

وسلك منشوس نفس المسلك ، وان ترددت فى كتاباته عبارة ما وراء الطبيعة ، وهى تشير فى أغلب الاحيان ، الى حالة تتحد فيها جميع الاشياء ، وتكون جسما واحدا ، أى انه اعتقد بامكان اندماج الفرد فى الكون بأسره • وهنا نجد بدء الاهتمام بالميتافيزيقيا • بينما ذهب الفيلسوف هسون تزو – وهو كونفوشى أيضا – الى أن السماء تقف موقفا سلبيا من أفعال البشر ، وانه لا علاقة للسماء بفقر البشر أو غناهم ، وهكذا استبعد تأثير العامل الدينى أو القوى الغيبية فى حياة البشر •

أما المدرسة التاوية ، فقد اهتمت بالميتافيزيقيا ، بدرجة أكبر من المدرسة الكونفوشية ، ومن ثم نجد لاوتزو ، يضفى معنى ميتافيزيقيا لكلمة التاو – وهى تعنى الطريق أو النهج – حيث اعتبرها المبدأ الشامل الذى انبعث منه الكون • وفى هذا الصدد يقول « ثمة شىء لا صورة له الا انه كامل قائم ، قبل أن توجد السموات والارض ، لا صوت له ولا جوهر ، موجود لا يتغير يتخلل كل شىء ، انه منشأ جميع ما فى الكون ، لا نعرف اسمه ، لكن نصطلح عليه بكلمة تاو وكنيته العظيم • ويسلك التاو العظيم هذا الطريق أو ذاك ، ويدين له بالوجود الالاف المؤلفة ، ولا حصر لمآثره ، وهو الرداء الذى يكسو ملايين الاشياء ويرقى بها » •

وهكذا نجد أن مفهوم التاو لدى لاوتز ، يكاد يقترب من مفهوم الله فى الاديان السماوية • كما اهتم لاوتز بالموت ، ورأى فيه تأكيدا لشخصية الانسان تجاه عالم الكون اللانهائى ، كما رأى فيه تحررا للمرء من العبودية • واعتقد لاوتزو ، أن الانسان القوى ، ليس هو من يتغلب على بقية الناس ، ولكنه من يقهر نزواته ، ويكبح جماح نزعاته •

ونفس الشىء بالنسبة للفيلسوف موتزو ، الذى آمن بوجود اله علوى يثيب أولئك الذين يزاولون المحبة الجامعة ، ويعاقب المنحرفين عنها • ولكن اهتمام موتزو بالميتافيزيقيا ، أساسه سعيه الدائب للبحث عن مختلف الادلة للدفاع عن نظريته فى المحبة الجامعة ، ولكنه فى نفس الوقت ، لا يجعل مصير الانسان يتوقف كلية على القدر المجهول ، بل انه عارض ذلك ، وأوضح انه اذا كان الثواب والعقاب ، يبعث بهما الله والارواح القدسية الى أهل الارض ، فان فعل الناس وسلوكهم ، يحدد نوع الجزاء أكثر مما يحدده القدر •

أما الاهتمام بالنزعة الروحية والتأملية ، فهو العنصر المسيطر فى الفلسفة البوذية ، فحياة التنسك والتأمل والسعى الدائب للخلاص ، هى لب هذه الفلسفة • وقد انتشرت البوذية فى الصين ، فى فترة كانت البلاد تعانى فيها من محنة قاسية اقتصاديا وسياسيا ، كما اختلطت بالاساطير والخرافات والمعتقدات السائدة فى أوساط عامة الصينيين ، مما ساعد على سرعة تقبل الصينيين لها •

ثالثا : انعكاس المبادىء الفكرية للمجتمع الصينى على الطابع القومى الصينى :

تركت المبادىء الفكرية والسياسية فى الحضارة الصينية ، آثارها على طبيعة الصينى كفرد ، وعلى هذا الانسان كعضو للجماعة السياسية •

والظاهرة الاولى التى تواجهنا بخصوص تأثير هذه المبادىء الفكرية على الطابع القومى الصينى ، هى ظاهرة احساس الصينى ، بتضامنه مع الطبيعة ، أو ما يعبر عنه بمبدأ التوافق ومرد هذا الاحساس هو الايقاع المنتظم لاستمرار الفصول وتواليها ، وتأثير ذلك على حياة الفلاح الصينى ، ومن ثم نجده آمن بوجود كائن اعلى هو السماء • يحكم الكون ، وينوب عنه الامبراطور على الارض • ومن هنا استهدفت الطقوس والشعائر فى الصين ، العمل على استمرار هذا التوافق بين السماء والارض ، بين الانسان والطبيعة ، حتى يعم الانسجام فى المجتمع ، سواء بين الاحياء فيه او الاموات • ولذا نجد مبدأ عبادة الاسلاف ، من أهم المبادىء فى الكونفوشية وهى الفلسفة التى تركت آثارها على المجتمع الصينى كله • كما يرتبط بمبدأ التوافق بين الانسان والطبيعة فى الطابع القومى الصينى ، مفهوم الين واليانج Yin & Yang وهما التعبير عن تكامل الحياة وتفاعلها واستمرارها • فالين يمثل الرطوبة والظل والبرد والركود والانثى واليانج يمثل الحرارة والشمس والنشاط والانتشار والذكر • وبتوالى هذين المبدأين وتفاعلهما ، تستمر دورة الحياة ودورة الانسان •

والظاهرة الثانية المعبرة عن الطابع القومى الصينى ، هى الربط بين السياسة والاخلاق ، ففلسفة كونفوشيوس سعت لاقامة نظام سياسى ، على أساس الفضيلة والعلم • واعتقد الكونفوشيون أن الاخلاق هى المبدأ الرئيسى لقيام أى نظام اجتماعى مستقر • ومن هنا برز الاهتمام بالثقافة والتعليم ، كما تبوأ المتعلمون مكانا مرموقا فى المجتمع ، وارتبط مفهوم الانسانية فى الصين ، بالمفهوم الاخلاقى الخاص بتربية الافراد وتنشئتهم • وتميز هذا المفهوم ، بتركيزه على النشاط فى الحياة الدنيا ، دون ما اهتمام كبير بما وراء الطبيعة ، اذ أنها حتى فيما يتعلق بالطقوس وعبادة الاسلاف ، كان هدفها اسعاد الانسان فى الدنيا ، بالوصول الى حالة التوافق مع الطبيعة والسماء ، وليس هدفها اسعاد الانسان فى الاخرة أو ما بعد الموت ، كما هو شأن الاديان السماوية •

والظاهرة الثالثة بالنسبة للطابع القومى الصينى ، هى امتزاج مختلف المدارس الفكرية الاساسية (الكونفوشية التاوية ، المشرعين) لتصبح جميعها معبرة عن ذاتية الفرد الصينى ، رغم ما بينها من تعارض ظاهرى فعبرت الكونفوشية عن عقل الانسان الصينى وفكره بينما عبرت التاوية ، بنزعتها الصوفية التأملية ، عن الاساس او الرباط القانونى لبناء المجتمع وتنظيمه وهذه المدارس امتزجت معا ، وتفاعلت فى تكوين الشخصية الصينية التقليدية ، التى سيطر عليها الاطار الكونفوشى المتسم بالتفاعل المستمر مع الفلسفات الاخرى ، واثر ذلك فى بروز النزعة العملية للفرد الصينى ، مع الايمان بحقه فى الثورة ، فى ظل ظروف معينة ، واقراره بواجب الخضوع للقانون ، سواء كان ذلك فى صورة القانون الوضعى ، كما دعت لذلك مدرسة المشرعين ، او القانون الاخلاقى ، كما أكدت المدرسة الكونفوشية وقد اوجد الاعتراف بحق الشعب فى القيام بالثورة تربة صالحة لبث الافكار الثورية ، التى كانت تبرز فى الصين من حين لاخر ، بينما ارسى مبدأ الخضوع

للقانون وللفضائل الخمس ، أساسا للتقاليد الاستبدادية فى المجتمع الصينى ·

ويمكن القول ان دراسة الخصائص الايديولوجية للمجتمع الصينى التقليدى ، توضح لنا الظواهر التالية :

١ – ان الفكر السياسى الصينى ، لم يعرف بصورة واضحة ، مبدأ الحرية الفردية ، وانما نظر للفرد فى اطار المجتمع ، بل وكبله بكثير من القيود ، حتى وان كانت تلك القيود تحت اسم الفضائل · ويظهر ذلك من الفضائل الخمس لدى الكونفوشية ، والتى تجعل علاقة الفرد بالحاكم ، مثل علاقته بوالده ، ومثل علاقة الزوجة بزوجها ، ونفس الشيء نجده فى مدرسة المشرعين ، التى اهدرت حرية الفرد ، وارست دعائم القوة والاستبداد باسم القانون والنظام · وان وجدت بعض المدارس الفكرية ، التى نادت بحرية الفرد ، مثل المدرسة التاوية ·

٢ – وقف الفكر السياسى الصينى ، موقفا سلبيا بدرجة كبيرة ، من مشاكل المجتمع الذى عاشه فالكونفوشية رغم سيطرتها على المجتمع الصينى ، ركزت معظم اهتمامها على اصلاح الفرد بالفضيلة ، ولم تتعرض لمشكلة الوحدة التى كانت تمزق المجتمع الصينى ، كما لم تناقش مشكلة الحريات العامة ، واقرت بالوضع القائم فى ظل نظام الاقطاع · بينما اتجهت التاوية اتجاها صوفيا ، وعزف مفكروها عن المشاركة الفعلية فى الحياة السياسية ، فالفيلسوف التاوى تشوانج تزو لم ينشد اصلاح المجتمع الذى عاش فيه ، ولا حتى ابقاءه على حاله ، وانما سعى للتسامى عليه ، وقدم فلسفة هى نوع من العشق الروحى بين الانسان والطبيعة لتحرير الفرد ، كما أنه مجد الموت باعتباره راحة بعد اجهاد ، وشفاء لاوجاع الحياة ولا شك أن مثل هذا المنحى الفكرى ، هو غاية السلبية · ونجد نفس الشيء بالنسبة للمدرسة البوذية · والمدرسة الوحيدة التى حاولت أن تشارك فى الحياة السياسية ، هى مدرسة المشرعين ، ولكنها بتأكيدها على مفهوم القانون والسلطة المركزية للمجتمع فانها تجاهلت حرية الفرد ، كما أنها لم تناقش المشكلة الاجتماعية ، بل ان مبادىء هذه المدرسة استغلها الحكام فيما بعد ، لارساء دعائم النظام الاستبدادى ، عن طريق القانون والتنظيمات الادارية الحكومية ·

٣ – لم يعرف الفكر السياسى الصينى مبدأ الصراع ، وانما عرف مبدأ الانسجام والتوافق ، واكد التوافق بين الانسان والطبيعة · ومع أن الفكر الصينى عرف مبدأ التناقض تحت اسم الين واليانج الا أنه نظر له ، باعتباره يدعو للتكامل ، أكثر مما يدعو للصراع ·

٤ – اتسم الفرد الصينى بسمتين اساسيتين هما :

الاولى : الجلد والصبر والعمل الطويل المستمر الشاق · ولم يقتصر هذا العمل على الرجال ، بل ان النساء شاركن فيه بالاضافة الى عملهن بالمنزل ·

الثانية : ان أكثر ما يهتم به الفرد الصينى ، ان يعيش مرتاحا سعيدا فى دنياه ، وهو لا يطلب من الاله وعبادته نعيم الجنة ، بل يطلب الخير لنفسه فى العالم الارضى · ولذا لم يعرف المجتمع الصينى حروبا دينية ، او تعصبا دينيا ، بل ساده التسامح ، كما اعتنق الصينى الديانات الاخرى ونادى بالمدارس الفكرية المتنوعة فى آن واحد فى بعض الاحيان ·



« ان المقصود من الديموقراطية داخل الحزب سواء فى الجيش او فى الهيئات المدنية ، هو تكوين النظام ورفع القدرة الكفاحية لا اضعافها » ·

ماوتسى تونج – اكتوبر ١٩٣٨

[٣] الديمقراطية الشعبية ومفهومها فى الفكر الماوى

محمد السيد سعيد

فى السنوات القليلة التى أعقبت نهاية الحرب العالمية الثانية ، تلاحق انبثاق عدد من الانظمة السياسية الجديدة فى اوربا الشرقية ، انتظمت فى سلسلة واحدة ، وتوجت بالثورة التى تكللت بالظفر فى شرق آسيا ، وأعلن معها مولد جمهورية الصين الشعبية فى أول أكتوبر ١٩٤٩ ·

ومع مولد هذه الجمهوريات برز نمط جديد من النظم السياسية أطلق عليه اسم الديموقراطية الجديدة ، أو الديموقراطية الشعبية واكتسب هذا المفهوم دلالة متميزة ، رغم تعبيره عن شكل سلطة الدولة ، فى مجتمعات وقعت السلطة السياسية فيها ، بيد الاحزاب الشيوعية والجبهات الشعبية ، التى تزعمتها واكد المفكرون الماركسيون ، أن هذا المفهوم يختلف – فى كثير أو قليل – عن مفهوم دكتاتورية البروليتاريا ، الذى دأبت الاحزاب الشيوعية على اعتباره شعار الثورة الاشتراكية ·

لقد دلف هذا المصطلح الى المعجم السياسي بعناد ، خاصة مع انتصار الثورة الصينية ، بل ويمكن القول بأن دول أوربا الشرقية ، قد استعارت المصطلح من فكر ماوتسي تونج · حقا ان ماو لم يخرج عن السياق العام للماركسية ـ اللينينية في هذا الصدد ، بل لقد ظل أمينا أكثر من غيره ، للمناهل الاولى للماركسية ، في شرحه للديموقراطية الجديدة · الا أنه أعطى هذا المفهوم درجة عالية من التفرد ، كما وهبه قوة الاندفاع ، من التطبيق الصيني في السنوات الاولى من عمر الدولة ·

وقد جنح الادب السياسي الغربي في معالجته لهذا المفهوم ، الى نوع من التطرف ، فسعى بعض المحللين الى طمس الفوارق بين هذا المبدأ والنظام الذي يقوم عليه ، وبين النظام السوفييتي ، واجتهد بعضهم الاخر ، في تصويره على أنه مبدأ لنموذج متكامل للثورة الصينية أدرجوا ما بينه وبين « النموذج السوفييتي » من فوارق حاسمة في نظرهم ، بين أعمق جذور النزاع الصيني ـ السوفييتي · أما في حقل الماركسية نفسها ، فقد اجتذب هذا المفهوم ، أفضل اهتمام المفكرين ، وكثيرا ما أثار صراعا ضاريا بينهم ، فهو يتعلق أولا بمهام الاحزاب الشيوعية في البلاد المتخلفة ، التي يتضاءل حظها من التطور الصناعي ، وتتسع فيها قاعدة الفلاحين ، كما أنه يرتطم مباشرة بقضية الديموقراطية في المجتمعات الاشتراكية ، أو تلك التي وصفت بأنها في طور الانتقال اليها · ثم ان هذا المفهوم ، يحتل مكانة هامة من زاوية مضمونه سياسي في الدول الاشتراكية الان ، بل ويصبح من المستحيل ، دراسة التطورات السياسية الراهنة في الصين ، دون العـودة الى مرحلة « الديموقراطية الجديدة ، ورأى ماو في هذه المرحلة وتجاوزها ·

وفي السنوات التي شاع فيها هذا المفهوم ، دار الحوار بين المفكرين والزعماء الشيوعيين ، حول مدى التمايز النوعي بين « الديمقراطية الشعبية » ومبدأ « دكتاتورية البروليتاريا » · وعلى حين انعطفت أوربا الشرقية الى تطبيق هذا التمييز ، فقد بدا أن الفكر الماوي ، يكاد يضع خطا فاصلا بينهما من الناحية النظرية ·

ففي البداية ، نشر الاقتصادي السوفييتي ايوجين فارجا بحثه الشهير بعنوان « ديموقراطية من نمط جديد في مارس ١٩٤٧ » ، عرف فيه الديموقراطية الجديدة بأنها النظام الاجتماعي الذي يتم فيه تصفية الملكيات الاقطاعية في الزراعة ، وتمتلك فيه الدولة المشروعات المصرفية والصناعية الضخمة ، ولكن تستمر فيه الملكية الخاصة لوسائل الانتاج في المجالات الاخرى ، وأكد فارجا أنه في الديموقراطية الشعبية ، لا يسود مبدأ دكتاتورية البروليتاريا ، لان الاحزاب الممثلة للطبقات غير البروليتارية ، تشارك فعليا في الحكومة · ومن ثم فان هذا النمط من النظم ، هو طريق ثالث بين دكتاتورية البروليتاريا ، ودكتاتورية البورجوازية ، وصرح بأن حكم البروليتاريا يمكن تأسيسه في شكل الديموقراطية البرلمانية ، دون الحاجة لنظام الحزب الواحد ·

وأكد زهادانوف أيضـا على جدة وتفرد النظـم السياسية للديمقراطية الشعبية ، وعرفها بأنها النظم التي تنتمي فيها السلطة الى الشعب ، مع التذكير بالطابع الانتقالي لهذه النظم ، كما بدأ عدد من القادة الشيوعيين في اوربا الشرقية ، في صياغة مفاهيم الطرق النوعية للتطور ، مؤكدين على امكانية الوصول الى الاشتراكية بطرق مختلفة عن النمط السوفييتي · فذكر جومولكا في بولندا ، أن التغيرات الثورية في بلده لم تستلزم العنف ، ومن ثم فيمكنها أن تتجاوز دكتـاتورية البروليتاريا كليا ، وانتهـاج طـريق الديمقـراطية البـرلمانية · وأشـار كليمنت جـوتوالد فـي تشيكوسلوفاكيا ، الى أن بلاده تتبع طريقا مختلفا في الوصول الى الاشتراكية ، على أن هذا التفسير للطرق النوعية للاشتراكية ، لم يستمر طويلا في أوروبـا الشرقية ، فحصر ديمتروف التباين بين الديمقراطية الشعبية ودكتاتورية البروليتاريا ، في مبدأ التعـدد الحزبي ، وشدد على أن كليهما يعني بالضرورة النظام الاشتراكي على أن السمة الاكثر أهمية التي أعطاها ديمتروف للديمقراطية الشعبية ، هو احتفاظها بالشكل البرلماني ، مع وجود الاحزاب المتعددة ، في تحالف لا يؤثر على دكتاتورية البروليتاريا ، والدور الحاسم للحزب الشيوعي ·

أما ماوتسي تونج ، فقـد أصر على الطابع المميز للديمقراطية الشعبية لفترة طويلة بعد الاستيلاء على السلطة في الصين ، ولم يضمحل الا مع طرح سياسة « القفزة العظمى الى الامام » في ١٩٥٨ ، عندما وضعت أسس الاقتصاد الاشتراكي في الزراعـة ، وانعطفت الصين عن سياسة تشـجيع الرأسمالية في الصناعة والتجارة (في حدود معينة) ·

لقد صدر فكر ماو عن منطق مختلف ، وهو يبلور مبدأ الديمقراطية الجديدة في الصين ، فرغم اخلاصه العميق للماركسية اللينينية ، الا أن تطبيقه لها على الواقع الصيني زوده بخبرة هائلة ، مما أضفى على معالجته لهذه القضية ، درجة هامة من الاصالة الفكرية · لقد تلقى ماو ميراث لينين النظري ، واستوعبه جيدا ، فبدأ بتحليل المجتمع الصيني ، من حيث بنائه الطبقي ، والتناقضات المتشابكة في الواقع الصيني ، والظروف المحددة التي يمر بها ، وبالتالي فقد أجلى التنـاقض الرئيسي والتناقضات الثانوية ، وميز بينها في التشكيـلات الاجتماعية ـ التاريخية ، وبين موقع الطبقات المختلفة من الثورة ، واشتق المعادلة الثورية التي ينبغي للحزب الشيوعي أن يحسبها بدقة لاحراز النجاح في شن الهجوم ، لتحقيق شعار الثورة التي تحدد طبيعتها بناء على هذه التناقضات الرئيسية · ومن ثم فان شعار « الديمقراطية الجديدة » ارتبط عند ماو ارتباطا وثيقا بتحليله لطبيعة الثورة الصينية ، ومن هنا نبدأ :

أولا : فكر ماو ونظرية الثورة الصينية :

ترى الماركسية اللينينية ، ان المهمة التاريخية للطبقة العاملة ـ أكثر الطبقات ثورية في المجتمع الرأسمالي هي القيام بالثورة الاشتراكية ، غير أن الثورة لن يتم انجازها بضربة واحدة ، وانما على حلقتين · وقد شرح

ماركس أن البروليتاريا تشترك فى الثورة البورجوازية التى تطيح بالاقطاعية والاستبداد السياسى ، لكى تحظى بالحقوق والحريات الديمقراطية . وفى ظلها تعمد البروليتاريا الى تحطيم الرأسمالية ، والهيمنة السياسية للبورجوازية ، لكى تؤسس الاشتراكية والديمقراطية البروليتارية .

أما لينين ، فقد طور نظرية الحلقتين فى واقع دولى جديد ، وواقع قومى محدد . ففى عصر الامبريالية ، لم تعد الثورة ممكنة وحتمية فى البلاد المتقدمة اقتصاديا كما كانت الحال قبل أن تلج الرأسمالية مرحلة الامبريالية ، وانما أصبحت ممكنة فى اكثر حلقات السلسلة الامبريالية ضعفا فى البلاد المتأخرة اقتصاديا ، التى لم تزل تعانى من الاقطاعية وتمتاز باتساع القاعدة الفلاحية ، وتواجه البروليتاريا واقعا جديدا ، وهو خور البرجوازية وخيانتها لاهداف الثورة الديموقراطية ، وبالتالى فلابد أن تصبح الثورة الوطنية الديموقراطية ذات قيادة بروليتارية فيجب على البروليتاريا ان تتحالف مع الفلاحين، لتحقيق الثورة الوطنية الديموقراطية ثم تجذب الفلاحين الفقراء لتنجز الثورة الاشتراكية بينما يجب على البروليتاريا أن تسير بالثورة الديموقراطية البرجوازية الى الامام ، دون أن تسمح بتقييدها بـاصلاحية البرجوازية والنسبة بين القوى الطبقية كما حددها البلاشفة فى الثورة الديموقراطية البرجوازية هى : تجتذب البروليتاريا الفلاحين الى جانبها ، وتحمل البرجوازية على التزام الحياد، وتقضى كليا على الملكية وبقايا القرون الوسطى والملكية العقارية الكبيرة ... ثم ان البروليتاريا تضم اليها الفلاحين الفقراء وتحمل الفلاح المتوسط على التزام الحياد وتسقط البرجوازية .

ورغم أن نظرية الثورتين كانت منبع خط وبرنامج حزب لينين ، الا انها لم تطبق جديا ، وألغى شعار الثورة الديموقراطية فى مقالة لينين أطروحات أبريل . ولذلك فقد اضطلع ماوتسى تونج بتحليلها بطريقة اكثر اسهابا وتفصيلا ، وكان عليه ان يجتاز بها المنعطفات الخطيرة والهائلة للثورة الصينية .

وقد رأى ماو ، ان التناقض الرئيسى فى الصين شبه المستعمرة وشبه الاقطاعية ، هو التناقض بين « كل » الشعب الصينى وبين الامبريالية التى تستغل الصين وتمنع وحدتها . وكذلك عملاؤها البورجوازية الكبيرة ، التى تعوق تقدم المجتمع الصينى . وحول هذا التناقض تتجمع كافة التناقضات الثانوية ، وبالتالى فهى تشكل مركز مهام الحزب .

وقد استنتج ماو ، ومعه الحزب الشيوعى الصينى ، قبل وبعد زعامته للحزب ، أن طبيعة الثورة الصينية هى أنها « ثورة ديموقراطية بورجوازية » . فمنذ ١٩٢٧ أبرز ماو أن الثورة الديموقراطية التى تزعمتها الطبقة البورجوازية ، قد سارت الى طريق مسدود ، « اذ لم تكد الثورة البورجوازية الديموقراطية التى انطلقت من كوانجتونج ، تبلغ منتصف الطريق ، حتى اغتصبت قيادتها طبقة الكومبرادور وطبقة القيادة والوجهاء ، وحولتها الى طريق معاد للثورة . أما عامة الناس من العمال والفلاحين ، وحتى البورجوازية ، فلم يحصلوا على شىء من التحرر السياسى والاقتصادى » . ولذلك فلم تزل الصين « فى حاجة ملحة الى ثورة ديموقراطية بورجوازية . ان محتوى الثورة الصينية حسب توجيهات الاممية الشيوعية واللجنة المركزية لحزبنا ، هو الاطاحة بحكم الامبريالية وأداتها أمراء الحرب فى الصين ، لاتمام الثورة الوطنية ، وتحقيق الثورة الزراعية للقضاء على الاستغلال الاقطاعى . وأكد ماو فى رسالته الى اللجنة المركزية للحزب فى أبريل ١٩٢٩ أن « الثورة فى المرحلة الحاضرة ، هى ثورة ديموقراطية وليست اشتراكية » .

وفى دراسته لحركة ٤ مايو القومية ، الح ماو على نفس الفكرة ، مشيرا الى انه لا يمكن أن نعتبر أن الثورة الديموقراطية البورجوازية قد تم انجازها ، الا بعد القضاء بصورة أساسية على القوى الامبريالية الاجنبية ، والقوى الاقطاعية الداخلية ، وتأسيس دولة ديموقراطية مستقلة ، وان انجاز الثورة الديموقراطية التى بدأها صن يات صن ، يعتمد على الطبقة العاملة والفلاحين والبورجوازية الصغيرة والقسم التقدمى من البورجوازية القومية .

وفى مرحلة متأخرة ، ردد ماو هذا عن طبيعة الثورة الصينية ابان الكفاح ضد اليابان فى كتابه « الثورة الصينية والحزب الشيوعى » . وفى ذلك الوقت ، تضافرت المهام الوطنية ، اى تحرير الصين من الاحتلال اليابانى ، وهو أمر اقتضى جهودا هائلة من مجمل الشعب الصينى، الذى تهدده التحول من وضع «شبه المستعمر الى وضع المستعمر» فذكر ماو «لقد كانت ثورة ٢٤ ــ ١٩٢٧ ثورة ديموقراطية بورجوازية ، الا أنها لم تنجز ، بل باءت بالفشل ، وأن الثورة الزراعية التى نقودها منذ عام ١٩٢٧ حتى اليوم ، هى ثورة ديموقراطية بورجوازية ايضا ، اذ أن مهمة الثورة هى مناهضة الامبريالية والاقطاعية ، وليست مناهضة الراسمالية . وسوف تبقى الثورة كذلك لفترة طويلة من الزمن » . ان هذه العبارة الاخيرة حاسمة فى تتبع تطور فكر ماو ، اذ أن الحزب الصينى كان مستغرقا فى فهم طبيعة الثورة ، لكنها لم تكن واضحة التمايز عن الثورة الاشتراكية ، بل كان الاعتقاد السائد ، هو أن الديموقراطية يمكن ان تتحول فورا الى الاشتراكية . وهكذا اذا كانت الثورة الديموقراطية منفصلة ومتميزة نظريا من حيث الزمن والمضمون ، فقد اضاف ماو أيضا انها منفصلة ومتميزة عمليا من حيث الزمن . وسرعان ما بدأ مفهوم طبيعة الثورة الصينية فى الجلاء والتمايز بقوة عن كل من الثورة الاشتراكية والديموقراطية البورجوازية التقليدية . ولقد بدأ هذا التمييز عند ماو وبين الديمقراطية « الجديدة » وتلك « التقليدية » فى كتابه « مهام الحزب الشيوعى فى مرحلة مقاومة اليابان » فى مايو ١٩٣٧ . وليس فى كتابه « الديموقراطية الجديدة» كما يشاع فى الدراسات الغربية . ففى هذا الكتاب ،

أوضح ماو أن الدولة التي ستنشئها الثورة الصينية « ستكون دولة بورجوازية ديموقراطية من حيث الشروط الاجتماعية الاقتصادية • على أنها ستختلف عن الجمهوريات البورجوازية التقليدية ، لانها من حيث الشروط السياسية المحددة ، يجب أن تقوم على اساس التحالف بين الطبقة العاملة والفلاحين والبورجوازية الصغيرة والبورجوازية » •

وبدأ هذا المفهوم يكتسب صلابة خاصة وقدرا أكبر من العمومية في ارتباطه بمجمل الظروف المشابهة في بعض البلاد المتخلفة « بيد أن الثورة الديموقراطية البورجوازية الجارية حاليا في الصين ، ليست ديموقراطية من الطراز القديم والعام ، بل هي ثورة ديموقراطية بورجوازية من طراز جديد وخاص • ويأخذ هذا الطراز من الثورة ، في النهوض حاليا في الصين وفي كافة البلاد المستعمرة وشبه المستعمرة الاخرى ، ونحن نسميه ثورة الديموقراطية الجديدة » • ويمكن أن نلمح بسهولة تجديدات معينة في هذه الفقرة : ١ ـ ثمة تمييز أصبح حاسما بين الديموقراطية الجديدة ، والبورجوازية الليبرالية التقليدية : ٢ ـ اتسم المفهوم بصلاحيات أوسع للتطبيق خارج الصين في الظروف المشابهة : ٣ ـ تشترك الديموقراطية الجديدة في بعض ملامحها مع كل من الاشتراكية والرأسمالية ، فهي تسلم السلطة السياسية للطبقات الشعبية ، تحت قيادة الحزب الشيوعي ، على أنها تستند الى بناء اقتصادي تحتي رأسمالي ، ومن ثم فهي من جهة ، تمهد السبيل للرأسمالية ، على أنها تخلق الشروط الاولية للاشتراكية •

لقد عمقت هذه الرؤية الاضافات المنهاجية التي أضافها لينين للماركسية ، فقد اعتبر ماركس أن الديموقراطية هي صيغة البناء الفوقي السياسي ، الذي يعكس علاقات الانتاج السائدة • وحيث ان أسلوب الانتاج الرأسمالي يقوم على سيطرة الطبقة الرأسمالية على أدوات الانتاج ، فلا يمكنه الا أن يضع السلطة السياسية أيضا في يدها • على أن لينين عندما طالب البروليتاريا الروسية بخوض الكفاح الديموقراطي ، بالتحالف مع الفلاحين ، أكد أن شعار ثورة الاشتراكية هو تحقيق « دكتاتورية العمال والفلاحين الديموقراطية الثورية » • ومن ثم فقد تصور شكلا للدولة ، يعتوره التناقض بين البناء التحتي الرأسمالي « حيث ان روسيا تعاني من نقص التطور الرأسمالي لا من افراطه » ، والبناء الفوقي الذي ينكر دكتاتورية البورجوازية وينفيها في شكل للسلطة ، تمارس فيه الطبقات الثورية دكتاتوريتها •

وكرس ماوتسي تونج هذا التعميم المنهاجي ، وطبقه ليس فقط على الواقع الصيني ، وانما ايضا على البلاد المتأخرة اقتصاديا ، والتي تعاني من الامبريالية والاقطاعية •

وهكذا تطور شعار « الجمهورية الديموقراطية » باعتباره هدف الثورة الصينية الذي رفعه ماو منذ ١٩٢٧ واشترك الحزب الشيوعي بمقتضاه في ثورة صن يات صن ، ليكتسب ملامحه الكاملة عند ماو ، مستندا الى حتمية التطور التاريخي ، والمعادلة الخاصة للثورة الصينية • ففي التقرير السياسي للجنة المركزية الذي قدمه ماو للمؤتمر القومي السابع للحزب الشيوعي ، أكد أن المنهاج العام للثورة يتلخص في : ...

١ ـ رفض ان يكون نظام الدولة في الصين ، اقطاعيا فاشيا معاديا للشعب • ٢ ـ استحالة اقامة دولة للبورجوازية تمارس فيه الدكتاتورية الديموقراطية ليبرالية الطراز • ٣ ـ استحالة اقامة نظام اشتراكي في المرحلة المحددة من التطور التاريخي الاولي للصين ، حيث المهام الاساسية هي معارضة الاضطهاد القومي والاقطاعي ، مع غياب الشروط اللازمة للاقتصاد الاشتراكي ، وبالتالي فلا سبيل امام الصين ، سوى السلطة السياسية لحلف الطبقات الاربع ، حيث الطليعة هي الطبقة العاملة ، والقوى المحركة الرئيسية هي الفلاحون، والبورجوازية الصغيرة حليف يمكن الاعتماد عليه، والبورجوازية القومية قوة اقتصادية ـ اجتماعية ينبغي كسبها ، رغم طابعها المذبذب • وقد ظل هذا الشعار « الجمهورية الديموقراطية » بالمعنى الذي فهمه ماو ، مطروحا باعتباره شعار الثورة الصينية وهدفها لفترة كبيرة ، بعد انتصار الثورة ، على أن المشكلات العملية الخاصة بالتنمية الاقتصادية في الصين ، أجبرت ماوتسي تونج على التخلي التدريجي عن مفهوم « الديموقراطية الجديدة » باعتباره أساس سلطة الدولة • فقد استلزم تطبيق « القفزة العظمى الى الامام » في الزراعة الصينية ، انتزاع الاراضي التي وزعتها الدولة ابان فترة « الديموقراطية الجديدة » • وتطبيق الاصلاح الزراعي • فقد اعتبر ماو أن الانتاج الصغير هو بؤرة دائمة للرأسمالية • بيد أن خطورته الحقيقية ، تكمن في تعطيله للتنمية الاقتصادية ، على ان انشاء الكوميونات الزراعية ، كان يستهدف وضع الضوابط على الاقتصاد التلقائي والتبادل الحر ، وبالتالي ضبط الفائض الزراعي ، لاحداث التراكم اللازم للاستثمار في الصناعة • وغالبا ما كان ذلك معاكسا للمصالح الوقتية للفلاحين • وثار التناقض بين البروليتاريا والرأسمالية « بما فيها من اقتصاد سلعي صغير ، اقتصاد الفلاحين الصغار » ، وبالتالي كان الحل الامثل لهذا التناقض عند ماو ، هو التطور نحو الاشتراكية • اما معالجة التناقضات « الثانوية » بين العمال والفلاحين ، فقد خصص لها كتابه « ازالة التناقضات بين صفوف الشعب » ، مجتهدا في ايجاد الصيغة الصحيحة لنجاح التنمية الاقتصادية التي تستلزم الاشتراكية ، والحفاظ على التحالف الطبقي ، الذي يقتضي التنازل لصالح الاقتصاد السلعي الصغير •

أما المبدأ الدولي الذي يشكل الاساس الموضوعي لانتصار الديموقراطية الجديدة ، فهو عند ماو ظهور ورسوخ المجتمع الاشتراكي السوفيتي ، فتتحدد امكانية قيام نمط جديد من الديموقراطية ، في وجود اوضاع عالمية ، تمثل فيها الاشتراكية السوفييتية ، ونهوض

حركة البروليتاريا فى الغرب الرأسمالى ، وحركات التحرر الوطنى فى المستعمرات ، قوة عاتية « فى العصر الذى تقوم فيه الامبريالية ، يستحيل ان تحرز ثورة شعبية حقيقية فى أى بلد كان ، النصر بدون المساعدة المختلفة الاشكال من القوى البشرية العالمية » .*

ثالثا : ماو وقضايا الديموقراطية الشعبية فى الصين :

هذا الفهم لطبيعة الثورة الديموقراطية عند ماو ، لم يكن ادراكا هندسيا لضرورات نظرية مجردة ، وانما كان تطبيقا واعيا وخلاقا للماركسية ، والاساس النظرى لمهام الحزب ومسار الثورة عبر الدروب الوعرة فى الشروط المحددة التى عايشتها الصين ، بما تشتمل عليه من منعطفات وانكسارات . وتكشفت عظمة ماو كمفكر وزعيم ، فى قدرته على التقاط العناصر الجوهرية والمزج بينها وبين الضرورات العارضة الهامة ، دون افلات القوى الرئيسية . ان عبقرية ماو تكمن بالضبط فى أنه قرأ الواقع الصينى بالنظرية بقدرة بالغة ، وفى معالجته لقضايا الثورة الديموقراطية فى الصين ، برؤية ثاقبة . ويظهر ذلك فى تحليل طبقات المجتمع الصينى ، وفى تحديد شكل الثورة ، والموقف من البورجوازية وجلائه لاداة الثورة :

١ ـ ففى دراسته « تحليل لطبقات المجتمع الصينى » التى تعود الى عام ١٩٢٦ ، رأى ماو أن المجتمع الصينى ينقسم الى طبقة كبار ملاك الاراضى ، وطبقة الكومبرادور ، وهما تمثلان أشد انواع العلاقات الانتاجية تأخرا ورجعية ، وتؤلفان معا أقسى خصوم الثورة ، والبورجوازية الوسطى التى تمثل علاقات الانتاج الرأسمالى فى مدن الصين وأريافها . وقد أسماها « البورجوازية القومية » ، وتقف موقفا معارضا من الثورة ، فهى تتعرض لاضطهاد الامبريالية والاقطاعية . على أن الشكوك تساورها فى البروليتاريا أيضا ، عندما تخوض غمار الثورة . ويتوقع ماو أن تنقسم هذه الطبقة على نفسها ، الى جناح يسارى ينضم الى موكب الثورة ، وجناح يمينى ينضم الى أعدائها . أما البورجوازية الصغيرة التى ينتمى اليها الملاك الصغار فى الريف ، وأصحاب الحرف والمثقفون فى المدينة ، فيمكن أن يجرفها تيار الثورة . أما أشباه البروليتاريا فى الريف والمدن ، والفلاحون الفقراء ، فيشكلان الاغلبية الساحقة من الشعب الصينى ، وهم أشد الطبقات حاجة للثورة . أما البروليتاريا فهى رغم قلة عددها ، تمثل قوى الانتاج الجديدة فى الصين ، وهى أكثر الطبقات تقدمية فى الصين ، وقائدة الحركة الثورية ، والحزب الشيوعى هو ممثل هذه الطبقة . ومن هذا التحليل ، تخلص ماو الى أن اعداء الثورة هم امراء الحرب والاداريون الكبار وطبقة الكومبرادور وطبقة كبار ملاك الاراضى ، والقوة القائدة للثورة هى البروليتاريا الصناعية ، واقرب أصدقائها هم أشباه البروليتاريا والفلاحون الفقراء والبورجوازية الصغيرة بمختلف فئاتها ، كما يمكن كسب قطاع هام من البورجوازية القومية . واعتبر ماو أن مهمة الحزب ، هى قيادة الثورة . على أن هذا التحليل بدأ يتصف بدرجة أكبر من التحديد ، وخاصة فى الموقف من الفلاحين ومن البورجوازية القومية . ففى كتابه « الثورة الصينية والحزب الشيوعى الصينى » عام ١٩٣٩ انقسمت البورجوازية الى بورجوازية كبيرة ذات طابع كومبرادورى ، وبورجوازية وطنية ، فالكبيرة هى طبقة تخدم مباشرة مصالح البلاد الامبريالية ، وتنقسم الى كتل مختلفة من حيث انتمائها لعدة دول . أما البورجوازية القومية ، فهى طبقة ذات وضع مزدوج . ومنذ ذلك الوقت ، بدأ ماو يستخدم تعبيرى « بورجوازية قومية » ، « بورجوازية متوسطة » بمعنى واحد ، بطريقة متبادلة . وهو فى ذلك يصدر عن منطق مختلف عن مدلول المصطلح فى الفكر الماركسى ، الذى يقسم الطبقات ليس وفقا لانتماءاتها القومية ، وانما بناء على موقعها من علاقات الانتاج ، فما اسماه « بورجوازية وسطى » هى لدى الماركسية كبيرة ، رغم اتسامها بالطابع القومى .

أما الفلاحون فقد وصفوا بأنهم « حليف طبيعى للبروليتاريا ، والقوة الرئيسية فى صفوف الثورة الصينية ، على أنه لا يمكن للفلاحين أن يحققوا تحررهم الا بقيادة البروليتاريا » . ان تعبير القوة الرئيسية والقوى المحركة الاكثر اتساعا ، قد أدخل فهما جديدا لقضية الثورة الصينية ، ابتكره ماو فى مواجهة الماركسية التقليدية فى الحزب ، بزعامة لى لى سان وتسن دوشيو . وبهذا المفهوم ، حطم ماو نهائيا عدم الثقة فى قدرات الفلاحين الثورية التى ورثها الصينيون عن بعض فصائل الحركة الشيوعية . وكان ماو قد بدأ حملته على هذا المفهوم التقليدى منذ ١٩٣٠ ، عندما رد على التقليديين قائلا « ولكن اذا كان من بين أعضاء الحزب ، من يخاف من نمو قوى الفلاحين ، ظنا انها بتفوقها على قوى العمال ، سوف تلحق الضرر بالثورة ، فاننا نعتبر نظرته هذه خاطئة أيضا . ذلك أنه فى مجرى الثورة فى الصين شبه المستقرة ، يمكن أن تفشل نضالات الفلاحين فقط ، فى حال حرمانها من قيادة العمال . أما ان تصاب الثورة بضرر بسبب نمو نضالات الفلاحين وتفوقها على قوى العمال ، فهو أمر مستحيل » ، على أنه فيما بين هذين العامين « ١٩٣٠ ـ ١٩٣٥ كان قد تخلى عن تصور نضالات الفلاحين باعتبارها مجرد نصير للانتفاضات فى المدن ، الى اعتبار أن شكل الثورة الصينى ، يتحدد فى الارياف بين الفلاحين الذين يهبون فى ثورة مسلحة تحت القيادة الصينية ، وهو ما أسمى بعد ذلك « تطويق الريف للمدن » .

٢ ـ وعلى نقيض التصور التقليدى المستمد من مفهوم ماركس ولينين وتروتسكى والقادة الاخرين للحركة الشيوعية ، عن شكل الثورة المزمع تفجيرها ، القائم على انتفاضة مسلحة فى المدن تحسم الصراع فى فترة قصيرة ، ولا تبدأ قبل ان تتمكن الدعاية السياسية الثورية من عقل البروليتاريا . أما الريف والفلاحون ،

فهما عضد ونصير كفاح البروليتاريا ، فقد أدرك ماو أن الظرف الدولى المحيط بالصين ، والذى أدى الى تقاسم عدة دول امبريالية كبرى للنفوذ داخلها ، والطابع العسكرى للحكم الطبقى ، والضعف الشديد للبروليتاريا فى المدن ، يجعل الامر مختلفا فى الصين • وينبغى للثورة أن تتخذ شكل الانتفاضة المسلحة التى تستطيع أن تحرر مناطق ارتكاز رئيسية للثورة ، يمكن توسيعها عبر الكفاح طويل الامد ، بوسائل الحرب الشعبية ، التى تستند الى ظهير فلاحى لا ينفد • ولقد تعلم ماو من الدروس الثمينة للحركة القومية ، أن من يكسب الريف يربح الصين • وقد استوعب هذه الخبرة منذ اضطلاعه بكتابة تقرير عن حركة الفلاحين فى هونان • عارض فيه وجهة النظر السائدة فى الحزب وقتئذ ، التى تدين حركة الفلاحين ، مؤكدا أن « الجماهير العظيمة من الفلاحين ، قد نهضت لاداء رسالتها التاريخية ، وأن القوى الديمقراطية فى الريف ، قد نهضت للاطاحة بالاقطاعية ، التى هى أساس الحكم الاستبدادى ، وكانت منذ آلاف السنين حجر الزاوية الذى ارتكزت اليه الامبريالية وامراء الحرب والموظفون الفاسدون • وهدف الثورة الوطنية هو الاطاحة بهذه القوى • وفى سبتمبر ١٩٢٧ قاد ماو انتفاضة الفلاحين فى منطقة حدود هونان وجيانجشى الشهيرة • وانشأ نواة الجيش الاحمر ، وقاده الى جبال جينكيانج حيث انشأ قاعدة الثورة الاولى • وبهذا استلهم ماو أسلوب الثورة الرئيسى من خبرة الشعب الصينى وتجاربه الطويلة ، وأدرك أن « ظهور منطقة واحدة صغيرة أو عدة مناطق ذات سلطة سياسية حمراء ، وسط تطويق السلطة السياسية البيضاء فى بلد واحد ــ وهى ظاهرة لم تعرفها سوى الصين وقتئذ ــ هو أمر ممكن ، وان هذه الظاهرة تعود الى الانقسامات والحروب المستمرة داخل الطبقة الحاكمة ، وبالتالى عارض ماو التيار التقليدى القائل بوجوب كسب الشعب قبل شن الهجوم المسلح ، باعتبارها نظرة لا تتفق مع الظروف الواقعية للثورة الصينية ، اذ ينبغى ادراك أن الضعف الملازم لاجهزة الطبقات الحاكمة القائمة على اقتصاد متأخر ، يتيح امكانيات رحيبة ، يمكن أن تتطور على امتدادها الثورة الصينية المنطلقة من قواعد محررة •

٣ ــ وقد خلص ماو ، الى أن حلف الطبقات الاربع ، لابد أن يستخدم أداة سياسية ، هى « الجبهة الشعبية » ، ومهمتها هى الاستيلاء على السلطة • وهذه الجبهة تتسع وتضيق حسب الظروف المحددة للكفاح ، ولكن مركز الثقل فى هذه الجبهة هو مسألة البورجوازية القومية • ولقد حملت الكتابات الاولى موقفا متشددا من البورجوازية ، نتيجة للمذابح التى دبرها الكومنتانج للحزب الشيوعى فى ١٩٢٧ • ففى كتابه « تحليل لطبقات المجتمع الصينى » قسم البورجوازية الوسطى التى وصمها بالتذبذب ، الى يمين ويسار ، وبالتالى فقد حتم التحالف مع الثانية ضد الاولى ، بل لقد برزت شكوكه ايضا تجاه « البورجوازية الصغيرة » • على أن موقفه قد تطور ابان الكفاح ضد الغزو اليابانى ، فقرر فى اجتماع اللجنة المركزية للحزب فى ديسمبر ١٩٧٥ ضرورة « نقد وجهة النظر العاطفة فى الحزب ، والقائلة باستحالة تحالف البورجوازية القومية مع العمال والفلاحين ، من اجل مقاومة اليابان • وأوضح ماو ضرورة هذا التحالف مع الطبقة ككل ، دون تقسيمها الى يمين ويسار ، بل لقد لجأ الى تقرير امكانية جذب كتل معينة من البورجوازية الكبيرة للنضال ضد الغزو اليابانى ، مؤكدا أن الضرورة التكتيكية تجيز للبروليتاريا اضعاف العدو ، وتعزيز قواها الاحتياطية ، عن طريق الاتحاد بدرجة معينة ، وفى شروط محددة ، مع تلك الكتل المعادية للغزو اليابانى •

وفى فترة الحرب الاهلية • ادخل ماو مصطلحا جديدا هو « البرجوازية البيروقراطية » واعتبرها حليفا للامبريالية والاقطاعية « وهى الطبقة التى تستغل من خلال سيطرتها على جهاز الدولة الانتاجي والحكومى ، وهى ممثلة فى بعض قيادات الكومنتانج » • وأكد ماو أن ان الانتصار على خصوم الثورة للديموقراطية رهن بنجاح الجبهة الشعبية ، وبالتالى الموقف الصحيح من البرجوازية القومية •

رابعا : السياسة الاقتصادية والنظام السياسى للديموقراطية الجديدة عند ماو :

اثر الانتصار التام فى الحرب الاهلية على الكومنتانج ، أعلن ماو أن « للبرجوازية القومية أهمية كبيرة جدا فى المرحلة الراهنة ، فالامبريالية التى تقف فى وجهنا ، عدو شرس جدا • كما أن الصناعة الحديثة فى الصين ، مازالت تشكل قسطا ضئيلا جدا فى مجمل الاقتصاد الصينى • ولمجابهة الاضطهاد الامبريالى ، ودفع الاقتصاد المتأخر الى أعلى ، ينبغى للصين أن تفيد من رأسمالية المدن والريف ، باستخدام جميع عواملها المفيدة •• ان سياستنا الراهنة تقوم على تحديد الرأسمالية وليس ازالتها » • وقد أكد ماو ، منذ مدة طويلة ، أن السياسة الاقتصادية للديموقراطية الجديدة ، لن تعمد الى نزع الملكيات الخاصة ، ولا الى مصادرة المشروعات الصناعية والتجارية التابعة للبرجوازية القومية ، بل ستشجع نموها ، غير أنها لما كانت تعارض مجتمعا تمارس فيه البرجوازية الدكتاتورية ، فانها تهدف فى المجال الاقتصادى ، الى تأميم رؤوس الاموال الضخمة ، ومصادرة المشروعات الاحتكارية ، وتلك التابعة للخونة والرجعيين ، بالاضافة الى توزيع الاراضى التى فى حوزة كبار الملاك • وهكذا يمكن القول ، بأن السياسة الاقتصادية للديموقراطية الشعبية عند ماو ، تجرى على الاسس التالية : ١ ــ الاصلاح الزراعى الذى يحطم الاقطاعية • ٢ ــ تحديد الرأسمالية بمصادرة المشروعات الاحتكارية والضخمة ، وتشجيعها فى الوقت نفسه ، بحماية ملكيات ومشروعات البرجوازية القومية

أما النظام السياسى للديمقراطية الجديدة فلم يكن عند ماو تصور واضح عنه • فعندما كان يقوم بجمع المعلومات عن حركة الفلاحين فى هونان ، يبدو أنه وجد ضالته ، واتفقت لديه صورة اتحادات الفلاحين ، مع

النموذج الذى هز الوجدان الثورى الصينى ، والذى تحدث عنه ماركس فى كومونة باريس ، وتكلم عنه لينين فى سوفييت بتروجراد ، وهى منظمات جماهيرية افرزها الكفاح الفلاحى التلقائى ، نظمت العنف ضد الطبقات الرجعية ، وجمعت بين الديموقراطية المباشرة وغير المباشرة ٠

على أن تصور ماو للنظام السياسى للديموقراطية الشعبية ، قد تطور عندما طرح شعار « الجمهورية الديموقراطية ، واعتبر ان المدلول السياسى والتنظيمى لهذا الشعار ، هو : أ ـ ينبغى الا تكون الدولة والحكومة خاضعتين لطبقة واحدة ٠ ب ـ أن الشكل التنظيمى الحكومية ، يقوم على نظام المركزية الديمقراطيــة ، أى انها تمارس الديمقراطية والمركزية فى وقت واحد ، وتتجدان لديها فى شكل محدد ٠ جـ ـ أن على الحكومة أن تمنح الشعب ، جميع الحريات السياسية اللازمة ، وخاصة حق التنظيم ٠

وفى كتابه « الديموقراطية الجديدة » ، قطع ماو شوطا أطول فى ايضاح هذا النظام ، فميز بين نظام الدولة الذى يعنى مسألة مراكز الطبقات الاجتماعية المختلفة فى الدولة ، و « نظام السلطة » الذى يعنى الشكل الذى تبنى عليه السلطة السياسية وجهاز الحكم ٠ وهنا فان نظام السلطة مرة اخرى ، يقوم على مبدأ المركزية الديموقراطية ، فاقترح أن تقوم الصين وقتها بتبنى نظام مجالس نواب الشعب المتسلسلة من مجلس نواب الشعب القومى ، حتى مجالس نواب الشعب فى المقاطعات والمحافظات والمراكز والنواحى ، وكل مجلس فيها يجب أن ينتخب الهيئة الحكومية التى على مستواه ، بحيث يطبق نظام انتخاب ، يتمتع فيه الجميع بالمساواة الحقة ٠

وأكد ماو فى ١٩٤٥ أن الجمع بين المـركزية والديموقراطية ، هو الحل المناسب لمشكلة الصيـن السياسية ٠ وقبيل انتصار الثورة ، أعلن ماو فى تقريره أمام الدورة العامة الثانية للجنة المركزية ، ان جميع الظروف ناضجة لعقد مؤتمر استشارى سياسى ، وتشكيل حكومة ائتلافية ديموقراطية ٠ وقد انعقدت هذه الهيئة بعد التحرير ، وأصدرت ثلاث وثائق أهمهـا « البرنامج المشترك » الذى أعلن ان القاعدة السياسية للصين هى « الديموقراطية الجديدة » ٠ ثم أعلنت جمهورية الصين الشعبية فى أول أكتوبر ١٩٤٩ ٠ وصدر قانون الانتخاب فى أول مارس ١٩٥٣ ، وفيه أقر حق الانتخاب العام لكل الراشدين البالغين من العمر ١٩ عاما فيما عدا ملاك الاراضى الفاسدين ، واعداء الثورة ، وكل هؤلاء المحرومين من حقوق التصويت بناء على القانون ، ويشملون كل من يخرج عن تصنيف وتعريف الطبقات الاربع المذكورة ٠

ثم أعلن الدستور فى ٩ سبتمبر ١٩٥٤ ، وأعلن فيه أن الصين الان فى مرحلة انتقالية للتقدم نحو المجتمع الاشتراكى ، وان الدستور يعكس احتياجات البلاد خلال فترة الانتقال ٠ وتحت عنوان مبادىء عامة ، بدأ الدستور بالاشارة الى الانماط المختلفة للملكية ووسائل الانتاج ، ورتبت المادة « ١٠ » حماية قانونية للملكية الرأسمالية ، مع تقييدها وتحويلها ٠ واختفى مصطلح الديموقراطية الجديدة تماما باعلان دستور يناير ١٩٧٥ أن جمهورية الصين الشعبية ، دولة اشتراكية لدكتاتورية البروليتاريا ٠



من العرض السابق ، تأكد لدينا افتراض رئيسى ، مفاده أن ماوتسى تونج ، لم يتمرد على المنهج العام للماركسية ـ اللينينية وعناصرها الرئيسية بصدد قضية الديموقراطية الشعبية ، فقد أكد ماركس ان الثورة الاشتراكية ترث منجزات الديموقراطية ، وشدد أنجلز على ضرورة اشتراك البروليتاريا فى الثورة الديموقراطية البرجوازية ، وعالج لينين على اساس نظرية الثورتين ، المهام الثورية للبروليتاريا فى البلاد التى تتصف باقتصاد متأخر شبه اقطاعى ، ولاحظ أن مهام الثـورة الديموقراطية ، تنتقل فى عصر الامبريالية الى عاتق البروليتاريا ، بالتحالف مع الفلاحين ، دون أن تستطيع تحطيم علاقات الانتاج السائدة فورا ، وطور ماوتسى تونج هذا الخط ، وطبقه على ظروف الصين ، مما أكسبه درجة محددة من التفرد ٠

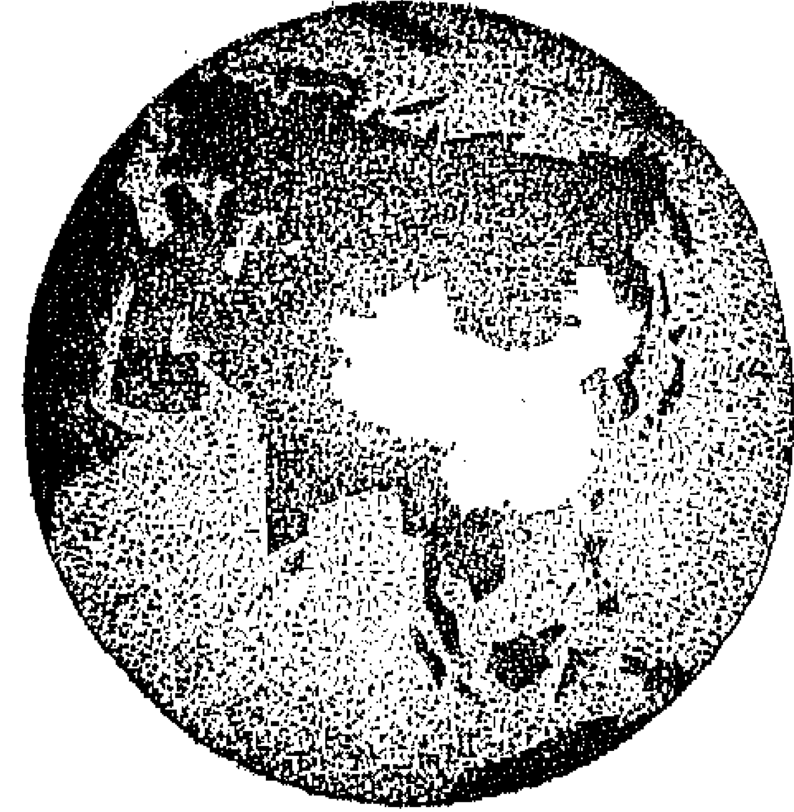
وهكذا نخلص بامكان ايجاز تعريف الديموقراطية الشعبية عند ماو ، بانها الدولة التى لا تقوض علاقات الانتاج الرأسمالية ، ولكنها تتميز بشكل للسلطة تسيطر فيه الطبقات الثورية ٠ فعلى صعيد الاقتصاد ، تتسم هذه الدولة بعلاقات انتاج تختلط فيها الرأسمالية مع الاشتراكية وتنسفان الاقطاعية ، وعلى الصعيد السياسى تتميز هذه الدولة بما يلى

١ ـ وجود اداة للحكم الشعبى المباشر ، لا يتوقف عند مجرد الادلاء بالاصوات فى الانتخابات الدورية ، وانما يجسد سلطة الطبقات ٠

٢ ـ كافة الحقوق الديموقراطية متاحة للكادحين فقط ، وتحرم منها العناصر الاقطاعية والمعادية للثورة ٠

٣ ـ يجمع جهاز الديموقراطية الجديدة ، بين مميزات الحكم المباشر ، وفضائل المركزية ٠ فهذا الجهاز ينتشر فى كل مستويات الحياة الاجتماعية : القرية والمصنع والمدينة والمقاطعة والجمهورية القومية ، ويجمع كل من لهم حقوق الانتخاب وغيرها من الحقوق ٠

٤ ـ يحل هذا الجهاز محل جهاز الدولة القديم ، حيث لا ينفصل العمل الفنى للادارة ، عن الممارسة المباشرة للسلطة ، وانما يتوحدان فى جهود العمال والفلاحين الفقراء ، وخاصة حينما تثقف هذه الطبقات ، بعلوم الحساب ومبادىء الرقـابة والتـوزيع ، وبـالوعى السياسى (*)



« ان احدى قواعد النظام الحزبى هى خضوع الاقلية للاغلبية ، فيجب على الاقلية بعدما ترفض آراءها أن تدعم القرار المتخذ من قبل الاغلبية » .

ماوتسى تونج — ديسمبر ١٩٢٩

[٤] صياغة القرار السياسى فى العهد الماوى

وحيد محمد عبد المجيد

على قدر ما كان ماوتسى تونج ، يؤمن بأن الافكار تنبثق من التاريخ ، فقد كان على قناعة راسخة — فى الوقت ذاته — بان هذه الافكار ، تؤثر فى صنع التاريخ .. وأن فكره — بنوع خاص — اداة لتغيير المجتمع .

وربما من هذه العلاقة ، تنبع أهمية دراسة تطور فكرة التنظيم السياسى عند ماو ، وتجسيدها العملى فى بناء الحزب الشيوعى الصينى . ويلزم لذلك ان نتتبع ، على ضوء ما هو متاح من معلومات ، فكر ماو التنظيمى ، على مدى تطوره ، بدءا من مرحلة ماقبل الماركسية ، الى مرحلة ما بعد الثورة الثقافية .

فكرة التنظيم السياسى عند « ماو » قبل ١٩٤٩ :

— من اهم الوثائق التى يعتمد عليها لدى البحث فى المراحل الاولى لتكوينه الفكرى ، المقال الذى نشره عام ١٩١٧ بعنوان « دراسة التربية البدنية » وقد عكس هذا المقال ، تبجيلا واضحا لقيمة الحرية وروح المبادرة الفردية والعمل الواعى غير المقيد بأطر أو ضوابط يلتزم بها ، وتحد من انطلاقه وحريته . وكذلك مقال « الاتحاد الكبير للجماهير الشعبية » الذى أكد فيه على أهمية الوعى والارادة ، مضيفا الى ذلك ، عنصرا جديدا ، وهو فكرة اتحاد قومى كبير ، يتم الوصول اليه ، عن طريق تجميع « اتحادات » أضيق نطاقا ، يضم كل منها فئة خاصة من السكان .

وقد خلع على هذا الاتحاد ، اهمية عظمى ، تعبر عن ولع مبكر بالعمل التنظيمى ، سيؤثر بعمق على مجرى حياته السياسية على امتدادها ، يقول « ان انحطاط الدولة وآلام الانسانية وصلت الى نقطة الذروة ، ومن بين الوسائل الكفيلة بايجاد العلاج ، توجد وسيلة أكثر جوهرية : الاتحاد الكبير للجماهير الشعبية .. ومن الواجب ان يتحقق هذا الاتحاد . أن عصرنا الذهبى ، عصر عظمتنا واشراقنا لفى انتظارنا » .

— ولكن هذه المرحلة التى اكد فيها ماو على الحرية الفردية وروح المبادرة ، لم تطل ، فما لبث « ماو » ان اتجه الى الاخذ بالتصور اللينينى . عن المركزية الديمقراطية منذ اواخر عام ١٩٢٠ ، وهى المرحلة التى بدأ فيها اعتناق « ماو » للافكار الماركسية ، وتكوين الحزب الشيوعى الصينى الذى انعقد مؤتمره الاول فى يوليو ١٩٢١ .

ومن أهم ما كتبه « ماو » آنئذ تعبيرا عن هذا التحول « يجب ان نطبق بحزم ، فى مجال التنظيم ، مبدأ الحياة الديمقراطية الموجهة فى ظل المركزية ، وينبغى لاجهزة الحزب القيادية ، ان تضع خطا صحيحا فى التوجيه ، حتى تؤهل نفسها لتكون هى مراكز القيادة .. وتتبلور افكاره التنظيمية ، فى هذا الاطار بشكل اكثر تحديدا ، عندما يكتب « ضد الليبرالية » عام ١٩٢٧ فيقول « ان الليبرالية فى المنظمات الثورية مضرة للغاية ، وهى تشق الوحدة ، وتفتت العلاقات وتسبب الخمول فى العمل ، وتورث الخلاف ، وهى تجرد الصفوف الثورية من التنظيم الدقيق والضبط القوى المحكم ، وتقف حاجزا دون تنفيذ السياسات بصورة كاملة .. انها اتجاه مضر خطير » . ثم يزداد انعطافا نحو المركزية ، عندما يكتب فى العام التالى عن « دور الحزب الشيوعى الصينى فى الحرب الوطنية » « يجب علينا ان نؤكد من جديد ، على النظام الحزبى ، وذلك بخضوع الافراد للمنظمة ، وخضوع الاقلية للاغلبية ، وخضوع المستويات الدنيا للمستويات العليا ، وخضوع كل الحزب للجنة المركزية . ان كل ما يخرق اى بند من بنود هذا النظام يعتبر مخربا لوحدة الحزب » .

ثم يكتب عام ١٩٤٥ عن « الحكومة الائتلافية ، فيشير فى سياق حديثه الى انه « يجب أن نوحد جميع قوى حزبنا ، وفقا لمبادىء التنظيم والانضباط التى تقضى بها المركزية الديمقراطية » .

ولئن كان « ماو » يبدو متحمسا للافكار الماركسية الكلاسيكية حول المركزية الديمقراطية ، فان هذا لم يحل دون تميزه الواضح ، في رؤيته للطبيعة الاجتماعية للتنظيم السياسى ، ذلك أن « ماو » — وبالدقة منذ عودته الى مسقط رأسه فى هونان ربيع ١٩٢٥ — بدا يسير فى طريق بناء « تنظيم سياسى » ، تكون قاعدته الرئيسية من الفلاحين ، فبدأ فى تنظيم روابط فلاحية ، فى نفس الوقت الذى يتقلب فيه فى عديد من المناصب الادارية فى جهاز الحزب الشيوعى وجهاز الكومنتانج «الحزب القومى الليبرالى ، الذى كان يقود الحركة الوطنية فى الصين ، حيث دفعت الاممية الثالثة الشيوعيين الصينيين ، الى الانتماء للكومنتانج بذواتهم الفردية .

ويذكر ادجار سنو ، الصحفى الامريكى فى « النجم الاحمر فوق الصين » ، ان « ماو » ذكر له بنفسه « انه لم يع أهمية الفلاحين وطاقاتهم الثورية الا منذ عام ١٩٢٥ » ، ومنذ ذلك الوقت ، اخذ « ماو » يتجاوز فكرة « الثورة العمالية » وتأكدت افكار ماو ، الخاصة عن الفلاحين بعد مذابح ١٩٢٧ التى قام بها « شيانج كاى تشيك » ضد الشيوعيين ، وذهب ضحيتها حوالى ثلاثين الفا منهم ، مما ترتب عليه تدمير قاعدة الحزب المدينية، فاتجه ماو مباشرة الى انشاء منظمة ذات أصل فلاحى خالص ، هادفا من ذلك الى ان تلعب هذه المنظمة الدور الذى جعله السوفيت وقفا على « حزب البروليتاريا وجدير بالذكر ان تطوير هذه الفكرة بصراحة ووضوح ، كان امرا تكتنفه صعوبات، نظرا لما تمثله من خروج على الخط الذى فرضه الكومنترن على الحـــزب الشـــيوعى الصينى ، فقد ورد فى قرار اللجنة التنفيذية للاممية فى اغسطس ١٩٣١ « ان هيمنة البروليتاريا ، وتطـور الثورة ، لا يمكن ضمانهما الا اذا أصبح الحزب الشيوعى الصينى حزبا بروليتاريا ، لا فى خطه السياسى فحسب ، بل ايضا فى تركيبه ودور العمال فى اجهزته القيادية » . ورغم ذلك ، ظل « ماو » على قناعته بأن « من يكسب الفلاحين يكسب الصين » وتابع استراتيجيته التنظيميـة المستندة الى الفلاحين والمراكز الريفية ، رغم ماواجهه من ضغوط متزايدة .

ماو وزعامة الحزب الشيوعى الصينى :

ان الصيغة الرئيسية فى افكار « ماو » عن التنظيم السياسى منذ ارتقائه الى زعامة الحزب الشيوعى الصينى فى يناير ١٩٣٥ ، هى صيغة « كتلة الطبقات الاربـع المؤلفة من الفلاحين والعمال والبورجوازية الصغيرة والبورجوازية الوطنية » واذا كانت هذه الصيغة تجد أساسا لها فى بعض الادبيات الماركسية ،فانهمما تميز به « ماو » ، انه لم يعتبرها مجرد مرحلة مؤقتة ، وانما « تعاون طويل المدى على نحو أثبت وأكثر دواما » ، فيما أسماه بالظروف الخاصة بالثورة فى بلد تابع . وكانت هذه الفكرة كذلك ، محور خلاف مع الكومنترن ، الذى لم يكن مستعدا لتقبل صيغة التعاون مع عناصر بورجوازية ، بينما كانت سياسته الرسمية تصـف الاشتراكيين الديمقراطيين بانهم « عدو رئيسى » .

ويرى ستيوارت شرام ، فى دراسته عن « ماو » نصوص مختارة ، ان استراتيجية « ماو » التنظيمية فى هذه المرحلة ، كانت تشمل بالاضافة الى تلك المشكلة — مشكلة الفئات غير العمالية فى التنظيم السياسى — مسالة اخرى تتعلق بكيفيات الحركة الثورية ، وتثير بدورها عددا آخر من المشكلات عن الروح العسكرية وحرب الانصار ودور الجيش الاحمر .. فى اطار الروابط بين السياسة والحرب . ومن المهم القاء الضوء على حقيقة ان ماو ظل على ايمانه بأهمية المبادرة الفردية والنشاط الواعى فى حرب الانصار « باعتبارها حربا من صنع وحدات صغيرة ومعزولة » . والواقع ان الدور المتزايد الذى ستلعبه المؤسسة العسكرية فى الصين فيما بعد — ابان الثورة الثقافية — يمكن أن نلمح اسسه الاولى ، فى أحد مبادىء حرب الانصار عند ماو ، وهو المزج بين الفتح العسكرى واعادة البناء والتعمير ، وهو ما يعنى اضطلاع الجيش الاحمر بمهام تنظيمية ، تقع فى نطاق دور التنظيم السياسى أصلا . ذلك أن محاولة ماو لان يكسب الفلاحين ، دفعته الى اصلاح الارياف ، فور تحرير أى أقليم مهما كان صغيرا ، وعدم انتظار النصر النهائى ، للشروع فى مرحلة البناء ، وهكذا بات على عاتق الجيش الاحمر ، ان يجرىعمليةاصلاحزراعىفى الاقاليمالتىيدخلها .

وفى هذه المرحلة ايضا ، حرص ماو — عندما كتب حول حكومة التحالف فى ١٩٤٥ — على التمايز عن النموذج السوفييتى « يتساءل بعضهم عما اذا كان الحزب الشيوعى الصينى سيلجأ ، بعد استيلائه على السلطة ، الى اقامة دكتاتورية البروليتاريا نظام الحزب الواحد ، على غرار نموذج روسيا . وجوابنا على ذلك ، ان هناك فارقا مبدئيا بين دولة الديمقراطية الجديدة ، القائمة على اساس تحالف عدة طبقات ديمقراطية ، وبين دولة دكتاتورية البروليتاريا . فطوال فترة الديمقراطية الجديدة ، لن نستطيع ، ولن يكون واجبا علينا ، ان نقيم فى الصين نظما دكتاتورية تمارسها طبقة واحدة ، ووضعا احتكاريا ممنوحا لحزب واحد . ليس ثمة ما يدعونا الى رفض التعاون مع أى حزب أو تجمع اجتماعى أو شخصية ، اذا أبدوا استعدادهم للتعاون معنا . ان النظام الروسى نتاج لتاريخ الروسى ، ولسوف يـكون النظام الصينى نتاج التاريخ الصينى » .

وجدير بالذكر ، ان تعاون ماو ، مع العنـاصر البورجوازية ، الذى قام فى الاصل على أسـاس براجماتى ، تـكرس نظريا بادراج هـــذه العنـاصر ضمن « الشعب » حيث تبلورت أفكار ماو ، فى مجرى أعوام ١٩٤٥ —١٩٤٩ ووجدت صياغتها النهائية فى مفهوم « دكتاتورية الشعب الديمقراطية » .

ماوتسى تونج فى الحكم :

طوال الفترة الممتدة من قيام الجمهورية الصينية الشعبية ، وحتى حوالى عام١٩٥٦ ، لم تكن الجمهورية الفتية تتميز عن النموذج السوفيتى الا من حيث شكل

التنظيم السياسى وتصور الدولة • وقد أشار ماو ، الى هذا الفارق بقوله « ان النظام الذى قام في روسيا ، كان مشروطا بتطور روسيا التاريخي ، وقد أفضى الى دكتاتورية البروليتاريا ونظام الحزب الواحد • وتطور الصين التاريخي فى العصر الراهن ، سيولد بنية مطابقة له • فلسوف يقوم ، لفترة طويلة من الزمن ، شكل مناسب من أشكال الدولة وتنظيم السلطة ، ضرورى لنا ، ومختلف عن النظام الروسى : دولة الديمقراطية الجديدة » والذى يميز هذا التصور عن « الديمقراطيات الشعبية » الاخرى التى أقيمت فى أوربا في العصر نفسه ، هو الاسهام الاكبر للعناصر البورجوازية ، لا فى الثورة فحسب • ولكن كذلك فى دكتاتورية الشعب الديمقراطية • كما يعد نظام القرارات ـ خاصة القرارات الفنية ـ عنصرا هاما من عناصر الخلاف مع النموذج السوفييتى • فاللجنة المركزية فى الصين ، هى التى ترسم الخطوط السياسية والاجتماعية والاقتصادية الكبرى ، ولكنها أقل اهتماما بالقرارات الفنية • ففى ميدان التخطيط ، يقوم النموذج السوفييتى على مستويات ثلاثة :

١ ـ صياغة الحزب للمشروع ، متضمنا الخط السياسى العام ومفصلا من الناحية الفنية •

٢ ـ ارساله الى الوحدات الجماهيرية أو مراكز الانتاج ، التى تضيف اليه تجاربها وخبرتها •

٣ ـ اعادته الى المستوى العلوى المركزى ، ليضعه فى شكله النهائى •

وقد اتجه ماو ، الى الغاء المرحلة الاولى ، هادفا بذلك الى أن يبدأ التخطيط من القاعدة • وقد أتاح ذلك هامشا أكبر من الاستقلال الذاتي للوحدات القاعدية على الاقل ، من الناحيتين الفنية والماليه ، حيث تظل القيادة المركزية هى التى تقرر الخط السياسى العام ، والقرار بصدده يظل محصورا فى دائرة ضيقة لا يتعداها •

ـ وقد شهدت اللامركزية ، النسبية ، قدرا من الانتعاش أثناء اطلاق حملة دع مائة زهرة تتفتح ومائة مدرسةفكرية تتبارى ، مع خطاب ماو فى فبراير ١٩٥٧ ، حيث كان اعضاء الحزب ، بل والمواطنون العاديون ، يلقون التشجيع لانتقاد السلطات على مختلف الاصعدة : السياسية والاداريه والاقتصادية • وقد اتسمت هذه المرحلة بمسحات ليبرالية ، ربما كان الهدف منها ، تجنب حدوث انفجار ، كذلك الذى حدث في المجر ، والذى القى ماو ، مسئوليته على « روح الحكام البيروقراطية وأساليبهم القمعية » • ووضع ماو اطارا للنقد لا يتجاوزه « يتكون نظام مركزيتنا الديمقراطية من الوحدة بين الديمقراطية والمركزية ، وبين الحرية والنظام • وفى ظل هذا الوضع ، يتمتع الشعب بقسط وافر من الديمقراطية والحرية ، ولكن عليه فى نفس الوقت ، أن يقيد نفسه بالنظام الاشتراكى » •

وكانت الافات الثلاث التى جرى التنديد بها رسميا هى : البيروقراطية ، والعصبوية ، والنزعة الذاتية •

ومع ذلك فان القيادة المركزية للحزب ، لم تتحمل إستمرار حملة النقد طويلا • ويبدو أنه كان هناك اعتقاد ، بانه اذا ما أطلقت الحرية للمواطنين ، فلن يستخدموها الا فى انتقاد مظاهر سوء استخدام السلطة فقط ، ولن يشككوا فى مبادىء النظام الجديد ، ولكن هذا الحساب لم يكن صحيحا ، فقد راح المثقفون على وجه الخصوص ، يهاجمون بشدة سيطرة الحزب الشيوعى على مختلف جوانب المجتمع • وهنا ـ كما يقول ستيوارت شرام ـ دار ماو حول نفسه ١٨٠ درجة ، وفضل أن يحقق بوساطة المركزية والانضباط التنظيمى ، ما لم يستطع أن يحققه من خلال تحرير الارادة الفردية •

ـ وكانت هذه التجربة نقطة تحول هامة ، لا فى البناء التنظيمى للحزب فحسب ، بل فى حياة الصين كلها • فقد نتج عنها طرح فكرة القفزة الكبرى الى الامام ، فى ميدان الانتاج ، وسياسة السير على قدمين ، أى الصناعة ، أى التطوير المتوازى للوحدات الصناعية الكبيرة ، ولعدد ضخم من الوحدات الريفية الصغيرة والبدائية • ونلاحظ أن اللامركزية فى القرارات الفنية ظلت قائمة ، بل لعلها اتسعت نسبيا مع السياسة الجديدة ، حيث اقتضى الاهتمام بتطوير مؤخرة البلاد ، درجة اكبر من تعبئة طاقات الشعب ، فى اطار رحب من اللامركزية ، ومع ذلك فثمة مسائل أساسية ظلت وقفا على القرارات المركزية ، أهمها تخصيص الموارد المادية ، وأمور الادخار والاستهلاك ، وتحديد أسعار السلع والخدمات ، والتجارة الخارجية •

ـ وتواكب مع هذه التطورات ، تأسيس الكومونات الشعبية ، فى صيف ١٩٥٨ • والكومونة الشعبية عبارة عن اندماج عدد من التعاونيات فى وحدة كبيرة ، وهى التنظيم الاساسى للسلطة السياسية على المستوى القاعدى ، من حيث انها تمارس كل وظائف الدولة : الامن عن طريق تسليح المواطنين وتشكيل الميليشيا ، العدالة والشرطه ، الادارة المالية ، التعليم والثقافة • وهى كذلك أداة التربية العقائدية للشعب وشحنه بالروح الاجتماعية ، بمعنى انه يمكن اعتبارها وحدة قاعدية لسلطة الدولة ، فى الاطار المسموح من اللامركزية •

ـ ويجمع المتخصصون فى الدراسات الصينية ، على أنه كان يساور القيادة الصينية تفاؤل عريض ، بصدد نتائج هذه التجربة ، الا ان الامور سارت على نحو غير مرض ، ومع ظهور بوادر اخفاق التجربة ، بدأ يظهر تيار داخل الحزب ينادى باعادة تقويم والكومونات الشعبية ، ويعترض على ما أسماه بنزعة المغامرة فيها ، ومنذ تلك اللحظة ، بدأ الانقسام فى صفوف الحزب الشيوعى الصينى ، بظهور جناح على يمين ماو يرى ضرورة عقلنة القرارات ، واعطاء أولوية للتطوير الاقتصادى ، والاستفادة من التكنولوجيا الغربية •

وكان هذا التمايز داخل الحزب ، هو أساس اتجاه ماو ، الى احداث « الثورة الثقافية البروليتارية الكبرى » ، التى ما أن أنجزت « تطهير الجامعات واجهزة الثقافة » حتى اتجهت الى « تطهير الحزب الشيوعى الصينى » •

ويشير البند الخامس من قرار ٨ أغسطس ١٠٦٦ حول الثورة الثقافية ، الى أن احد الاهداف ، هو تطهير الحزب « ان الحركة القائمة ، تستهدف بصورة رئيسية ، أولئك الذين يتولون في الحزب مناصب قيادية ، ويسيرون في طريق الرأسمالية » • ويبرز البيانات دوافع هذا التطهير على أساس « أن فئة من العناصر المناهضة للحزب وللاشتراكية ، استطاعت أن تستولى على مراكز قيادية في بعض الوحدات والقطاعات التنظيمية » •

وفي ٥ نوفمبر ١٩٦٦ ، أشارت صحيفة « العلم الاحمر » لاول مرة الى « وجود خطين متصارعين داخل اللجنة المركزية للحزب الشيوعي » ، وجاءت تعليمات « ماو » صريحة أن « وجهوا ضرباتكم الى القيادة العامة » ، وتحذر من خداع المسميات « فالعدو الطبقي لا يتورع عن أن يشهر الراية الحمراء لضرب الراية الحمراء » •

والملاحظه الهامة في هذا المجال ، ان « ماو » استحدث أسلوبا جديدا للتصفية السياسية ، تمثل في أشكال تنظيمية جديدة من خلال اجهزة سلطة الثورة الثقافية ، وأهمها الحرس الاحمر • والاهم من ذلك ، ان النموذج الذي وقع الاختيار عليه لتنظيم الحرس الاحمر ، لم يكن الحزب وانما الجيش « ان حرسنا الاحمر منظم على طريقة الجيش • والشعار النضالي للحرس الاحمر ، هو التتلمذ على مدرسة جيش التحرير » • وقد وضح من البيانات الصادرة ابتداء من مارس ١٩٦٧ أن رجال جيش التحرير ، هم الذين سيتولون متابعة تنفيذ الثورة الثقافية ، بعد ان عاد معظم شبان الحرس الاحمر الى مدارسهم • وفي هذه الفترة ، وضع الجيش مدينة بكين تحت السيطرة العسكرية ، وتولى أعمال البوليس فيها بهدف « تعزيز دكتاتورية الطبقة العاملة ، وسحق العناصر المعادية للثورة » • وكان الجيش يوصف بانه « الحارس لدكتاتورية العمال والفلاحين » • بل ونلاحظ أن صحيفة الجيش الصيني — وليست أجهزة التنظيم السياسي — هي التي تدعو الشعب الى اعلان الحرب على « زعماء النشاط المعادي للحزب وللاشتراكية » •

والواقع أن هذا الدور الذي اضطلع به الجيش ، وما اكتسبه من صفات « تنظيمية ، أي منوطة اصلا بالتنظيم السياسي ، يكشف عن الوضع الخاص للجيش في فكر « ماو » منذ أيام حرب الانصار « ان الجيش ليس قوة قتالية فحسب ، بل هو في المقام الاول قوة عمل • فالجيش مدرسة حقيقية ••• » • كما ارجع بعض المحللين هذا الدور القيادي للجيش ، الى احساس العسكريين أكثر بخطورة التحديات التي تواجهها الصين من الخارج ، وخاصة مع تصاعد النزاع مع السوفييت ، وضرورة توافر جبهة داخلية على اهبة الاستعداد •

ولما انعقدت الدورة الثانية عشرة للجنة المركزية في أكتوبر ١٩٦٨ لم يقتصر الاشتراك فيها على أعضاء اللجنة والمرشحين لها ، كما كان يحدث تقليديا ، وانما شارك فيها أيضا جميع أعضاء جماعة الثورة الثقافية والمسئولون الرئيسيون في جيش التحرير الصيني ، وكان ذلك مؤشرا لاتجاه « ماو » الى تطعيم الحزب بدماء جديدة ، والاعتراف للجيش بدور تنظيمي ، كان مقصورا على التنظيم السياسي الرسمي في البلاد ••• ويبدو أن الكاتبة البريطانية « هان سوين » لم تكن تبالغ عندما تحدثت في كتابها « الصين عام ٢٠٠١ » عن ان صورة الصين في مطلع القرن القادم ، تعتمد كلية على الحرس الاحمر والثورة الثقافية !!

وبالمعايير الغربية ، فان دلالة تزايد دور المؤسسة العسكرية في العمل السياسي ، لا يعني اكثر من احلال قيم الانضباط العسكري المتسلسل هرميا ، محل روح التفكير الشخصي ، والمناقشة الحرة ، والارادة الانسانية • ويرى المفكر الفرنسي « روجيه جاروديه » أن « هذه التعبئة ذات النمط العسكري ، موجهة أساسا ضد المعارضة في الحزب ، وأن كل من يبدى تحفظا تجاه الاساليب المستخدمة في « القفزة الكبرى » أو « الكومونات » ، يتهم بأنه يسير في طريق الرأسمالية ، وينطبق عليه مفهوم « مطاردة الشياطين » ويرى أن « الاساس الايديولوجي لمطاردة الشياطين ، هو قانون ستالين القائل بتزايد الصراع الطبقي بعد الاستيلاء على السلطة ، وأن هذا المبدأ ، هو الذي ألحق الاذى الفادح بالحزب والدولة في روسيا ، وكلف العديد من المواطنين حياتهم أو حريتهم » •

بينما يذهب « بيرند أوليجارت » في دراسته عن « ايديولوجيي اليسار الجديد » الى ان ما فعله « ماو » هو « اعادة تنظيم الجهاز البيروقراطي للحزب الشيوعي ، واقصاء العناصر اليمينية عن قيادة الحزب ، واعادة تثقيف العناصر غير المتكيفة مع الواقع الاجتماعي ، والتي قد تكون مرشحة لاعادة توطيد سلطة الرأسمالية » •

والحق ان مرحلة ما بعد الثورة الثقافية ، شهدت بالفعل تزايد سلطة « ماو » داخل الحزب والدولة ، فالمؤتمر الوطني التاسع للحزب الذي انعقد ١٩٦٩ أجرى تعديلات على لائحة الحزب — وهي اللائحة التي كان قد اقرها المؤتمر الثامن في سبتمبر ١٩٦٥ — فبعد ان كانت تنص على ان « الماركسية اللينينة هي بوصلة الحزب » ، أصبحت تحدد أن « أفكار الرئيس « ماو » هي أعلى مرحلة في تطور الماركسية اللينينية » • كما طرأت تغييرات على شكل الحزب ، وأسلوب بنائه ، والقواعد التي تحكم حياته الداخلية ، كان من أهمها أن اللجان الحزبية ، على جميع المستويات ، بما فيها اللجنة المركزية والمكتب السياسي ، لم تعد تخضع لقاعدة الانتخاب ، بل وجاء في مقدمة اللائحة نص يحدد أن « الرفيق « ماو » هو رئيس الحزب » • ومن هنا ذهب المراقبون الى أن الحركة الشيوعية ، باتت تواجه نموذجا جديدا من التنظيم ، بحيث بات الرجل الاول في التنظيم السياسي ، يمثل نوعا من « الكاريزما » ينعكس أثره على التنظيم السياسي في صورة ضعف أجهزته • وان كانت بعض الدراسات الماركسية — التي لا تعترف بدور الكاريزما ونظرية الدور — تحاول تفسير

هذه الوضعية بأن « التشويهات التي تنشأ عن تداخل مشكلة التراكم والتصنيع مع مشكلة بناء الاشتراكية ، تقود الى ميل نحو تشخيص السلطة ، وتجسيد كل قوة الجهود الجماعية في شخص القائد ، فتعزى اليه كل النجاحات المتحققة ، وتنسب اليه القدرة على معرفة الحقيقة كلها » . ويرى « جارودیه » أن هذا الاتجاه يأخذ شكل « عبادة الشخصية » ، فكما قيل عن كتيب ستالين« المادية التاريخية والمادية الجدلية » انه يشتمل على كل فلسفة الاشتراكية ، يقال كذلك عن « أقوال الرئيس ماو » و « الكتاب الاحمر الصغير » .

ولكن « ستيورات شرام » يرى ضرورة عدم الخلط بين « مـــاو » و « ســـتالين » فالتباين بينهمـــا ليس بسيطا ، واذا كان كلا الرجلين يجمعهما حب السلطة وموهبة التنظيم ، فانه فى حين كان ستالين ذا أفق بيروقراطى ضيق ، كان « ماو » يملك خيال الشاعر . وبينما كان ستالين قد انفرد بالسلطة الى حد انه جعل من الارهاب مسألة روتينية ، كان « ماو » قد خرج حالا من صراع دام عشرين عاما ، استطاع اثناءها ان يفرض نفسه بقوة شخصيته الساحرة وحكمته . واذا كان قد اكتسب في أواخر أيامه بعض صفات « الاوتوقراطى » الشيخ ، فان هذا لا يعنى بأية حال ، أنه أصبح ســتالين جديدا !

ويلخص أحد الباحثين فلسفة التنظيم عند « ماو » وما تتميز به عن النموذج السوفييتي فـي « ان شخصية « ماو » معقدة وتشتمل على تفهم غريزى للتنظيم ، بوصفه تكنيكا سياسيا . لكن التنظيـم عند « ماو » هو وسيلة أكثر من كونه هدفا . والفارق بينه وبين السوفييت ، انه اذا كانت طوباوية الاخيرين هى طوباوية العقلانية ، فان طوباوية « ماو » هى طوباوية النضال . فوق ذلك ، فانه اذا كان « ماو » نصـــيرا للمذهب الجماعي ، واذا كان يعرف كيف يمارس السلطة بصورة غير مشفقة عند الحاجة ، فانه فى أعماقه رومانسى ، ان لم يكن فردى النزعة فى تصوره عن الحياة . ولب التنظيم السياسى فى رأيه ، هو اظهار طاقة الجماهير ، باعتبار أنه هو نفسه ، تجسيد لارادة الجماهير ، فهو مزيج من لينين وغاريبالدى .. مزيج غريب من الزعيم المتوقد ومن رجل الحكم الخبير . تماما كما أن صين القرن العشرين ، هى مزيج من عصر النهضة وعصر الاليات » .

قبل رحيل « ماو » بفترة ، بدا وضحا انه قد تبلورت داخل التنظيم السياسى ثلاثة أجنحة متمايزة ، وكانت هذه هى المرحلة الثالثة فى حياة الحزب الشيوعى الصينى بزعامة « ماو » ، حيث مر بمرحلة « الوحدة » اولا ، ثم « الانقسام الثنائى » ابان الثورة الثقافية ، حتى انتهى الى « التمايز الثلاثى » . واذا كان فكر « ماو » فى مرحلته الاخيرة ، قد تحدد فى الموازنة بين « التثوير الثقافى والتوعية الايديولوجية » وبين « البناء والتطوير الاقتصادى » ، وتجسد عمليا فى سياسات اكثر مرونة تجاه الاستفادة من التكنولوجيا الغربية المتقدمة فى اطار قيم الثورة الصينية ، وهى المرحلة التي ادرك فيهـــا « ماو » أن الشعب الصيني قد استثير بما فيه الكفاية ، وبات فى حاجة الى فترة من الهدوء والاستقرار النسبي ... اذا كانت هذه هى المرحلة الاخيرة فى فكر « ماو » ، فانه يمكن تحديد سمات كل من الاتجاهين الاخرين كالتالي :

● اتجاه على يمين « ماو » يتســـم بســـمات « براجماتية » ويعطى الاولوية للتطوير الاقتصادى ، ويعتبر أن الحصول على تكنولوجيا الغرب وخبراته الصناعية ، أمر لازم لتقدم الصين ، ويطلب الاعتماد على الحوافز المادية بدرجة أكبر ، والاتجاه الى ترشيد القرار الاقتصادى ، وتجاوز نزعة المغامرة ، ويرفض فكرة حرق المراحل ، ولا يستريح الى مفاهيم « الثورة الدائمة » ويستريب فى قدرات الحرس الاحمر والاجيال الجديدة ، ويشكك فى كفاءتها على المستوى « العلمى » بسبب ضعف وسائل الاتصـــال مع العالم الخـــارجى وقلة خبراتها . وعلى المستوى الثورى السليم ، بسبب أنها لم تعاصر مراحل الكفاح الحقيقى قبل عام ١٩٤٩ ، ولم تتلظ بسعير المسيرة الكبرى وحرب الانصار ومعـــروف ان « شواين لاى » كان يميل الى هذا الاتجاه ويعطف عليه ، اما ابرز ممثليه ، فهو « تنج هيساو بنج » الذى وصل الى منصب نائب رئيس اللجنة المركزية للحزب ، ثم قامت ضده حملة ضارية أسقطته ، وهو صاحب المقـولة الشهيرة « ليس يهم أن يكون القط أحمر او أبيض ، بل المهم ان يعرف كيف يصطاد الفئران » .

● واتجاه على يسار « ماو » ، يتميز بأنه أكثر راديكالية ، ويرى أن التطوير الايديولوجى والثقافى ، أهم من التطوير الاقتصادى ، وأن تحديات العصر ، يجب مواجهتها اعتمادا على الحوافز المعنوية ، ويعتبر أن الحافز المادى هو نكوص الى الرأسمالية ، ويطرح افكارا طوباوية حول العدل والمساواة ويصل بفكرة الاعتماد على الذات الى نهايتها القصوى ، بخلق تكنولوجيا صينية بحتة ، ورفض أى انفتاح على الخارج ، ويطـالب بالاحتفاظ بمسافة كافية بين الصين وبين التأثيرات الاتية من الغرب . وابرز ممثلى هذا الجناح شانج شينج ـ أى النهر الاخضر ـ زوجة « ماو » الرابعة التى لعبت دورا بارزا فى احداث الثورة الثقافية ، وبلغ من تطرفها ، أنها كانت تفرض أن يتوقف التدريب المنتظم للمهندسين ، مفضلة أن يتفرغوا اضطرارا الى التعليم والتثقيف الايديولوجى ، وهذا المسلك يعبر عن الشعار الاساسى لهذا الجناح « أن تكون أحمر ، خير من أن تكون خبيرا » .

وجاءت وفاة « ماو » التى اعلنت فى ٩ ســبتمبر ١٩٧٦ ، لتثير عددا من علامات الاستفهام حول مستقبل الصين .

ومواقف هذه الاجنحة من السلطة السياسية ، وأثر ذلك على « وحدة » التنظيم السياسى . خاصة وأنه واضح أن « ماو » لم يترك خليفة رسميا له ، مما يترك

مجالا لاحتمال نزاع انقسامى حول الخلافة فى صفوف الحزب • وتبارت وكالات الانباء العالمية ، فى التنبؤ بالمجرى المحتمل لتطور الاحداث ، وتطوعت بعضها بالترشيح لخلافة « ماو » ، وكان أكثرها نجاحا « الاسوشيتدبريس » عندما رجحت كفة « هواكوفينج » •

ولكن الاحداث لم تلبث ان توالت ، فما كادت مراسيم الوداع الاخير تنتهى ، حتى بدأ الصراع ينفجر رويدا رويدا ، وكشف عن تكتيك ذكى وبارع من « هواكوفينج » - الذى وصل الى مرتبة الرجل الثانى فى الصين قبل خمسة اشهر فقط من وفاة « ماو » بعد أن كان ترتيبه الحادى عشر فى القيادة الصينية - ويعد اكثر المعبرين عن الخط الفكرى والسياسى « لماو » ، فى آخر مراحله ، وفى اطار اميل الى الاعتدال • وتمثل هذا التكتيك فى تفضيل « فينج » ان يبدأ بتوجيه الضربة الى الجناح اليمينى ، باعتبار أنه اكثر ضعفا ، من جراء ما لحق به من ضربات منذ الثورة الثقافية ، فاقال أبرز ممثليه فى الوزارة « وان لى » ، وزير السكك الحديدية ، بعد أن اتهمه بأنه يسير فى « الخط الانحرافى لهيسياو بينج » •

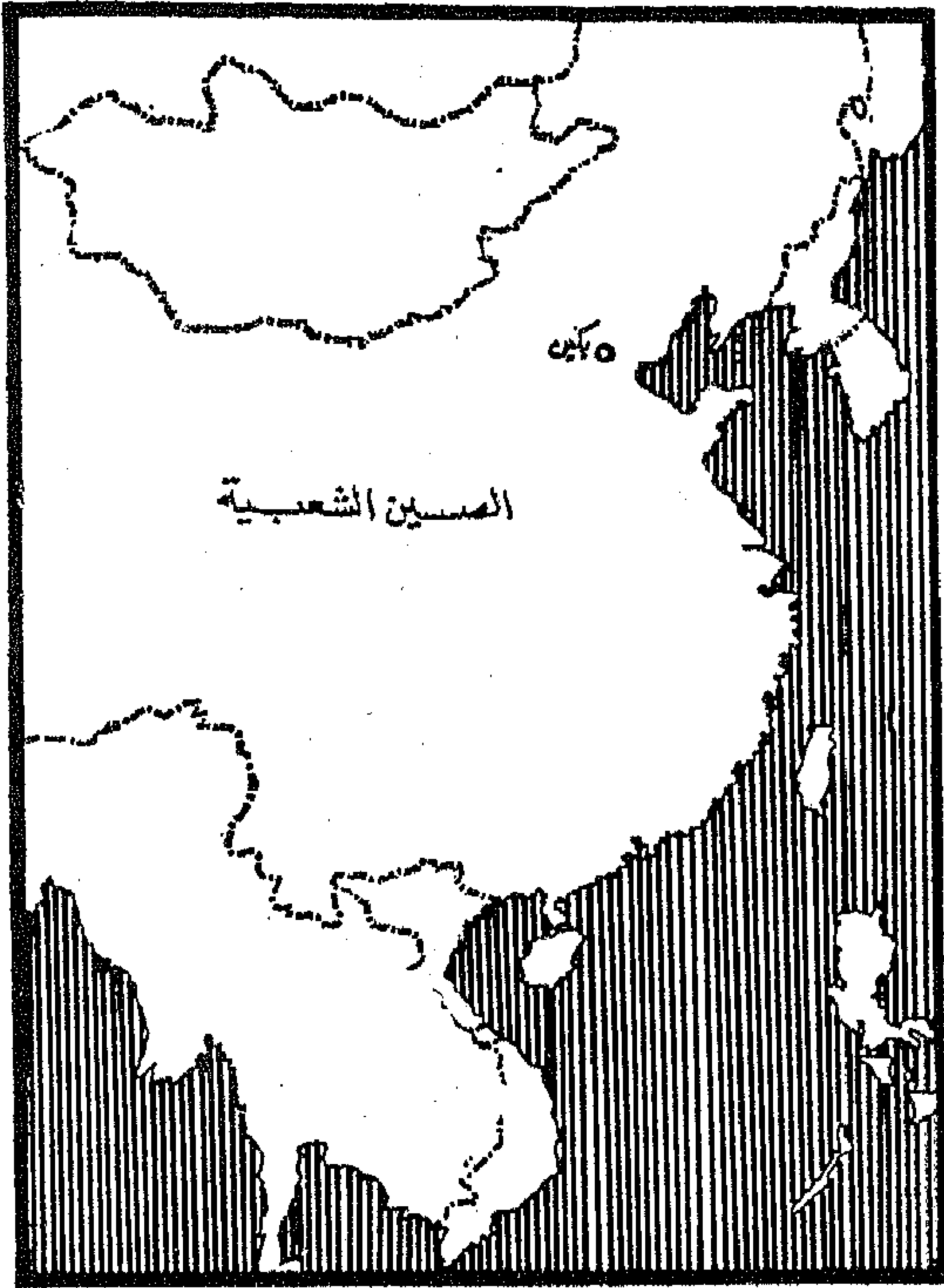
وبذلك ضمن فينج التفرغ للجناح اليسارى ، واخذ يعمل على محاصرته ، بتنظيم حملة واسعة للدعاية للرئيس الجديد للحزب ، بدأت فى شكل ملصقات ، امتدت من جامعة بكين الى انحاء المدينة ، وتنظيم مسيرات الى الميدان الرئيسى فى العاصمة تبايع فينج ، ثم كان امتداد حملة التأييد الى شنغهاى • وهى معقل الجناح اليسارى الذى تسميه الصحف الغربية « مافيا شنغهاى » - بمثابة اشارة الى قرب حسم الصراع ، فبدات اجهزة الاعلام ، تشير الى معنى تعيين « فينج » فى مادتها الاخبارية ، وفى افتتاحية صحيفة الشعب - الناطقة بلسان الحزب - وصحيفة العلم الاحمر - الناطقة بلسان جيش التحرير - مع تحذيرات مباشرة وحادة بأن « أية خيانة أو تآمر ، سوف يمنيان بالفشل » ، ولم يصدر بيان رسمى بتعيين « فينج » الا وكان الجناح اليسارى قد تم تصفيته •

والواقع أن تطورات الاحداث فى الصين بعد « ماو » ، تثير علامات استفهام حول قضيتين بالغتى الاهمية :

الاولى : تتعلق بكيفية اتخاذ القرار ، ومدى ديمقراطية العملية السياسية بمعيار حجم المشاركة القاعدية فى هذا القرار •

فالواضح أنه لم تعقد اجتماعات لمختلف المستويات التنظيمية لاعضاء الحزب - الذين يبلغون ٣٠ مليون عضو - كما لم يعرف بالدقة متى اجتمعت اللجنة المركزية ذاتها ، وهل كان ذلك قبل اتخاذ القرار أم بعده لمجرد الموافقة عليه •• فأسوار الصين ، وتقاليد المجتمع المغلق ، تخفى الكثير مما يعد فى المجتمعات المفتوحة فى متناول الجميع • ومن الملاحظات الجديرة بالتامل ، أن أحد المبررات التى سبقت فى معرض تفسير تأخير اعلان نبأ تعيين « فينج » ، هو « الصعوبات الفنية المتعلقة بابلاغ كوادر الحزب فى مختلف أنحاء البلاد » ، مما يلقى ضوءا على درجة المشاركة السياسية الحقيقية ، فى الصين ، فالمستويات القاعدية على ما يبدو يقتصر اسهامها على « الاستقبال » دون « الارسال » •

والثانية : تتصل بدور المؤسسة العسكرية ازاء هذا الوضع الجديد ، بعد ما اكتسبته من نفوذ سياسى منذ الثورة الثقافية ، خاصة وأن الصراع الذى اعتمل فى داخلها لفترة بين اتجاهى « التسييس » و « الخبرة العسكرية » ، وتمثل طرفاه فى الكادرات السياسية من ناحية ، والقيادات العسكرية المحترفة من ناحية أخرى •• قد حسم لصالح « التسييس » بدرجة ما ، وذلك وفقا للاقتراب المعروف فى الدراسات الغربية عن الصين Red versus Expert approach وهو نوع من الصراع يعود لفترة طويلة عندما كتب « ماو » « ان وجهة النظر العسكرية المحضة ، منتشرة جدا بين عدد من الرفاق فى الجيش الاحمر ، الذين يعتبرون ان الشئون العسكرية والشئون السياسية تتعارضان ، ولا يعترفون بان الشئون العسكرية ، ما هى



الا وسيلة من الوسائل لانجاز المهام السياسية » * والسؤال الى اى مدى يمكن أن يصل تطلع المؤسسة العسكرية فى الصين الى المشاركة السياسية ، وتأثير ذلك على نمط العلاقات بين الجيش والحزب •

وتدل المؤشرات . على أن الجيش يلعب فى هذه الاونة دورا نشطا لتدعيم الزعامة الجديدة ، وربما اعتبر فى لحظـــة « العـــامل المرجـــح » لكفة « فينـــج » على الراديكاليين ، ففى اللحظات السابقة مباشرة على اعتقال زعماء الجناح اليسارى ، كانت الملصقات فى بكين تحث الشعب على تاييد الجيش . فى شعارات حماسية مثل « من فى السماء او الارض ، يمكن ان يعتبر الجيش والشعب حين يكونان متحدين كرجل واحد » وذكرت كل المصادر المطلعة ، أن القوات المسلحة كانت على أتم استعداد لمواجهة اية اضطرابات ، وأشارت وكالـــة « تانيوج » اليوغوسلافية الى أن عدد الجنود فى بكين زاد بشكل ملحوظ ، وأن قوات الجيش تقوم بدوريات مستمرة فى الشوارع الرئيسية ، بينما ترابط مجموعات أخرى أمام المبانى الرسمية •

ولكن •• يبدو ان ظروف الصين اليوم ، أصبحت تسمح بحسم الصراع السياسى ، بأقل قدر من الخسائر ، فتصفية قيادات الاتجاه الراديكالى ، تمت هذه المرة بسرعة وسهولة ، على الرغم من الوزن السياسى والشخصى لزعماء هذا الاتجاه :

« فشيانج شينج ، هى ارملة « ماو » ، وشخصية سياسية بارزة مشهورةبالتقشف والتطرف ، ووصفت بأنها « اقوى امرأة فى العالم » •

و « ياو وين يوان » هو عضو المكتب السياسى ، ومن كبار الايديولوجيين ، وكان أول من أشعل نيران الثورة الثقافية فى مقال كتبه يوم ١٠ نوفمبر ١٩٦٥ ، وهـــو « منظر » الجناح اليسارى •

و « وانج هونج وين » كان يحتل مرتبة عليا ، فهو نائب رئيس اللجنة المركزية للحزب ، أما « شانج شون شيا » فهو نائب رئيس الوزراء •

ورغم ان بعض المحللين قد عزا اعتقال الزعماء الراديكاليين الى خشية « فينج » من محاولة قيام ثورة ثقافية جديدة تقودها « شيانج شينج » ، فالراجح ان هذا الاحتمال كان مستبعدا ـ كما يذهب الخبير الفرنسى آلان بيرنيت فالجماهير الصينية لم تعد فى حاجة الى مزيد من الاستثارة والاضطراب ، بقدر ما ترغب فى سنوات من الهدوء ، يمكن ان توفرها الزعامة الجديدة ، عن طريق تنظيم « عبادة ماو » ، واضفاء نوع من القداسة الهادئة على اعماله ومؤلفاته ، مثلما حدث فى موسكو بعد وفاة لينين • ويزيد من أهمية ورجحان هذا الاحتمال ، أن « فينج » من الزعماء الذين يتصفون بالواقعية ، مما يشير الى بداية فترة استقرار فى الحزب والدولة • ■



« يجب تطبيق مبدأ العمل المجد والاقتصاد فى النفقة فى ادارة المصـــانع والمتـــاجر وفى المشاريع الحكومية والتعاونية والمشاريع الاخرى • هذا هو مبدأ الاقتصاد والتوفير وهو أحد المبادىء الاساسية للاقتصاد الاشتراكى » •

ماوتسى تونج
١٩٥٥

[٥] القفــزة الاقتصـــادية للصــين فى عهــد مـــاو

نزيرة الافندى

ان حسم الصراع على السلطة فى الصين ، بعد وفاة الرئيس « ماوتسى تونج » ، لا تقتصر اهميته على الصعيد السياسى ، وانما تمتد آثاره وتتسع ، لتشمل الصعيد الاقتصادى ايضا ، وما يكتنفه من علاقات انتاجية متشابكة فقد ادى وجود « ماو » على المسرح السياسى ، على مدى السنوات منذ عام ١٩٤٩ حتى ١٩٧٦ ، الى ارساء فلسفة اقتصادية محددة فى مجال التنمية ، والخروج من نطاق التخلف ، مع مواجهة التحديات الناجمة عن الاعداد السكانية المتزايدة والموارد الطبيعية المحدودة •

والواقع ان فلسفة « ماو » الاقتصادية ، صمدت خلال السنوات الماضية ، أمام عوامل التعرية ، سواء كانت خارجية ممثلة فى الفلسفة الاقتصادية الانمائية للدول الاشتراكية الاخرى ، وعلى رأسها الاتحاد السوفييتى ، او كانت داخلية ممثلة فى النماذج المختلفة والمتصارعة مع فلسفته ، والتى كانت تنطلق من الاتجاهات التحررية الصبغة الراديكالية المتطرفة او ذات الاتجاهات التحررية

اليمينية ٠ الا أن العامل الاساسى فى هذا « الصمود » كان يتمثل فى وجود « ماو » « الرمز » ، الذى تنطوى تحته قطاعات العمال والفلاحين والجيش ، وبصفة عامة « تحالف ديكتاتورية البروليتارية » ، ومن ثم وفى ظل اختفاء « الرمز » يكون التساؤل المطروح هو ماذا بعد ماو ؟

ان الرد هذا التساؤل ، يقتضى منا ايضاح الصورة العامة للواقع الاقتصادى الحالى فى الصين الشعبية ، ومنطلقاته الاساسية فى مجال فلسفة التنمية الاقتصادية ٠ اذ أن هذه الفلسفة لم تكن وليدة العفوية ، وانما هى نتيجة لسلسلة من المؤثرات الداخلية والخارجية المتشابكة على الصعيدين السياسى والاقتصادى ٠ كما أن هذه الفلسفة يمكن ان تشكل نموذجا للتنمية الاقتصادية ، يمكن أن يطرح على صعيد دول العالم الثالث فيقدم بذلك « نموذجا خاصا » فى مجال التنمية ، بدلا من الانقسام القاطع بين النموذجين الاشتراكى والرأسمالى بصورتهما المطلقة ، او يرسم صورة لمدى امكانية التطبيق المحلى للفلسفات الاقتصادية المستهدفة ، دون نبذ القيم والتقاليد الوطنية

الواقع الاقتصادى الحالى :

انجزت الصين ، على مدى السنوات السابقة ، اربع خطط خمسية فى مجال التنمية الاقتصادية ٠ اما الخطة الخمسية الخامسة ، فتشمل السنوات من « ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠ » ٠ وقد ترجمت الخطط السابقة ، فى زيادة الناتج الزراعى بمعدل سنوى يبلغ ٢ فى المائة على مدى السنوات العشر الماضية تقريبا ، ووصول هذا المعدل الى ٩ فى المائة بالنسبة للناتج الصناعى خلال نفس الفترة مع زيادة الناتج القومى الاجمالى على مدى السنوات منذ عام ١٩٧٠ حتى ١٩٧٥ بمعدل سنوى قدره ٦ فى المائة ٠

ونظرا للزيادة السكانية المتوالية والتى يبلغ معدلها السنوى ٢ فى المائة ، نجد ان السلطة الحاكمة فى الصين ، كانت مطالبة ، وستظل كذلك بضرورة توفير الغذاء الكافى لهذه الافواه المتكاثرة ، وحسب التقديرات الغربية ، يتوقع ان يصل عدد سكان جمهورية الصين الشعبية الى رقم يتراوح بين ١٦٠٠ر١٠٨٢ مليون نسمة عام ١٩٨١ ، بينما كانت التقديرات السكانية لعام ١٩٥١ لا تتجاوز ٥٤٢ ـ ٥٥٥ مليون نسمة ٠ أى ان عدد السكان يقترب من الضعف على مدى اثنين وثلاثين عاما فقط ٠ وعلى الرغم من هذا الوضع الحرج فى مجال السكان ، الا أن الصين استطاعت زيادة متوسط الناتج القومى الحقيقى للفرد من ٧٤ دولارا خلال الثورة ، الى ٢٤٣ دولارا عام ١٩٧٤ « مقومة بأسعار عام ١٩٧٣ خلال الفترتين » بحيث وصل اجمالى الناتج القومى ٢٢٣ بليون دولار مقابل مائة بليون عام ١٩٤٩

وقد يكون التقرير عن اعمال الحكومة « الذى قدمه « شواين لاى » الى الدورة الاولى للمجلس الوطنى الرابع لنواب الشعب فى يناير ١٩٧٥ اكثر قدرة على ايضاح الواقع الاقتصادى للصين فقد « تم تحقيق محصول وفير فى القطاع الزراعى على مدى ١٣ عاما متتالية بزيادة تقدر بحوالى ٥١ فى المائة خلال السنوات المقارنة ١٩٦٤ ـ ١٩٧٤ ، كما زاد انتاج الحبوب الغذائية بنسبة ١٤٠ فى المائة ، والقطن بنسبة ٤٧٠ فى المائة ، اما الانتاج الصناعى ، فقد ارتفع بنسبة ١٩٠ فى المائة خلال عام ١٩٧٤ بالمقارنة بعام ١٩٦٤ ، كذلك زاد انتاج الصلب فى نفس الفترة بنسبة ١٢٠ فى المائة والفحم بنسبة ٩١ فى المائة ، والبترول بنسبة ٥٦٠ فى المائة ، والطاقة الكهربائية بنسبة ٢٠٠ فى المائة ، والاسمدة الكيماوية بنسبة ٣٣٠ فى المائة ، والجرارات نسبة ٥٢٠ فى المائة وغزل القطن بنسبة ٨٥ فى المائة ، والالياف الكيمائية بنسبة ٣٢٠ فى المائة على التوالى » ٠

ويعتبر القطاع البترولى ، صورة صادقة للانجاز الضخم الذى استطاعت الصين تحقيقه على مدى السنوات الماضية ٠ فبينما كانت بكين تعتمد على الاستيراد من الاتحاد السوفييتى ورومانيا ، فى مجال اشباع احتياجاتها البترولية ، نجدها ابتداء من منتصف الستينات ، قد دخلت فى مرحلة الاكتفاء الذاتى ، بل تجاوزتها الى مرحلة التصدير ، فقد ارتفع الانتاج من ٥ر٥ مليون طن « عام ١٩٦٠ » الى ٣٠ مليونا « ١٩٧٠ » ثم ٦٥ مليونا ، ٧٥ ـ ٨٠ مليونا خلال عامى ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ على التوالى ، وفى ظل هذا التصاعد الذى أصبحت بموجبه الصين تعد الدولة الثالثة عشرة على الصعيد الدولى من حيث انتاج البترول ، دخلت مرحلة التصدير منذ عام ١٩٧٣ ، اذ صدرت خلال ذلك العام ما يقرب من مليون طن ، ارتفع الى حوالى ١٠ ملايين طن خلال عام ١٩٧٥ ، بحيث اصبحت هذه الصادرات تعادل ١٥ فى المائة من اجمالى الايرادات التى تحققها الصين من العملات الاجنبية ٠

وانطلاقا من فلسفة « ماوتسى تونج » الخاصة باعتبار الزراعة الاساس فى تنمية الاقتصاد القومى ، وان الصناعة هى العنصر القائد فى هذا المجال ، مع التركيز على الصناعات الخفيفة اولا ، ثم الثقيلة ، تتضح لنا ابعاد السياسة التصنيعية للصين الشعبية خلال فترة حكم « ماو » ، اذ نجدها قد تركزت بصفة اساسية فى صناعة المخصبات والبتروكيماويات ، بالاضافة الى الالات الكفيلة بالاسراع فى عملية الميكنة الزراعية ٠ كما ان الصناعة الخفيفة ، كانت تستوعب ٧٠ فى المائة من انتاج القطاع الزراعى ٠ وهكذا نجد ان العلاقة تبادلية يحفز كل منها الاخر ٠ وتشير الدلائل الى أن صناعة الحديد والصلب وكذلك البترول ستمثل المجالات المستقبلة للاستثمارات الصينية خلال السنين القادمة ، اذ يتوافر لديها الحديد الخام وكذلك الفحم ، كما ان احتياجاتها تتزايد فى هذا المجال

ويتضح ذلك من استعراض وارداتها من كل من اليابان والمانيا الفيدرالية ٠ كما تحث السياسة التعليمية المعروفة باسم « سياسة الباب المفتوح فى ادارة المدارس » على الربط بين التعليم والعمل المنتج ، بحيث يكون التقدم فى المجال الاول ، حافزا للتطوير فى المجال الثانى ، وان يشكل الاخير مجال الاختبار العملى كما انجزه الاول ٠ وقد ازداد عدد الطلبة خلال فترة حكم « ماو » بما يعادل المثلين بالنسبة للطلبة الجامعيين ، ٢٣ مثلا للمرحلة

الثانوية ، وستة أمثال بالنسبة لمرحلة الدراسة الابتدائية ، وذلك بالمقارنة بفترة ما قبل عام ١٩٤٩ .

وفى مجال السياسة الضريبية والسياسة التمويلية بصفة عامة ، استقطب القطاع الزراعى – ايضا – الاهتمام الاساسى ، فقد خفضت نسبة الضريبة الزراعية من ١٢ فى المائة على اجمالى الناتج الزراعى الفعلى عام ١٩٥٢ ، الى ٥ فى المائة فى الوقت الراهن ، وفى نفس الوقت خفضت نسبة الفائدة على القروض الزراعية التى زاد حجمها بأكثر من عشرين مثلا عن مستواها فى عام ١٩٥٢ ، كما زادت المخصصات الاستثمارية الخاصة بهذا القطاع بحوالى ٨٠ فى المائة .

وجدير بالملاحظة ، ان قطاع التجارة الخارجيه فى الصين ، منفصل تماما عن الاوضاع الاقتصادية الداخلية . وبالتالى فان التقلبات التى يشهدها هذا القطاع ، لا تنعكس بصورتها الحادة – كما هى الحال فى الدول الاخرى – على الاقتصاد الداخلى . ولكن هذا لا ينفى ان الصين ، عانت من ظروف الركود العالمى ، متمثلة فى نقص الطلب على صادراتها التقليدية « الحرير – القطن – السلع الصناعية الاستهلاكية ، بالاضافة الى البترول من جانب اليابان بصورة خاصة . » كما ان زيادة اسعار الواردات الصناعية ، كالالات وبعض المواد الغذائية . وزيادة الاستيراد بنسبة ١٥ فى المائة ، اسهمت جميعا فى زيادة العجز التجارى عام ١٩٧٤ ليصل الى حوالى بليون دولار ، وان كان قد انخفض الى خمسمائة مليون فقط خلال عام ١٩٧٥ ، طبقا لتقديرات المصادر الغربية .

فلسفة « ماو » فى التنمية الاقتصادية :

والواقع ان اشارتنا المسبقة الى ما يمكن ان يسفر عنه الصراع على السلطة بالنسبة للاوضاع الاقتصادية الداخلية ، واسلوب التنمية فى الصين ، نابع من تتبع طبيعة الفلسفة التى استند اليها « ماو » فى التنمية الاقتصادية والخلافات التى دارت حولها سواء مع الاتحاد السوفييتى ، أو مع الاتجاهات التحررية داخل الحزب الشيوعى ذاته .

وتتمثل فلسفة « ماو » فى التنمية فى قوله « عندما يكون من الصعب بالنسبة للقوى الانتاجية ، احداث التنمية دون تغير فى العلاقات الانتاجية ، فان التغيرات التى تشهدها الاخيرة ، تلعب الدور الاساسى والحاسم فى مجال التنمية » . اى ان الاهتمام يوجه بدرجة أكبر ، الى تحويل العلاقات الانتاجية القديمة ، الى علاقات جديدة اشتراكية ، عنه بالنسبة للتوسع الكمى فى القوى الانتاجية .

وينضوى الاهتمام بالعلاقات الانتاجية تحت شعار « السياسة فى الادارة » ، باعتباره الاستراتيجية الانمائية الملائمة لظروف الصين الشعبية وفلسفتها .

اما الاتجاه الاخر المدعم للقوى الانتاجية ودورها الكمى فى احداث التنمية ، فيندرج تحت شعار « الاقتصادية » .

ومن واقع تتبع جهود التنمية فى الصين ، نجد ان السنوات منذ عام ١٩٤٩ حتى ١٩٧٦ قد شهدت فى مرحلة ما ، سيطرة الشعار الاول ، وفى مرحلة أخرى ارتفاع الشعار الثانى . ولكن المحصلة النهائية كانت فى اغلب الاحيان ، لصالح مبدأ « السياسة فى الادارة » على النقيض من الفلسفة السوفيتية فى التنمية الاقتصادية ، حيث سادت خلال فترة القفزة العظمى ١٩٥٨–١٩٦٠ وكذلك خلال وبعد الثورة الثقافية ، وان كان المبدأ الثانى قد برز ايضا خلال هذه الفترة ، ممثلا فى اراء « ليو تشاوشى » وكذلك « تينج تينج هسياوبنج » ، بالاضافة الى « صن يوه ثانج » الذى اتفقت اراؤه مع « تشاوشى » حتى اختفيا معا عام ١٩٦٦ .

وقد مرت سياسة التنمية الاقتصادية فى الصين ، بعدة مراحل على مدى السنوات منذ عام ١٩٤٩ حتى الان ، ان الفترة التى تمتد حتى عام ١٩٥٢ ، تميزت بالتركيز على اعادة بناء الاقتصاد بعد معركة التحرير ، ثم بدا العمل بالخطة الخمسية الاولى ، التى تضمنت التحول الاشتراكى لقطاعى الصناعة والزراعة ، والتى امتدت من عام ١٩٥٣ حتى ١٩٥٧ . ويلاحظ ان هذه السنوات ، الى جانب الفترة من عام ١٩٥٨ – ١٩٦٠ والتى عرفت باسم « القفزة العظمى » واقامة الكيمونات الشعبية ، قد شهدت التعاون السوفييتى الصينى فى مجال التنمية الاقتصادية كما شهدت فى نهايتها ، انهيار هذا التعاون ، وانبثاق الفلسفة الصينية الذاتية ، فى التنمية ، بصورة أكثر وضوحا .

وبالنسبة للفترة منذ عام ١٩٦١ حتى عام ١٩٧٥ ، فقد شهدت السياسة الاقتصادية الجديدة حتى عام ١٩٦٥ . ثم مرحلة الثورة الدائمة حتى عام ١٩٧٥ ، حيث كانت الثورة الثقافية « ١٩٦٦ – ١٩٦٩ » . ثم الحملة ضد « لين بياو » من ١٩٧٢ – ١٩٧٤ ، ثم الحملة من أجل التضامن مع البروليتاريا عام ١٩٧٥ . وقد اتسمت هذه الفترة ، بتأكيد أهمية القطاع الزراعى والصناعات الخفيفة ثم الثقيلة ، بالاضافة الى اهمية « الاعتماد على الذات » فى نطاق تمويل خطط التنمية الثلاث ، التى شهدتها هذه الفترة ، وأن يكون النمو طبقا لنموذج « متوازن » ، أو ما يسمى « سياسة السير على رجلين » .

– مرحلة التعاون الصينى السوفيتى :

تميزت فترة الخمسينات ، بوضوح معالم التعاون الصينى السوفييتى الذى انعكس فى نموذج التنمية الاقتصادية للخطة الخمسية الاولى ، اذ يلاحظ اتسامها بصفتين أساسيتين : احداهما كثافة رأس المال المستثمر فى القطاع الصناعى ، فقد استقطب ما يعادل ٤٧ر٩ فى المائة من استثمارات الخطة ، مقابل ١٤ر٩ فى المائة لقطاع الزراعة ، ١٥ر١ فى المائة للنقل والاتصالات ، ثم ٢٢ر١ فى المائة لاوجه الانفاق الاخرى .

أما الصفة الثانية ، فتتمثل فى استقطاب الصناعة الثقيلة لـ ٨٥ فى المائة من مخصصات القطاع الصناعى . وذلك الى جانب ارتكازها على التكنولوجيا المتقدمة ، والاساليب الانتاجية ذات الكثافة الرأسمالية المرتفعة . وقد بلغ مجموع المشروعات المنفذة فى اطار

هذه الخطة ١٥٦ مشروعا ، اتسمت جميعا باسهام التكنولوجيا السوفييتية ، سواء فى صورة مصانع كاملة ، أو فى صورة آلات وبضائع ، تم تطويرها فى الصين بمساعدة الفنيين السوفييت • وجدير بالملاحظة ، ان هذه الخطة استقطبت نسبة تتراوح بين ٢٠ ـ ٢٥ فى المائة من الناتج القومى الاجمالى للصين ، لم يسهم فيها الاتحاد السوفييتى عن طريق المساعدة الاقتصادية ، الا بنسبة لا تتجاوز ٥ر١ فى المائة من اجمالى الاستثمارات المخصصة لهذه الخطة •

أما الاسهامات الاخرى من جانب الاتحاد السوفييتى ، فقد كانت فى صورة قروض ومساعدات عسكرية ، بالاضافة الى الخبراء والمتخصصين الفنيين • وقد بلغ مجموع القروض والمساعدات السوفييتية المادية ١٨٨٠ مليون دولار • وقامت الصين بتصدير منتجات للسوفييت لتسديد ٤٣٠ مليون دولار قيمة معدات المصانع ، ١٤٥٠ مليون دولار قيمة المساعدة والمعدات العسكرية ، ثم ١٧٥ مليون دولار قيمة انصبة الاتحاد السوفييتى فى المشروعات المشتركة ، ومائة مليون دولار مقابل خدمات الخبراء والمتخصصين ، الى جانب مبلغ يتراوح بين ٥٠ ـ ١٠٠ مليون دولار لسداد فوائد المبالغ السابقة •

ولكن التعاون السوفييتى الصينى شهد خلال اواخر الخمسينات ، اختلاف الرؤية بين الدولتين ، تجاه نموذج التنمية الاقتصادية الاكثر ملاءمة لطبيعة الشعب الصينى • وقد اتضح ذلك فى خطاب القاه « ماوتسى تونج » عام ١٩٥٦ ، وأعلن فيه عدم التزامه بالاخطاء التى ارتكبتها بعض الدول الاشتراكية ، التى وضعت تاكيدات على الصناعة الثقيلة ، مع اهمالها الصناعة الخفيفة والزراعة » • وقد كان أسلوب الادارة نقطة أخرى للاختلاف فى الرؤية تجاه نموذج التنمية الاقتصادية ، اذ وصف الاسلوب السوفييتى بأنه حكم « الرجل الواحد » ، ممثلا فى المدير من الناحية الادارية ، وكبير المهندسين من الناحية الفنية ، مع عدم اشتراك العمال فى عملية اتخاذ القرار • وجاء توتر العلاقات بين الدولتين والذى انتهى بالغاء جميع الاتفاقيات وسحب الخبراء السوفييت ، ليكون دافعا الى بلورة مبدأ « الاعتماد على النفس » فى سبيل تحقيق الاشتراكية •

ـ المبادىء العشرة للتنمية الصينية :

اشار « ماو » فى عام ١٩٥٦ ، الى ان هناك علاقات عشر تمثل علاقة بين اضداد ، وان الصراع بين هذه الاضداد ، يمثل العنصر المتحرك فى التاريخ • وتنصرف هذه العلاقات الى :

١ ـ العلاقة بين الصناعة والزراعة • وفى داخل القطاع الاول بين الصناعة الثقيلة والخفيفة •
٢ ـ العلاقة بين الصناعة فى المناطق الساحلية ، وتلك الواقعة فى اقاليم داخلية •
٣ ـ العلاقة بين البناء الاقتصادى والبناء الدفاعى
٤ ـ العلاقة بين الدولة ووحدات الانتاج والمنتجين الافراد •
٥ ـ العلاقة بين المركز والاقاليم
٦ ـ العلاقة بين القومية الكبرى والاقليات القومية •
٧ ـ العلاقة بين الحزب والافراد غير الاعضاء فيه
٨ ـ العلاقة بين الثوريين والمضادين لهم •
٩ ـ العلاقة بين الصواب والخطأ •
١٠ ـ العلاقة بين الصين والدول الاخرى •

وفى ضوء هذه العلاقات العشر ، والنتائج التى استخلصت من تجربة التنمية على النمط السوفييتى • تحددت معالم نموذج التنمية الصينى ، القائم على التوازن فى العلاقات ، وفى مقدمتها التوازن بين الزراعة والصناعة ، التى تعد من جانب آخر ، التوازن بين العمال والفلاحين ، وبين المدينة والريف •

كانت وجهة النظر الصينية ، تنصرف الى صعوبة بناء القاعدة الصناعية القومية خلال فترة وجيزة ، وكذلك بالنسبة لاستخدام التكنولوجيا الحديثة ، بالاضافة الى مواجهة التحدى الناجم عن متطلبات اطعام الافواه المتزايدة وتوفير فرص العمل الكافية لها • ولذا كان الاهتمام بالقطاع الزراعى ، أكثر وضوحا منه فى الاتحاد السوفييتى ومن هنا كان التركيز على المشروعات الصغيرة والمتوسطة ذات الكثافة المرتفعة ، والتى يتم تمويلها محليا ، وتستخدم الموارد المحلية كمواد اولية «تقدر بحوالى ٧٠ فى المائة من القطاع الزراعى » بالاضافة الى الاساليب التقليدية المتطورة فى الانتاج ، الى جانب القطاع الزراعى ، اذ ان هذه السياسة ، تؤدى الى تراكم رأسمالى سريع ، يؤدى بدوره الى امكانية تمويل الصناعات الثقيلة ، وما تحتاجه من كثافة رأسمالية عالية

والواقع ان المسرح السياسى الصينى ، قد شهد الصراع بين وجهتى النظر المتعارضتين فى مجال تحديد معالم واسس نموذج التنمية ، والتى سبق ان اشرنا الى ان الاولى كانت « السياسة فى الادارة » والثانية الاقتصادية » وقد امتد هذا الصراع مدى السنوات منذ اواخر الخمسينات حتى العام الحالى « ١٩٧٦ »

فعلى سبيل المثال كانت رؤية « ليو تشاوشى » للعلاقات العشر تنصرف الى انه يفضل تنمية الكميات الخاصة بالانتاج ، اكثر من حرصه على العلاقات الانتاجية وكذلك « صن يوه فانج » مدير معهد الاقتصاديات فى الاكاديمية العلمية ، والذى انصرفت آراؤه الى « ضرورة ان يكون الاقتصاد محكوما بالمبادىء الاقتصادية بالاضافة الى اهمية دور الارباح فى الاقتصاد الاشتراكى » باعتبارها مقياسا أساسيا فى التخطيط •

كذلك كان من أهم الاسباب فى الهجوم الذى شن على « تينج تينج هسياوبنج » وابعاده عن المسرح السياسى ، اتهامه باعتناق آراء مخالفة « للماوية » ومناداته بدخول الاستثمارات الاجنبية للاسهام فى خطط التنمية الاقتصادية ، وهذا يعنى رفض مبدأ « الاعتماد على الذات »

والتساؤل المطروح حاليا ، هو اى من هذين الاتجاهين سيسود فى الصين خلال الايام القليلة القادمة ؟ وهل ستظل القيادة السياسية الجديدة ملتزمة بالعلاقات العشر التى وضعها « ماو » كأساس لنموذج التنمية الاقتصادية فى الصين ، أم سيحدث نوع من التحرر النسبى من قيود هذه العلاقات ؟ ■



« ... علينا ان نسعى لاقامة علاقات دبلوماسية طبيعية ، على اساس الاحترام المتبادل لوحدة الاراضى والسيادة والمساواة والنفع المتبادل ، مع جميع البلدان التى ترغب فى ان تعيش معنا فى سلام » .

ماوتسى تونج — ١٥ سبتمبر ١٩٥٦

[٦] الصين الماوية والوفاق الدولى

مصطفى علوى

مع بداية السبعينات كانت ملامح التغيير التى دخلت الى النظام الدولى، قد تبلورت لتكون واقعا جديدا فى علاقات الدول عرف اصطلاحا بظاهرة « الوفاق الدولى » فبعد ان كانت الحرب الباردة والمواجهة تميز علاقات ما بعد الحرب العالمية الثانية ، أخذ العالم يشهد انفراجا فى علاقات دوله من اجل دعم التعاون بينها وتخفيف حدة التوتر الدولى. وكان ذلك التحول انعكاسا للمتغيرات الكبرى الجديدة التى عرفها النظام الدولى مثل استحالة الحرب بين القوتين العظميين نتيجة لامتلاك كليهما أسلحة متطورة ذات قدرة تدميرية رهيبة يستحيل معها ان يكون هناك منتصر ومهزوم ، وظهور قوى كبرى تملك امكانيات كبيرة للتأثير المستقبلى ، وبصفة خاصة الصين الشعبية وأوربا الغربية واليابان ، بالاضافة الى التحول الكمى والكيفى الكبير الذى طرأ على النظام الدولى ظهور هذا العدد الكبير من دول العالم الثالث حديثة الاستقلال ومحاولة لعبها دور متميز على مسرح الاحداث الدولية . وفضلا عن هذا وذاك ، لم تعد الكتلتين المتصارعتين تتميزان بتلك الدرجة العالية من التماسك والوحدة التى ميزت علاقات الاعضاء داخل كل منهما فى فترة الحرب الباردة ، بل أصبحنا أمام ظاهرة جديدة هى التعدد فى مراكز التأثير داخل كل كتلة .

ولم تكن هذه التطورات المادية كافية بمفردها لخلق ظاهرة الوفاق الدولى الجديدة ، لو لم تكن هناك قيادات سياسية — خاصة لدى الدولتين الاعظم — قادرة على ادراك هذه التطورات واستيعابها والاستجابة لها والتفاعل معها بنمط جديد من التحرك الخارجى يقوم على احلال التعاون والانفراج محل الحرب الباردة والتوتر الدائم كسمة مميزة لعلاقاتها المباشرة .

وفى دراستنا لموقف الصين الماوية من ظاهرة الوفاق الدولى نبدأ بتحديد مضمون ذلك الموقف . وننتقل الى الحديث عن مدى فاعليته فى التأثير على الوفاق الدولى بالسلب او الايجاب، ثم نقدم تصور الصين لمكونات الوفاق الدولى ، ونختم تحليلنا بالقاء نظرة مستقبلية يستعرض فيها احتمالات التغيير فى الموقف الصينى من الوفاق الدولى بعد وفاة ماوتسى تونج .

أولا :
ازدواجية موقف الصين من الوفاق الدولى :

ان اول ما يلاحظه الباحث فى مضمون موقف الصين الماوية ازاء الوفاق ، هو ما يتميز به ذلك الموقف من ازدواجية . فالصين قدمت اسهاما ايجابيا فى دعم الوفاق وتمكينه ، وذلك بالانفتاح على الولايات المتحدة الامريكية ودعم علاقاتها — خاصة التجارية — معها . لكنها من ناحية اخرى تقف معارضة للوفاق فى علاقات القوتين العظميين — الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى — ببعضهما البعض . وتصل هذه المعارضة الى حد رفض الصين الماوية وانكارها لوجود وفاق بين القوتين العظميين . فكان لموقف الصين الماوية من الوفاق بعدين: أحدهما ايجابى ذو اثر موافق ، والثانى سلبى ذو اثر غير موافق . والواقع ان منطلق هذه الازدواجية فى الموقف الصينى يتمثل فى أن كلا من بعديه — الايجابى والسلبى — انما يعمل لخدمة المصلحة القومية للصين الماوية خاصة فى صراعها مع الاتحاد السوفيتى كما سيتضح تفصيلا فيما هو آت .

١ — البعد الايجابى : انفراج العلاقات الصينية الامريكية

كانت هناك مجموعة من العوامل وراء سيادة العداء المطلق فى علاقة الصين بالولايات المتحدة فى السنوات العشرين التى اعقبت نجاح الثورة الماوية فى عام ١٩٤٩ . من بين هذه العوامل نشير الى الصراع الايديولوجى بين البلدين ، والالتزام الامريكى بفورموزا ، وتورط الولايات المتحدة فى منطقة الهند الصينية .

أ — مظاهر الانفراج : ولما ضعف تأثير هذه العوامل منذ أواخر الستينات بدأنا نشهد درجة من الانفراج فى علاقات الدولتين تمثلت أولا فى مجموعة من الخطوات الجزئية الصغيرة التى بدأتها الولايات المتحدة لكسر موجة العداء الحادة التى ميزت المزاج الامريكى العام فى الخمسينات والستينات، مثل ازالة قيود سفر الامريكيين الى بكين . وفى يونيو ١٩٧١ ، رفع الحظر التجارى

الذى كانت تفرضه الولايات المتحدة على الصين • وكانت زيارة كيسنجر الاولى السرية لبكين فى يوليو عام ١٩٧١ تمهيدا هاما لتحقيق ذلك الانفراج توج بزيارة الرئيس الامريكى السابق نيكسون للصين فى فبراير ١٩٧٢ ، التى انتهت باعلان « بيان شنغهاى » المشهور الذى يعد محاولة للتوفيق بين مواقف البلدين غير المتناسقة ، حيث قدم كل طرف تنازلات معينة تمثلت فى التزام الولايات المتحدة بسحب قواتها القاتلة من فورموزا ، حالما يختفى التوتر من المنطقة » ، واعترافها بان فورموزا جزء من الصين • أما الصين فلم تبد اعتراضا حول استمرار معاهدات الدفاع التى تربط الولايات المتحدة بكل من الصين الوطنية واليابان وكوريا •

ومن مظاهر الانفتاح الصينى على الولايات المتحدة أيضا ان اتجهت الصين الى دعم تبادلها التجارى مع واشنطن •

بل وصلت درجة انفتاح علاقات البلدين الى حيث بدا الحديث عن رغبة الصين الشعبية فى شراء أسلحة أمريكية متطورة • ففى حديث أدلى به جيمس شليزنجر ـ وزير الدفاع الامريكى السابق ـ لمجلة الامريكية الشهيرة ـ نشر فى أكتوبر ١٩٧٦ ، أجاب شليزنجر عن سؤال يقول : هل عبر الصينيون عن رغبتهم فى اسلحة متطورة مضادة للدبابات او فى كميات من الاسلحة المضادة للطائرات من التى يمكن للولايات المتحدة تزويدها بها ؟ » أجاب بقوله : اظن أن هناك بعض الاهتمام بذلك ـ خاصة داخل المؤسسة العسكرية ، ولكنه أمر مخفى تماما لاسباب دبلوماسية •

ب ـ العوامل الدافعة الى الانفراج :

هناك عديد من عوامل التأثير التى دفعت الى تحقق ذلك الانفراج يمكننا تصنيفها فى ثلاثة مجموعات اساسية :

ـ المجموعة الاولى خاصة بالادراك السياسى للقيادة فى البلدين ودورها فى دفع علاقاتهما نحو الانفراج :

فلا شك أن وجود نيكسون وكيسنجر على قمة جهاز صنع السياسة الخارجية الامريكية كان له تأثيره فى هذا الصدد • فقد تمتعا بادراك سياسى منفتح يستوعب المتغيرات الدولية الجديدة ويستجيب لها • وكان من ابرز هذه المتغيرات تحول الصين الشعبية الى واحدة من الدول الكبرى • يرى بعض المحللين أن اتجاه الصين نحو التخفيف من توتر علاقاتها مع الولايات المتحدة كان يمكن أن يبدأ منذ الخمسينات ، فقد كانت هناك بوادر اتجاه صينى للاخذ بالتعايش السلمى فى العلاقة مع الغرب • لكن سياسة جون فوستر دالاس المريضة فى الخمسينات هى التى أوصدت الباب دون ذلك •

يدعم هذا التحليل بالرجوع الى عبارة للزعيم ماوتسى تونج فى كلمته المعنونة « حول المعالجة الصحيحة للتناقضات بين صفوف الشعب » فى ٢٧ ـ ٢ ـ ١٩٥٧ ، وردت فى الكتاب الاحمر الصينى • يقول ماو : « ••• أما البلدان الامبريالية ، فينبغى لنا أيضا أن نتحد مع شعوبها وان نسعى الى التعايش فى سلم مع هذه البلدان ، والى اجراء تعامل تجارى معين معها ، وان نحول دون نشوب أى حرب محتملة الوقوع ••• » •

هذه الكلمة تعنى أن ادراك ماو السياسى لم يكن يتضمن اضمار عداء مطلق ومسبق نحو الغرب ، بل أن ماو كان يتصور امكانية التعامل ، بل والتعاون مع الغرب • لذلك حينما جاءت قيادة أمريكية قادرة على أحداث تغيير جذرى فى أساليب السياسة الامريكية تحقق الانفراج بين الصين والولايات المتحدة •

وهناك احتمال ان تكون القيادة الامريكية قد ادركت الاثر الذى يمكن أن يترتب على دخول الصين فى علاقات مستمرة مع الغرب ، وسحبها من الاطار المغلق الذى وضعت نفسها داخله لعقدين من الزمان ، فى شكل تخفيف درجة التهديد التى تمثلها الصين الماوية فى مواجهة دول شرق وجنوب شرق أسيا المرتبطة بالولايات المتحدة • وهناك احتمال ثان بان تكون القيادة الامريكية قد ادركت أيضا اثر انفراج علاقات الصين مع الغرب على الصراع على السلطة داخل الصين بعد وفاة ماو ، فى شكل تدعيم مركز جناح المعتدلين فى ذلك الصراع السلطوى ، وهو الامر الذى يحقق مصلحة الولايات المتحدة •

ـ المجموعة الثانية ترتبط بالظروف الداخلية فى البلدين ، مثل بلوغ الصين درجة معقولة من النمو مكنتها من الاقدام على الانفتاح على العالم الخارجى ـ امتلاك القنبلة النوويه على سبيل المثال • كما ان بدء مرحلة جديده من التنميه الاقتصاديه حقق انطلاقا اكبر للمجتمع الصينى نشأت عن سقوط لين بياو وأعوانه العسكريين المتشددين • وما ترتب على ذلك من اعادة توزيع الموارد الصينية فى صالح التنمية الاقتصادية وتخفيض الموارد المخصصة للمؤسسة العسكرية •

ان هذه الانطلاقة الجديدة فى عملية التنمية كانت تحتاج الى استيراد مستلزمات الانتاج المتطور من رؤوس الاموال الضخمة والسلع الانتاجية الاساسية والتكنولوجيا المتطورة • ولا يخفى أن الولايات المتحدة تمثل مصدرا هاما لهذه المتطلبات • وقد سبق أن تحدثنا عن الزيادة الكبيرة فى حركة التبادل التجارى بين الولايات المتحدة والصين •

ويرتبط بهذه المجموعة ايضا رغبة مجموعة ماو ـ شواين لاى فى دعم مركزها فى مواجهة العناصر المناوئة بزعامة لين بياو فى الصراع على السلطة وذلك من خلال دعم علاقة الصين بالولايات المتحدة •

وربما كان الانفتاح الامريكى على الصين عاملا هاما فى خطة الرئيس نيكسون للعمل من أجل اعادة انتخابه فى خريف عام ١٩٧٢ •

ـ اما المجموعة الثالثة فتتمثل فى التغير الذى لحق بميزان القوة فى شرق وجنوب شرق آسيا بفعل الصراع الصينى السوفييتى .

لقد كان ذلك التغير بالنسبة للولايات المتحدة يعنى أن الصين لم تعد تمثل التهديد الخطير الذى كانت تمثله حينما كانت حليفا للاتحاد السوفيتى . أما بالنسبة للصين . فقد كان ذلك التغير يعنى ان الاتحاد السوفيتى قد احتل مكانة الولايات المتحدة كالعدو الاول للصين الماوية . لقد أصبح الصراع الصينى السوفيتى أكثر العوامل الخارجية تأثيرا فى توجيه سياسة الصين الخارجية منذ منتصف الستينات فالصين تحاول تفادى تزايد خطر التهديد السوفيتى لها من خلال انفتاحها على الغرب . ولذا فان استمرار الصراع الصينى السوفييتى معناه استمرار اتجاه الصين الى تحقيق مزيد من الانفراج فى علاقاتها بالغرب والعالم الثالث .

ومن ناحيه أخرى استمرأ القادة الامريكيون العزف على وتر هذا الصراع الصينى السوفيتى لتحقيق مصلحة الولايات المتحدة . وقد لخص كيسنجر يوما لاحد اصدقائه موقفه من الصراع الصينى السوفيتى قائلا :

« لا يداعب جفونى النوم اذا شعرت بعودة الصداقة الروسية الصينية ، الى مجاريها ، أو بقرب انفجار الموقف على حدودهما ... » .

فكأن مصلحة الولايات المتحدة تتحقق ببقاء درجة التوتر الحالية فى العلاقات الصينية السوفيتية دون تصعيد فيها أو انقاص منها .

٢ ـ البعد السلبى: معارضة الصين للوفاق بين الدولتين العظميين .

أ ـ الرؤية الصينية المتميزة لحالة النظام الدولى المعاصرة :

يرفض القادة الصينيون الاعتراف بوجود حالة وفاق فى العلاقات الدولية عموما وفى العلاقات بين الدولتين العظميين على وجه الخصوص . بل يرون ان الصراع المستمر بينهما سيؤدى الى حرب عالمية جديدة . ان ما يميز عالم اليوم، اذن، ليس وفاقا مستمرا ، لكنه بدلا من ذلك هناك خطر الاقتراب نحو اندلاع حرب عالمية ثالثة . وقد جاء فى كلمة مندوب الصين لدى الامم المتحدة فى اجتماعات الجمعية العامة فى دورتها الثامنة والعشرين فى أكتوبر ١٩٧٣ ، ودورتها الثلاثين فى سبتمبر ١٩٧٥ .

يقول أحد بيانات تشياو كوان هوا ـ المندوب الصينى لدى الامم المتحدة : « ترى الحكومة الصينية ... أن عالمنا هذا يعيش فى اضطراب شديد وانقسام كبير ... وتحتدم كل التناقضات الاساسية فى العالم وخاصة التناقضات بين الامبريالية والاستعمار من جهة وبين الامم المظلومة والشعوب المضطهدة من جهة أخرى والتناقضات فيما بين الدول الامبريالية ولا سيما بين القوتين العظميين... ان حدة توتر الوضع فى الشرق الاوسط لم تخف مطلقا ، ويمارس الاستعماريون والعنصريون القمع المسلح ضد شعوب أفريقيا بينما تطور شعوب أفريقيا مقاومتها المسلحة ضدهم ، ويتوالى بلا انقطاع العدوان والنشاطات الهدامة والسيطرة والتدخل التى تمارسها القوتان العظميان ضد دول افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية .. ومن الناحية الاقتصادية تتوسع يوما بعد يوم الفجوة بين الدول الغنية المتطورة والدول الفقيرة النامية ، وحتى الدول المتطورة تقوم بينها شتى التناقضات أيضا . لذلك فان الحالة بعيدة كل البعد عن الوفاق » .

ب ـ المنطق الصينى فى معارضة الوفاق الامريكى السوفيتى :

يقوم المنطق الصينى فى معارضة الوفاق الامريكى السوفيتى على مجموعة من الحجج يمكن تلخيصها فى أن ذلك الوفاق لا يخدم السلام العالمى ، بل انه يزيد من حدة التوتر الدولى ، ذلك لانه محدود باطار ضيق يتمثل فى أنه وفاق على توزيع مناطق السيطرة بين الدولتين الاعظم . كما ان ذلك الوفاق لا يحقق مصالح شعوب العالم الثالث بل يضر بها ، وفضلا عن ذلك فانه وفاق يضر بمصلحة الصين حيث يدعم النفوذ السوفيتى فى قارة آسيا . ونقدم فيما يلى شيئا من التفصيل لهذه الحجج :

ـ الوفاق الامريكى السوفيتى لا يخدم السلام العالمى :

ترى الصين أن الوفاق الامريكى السوفيتى لا يخدم السلام العالمى ، ذلك ان الاتفاقيات المنشئة لذلك الوفاق اهتمت بتنميه مصالح الدولتين العظميين فقط دون انتهتم بمصالح الدول الاخرى أو أهداف السلام العالمى .

فالاتفاقية التى وقعتها الدولتان العظميان الخاصة بمنع انتشار الحرب النووية نصت على « التشاور العاجل » بين الطرفين عند حدوث نزاع بين أى منهما والبلدان الاخرى او حتى بين أى بلدين آخرين . والصين ترى أن ذلك التشاور العاجل « المزعوم » لابد من أن يسفر عن أعمال تفرضها مصالحهما حيث أن الدولتين العظميين بما لديهما من ترسانات الاسلحة النووية يمكن أن تتدخلا متى آرادتا فى العلاقات بين كافة البلدان فى العالم .

وقد هاجمت الصين الماوية أيضا مبدأ « مراعاة كل من الدولتين العظميين لمصلحة الامن الخاصة بالطرف الاخر وذلك على اساس المساواة بينهما » الذى اتفقت عليه الدولتان فى عام ١٩٧٢ . وقالت ان هذا المبدأ يعنى صراحة التنازع على الهيمنة على العالم ، فاينما يذهب طرف يصح للثانى أن يذهب .

فكأن الوفاق الامريكى السوفييتى ـ فى الرؤية الصينية ـ يستخدم كوسيلة لبسط نفوذ الدولتين العظميين على مناطق العالم المختلفة واخضاع الارادة السياسية للدول المتوسطة والصغيرة . أى محاولة احتكار عملية توجيه العلاقات الدولية وتسييرها ، وهو الامر الذى يمكن أن يزيد من درجة التوتر الدولى بما يهدد السلام العالمى .

ـ الوفاق الامريكى السوفييتى لا يحقق مصالح العالم الثالث

وقد انتقدت الصين بشدة موقف الدولتين الاعظم من قضايا تهم شعوب العالم الثالث ، ورأت ان اتحاد موقفهما ازاء هذه القضايا بالسلب انما يمثل تآمرا من جانبهما معا على مصالح الشعوب التى تنتمى الى العالم

الثالث • ويضرب القادة الصينيون مثالا على ذلك بموقف الدولتين العظميين المعارض لمطالبة بعض دول امريكا اللاتينية بأن تصبح حدود المياه الاقليمية للدولة مائتي ميل بحري • واعتبرت معارضتهما لهذا المطلب عملا امبرياليا يعمل على الحفاظ على بحار العالم واستنزاف ثرواتها •

كما نددت الصين بموقف الدولتين الاعظم المتناسق من قضية استغلال شعوب العالم الثالث لثرواتها الطبيعية • يقول مندوب الصين لدى الامم المتحدة : « ••• في ٢ يونيو ١٩٧٢ طرح الاتحاد السوفييتي وحلفاؤه في منظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي مشروعا جاء فيه أن سيادة الدول النامية على مواردها الطبيعية تتوقف الى حد كبير على قدرتها الصناعية على استغلال هذه الموارد • وفي ٢٢ أغسطس ١٩٧٣ زعم احد المندوبين السوفييت في اجتماع لجنة قاع البحر المنعقد في جنيف بأن الدول النامية حتى اذا حازت مائتي ميل بحري من المياه لا تستطيع رفع انتاج السمك نتيجة لافتقارها الى التكنولوجيا وطاقة الصيد • ومعنى كل هذه التصريحات أن من يملك قوة أكبر يتمتع بحقوق أكثر • وهذا منطق امبريالي سافر » •

ويواصل المندوب الصيني حديثه متسائلا :

« لماذا تعارض القوتان الاعظم بهذه الشدة موقف الدول المتوسطة والصغيرة في توسيع المياه الاقليمية ؟ انه ليس من الصعب ادراك المآرب الخفية اذا ما نظر المرء الى تنازع الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي على الهيمنة البحرية في البحر الابيض المتوسط والخليج والمحيط الهندي والبحر الكاريبي والمحيط الهادي والمحيط الإطلنطي او تسابقهما الى اقامة القواعد فيها ونهب ثرواتها السمكية وموارد قاع البحر ، فاذا توسعت المياه الاقليمية ضاقت بحارهما الخاصة التي تتغطرسان فيها » •

ـ الوفاق الامريكي السوفييتي يدعم الاتحاد السوفييتي في صراعه مع الصين الشعبية :

لعل من اهم أسباب معارضة الصين الماوية للوفاق الامريكي السوفييتي هو تخوفها من ان يدعم ذلك الوفاق الطرف السوفييتي في صراعه مع الطرف الصيني ، سواء في الصراع المباشر الذي يدور بين البلدين ببعديه المصلحي والايديولوجي ، أو في الصراع بينهما في صدد مسألة توازن القوى في شرق وجنوب شرق آسيا •

فالصين تخوفت من أن يؤدي الوفاق الامريكي السوفييتي الى اتاحة فرصة أكبر للاتحاد السوفييتي ليتمكن من تجنيد قدر اكبر من موارده وطاقته وجهده في مواجهته مع الصين •

وفضلا عن هذا ، فان الوفاق الامريكي السوفييتي ـ وفق ادراك القيادة الصينية ـ يدعم النفوذ السوفييتي في منطقة شرق وجنوب شرق آسيا • وبالتالي يحدث تغيرا ضمنيا في توازن القوى القائم في المنطقة ويمكن أن يهدد استقرارها • وبالفعل فان الانفراج في علاقات السوفييت بالدول الغربية إتاح لهم توجيه مزيد من الاهتمام لتحقيق النفوذ السوفييتي في واحد من أكثر الاقاليم الدولية أهمية بالنسبة للصين الشعبية •

ولنقرا من كلمة رئيس وفد الصين في الدورة الثامنة والعشرين للجمعية العامة للامم المتحدة ، يقول : « ••• وهكذا التقطوا » ـ يقصد السوفييت ـ « في الاونة الاخيرة من جديد البضاعة البالية ، نظام الامن الجماعي الاسيوي ، المزعوم ، التي قد أعرض عنها الناس منذ زمان • يالالدهشة ! ، انه يذكرنا بامريكي يدعى جون فوستر دالاس الذي الم في عجلة بعد حرب الهند الصينية ••• ما يسمى بمنظمة حلف جنوب شرقي آسيا التي وجهت حربتها الى الصين •• ان الاتحاد السوفييتي دولة أوربية وقطب حلف وارسو ، فلماذا هو حريص الى هذا الحد على الاهتمام بالامن الجماعي للدول الاسيوية ؟ هل ذهب شبح دالاس الى قصر الكرملين ؟ ••• » •

وتجري خلاصة المنطق الصيني في رفض الاعتراف بوجود وفاق دولي على النحو التالي : ترى الصين أن الامبريالية تعني الحرب ، وان خطر الحرب قائم ما دامت الامبريالية قائمة ، واليوم وفي الوقت الذي تحتدم فيه مختلف التناقضات الاساسية في العالم ، فان خطر حرب عالمية جديدة لا يزال قائما ، ولذا على شعوب كافة البلدان أن تكون مستعدة والا تضلل « بظاهرة كاذبة من الوفاق السطحي المؤقت » •

ثانيا
مدى فاعلية الموقف الصيني من التأثير على الوفاق الدولي

بداية نقرر أن الازدواجية التي تميز موقف الصين من الوفاق الدولي تحد من فاعليته تأثيره على ظاهرة الوفاق الدولي •

ثم أن فاعلية الدور الصيني في هذا الصدد ترتبط بمدى فاعلية التحرك الخارجي الصيني وتأثيره على توجيه العلاقات الدولية • ورغم ان المجتمع الصيني قد انفك من اسار الاطار المغلق ، الذي فرضته حول ذاته طوال عشرين عاما بعد نجاح الثورة الماوية ، لينفتح على العالم الخارجي ويقيم علاقات ايجابية مع معظم دول العالم مسهما في تكوين أحد الاتجاهات التي تميز التطور الجديد في النظام الدولي المعاصر ـ أي بروز قوى كبرى تستعد للعب دور فعال الى جانب القوتين الاعظم ـ رغم ذلك ، الا ان الصين لم تعمد الى صياغة سياسة خارجية تشمل كل أرجاء العالم ، ربما لانها لم تصل بعد الى طور الدولة الاعظم التي يكون لديها الطاقة التي تمكنها من أن يكون لها مصالح عالمية شاملة ارجاء الكرة الارضية •

ولعل عوامل السياسة الداخلية ـ التي تعد السياسة الخارجية امتدادا وانعكاسا لها ـ من بين أهم المؤثرات في هذا المجال ـ فالمواطن الصيني لا يمكن ان يضحي بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية من أجل أن يسهم في لعب دور عالمي فعال • ذلك ان في تحديد أولوياته يضع البناء الداخلي فوق أي اعتبار آخر • وتعبيرا عن ذلك تتسم السياسة الخارجية الصينية بالحذر والتقسدم

التدريجي المحسوب فى الانتقال من دائرة الى أخرى من الدوائر المتاحة والممكنة لتحركها فى مواجهة العالم الخارجي ·

الخلاصة ان سياسة الصين ، لا تزال حتى الان غير قادرة على احداث تاثير فعال – خاصة بالسلب – على ظاهرة الوفاق الدولى · لانها لم تملك بعد مقومات السياسة الخارجية العالمية القوية التى تستطيع الابقاء على الاوضاع الدولية القائمة او تعديلها ، او تغييرها ·

ثالثا : مثالية التصور الصينى للوفاق الدولى

قدمت الصين الماوية تصورا مثاليا لمتطلبات قيام حالة الوفاق كسمة اساسية للعلاقات بين الدول · وقد وردت عناصر هذا التصور المثالى فى حديث احد المسئولين الصينيين على النحو التالى :

« اننا ندعو دائما الى وجوب المساواة بين بلدان العالم أجمع كبيرة كانت ام صغيرة · واقامة العلاقات الدولية الطبيعية بين جميع البلدان بصرف النظر عن نظمها الاجتماعية ، ووفقا للمبادىء الخمسة من الاحترام المتبادل لوحدة الاراضى والسيادة وعدم الاعتداء ، وعدم التدخل فى الشئون الداخلية ، والمساواة والمنفعة المتبادلة والتعايش السلمى وتسوية المنازعات الدولية سلميا على اساس هذه المبادىء دون اللجوء الى استخدام القوة او التهديد بها · وينبغى أن ينطبق ذلك على العلاقات فيما بين الدول الكبرى ، وعلى العلاقات بين الدولة الكبيرة والدولة الصغيرة ايضا ، وبالاحرى على العلاقات بين الدولة القوية والدولة الضعيفة او بين الدولة الغنية والدولة الفقيرة ··

« ان المبادىء المذكورة اعلاه فى رأينا هى الحد الادنى من مبادىء المساواة فى العلاقات الدولية كما أنها الطريق الصحيح لتخفيف حدة التوتر الدولى »

ان ذلك التصور المثالى للوفاق الدولى انما يقوم على مجموعة من المبادىء النظرية العامة سبق ان تضمنتها مواثيق دولية هامة – اهمها ميثاق الامم المتحدة – دون ان يؤخذ بها تماما فى التوجيه الفعلى للعلاقات الدولية · بل ان محاولة اعمال هذه المبادىء بشكل دائم يعنى تجاهل واقع هذه العلاقات وتطورها الناتج عن الصراع بين ارادات الدول ·

ولا شك ان الصين الماوية كانت تدرك هذا الواقع جيدا · لكننا نرى ان هناك مجموعة من الاعتبارات تكمن خلف إعلانها لهذا التصور النظرى كاسلوب للتوصل الى وفاق دولى حقيقى ، من بينها انه رغم ان الصين تنتمى الى مجموعة الدول الكبرى الا أنها لما تزل بعد بعيدة عن الممارسات التقليدية للدول الكبرى – خاصة الدولتين العظميين · هذه الممارسات التى تتمثل فى فرض ارادة هذه الدول على أطراف اللعبة الاخرين ، ان أمكن ذلك · فالمجتمع الصينى لم ينته بعد من استكمال بناء ذاته داخليا حتى يتجه الى الممارسات الخارجية المألوفة لدى مجتمعات الدول الكبرى الاخرى ، وفى كلمات اخرى ، ان المجتمع الصينى لم يصل بعد الى المرحلة التى تفيض فيها قوته القومية خارج حدوده ، لان تلك القوة لا تزال تجد فى الاطار الداخلى للمجتمع الصينى مجالا كافيا للتعبير عن ذاتها · واذا جاز لنا التعبير بعبارة اخرى يمكن ان نقول ان الدول الكبرى تمر بمراحل متعاقبة فى تطورها الاجتماعى والسياسى الى أن تصل الى مرحلة النمو القصوى التىلابد وان تمارس اثناءها وظيفة التدخل للمشاركة فى توجيه علاقات غيرها من الدول ، اى بحيث تصل الى مرحلة ممارسة دور امبريالى ·

ونحن نرى الصين لا تزال خارج حدود هذه المرحلة ومن ثم فهى تعلن تبنيها لتصورات قد تكون مثالية حول مسائل العلاقات الدولية تعكس فيها طبيعة المرحلة التى تمر بها ·

رابعا

نظرة مستقبلية : الصين ما بعد ماو والوفاق الدولى :

ليس هدفنا هنا هو اجراء تنبؤ دقيق باحتمالات الاستمرارية أو التغيير فى موقف الصين ، بعد وفاة ماوتسى تونج ، ازاء ظاهرة الوفاق الدولى · فالواقع انه ازاء ندرة المعلومات يصعب القيام بعملية التنبؤ الذى تتوفر له درجة معقولة من الدقة والعلمية · لذا ، سنهتم بدرجة أكبر بوضع مجموعة من التساؤلات التى ستحدد الاجابة عليها تطور موقف الصين من الوفاق الدولى ·

وهنا نتساءل : هل ستستمر الازدواجية طابعا مميزا لموقف الصين من الوفاق بعد وفاة ماو ؟ ويحتوى هذا التساؤل على تساؤلات أصغر مثل : ما هو احتمال دعم بكين لعلاقاتها مع اوشنطن وغيرها من العواصم الغربية ؟ ثم ماهو احتمال التوصل الى تقارب جديد بين بكين وموسكو وتخليص علاقاتهما من طابع التوتر والعداء الحاد الذى لازمها منذ منتصف الستينات ؟

فاذا ما استطاعت بكين ان تستمر فى دعم علاقاتها بواشنطن ، وفى نفس الوقت استطاعت أن تبدأ مرحلة جديدة من التفاهم الذى يمكن أن يصل الى التقارب مع موسكو ، واذا سمحت الظروف الدولية بذلك ، فان هذا يعنى تخلص الصين من طابع الازدواجية من موقفها من الوفاق الدولى · وسنكون فى هذه الحالة أمام مرحلة جديدة من تطور النظام الدولى قائمة على التعاون بين الدول الكبرى الثلاث – الولايات المتحدة ، الاتحاد السوفييتى – والصين الشعبية – لكن الامر هنا لا يعدو كونه حديثا عن احتمال نظرى حيث انه من غير الممكن التنبؤ مسبقا بمواقف الدولتين الاعظم من مثل ذلك التحول المفترض فى العلاقات الدولية ، حتى اذا توفرت الرغبة لدى قادة الصين الجدد لدعم علاقاتهم بالدولتين الاعظم فى وقت واحد ، فقد لا تكون احدى هاتين القوتين مستعدة ليقول مثل ذلك الوضع ، الامر الذى يمكن أن يهدد وبشدة الوفاق الدولى ذاته ·

وحتى لا نسترسل فى هذا التحليل النظرى الذى يتضمن درجة كبيرة من التخيل السياسى ، نعيد توجيه الدفة نحو بحث امكانية التقارب بين موسكو وبكين ثم بحث امكانية استمرار الانفراج فى علاقات بكين مع واشنطن ·

وفى صدد تطور العلاقت الصينية السوفيتية يختلف المحللون السياسيون ، فبعضهم يرى ان هناك نذر بداية جديدة فى علاقات القطبين الشيوعيين توحى بالعودة الى التفاهم ، ومن ثم احتمال التوصل الى التعاون • ويبنى هذا الراى على الرسالة التى بعثت بها القيادة السوفيتية لحكومة الصين للتهنئة بمناسبة الاحتفال بذكرى الثورة الصينية • وعبرت هذه الرسالة عن « أمنية السوفيت بعودة العلاقات الصينية السوفيتية الى طبيعتها استجابة لامال الشعبين الصينى والسوفيتى » •

غير أن الرأى السابق بالصورة التى عرض بها يعوزه الشواهد القوية التى تسانده • ولذا كان بعض المحللين يقول انه ليس هناك احتمال فى عودة علاقات التعاون بين موسكو وبكين ذلك أن هناك تركة ثقيلة من العداء وانعدام الثقة بين الدولتين • وقد صرح أحد المسئولين الصينيين أخيرا بقوله : « ان موقف الاتحاد السوفيتى لم يتغير ومن ثم فان موقفنا لن يتغير ، ويعتقد بعض اصدقائنا أن الاتحاد السوفيتى يلوح لنا بغصن الزيتون بينما هو فى الواقع سهم سام » •

وفى صدد احتمالات تطور العلاقات الامريكية الصينية ، هناك درجة أكبر من الاتفاق بين المحللين السياسيين على أن هناك احتمالا قويا باستمرار الانفتاح فى علاقات الصين مع الولايات المتحدة والدول الغربية • فنظام الحكم الصينى يخضع الان لعملية تطور هامة خاصة بعد اقصاء مجموعة شنغهاى المتطرفة بزعامة أرملة الزعيم ماو • ومن المتوقع أن يتجه النظام الجديد نحو تنمية الاقتصاد الصينى وتحسين احوال المعيشة للمواطن العادى • ولذا فان الصين سوف تكون فى حاجة الى التعاون مع الغرب بدرجة اكبر من حاجتها للتعاون مع موسكو للحصول على المتطلبات اللازمة لتحقيق تلك الاهداف الاقتصادية •

بل من المتوقع ان تعمل السياسة الامريكية على توسيع وتعميق انفراجها مع الصين ذلك أن تقدير الولايات المتحدة للصين – حسب رأى شليزنجر وزير الدفاع الامريكى السابق – ينصرف الى اعتبارها عنصرا هاما فى الحفاظ على الاتزان والاستقرار السياسى للعالم • ولذا فان من المهم للولايات المتحدة – ان تبقى الصين – رغم اختلافاتها معها – قوية بدرجة تسمح لها بمجابهة هجوم سوفيتى • هذا فضلا عن أن الصين لا تمثل درجة عالية من التهديد فى مواجهة الولايات المتحدة كالتى يمثلها الاتحاد السوفيتى • فالصين حتى الان ليست دولة توسعية كما أنها لاتستطيع ان تطور قوة عسكرية ضاربة مثل قدرة السوفيت على ذلك •

وفى الختام لا يسعنا الا أن نقول ان تقديم صورة تنبؤية يتوفر لها درجة معقولة من الدقة والصحة غير ممكن فى اطار الدراسة الحالية • ولندع التطورات المقبلة فى سياسة الصين الخارجية تجيب على التساؤلات التى سبق أن طرحناها فى صدد موقف الصين من الوفاق بعد رحيل زعيمها الكبير ماوتسى تونج • ■



« على الشعوب والامم المضطهده الا تعلق آمالها فى التحرر على « حكمه » الامبريالية وعملائها بتاتا• اذ انها لن تكسب النصر الا بتدعيم وحدتها والمثابره على نضالها » •

ماوتسى تونج – ٢٩ اغسطس ١٩٦٣

[٧] موقع العالم الثالث من الفكر الماوى

عبد العاطى محمد

احتلت قضايا العالم الثالث ، مكانا جوهريا من فكر الزعيم ماو ، سواء بحكم تشابه الواقع الصينى مع ظروف العالم الثالث ، او المواقف العملية الصينية من حركات التحرر الوطنى ومشاكل التنمية وانطلقت نظرة الصين فى هذه المسائل ، من واقع خبرتها فى الحرب الثورية وكثير من مظاهر تجربتها فى التنمية ، بالاضافة الى حجم وطبيعة الدور الذى تلعبه فى المعترك الدولى •

ولقد حدد ماو نظرته للعالم الثالث من ثلاث زوايا • فمن الناحية الاقتصادية ، يرى انه ريف العالم ودولة الفقيرة ، فى مقابل مدن العالم او دولة المتقدمة • ومن الناحية السياسية ، قسم العالم الى دول استعمارية تقهر الشعوب التى تحتلها وتستغلها ، ودول تعانى من الاستعمار وتسعى الى التحرر والاستقلال بالثورة المسلحة • ومن الناحية الاستراتيجية ، قسم ماو العالم الى ثلاثة أقسام : الاول يشمل الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى والثالث يتكون من الامم النامية فى آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية ، وبينهما العالم الثانى من أوربا واليابان وكندا ودول أخرى • وبهذه المعايير

الثلاثة ، تعد الصين فى فكر ماو ، دولة من الدول النامية ، تنتمى الى العالم الثالث • فقد عانت من احتلال اجنبى واستغلال خارجى وداخلى كما انها دولة فقيرة الثروات ، خاضت حرب تحرير شورية لتحقيق استقلالها • وبحكم موقعها الجغرافى ، تعد دولة آسيوية ، أى أنها جزء من التقسيم الجغرافى للعالم الثالث •

١ ـ قضايا التحرر

بدأت الصين تنفتح على الدول الافروآسيوية بشكل أكثر وضوحا فى مؤتمر باندونج المنعقد فى ابريل ١٩٥٥ فقد اجتمع شواين لاى رئيس الوزراء الصينى ، بوفود كثير من دول آسيا وافريقيا ، وممثلى الحركات الثورية • وبعد ذلك التاريخ ، تزايد عدد دول العالم الثالث المعترفة بالصين ، ونشطت هذه الاخيرة دبلوماسيا وتجاريا ، وأعلنت استعدادها لنصرة قضايا التحرر والنضال ضد الاستعمار ، وأعطى بروز الصين فى الساحة الدولية ، دفعة قوية لحركات التحرر الوطنى فى آسيا وافريقيا ، خاصة على ضوء مساعدتها للثورتين الفيتنامية والجزائرية •

وفى نهاية عام ١٩٦٣ وبداية عام ١٩٦٤ قام شواين لاى بزيارة لعشر دول افريقية ، هى : الجزائر والمغرب وتونس ومصر واثيوبيا وغانا وغينيا ومالى والصومال والسودان • ثم قام بزيارة ثانية لافريقيا فى عام ١٩٦٥ • واستهدفت تلك الزيارات ، تدعيم أواصر الصداقة مع حركات التحرير والدول حديثة الاستقلال • وحتى عام ١٩٦٧ وقبل ان تبدأ الثورة الثقافية ، كانت افكار ماو الثورية ، والشعارات التى ترفعها الصين ضد الاستعمار والتى اخذت تتجه صوب الاتحاد السوفيتى ـ تنتشر داخل افريقيا وآسيا ، ويظهر أثرها فى أسلوب حرب التحرير الشعبية ، وفى ميل الدول حديثة الاستقلال ، الى قيادة الصين للعالم الثالث • ولكن فترة الثورة الثقافية وحتى بداية السبعينات ، شهدت انتكاسة لنفوذ الصين داخل العالم الثالث ، على ضوء سياسة العزلة والتزمت والعداء القوى للسوفييت ، وحدث شبه انقطاع بين الصين والعالم الخارجى من الناحية الدبلوماسية ، حين سحبت جميع سفرائها • ولم تبق الا على سفيرها فى مصر • ومع العودة الى سياسة المرونة بعد انتهاء مرحلة الثورة الثقافية ، اعادت الصين علاقاتها مع الكثير من دول العالم الثالث ، وقوى تاييدها لحركات التحرر الوطنى مرة اخرى • ولايفوتنا القول، بأن الصين برغم سياسة العزلة ، كانت تناصر حركات ثورية فى الكونغو ، وغينيا بيساو ، وموزمبيق وانجولا فى افريقيا ، وفيتنام وكمبوديا ولاوس وتايلاند فى آسيا • ويمكن تفسير مظاهر المد والجزر فى الموقف الصينى من قضايا التحرر ، والتعرف على وجهات النظر بشأنها ، من خلال ثلاثة عوامل ، هى :

ا ـ استراتيجية ماو فى حرب التحرير الثورية

الحرب فى نظر الزعيم ماو ، وسيلة مشروعة وعادلة للبلدان الفقيرة لتحقيق الاستقلال والتحرر ، وذلك لانها حرب ثورية تختلف عن الحرب الاستعمارية وتتسم بانها طويلة الامد ومستمرة ، وتعتمد على قوة الفلاحين ، وتستند الى فكرة تطويق المدن بالريف • ومن زاوية أخرى ، يرى ماو أن أى حرب تحرير وطنيه ، يجب ان تنبع من واقع المنطقة التى تتم فيها • يقول ماو « من الضرورى فهم قوانين الحرب ذات الصفة العامة ، ثم قوانين الحرب الثورية ذات الصفة العامة ، وكذلك قوانين الحرب الثورية الصينية التى هى أكثر خصوصية » • ويرفض تطبيق قوانين الحرب العامة حرفيا ، والا يكون هذا على حد قوله « أشبه بمن يبرى قدميه لتلائما الحذاء » •

ولان آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية ، تشكل أرياف العالم ، فان الاستراتيجية الصينية لحرب التحرير تلائمها ، خاصة وان هذه البلدان ، من وجهة نظر ماو ، هى بمثابة بؤرة الثورة العالمية • ومثلما الحال فى حرب التحرير الشعبية ، يجب أن تتلاحم الجماهير مع قوات الثورة ، لاسيما اذا قادها حزب ثورى •

وفى مقالة لين بياو وزير الدفاع الصينى ورفيق الزعيم ماو فى حرب التحرير الصينية بعنوان « عاش انتصار الحرب الشعبية منشورة فى عام ١٩٦٥ » جاء ان التناقض الرئيسى فى الوقت المعاصر هو بين الامبريالية وشعوب المستعمرات ، وان الحركة الوطنية هى القوة المحركة الرئيسية للثورة ، وان قوة الفلاحين هى الرائدة فى هذه الحركة • ووفقا للتصور الصينى ، بعد انطلاق الثورة من العالم الثالث ، الوسيلة الفعالة لفتح مزيد من الجبهات على الاستعمار ، وتشتيت قواه ، وتحطيمه فى النهاية ، مع تأكيد انتصار الدول الضعيفة على الدول القوية • وقد كانت الثورة الفيتنامية ، أكثر الثورات أخذا بالاستراتيجية الصينية ، وربما يرجع ذلك الى تشابه الواقعين الصينى ، والفيتنامى ، والى قوة العلاقة بين الطرفين منذ بداية وصول الشيوعيين الى الحكم فى الصين • ويقول الجنرال جياب مخطط حرب التحرير الفيتنامية « ان المبدأ الاستراتيجى لفيتنام ، هو ان نكون مسيطرين على الموقف ، ودائما فى حالة الهجوم ، ويجب أن تكون الامة متحدة كرجل واحد ، مصممة على انزال الهزيمة بالمعتدى ، وان يكون هناك خط سياسى وعسكرى سليم يقود النضال » •

واذا كان الصينيون قد رفعوا شعار « الاعتماد على الذات » بالدرجة الاولى ، فان الجنرال جياب ، يعتبره العنصر الرئيسى لكسب الحرب ، اذ يقول « قد يكون من الصحيح توافر التأييد من العالم الاشتراكى ، غير ان أهم هذه العوامل جميعا ، هو الخط السياسى والعسكرى السليم للحزب الطليعى فى فيتنام » •

ب ـ الصراع مع الاتحاد السوفييتى :

تأثرت النظرة الصينية لقضايا التحرر الى حد كبير ، بالخلاف مع الاتحاد السوفيتى ، وبالذات حول بعض المسائل التى تتعلق بالرؤية للماركسية اللينينية •فقد رأت

الصين ، منذ بداية الستينات ، ان الاتحاد السوفييتي انحرف عنها ، واعتبرت نفسها الطرف الوحيد الذي يتبنى انتهاج هذه الفلسفة ، على النحو الصحيح ، وخاصة فيما يتعلق منها بحركة التحرر الوطني ، والثورة في البلدان المتخلفة . لقد رفضت ثلاث أفكار طرحها السوفيت ، هي التعايش السلمي مع الغرب ، وعدم حتمية الحرب بالضرورة ، والانتقال السلمي الى الاشتراكية ، واخذت تقنع الحركات الوطنية التي تلقى المساعدة منها ، بأن حرب التحرير الشعبية حرب طويلة الامد ومستمرة . واذا كانت الثورة الوطنية الديمقراطية مرحلة ضرورية للوصول الى الثورة الاشتراكية ، فذلك لا يغني عن استمرار الحرب الثورية والنضال المسلح . ورأت ان الانتقال السلمي للاشتراكية ، ما هو الا وسيلة من الاتحاد السوفيتي — الذي اصبح في نظرها دولة امبريالية — للسيطرة وفرض النفوذ على العالم الثالث .

وفي مقابل الاتهامات الصينية ، انكر السوفيت انتماء الصين للعالم الثالث ، ورأوا ان ذلك لا يتفق وما لها من أهداف في المعترك الدولي ، ووصفوا سياستها بالشوفينية ، وانها لاتقوم على مبادىء طبقية ، وانما على رغبتها في السيطرة على العالم ، ومصلحتها القومية ، وانها سياسة تهدف الى الاطاحة بهيبة الاشتراكية كنظام عالمي . وانتهوا الى ان الصين تنظر للعالم الثالث ، ليس على أنه جزء من عملية الثورة العالمية كما تقول الماركسية اللينينية ، وانما على انه منطقة تحرر وطني فقط .

وحقيقة الامر ، ان صراع الاتحاد السوفييتي مع الصين على قيادة حركات التحرر الوطني ، لا يستند على اعتبارات ايديولوجية ، أو الى تباين جوهري في الافكار ، وانما هو صراع على النفوذ والهيبة الدولية ، ومظاهر الخلاف العملية تؤكد ذلك . وهي علاقات أبعد ما تكون عن مصالح حركة التحرر الوطني في العالم الثالث ، وخاصة من جانب الصين . وعلى سبيل المثال ، ادى الخلاف السوفيتي الصيني ، الى عدم انعقاد مؤتمر التضامن الافرو آسيوي بالجزائر عام ١٩٦٥ ، نظرا لاصرار الصين على عدم اشتراك الاتحاد السوفييتي فيه وقد تلت ذلك فترة تدهور في العلاقات الصينية الافريقية . وفي أمريكا اللاتينية ، لم تحظ الصين بأي ارتياح من جانب الحركة الثورية هناك ، بسبب ثقل الاتحاد السوفييتي وتأييده لها . بل ان أحد زعماء الحزب الشيوعي في بيرو ، وجه اتهاما قويا للصين في مارس ١٩٧٢ بقوله « ان الشيء المهم في موقف الصينيين من حركات التحرر في العالم الثالث ، ليس من الحركة في حد ذاتها ، وانما امكانية استخدام الحركة لتحقيق الاهداف الخاصة للصين المعروفة ، وهي عزل الاتحاد السوفييتي ومعاداته ، والسعي نحو فرض السيطرة السياسية الصينية على العالم الثالث » .

وفي افريقيا ، يبدو التنافس اكثر حدة . ففي بداية الستينات ، كانت الصين تساند الحركات الوطنية واحتفظت بعلاقات طيبة مع الجميع ، حتى لو كانوا متنافسين ، وان كان هذا لاينفي ميلها الاقوى الى جانب الذين ينتهجون تعاليم الحزب الشيوعي الصيني ، وكانت تشجع الوطنيين على محاربة اعدائهم ، والحفاظ على وحدتهم الوطنية . أما بعد عام ١٩٦٤ فقد اختلف الامر ، لان كثيرا من حركات التحرير ، أخذت تميل الى الاتحاد السوفيتي ومنذ ذلك الحين ، والشقاق يتعمق بين حركات التحرير ، على ضوء استمرار الخلاف الصيني السوفييتي .

وفي منتصف الستينات ، ايد كل من السوفيت والصينيين حركة بياج في غينيا بيساو ، لانها كانت الحركة الوحيدة ، وفي موزمبيق وقفت الصين وراء حركة الفريليمو ، لانها كانت الوحيدة ايضا ، وقدمت لها العون المسلح ، الى ان استولت على السلطة ، ثم تحولت عنها بسبب علاقاتها الجديدة بالسوفييت . وفي جنوب غرب افريقيا ، أيدت الصين حركة سوانو ، برغم محدودية تأثيرها وضعفها ، لا لشيء الا لان السوفيت يؤيدون الحركة الاخرى سوابو القوية . وفي انجولا ، وقفت الصين الى جانب الحركتين المؤيدتين من الولايات المتحدة ، وهما فنلا « الجبهة الوطنية » ويونيتا ، ضد مبالا « الجبهة الشعبية » المؤيدة من السوفيت رغم ان الاخيرة هي التي كانت اقوى واحرزت النصر . ويرى بعضهم ان هدف الصين من تاييد الجبهة الوطنية ، انما يعود الى رغبتها في نشر نفوذها في منطقة غرب افريقيا ، وخاصة في منطقة كابيندا الغنية بالبترول . واذا تحقق لها ذلك ، فانه يدعم موقفها في جنوب القارة ، خاصة وان لها تاثيرا ونفوذا في شرق افريقيا .

ولايخفى ان هناك مصلحة للصين في العالم الثالث، الى جانب الاعتبارات الايدلوجية ، شأنها في ذلك شأن اية قوة تلعب دورا هاما في العلاقات الدولية . ولكن اعتبارات المصلحة تبدو في كثير من الاحيان متناقضة مع الموقف الايديولوجي المعلن ، فبينما ترفع شعار النضال الطويل الامد المسلح ضد الاستعمار ، عدلت عن ذلك بشأن المفاوضات السلمية في جنيف عام ١٩٥٤ لحل المشكلة الفيتنامية ، فأيدت تلك المفاوضات ، وقبلت ما انتهى اليه المؤتمر ، من تقسيم فيتنام مؤقتا عند خط عرض ١٧ درجة الى قطاعين ، واجراء انتخابات حرة لتوحيد البلاد . صحيح انها وقفت الى جانب الثورة الفيتنامية فيما بعد ، وأمدتها بالسلاح ، بعد ما وضح عدم امكانية تنفيذ الاتفاقية بسبب تباطؤ أمريكا في تنفيذ قراراتها ، الا أن موقفها الاول ، نتج أساسا عن تقدير لوزن الولايات المتحدة ، وعدم الاصطدام معها ، لان ذلك ليس في مصلحة الصين القومية . ويتكرر الموقف ذاته بالنسبة للثورة الجزائرية ، ولكنه بشكل معكوس . فبينما أيدت الصين الثورة الجزائرية وأمدتها بالعون العسكري عام ١٩٥٨ ، رفضت اتجاه الجزائريين فيما بعد الى التفاوض سلميا مع فرنسا ، وطالبتهم باستمرار العمل العسكري ، مع اقتناع الجزائريين انفسهم ، بأن مصلحتهم تقتضي التفاوض مع فرنسا .

وتعتبر الصين ، مناطق مثل بورما وتايلاند وكمبوديا

وماليزيا وسنغافورة وأندونيسيا ، أجزاء من مجال نفوذها في جنوب شرق آسيا ، وامتدادا « للدولة الصينية » ، خاصة مع وجود ما يقرب من ١٥ مليون صيني في تلك المناطق ٠ ولقد أوقع عامل الحرص على المصلحة القومية ، الصين في مآزق عديدة ، فعلى سبيل المثال ، كانت لها علاقات طيبة بأندونيسيا حتى عام ١٩٦٥ الى أن وقع انقلاب شيوعي ضد الرئيس سوكارنو ، أدى الى قطع الصلة بين البلدين فيما بعد ٠ وبينما توصلت الى مبادىء التعايش السلمي مع الهند في أبريل ١٩٥٤ ، فيما عرف بمبادىء البانشاشيلا ، لتسوية مسائل الحدود والتجارة في التبت ، تدهورت العلاقة منذ السنوات الاولى في الستينات ، نظرا لتقارب الهند من الاتحاد السوفييتي ، وأخذت الصين في تقوية علاقتها بباكستان ، عدو الهند التقليدي ٠ ويعد موقفها الرافض لانفصال باكستان الشرقية عن الغربية في أواخر عام ١٩٧١ ولقيام دولة بنجلاديش ، دليلا قويا على التناقض بين شعارات الايدلوجية والمصلحة في السياسة الصينية ٠

ولا يختلف الامر كثيرا في القارة الافريقية ، ففي عام ١٩٦٠ ، على سبيل المثال ، ناشدت الصين ، أحد الاحزاب المعارضة في الكاميرون ، الاستمرار في العمل المسلح ، ولكن عندما أرادت اقامة علاقات اقتصادية مع الكاميرون ، امتنعت عن تأييده ، مما أدى الى اقصاء زعمائه الموالين للصين ٠ وبينما كانت الدول الافريقية تطالب بمقاطعة الحكومات العنصرية ، بلغت صادرات الصين الى المستعمرات البرتغالية ٢٥ مليون دولار ٠ بل لعل من المفارقات الغريبة في موقف الصين ، أنها احتفظت بعلاقات طيبة مع أثيوبيا ، واستقبلت الامبراطور هيلاسلاسي في عام ١٩٧١ ، في الوقت الذي أيدت فيه جبهة تحرير ارتيريا ٠

وأما الموقف الصيني من حركة التحرير الفلسطينية ، فانه يعكس تفاعل العوامل الثلاثة السالفة الذكر ، استراتيجية حرب التحرير الشعبية الصينية ، والخلاف مع الاتحاد السوفيتي ، وعامل المصلحة القومية ٠ فمن ناحية ، لا يخفى أن الصين قدمت مساعدات واضحة لمنظمة التحرير الفلسطينية وقت قيامها ، واستمر تأييدها ودعمها للفلسطينيين برغم تعدد حركاتهم ، ووقفت الى جانب القضية الفلسطينية في الامم المتحدة ، كما أنها ترفض حتى الان اقامة علاقات دبلوماسية مع اسرائيل ، رغم أن الاخيرة كانت أول دولة في الشرق الاوسط تعترف بالصين ٠ وبنت الصين موقفها ، على أساس أن اسرائيل جزء من الامبريالية العالمية ، وأنها تنتمي الى عالم المدن ، وأن الدول العربية ، باعتبارها جزءا من العالم الثالث ، عليها أن تطوق اسرائيل وتطردها من المنطقة ، وأن ذلك يتفق مع استراتيجية التحرير في فتح مزيد من الجبهات ضد الاستعمار ٠

ومن ناحية أخرى ، ترى الصين أن الاتحاد السوفييتي ، مثله مثل الولايات المتحدة ، يريد بسط نفوذه وسيطرته على العالم العربي ، كما أنها تدرجه ــ كما سبق القول ــ ضمن الدول الامبريالية ، ومن ثم فان على حركات التحرر العربية ، أن تطرده من المنطقة ، وتقفل في وجهه كل المنافذ ٠ ولقد وضح أثر الخلاف الصيني السوفييتي ، في معارضة بكين لقرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ عام ١٩٦٧ لانه جاء بتأثير من الاتحاد السوفييتي الذي يرمي من ورائه الى تفتيت القوة العربية واضاعة الحقوق العربية ، وناشدت منظمة التحرير الفلسطينية ، ان تعارض القرار ٠

ومن ناحية ثالثة ، يرى بعضهم أن التأييد الصيني للقضية الفلسطينية ، انما يهدف الى كسب الصداقة العربية ، لضمان توفير الطاقة البترولية للصين ، نظرا لضعف الانتاج في كل من اندونيسيا وبورما الدولتين اللتين ستستورد منهما البترول ٠ ويعتقد بعضهم أيضا ، أن اهتمام الصين بالوجود في منطقة الخليج (تأييد ثورة ظفار في عمان) انما يعود الى توقع قيام نظام ، تلعب بعض الحركات الثورية الفلسطينية ، أو الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ، دورا كبيرا فيه ٠ واذا تحقق هذا التخمين الصيني ، فان البترول سوف يتدفق الى الصين بسهولة من الخليج ، خاصة وأن المسافة بين كانتون أو شنغهاي ، والمنطقة الواقعة بين الكويت وعمان ، لا تزيد على ٥ آلاف ميل ، وهي مسافة معقولة وعملية ٠

٢ ــ قضايا النمو :

اذا كان دور الصين بالنسبة لقضايا التحرر فعالا ومباشرا ، بغض النظر عن سلبياته ، فانه بالنسبة للمشاكل الاقتصادية التي تهم الدول المتخلفة ، يعد محدودا وضعيفا ، بل تبدو الصين ، وكأنها غير مهتمة بايجاد حلول لها ٠ ويمكن التعرف على وجهة النظر الصينية ازاء قضايا النمو ، بالقاء الضوء على مسألتين :

أ ــ المعونة الخارجية : تسرف الصين في التأكيد على دورها بشأن تعزيز برامج التنمية ، وضرورة تحققها في العالم الثالث ، دونما تقديم مساعدة حقيقية ملموسة لبلاده ــ وليس أدل على ذلك ، من أنه من بين ٤ آلاف مليون دولار ، هي قيمة مساعدتها للعالم الخارجي ، تم استخدام نصف المبلغ فقط ، من جانب الدول التي تلقته حتى نهاية عام ١٩٧٣ ٠

وتعترف الصين بهذا الضعف ، وتبرره بأنها دولة فقيرة ومتخلفة ، مثلها مثل بقية دول العالم الثالث ، انها تحتاج الى ثروتها القومية لتنفيذ برامج التنمية ٠ الا أن الحقيقة التي لا يجب اغفالها ، أن الصين نجحت في تنفيذ بعض المشروعات الهامة في بلدان معينة مثل تنزانيا في افريقيا ، وباكستان في آسيا ٠ هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، سارت على الاستراتيجية التي وضعتها بشأن المعونات الخارجية للعالم الخارجي بلا تناقض في المواقف ٠ وهذا يقتضي الاشارة ، الى المعايير التي تقوم عليها تلك الاستراتيجية ، وفي مجملها معايير تنبع من واقع الخبرة الصينية ٠

أولاها ، ضرورة الاعتماد على الذات بالدرجة الاولى ، والمساعدات الخارجية بالدرجة الثانية • فالصين وقد حرمت من المعونة الخارجية ، وبالذات من الاتحاد السوفييتي ، باتت مقتنعة بعدم أهميتها في عملية التنمية ، ومن ثم فهي تناشد بلاد العالم الثالث ، عدم الاسراف في الاعتماد عليها ، واستغلال الامكانيات المحلية على افضل وجه •وثانيتها ، انه اذا أعطت دولة متقدمة معونة خارجية لدولة متخلفة ، فيجب الا تكون مشروطة ، والا تكون بفوائد مرتفعة ، وثالثتها يجب ان تتلاءم مع الاحتياجات الحقيقية الداخلية ، وان تتوافق مع القدرة على الدفع ، لا أن تقدم بشكل يسمح بالسيطرة والتوجيه الخارجي • فالصين وهي دولة اشتراكية ، تنتهج التنمية المخططة ، ترى أن المعونة الخارجية ، تأتي لتحقق مطالب وبرامج التنمية ، لا أن ترسم البرامج والخطط وفقا لها ، والا أصبح اقتصاد البلاد اقتصادا تابعا بالدرجة الاولى • ورابعتها ، ان شكل المساعدة الخارجية ، يجب أن يكون بغرض تمكين الدولة التي تتلقاه ، من تطوير نفسها ، وأن تصبح دولة تعتمد على ذاتها في وقت مبكر • ولم تبدأ الصين في تقديم مساعدتها الخارجية ، الا بعد التخلص من الديون السوفييتية ، ووجهتها الى أغراض تتفق مع الاستراتيجية السالفة الذكر • ففي بداية الستينات ، قامت بارساء صناعة النسيج في سيرلانكا ، وانشأت عدة مصانع للصلب والسكر ، والورق في باكستان (تعد ثالث دولة من حيث حجم المعونة الصينية للخارج بعد فيتنام الشمالية وتنزانيا) • وفي منتصف الستينات ، كانت مساعداتها الخارجية في شكل مشروعات استغلال البيئة مثل مشاريع المياه ، وبناء المصانع الصغرى التي تقوم على المواد المحلية والمنتجات الوسيطة ، وشجعت البلاد التي تلقت مساعداتها على تحويل القطن مثلا الى منسوجات وملابس ، وفرو الحيوانات الى جلود ، والاشجار الى ورق ، ومجاري الانهار الى قوى هيدروليكية • وكان الغرض من وراء ذلك ، تمكين الدول النامية من الانتقال من الاقتصاد الزراعي الى الاقتصاد الصناعي •

وتعتبر تنزانيا من أهم الدول التي تلقى الدعم الصيني ، ويعد مشروع الخط الحديدي الذي يربط تنزانيا بالمحيط الهندي ، والذي بدأ العمل فيه عام ١٩٧٠ من أهم الاعمال التي تريد الصين أن تدخل بها الى قلوب الافريقيين • واستنادا الى اعتراضها على أسلوب الفوائد المرتفعة في المعاملات الخارجية ، قررت عدم تقاضي فوائد عن ١٥٠ مليون جنيه استرليني من قيمة ذلك المشروع ، وان تقسط الاموال الباقية بفوائد ٧ر٢ في المائة على الا تسدد تنزانيا القرض قبل عام ١٩٨٣ •

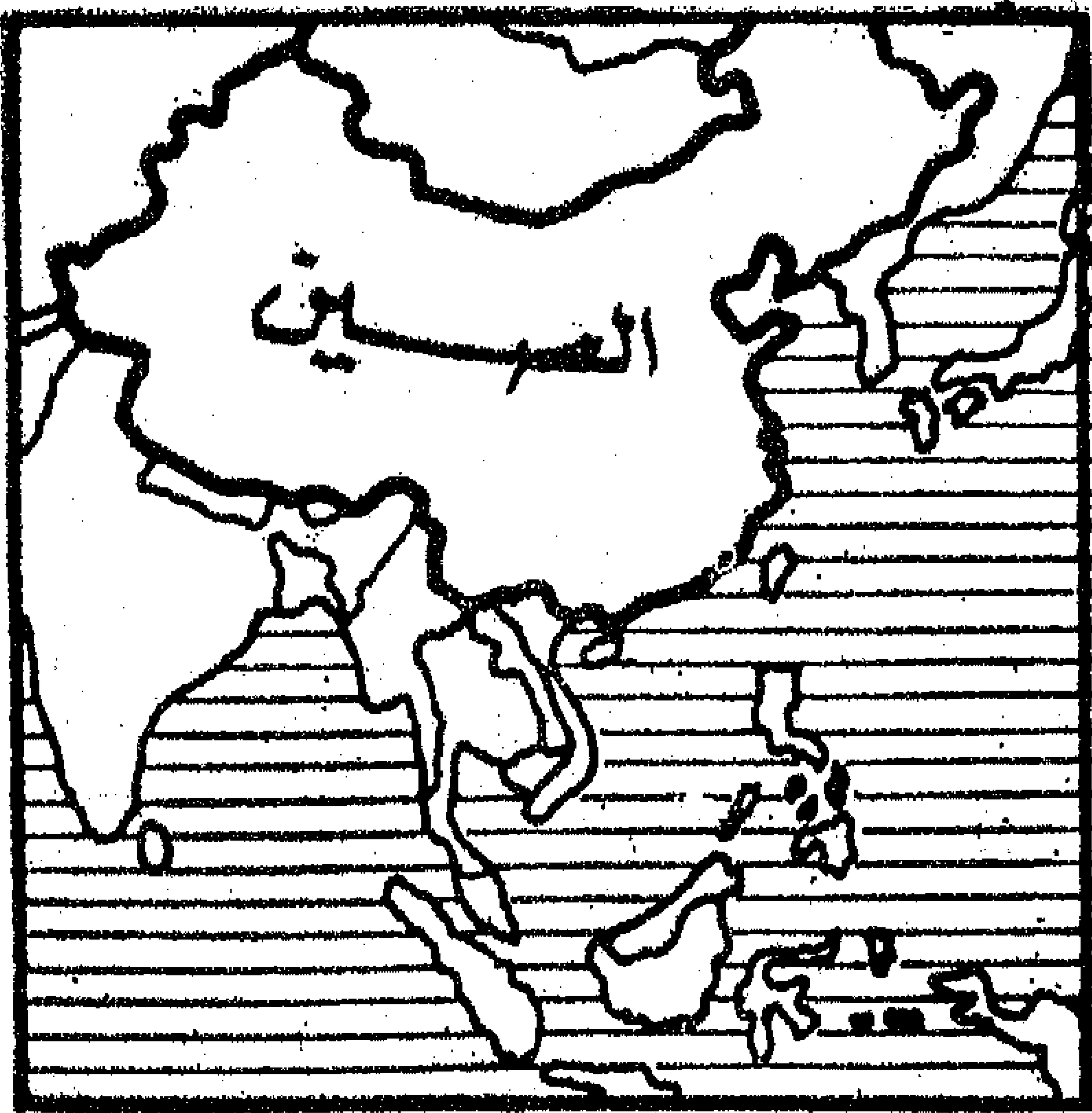
الا ان قلة المساعدات الصينية لبلاد معينة ، وارتفاعها بالنسبة لبلدان اخرى ، انما يكشف عن حقيقة لا يمكن انكارها ، هي توافق اتجاه هذه المساعدات مع الاهداف السياسية للصين ، فعلاقاتها بتنزانيا وباكستان علاقات وطيدة من الناحية السياسية ، سواء كان ذلك بحكم التنافس مع الاتحاد السوفييتي ، أو لان الصين ، ترى تطبيق بعض الافكار التي تتبناها في التنمية داخل تلك البلاد •

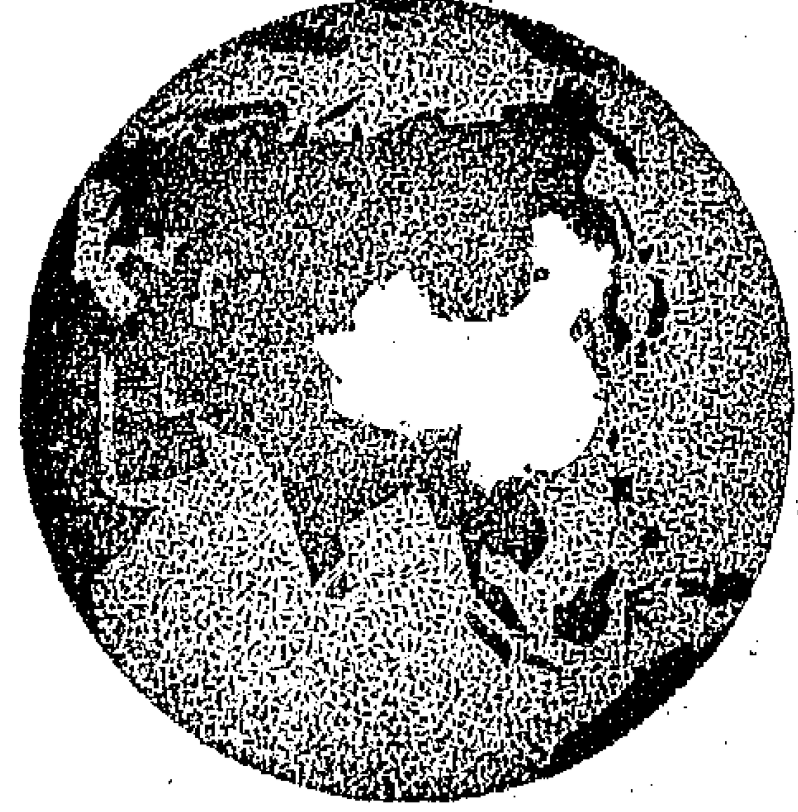
ب مشاكل المواد الاولية : لا تبدي الصين اهتماما ملحوظا بهذه المشاكل ، اذ لا تشارك في مؤتمرات الدول المنتجة للمواد الاولية بقدر ملموس ، أو تقوم بتحرك مباشر وفعلي للاسهام في حل مشاكلها ، وتكتفي بالتأييد المعنوي • وهي ترفض سيطرة الدول العظمى على منتجات العالم الثالث ، وترى أن الخطوة الاساسية الاولى ، هي أن ترفع هذه السيطرة ويختفي أثرها ، لان الشئون العالمية يجب أن تعالجها جميع بلدان العالم ، وشئون أي بلد يجب أن يعالجها شعب هذا البلد بنفسه ، لا أن تتدخل الدولتان الاعظم فيها •

وتناشد الصين ، البلاد المنتجة للمواد الخام ، أن تتحد وتشكل جبهة واحدة متماسكة أمام الدول المتقدمة ، وأن تحقق فيما بينها فكرة الاعتماد على الذات، ولا تنسى الصين أن تذكرها ، بأنه لو كانت قد انتهجت أسلوب الاعتماد على الذات ، لما كانت الدول المتقدمة تتحكم فيها بهذا القدر •

وتؤيد الصين الحوار بين الشمال والجنوب ، على أن يسبقه تحقق وحدة الدول النامية واستقلالها الاقتصادي ، وتضامنها مع بعضها بعضا • وتؤيد اتساع قوة المنظمات المنتجة للمواد الاولية ، وتقوية التعاون بينها •

ولعل الربع الاخير من القرن العشرين ، يشهد اهتماما متزايدا من جانب الصين بقضايا التحرر والتنمية في بلاد العالم الثالث ، خاصة بعد نمو القوة السياسية والاقتصادية للصين ، وبعد أن تحققت السلطة لغالبية حركات التحرر الوطني • ويصبح من الضروري اليوم ، أن تقدم الصين دعمها وتأييدها القوي والفعلي لها ، بعيدا عن الخلاف مع الاتحاد السوفييتي وعن الصراع الايدلوجي • ■





« ان بلادنا والبلدان الاشتراكية الاخرى فى حاجة الى السلم ، وكذلك جميع الشعوب فى العالم ، اما من يتحرقون شوقا الى الحرب ولا يريدون السلم فانما هم جماعات معينه من الرأسماليين الاحتكاريين فى البلدان الامبريالية المعدودة الذين يعتمدون فى جمع الثروات على العدوان » ٠

ماوتسى تونج ١٥ سبتمبر ١٩٥٦

[٨] السياسة الماوية فى جنوب شرقى آسيا

د٠ عبد الله الاشعل

من المعلوم ان الصين الشعبية ، ترسم سياستها الخارجية ، وفق عدد من المبادىء الايديولوجية ٠ وأبرز هذه المبادىء التى استقر العمل عليها لدى الساسة الصينيين ، مؤازرة حركات التحرر الوطنى ، التى تناهض الامبريالية والاستعمار والعنصرية ٠ والامبريالية لدى الصين ، تعنى الدول الغربية والاتحاد السوفيتى ٠ فالعالم ينقسم فى نظر الصينيين ، الى ريف العالم ومدن العالم ٠ أما ريف العالم ، فيضم شعوب العالم الثالث ، الذى يسعى الى التنمية الاقتصادية ، وتحقيق شروط أفضل فى معاملاته التجارية مع الدول الصناعية وتضع الصين نفسها فى هذا القطاع ٠ وأما مدن العالم ، فتضم الدول الامبريالية والصناعية سواء كانت « امبريالية رأسمالية » وعلى رأسها الولايات المتحدة ، او « امبريالية اشتراكية » كما هى الحال فى الاتحاد السوفيتى ، على حد التعبير الصينى ٠

وعلاقة الصين الشعبية بالدول الاسيوية ، تدخل فى اطار نظرتها لعلاقاتها بدول العالم الثالث ، ويزيد عليها ان تلك الدول ، وخاصة فى منطقة جنوب شرقى آسيا ، تتميز بعدد من الظروف والخصائص ، كما سنرى ، تجعلها تقع موقعا أكثر أهمية وخطرا لدى الساسة الصينيين ٠

وتشمل منطقة جنوب شرقى آسيا ، فيتنام ولاوس وكمبوديا وبورما وتايلاند وماليزيا وسنغافورة وأندونيسيا والفلبين ٠ وقد قدر عدد سكان هذه المنطقة عام ١٩٧٥ بـ ٢٦٥ مليون نسمة ٠ وهذه المنطقة تمتد امتدادا جغرافيا عريضا لاكثر من ٣٠٠٠ ميل من الشرق الى الغرب ، كما تبلغ أكثر من الفى ميل من الشمال الى الجنوب ، اى أن مساحتها تبلغ أكثر من ٦ ملايين ميل مربع ٠ وهذه المساحة الهائلة ، تتمتع بعدد من المميزات الطبيعية التى تجعلها محط أنظار القوى الاسيوية الكبرى (الصين ، اليابان ، الهند) كما كانت محط أنظار الدول الغربية (الولايات المتحدة ، انجلترا ، والبرتغال ، وهولندا ، وفرنسا) عبر التاريخ ٠

وأولى هذه الميزات ، تمتعها بموقع استراتيجى خطير ، اذ يقع فيها مضيق ملقا ، أحد المفاتيح الثلاثة للمحيط الهندى (وهى الى جانب ملقا ، مضيق باب المندب على مدخل البحر الاحمر ، ومضيق هرموز على مدخل الخليج العربى) كما أنها تتحكم فى اهم خطوط الاتصالات البحرية والجوية ، وتعد حلقة الوصل الاساسية بين المحيط الهندى والمحيط الهادى

ومن ناحية ثانية ، تتمتع هذه المنطقة بثروات طبيعية هائلة ، اذ أنها تنتج على سبيل المثال ٩٠ فى المائة من الانتاج العالمى من المطاط الخام ، ٦٠ فى المائة من الصفيح ، و ٨٠ فى المائة من جوز الهند ، بالاضافة الى ثرواتها الزراعية ، وخاصة الارز ، وثرواتها المعدنية وخاصة البترول ٠

ومن أهم العوامل التى تحدد سياسة الصين تجاه المنطقة ، نذكر عاملين هما :

١ ـ المصالح الاستراتيجية والاقتصادية :

تحرص الصين على تخليص المنطقة من النفوذ الغربى والسوفيتى ، ثم تحييدها مع استمالتها ما أمكن الى سياستها ٠ وربما تضاف الى ذلك فى المستقبل ، القوة اليابانية والهندية المتزايدة ، بما يفرض على الصين انتهاج سياسات جديدة ، سواء تجاه القوى الجديدة ، او تجاه دول المنطقة نفسها ٠

والمعروف ان المنطقة كانت ، الى وقت قريب ساحة متفجرة بين حركات التحرر الوطنى والدول الغربية والولايات المتحدة ، كما كانت نفس المنطقة ، حلقة من حلقات الحصار الامريكى ضد الصين ، ومسرحا للاحلاف العسكرية والاقتصادية فى اطار مشروعات الامن الاسيوى ، مثال ذلك حلف جنوب شرقى آسيا (سياتو) فى سبتمبر ١٩٥٤ الذى بدأ فى التحلل ، والحلف المركزى المنشأ عام ١٩٥٥ وانتقل مقره من بغداد بعد ثورة ١٩٥٨ الى طهران ٠ ويوجد حاليا مجلس آسيا والمحيط الهادى Aspac المنشأ فى يونيو ١٩٦٦ ، وهو منظمة اقتصادية حاولت الولايات المتحدة تحويلها الى حلف عسكرى كذلك اقترح عام ١٩٦٧ توسيع منطقة Pacific Asia لتصبح

وهـى

منطقة تضم ٢٢ فى المائة من سكان العالم ، و ٤٤ فى المائة من الدخل القومى الصافى فى العام ، وقد ترتب على سياسة الحصر ، ونشوء احلاف غربية فى المنطقة بالاضافة الى الصراع الامريكى الفيتنامى ، ازديـاد الوجود البحرى الامريكى فى المنطقة ، مما استتبع زيادة الوجود البحرى السوفييتى .

وتجدر الاشارة فى هـذا الصدد ، الى أن محـاولات الصين ، لمنافسة ومحاربة النفوذ الغربى فى المنطقة وتحييد دولها ، قد لقى بعض النجاح ، لكن الصين لم تحاول منافسة الوجود العسكرى البحرى الغربى بوجود مماثل ، رغم ان الصينيين كانوا أسبق الى الولوج الى مياه تلك المنطقة فى القرن الخامس عشر ، حيث قاموا بحملات وغارات بحرية ، كما فرضوا اتاوات على بعض البلاد غير أنه لاسباب عديدة ، من بينها ظهور مشاكل خطيرة فى شمال البلاد ، تلاشى نشاطها البحرى بعد ذلك . وفى هذا الصدد ، يلاحظ ان الاسطول التجارى الصينى ، يعد أصغر الاساطيل فى المنطقة ، ولا يتوقع المراقبون ازدهارا ناجزا له فى المدى القريب ، وان كان هذا التوقع ، قد لا ينطبق على الاسطول الحربى ، فى ظل برامج التسلح النووى الصينى المتزايدة .

ومن ناحية أخرى عارضت الصين بشدة ، المشروعات السوفييتية التى استهدفت اقامة تكتل آسيوى ، مثلما استنكر شواين لاى رئيس وزراء الصين الراحل عام ١٩٦٩ الاقتراح السوفييتى بابرام اتفاقية لـلامن الاسيوى .

ويرى المراقبون ان الصين اشد أعداء لـلاتحاد السوفييتى من عدائها للولايات المتحدة ، وان رغبة الصين فى كسر التحالف بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى ضد الصين ، هى التى دفعت الصين الى التجاوب مع المبادرات الامريكية تجاهها ، مع ما يحققه ذلك من منافع اخرى للولايات المتحدة ، خاصة وان هذه الاخيرة بدأت تردد منذ منتصف الستينات ، اعترافها بحق الصين المشروع ، فى أن تصبح قوة عظمى ، بشرط أن يتم ذلك بوسائل سلمية .

وهكذا يتضح ان الصين تحاول منع اقامة تحالفات سياسية او عسكرية بين دول المنطقة ، على نحو يضر بمصالحها ، وخاصة المحور الامريكى اليـابانى ، والسوفييتى اليابانى ، والسوفييتى الامريكى ، والهندى السوفييتى ويفسر هذا سعادتها بتوتر العلاقات اليابانية السوفيتية بعد هرب الطيار السوفييتى بولنيكو فى أغسطس الماضى الى اليابان بطائرته الميج ٢٥ ورفض اليابان تسليمها ، الا بعد فكها وفحصها بمعرفة خبراء يابانيين وامريكيين ، كما يفسر ، بالاضافة الى اعتبارات اخرى ، اتجاه الصين الى جعل علاقاتها طبيعية مع الهند ، واعادة السفراء بينهما بعد قطيعة استمرت ١٤ عاما . واتجاهها الى تحسين علاقاتها مع بنجلاديش ، مع استمرار علاقاتها القوية مع باكستان ، وتشجيعها للاتجاه المناهض للسوفييت فى استراليا ونيوزيلاندا .

لكن الصين لا يمكنها منافسة الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة فى المجالات العسكرية والتجارية ، فالمعونات فى تلك المنطقة ، وان كانت سلعها الرخيصة فى أسواق المنطقة ، قد بدأت تشكل تحديا للدولتين ولليابان أيضا ، كما يهم الصين بالطبع ، عزل تايوان من قبل دول المنطقة وغيرها .

٢ ــ الاقليات الصينية فى جنوب شرقى آسيا :

يعد الصينيون المهاجرون الى جنوب شرقى آسيا ، عنصرا هاما فى السياسة الخارجية الصينية تجاه دول المنطقة ، فمن مصلحة الصين ، أن تحسن تلك الدول معاملتهم ، لكى يستمر نجاحهم فيها ، بما يحقق مصالح اقتصادية وسياسية للصين . كما يهمها ان تذلل الصعاب التى تعترض حياتهم كاقليات فى تلك البلاد ، بما يحقق جذبهم اليها ، خاصة وان تايوان تتنافس معها فى هذا المضمار ، ويقدر عدد الصينيين خارج الصين الشعبية باكثر من ١٥ مليون نسمة ، عدا الصينيين فى تايوان وهونج كونج ، من بينهم اكثر من ١٣ مليون صينى ينتشرون بنسب مختلفة فى دول جنوب شرقى آسيا . بما يشكل أكثر من ٧ فى المائة من اجمالى السكان . ويتضح أهميتهم بالنسبة للصين ، اذا علمنا انهم يشكلون أكثر من ثلاثة أرباع سكان سنغافورة (وتسمى لذلك الصين الثالثة) وقرابة نصف سكان الملايو ، كما أن الغالبية الساحقة ترفض الاندماج الكامل فى المجتمع المحلى ، فضلا عن أنهم فى بعض هـذه الدول ، يتمتعون بنفوذ اقتصادى ملحوظ . غير أنهم رغم ولائهم لبكين ، باعتبارها الوطن الام ، يضعون المسائل السيـاسية والعقائدية فى المرتبة التالية لمصالحهم واعمالهم .

وتجدر الاشارة الى أن الاحزاب الشيوعية فى دول المنطقة ، رغم أن بعضها نشأ فى الربع الاول من هذا القرن ، مثل اندونيسيا ، فانها لاتعد عنصرا هاما فى السياسة الصينية فى المنطقة لسببين : اولهما : ضعف هذه الاحزاب وقمعها المستمر ، خاصة فى اندونيسيا ، والى حد ما فى الملايو وبورما والفلبين وتايلاند . وثانيهما : ان الاحزاب الشيوعية التى أصبحت حاكمة فى فيتنام ولاوس وكمبوديا ، خرجت من الصراع المرير ضد الولايات المتحدة ، يدين لقاء المساعدات الصينية والسوفييتية خلال الصراع ، ومن ثم فهى اميل بشكل عام الى الحياد فى الصراع الصينى السوفييتى ، ولذلك يهم الصين الا تتحول نحو موسكو ، والا كان بقاؤها تحت السيطرة الامريكية ، أفضل من وجهة النظر الصينية ، فيما يرى معظم المراقبين .

احتمالات السياسة الصينية فى المنطقة بعد ماو :

يجمع المراقبون على صعوبة التنبؤ بخيوط السياسة الصينية الجديدة ، بعد ماو ، غير أنه باستقراء أحداث الشهور الاولى من عام ١٩٧٦ وبعد رحيل شواين لاى ، يتبين ظهور اتجاهين ، احدهما يطلق عليه المراقبون الاتجاه المعتدل ، وثانيهما يسمونه الاتجاه الراديكالى .

واذا ساد الاتجاه المعتدل ــ كما يرجح معظم المراقبين ــ الذى يمثله هواكوفنج الزعيم الحالى والسكرتير الاول للحزب الشيوعى الصينى ، فمن المحتمل أن يترتب على ذلك انتصار الاتجاه الوسط المتسم بالاعتدال والواقعية فى المسائل الايديولوجية وغيرها . وقوام هذا الاتجاه فى المسائل السياسية الخارجية ، ان تنحو الصين منحى

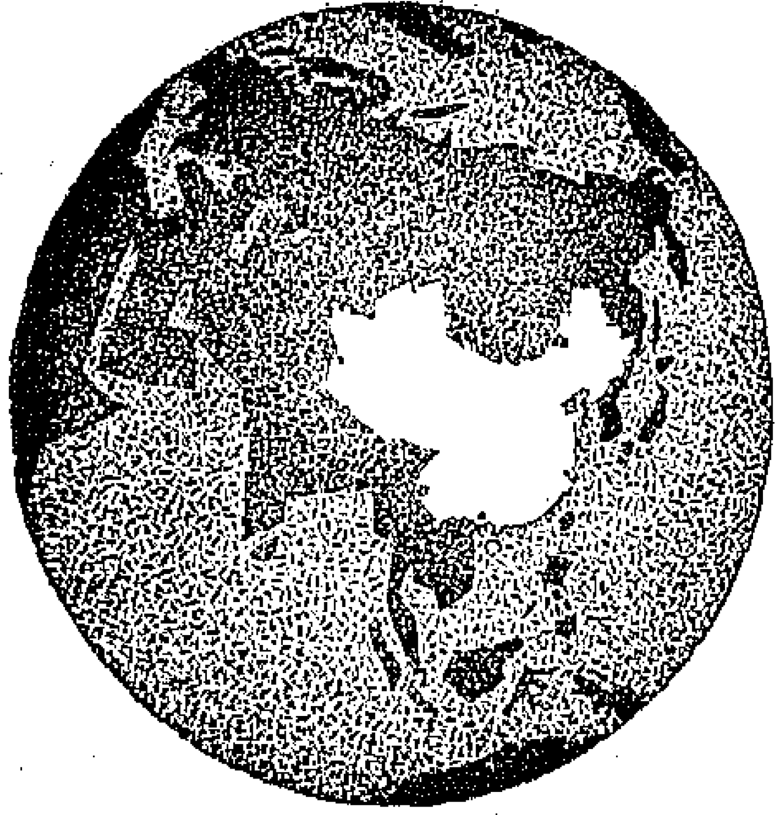
واقعيا في علاقاتها مع الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة ، فتقلل من تشددها وعدائها للاتحاد السوفييتي ، حتى لا يدفعه التشدد الى مزيد من التفاهم مع الولايات المتحدة ، فضلا عما تجنيه من هذه السياسة ، من عائد سياسي كبير ، يتمثل في أضعاف المحور السوفييتي الهندى ، والسوفييتي مع بنجلاديش ، خاصة بعد تقاربها مع الهند وبنجلاديش ، وبعد الخطوة القائمة بين الهند وبنجلاديش ، كما ينحصن في تخفيف قيام محور مصلحي بين اليابان والاتحاد السوفيتي ، بالاضافة الى اتاحة مزيد من الفرص أمام الاحزاب الشيوعية الحاكمة وغير الحاكمة في جنوب شرقي آسيا ، لتقليل الحيرة والتردد في علاقاتها بموسكو وبكين ٠

أما عن مزايا الاتجاه الى الواقعية في علاقة الصين مع الولايات المتحدة ، فلعله لا يخفي على الصينيين : ان هذا من شأنه اضعاف المحور اليابانى الامريكي ، ومحاولات التحالف الامريكية السياسية والعسكرية والاقتصادية ضدها ، غير أنه ليس من مصلحتها ان تكسر تماما المحور اليابانى الامريكي ، بحيث تتيح الفرصة لاستقلال اليابان وانطلاق طاقاتها ٠ ولا يخفى أن الصين ، سوف تفيد من ذلك كثيرا في الاستعانة بالتكنولوجيا المتقدمة فى الدولتين ، كما ستفيد من الدعم الدبلوماسي والسياسى بين دول منطقة جنوب شرقى آسيا ، بما قد يفضى الى جعل علاقاتها طبيعية مع بعض هذه الدول ، نتيجة اقترابها من الولايات المتحدة على الاقل في علاقاتهما الثنائية ؛ بعدما اقتنع كل منهما بصعوبة تجاهل احدهما للاخر ، في مواجهة المشاكل الدولية الرئيسية ٠

وسوف يترتب على الاتجاه الواقعي المعتدل فى السياسة الصينية ، فرص واسعة للاتجار ، خاصة في منطقة جنوب شرقى آسيا ، باعتبارها سوقا حيوية لليابان أيضا ، بما يعين الصين على تخطى كثير من متاعب ميزان مدفوعاتها ، ويمكنها من تطوير اسطولها التجارى

وفي ضوء هذه المزايا ، وتحسن مواقع الصين في منطقة جنوب شرقى اسيا سياسيا واقتصاديا واستراتيجيا ، فمن المحقق ان يثمر ذلك لصالح الصينيين المقيمين في المنطقة ، ويحقق الانسجام بين ولائهم لبلادهم ، واهمية الاحتفاظ بمصالحهم في البلاد الاجنبية ، بما لا يضر بسياساتها ٠

ومما يعطى هذا التحليل بعض الصحة والثقة ، اقتناع رواد المنهج المعتدل بحقائق الحياة الدولية المعاصرة ومعطياتها ، مع عدم التفريط في المنهج العقائدى ، الذى يعطى العمل شحنة الحماس ونقاء البصيرة ، بحيث يأتى العمل أقرب الى مثالية العقائد في مستوى ادائه ونجاحه ، واقرب الى الواقع في منطقيته واحاطته ووعيه بمشاكل الانجاز ٠ ويضيف المراقبون الى ذلك ، عاملين آخرين ، يبرران ارتفاع احتمال السير في هذا الاتجاه وهما قوة الجناح المعتدل في الصين ، وشعبيته وسلامته من الوجهة الايديولوجية وفق تعاليم الزعيم ماو ، وحاجة الصين الماسة اليه الان ، خاصة بعد تحطيم الزلزال لاحدى قلاع الصناعة الصينية ، وكشف البترول بكميات هائلة في الصين ، وتاجج ثورة التطلعات لدى جماهير الصين العتيدة ٠ ■



« وفقا لتعاليم الرئيس ماو سندعم استعداداتنا لمواجهة أى احتمال للحرب كما سنضاعف من اليقظة لكي نكون دائما على الاهبه لسحق أى عدو يتجرأ على غزو بلادنا ٠ سنحرر تايوان ٠
ان الشعب الصيني تحت قيادة الحزب الشيوعى الصينى لديه الثقة التامة فى انه سينتصر على الاعداء ٠ في الداخل وفى الخارج سواء كما انه سيتغلب على الصعوبات ويصل الى هدفه » ٠

كياو كوان هوا رئيس الوفد الصيني لدى الامم المتحدة ــ ١٥ اكتوبر ١٩٧٦

[٩] صراع القوى السياسى فى الصين بعد ماو

عبد المنعم سعيد

لم يكد يمر شهر على وفاة ماوتسى تونج ، حتى بدأت الانباء تتسرب من داخل العاصمة الصينية ، مشيرة الى وجود صراع حاد على السلطة بعد وفاة اعظم زعماء الصين في التاريخ الحديث ٠ فقد اعلن عن اعتقال شيانج شينج ارملة الزعيم الراحل ، وثلاثة من كبار زعماء الحزب والحكومة الصينية والمعروفين باتجاهاتهم الراديكالية وهم : دانج هوانج وين (٤٠ سنة) وشانج شان شياو (٦٠ سنة) وياو وين يوان « ٥٠ سنة وهم الذين يطلق عليهم اسم مجموعة شنغهاى وبالاضافة الى الزعماء الاربعة ، فقد اعتقل نحو اربعين من الشخصيات معظمهم من الصف الثاني في القيادة الصينية ، من بينهم يوهوى يونج وزير الثقافة الصينى وماو يوان لياو ابن شقيق ماوتسى تونج والمسئول السياسى لوحدات شينيجانج العسكرية ، والمشرفون على صحيفة الشعب وراديو بكين ٠

وسرعان ما أعلنت السلطات الصينية عن اتهام الزعماء الاربعة ، بمحاولة اغتيال هواكو فينج خليفة الزعيم ماو فى رئاسة الحزب الشيوعي الصيني ورئيس الوزراء بغرض الاستيلاء على السلطة ٠ واعقبت هذا الاعلان

والمظاهرات التى شملت معظم المدن الصينية متهمة الزعماء الاربعة بأنهم « يثيرون الانقسامات داخل الحـزب ، ويحرقون افكار ماو ، ويعارضون توجيهاته » وفى أول نوفمبر ١٩٧٦ اعرب جيش التحرير الشعبى الصينى بشكل رسمى ، عن ثقته فى هواكو فينج ووصفته صحيفة « جيش التحرير » بانه « الزعيم الذى سيدفع بقضية ماو الى الامام » وكان اعلان الجيش هذا ، حسما لذلك الصراع على السلطة الصينية ، والذى نشب بعد وفاة الراحل العظيم مباشرة ٠

والحقيقة ان الدراسة المستقبلية لما سيحدث فى الصين خلال الفترة المقبلة ، تواجهها العديد من الصعوبات ، فهناك بداءة أزمة فى المعلومات عن الزعامة الصينية ، وما يدور فى كواليسها من احداث ، فالاسوار الصينية غامضة ، وتخفى الكثير من خلفها ، ولا يمكن الاعتماد كثيرا على التحليلات والتنبؤات الغربية فى هذا الصدد فقد دللت فى لحظات كثيرة على خطئها ، وعدم قدرتها على فهم المجتمع الصينى وبنائه السياسى ٠ فالكثير من المحللين فى الغرب ، يعتمدون فى رؤيتهم للمجتمع الصينى ، على قراءة ما يصدره هذا المجتمع من صحف ونشرات ، وعلى أجهزة التصنت والتسمع فى مدينة هونج كونج ، وحين يعجز هؤلاء المحللون عن قراءة ما بين السطور ، وفهم الغاز اللغة الصينية ورموزها ، فانهم يعمدون الى اسباغ تجارب اخرى على التجربة الصينية ، محاولين الاستشفاف واطلاق النتائج ٠

ومن جانب آخر فان هناك صعوبة متعلقة باللغة السياسية التى تستخدمها المعسكرات المتصارعة فى الصين ٠ فالاتهامات المتبادلة يغلب عليها الحديث عن « الخروج على خط الرئيس ماو » و « الجنوح الى الطريق الرأسمالى » ومن ثم فان الايديولوجية ، هى التى غالبا ما تظهر فوق سطح الصراعات السياسية بينما تكاد تختفى تماما خلفها ، ماذا تعنيه هذه الشعارات من مصالح وسياسات محددة ٠ واخيرا ، فان الصعوبة الثالثة تتعلق بان الصراع على السلطة فى الصين ، لا نعتقد — لاسباب متعددة — انه قد انتهى ، فهناك العديد من المتغيرات والتناقضات التى لا تزال آثارها وتفاعلاتها نشطة فى البنيان السياسى الصينى ، ولذلك فاننا لا نطمح فى هذه الدراسة ، لرسم صورة مستقبلية لما ستكون عليه السلطة السياسية بعد ماو ، وبعد سقوط مجموعة شنغهاى ، ولكن ماترنو له ، هو رسم خريطة للقوى السياسية الاساسية فى الصين ، وتحديد الاتجاه العام للزعامة الصينية الحالية ، مقدمين لذلك بنظرة ماوتسى تونج عن الخلافة السياسية فى الصين ٠

اولا : الايديولوجية الماوية والثورة المستمرة

تعد فكرة الثورة المستمرة احدى الحقائق الرئيسية فى الفكر الماوى ، وخاصة خلال السنوات العشر الاخيرة من حياته ٠ فقد كانت نظرة ماو الرئيسـية ان التطـور الصينى سياسيا واجتماعيا واقتصاديا ، لا يمكن أن يتم الا من خلال الثورة ٠ والثورة فى فكره ليست مأدبة ولا كتابة مقال ولا رسم صورة ولا تطريز ثوب ، فلا يمكن أن تكون بمثل تلك اللباقة والوداعة والرقة ، أو ذلك الهدوء واللطف والادب والتسامح وضبط النفس ، ان الثورة انتفاضة وعمل عنيف ، تلجأ اليه احدى الطبقات للاطاحة بطبقة اخرى » ٠ وكان ماو يشعر دائما ، ان هناك ضرورة لاستمرار العملية الثورية هذه ، فهناك دائما خطر على الثورة كامن داخل الحدود ، من الطبقات القديمة من البورجوازيين وملاك الاراضى والفلاحين الاغنيـاء » والاشرار وسائر أنواع الشياطين والغيلان ٠ والذين يرغبون فى امتصاص الثورة وعودة الصين الى الوراء ٠

فانتصار الثورة ، واستيلاء حزب البروليتاريا على السلطة ، لا يعنى ان الطبقة المهزومة سوف تركن الى الاستسلام ، ولكنها سوف تباشر كل أعمـال الثورة المضادة ٠ وهذا فان ماو يعطى ثقلا خاصا للمواجهة الايديولوجية مع الطبقات القديمة ٠ فهو يقول فى مقال له فى فبراير ١٩٥٧ « حول المعالجة الصحيحة للتناقضات بين صفوف الشعب » ان حسم نتيجـة الصراع الايديولوجى بين الاشتراكية والرأسمالية فى الصين ، يتطلب فترة طويلة اخرى ٠ والسبب فى ذلك ، هو أن تأثير البورجوازية والمثقفين الذين انحدروا من المجتمع القديم ، سيظل فى بلادنا لفترة طويلة ، وهو سيدوم بصفته ايديولوجية طبقية زمنا طويلا ايضا ٠ فاذا لم ندرك هذا الوضع كما ينبغى ، او لم ندركه بتاتا ، فسـوف نرتكب افدح الاخطاء ، ونهمل شن الصراع اللازم فى الحقل الايديولوجى » ٠

ان ماو يعود مرة أخرى لترديد نفس الافكار ، وتتبناها اللجنة المركزية للحزب الشيوعى الصينى فى تقريرها فى اغسطس ١٩٦٦ ابان الثورة الثقافية الصينية فالتقرير يتضمن « مع أن البورجوازية قد انهزمت ، فانها ما تزال تحاول استخدام العناصر المستغلة من قديم الافكار والثقافة والتقاليد والعادات ، بغية اغواء الجماهير وسلب عقولها والسعى ما استطاعت الى اصطنـاع نكسة ٠ فعلى البروليتاريا ان تتصدر مجابهة كل تحد بورجوازى فى الميدان الايديولوجى ، وان تستخدم الافكار والثقافة والتقاليد والعادات البروليتارية الحديثة ، لتغيير المفاهيم الذهنية للمجتمع بأسره » ٠

ولم يكن ماو يتحدث عن الطبقات القديمة فقط ، ولكنه أيضا يتحدث عن الطبقات الجديدة التى نشأت بعد الثورة ، وتريد ان تحافظ على امتيازاتها « فالطبقات والصراع الطبقى مازالا قائمين ، حتى بعد ان انجز ، من حيث الاساس ، التحول الاشتراكى فيما يتعلق بملكية وسائل الانتاج » ومن ثم فقد خرج ماو بنظرية مؤداها أن « البورجوازية موجودة فى داخل الحزب الشيـوعى بالذات » وطرح نظرية « مواصلة الثورة فى ظـل ديكتاتورية البروليتاريا » ان هذه البورجوازية الجديدة هم من دعاهم ماو بالتحريفيين : هؤلاء الذين يعتقدون انه بالتحرير قد تم كل شىء ، والضباط الذين يأبون ان يكونوا على نفس المستوى من الجنود ، والبيروقراطيون الحزبيون الذين يرمون الى حماية الميزات التـى اكتسبوها ، والتكنوقراطيون الذين يرفضون المساواة مع العمال ، والمثقفون الذين يدافعون عن عملهم ، الذى يمتاز عن عمل الاخرين ، والفلاحون الذين بعد أن وصلوا الى مستوى معيشة افضل ، يميلون الى أن يصبحوا من ذوى الاملاك ٠ لقد كان هناك تخوف اساسى لدى ماو من هؤلاء ، وعلى وجه الخصوص من البيـروقراطيين والتكنوقراط الذين يرون عملية التنمية مجرد « قضية

فنية » تتعلق بـالتمويل والاستثمارات ومستوى التكنولوجيا · وهى وجهة النظر التى رآها ماو مناقضة لفكرته عن ضرورة « السير على القدمين معا » وهى تعنى ان التقدم يحدث بالاعتماد على تطور متوازن بين القطاعات المتخلفة والمتقدمة ، مع الاحتفاظ دائما بعلاقة جدلية بين المدينة والقرية ، بين العمل الذهنى والعمل اليدوى ، بين الصناعة والزراعة · وفى النهاية وضع السياسة فى المرتبة الاولى ، وان تكون هناك علاقة دائمة بين القوانين الاقتصادية والموقف الاجتماعى ·

ومن ثم فان ماو فى مؤتمر اللجنة المركزية للحزب الشيوعى الصينى السالف الذكر ، ذكر « ان هدفنا فى الوقت الراهن ، هو أن نكافح ونهزم اولئك القائمين بالحكم والمترسمين طريق الرأسمالية » وهى العبارة التى ذاع صيتها بعد ذلك ، واستخدمتها جميع الاطراف المتصارعة فى الصين · وعاد ماو بعد أن أشعل نيران الثورة الثقافية بسباحته الشهيرة فى نهر اليانجتسى ليقول « ان مسألة تكوين خلفاء يحافظون على الثورة ، تتعلق بمعرفة ما اذا كنا قادرين أم لا على منع التحريفية فى الصين ·· انها مسألة حياة أو موت بالنسبة لحزبنا ولبلدنا ، لعشرات الالاف من السنين » · ولم تكن القضية لدى ماو ، مجرد مقاومة الطبقات القديمة والتحريفيين الجدد فقط · ولكنه كان يرى ان العملية الثورية ، فى حد ذاتها ، ضرورية لانضاج الاجيال الجديدة فى الصين ، ودفعها للاستمرار فى الطريق الثورى · لقد كانت قضية الخلافة راسخة فى ذهن ماو بطريقة لا تقبل الجدل ، وشغلته هذه القضية منذ نهاية الخمسينات على أن « النباتات التى تزرع فى الغرف الزجاجية ، لا يهيأ لها حظ وافر من الصلابة » · ومن ثم فقد قال لادجار سنو بوضوح : إن مستقبل الثورة الصينية يبقى غير مضمون العواقب ، مادام أن هذا الجيل يقدم البراهين على قدرته على الكفاح وعلى اخلاصه للقضية الشيوعية » · ومن وجهة النظر هذه ، كان ماو يعتقد فى ضرورة وجود ثورات ثقافية متلاحقة ، تستجيب للتناقضات الجديدة التى تنشأ حتما فى المجتمع الاشتراكى ، وتنصهر خلالها الاجيال الجديدة ·

ثانيا ، القوى السياسية الرئيسية فى الصين :

فى اعتقادنا ، فان الصين قد عرفت ـ وخاصة خلال السنوات العشر الماضية ـ ثلاث قوى سياسية رئيسية هى : الراديكاليون ومن عرفوا بـالمعتدلين والجيش وسنتناول كلا منهم على حدة :

١ ـ **الراديكاليون** : أصبح من المتعارف عليه بين الذين يبحثون فى الشئون الصينية ، اطلاق اسم الراديكاليون » على هـذه المجموعة من السياسيين الصينيين ، الذين لمعوا مع الثورة الثقافية ، وقاموا بدور بارز فيها ، وعلى الاخص هذه المجموعة المعروفة بثلاثى شنغهاى ، وبمعنى آخر ، فان هذه المجموعة تستمد شرعيتها فى الحياة السياسية الصينية ، من الدور الذى لعبته خلال الثورة الثقافية واهلها للمشاركة فى اللجنة المركزية والمكتب السياسى للحزب الشيوعى الصينى · وهى بذلك على خلاف الحرس القديم للثورة ، الذى يستمد شرعيته من مشاركته فى الزحف الطويل ، والمقاومة ضد اليابانيين ، والاطاحة بشان كاى شيك ، واقامة المجتمع الاشتراكى فى الصين ، والتى أدرجت معظم اسمائها فى قائمة من سموا بالمعتدلين ·

وأبرز نجوم هذا الاتجاه ، وانج هونج وين ، عامل نسيج سابق بمدينة شنغهاى حتى عام ١٩٦٧ وعرف فى المجال السياسى الصينى مع الثورة الثقافية ، عندما أسس فصيلة الحرس الاحمر بالمدينة ، فأحرز النصر على العناصر المعادية للثورة ، ثم أصبح عضوا باللجنة المركزية عام ١٩٦٩ ، ونائبا لرئيس الحزب عام ١٩٧٣ · والثانى تشانغ تشون تشياو ، الذى عمل فى وكالة انباء الصين الجديدة ، ومنذ عام ١٩٥٤ أصبح يدير أكبر صحف شنغهاى اليومية · ويعد أحد المخططين للثورة الثقافية ، مما دفع به لعضوية اللجنة المركزية عام ١٩٦٩ ، ثم عضوا دائما بالمكتب السياسى ونائبا لرئيس الوزراء فى ١٩٧٥ · والثالث باو ـ وين ـ يوان ، وكانت مقالته فى مجلة شنغهاى الادبية « ين هوى باو » والتى هاجم فيها أوبرا يوهان « عزل هاجوى » أحد مثيرات الثورة الثقافية التى هاجمت الثقافة التقليدية · ودفعه موقفه هذا ليكون أبرز المحرضين فى الثورة الثقافية ، ويصبح رئيسا للجنة الثقافية الثورية عام ١٩٦٦ ، ثم عضوا باللجنة المركزية فى نفس العام والمكتب السياسى · وأخيرا تأتى تشياتج شينج زوجة ماو والنجمة السينمائية القديمة فى مدينة شنغهاى ، والتى دخلت الثورة الثقافية الصينية مثل ياو وين وان ، من باب الفن والادب · ثم أصبحت بعد ذلك عضوا فى اللجنة المركزية والمكتب السياسى فى عام ١٩٦٩ ·

لقد شاركت هذه المجموعة ماو بقوة ابان الثورة الثقافية ، فى الدعوة الى نظريته عن الثورة المستمرة ، وضرورة وضع السياسة فى مقدمة كل المسائل الصينية ، والدعوة الى دراسة وتطبيق آراء ماو ، وتنمية الاولويات الاربع : اولوية الانسان على المادة ، والعمل السياسى على الانشطة الاخرى ، والعمل العقائدى على الصور الاخرى للعمل السياسى ، والافكار الحية على الافكار البالية · وشاركت هذه المجموعة فى صياغة تقرير اللجنة المركزية فى أغسطس ١٩٦٦ الذى أقر بشرعية الثورة الثقافية والذى حدد أهدافها فى ست عشرة نقطة ، تتلخص فى تنمية التقاليد الثورية والديمقراطية المركزية ، وتصفية المفاهيم الاتية من الخارج ، والتقدم فى طريق التنمية الصناعية الذى يتلاءم مع البلاد ، ودعوة الحزب لكى يستحوذ فى يديه على الشئون العسكرية ، ودعوة الامة لكى تصبح كلها أمة محاربة ·

لقد لعبت هذه المجموعة دورا بارزا فى الحياة السياسية الصينية ، وعلى وجه الخصوص فى المجال الاعلامى والايديولوجى · ومما دعم قوتها ، أنها كانت تستند الى ماوتسى تونج شخصيا ، الذى عضد الكثير من آرائها الثورية · فشنت حملات دورية على هـؤلاء الذين فى السلطة وفى الحزب ويسيرون على الطريق الرأسمالى · وكانت آخر معاركها المنتصرة ، هى التى قادتها فى مواجهة « تنج هسياو بنج » وهو احد النجوم البارزة فى معسكر المعتدلين · وكان تنج أحد الذين أدينوا ابان الثورة الثقافية ، وأقيل من منصبه فى اللجنة المركزية للحزب سنة ١٩٦٦ ، وقدم نقدا ذاتيا علنيا لنفسه فى أكتوبر من نفس العام ، وظل يعمل بين القواعد فى

احدى المزارع فى منغوليا الداخلية ، بعيدا عن مسرح السياسة العامة لمدة سبع سنوات ، حتى عاد الى السلطة مرة أخرى ، بتأثير من شواين لاى فى عام ١٩٧٣ . وانتخب فى يناير ١٩٧٥ نائبا لرئيس الحزب الشيوعى وعضوا باللجنة الدائمة للمكتب السياسى . بالاضافة الى منصب نائب رئيس الوزراء .

ومع مطلع عام ١٩٧٦ توفى شواين لاى فى ٨ يناير ، وبادر الجناح الراديكالى بشن الهجوم على تنج ، وخاصة بعد أن قام عدد من العناصر الموالية لتنج بالتظاهر فى أبريل ١٩٧٦ استنكارا لازالة الملصقات وأكاليل الزهور التى وضعت على النصب التذكارى « لابطال الشعب » بمناسبة ذكرى وفاة شو فى يوم عيد الموتى الصينى . وآنذاك شن هذا الجناح حملة عنيفة على تنج وأنصار الجناح المعتدل . ووصفت صحيفة الشعب الصينية هذه الاحداث ، بأنها موجهة من جانب « قوى المقاومة الشعواء ضد الزعيم ماو والحزب » وقالت ان تنج هسياو بنج عميل البرجوازية اصبح اكثر عزلة يوما بعد يوم . وحينما تمت اقالة تنج من جميع مناصبه ، قالت الصحيفة ان الحزب حقق انتصارا عظيما ، رغم أن الصراع الطبقى فى الصين يتسم بدرجة كبيرة من الحدة والتعقيد .

وآنذاك بدا لكثير من المراقبين ، أن الجناح الراديكالى أصبحت له اليد الطولى فى الحياة السياسية الصينية ، ولافكاره حول المساواة ، والاعتماد على الذات ، والتكنولوجيا الصينية ، والنظر بشك متزايد لنظريات الانفتاح على الخارج . وبدا اختيارهم لهواكوفينج رئيس الوزراء وزعيم الحزب الحالى مقدمة للانتزاع الكامل للسلطة السياسية .

٢ ـ **المعتدلون** : فى مواجهة الجناح الراديكالى ، كان هناك دائما جناح معتدل ينظر بحذر شديد الى الافكار التى طرحها الراديكاليون . وكانت القضية الاولى لدى هؤلاء المعتدلين هى التنمية الاقتصادية . فقد رأت هذه المجموعة ، أن هناك فرقا بين الايديولوجية الثورية التى تقوم أساسا على فكرة المساواة ، وبين الفعالية فى العمل الاقتصادى ، وضرورة اعتماده على درجة من الاستقرار السياسى ، وأن بناء الاشتراكية لا يتم من خلال استثارة الجماهير . ولكن من خلال حزب بروليتارى يسعى لتقوية الهياكل الاساسية للمجتمع .

لقد مثل هذا الجناح مجموعات البيروقراطيين والتكنوقراط من الحزبيين القدامى ، الذين انخرطوا فى السلك المدنى والحزبى بعد الثورة ، ورأوا أن عديدا من السياسات التى طرحها ماو فى المجال الاقتصادى ، قد انتهت الى الفشل ، أو اعطاء نتائج متواضعة ، نتيجة عدم اتباع قواعد الرشاد الاقتصادى فى هذه الاعمال . فقد فشلت استراتيجية القفزة الكبرى التى رسمها ماو ، فى تحقيق الاهداف المطلوبة منها ، وحتى تجربة الكوميونات التى بدأت عام ١٩٥٨ ، قادت الى نتائج متواضعة . لقد رمت تجربة الكوميونات ، بالاضافة الى المحافظة على مبدأ الملكية الجماعية للارض ، الى تحويل المجتمعات الزراعية الى مجتمعات صناعية ، عن طريق دفع أجور شهرية كما فى الصناعة ، على أساس أن يعمل أعضاء الكومونه كالعمال فى المصانع وفقا لساعات محددة . ويأكلون فى مطاعم ، ويقلون أطفالهم لدور الحضانة كما يفعل عمال المدن . وقد سببت التجربة فى بدايتها تفاؤلا ضخما فى الصين ، فورد فى قرار اللجنة المركزية فى أغسطس ١٩٥٨ : لا يبدو أن تحقيق الشيوعية فى الصين ليس احتمالا بعيدا . اننا سنستخدم الكومونات الشعبية لكى تحاول بفعالية ، فتح طريق جديد نحو المجتمع الشيوعى » . وأصبحت النتيجة المنتظرة من التجربة أن تؤدى الى تحول « بروليتارى عام » فى البلاد .

ولكن تجربة ١٩٥٨ لم تؤد الى النتيجة المنتظرة ، فلم تكن الوحدات الانتاجية تعمل بكفاءة ، فضلا عن أن صغر هذه الوحدات ، رفع من تكلفة الانتاج ، وادى التخلف التكنولوجى ، الى رداءة الانتاج ، وأصبح من غير المعقول تطبيق الطرق الصناعية فى مناطق تتمتع بالشروط الاقتصادية الملائمة من تجمع سكانى ملائم ، مزود بجملة من المنشآت والمرافق الكافية ، فضلا عن رداءة طرق الاتصال بين الكوميونات . وهكذا لم تبق الافران العالية المصغرة « لمصانع الفولاذ فى الريف » طويلا حتى انطفأت ، وعادت هذه الكوميونات فى أغلبها للاقتصار على الشئون الزراعية .

لقد كان تواضع النتائج الاقتصادية للتجربة الماوية فى الخمسينات ، سببا فى تقوية الاتجاهات المعتدلة وزيادة نفوذ البيروقراطيين والتكنوقراط ، الذين طرحوا التنمية كقضية فنية ذات قواعد اقتصادية علمية . وتزعم هذا الاتجاه ، ليو تشاوتشى رئيس الجمهورية ونائب رئيس الحزب ، الذى تغلغل مع أنصاره فى الحزب ، وبدا أن سلطة ماو أخذت فى التقلص ، حتى ان كثيرا من المحللين يرون ان ماو قد قام بثورته الثقافية فى منتصف الستينات لانتزاع السلطة من هؤلاء بالخروج على الحزب ، والالتجاء الى الجماهير وتأليبها على الحزب الذى اصبح يشبه الى حد كبير ، الحزب الشيوعى السوفييتى ، اذ أصبح المكتب السياسى هو السلطة الحاكمة فى البلاد .

ورغم الضربة التى وجهت لهذا الجناح ابان الثورة الثقافية ، فقد ظل ذا تأثير قوى فى المجتمع الصينى خاصة انه لقى تأييدا من قبل شواين لاى رئيس الوزراء الصينى ، الذى كان بحكم منصبه ، يرى ضرورة أن يسير الانتاج قدما بنفس الطريقة التى يحدث بها العمل الثورى . ومن ثم فانه مع بداية السبعينات ، بدأت الصين تعود الى وضعها الطبيعى ، فقد استعاد الحزب قيادة البلاد ،وتم تقليص دور الجيش ـ كما سيرد فيما بعد ـ فى العمل السياسى ، وأعيد تشكيل لجان الحزب ، وأصبحت تشرف على اللجان الثورية التى تشكلت ابان الثورة الثقافية . وأعيد تشكيل المنظمات النقابية ومنظمات الشباب . وفى يناير ١٩٧٥ عقد المؤتمر القومى للحزب الذى كانت أهم قراراته المصادقة على الدستور الصينى الدائم . ولم تكتف هذه المجموعة بالاتجاه نحو الشرعية داخليا فقط ، ولكنها أيضا أخذت فى الاتجاه نحو الشرعية دوليا ، بعودة الصين الى الامم المتحدة .

ومن ثم عادت شعارات هذه المجموعة الى الارتفاع مرة اخرى ، وأعلن تنج هسياو بنج نائب رئيس الوزراء شواين لاى ، أنه لا يهم لون القط ، وانما المهم قدرته على

صيد الفئران • وكان يعنى بذلك أن المهم هو الانتاج وزيادته ، وليس مهما بعد ذلك اللون الايديولوجي للقائمين بذلك • ورأى المعتدلون كذلك ، أن الانفتاح على العالم الغربي ، يمكن أن يسرع بخطى التكنولوجيا الصينية نحو الرقي • وأكثر من هذا ، فقد هاجموا كفاءة الاجيال الجديدة ، التى نشأت وفقا للبرامج الخاصة باعداد الانسان وبنائه ، والتى كان وراءها الراديكاليون ، وعبروا عن اعتقادهم بأن الاجيال التى نشأت وفقا لهذه البرامج ، انما هى أجيال أقل كفاءة من هؤلاء الذين تربوا فى المدارس الامريكية والسوفيتية ، وأن المستوى العلمى المنخفض لهذه الاجيال ، لن يصلح لسد متطلبات التطورات الاقتصادية ، التى تهدف الصين الى تحقيقها •

٣ ـ الجيش : يجب التنبيه منذ البداية ، الى حقيقة أن الفاصل بين المدنيين والعسكريين فى الصين ، هو أقل وضوحا مما هو عليه فى البلدان الاخرى ، وخاصة فى المناصب القيادية • فان كثيرا من الشخصيات الهامة تحتل مراكز فى كل من الحكومة والحزب والمؤسسة العسكرية • ولكن بشكل عام ، فان العسكريين الصينيين ، يخضعون للاطار الماركسى اللينينى الذى يجعل المدنيين فى قيادة الحزب ، يشرفون على المؤسسة العسكرية ، تبعا للمبدأ القائل « ان الحزب هو الذى يوجه البندقية » • وقد ظل الجيش الصينى متبعا هذه القاعدة منذ قيام الدولة حتى عام ١٩٦٦ حيث حدثت الثورة الثقافية • وابان الثورة ، فان ماو استعان بالجيش ، بمساندة العناصر الراديكالية فى الثورة الثقافية • وهنا حدث تناقض بين الجيش الذى تزعمه آنذاك لين بياو ، الذى أصدر المبادىء الخمسة للثورة وأصبح من أكبر دعاتها ، والحرس الاحمر الذى شكله شباب الثورة ، مما نجمت عنه مصادمات عديدة بين الفريقين • وفى يوم ٥ سبتمبر ١٩٦٧ تلقى الجيش الصينى تعليمات من ماو ، مفادها أن مهمة الجيش هى توفير الامن للبلاد ، وايقاف الصراعات التى تدور بين العناصر المتخاصمة •

ومنذ ذلك الحين ، تدعمت سلطة الجيش فى الحياة السياسية الصينية ، فقام باجراءات صارمة ضد الحرس الاحمر ، وأصبح مهيمنا على الثورة ، وظهر ذلك واضحا عند انعقاد المؤتمر التاسع للحزب الشيوعى الصينى فى ابريل عام ١٩٦٩ • فقد وافق المؤتمر رسميا على قانون جديد ، ينص على اختيار لين بياو خليفة لماوتسى تونج ، وعند تشكيل اللجنة المركزية للحزب ، ضمت ٤٤ فى المائة منها من القوات المسلحة ، وبلغ عدد العسكريين فى المكتب السياسى أحد عشر عضوا من بين عشرين عضوا ، هم أعضاء المكتب •

ولكن قبل انعقاد المؤتمر العاشر للحزب ، كان ماو قد تنبه الى خطورة تزايد دور العسكريين ، فتم اغتيال لين بياو ، وقبلها كانت قد تمت تنحية رفاقه من منطقة بكين العسكرية • وحين عقد المؤتمر العاشر ، تم اختيار عدد من النواب للرئيس ماو ، وتمت زيادة عدد الاعضاء باللجنة المركزية ٤٠ عضوا ، بحيث صار العدد ٣١٩ ، وهذه الزيادة كانت متعمدة ، اذ كان القصد منها تقوية العناصر المثلة لماو والحكومة ، بحيث تنخفض نسبة العسكريين • وبذلك عاد الجيش مرة ثانية ليكون تابعا للحزب • ولكن هذا لا يعنى أن العسكريين قد ابتعدوا عن العمل السياسى ، ولكن يمكن القول انه حدث انقلاب فى اتجاهه السياسى • فبعد أن كان الجيش ذا اتجاهات يسارية بتأثير من لين بياو والعناصر الراديكالية الاخرى ، ان الجيش اخذ بعد ذلك فى الاتجاه أكثر ناحية المعتدلين •

والحقيقة أن للجيش مصلحة خاصة فى ذلك ، فرغم أن الفكرة الماوية عن الصراع ضد الاعداء الخارجيين تقوم على تأكيد الكفاءة الاكيدة للحرب الشعبية ، والتى منها نبع شعار ماو « احفروا الانفاق ، خزنوا الغلال فى كل مكان ، ولا تبحثوا ابدا عن الهيمنة » ، فان الجيش الذى حدث له تطور ضخم ابان رئاسة لين بياو ، أصبح عليه أن يواجه قضايا السلاح والتكنولوجيا ، خاصة وأن الصراع الصينى السوفييتى ، قد امتد بصورة كبيرة خلال السنوات الاخيرة •

ولذلك فاننا نعتقد ، أن حاجة الجيش الى التطوير ، جعلته يجنح الى جانب المعتدلين فى الصراع الاخير • وهو ما بدا من موقف شى هس لين قائد منطقة بكين العسكرية ، والذى تردد أن الراديكاليين حاولوا الاستعانة به ضد هواكوفينج ، ولكنه قام بابلاغ الاخير بالمؤامرة •

ثالثا : الصين فى ظل هواكوفينج :

نخلص مما سبق ، الى أن هناك ثلاث قوى رئيسية فى الصين : الراديكاليون من مجموعة شنغهاى ، الذين يصرون على نقاء الفكرة المادية وصفائها فى ضرورة استمرار الثورة ، ووضع الايديولوجية والسياسة فوق الاقتصاد ، ويطرحون الافكار المثالية حول المساواة ويريدون « يوتوبيا » صينية تقوم على الاعتماد على الذات • والمعتدلون الذين يضعون الممارسة العملية فى المقدمة ، والاقتصاد قبل السياسة ، ويرون أن التنمية الاقتصادية ، هى التحدى الاول للصين ، وأن هذه التنمية بحاجة الى دفعة قوية من التكنولوجيا فى العالم الغربى • والجيش الذى يرغب فى أن يرفع من مستواه وينمى قوته الذرية وصناعة الدبابات والطائرات ، تلك الصناعات التى تطورت كثيرا فى الصين ، وخاصة فى السنوات من ١٩٦٩ ــ ١٩٧١ ابان سيطرة لين بياو على الجيش ، ويرغب الان فى تطويرها وتحسينها ، ويحتاج الى مناخ مستقر بلا توترات ، يتم فيها هذا التطوير •

هذه التيارات الثلاثة أصبحت الان مطلقة اليد فى الصراع ، خاصة بعد أن اختفى أو قارب على الاختفاء ، معظم جيل الثورة القديم ، حتى لقد كان عام ١٩٧٦ عاما للدموع بين الشعب الصينى ، فقد توفى فيه ماوتسى تونج وشواين لاى وشوته ، وقبلهم بعدة شهور توفى تونج بى ود رئيس الجمهورية بالنيابة (ابريل ١٩٧٥) وكانج شنج عضو اللجنة الدائمة للمكتب السياسى (ديسمبر ١٩٧٥) • لقد كانت هذه الشخصيات التاريخية ، تقوم بعمل توازنات بارعة ، نظرا لتأثيرها الشخصى وقدرتها على خلق الموازنات والاثقال المضادة بين التيارات

المختلفة · أما الان فقد بدأ الصراع ينطلق من عقاله · ولكننا في هذا المجال ، لا نتفق مع بعض الصحف الغربية مثل صحيفة الهيرالد تريبيون الدولية التى رأت فى شهر سبتمبر الماضى ، أن الصين على شفا حرب أهلية · والواقع أن كل هذا الصراع والتناقضات ، تدور بدرجة أو بأخرى فى فلك الحزب الشيوعى الصينى ، ووفق تفسيرات مختلفة ، فى اطار الفلسفة الماركسية اللينينية الماوية · ومن ثم فاننا لا نصل الى هذا الحد من امكانيات الصراع ، وان كان سيأخذ أسلوب تصفية بعض هذه التيارات على مستوى القمة ، ثم دفع قواعد الحزب والشارع الصينى ، لتأييد الخطوة الجديدة ·

وكان هذا هو ما حدث تماما فى صراع أكتوبر ١٩٧٦ ، الذى أطاح بمجموعة شنغهاى والراديكاليين ، ليندفع تيار المعتدلين ، ليحكموا سيطرتهم على الحزب والحكومة ، ويقف الجيش مؤيدا لهم خلف الستار ، تحت قيادة الزعيم الجديد هواكوفينج · ولقد بدأ هناك عديد من المؤشرات ، التى تشير الى اعطاء أولوية للتنمية الاقتصادية والعمل على زيادة الانتاج · ففى الايام التالية لازمة أكتوبر مباشرة ، صعد نجم لى هين نين نائب رئيس الوزراء ، والمعروف عنه أنه أحد أعضاء الحرس القديم فى القيادة الصينية · ورغم ان ذلك نقطة قد تسجل ضده نظرا لكبر سنه (٧١ عاما) ، الا أن وجوده قد يكون باعثا على اطمئنان أعداد غفيرة من الصينيين · وفضلا عن ذلك ، فانه ظل دائما أحد الوثيقى الصلة بشواين لاى ، ويعتبر أحد المهندسين للتجربة الاقتصادية فى الصين ، وخاصة فى السبعينات · هذه التجربة التى أحد مقوماتها استيراد معدات أجنبية ، لاعطاء دفعة قوية للتنمية الاقتصادية فى الصين · وهى السياسة التى كان يعترضها الراديكاليون · وهناك اشارة أخرى الى العودة الى الاقتصاد فى عودة وان لى وزير السكك الحديدية ، الذى كان قد أقصى مع تنج هيساو بنج ، نظرا لانه حاول التغلب على مشاكل العمل فى السكة الحديد ، عن طريق رفع الاجور · وهى السياسة التى كان يناوئها الراديكاليون ، ويفضلون عليها الحوافز المعنوية ، كذلك فان هناك مؤشرات عديدة ، الى أن الخطة الخمسية للتنمية التى طرحها هيساو بنج من قبل ، قد بدأت علاماتها تعود الى الظهور ·

ولكن ذلك لا يعنى أن هواكوفينج قد حسم كل شىء ، فقد أصيبت قيادة الحزب بخلل شديد من جراء أزمة أكتوبر واقصاء العناصر الراديكالية · فمن بين نواب رئيس اللجنة المركزية السبعة ، لم يبق غير نائب واحد هو شين ينج (٧٨ عاما) الذى عين وزيرا للدفاع فى يناير ١٩٧٥ بالاضافة الى منصبه كنائب رئيس اللجنة العسكرية فى الحزب · وبالنسبة للمكتب السياسى للجنة المركزية فلم يبق من عدد أعضائها العشرين سوى عشرة ، ومن بين أعضاء اللجنة الدائمة للمكتب السياسى العشرة ، لم يبق سوى اثنين أحدهما هواكوفينج نفسه · ان اعادة بناء زعامة الحزب ، سوف تكون أحد المهام الشاقة التى على هواكوفينج أن يواجهها ، وما قد يترتب عليها من صراعات · وفضلا عن ذلك ، فان عليه أن يخوض معركة كبرى فى المجال الايديولوجى الذى ركز عليه الراديكاليون طويلا ، لكى يعود بالصين مرة أخرى الى طريق الاستقرار والتنمية · ■



[١٠] أيام فى تاريخ ماو (١٨٩٣ - ١٩٧٦)

١٨٩٣

(٢٦ ديسمبر) ولد ماوتسى تونج فى قرية « شاو شان » فى اقليم « هونان »

١٩٠٩

بدأ ماو دراسته فى المدرسة الابتدائية

١٩١١

(اكتوبر) تطوع « ماو » فى الجيش المعادى للنظام الملكى ، على اثر تمرد حامية ووشانج فى اقليم هوبن ، أدى الى ثورة يقودها انصار « صن يات صن » القومى الليبرالى ·

١٩١٢

(فبراير) انهاء حكم السلالة الامبراطورية المنشورية واعلنت الجمهورية ·

١٩١٣

(فبراير) انتسب ماو الى دار المعلمين فى « شانجشا » ·

(ديسمبر) حل البرلمان وحظر حزب الكومينتانج (الشعب والبلاد) على يد « يوان شي كاي » الدكتاتور .

١٩١٥

(ديسمبر) اصبح ماو سكرتيرا لجمعية الطلبة .

١٩١٦

(ديسمبر) توفى « يوان شي كاي » ووقعت الصين في قبضة « سادة الحرب » .

١٩١٧

نشر ماو مقالا في مجلة الشبيبة الجديدة « باسم مستعار » « اوشيبا هواشينج » بعنوان « دراسة حول التربية البدنية » ويعد هذا المقال من اهم المعالم التى توضح تكوينه الفكرى ذا البعد القومي في ذلك الوقت .

١٩١٨

(مايو) حصل ماو على دبلوم تخرج فى دار المعلمين بشانج شا ، فرحل الى بكين حيث تولى وظيفة مساعد الامين بمكتبة الجامعة ، وكان رئيسها لى تاشاو الماركسى الفكر . وخلال هذه الفترة ، التقى باثنين من قادة الحزب الشيوعى : « تشن - تو - هسسيو » و « تشانج - كدو - تاو » كما اشترك ماو فى مجموعة تولت دراسة الماركسية فى الجامعة .

١٩١٩

رحل ماو من جديد عائدا الى شانج شا ، حيث أسس « مجلة نهى سيانج » بهدف ترويج أفكار حركة ٤ مايو ١٩١٩ . وهى حركة الاحتجاج على قرارات مؤتمر الصلح بين ونج شاندونج واليابان .

١٩٢٠

(سبتمبر) عقد الشيوعيون الصينيون اجتماعا عاما في « شنغهاى » تمهيدا لتأسيس الحزب الشيوعى الصينى ، وتكونت لجنة مركزية مؤقتة يرأسها « تشن هسسيو » .

(نوفمبر) نشر اول مقال لماو ، تضمن أفكارا ماركسية ، ويركز لاول مرة على دور العمال .

- اسس ماو مجموعة ماركسية في هونان ، بتأثير من استاذ الاقتصاد « تشن تو هسيو » وبدأت الخلايا الاشتراكية تظهر فى المدن الكبرى .

١٩٢١

(مايو) انتخب « صن يات صن » رئيسا للجمهورية في كانتون

(يوليو) شارك ماو فى تأسيس الحزب الشيوعى الصينى فى شنغهاى .

(أكتوبر) عين ماو سكرتيرا للحزب الشيوعى الصينى فى شنغهاى .

١٩٢٢

قاد ماو مع « ليو شاوتشى » حركة اضراب قام بها عمال المناجم فى « انيوان » وأصبح رئيسا للجمعية النقابية فى الاقاليم .

١٩٢٣

عقد المؤتمر الثالث للحزب الشيوعى الصينى ، وانتخب ماو عضوا فى اللجنة المركزية التنفيذية للحزب .

١٩٢٤

أصبح ماو عضوا فى اللجنة المركزية للكومينتانج .

١٩٢٥

(مايو) انتقل ماو الى هونان ، حيث دأب على تنظيم حركة الفلاحين . وبدأ اعتقاله وشيكا ، فانتقل الى كانتون ، حيث عمل فى مكتب شئون الفلاحين التابع للكومينتانج .

١٩٢٦

(مارس) قدم ماو مشروع قرار الى لجنة شئون الفلاحين التابعة للكومينتانج يركز فيه على الاهتمام بدور الفلاحين .

(يونيو) بدأت في الشمال حملة ضد « سادة الحرب » وحكومتهم فى بكين .

١٩٢٧

(يناير) رحل ماو الى هونان ، وكتب تقريرا حول التحقيق عن حركة الفلاحين فى هونان .

(مارس) اشترك ماو فى دورة اللجنة التنفيذية للمنظمة .

(أبريل) اشتد هجوم تشانج كاى شيك على الشيوعيين ، فسقط منهم آلاف القتلى . نفذ حكم الاعدام فى عدد من القادة الشيوعيين البارزين ، وفى مقدمتهم « لى دا رهاو » .

(أغسطس) اعتقل ماو وزوجته الاولى فى نانتشانج ، على يد ضباط « تشانج كاى شيك » . وقد اعدمت زوجته « كاى هوك » فسطر ابياته الشهيرة ، « قطعت يدى على حبال المشنقة ، فلم تخرج نقطة دم واحدة » ، « وبدلا من الدم شاهدت الحنان والرأفة ينتزعان من بين جنبى » .

(سبتمبر) تمكن ماو من الهرب، فذهب الى شانج‌شا لتوجيه الثورة ابان حصاد الخريف . ولما فشلت هذه الحركة فى أكتوبر ، عهد الى « شنج خان شان » ليؤسس فى هذا الاقليم قاعدة ثورية .

١٩٢٨

انضمت قوات « تشوتى » و « لين بياو » و « بنج تين هواى » الى قوات ماو الذى أصبح المسئول السياسى للمجموعة ، بينما تولى « تشو تى » القيادة العسكرية ، لما أصبح يسمى الجيش الاحمر الرابع .

١٩٣٠ - ١٩٣١

بدأ تشانج كاى شيك فى شن حملات شديدة « لاحتواء الشيوعيين وابادتهم » .

١٩٣١

(نوفمبر) سجل ماو وأنصاره ، أول انتصار لهم ، واعلن مولد « الجمهورية السوفيتية الصينية » فى منطقة « جويشن » برئاسة ماوتسى تونج .

١٩٣٢

أعلنت الجمهورية الحرب على اليابان ، وبعد فترة

قصيرة ، عقد الكومينتانج هدنة معها . شن الكومينتانج حملة جديدة على الشيوعيين ، تعد أخطر حملة على الجيش الاحمر . وخلال اكتوبر ، فر اعضاء اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني من شنغهاي ، ولجأوا الى ماو في كيانج شي ، ومن بينهم « وانج مينج » الامين العام للحزب و « شوان لاي » و « ليوشاوشي » .

١٩٣٤

(يناير) عقد المؤتمر الثاني للسوفيتيات الصينية ، وأعيد انتخاب ماو رئيسا .

(اكتوبر) شرع ماو في المسيرة الطويلة الكبرى .

١٩٣٥

(يناير) عقد اجتماع خاص للمكتب السياسي للحزب الشيوعي الصيني ، وانتخب « ماو » رئيسا للجنة المركزية للحزب ، وهو المنصب الذي ظل يتولاه حتى وفاته . وخلال نفس العام ، تمكن الجيش الاول الذي يقوده ، من الوصول الى الجزء الشمالي الغربي من الصين .

١٩٣٧

(يوليو) شنت اليابان الحرب على الصين . فتم الاتفاق بين الكومينتانج والحزب الشيوعي الصيني ، على القتال المشترك ضد اليابانيين .

١٩٣٨

(اكتوبر) قدم « ماو » تقريرا تحت عنوان « عن المرحلة الجديدة » ، تناول فيه المبررات التي أدت بالحزب الى التعاون مع « الكومينتانج » .

١٩٤٠

(يناير) نشر « ماو » كتابه الشهير « الديموقراطية الجديدة » .

١٩٤١

عاد الكومينتانج الى شن الهجوم على القوات الشيوعية .

١٩٤٢

(فبراير) جاء رد « ماو » على هجمات الكومينتانج في شكل حملة التقويم داخل الحزب .

١٩٤٥

(ابريل) عقد المؤتمر السابع الشيوعي الصيني ، وقدم « ماو » تقريرا عن « حكومة التحالف » .

(اغسطس) على اثر محادثات مكثفة بين الكومينتانج والسلطات الامريكية في الصين من جهة والحزب الشيوعي الصيني ، انتقل « ماو » الى شونج كينج ، للتفاوض حول مشاكل السلام ووحدة البلاد .

(١٠ اكتوبر) اسفرت المفاوضات بين « ماو » وتشانج كاي شيك عن اتفاق ، ولكن لم يمض سوى وقت قصير حتى عاد القتال من جديد .

١٩٤٦

(يناير) عقد اتفاق آخر حول وقف اطلاق النار بين الكومينتانج والحزب الشيوعي الصيني .

(يوليو) اندلعت الحرب الاهلية من جديد في الصين .

١٩٤٧

(٢٥ ديسمبر) أعلن ماو في تقريره « الموقف الحالي ومهامنا » شن هجوم على جميع الجبهات .

١٩٤٩

(يناير) نجح جيش التحرير في الاستيلاء على العاصمة (بكين) .

(ابريل) استولى جيش التحرير على مدينة « نانكين » .

(مايو) عبرت قوات جيش التحرير نهر « يانج تسي » ، ونجحت في تشتيت « القوات الوطنية » التابعة لتشانج كاي شيك .

(يونيو) كتب « ماو » عن « دكتاتورية الشعب الديموقراطية » .

(١ اكتوبر) أعلن « ماو » قيام الجمهورية الشعبية الصينية ، في خطاب تاريخي أمام الشعب الملتف في ميدان « تيين آن مين » في بكين . واصبح ماو رئيسا للحكومة المركزية الشعبية .

(ديسمبر) قام « ماو » بأول رحلة له الى موسكو .

١٩٥٠

(١٤ فبراير) وقع « ماو » مع « ستالين » المعاهدة الصينية ـ السوفييتية ، ومدتها ٣٠ عاما .

(٢٨ يونيو) أصدر « ماو » قانون الاصلاح الزراعي لجمهورية الصين الشعبية .

(اكتوبر) صدر قرار بارسال ٥٠ الف متطوع صيني الى كوريا .

١٩٥١

شن « ماو » حملات في مختلف الميادين : منها ما يطالب باصلاح الاوساط المثقفة وبالكفاح ضد العناصر الفاسدة داخل الجهاز الاداري . وركز ماو على الدعوة الى اليقظة والقضاء على التيار المناهض للثورة داخل البلاد .

١٩٥٣

(يناير) شرعت الصين تحت قيادة « ماو » في « الخطة الخمسية الاولى » .

(اغسطس) تم توقيع اتفاقية الهدنة في كوريا .

١٩٥٤

انتخب « ماو » رئيسا للجمهورية الصينية الشعبية ونائبا عن بكين .

١٩٥٥

(يوليو) نشر « ماو » تقريرا عن « مسالة التعاون الزراعي » ، وفيه ينادي بالاسراع في حركة الجماعية الزراعية .

١٩٥٦

أعلن المسئولون الصينيون على صفحات الجرائد ، عن عدم تأييدهم للنقد الذي وجهه الحزب الشيوعي السوفيتي الى ستالين . وكتب ماو افتتاحية في صحيفة « الشعب » اليومي ، تناول فيها وجهة نظره في تصفية الستالينية ، والتجربة التاريخية لدكتاتورية الطبقة العاملة . ومنذ ذلك التاريخ ، الغى الحزب الشيوعي السوفييتي ، ذكر فكر ماو من قانونه التأسيسي .

١٩٥٧

(٢٧ فبراير) ركز « ماو » فى خطاب هام على الاسلوب الصحيح لحل التناقضات داخل الشعب » ، وعلى الاصرار فى نضال الطبقات من جهة ،وعلى ضرورة الحفاظ على الحريات الاساسية لاغلبية السكان من جهة أخرى • ويعد هذا الخطاب ، الرد على ما جاء من نقد لماو فى المؤتمر العشرين للحزب الشيوعى السوفييتى •

(نوفمبر) رأس « ماو » وفد الحزب الشيوعى الصينى فى مؤتمر الاحزاب الشيوعية والعمالية العالمى المنعقد فى موسكو • وتعد هذه الرحلة الثانية والاخيرة التى قام بها ماو الى موسكو •

١٩٥٨

(فبراير) اعلن « ليو شاو تشى » عند عقد الدورة الثانية لمؤتمر الحزب الشيوعى الصينى ، عن شعار « القفزة الكبرى الى الامام » •

(١٥ أبريل) صدر العدد الاول من مجلة « العلم الاحمر » المعبرة عن اللجنة المركزية للحزب الشيوعى الصينى ، متضمنة مقالا شهيرا لماو عنوانه « الصين فقيرة وبيضاء » •

(يونيو) دعا « ماو » الى تكوين « الكوميونات الشعبية » بضم التعاونات •

(٣١ يوليو) رفض ماو مشروع حلف عسكرى مع الاتحاد السوفيتى ، عرضه فى بكين ، خروشوف والمارشال مالينوفسكى وزير الدفاع السوفييتى ، وعرف بعد ذلك أن « ماو » كان يصر على أن يكون للصين سلاح ذرى خاص بها •

(٢٩ اغسطس) دعا ماو الى تعميم الكوميونات الشعبية فى جميع أنحاء الصين ، والى انتاج الفولاذ عن طريق تعبئة الجماهير •

(١٠ ديسمبر) ظهر مفهوم « الثورة الدائمة » لاول مرة •

(١٨ ديسمبر) قرر ماو التخلى عن رئاسة الجمهورية عند انتهاء مدة رئاسته ، على أن يبقى رئيسا للحزب الشيوعى الصينى •

١٩٥٩

(ابريل) انتخب « ليوشاوشى » رئيسا للجمهورية •

١٩٦٠

(١٦ ابريل) صدر فى بكين كتاب « تحيا اللينينية » ، وهو مجموعة مقالات تحتوى على هجوم على سياسة التعايش السلمى السوفييتية ، ويعد من المظاهر الاولى لبوادر النزاع الايديولوجى بين بكين وموسكو •

(اغسطس) قرر خروتشوف سحب الخبراء السوفييت العاملين فى الصين خلال شهر واحد ، فى الوقت الذى كانت الصين تعانى فيه من كوارث طبيعية •

(نوفمبر) جرى صدام عنيف بين الحزب الشيوعى الصينى والحزب الشيوعى السوفييتى خلال عقد مؤتمر الاحزاب الشيوعية فى موسكو •

١٩٦١

(اكتوبر) غادر الوفد الصينى برئاسة شواين لاى موسكو قبل انتهاء أعمال المؤتمر الثانى والعشرين للحزب الشيوعى السوفييتى ، احتجاجا على هجوم السوفييت فى المؤتمر على سياسة البانيا •

١٩٦٢

(ابريل) جرت اشتباكات فى اقليم سينج كيانج على الحدود بين الصين والاتحاد السوفييتى •

(سبتمبر ـ اكتوبر) جرت معارك بين الصين والهند • وقد اتهمت بكين موسكو بمساندة الهند •

(سبتمبر) دعا ماو خلال عقد الدورة العاشرة للجنة المركزية ، الى مواصلة صراع الطبقات ، والى اخضاع التيار الانحرافى الى النقد •

(نوفمبر) قام الاتحاد السوفييتى بحملة أيديولوجية واسعة النطاق ضد الصين •

(ديسمبر) ١٩٦٢ (مارس) ١٩٦٣ : تولت الصين الرد على الحملة الايديولوجية السوفييتية ، وأعلنت عما سمى « بالردود الستة » •

١٩٦٣

(يونيو) هاجم الحزب الشيوعى الصينى ، الحزب الشيوعى السوفييتى ، فى وثيقة كتبها ماو تحت عنوان « رسالة من ٢٥ نقطة » ، يؤكد فيها ان مراكز الثورة العالمية توجد فى مناطق العالم الثالث ، وهى خاضعة لقمع امبريالى • وخلال نفس الفترة ، قاد ماو حملة تثقيفية اشتراكية داخل الصين •

(يوليو) فشلت المناظرة حول « الحوار الايديولوجى الصينى السوفييتى » ، وتلاها تدهور فى العلاقات بين بكين وموسكو •

١٩٦٣ ـ ١٩٦٤

(سبتمبر) ١٩٦٣ (يوليو) ١٩٦٤ : نشرت الصحف الصينية تعليقاتها التسعة على « الرسالة المفتوحة للجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفييتى » •

١٩٦٤

(مايو) قاد ماو حملة « للتعليم من جيش التحرير » ، وهى حركة تركز على أهمية الدراسة الايديولوجية ، وخاصة دراسة فكر « ماو » • وتولى الجيش نشر أول كتاب يضم مقتطفات من رئيس الحزب • ويدعو ماو الى تكوين جيش يتولى الثورة ، « جيل الذين سيخلفونه » •

(١٦ اكتوبر) قامت الصين بتفجير أول قنبلة ذرية •

١٩٦٥

(يناير) هاجمت الوثيقة تحت عنوان « اتجاه المقالات الـ ٢٣ » التى اعتمدتها اللجنة المركزية للحزب الشيوعى الصينى ، والتى حرر ماو أكبر جزء منها ، المساندة التى تلقاها العناصر غير الثورية داخل الاجهزة المركزية للحزب •

(١٤ مايو) قامت الصين بتفجير ثانى قنبلة ذرية •

١٩٦٦

(ابريل) دعا ماو الى « الثورة الثقافية البروليتارية الكبرى » •

(مايو) أدان ماو عمدة بكين وبعض قادة الحزب ، لموقفهم من بعض المشاكل الثقافية ، كما فضح وجود « أفراد من نوع خروتشوف » داخل صفوف الحزب الشيوعي الصيني ·

(أغسطس) نجح ماو خلال دورة اللجنة المركزية ، فى أن تقبل هذه الأخيرة آراءه · وقد اعتمدت اللجنة قرارا تضمن ١٦ نقطة ، تتناول مبادىء واجراءات الثورة الثقافية ·

١٩٦٨

(أكتوبر) قررت اللجنة المركزية للحزب الشيوعى الصينى ، طرد ليوشاوتشى رئيس الجمهورية من الحزب ·

١٩٦٩

(ابريل) انعقد المؤتمر التاسع للحزب الشيوعى الصينى واعاد انتخاب ماو رئيسا له ، واكد سقوط « ليو شاوتشى » و « تنج هسياو بينج » ، وصعود « لين بياو » · وجاء فى القانون التأسيسى الجديد للحزب ، أن فكر « ماو » مثل الماركسية ـ اللينينية ، يجب أن يكون الموجه لانشطة أعضاء الحزب · واعتمد المؤتمر الدستور الصينى الجديد ، كما أيد التقرير السياسى الذى تقدم به لين بياو ، الذى وصف بأنه « من أشد المقربين للرئيس وزميله فى السلاح » « وعين « لين بياو » الخليفة لماو ·

١٩٧٠

(٢٠ مايو) جرت مظاهرة ضخمة على ساحة تبين ـ آن ـ مين ، فى حضور الامير سيهانوك · وقد دعا ماو شعوب العالم الى وحدة الصفوف لمناهضة « المعتدين الامريكيين وأذنابهم » ·

١٩٧١

(سبتمبر) تشير الانباء الى تدهور موقف لين بياو ·

(أول أكتوبر) الغى الاحتفال الرسمى التقليدى الذى يجرى على ساحة تبين آن مين · وصدرت تكذيبات رسمية للشائعات الجارية حول الحالة الصحية للرئيس ماو ، الذى لم يظهر فى أى احتفال عام ·

(اكتوبر) راجت شائعات حول وجود أزمة سياسية خطيرة فى بكين · واعلنت صحافة هونج كونج ، وان طائرة تحمل لين بياو فى ١٣ سبتمبر قد سقطت فى منغوليا ·

(نوفمبر) قامت مجلة « العلم الاحمر » بفضح « مؤمرات اجرامية » جرت داخل الحزب ، وتأكد بذلك اقصاء لين بياو ·

١٩٧٢

(١١ يناير) لوحظ خلال تشييع جنازة « تشن ـ يى » ، غياب ٩ أعضاء من المكتب السياسى

(يوليو) أكدت البيانات الرسمية وفاة لين بياو

(٢٩ سبتمبر) أجرى ماو محادثات مع « تاناكا » رئيس الوزراء اليابانى ، أدت الى الاعلان الرسمى عن انهاء حالة الحرب بين الصين واليابان ·

١٩٧٣

(ابريل) عاد « هسياو » الى الظهور على المسرح السياسى الصينى ، بعد أن كان قد نحى من منصبه كسكرتير عام للحزب ابان الثورة الثقافية ·

(٢٤ ـ ٢٨ اغسطس) أدان المؤتمر العاشر للحزب الشيوعى الصينى « مجموعة المناهضين للحزب »و « الخائن » لين بياو ، وعادت بعض الشخصيات التى أقصتها الثورة الثقافية ، الى الظهور على المسرح السياسى ·

١٩٧٤

(أول نوفمبر) نشرت صحيفة شيوعية بهونج كونج ، نبأ وفاة « ليو شاو تشى » ·

١٩٧٥

(١٧ يناير) انعقد اجتماع للجمعية الشعبية ، وتم انتخاب تنج هسياو بنج نائبا لرئيس الحزب الشيوعى الصينى ·

(٢ ديسمبر) استقبل ماو الرئيس جيرالد فورد ·

١٩٧٦

(٨ يناير) رأس ماو اللجنة المكلفة بتشييع جنازة « شواين لاى »

(٨ فبراير) عين هوا كوو فنج نائبا لرئيس الوزراء مؤقتا · وبعد أيام قليلة اعلنت الصحافة أن « ماو » يقود بنفسه حملة ضد « التيار الانحرافى » ·

(٢٣ فبراير) استقبل ماو ، الرئيس الامريكى السابق ريتشارد نيكسون ، فى زيارة خاصة ·

(٥ ابريل) جرت اضطرابات على ساحة تيين ـ آن ـ مين ·

(٧ ابريل) اقال المكتب السياسى للحزب ، تنج هسياو بنج · من جميع مناصبه ، على أثر اتهامه بالانحرافية والسير فى الطريق الرأسمالى · وعين هوا كوو فنج نائبا لرئيس الحزب الشيوعى الصينى ورئيسا للوزراء · وقد اتخذ هذان القراران على أساس « اقتراح من قبل الرئيس ماو »

(١٥ يونيو) اصدرت اللجنة المركزية للحزب الشيوعى الصينى ، قرارا بعدم اجراء اية مقابلات بين الرئيس « ماو » والضيوف الأجانب فكان هذا القرار بمثابة اشارة الى تدهور الحالة الصحية للرئيس الصينى ·

(٢٩ يوليو) ابلغت وزارة الشئون الخارجية الصينية ، سفارة اليابان فى بكين ، بأن « الشعب الصينى تحت قيادة الرئيس ماو » والحزب الشيوعى ، سيبذلان كل الجهود لمواجهة نتائج الزلزال ·

(٩ سبتمبر) اعلنت اللجنة المركزية للحزب الشيوعى الصينى ، نبأ وفاة الزعيم « ماوتسى تونج » ·



حول ندوة الجامعة العربية

■■ كتب الاستاذ عيسى باخطمه (مشروع الحرم – مكة المكرمة – المملكة السعودية يقول :

قرات ندوة « الجامعة العربية وتحديات المستقبل » والواقع أننى بعد التفحص والتمعن رأيت أن السادة المجتمعين فى الندوة لم يتطرقوا الى صلب الموضوع الذى كان السؤال حوله ٠

فاذا حللنا الوضع فى العالم العربى فنجد أنه قبل النظر الى ما يسمى بالجامعة العربية وما هى متهمة نحوه بالتقصير أو الانجاز فسنجد أنه يجب علينا دراسة الاصل وهو الانسان العربى والخلفيات لذلك وهو العقلية أو النفسية العربية ٠

فكما هو واضح جدا أن الامة العربية لازالت تعتبر من الصف الثالث أو العالم الثالث بين أمم الدنيا ورغم وجود الطاقات الانتاجية لديها وذلك لان الانسان العربى ليس مؤهلا بعد لتسليم واستلام منصب القيادة فى العالم أجمع لانه لديه تخلف عقلى أو قصور حضارى بالنسبة للدول المتقدمة فى أوربا أو أمريكا ، لان الانسان العربى ليس مهيئا بعد ويحتاج الى بعض من الوقت حتى يصل الى مرحلة النضج السياسى والرشد الاجتماعى والاقتصادى ٠

فبعد تحليل وضع الانسان العربى تأتى مشكلة « الانتماء » أو الذاتية العربية لدى الانسان العربى ، فهو بعد أن يكون قد تعدى مراحل التخلف الحضارى أو القصور العقلى يأتى الى مسالة الانتماء لتكون له القدرة ولو بعض الشىء ان يعرف او يقرأ كتب الجغرافيا الطبيعية ليتعرف على خريطة العالم العربى وبذلك يستطيع ان يعرف موقعه من العالم وقوميته التى ينتمى اليها ومصالحه من ذلك الانتماء ليعرف ان هنالك أمة كاملة تمده بما توفره له الطبيعة والبيئة من طاقات خيالية ولانهائية لكى يستفيد منها ولقرون عديدة قادمة ٠

فمن مشكلة الانتماء نشأت الجامعة العربية وبقى تعريف الجامعة العربية وما هى وكيفيتها وقدراتها ٠ هل الجامعة العربية عبارة عن ناد يجتمع فيه حكام البلاد العربية أو دار عبادة يحصل فيه حساب النفس ومراجعة الضمير أم هى مدرسة المشاغبين ؟

هل الجامعة العربية مكان تجمع اقليمى دولى أو تجمع دولى لبعض الاقاليم كأى منظمة دولية أى أن الجامعة العربية هى حكومة عظمى تحكم جميع الدول الاعضاء بها ؟

فلو نظرنا الى الخلفية الانسانية العربية لرأينا ان الامة العربية خرجت بعد قرون من الاستعمار والظلام الدامس والتخلف والجهل الاسود الى طريق الحرية والتقدم فاخذت تجمع شملها وشتاتها اما عن طرق عشوائية أو عن طريق مدروس أو عبارة عن نمو طبيعى أو ما هى الا جميع الاحوال الثلاثة جميعا وفى آن واحد ٠

ورغم جميع التناقضات فى أوضاع كل عضو فى الجامعة العربية فان هذه التناقضات ثلاث امام احداث اليومية او السنوية والعالمية لجميع الاعضاء وبقى لدينا السؤال وهو هل الجامعة العربية هى منظمة أم حكومة كبرى ؟

ففى واقع الاحداث أن الجامعة العربية هى عبارة عن منظمة دولية ولكن هى فى طريقها الى التحول الى حكومة عظمى تشمل جميع الاعضاء فيها وذلك بعد أن تجتاز الكثير من المراحل والصعاب مستندة على دعائم هى الاحوال السياسية والاقتصادية والاجتماعية للانسان العربى ٠ وهو سيكون المختدى الرسمى والوحيد للجامعة العربية والى أن يصل الى مرحلة الكمال والنضج ٠ وأنه من المبهج جدا أن كل الذى حصل ويحصل الان ورغم ما قد يتصوره البعض من كوارث فهو فى الواقع وفى رأيى الشخصى أنه كان فى صالح الامة العربية والمستقبل سوف يكون فى صالح الانسان العربى وهذا شىء يدعو للتفاؤل والامل ٠

فاذا كانت هنالك تحديات للمستقبل بالنسبة للجامعة العربية فهو ايديولوجية الانسان العربى واحواله وارائه الاقتصادية وواقعه الاجتماعى نابع من قوميته بحيث بعد أن يمر فى جميع المراحل السابقة لذلك يكون قد مر فى أجواء ملؤها الفوضى والشغب وعدم وضوح الرؤية والتخلف ، فان الانسان العربى الان لم يكتب عن أيدلوجيته ولا عن نظامه الاقتصادى ولا على عن وضعه الاجتماعى ، كل شىء لديه الان مستورد ، والانسان العربى هو انسان مستهلك لكل شىء يأتى من خارجه اما افكار غربية أو شرقية ٠٠ وهو لم يصنع شيئا بنفسه ولنفسه ويظل يعتمد على القطبين الشرق والغرب ليأخذ منهما ، ولكن حين يمر الى مرحلة النضج يكون قد صبغ عقائده بنفسه وكذلك نظامه الاقتصادى والاجتماعى مبنى على دعائم قومية وتابع منها ■

وثائق حرب أكتوبر

■■ كتب الاستاذ رائد خليل العاني ـ طالب دراسات عليا في جامعة كيل ـ انجلترا يقول :

« اكتب رسالتي الجامعية عن الحرب في الشرق الاوسط ـ حرب اكتوبر ١٩٧٣ ودور الامم المتحدة وطبعا تتضمن استعراضا للظروف التي ولدت الحرب ومحاولات الامم المتحدة حسب قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧، وعن طريق مبعوث السلم يارنج لتحقيق التسوية السلمية بين الاطراف المتنازعة في الشرق الاوسط ، لا سيما مصر ، سوريا الاردن ، المقاومة الفلسطينية واسرائيل • رجاء تزويدي بالوثائق والدراسات التي يمكن الاعتماد عليها في كتابة الرسالة • واهم الاشياء التي اود الحصول عليها هي : اي دوريات او مقالات او دراسات نشر بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية او مجلة السياسة الدولية او بيانات الحكومة المصرية مع بقية الاقطار العربية الاخرى بخصوص التسوية السياسية في اطار قرار الامم المتحدة رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧ ، ٣٣٨ لسنة ١٩٧٣ • ومؤتمر جنيف للسلم بشان النزاع العربي الاسرائيلي ، موضوع الاراضي العربية المحتلة بعد حرب ١٩٧٣ وقبلها حقوق الشعب الفلسطيني ووجهة نظر الحكومة المصرية ازاء قوات الطوارىء الدولية ودور الدول الكبرى في ايجاد تسوية سلمية عادلة في المنطقة ، وموضوع سباق التسلح للفترة من ١٩٦٧ الى ١٩٧٥ بين مصر ودول المواجهة وبين اسرائيل ، كذلك مبادرات مصر السياسية في الامم المتحدة قبل اندلاع حرب اكتوبر وبعدها ••

●

المحرر : وثائق الامم المتحدة بشأن الصراع العربي الاسرائيلي متوافرة بكل مراكز الاعلام التابعة للامم المتحدة في العواصم العالمية • اما بشأن الوثائق والبيانات المصرية فيتطلب الامر الحضور الى القاهرة للاطلاع عليها في ارشيف الجرائد اليومية والاتصال بوزارة الخارجية المصرية وجامعة الدول العربية • وقد قامت مجلة السياسة الدولية بتغطية جوانب عديدة من الموضوعات المشار اليها ويمكن الرجوع الى المجلدات السنوية للمجلة التي توزع عن طريق قسم الاشتراكات ـ بجريدة الاهرام ـ شارع الجلاء القاهرة •

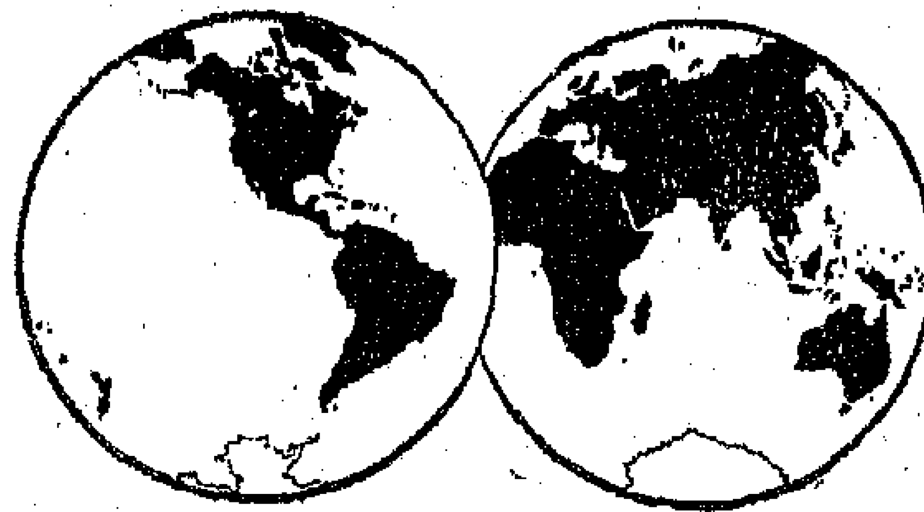
السياسة الدولية والدراسات العسكرية

■■ كتب الاستاذ على الدين محمد عبد الجواد (سنهور ـ الفيوم) :

اهنىء هيئة تحرير المجلة باضافة باب جديد لها يعني بالدراسات العسكرية التي طالما افتقدنا مثل هذه الدراسات في مجلاتنا الدورية •• وهذا الباب في أشد الحاجة الى تجنيد الكتاب المتخصصين في الدراسات العسكرية •

●

المحرر : باب « في الاستراتيجية العسكرية » مفتوح لكل الاقلام المتخصصة في هذا المجال • وننشر في هذا العدد دراستين اولاهما للواء حسن البدري والثانية للاستاذ محمود عزمي وكلاهما معروف بدراساته وبحوثه في هذا المجال •



من مطبوعات مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية •

١ - تجسيد الوهم (دراسة سيكولوجية للشخصية الإسرائيلية) تأليف : د. قدرى حفنى .... (١٩٧١)

٢ - محاضر الكنيست الإسرائيلى ١٩٦٦ - ١٩٦٧ - الكتاب الأول (بالاشتراك مع مؤسسة الدراسات الفلسطينية فى بيروت) .... (١٩٧١)

٣ - محاضر المؤتمر الصهيونى الـ ٢٧ لعام ١٩٦٨ - الكتاب الأول - جزءان (بالاشتراك مع مؤسسة الدراسات الفلسطينية فى بيروت) .... (١٩٧١)

٤ - نمو الاقتصاد الإسرائيلى (دراسة فى الدخل القومى لاسرائيل ومكوناته) تأليف : عثمان محمد عثمان .... (١٩٧٢)

٥ - العسكرية الصهيونية (المؤسسة العسكرية الإسرائيلية . النشأة والتطور) المجلد الأول . تأليف : مجموعة من خبراء المركز .... (١٩٧٢)

٦ - نهاية التاريخ (مقدمة لدراسة بنية الفكر الصهيونى) تأليف د. عبد الوهاب المسيرى .... (١٩٧٣)

٧ - وثائق عبد الناصر (الكتاب الأول : يناير ١٩٦٧ - ديسمبر ١٩٦٨ الكتاب الثانى : يناير ١٩٦٩ - سبتمبر ١٩٧٠ .... (١٩٧٣)

٨ - الشخصية العربية (بين المفهوم العربى والمفهوم الإسرائيلى) تأليف : السيد يسين .... (١٩٧٤)

٩ - التوسع الإسرائيلى (عرض وتحليل مشروعات السلام الإسرائيلى) إعداد محمد فيصل عبد المنعم وابراهيم كروان - تقديم : د . على الدين هلال .... (١٩٧٤)

١٠ - العسكرية الصهيونية (العقيدة والاستراتيجية الحربية الإسرائيلية) - المجلد الثانى . تأليف : مجموعة من خبراء المركز .... (١٩٧٤)

١١ - حرب أكتوبر (دراسات فى الجوانب الاجتماعية والسياسية) - بالاشتراك مع المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية بالقاهرة .... (١٩٧٤)

١٢ - أزمة الطاقة فى الولايات المتحدة الأمريكية تأليف : د . مصطفى خليل .... (١٩٧٥)

١٣ - تاريخ الوزارات المصرية (١٨٧٨ - ١٩٥٣) تأليف : د . يونان لبيب رزق .... (١٩٧٥)

١٤ - « موسوعة المصطلحات الصهيونية » تأليف : د . عبد الوهاب المسيرى .... (١٩٧٥)

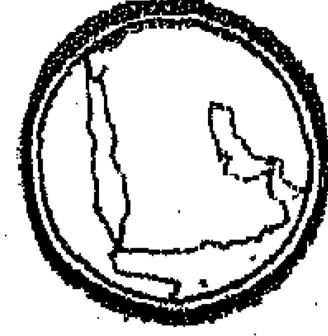
١٥ - مصر وأمريكا (عرض تاريخى لتطور العلاقات المصرية الأمريكية - وتسجيل لرحلة الرئيس السادات لأمريكا) تأليف مصطفى علوى وعبد المنعم سعيد .... (١٩٧٦)

١٦ - استراتيجية اسرائيل بعد حرب أكتوبر . تأليف : اللواء . مصطفى الجمل .... (١٩٧٦)

صدر أخيرا :

- الاتجاهات الجديدة فى مجلس الشعب .... اشراف السيد يسين

- الانتخابات الامريكية وأزمة الشرق الاوسط .... د . سعدالدين ابراهيم



مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية

فصلية علمية تعنى بشؤون الخليج والجزيرة العربية
السياسية - الاجتماعية - الاقتصادية - الثقافية - العلمية

رئيس التحرير : الدكتور محمد الرميحي

صدر العدد الاول في كانون ثاني (يناير) ١٩٧٥

يحتوي العدد على حوالي ٢٥٠ صفحة من القطع الكبير تشتمل على :

- مجموعة من الابحاث تعالج الشؤون المختلفة للمنطقة باقلام عدد من كبار الكتاب المتخصصين في هذه الشؤون .
- عدد من المراجعات لطائفة من اهم الكتب التي تبحث في المناحي المختلفة للمنطقة .
- أبواب ثابتة : تقارير - وثائق - يوميات - ببليوجرافيا .
- ملخصات للابحاث باللغة الانجليزية .

ثمن العدد : ٤٠٠ فلسا كويتيا او ما يعادلها في الخارج .
الاشتراكات : للأفراد سنويا ديناران كويتيان في الكويت ، ٣ دنانير كويتية في الوطن العربي « بالبريد الجوي » ١٥٫٥ دولارا امريكيا او ٥ جنيهات استرلينية في سائر انحاء العالم « بالبريد الجوي » .
للشركات والمؤسسات والدوائر الرسمية ٨ دنانير كويتية في الخارج ٣٠ دولارا امريكيا او ١٠ جنيهات استرلينية .

العنوان : جامعة الكويت - مبنى ٢ - الدور الثاني - الخالدية - ص.ب ١٧٠٧٣
هاتف : ٨١٦٦١٣ - جميع المراسلات توجه باسم رئيس التحرير .

شؤون فلسطينية

مجلة شهرية فكرية لمعالجة أحداث القضية الفلسطينية وشؤونها المختلفة
تصدر عن مركز الابحاث في منظمة التحرير الفلسطينية

رئيس التحرير : الدكتور انيس صايغ

يكتب فيها مجموعة من كبار الكتاب والمتخصصين في القضية الفلسطينية

صدر العدد الاول في مارس ١٩٧١

٢٤٠ صفحة من القطع الكبير تقدم مقالات ودراسات وبحوثا في الشؤون السياسية والثقافية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية للقضية الفلسطينية وللشعب الفلسطيني وللصهيونية واسرائيل ، الى جانب الابواب الشهرية الثابتة التي تسجل الاحداث والنشاطات الفلسطينية المختلفة .

ثمن العدد : ٣½ ل.ل. في لبنان ، ٤ ل.س. في سوريا ، ٤٥٠ فلسا في الكويت والعراق ، ٤½ ل.ل. في سائر الاقطار العربية . الاشتراك السنوي (بريد جوي) :
٤٠ ل.ل. في لبنان ، ٥٠ ل.س. في سوريا ، ٥٠ ل.ل. في سائر الاقطار العربية ، ٦٥ ل.ل. في اوروبا وافريقيا ، ٩٠ ل.ل. في اميركا واستراليا وآسيا .
الاشتراك السنوي (بريد عادي) : ٥٠ ل.ل. في جميع الدول غير العربية .

العنوان : بناية الدكتور راجي نصر ، شارع كولومباني (متفرع من السادات) ، رأس بيروت ، بيروت — لبنان ، ص.ب ١٦٩١ ، تلفون : التحرير ٣٥١٢٦٠ ، التوزيع ٢٢٦٥٨٥ ، برقيا : مرأبحاث ، بيروت .

الادارة والتحـــرير والاعـــلانات :
مؤسسة الاهـرام ــ ش الجلاء ــ القاهرة
ثمن العـــدد فى مصر والـدول العربيــة

مصر	٣٠٠	مليم مصرى	السعودية	٤	ريال سعودى
المغرب	٤	درهم مغربى	الكويت	٤٠٠	فلس كويتى
الجزائر	٤	دينار جزائرى	العراق	٤٠٠	فلس عراقى
تونس	٤٠٠	مليم تونسى	قطـر	٤	ريال قطرى
ليبيـا	٤٠٠	مليم ليبى	الامارات	٤	درهم الامارات
السودان	٣٠٠	مليم سودانى	اليمن	٤٠٠	فلس يمنى
ســوريا	٤٠٠	قرش سورى	اليمن (د)	٨	شلن
لبنـان	٤٠٠	قرش لبنانى	عمـان	٤٠٠	بتسه
الاردن	٤٠٠	فلس اردنى	البحرين	٤٠٠	فلس بحرانى

مطابع الأهـــرام التجارية